

المواهب الرحمانية
لطلاب الاجرومية

الشنواني

المواهب الرحمانيه لطلاب الأجرومية، تأليف الشنواني، ابي بكر بن اسماعيل — ١٠١٩هـ. كتب في القرن الحادى عشر الهجرى تقديرا.

٢٢٧ ق   ٢٥ س   ٢١×١٥ســـم

 نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بأولها تملك مؤرخ ١٠٨٥هـ.

الأعلام ٢ : ٣٦، الأزهرية ٤ : ٣٢٥

١- النحو، اللغــة العربية

أ- المؤلــف   ب - تاريخ النسخ

ج - شرح الشـــنواني على الأجرومية .

٤٧١ نزعمرضي

المواهب الرحمانية لطلاب الاجرومية جمع فقير رحمة ربه وراجي موطن عفوه ابي بكر بن اسماعيل الشنواني لطف الله به وبذريته وبوالديه

ثم انتقل بالشرا الي نوبة الفقير راجي عفو ربه القدير احمد بن محمد الشومي بلدا الشافعي مذهبا

انتقل بالملك الي نوبة الفقير المعترف بالذنب والتقصير لاجي عفو ربه القدير محمد شمس الدين بن البصير بقلبه المحتسب بربه المعوض عن ذلك مبلغ قدره من الفضة الجديدة

عده كرارية ثلاث واربعون

انتقل بالملك الي نوبة الفقير المعترف بالذنب والتقصير راجي عفو ربه القدير ... ابن الفقير ... الشرنبابلي بلدا والشافعي مذهبا المعوض عن ذلك مبلغ قدره ... وصفا تحته وذلك في ١٠٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صلي على سيدنا محمد
الحمد لله الذي جعل ملح العلوم علم النحو من العربية • وصيره وسيلة
لاكتساب الفضائل الشرعية • والسبيل المودي الى معرفة السعادة
الشاعية • والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الشيم
المرضية • المبعوث بالايات والحجج البهية • وعلى اله واصحابه
الموصوفين بالصفات السنية اما بعد فيقول الفقير
الحقير المعترف بالعجز والتقصير ابو بكر بن اسماعيل الشنواني
عفى الله تعالى عنه واسعده ببلوغ الاماني وبصره بعيوب
نفسه وجعل يومه خيرا من امسه وغفر له ولذريته ولاهله
ولوالديه واحسن اليهم والى جميع المومنين واليه هذا
ما دعت اليه حاجة المتفهمين لما صنفه الشيخ الامام والحبر الهمام
ابو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن
اجروم بهمزة مفتوحة بعدها الف ثم جيم مضمومة ثم را
مشددة مضمومة ايضا ثم واو ساكنة ثم ميم ومعناه بلسان
البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكي عنه انه صنف هذه
المقدمة تجاه البيت الشريف من المقدمة الاجرومية في علم
العربية من شرح يحل الفاظها ويبين بحسب الطاقة مرادها
ويتمم معناها ويذلل صعابها ويكشف عن وجوه المخدرات
نقابها ويورد الشبه ويردها باوضح كلام ويحقق المرام ويوضح
حق المقام ويميز القشر من اللباب والخطا من الصواب •
ويجلوا عن النهى للافهام عند اولي الالباب من ذوي الافهام
لمخدراتها بعد لم يكشف في شرح عنها القناع فليبسط في شرح
مواضعها المشكلة من يد وربي خلده انكار او نزاع ومستقراتها
لم يبرزهن شارح الى هذا الاوان لم يطمثهن انس قبلهم ولا
جان مع ما انا فيه من تشتت البال وتفرق الحال وهموم

الامراض الجسمانية والاعراض النفسانية والعروض المتراكمة
والشواغل المتزاحمة وسميته المواهب الرحمانية لطلاب
الاجرومية واهديته الى طلاب علم العربية اهدا النملة
رجل الجراد الى سليمان واتحاف السحاب قطرة الموله
الى محيط عمان وما اليق بهذا الحال قول من قال انت
سليمان يوم العرض قنبرة اهدت اليه جرادا كان في فيها
وانشدت بلسان الحال قائلة ان الهدايا على مقدار مهديها
تهديها لو كان يهدي الى الانسان قيمته لكان يهدي لك الدنيا وما فيها
وحملني عليه اني رايت الطلبة قد اكبوا على تفهمها وتفهيمها وازدحموا
على تعلمها وتعليمها لانها كتاب ظهرت بركته وقل حجمه وعظم نفعه
وكم من مرة عزمت واتت المقادير ونويت وعرضت المعاذير
مع ان العلم رايات اعلامه منكوسة عن الانعكاس واثاره بائنة
موذنة بالاندراس والجهل رايات دولته رافعة ورايات نصرته
واضحة وعاقني علمي بان الامر على ما اردت خطير وباعي
قصير ومتاعي حقير وبان وهن العظم مني لما راسا منه
العليل واشتعل الراس شيبا فلم يبق من القوى الا القليل
وفضيلة هذا العلم فضيلة اي فضيلة اذ له دخل في معرفة
كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لانهما بلسان
العربية وقد اتفق العلماء على ان النحو محتاج اليه في كل فن
من فنون العلم ويروى عن علي رضي الله تعالى عنه انه
قال النحو يصلح من لسان الالكن • والمرء يعظمه اذا لم يلحن •
واذا اردت من العلوم اجلها • فاجلها منها مقيم الالسن •
وعن عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل
والمروة وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل
تنوبه النايبة يحب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه



ولا يجد من يعبره لسانه ومعرفته واجبة على الكفاية لانا مكلفون
بالعمل بالاحكام الشرعية وهو متوقف على معرفتها وهي متوقفة
على معرفة النحو فمعرفته واجبة لان ما لا يتم الواجب المطلق الا به
وكان مقدورا عليه فهو واجب بوجوب الواجب والله اسال ان
يسهل وان ييسره وان ينفع به انه خير مسؤول واكرم مامول
وهو حسبي ونعم الوكيل وان كان ذو عيب في ريب فليات
بحديث مثله او ليمت بغصته في جهده فان الفضل بيد الله
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والى الله اضرع ان يعصم
القلم عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل انه قريب مجيب عليه
توكلت واليه انيب وها انا اشرع في المقصود بعون الملك
المعبود فاقول لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال وكل
ما هو كذلك تطلب منه البداءة بالبسملة بدا المصنف برد الله
مرقده وفي غرف جنانه ارقده كتابه بالبسملة فقال
بسم الله الجامع لصفات الالوهية المنعوت بنعوت الربوبية
اي بكل اسم من اسماء الذات الاقدس المسمى منها بهذا الاسم الانس
لا بشيء من غيرها مستعينا ابتدي او الف مستعينا او ملابسا ملابسة
التبرك بقرينة المقام الرحمن الرحيم اي الموصوف بكمال الانعام
وغيره او بارادة ذلك وزاد لفظ الاسم اشعارا بانه تعالى
بلغ غاية الكمال في درجات الجلال حيث تبرك باسمه المتعال
تأسيا بالله تعالى وبرسوله صلى الله عليه وسلم ولحديث رواه
ابو داود وغيره وصححه الحاكم وحسنه النووي وهو كل امر
ذي بال لا يبدا بالحمد لله وفي رواية ببسم الله الرحمن الرحيم
اقطع وبالبسملة تحصل الحمد لانه الوصف بالجميل على ما تقرر
والظاهر ان خصوص لفظ الحمد غير مراد كما صرح به النووي
مستدلا باكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل وغيره

بالبسملة

بالبسملة مع انه ذو بال على انه لو حمل على اللفظ فلا ايراد على
المصنف لان البداءة لا تقتضي الكتابة ولم تصرح خطبة وديباجة
متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم في رسائله واكثر السلف من
البخاري وشيخه وشيخ شيخه وائمة دهره كمالك وعبد الرزاق
وابي داود وابنا اخيهما قليل منهم كما قاله بعضهم وحمل
صنيعهم هذا على انهم حمدوا لفظا او ارادوا ذلك مختصا
بالخطب دون الكتب وفيه بعد تام عن قوله كل امر ذي بال
فالاولى حمله على ما مر من حمل الحمد على المعنى ويحتمل ان
يكون الاكتفاء بالبسملة اشعارا بعدم الامر بالابتداء بلفظ
الحمد واما ايراد ترك الشهادة لحديث ورد فيه فغير متوجه
فان الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء وهو
لم يخطب صريحا فلا حاجة الى القول بالتلفظ وعدم الصحة
مع انه صلى الله عليه صححه النووي والبيهقي على ما نقله
بعض العلماء الاعلام الكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا
بنفسه كما في القاموس اي ما كان مكتفيا به في اداء المرام ولا يخفى
انه اشد مناسبة لما اصطلح فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه
وعما يتكلم به قليلا كان او كثيرا كما قاله الرضي وغيره ولعله مراد
القاموس بالقول فيكون قد ذكر معنيين وعن الكلمة الواحدة
كما في الصحاح وعن الحدث الذي هو التكلم فهو اسم المصدر
من كلم وعن نحو الخط والاشارة الا انه مجاز في هذه الاخيرة
وعما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وفي كونه في هذا
حقيقة او مجازا خلاف للنحاة واصطلاحا هو اللفظ
وهو لغة مصدر بمعنى الرمي اي من الفم لا الرمي مطلقا
كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في
الاساس ثم نقله النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

كالخلق بمعنى المخلوق اي جنس ما يتلفظ به الانسان وهو الصوت
المعتمد على شيء من المخارج المعلومة اي الحاصل بسببها واستعماله
فيدخل كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن اذ هي من جنس
ما ذكر وان لم يصدق عليها الصوت والاعتماد بمعنى انه الذي
اذا قام بالانسان يكون صوتا والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان
اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ
به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل والمراد
هنا اللفظ حقيقة او حكما ليدخل الضمير المستتر فانه ليس
بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ وانما عبر وانه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
كالاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال منه وكونه
ذا حال فهو لفظ حكما لا حقيقة فان قلت فيلزم ان يكون
مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجاز
فقط ان استعمل في معنى شامل لهما لعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في
التعريف على انه يمكن ان يدعى ان اطلاق اللفظ على الحكمي
حقيقة لا مجاز فان قلت الجمع بين لام الكلام وتعريفه مستلزم
تعريف المعرف واللازم باطل فكذا الملزوم قلت اجيب
بان اللام تدل على تعينه في ذهن المتكلم والتعريف بصورة
ماهيته في ذهن السامع فاين احدهما من الاخر فان قلت
لا نسلم ان ايراد اللام لذلك بل للدلالة على تعينها الحاصل في
ذهن السامع معناه ان اللام لا يجوز ادخالها الا على لفظ
حصل معناه في ذهن السامع عندنا قلت اجيب بان اللام
اما للاول وحينئذ فلا يلزم ايضا المحذور اذ كونه معلوما له من
وجه مجهولا من وجه اخر يسوغ الاتيان باللام للاول والتعريف

للثاني

للثاني على ان ذلك في لام العهد لا الجنس وهذه اللام للجنس
سلمناه لكن لا نسلم ان ادخالها لا يجوز الا على الحاصل في ذهن
السامع لجواز ادخالها على المظنون حصول معناه في ذهنه
ولا يكون ذلك الظن مطابقا للواقع سلمناه لكن لم لا يجوز
ان يكون دخول اللام عليه لتعيين اللفظ فقط ويكون
معناه هذا اللفظ معناه ذلك الشيء المركب وهو لفظ فيه
كلمتان فاكثر المفيد وهو ما دل على معنى يحسن السكوت
عليه ومعنى يحسن السكوت عليه ان لا يصير السامع بعد
فهمه معناه منتظرا لشيء اخر انتظارا تاما كالانتظار الذي
يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع
المسند اليه بدون المسند بخلاف الانتظار الناقص
كانتظار المفعول به ونحوه فيدخل فيه ما استحال معناه
كتصعدت السما وحملت الجبل وما لم يفهم السامع معناه
لانتفا معرفة اجزائه او بعضها وما لم يقصده المتكلم لنحو
نوم او سهو وما لم يجهل السامع معناه نحو السما فوقنا والارض
تحتنا وهو فيهما ما صححه الشيخ ابو حيان خلافا لابن مالك
لانه لو اشترط القصد او الفائدة الجديدة لكان المركب
الواحد كلاما وغير كلام اذا قصد به من يجهله ثم من لا يجهله
او صدر منه بلا قصد لنحو نوم او غفلة ثم صدر منه
بقصد وتعدد الزمان او المخاطب به لا يخرجه عن كونه
واحدا لغة وعرفا وزاد المصنف تبعا للجزولي وجماعة
في تعريف الكلام قوله بالوضع وهو لغة الحط واصطلاحا
تعيين شيء بازاء شيء اخر بحيث اذا فهم الاول ولو مع غيره حا
لمن فهم الثاني فلا ينتقض بالحروف ولا بالمجاز واختلف
في تفسير الوضع هنا فمنهم من فسره بالقصد قال ابن

هشام وعبر به المتاخرون وهو اوضح ومنهم من فسره بوضع العرب
قال الشاطبي ولابد من هذا القيد ليلا يدخل كلام العجمي فانه
لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام ع
اصطلاحا فلابد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية
على التفرقة بين كلام العربي والعجمي فدخل فيه ما كان الاسناد
فيه مجازيا سواء كان طرفاه حقيقيتين او لا نحو انبت الربيع
البقل واحيى الارض شباب الزمان وانبت البقل شباب الزمان
واحيى الارض الربيع لان في المجاز وضعا نوعيا كالمركب مطلقا
وخرج عنه ما ليس بلفظ لا حقيقة ولا حكما كالخط والعقد
والاشارة وما يفهم من حال الشيء فلا يسمى شيء من ذلك كلاما
عند النحاة لانه ليس بلفظ وخرج عنه ايضا اللفظ المفرد
نحو زيد فلا يسمى عندهم كلاما لانه لفظ غير مركب وخرج
عنه ايضا ما ليس بمفيد بالمعنى المذكور كالمركبات الناقصة
كغلام زيد وان قام زيد وان افادت بالعقل كما في غلام
زيد المسموع من وراء جدار فانه يفيد حياة المتكلم به لكن
بالعقل لا بالوضع او بالطبع كاخ اخ فانه يفيد وجع الصدر
لكن بالطبع لانه يقتضي صدور ذلك عند وجع الصدر
لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لذلك ومنها الجملة الواقعة
صلة او صفة او خبرا او حالا فهي خارجة عنه اذ ليست مفيدة
بالمعنى المذكور لانه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب
وحكم بنفي او اثبات فان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره اصلا
بل هي صورة كلام اخرجت عن معناه واتي بها ليتصور مفهومها
فترتبط بغيره ومعلوم ان الافادة بالمعنى المذكور لا يكون
الا مع الاسناد وقد صرح الشيخ الرضي بانه جزء للكلام والاظهر
انه شرط لتحقق الكلام لا جزء والا لم يكن الكلام لفظا حقيقة

اصلا

اصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو
لم يتكلم المتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء اخر
مع انهم اطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وغيره وما ليس
بلفظ حقيقة لا يكون من اقسام اللفظ حقيقة واختلف
في ترادف الكلام والجملة فقيل بترادفهما وهو ظاهر
كلام الزمخشري واختاره ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه
كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او
جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منها كان جملة قبل
فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان وبعضهم قيد الاسناد
في تعريف الكلام بالمقصود لذاته وجعله اخص من الجملة
فيخرج عنه الجملة الواقعة خبرا او صلة او صفة او حالا لان
الاسناد فيها غير مقصود لذاته بل التحقيق انه لم يبق فيها
اسناد كان قبل التركيب وحكم بنفي او اثبات فان ما فيه ذلك
لا يرتبط بغيره اصلا بل هي صورة كلام اخرجت عن معناه
واتي بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره وهذا ظاهر يؤيد
بكلام اهل الميزان واختار هذا الثاني ابن هشام الانصاري
فقال والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا
تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة اي
والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس
كلاما انتهى وهل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم قيل نعم حتى لو
اصطلح اثنان على ان ياتي احدهما بفعل والاخر بفاعل لم
يسم ذلك كلاما لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا
وعلى هذا فلابد من زيادة من ناطق واحد في الحد وقيل
لا وصححه ابن مالك وابو حيان كما ان الخط لا يعتبر في كونه
خطا اتحاد الكاتب وانكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على

النحاة تخصيص الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال
في تقرير ذلك وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة
ولا مشاحة في الاصطلاح ولما كان الكلام مركبا وكان كل
مركب لا بد له من اجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر اجزاء الكلام
معبرا عنها بالاقسام مجازا لان الاقسام حقيقة في الجزئيات
اذ قسم الشي ما كان مندرجا تحته واخص منه واسم الكلام
لا يصدق على كل من الاسم والفعل والحرف فتقسيم الكلام
اليها من تقسيم الكل الى اجزايه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته
واما قسيم الشي فهو ما كان مندرجا تحت شي اخر فقال تبعا
للزجاجي في جمله **واقسامه** اي اجزاوه التي يتركب منها
من مجموعها وجملتها **ثلاثة** وفصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل
محافظة على فوايد الاجمال والتفصيل وتركبه منها بهذا المعنى
لا يقتضي تركبه من كل منها واراد باقسامه اجزاوه العرفية
وهي ما يعد في العرف جزءا فلا يلزم من عدم بعضها عدمه
كما يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل جزء الزيد
مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الامور
وكالاغصان للشجرة تعد جزءا منها ولا يقال بانعدامها
وحقيقة الكلام وان لم يتوقف على ما ولا المسند والمسند
اليه لكن اشتهر اطلاق الكلام عليهما وعلى متعلقاتهما فتامله
وقد يجعل الضمير في قوله واقسامه راجعا الى الكلام بمعنى
القول وفي كلامه استخدام او الى اللفظ بدون قيده
فان الضمير قد يعود الى المقيد بدون قيده يعني
ان ينقسم اليها لكنه لا ينحصر فيها اذ اللفظ المهمل ليس
بواحد منها وكذا اللفظ المركب **اسم وفعل وحرف**
جا لمعنى اي وضع لمعنى في اللغة بمعنى المقصود من غير

اي

اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل او
القوة وله في الاصطلاح معنيان احدهما ما يقصد بالفعل من
اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد من اللفظ وذكر الفاضل
الجامي معنى اخر يحتاج فيه الى نقل وهو المقصود من الشي
ولفظ المعنى اما مفعل بمعنى المقصد اي اسم مكان بمعناه
او صيغة مفعول اصله معنوي كمرمي تخفف واصل معني
معنوي اجتمعت الواو والياء السابق منهما ساكن فقلبت
الواو ياء وادغمت وكسرت النون للمناسبة تخفف بحذف
احدى اليائين ثم فتح النون ثم قلب الياء الفا للقاعدة ثم
حذفها عند التنوين فهو تخفيفان واحترز بقوله
جا لمعنى عن حروف التهجي سواء كانت اجزاء الكلمة كمسمى زيد
الزاي والياء والدال الذي هو اجزاء زيد او لم تكن فان حروف
التهجي لا معنى لها مطلقا ومن قال ان حروف التهجي اذا لم
تكن اجزاء الكلمة فهي اسما المعان فقد التبس عليه الاسم بالمسمى
فان حروف التهجي انما هي مسميات اسما حروف التهجي واعلم
ان التركيب بين الكلمات الثلاث على ستة اوجه ثلاثة من
جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة
من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ولا يتحقق الكلام في شي من هذه الاوجه الستة الا في الاول
والرابع ولا يتصور من الاوجه الاربعة الباقية كلام لانتفا
الاسناد فيها بانتفا كل من المسند والمسند اليه او احدهما
فقط لكن سياتي تركبه من حرف واسم في نحو الا انما اسلامه
من اسمين فله اربع صور احداها ان يكونا مبتدا وخبرا
نحو زيد قايم وانما صح التمثيل به للاسمين مع اشتماله على
ثلاثة نظرا لما قاله السكاكي من كون الوصف المتضمن

للضمير بمنزلة الخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالي
عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل الثانية ان
يكونا مبتدا وفاعلا سد مسد الخبر نحو اقايم الزيدان
وانما جاز ذلك لانه في قوة قولك ايقوم الزيدان وذلك
كلام تام لا حاجة له الى شي فكذلك هذا الثالثة ان يكونا عن
مبتدا او نايبا فاعل سد مسد الخبر نحو امضروب الزيدان
لانه في قوة قولك ايضرب الزيدان الرابعة ان يكونا اسم فعل
وفاعله نحو هيهات العقيق فهيهات اسم فعل بمعنى بعد
والعقيق فاعل به وسوا كان الاسمان مذكورين كما مثلنا
او غير مذكورين كما في قولك نعم جوابا لمن قال ازيد عدل
او احدهما مذكورا والاخر غير مذكور كزيد جوابا لمن قال
من ابوك واما تركبه من فعل واسم فله صورتان احداهما
ان يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد الثانية ان يكون الاسم
نايبا عن الفاعل نحو ضرب زيد وسوا كانا مذكورين كما
مثلنا او غير مذكورين كما في يا زيد تقديره ادعوا زيدا
والكلام هو ادعو مع فاعله او احدهما غير مذكور
والاخر مذكور كقولك زيد جوابا لمن قام وقد يتالف
من جملتين ومن فعل واسمين ومن فعل وثلاثة اسما ومن فعل
واربعة اسما اما تركبه من جملتين فله صورتان جملة الشرط والجزا
نحو ان قام زيد قمت وجملة القسم وجوابه نحو احلف بالله
لزيد قايم واما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قايما
واما ائتلافه من فعل وثلاثة اسما فنحو علمت زيدا فاضلا
واما ائتلافه من فعل واربعة اسما فنحو اعلمت زيدا عمرا
فاضلا فصورتا ليف الكلام سته كذا قال ابن هشام الانصاري

في

في شرح القطر وبقي عليه سابعة وهي تركبه من اسم وجملة
كزيد يقوم ابوه وثامنة وهي تركبه من حرف واسم في نحو الا ما
قال في المغني ينبغي في قوله الا عمر ولي مستطاع رجوعه
تقديره رجوع مبتدا او مستطاع خبره والجملة في محل نصب
على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني
لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ما
كان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك
حملا على معناه وهو اتمنى ما ولذلك يمتنع تقدير مستطاع
خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع
صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع
رفع على انها صفة على المحل اجرا لالا مجرى ليت في امتناع
مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في
المسيلتين المازني والمبرد انتهى وما ذكره من ان الكلام في
الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزا ومجموع
القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي من ان الكلام جزا
الشرط وجواب القسم لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا
نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع
المركب من الشرط والجزا لا الجزا وحده لان الصدق والكذب
انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزا
يظهر لك ذلك بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه
قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام
صادقا ولو كان الحكم المقصود بالجزم يتصور صدقه
مع انتفاء لوله في الواقع بالكلية انتهى وعبارة ابن
الحاجب توهم ان الكلام لا يكون الا من اسمين او فعل
واسم وقد وجهها السيد بان الكلام لا انما يتحقق بالاسناد

الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او
ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها **فالاسم** اي ما صدقاته
واللام فيه للعهد الذكري لتقدم مصحوبها فالمقام مقام الاضمار
ولعل العدول الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بالكتاب وهذا شروع في تعريف الاسم والفعل والحرف بالخاصة
وخاصة الشي عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك الشي ويوجد
ذلك الشي بدونه صرح به ابن الحاجب في شرح المنظومة
وغيره وما اشتهر من جواز شمولها للجميع افراد الشي فهو
عند المنطقيين وبقي من الاسما ما لا يتميز بما ذكره المصنف
من الخواص كتاضربت وبعض اسما الافعال كنزال ودراك
والتعريف بالحد اتم فايدة واكثر تحقيقا لكنه اصعب تناولا
وكانه لهذا عدل عن الحد الى الخاصة لان التعريف بها اسهل
واقرب تناولا وحده كلمة دلت على معنى في نفسها ولم
تقترن باحد الازمنة الثلاثة اي كلمة ذات دلالة بحسب
الوضع على معنى وقد عرفت معناه بنفسها بان لا تحتاج
في الدلالة عليه الى ذكر متعلق مخصوص بان لا يتوقف
فهم معناها عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه والحال ان تلك
الكلمة الدالة غير مقترن معناها مطلقا باحد الازمنة
الثلاثة بان لم يجعل الواضع احدها بخصوصه جزء معناها
فخرج الفعل لان احدها جزء معناه ولا يخرج نحو لعدم
الاحتياج في فهم معناه منه الى متعلق مخصوص ولا اسم
الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعله جزء معناه
وما وضع تارة لمعنى اسمي وتارة لغيره كيزيد ويشكر
علمين فهو اسم باعتبار غير اسم باعتبار الا انه يشكل باسم الفعل

وعسى

وعسى وجوابها وضحناه في غير هذا الكتاب وخواص
الاسم كثيرة منها ال العاطفة وكونه تمييزا او ذا حال ومستثنى
ومستثنى منه ومفعولا وموصوفا ومؤكدا معنويا وعطف
بيان ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا ومنصرفا
وغيره ومسندا ومنادى ومرخما ومثنى ومجموعا لذاته
والاسناد اليه اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعني
ان يكون شيا اسند اليه والحاصل ان المسند اليه لا يكون الا اسما
بمعنى ان الاسم المستعمل في المعنى الاصلي يكون مسندا اليه
في الكلام دون الفعل والحروف المستعملين فيه الا انه اقتصر
على بعض ما هو مشهور وكثير الاستعمال لان المشهور اسهل
فهما واقرب تناولا **ولا يعرف** اي يتميز عن اخويه الفعل والحرف
بالخفض وهو على ما ذهب اليه المصنف تغيير مخصوص
في اخر الكلمة علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بان
الاعراب لفظي حركة او حرف على وجه مخصوص وانما
اختص بالاسم لان كل مخفوض مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا
عن الاسم فلا يخفض الا الاسم نحو مررت بزيد فزيد اسم لدخول
الخفض في اخره **والتنوين** وهو نون ساكنة تلحق الاخر
لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج ساكنة النون المتحركة كالنون
الاولى من ضيفن ورعشن وبتلحق الاخر النون التي هي
اخر كنون حسن والنون اللاحقة لغير الاخر كنون انكسر
ومنكسر وبلا خطا النون اللاحقة لاخر القوافي وبغير توكيد
نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد فتحة نحو لنسفعا
ومعلوم ان ما خرج بقيد السكون ولحوق الاخر يخرج بلا
خطا فالقيدان لتحقيق الماهية لا للاحتراز لكن لما سبقا
وامكن الاحتراز بهما اسند الاحتراز اليهما لسبقهما **فان قيل**

لالف

لاحاجة في الاحتراز عنها ايضا بلمفير توكيد لانها ما سومة با
وهي بدلها فهي خارجة بلا اخطا قلت المراد رسم النون نفسها
لاما يتمثل بدلها قال الرضي وانما لم يرسم للتنوين صورة
لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه
رفعا وجرا وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها
تنوين التمكين ويقال التمكن والامكنية والصرف وهو
اللاحق للاسما المعربة المنصرفة ماعدا الجمع بالالف والتا وفايدته
الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه
لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف كنون
زيد ورجل الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما
المبنيات وفايدته الدلالة على تنكير ما لحقه اي على
انه اريد به غير معين تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت
شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك
من حديث معين فان اردت شخصا ما اسمه سيبويه او استزاده
من حديث ما نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية
وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال المعهودية العهدية
اي الحديث المعهود قيل كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول
اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل
فلا لان جميع الافعال نكرات ولحوق هذا التنوين للعلم
المختوم بويه قياسي ولاسم الفعل سماعي قال الرضي واما التنوين
في نحو ابراهيم واحمد فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن
ايضا لان الاسم معرب وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكر معا فرب حرف واحد يفيد
فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول
التنوين في رجل يفيد التمكن ايضا فاذا سميت به الاسم اي

جعلت

جعلت رجلا علما تمحض للتمكن انتهى وبه يندفع استدلال
ابن الحاجب على نفي كونه للتنكير بانه لو سمي به بقي التنوين بعينه
مع زوال التنكير وجه الرد منع ان التنوين مع العلمية هو
ما كان قبلها الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المونث
السالم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف
والتا في جمع المذكر السالم فزيد التنوين في اخره ليقابلها قال
الرضي هو في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا
معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر
كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو
كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني الاقسام
الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع المونث علامة
لتمام الاسم فقط وليس فيه ايضا شي من تلك المعاني لكنهم
حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون
لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها انتهى الرابع تنوين
العوض ويقال التعويض وهو قسمان احدهما عوض عن
حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش في حال الرفع والجر
عوضا عن اليا المحذوفة على قول سيبويه والخليل ولا
خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف واصل
جوار جواري بتنوين الصرف نظرا الى ان الاصل في الاسما
الصرف استثقلت الحركة على اليا فحذفت فالتقى ساكنان
اليا والتنوين حذفت اليا لدفع التقا الساكنين فصار جوار
ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير

المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض
التنوين من اليا المحذوف نحو اشقي واحوي فانه تقدم الاعلال في
مثلهما ايضا ووجدت علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة
لان الف احوي المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل لحذف
تنوين الصرف ولم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا
من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوي بالالف اخف منه
بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه باليا ثانيهما عوض
عن جملة وهو اللاحق لاذ في نحو يومئذ وحينئذ عوضا من
الجملة التي تضاف اذ اليها فان اصل نحو يومئذ يوم اذ
كان كذا فحذفت الجملة وعوض منها التنوين وكسرت
ذال اذ لالتقا الساكنين واضافة يوم الى اذ قال ابن مالك
من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني
لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت
كذا انتهى قيل وقد يكون عوضا عن كلمة نحو ولقد فضلنا
بعض النبيين على بعض وكل في فلك وعلم من تقرير
اقسام التنوين وجه اختصاصه بالاسم لان تلك المعاني
التي اتت بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور في غير الاسم وقد
استشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور حينئذ
لان معرفة تلك الاقسام فرع معرفة الاسمية كما يعرف من
تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكن الا اذا عرف ان ما دخله
اسم معرب منصرف ولا انه للتنكير الا اذا عرف ان ما دخله
جمع مونث سالم ولا انه للعوض الا اذا عرف ان ما دخله ظرف
مبني او جمع معتل الاخر فلو استدل بها على الاسمية توقفت
معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين ان معرفة تلك
الاقسام متوقفة على معرفة الاسمية وذلك دور ظاهر

[illegible]

واجيب

3

واجيب بانهم لم يريدوا الاستدلال الا لخصوص الاقسام بل
لمطلق التنوين ومعرفته لا تتوقف على معرفة الاسمية لامكان
معرفته بمجرد ثبوته لفظا لا خطا لغير توكيد وزاد بعضهم
في اقسام التنوين تنوين الحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة فانك تحكي
اللفظ المسمى به بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين
المنادي في الضرورة وتنوين شذ وذ حكي هولا قومك بتنوين
هولا وهذه الاربعة من خواص الاسم ولا يرد ذلك على
المصنف لاطلاقه التنوين وهو شامل لهذه الاقسام قال
ابن هشام والحق ان الاولين من الصرف وقد يقال به في
الثالث ايضا لان الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب
واما الرابع فاختار ابن مالك فيه انه نون ضعيف لتزيين
اللفظ وليس بتنوين ونازع بعضهم في ان الاول تنوين
صرف لانه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف مطلقا وليس
بجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت
انه قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف الا
ترى الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيدا بالنصب تحكي
زيد المنصوب في قول القايل رايت زيدا كيف هي في الاصل
حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية واما المسمى تنوين
الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة وهي التي اخرها
حرف مد كقوله ⁂
اقلي اللوم عاذل والعتابن ⁂ وقولي ان اصبت لقد اصابن
اصله العتابا واصابا فجي بالتنوين بدل الالف لقطع الترنم الذي
هو مد الصوت بمدة تجانس الروي فقولهم تنوين الترنم
على حذف مضاف والمسمى بتنوين الغالي وهو اللاحق
للقوافي المقيدة بان يكون اخرها حرفا ساكنا ليس حرف

مو كقوله • قالت بنات العم يا سلمى وإن • كان فقيرا معدما قالت وإنن •
وسمي بالغالي لما فيه من الزيادة على الوزن فلا اختصاص بالاسم بل
يدخلان الاسم والفعل والحرف ولا يرد أن على المصنف
لأنهما ليسا من أقسام التنوين بل هما نونان زيدتا في الوقف
كما زيدت نون ضيفن وصلا ووقفا وتأخير التنوين عن الخفض
لتأخره عنه عند اجتماعهما لأن التنوين متأخر عن كسرة الآخر
ولهذا عرفه ابن الحاجب بقوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لا لتأكيد الفعل قال شارحه وإنما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لأن المتبادر من متابعة الآخر لحوقها
به من غير تخلل شيء وهاهنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة
والتنوين انتهى وهذا إنما يأتي على القول بأن الحركة
بعد الحرف لا على القول بأنها معه ولا على القول بأنها
قبله فزيد ورجل وصه ومه ومسلمات وقائمات وإذ
وجوار وغواش وكل وبعض وما أشبهها أسماء للحوق التنوين
بآخرها **ودخول الألف واللام** أي المعرفة كما هو المتبادر
من الإطلاق وإنما اختصت بالاسم حتى صح أن تجعل علامة
عليه لأنها موضوعة للتعريف ودفع الإبهام وإنما يقبل
ذلك الاسم لأن ذلك يتوقف على التوجه إلى الشيء وملاحظته
بالذات والفعل والحرف موضوعان لمعنى غير ملحوظ لذاته
من غير هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناهما فلا تدخلهما
أداة التعريف ولم تدخل أداة التعريف لتعيين جزء معنى الفعل
الذي هو الحدث أو الزمان وإن كان منهما ملحوظا لذاته
لأن جزء معنى الفعل هو الحدث أو الزمان المبهم من حيث
أنه مبهم فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع أن الواضع
اعتبر في ذلك إبهامه أو عدمه ويعلم من كون العلة اختصاص

التعريف

التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالإضافة أو بنيتها
أو الإشارة أو الإضمار أو العلمية على الاسمية ففي ذكر الألف
واللام تنبيه على جميع ذلك ويمكن تعميم الألف واللام
فتشمل الزائدة والموصولة لأنهما من خواص الأسما ولا يرد
أن الموصولة قد تدخل الفعل لشذوذ دخولها
عليه والمراد دخول لا شذوذ فيه كما هو المتبادر من
الإطلاق ولأن أل الزائدة قد تدخل الحرف وهي الذي
في رأي من زعمها حرفا لأنه رأي مردود وكأل بدلها وهو أم
في لغة حمير وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم
في قوله ليس من امبر امصيام في امسفر **وحروف الخفض**
أي ودخول كل حرف من حروف الخفض لفظا أو تقديرا
بالاسم حتى صح أن تجعل علامة عليه لأنه وضع لإفضاء معنى
الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل إليه **وهي** أي حروف الخفض أي ما صدق فإنها لا يقال
ضمير حروف الخفض عام ودلالة العام كلية بمعنى
أن المحكوم عليه كل فرد فمفاد العبارة أن كل حرف بعينه
من حروف الخفض من وما عطف عليه لأنا نقول
الحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الأكثر وتارة
على المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة
وذلك أمر مشهور في الأصول وغيرها وكلام المصنف
من هذا الثاني أي مجموع حروف الخفض **من** وما عطف
عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض ووجه تقدم
العطف على الربط والإخبار وذلك بأن تجمع المتعدد
في هذه الصورة بالعطف أولا ثم تجعل خبرا **فإن قيل**
قد وقع في كلام المصنف الإخبار بالحرف الذي هو

من وما عطف عليه والحرف لايصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
لنسب مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين مثلين مخصوصين
لا لذاتها قلت معنى قولهم الحرف لايخبر به انه لايخبر بمعناه
معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم الفعل لايخبر عنه انه
لايخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه ~~كما ان معنى قولهم الفعل~~
~~لايخبر عنه انه لايخبر عن معناه~~ والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف
من وفي ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا
المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لايخبر به معنى
في ومعنى ضرب لايخبر عنه وقد اشتهر سوالان الاول ان في
نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر حكما على الفعل والحرف لاعلى
الاسم والا لكذبا فان الاسم لايكون فعلا ولا حرفا الثاني ان قولك
الفعل لايسند اليه تناقض فانه قد اسند الى الفعل فيه
وان اردت تحقيق المقام فاستمع لما يتلى عليك من المقال ودع
عنك ما قيل او يقال واعلم ان المشهور عن النحاة ان ضرب
ومن فيهما اسمان مسميان اريد بهما الافعال والحروف المتحدة
في معناها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد عدم الاسناد
بحسب الظاهر واللفظ وفي القضايا الثلاثة انما اسند
الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند
اليه ظاهرا في زيد قائم لفظ زيد والقائم حقيقة ما اريد
به والتحقيق ان المراد عدم الاسناد اليهما لفظا ومعنى
وان لم يعبر عنهما بغيرهما والمسند اليه فيما مر لفظ الاسم ومعنى
الفعل والحرف بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم
الحكم السعد عدم التعبير فلا اشكال وبدا بمن لانها اصل
حروف الخفض ولان من معانيها الابتدا فناسب ان تكون
في الابتدا وسيأتي الكلام على معاني الحروف اخر الكتاب

مثال

١١

مثال دخول من على الاسم من الله ومنه ومنك ومنها ومنا ومني
فالله والها والكاف وها ونا ويا المتكلم اسما لدخول من عليها
والى نحو الى الله مرجعكم واليه فالله والها اسمان لدخول الى
عليهما وعن نحو رضي الله عني وعنك ورميت عن القوس
فاليا والكاف والقوس اسما لدخول عن عليها وعلى نحو وعليها
وعلى الفلك فها والفلك اسمان لدخول على عليهما ونحو
قولهم على كيف تبيع الاحمرين فكيف اسم لدخول على عليه
وفي نحو وفيها ما تشتهي الانفس وفي السماء رزقكم وفي الارض
ايات للموقنين فها والسماء والارض اسما لدخول في عليها ورب
بضم الرا نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب
عليه والبا الموحدة اي مسماها نحو مررت به وبالوادي فالها
والوادي اسمان لدخول البا عليهما والكاف اي مسماها
نحو زيد كالقمر فالقمر اسم لدخول الكاف عليه واللام اي مسماها
نحو لله ملك السموات والارض ولله الامر فالله والها اسمان
لدخول اللام عليهما وحروف القسم بفتح القاف والسين بمعنى
اليمين ورفع حروف عطفا على من فهي من حروف الجر
ويحتمل عطفه على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد
العام ان لم يجعل قوله وهي من الى اخره مالا من حروف الخفض
والالكان مباينا وسميت حروف القسم لدخولها على المقسم به
وهي اي حروف القسم اي مجموعها فهو من باب رجال البلد
يحملون الصخرة العظيمة ثلاثة الواو نحو والله والطور
والنجم والشمس والليل والضحى والتين فالله والطور والنجم
والشمس والليل والضحى والتين اسما لدخول واو القسم عليها
والبا الموحدة نحو اقسم بالله وبه فالله والها اسمان لدخول
با القسم عليهما والفعل بكسر الفا لانه اسم لكلمة مخصوصة سيأتي

بيانها واما الفعل بفتح الفا فهو مصدر وكون المكسور الفا اسما لما
ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة
فكل منهما مصدر لفعل يفعل واللام في الفعل للعهد الذكري
لتقدم مصحوبها ذكرا اي قوله اسم وفعل وحرف وعدل عن
الاضمار لما تقدم وعن التعريف بالحد مع انه اتم فايدة واكثر
تحقيقا لانه اصعب تناولا الى التعريف بالعلامة لانه اقرب
واسهل تناولا وحده كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت
وضعا باحد الازمنة الثلاثة اي كلمة فهم منها معنى هو الحدث
من غير احتياج في فهمه منها الى ذكر شي معين معها وذلك المعنى
هو جز معنى الفعل واما تمام معناه فهو عند المحققين مجموع
الحدث والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين فهو
لا يفهم منه وحده فلهذا اوجبوا ذكر الفاعل المعين والحرف
المتعدي وان توقف فهمه على فاعل ومفعول لكن انما
يتوقف على فاعل ومفعول ما وهما معلومان لكل احد فلم
يجب ذكر متعلق بعينه ليفهم منه الحدث وصح نفي الاحتياج
في فهمه اليه وانما وجب ذكر الفاعل لاخذ النسبة المعينة
في مفهوم الفعل فانها تحتاج الى المتعلق المعين الغير المعلوم
لا لاجل الحدث ومن هنا جوزوا حذف فاعل المصدر
ومفعوله فخرج بقولنا في نفسها اي بنفسها الحرف اذ لا يفهم
شي من معناه الوضعي بلا ضميمة وبقولنا واقترنت وضعا
باحد الازمنة الثلاثة اسما الافعال اما لانها موضوعة للفظ
الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه
البعض واما لانها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت
غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به

بحسب

بحسب الوضع ولا يرد لفظ الماضي اذا اريد به الزمان او لفظ
الفعل اذ لم يوضع لمعنى مقترن وكذا اذا اريد به نفي مضى
لانه لم يوضع لحدث في زمان بل لنفي ما فيه يعرف اي يتميز عن
الاسم وعن الحرف بقد الحرفية نحو قد قام وقد يعلم فقام
ويعلم فعلان لدخول قد الحرفية عليهما واستغنى عن تقييدها
بالحرفية لانها اذا اطلقت تنصرف للحرفية فهي في حكم المقيدة
وانما اختصت بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له لانها انما
تستعمل لتقريب الفعل الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او لتحقيقه وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل وقد الحرفية
مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشي اللهم
الا بالقسم كقوله

• اخالد قد والله اوطات عشوة • وما قائل المعروف فينا يعنف •

وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد تحذف بعدها
كقول النابغة

• افد الترحل غير ان ركابنا • لم تزل برحالنا وكان قد •

واما قول عدي

• لولا الحيا وان راسي قد عسى • فيه المشيب لزرت ام القاسم •

فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة وقد الاسمية
مرادفة لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب
لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها
ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون
حرصا على بقا السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو
قليل يقال قد زيد درهم بالرفع اي لغة كما هو ظاهر
كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي

و وجه الاعراب ما عارض وجه لختم البناء من ملازمتها للاضافة
وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في ختم البناء فما
وجه الاعراب فان قيل ملازمتها للاضافة قيل لو صح دافعا للبنا
لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة واجيب
بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه انهم
فلذا اجازوا اعرابها وعلى تقدير تسليم لزومها الاضافة فقد يقال
انهم لم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع
المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته
وان كان على وضعه والظاهر ان الاضافة لازمة لقد كما تلزم
حسب التي هي بمعناها فقد صرحوا بانها توافق حسب
في المعنى و في الاستعمال مبتدا وفي الاضافة الى المضمر واله
وتخالفها في انها مبنية وفي ان البا والناسخ لا يدخلان عليها
فيما يظهر وفي ان نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها ليست
حينئذ اسم فعل على بقا البنا على اصله الذي هو السكون خشية
ان يزول عن حينئذ الى الحركة واما انها تقطع عن الاضافة
فقد قال ابن هشام عندي فيه نظر وقد ترد قد الاسمية
اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية اتفاقا وتتصل بها يا المتكلم
فيقال قدني درهم بالنون وجوبا اي كما يقال يكفيني
درهم فيا المتكلم في محل نصب على المفعولية ودرهم فاعل
والسين اي بدخول او قبول معنى السين نحو سيقول
السفها فيقول فعل لدخول السين عليه وانما اختصت
السين بالفعل حتى صح ان تجعل علامة عليه يعرف بها لانها
تدل على الاستقبال القريب والاستقبال انما يتحقق في
الفعل لانه الذي يدل على الزمان بالوضع ولما كانت السين
عند الاطلاق انما تنصرف الى سين الاستقبال استغني

عن

عن تقييدها بغير سين الكسكسة في بكر وهي الحاقهم بكاف المونث
سينا والكشكشة في تميم وهي الشين التي يلحقها بكاف المونث اذا
وقف من يقول اكرمتكش ومررت بكش وعن معاوية
انه قال من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من
فصحا الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية وتيامنوا
عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم
عنعنة قضاعة ولا طمطمانية حمير قال معاوية فمن هم قال
قومي والفراتية لغة اهل الفرات وهو نهر الكوفة والعنعنة
ان لا يبين الكلام يقال عمعمة الابطال والنيران لاصواتهم
الخفية ان يكون الكلام مشبها بكلام العجم يقال للعجم الطمطم
وسوف اي بدخول او قبول سوف عليه نحو ولسوف يعطيك
ربك فترضى فيعطيك فعل لدخول سوف عليه وانما اختصت
به حتى صح ان تجعل علامة عليه يعرف بها لانها تدل على الاستقبال
البعيد فهي والسين حرفا تنفيس استقبال وضعا ويسميان حرفي
تنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
التضييق بكونه في الحال يقال نفسته اي وسعته وسوف
اكثر تنفيسا من السين وقد تخفف بحذف الفا الذي كان
متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو
يا وقد تحذف الواو وتسكن الفا الذي كان متحركا لاجل
الساكنين فيقال سف افعل وقيل ان السين منقوص من
سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل والاصح انه
صيغة مستقلة ليست متفرعة عن سوف كما تفرعت الكلمات
السابقة وهو ما صححه بعضهم واستدل له بوجهين احدهما
انها اكثر استعمالا من سو وسف ولو كانت فرعا لكانت اقل لانها
ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال

استغني عن تقييدها بغير سين الكسكسة في بكر وهي الحاقهم بكاف المونث سينا من الفرع الابعد تلبيهما ان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت فرعها لتساوت مدة التسويف بهما واورد ابن مالك علي الاول نعم فرع نعم مع انه التزاسيما لا ومنع الثاني لقوله تعالي وسوف يوتي الله المومنين اجرا عظيما مع قوله اولئك سنوتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم لم يبق بمعني نعم وانما غير لفظه ليدل علي تغير معناه وكلامنا في فرع هو بمعني اصله كتشهد وتشهد ولان الايتين ليستا لقوم مخصوصين ولين سلم يكون احد الحرفين مجازا فانه اقرب من تخطية المحققين من اللغويين كالزمخشري وغيره القايلين بان مدة التسويف لسوف اطول وتا التانيث الساكنة اي صحة دخول مسمي تا التانيث الساكنة عليه او دخوله عليه وهي التا الدالة علي تانيث الفاعل او التائب عنه نحو قالت رسلهم فقال فعل ملابس لدخول تا التانيث الساكنة عليه وانما اختصت التا المذكورة به حتي دلت عليه لانها تدل علي تانيث فاعل او نايب عنه فلا تلحق الاسما ذلك والصفات امتنعت عنها لما تلحقها من التا المتحركة الدالة علي تانيثها وتانيث ما فوقها فلا جرم اختصت بالفعل والمراد بالساكنة التي وضعت علي السكون فلا يضر تحريكها العارض كالتقا الساكنين في نحو قالت امراة فرعون بخلاف المتحركة لحركة اعراب فمختص بالاسم كتا قايمة او بنا فقد تدخل الاسم كلاحول ولا قوة وقد تدخل الحرف كربت وثمت وانما سكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال وتا الاسما ولم يعكس ليلا يتضم ثقل الحركة الي ثقل الفعل واختلف في التا المذكورة فذهب الجمهور الي انها حرف وضع لعلامة التانيث وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعلي قول الجلولي فاني في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر ويرده ان البدل صالح للاستغنا به عن المبدل منه وان عود

الضمير

الضمير علي ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الروف الرحيم قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقول

الي ملك ما امه من محارب ◦ ابوه ولا كانت كليب تصاهره ◦

لا يقال تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل متوقفة علي معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه متوقفة علي معرفته لانا نقول المراد بصحة دخولها استقامة المعني وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا به في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فليتامل فان قيل بقي من الفعل ما لا يعرف بما ذكره المصنف وهو فعل الامر فكان علي المصنف ان يذكر ما يعرف به الفعل الدلالة علي الطلب مع قبول يا المخاطبة او نون التوكيد قلت يمكن ان يجاب بان المصنف لعله مشي هنا علي مذهب الكوفيين من ان الامر مضارع مجزوم بلام الامر المقدرة محذوف الزوايد علي ما ياتي في باب الافعال والحرف اي ما صدقه وهو كلمة دلت علي معني في غيرها فقط اي يحتاج فهمه منها الي ذكر غيرها فخرج الاسم لانه يدل علي معني في غيره وهو النسبة ويدل علي معني في نفسه وهو الحدث والزمان ولذلك يخرج بقولنا فقط ما تضمن من الاسم معني في غيره كاسما الشرط فانه كما يدل علي معني في نفسه يدل علي معني في غيره فمن الشرطية دالة علي شيين احدهما الشخص العاقل وهذا هو المعني الذي هو به اسم لانه معني في نفس الكلمة كما في قولك انسان وهو معناها الوضعي والثاني معني الشرطية اعني عقد السلبية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها وهو معنا عرض لها لتضمنها معني الحرف ولم يلزم من دلالتها علي هذا المعني ان تكون حرفا لان الحرف ما دل علي معني في غيره فقط ما لا يصلح معه اي يصح ويحسن او

والفعل الذي يدل علي معني في نفسه

يقبل دليل الاسم اي ما يدل عليه ويعرف به فان قيل تعريف المصنف
للحرف بما ذكره تعريف بالاعم لصدقه عن الخط والجملة فانهما لا يصلح
معهما دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن
الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام الكلمة فان قيل ان اراد
بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات
كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان اراد ما ذكره وما لم يذكره
من بقية ما يدل على الاسم وما يدل على الفعل فهو حوالة على
مجهول ولانه لا يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم انتفا
تلك الامور عن الكلمة وفيه من العسر ما لا خفا فيه قلت
نختار الاول وغاية ما يلزم انه من قبيل التعريف بالاعم وقد
اجازه المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة والمقصود
بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته منها في
الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل وغالب
الالفاظ التي لا تقبل شيا من العلامات المذكورة حروف
فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفا العلامات المذكورة
ويكفي هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضره انه قد يخطي
باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها ظاهرا
لغفلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك فان المبتدي
مظنة الخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي قطعا
لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالادة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد
به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حرفيتها ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع
هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة والتوقيف

يبين

١٠٥

يبين ما لم يذكره المصنف ويمنع ان فيه حوالة على مجهول بل المحال
عليه امر ظاهر معلوم بادنى تامل غاية الامر ان المحال عليه غير
مذكور وذلك لا يضر والحوالة ليست بازيد من الاتيان بضمير
الغيبة مع ان الواجب فيه رجوعه للمعلوم لا للمذكور بل قد
يقال لا محذور في الحوالة على المجهول لما تقدم من الاشارة
اليه وفايدتها ان المتعلم اذا راجع المعلم علم منه ما لم يذكر من
العلامات ويكفي هذا فايدة والمقصود بوضع الكتب بالنسبة
للمبتدي انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن
الاستفادة على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا تقبل
شيا من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حرفية كثير
من الالفاظ بانتفا العلامات المذكورة الى اخر ما مر وانما
دل عدم صلاحية دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا
الاسمية والفعلية حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة
ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم
من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم بل تقدم عن
ابن الحاجب انه لا يسمى خاصة في الاصطلاح الا ما لا ينعكس
لانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شروط ولازم فيلزم
من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لا من جهة
كونها علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فان قيل علامات
الاسم والفعل حروف اي منها حروف فلا يكون عدمها علامة
للحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجاب شارح اللباب بان الحرف
له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية
يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور بل قد يقال
ان هذا الايراد لا يتوجه على المصنف حتى يحتاج للجواب
لانه لم يعبر في علامات الاسم ولا الفعل بالحروف بل بغير امورا

بعضها الفاظ مخصوصة تمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا
وان كانت في الواقع حروفا ولا يرد انه عبر بحروف الخفض
لانه بينها وعينها فلا نتوقف معرفتها على معرفة كونها حروفا
ونظير جعل النحاة عدم العلامات علامة للحرف جعل واضع
الخط علامة الحا خلوها من النقطة لانه لما وضع صورة
وصورة الجيم والخا متحدة واراد الفرق بينهن جعل للجيم
نقطة سفلى وللخا نقطة عليا فتميزت كل منهما عن الاخرى
وجعل اهمال الحا من النقطة علامة لها فهما اشبه شي بالجيم والخا
وهو اشبه شي بالحا المهملة واعلم ان احسن ما ينضبط الحرف
بالعد لان الحروف محصورة قد عدها ابن فلاح في مغنيه
سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية الهمزة
والالف والبا والتا والسين والفا والكاف واللام
والميم والنون والها والواو واليا واربعة وعشرون
ثنائية آ واو وام وان وان واي واى وبل وعن
وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومن ومع وعلى
وأي ومن وها وهل ووا ووي ويا وتسعة عشر ثلاثية
اجل واذن والى والا واما وان وان وايا وبلى
وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت
ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية الا والا واما واما
وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما
وهلا وخماسي واحد وهو لكن فقط باب
الاعراب ترجمة وهو خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضاف
اليه والاصل هذا باب شرح الاعراب او مبتدا محذوف
الخبر والتقدير باب شرح الاعراب هذا بابه ويجوز نصبه
على انه مفعول بفعل محذوف لدلالة المقام وتقديره

حز

حذا او احزم او اقرا والاول اولى لان فيه ابقا ركن الاسناد
وابقاء الكلام في مثل ذلك غير لايق هنا ادلكل مقام والباب
ما يدخل منه الى غيره فسمي مبتدا كل كلام مفصول بابا لانه
يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول
منه الى المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوب الكتب
لان القاري اذا ختم بابا وشرع في اخر كان انشط وابعث كالمسافر
٦ اذا قطع فرسخا ولذا كان القران سورا انتهى ولانه اسهل في
وجدان المسايل والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم
والا لربما تذكر المسايل ملتبسة فافهم والاعراب لغة مصدر
اعرب يقال لمعان الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها
والاجالة اعربت الدابة جالت في مرعاها واعربها صاحبها اجالها
والتحسين اعربت الشي حسنته والتغيير اعربت المعدة تغيرت
واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربت الشي ازلت عربه
اي فساده ويتعدى بالهمزة الا الاول فيتعين وياتي اعرب
لازما بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب او ولد له
ولد عربي اللون او تكلم بالفحش او اعطى العربون ومقصود
النحاة بعد هذه المعاني ليس الابيان ان المعنى الاصطلاحي
مستلزم لها ومناسب لها ولا شك ان حصول المعنى الاصطلاحي
تحصل ابانة المعاني والتكلم بالعربية وتزول به عرب الكلمة
اي فسادها ولحن الكلام وقربه من سامعه الى غير ذلك واما
في الاصطلاح فيقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب
علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب
وعلى ما ذكره البدر بن مالك علم باحكام مستنبطة من كلام العرب
متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية
والتقديم والتاخير ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني كلامهم

وفي الحد وعليه انتهى وظاهر ان العلم بالاحكام النحوية بغيته
غير داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف الثاني ويقال
ايضا على ما يقابل البنا وهو المراد هنا وعليه فالجمهور على
انه لفظي وبه قال ابن الحاجب واختاره ابن مالك وعرفه
بقوله ما جي به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف اي يجي به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وعرفه ابن هشام بقوله
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الكلمة اي حركة
او حرف او سكون او حذف ظاهر اي موجود لان السكون
والحذف غير ملفوظ بهما او مقدر اي معدوم مفروض
الوجود يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد
ان لم يكن فلا يرد الاعراب بالحروف واحترز به عن حركة
النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فليست باعراب وقوله
في اخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز
اذ ليس لنا اثار يجلبها العوامل في غير اخر الكلمة حتى نحترز
عنها فان قلت بلى قد وجد ذلك في امري وابنم الا ترى
انهما اذا دخل عليهما الرفع ضم اخرهما وما قبل اخرهما فتقول
هذا امرو وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول
رايت امرا وابنما واذا دخل عليهما الجار كسرها فتقول مررت
بامري وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء
لكل امري منهم يومئذ شان يغنيه قلت اختلف اهل البلدين
في هذين الاسمين فقال الكوفيون هما معربان من مكانين
واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما
في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة
هي الاعراب وان ما قبلها اتباع وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما

في

في الحد وان قلت قد يكون الاعراب في غير الاخر دون الاخر
وذلك اذا وقف بنقل الحركة قلت قال ابو البقا في التبيين اعلم
انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر
ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب
لا يكون قبل الطرف وانما يريدون ان مثلها انتهى ولئن سلم
انها حركة الاعراب قلنا المراد ان الاعراب لا يكون بطريق الاصالة
في غير الاخر والمراد ما هو اخرها حقيقة كدال زيد او حكما
كدال يد لان ما بعدها ترك نسيا منسيا والف اثنا عشر لان
عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين والظاهر فيه مجاز
فان المعرب بالحروف الاثر فيه نفس الاخر لان النون في المثنى وجمع
المذكر السالم بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعارض لم تخرج ما قبله
عن ان يكون اخر الكلمة فكذا النون فيهما وانما قال في اخر الكلمة
ليشمل اعراب الاسما والافعال ولم يقل في اخر المعرب لئلا يلزم الدور
ظاهرا وقيل انه معنوي والحركات دلايل عليه وجرى عليه المصنف
وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين
وحدوه بقولهم الاعراب اي المتقدم لان المعرفة اذا اعيدت
كانت عين الاولى والمقام مقام الاضمار ولعل العدول الى
الاظهار لانه اوضح للمستدرك المقصود بالذات لهذه المقدمة
تغيير ان قلت مقصود المصنف تفسير الاعراب الذي يتصف
به اللفظ والتغيير فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه
مع ان الخبر عين المبتدا قلت الجواب عن ذلك من وجهين
احدهما ان المراد بالتغيير هنا التغير لانه كثيرا ما يطلق المصدر
ويراد به الحاصل بالمصدر وثانيهما انه مصدر المبني للمفعول
اي كون الاواخر مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كون الشي ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول

كالضرب بمعنى كونه مضروبا وفي هذا الجواب نظر ففي الحواشي الضيائية
واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو
صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف
يعني ابن الحاجب في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه
به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة
المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوعه على
زيد لا على قيامه بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد
على صيغة المجهول دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان
ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل
منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر
لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع
مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل
المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما
اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار
وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول انتهى اواخر
الكلم اي ... ذاتا بان يتبدل حرف بحرف حقيقة كما في المثنى والجمع
حال النصب والجر او حكما لما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
فيهما صارا الشيئين بعد ما كانا الشيء واحدا اي صارا علامتين
للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا للاول فقط
لانهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لا ذاتا بل
تقديرا بحذف علامة التثنية والجمع او صفة بان تتبدل
حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه او جره او
حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه مثلا ولك
ان تجعل جميع ذلك تغيير الحال الاخر وتقدر المضاف اي
تغيير حال اواخر الكلم وتفسيرها دالة على الفاعلية مثلا بعد

كونها

٨
كونها دالة على غيره فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة فليتامل
واما ما قيل من ان المراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعا او منصوبا
او مخفوضا بعد ان كان موقوفا اي ساكنا قبل التركيب ففيه
قصور لانه لا يتناول الجزم وقد اعتبر الانتقال من السكوت
الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها
الى الآخر وهذا تحكم فان قلت الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم
ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه
قلت الاضافة تزيل لما تزيل له اللام وقد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد
جنس الاواخر الصادق بالواحد والاكثر ولعل التعبير بصيغة
الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغيير قد يجاب بحذف
مضاف اي احد اواخر الكلم لكنه قد يخرج مجموع تغيير بين آخرين
او تغيير آن لآخر فليتامل والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل
المضارع الذي لم يتصل آخره بالنون الموضوعة للاناث وان
استعمل في غيرهن ولم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا
والاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البناء واما
تفسيره بالمعرب فيوجب الدور لان المشتق مشتمل على معنى المشتق
منه مع زيادة كذا قيل وقد يجاب بوجوه احدها ان المراد بالمعرب
ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف
بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني
ان الاعراب المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل
بالمصدر والاعراب المعتبر في المشتق هو معنى المصدر فلا
دور والثالث انه تعريف لفظي والمقصود منه بيان ما وضع
له لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا تغيير اواخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا وجهل ان لفظ

الاعراب موضوع بازايه فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
وتحصيله في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه
الحرف وتصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل
والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايراد الكلمات الى ايراد
الكلم لانه اخف ولا مزية لاحدهما على الاخر في المعنى فالاخف
لفظا اولى من الاثقل فان قيل الكلم اسم جنس جمعي اي لا يطلق
على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها افادت ام لا قال
الرضي اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من
التا من هذا النوع جمعا الذي التا كما يجي لحقيقته في باب الجمع
بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالما والعسل
لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب
انتهى اي فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا قلت قد صرح
علما الاصول والتفسير والنحو كما تقدم بان لام التعريف
التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم وقد يجاب
بحذف المضاف اي احد الكلم واللام في قوله **لاختلاف**
العوامل للعلة او الوقت فان قلت يرد عليه انه قد يوجد
اختلاف العامل بدون تغيير الاخر كما في ضربت زيدا وان
زيدا او رايت زيدا وبالعكس كما في المعرب ابتدا فان اعرابه
بوجود العامل لا اختلافه قلت اجيب عن الاول بان المراد
باختلاف العوامل اختلافها في العمل وعن الثاني بان المراد
اختلاف جنس العوامل من العدم الى الوجود او انه اراد
بالاختلاف الوجود للازمه وخرج بقيد اختلاف العوامل
تغيير اواخر الكلم لا بسببها بان يتغير الاخر لا بسبب كحيث
اذا تلفظ بعضهما او بسبب اخر كالتغيير بسبب الثقل
او الاتباع او الحكاية او التقا الساكنين واما قوله اواخر

فليبان

فليبان محل الاعراب لا للاحتراز على ما تقدم فان قيل العوامل
جمع عامل واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت اللام في العوامل لتعريف
الجنس وهي اذا دخلت على الجمع ابطلت معنى الجمع واعترض
ايضا بان فاعلا الوصفي لا يجمع على فواعل واجيب تارة
بانه صار اسما واخرى بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون
غير كلمة ولا يخفى انه لا يتوجه للاعتراض من اصله لان فاعلا
الوصفي انما يمتنع جمعه على فواعل اذا كان لمذكر عاقل
ونقل عن سيبويه انه نص على اضطر ادطوالع في نجم طالع
والعامل كما قال ابن الحاجب ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب اي شي ملفوظا او مقدر او معنوي به يحصل معنى
من المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة كجا في جا زيد فان به تحصلت الفاعلية المقتضية
للاعراب وضرب في ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية
المقتضية للاعراب والبا في مررت بزيد فان بها تحصلت
الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية
للاعراب واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره
كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين
منها واجيب بان البا للسببية والمراد السبب في عرفهم
ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وبذلك
ايضا يجاب عما قيل ان محدث المعاني المقتضية للاعراب
هو المتكلم والله تعالى وهي تتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول
المعنى به كونه محدثا فلا يصدق على العامل وان اراد توقفه
عليه وتسلطه فيه فغير العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف

ما بقي واحسن ما قيل في الجواب عن ذلك ما تقدم من ان المراد
ما يبقى بعد ما له في عرفهم وذا ليس الا العامل والبواقي شروط
لا يقال لا يتناول التعريف العامل الزائد كالباء في بحسبك زيد
لانا نقول بل يتناوله لان الباء المذكورة حصل بها كون التي بعدها
اليه حكما وصورة كذا اجاب به العصام وقال فقيه عمل من
قال لم يبال بخروجه لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول
لعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل
وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله
لاعراب الفعل وقد يقال ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق
الاصالة وانه تعتور عليه معاني تحتاج في تمييزها الى الاعراب
كالاسم كما هو احد المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا
الحد لمطلق العامل سواء عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ
فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية
والاضافة وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل
كالنهي عن كل من الامرين وعن الجمع بينهما وعن الاول
دون الثاني في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما
او جزم الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه فان قيل
لم نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب دون
المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية قيل
لكون المقتضي امرا خفيا وما يتقوم به المقتضي امرا جليا
في الاغلب فان قلت اخذ العامل في تعريف الاعراب والاعراب
في تعريف العامل يوجب توقف معرفة كل منهما على معرفة
الآخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور
لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغييرا واخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وتصور العامل

بغير

بغير كونه ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان
تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب
به من يعرف تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
ولا يعرف انهما المسمى بالاعراب ولا انهما المسمى بالعامل فلا
دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب والعامل وتحصيله
في ذهن السامع فتأمل وتدبر ومما يوضح لك ذلك ان التعريف
قد يراد به تحصيل صورة في المدرك بالذاتيات او العرضيات
وهي التعاريف الحقيقية الحدية او الرسمية والحاد انما ذكر
الحدود ليتوجه الذهن الى المعلوم بوجه ثم يرتسم فيه صورة
اخرى لا يحكم بالحد عليه فهو كنقاش ينقش صورة في الذهن
فالحد مع المحدود ليس قضية في الحقيقة بل على صورتها
فلا يقابل بالمنع والنقض الا باعتبار دعاوى ضمنية تلزم
من التحديد كما تقرر في محله وقد لا يراد به تحصيل تصور
بل المعنى المعرف حاصل مع غيره كالمخزون فيعرف ويراد
به الالتفات الى تصور حاصل والاشارة اليه ليتميز هذا
المعلوم ويتعين من بين التصورات الحاصلة فيعلم من
التعريف انه المراد من اللفظ كما اذا عرفت رجالا لا بعينهم او وصفها
ولم تعرف ان لفظ زيد علم اي منهم فيقال لك زيد ذاك الاحمر
وهذا هو التعريف اللفظي ويفيد تصورا مجهولا هو تصوره
المعنى من حيث انه مدلول اللفظ بل يستفاد من شرح المقاصد
ان الغرض من التعريف لكنه ممنوع والمحققون على انه لا غرض
يتعلق به والحاد ليس في صدده وان حصل بالتبعية فهو كالحكم
اللازم ضمنا في التعاريف الحقيقية الداخلة عليها يعني المتحققة
معها والطالبة لها فدخل العوامل المتقدمة والمتأخرة عنها

والمعنوية وليس قيد الداخلة للاحتراز بل لبيان الواقع او غيره
بنا على انه لا يكون التغيير للاخر بسبب العوامل الا وهي داخلة
ويجوز ان تجعل احترازا عن التغيير الذي يكون كحركة الحكاية
كحركة زيد في نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا فانها بسبب عامل
غير داخل وهو رايت في كلام الاول وقوله لفظا او تقديرا
مصدران بمعنى المفعول اي تغييرا او اخر الكلم تغييرا ملفوظا
او مقدرا فهما منصوبان على المصدر اي ملفوظا ما يدل عليه
من الحركات وما ناب عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا
ما يدل عليه مما ذكر كما في المعرب بالاعراب التقديري نحو عصا
فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدانه متغير بخلاف المبني
الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب فلم يقدر تغييره
بل لو كان في محله معرب لتغير اخره فظهر الفرق بين الاعراب
التقديري والمحلي ومعناهما ويجوز ان يكون المضاف مقدرا
اي تغيير لفظ او تقدير اي تغييرا يظهر في اللفظ علامته وما
يدل عليه ويدرك او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او
تغييرا يقدر في اللفظ علامته وما يدل عليه ويجوز ان تجعل
قوله لفظا او تقديرا تمييزا محولا عن المضاف اليه اي تغيير
لفظ اخره او تقديره اما تغيير لفظ اخره فواضح فانه تارة
يتحرك بالضمة وتارة بالفتحة وهكذا وهذه تغييرات واما
اختلاف تقديره فالاضافة بادنى ملابسة لان اخره محل التقدير
فالتقدير يتعلق به وهو مختلف لان تقدير الضم غير تقدير
الفتح وهكذا ولا يبعد ان يعد من التغيير التقديري على
هذا التغيير ما كان نصبه تابعا لجره او بالعكس فانهما حينئذ
متغايران حقيقة كضمتي ذلك المفرد والجمع فلا حاجة الى زيادة
حقيقة او حكما بعد. قوله لفظا او تقديرا والتغيير اللفظي

كالتغيير

كالتغيير في جا زيد لان علامته وهي الضمة ملفوظ بها والتغيير
في رايت زيدا او مررت بزيد لفظي لان علامته وهي الفتحة في
الاول والكسرة في الثاني ملفوظ بها والتغيير في جا الفتى ورايت
الفتى ومررت بالفتى تقديري لان علامته وهي الضمة في الاول
والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدرة ويجوز ان
يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا لتغيير الاواخر واختلاف
العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين وهما منصوبان
على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق او على انها خبر
كان المحذوف اي سواء كانت ما ذكر ملفوظا او مقدرا والجملة من
باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتاكيد
وهنا لتقسيم المحدود اي ما كان على احد هذين الوجهين
فلا تفسد الحد وانما تفسده اذا كانت للترديد الشامل للشك
او الظن او الابهام ويقابله البنا وهو لغة وضع شي على شي
صفة يراد بها الثبات واصطلاحا على القول بانه لفظي واختاره
ابن مالك ومن تبعه ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين
انتهى وخرج بقوله لا لبيان مقتضى العامل الاعراب وبقوله
من شبه الاعراب بكسر الشين وسكون البا وبفتحهما بمعنى اي
الاسم المشابه له في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا في
الاخر ما ليس كذلك كفتحة لام فلس وضمة لام افلس وبقوله
وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين
التغييرات المذكورة وعلى القول بانه معنوي واليه ذهب الاكثرون
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال اورد
عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث مع انه لا حاجة
لقوله ولا اعتلال لان المعرب المعتل لم يلزم حالة واحدة

من المبني لتغير اخره تقديرا كما مر بيانه ولك ان تقول المراد
بلزوم اخره حالة واحدة عدم تغيره بعامل والمبني الحرف والفعل
الماضي وفعل الامر والمضارع الذي اتصلت به نون النسوة
او باشرته نون التوكيد والاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يقربه
منه في الوضع وضابطه ان يكون الاسم موضوعا على حرف كالتاء
او على حرفين كنا من قمنا وانما اعرب نحو اب واخ لانه موضوع
على ثلاثة احرف فان اصلهما ابو واخو بدليل ابوان واخوان
او في المعنى وضابطه ان يتضمن الاسم بالوضع معنى من معاني
الحروف كمتى وهنا وانما اعرب هذان وهاتان مع تضمنهما
لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة
المثنى والتثنية من خصائص الاسماء او في الاستعمال وضابطه
ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف ولا يدخل عليه عامل
يؤثر فيه وكان يفتقر افتقارا لازما الى جملة فالاول كهيهات وصه
واوه فانها نائبة عن افعال ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل
فتتأثر به فاشبهت ليت ولعل مثلا والثاني كاذ واذا وحيث والموصولات
وخرج بانتفاء التاثر المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا فانه
نائب عن اضرب وهو معرب لانه يدخل عليه العوامل فتؤثر فيه
يقول اعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضربه
وباللزوم نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف
الى الجملة والمضاف مفتقر الى المضاف اليه ولكنه افتقار غير
لازم لزواله في نحو صمت يوما وبالجملة نحو سبحان وعند فانهما
مفتقران لزوما الى مفرد لا الى جملة يقول سبحان الله وجلست
عند زيد وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة ونحو
اضرب اللهم اما لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة
التثنية ومن لزوم الاضافة وزاد ابن مالك في الكافية الشبه

الاهمالي ومثله

ومثله في شرحها بالاسماء قبل التركيب كاوائل السور حيث قال واما
شبه الحرف في الاهمال والاشارة بذلك الى ما يوجد من الاسماء
دون تركيب كحروف الهجاء المفتتح بها السور فانها مبنية لشبهها
بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة وبعضهم يجعلها معربة
لانها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها وهذا اختيار الزمخشري
في الكشاف انتهى كلام شرح الكافية قال في الكشاف اعلم ان الالفاظ
التي يتهجى بها اسماء مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم
الى ان قال فان قلت من اي قبيل هي من الاسماء امعربة ام مبنية قلت
بل هي اسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء
حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان
سكونها وقف وليس بناء انها لو بنيت لحذي بها حذو اين وكيف
وهؤلاء ولم يقولوا صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين فان
قلت قد تبين انها اسماء حروف المعجم وانها من قبيل المعربة وان
سكونها عند الهجاء لاجل الوقف فما وجه وقوعها على
هذه الصورة فواتح للسور قلت فيه اوجه احدها وعليه الاكثر
انها اسماء للسور الى ان قال وهي في ذلك على ضربين احدهما لا
يتاتى فيه اعراب نحو كهيعص والمر والثاني ما يتاتى فيه الاعراب
وهو اما ان يكون اسما فردا كصاد وقاف ونون او اسماء عدة مجموعها
على زنة مفرد نحو حم وطس ويس فانها موازنة لهابيل وقابيل
وكذلك طسم يتاتى فيها ان يفتح نونها وتصير ميم مضمومة الى
طس فيجعلا اسما واحدا كدارابجرد والنوع الاول محكي ليس
الا واما النوع الثاني فسائغ فيه الامران الاعراب والحكاية
قال يناشدني حم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم
فاعرب حاميم ومنعها الصرف وهكذا كل ما اعرب من اخواتها
لاجتماع سببي منع الصرف فيها وهما العلمية والتانيث والحكاية

ان جني بالقول بعد نقله على استثنا صورة الاولى كقوله دعه
من لمة تاندوبدا بالحمد لله وقرات سورة انزلناها الى ان قال
فان قلت فما وجه من قرا صاد وقاف ونون مفتوحات قلت
الاوجه ان يقال ذاك نصب وليس بفتح وانما لم يصحبه التنوين
لامتناع الصرف على ما ذكرت وانتصابها بفعل مضمر نحو اذكر
وقد اجاز سيبويه مثل ذلك في حم وطس ويس لو قرى به وحكى
ابو سعيد السيرافي ان بعضهم قرا ياسين ويجوز ان يقال
حركت لالتقاء الساكنين كما قرا من قرا ولا الضالين الى ان قال
فان قلت فما وجه قراة بعضهم ص وقاف بالكسر قلت وجهه
ما ذكرت من التحريك لالتقاء الساكنين انتهى وقوله قلت الاوجه
ان يقال ذاك نصب الى ان قال ويجوز ان يقال حركت
لالتقاء الساكنين قال في الانتصاف في كلام على الوجه
الاول يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون
اراد ان الفتحة لالتقاء الساكنين نشات عن سكون الحكاية
فانها انما تحكى ساكنة مجردة من سمة الاعراب ولا تكون الحركة
اذن اعرابا اذ لا مقتضى له مع الحكاية ولا بنا اذ هي معربة عنده
على هذا التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنية فيكون
الحركة مثلها في اين وكيف حركة بنا والاول هو الظاهر
من مراده اذ حتم قبل انها معربة على ان سيبويه نص في كتابه
على ما اورده بلفظه قال واما صاد فلا يحتاج الى ان تجعله
اسما او عجميا لان وزنه في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة
فلا تنصرفه ويجوز ان يكون ايضا ياسين وصاد اسمين غير
متمكنين فيلزمان الفتح كما لزمت الاسما غير المتمكنة الحركات
نحو كيف واين وحيث وامس انتهى كلام سيبويه ومنه يرد
على الزمخشري في حتمه ان تكون معربة وان فتحها نصب اولا

كنتا

لالتقاء الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر من مقصوده انفا وسياتي
له ايضا ما يدل على انه لا يجوز بناها البتة انتهى كلام الانتصاف
ثم قال في قوله فان قلت فما وجه قراة بعضهم صاد وقاف بالكسر
الى اخره ما نصه وهذا الجمع لك يخالفه ما نقلته من نص سيبويه
في انها غير متمكنة ويدلك على ان فتحها اليق قال قيل انها لالتقاء الساكنين
انما اراد السكون العارض في الحكاية لا سكون البنا وهو مخالف
لنص سيبويه كما نبهت عليه انفا انتهى ويتحصل منه اخذا من كلام
سيبويه المذكور تجويز بناها ما لم يوقف عليها وحينئذ سبب البنا
فاء لا ينافي كون السبب ما ذكره المصنف لانها على هذا غير مهملة بل
اما عاملة او معمولة فان قلت اذا قلنا باعراب نحو حم عند التركيب
فهل يتاتى اعرابها في القران مع سكونها قلت نعم يتاتى على جعله من
قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت ما وجه عدم تاتي الاعراب
في نحو كهيعص والمر قلت قالوا لانه لا نظير لهما في الاسما المعربة
ولا تركيب المزج لانه لا يركب اسما كثيرة وعبارة الرضي وكذا اوجب
الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من
ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل
وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية
لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا يركب في كلامهم الا من كلمتين وحكى
عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على
ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به انتهى وقد
ذكرنا زيادة على ذلك في هداية السالك الى اوضح المسالك الى
الفية ابن مالك **واقسامه** اي انواع اعراب مجموع الاسم والفعل
فاندفع ما يقال لا يخلو اما ان يكون يريد اقسام اعراب
الاسم واقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع
والنصب والخفض وان اراد الثالث فهي ستة وذلك لانه

كنتين

يجوز ايضا ان تكون مبنية على الحركة او السكون وان قول ... كلام سيبويه

وان اراد الثاني فهي اربعة الرفع والنصب والجزم

تعلقه

اراد اقسام الاعراب بالنسبة الي مجموع الاسم والفعل من غير ملاحظة
كونها اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل او اقسام اعرابهما **اربعة**
فصله ولم يقتصر علي التفصيل محافظة علي فايدة الاجمال ثم
التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ علي كل منها للاحتياج
الي اتقان معرفة كل وملاحظته ليتحقق مطابقة العدد **رفع**
وهو علي القول بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة
علامته الضمة وما ناب عنها وعلي القول بان الاعراب لفظي الضمة
والواو والالف والنون علي وجه مخصوص ويسمي رفعا لارتفاع
الشفة السفلي عند التلفظ بعلامته او به نفسه **ونصب** وهو
علي القول بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة
علامته الفتحة وما ناب عنها وعلي القول بانه لفظي الفتحة والكسرة
واليا والالف وحذف النون علي وجه مخصوص ويسمي نصبا لانتصاب
الشفتين علي حالهما عند التلفظ بعلامته او به نفسه **وخفض**
ويسمي جرا وهو علي القول بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص
في اخر الكلمة علامته الكسرة وما ناب عنها وعلي القول بان الاعراب
لفظي الفتحة والكسرة واليا علي وجه مخصوص ويسمي خفضا
وجرا لانخفاض الشفة السفلي وانجرارها عند التلفظ بعلامته
او به نفسه ولان عامله تجر معني الفعل الي معني الاسم **وجزم**
وهو علي القول بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة
علامته السكون وما ناب عنه وعلي القول بانه لفظي السكون
وما ناب عنه ولفظيته لتعلقه بما يلفظ به من حركة او حرف
ويسمي جزما لان الجزم بمعني القطع والحرف الجازم كالشي القاطع
للحركة او الحرف واعلم ان النوع والضرب والصنف والقسم
الفاظ مترادفة المعني او متحدة عندهم بمعني ان بعض افراد
الاعراب مسمي بالرفع وبعضها مسمي بالنصب وبعضها مسمي بالخفض

وبعضها

وبعضها مسمي بالجزم فلا حاجة الي اثبات كونها انواعا منطقية
لان كونها انواعا منطقية يتوقف علي اثبات اتحاد حقيقة افراد
كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل
اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ
ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة
نوعا واحدا وفي شرح الفية ابن معط لابن الخبازية وحركات
الاعراب تلقب بالرفع او بالنصب او بالجر بغريبة قوله
والجزم من القابه واما القاب البناء فهي للبصريين المتقدمين
والمتاخرين واما الكوفيون فيجوزون استعمال كل واحد
منها في موضع الاخر فيقولون في حيث مرفوع وفي قام زيد
مضموم وكذلك باقيها انتهي وقال الرضي الضم والفتح والكسر
في عبارات البصرية لا يقع الا علي حركات غير اعرابية بنائية
او لا كضمة قاف فقد ومع قرينة يقع علي حركات الاعراب
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين علي الاخر مطلقا
انتهي وقال ايضا ان اطلاقها اي الرفع والنصب والجر علي
الحروف مجاز لكن الاشتراك ظاهر وذلك عند ابن الحاجب
ومتقدمي النحاة علي الظاهر واما من عرف الاعراب باختلاف
الاخر فقال الرضي انه اراد بالرفع ذلك وانما الخلاف في ان
المقسم الاعراب او ما به الاعراب انتهي وبدا بالرفع لانه اشرف
لانه اعراب العمد ولا تخلو اعظم منه كلام ثم بالنصب لان عامله
قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة
للمجرور ثم بالجر لاختصاصه بالاشرف **فللاسماء من ذلك** اي
المذكور من الاقسام الاربعة وانما صحت الاشارة اليها بذلك
مع افراده وتذكيره لانه يجوز ان يكني باسم الاشارة الموضوع
للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم

فتح وضم وكسر و[illegible] وهذه [illegible]
بين القاب الاعراب والقاب البناء

كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول
للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له
ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا اي الضمير الا انه في الاشارة
اكثر واشهر الرفع نحو زيد يقوم فزيد اسم لصحة الحديث عنه
مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويقوم
فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبر المبتدا والنصب نحو ان زيدا لن يقوم ان حرف
توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر وزيدا اسم ان فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ولن حرف نفي ونصب واستقبال
ويقوم فعل مضارع لقبوله السين منصوب بلن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبر ان والخفض نحو مررت بزيد مررت فعل ماض
وفاعل اخر الفعل الرا والتا المضمومة اسم لصحة الحديث عنه
ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب والباء حرف جر وزيد اسم لصحة الحديث عنه مجرور بالبا
وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره ولا جزم فيها اي الاسما وللافعال
من ذلك اي المذكور من الاقسام الاربعة الرفع والنصب تقدم
مثالهما والجزم نحو لم يقم زيد لم حرف نفي وجزم ويقم فعل مضارع
لقبوله السين مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وزيد اسم لصحة
الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
ولا خفض فيها اي الافعال وللناس في وجه اختصاص الخفض
بالاسما والجزم بالافعال عبارات فقيل لثقل الجر وخفة الاسم

وخفة

وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل التعادل بينهما وقال ابن مالك
في شرح الكافية الكبرى انما اختص الجر بالاسم ولم يجر الفعل لامتناع
دخول عامله عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم يجزم الاسم
لامتناع دخول عامله عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه
لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى
عدمه كان باطلا وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو عبارة
عن حذف الحركة التي في اخر الاسم لزم اجتماع الساكنين وهما
الاخر الذي حذفت حركته والتنوين فلا بد من تحريك احدهما
وهو الاول فيذهب الجزم هذا في الاسم الذي فيه تنوين وحمل
ما لا تنوين فيه على ما فيه تنوين طردا للباب على سنن واحد وقيل
غير ذلك مما بيناه في غير هذا الكتاب باب

معرفة علامات الاعراب ترجمة في اعرابه ما سبق اي هذا باب
مسائل معرفة علامات اقسام الاعراب واضافة باب الى المسائل من اضافة
الدال الى المدلول بنا على مختار المحققين وسيدهم في مسمى الكتب
والابواب والفصول وغيرها من التراجم انه الالفاظ المخصوصة
ومن اضافة العام الى الخاص كشجر اراك وعلم النحو بنا على انه
المسائل وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية
الاحتمالات في مسمى الكتب والابواب وغيرهما على من هو
من اولي الالباب والمراد بالمعرفة الادراك واضاف الباب
اليها وان لم تكن معناه لان من طالع المسائل التي يدل عليها الباب
حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة تصح لادنى
ملابسة ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي
او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة
للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشي واحد
اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك

ثانيا والعلم الادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله
تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد عبر بالمعرفة مع ان
العلامات التي تعرف بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال
المعرفة في الجزئيات والعلم في الكليات اما لانهما بمعنى واحد
كما عليه الاكثر واما ان تكون لقلتها المفهومة من التعبير بعلامات
الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة نزلها منزلة الجزئي الذي
لا تكثر فيه او نزلها منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب حتى كان
ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة وقرب التناول
واما لان المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب المتعلم المقصود
بوضع هذه المقدمة ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة امكانها اي
وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات بمعنى ان اي فرد يوجد
منها امكننا معرفته بهذا الباب فالتامل وعلامات اقسام الاعراب
الضمة وما ناب عنها والفتحة وما ناب عنها والكسرة وما ناب
عنها والسكون وما ناب عنه وقد بينها وبين المواضع التي تقع
فيها فقال ـــــــ للرفع اي من حيث هو من غير ملاحظة
كونه رفع اسم او رفع فعل او رفع اسم ورفع فعل فاندفع ما قد
يقال لا تخلو اما ان يريد رفع اسم او رفع فعل او رفعهما فان اراد
الاول فليس له الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف
وان اراد الثاني فليس له الا علامتان الضمة والنون وان اراد
الثالث فله خمس علامات واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة
يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان
من حيث يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وتارة يراد
به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن فقولنا
من حيث من قبيل الاول واندفع بذلك ايضا ما يقال المقسم الرفع
وكل رفع اما علامته ضمة او الف او واو او نون فيلزم انقسام الشي

الى

الى نفسه وغيره ووجه اندفاعه ما اشرنا اليه من ان المراد بالرفع طبيعته
من غير نظر الى شي وما صرح به المصنف من ان العلامات المذكورة
علامات للرفع وما بعده انما يوافق بظاهره ما ذهب اليه المصنف
من ان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب لفظي فهو
فهو بظاهره لا يوافقه وقد اجيب عنه بانه لا منافاة بين جعل
هذه الاشيا اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث
عموم كونها اثرا اجلبه العامل في اخر الكلمة وعلامات اعراب
من حيث الخصوص وفيه من التكلف ما لا يخفى وبان العلامات
جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم
ومسماه الرفع وكذا الباقي ورد هذا الجواب بما حاصله انه اذا اراد
علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه
مصروف قطعا او علم التشخص فكذلك مع تناولها لسائر افراد الرفع
والذي اختاره شيخنا الشهاب احمد بن قاسم العبادي تبعا لبعض
مشايخه ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي
جرت على السنة المتاخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد
اربع علامات فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على
فايدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن من معرفتها والاحتفاظ
على كل منها للاحتياج الى اتفاق معرفة كل وملاحظته ليتحقق
مطابقة العدد الضمة والواو والالف والنون ظاهر كان كل منها
او مقدرا كما يعلم مما سياتي وبدا بالضمة لانها الاصل والمراد
بالاصالة هنا ان يكون لبعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب
او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك وثنى بالواو لانها تنشا عن
الضمة اذا اشبعت فهي بنتها وثلث بالالف لانها اخت الواو
في المد واللين وختم بالنون لمشابهتها لحروف العلة فاما الضمة
فتكون علامة للرفع في اربعة مواضع فصله ولم يقتصر على

التفصيل لما تقدم في الاسم المفرد وهو الاول من المواضع الاربعة
وهو هنا ما ليس مثني ولا مجموعا ولا من الاسما الخمسة الاتية
وان دل على جماعة كقوم ورهط وركب نحو جا زيد والفتي
والقاضي وفتي وقاض وغلامي والقوم واعرابه جا فعل ماض
لقبوله تا التانيث الساكنة وزيد اسم لصحة الحديث عنه فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد ظاهرة في اخره
لانه صحيح الاخر لا مانع من ظهورها في اخره وكل من الفتي وما
بعده معطوف على زيد فهو مرفوع مثله وعلامة رفع الفتي
ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والقاضي
ضمة مقدرة على اليا منع من ظهورها الثقل وفتي ضمة مقدرة
على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين بين الالف المحذوفة
والتنوين وغلامي ضمة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة وغلام مضاف ويا المتكلم مضاف
اليه في محل جر اي في محل اسم لو كان معربا لكان مجرورا لفظا
او تقديرا وعلامة رفع القوم ضمة مقدرة على اخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف ومنه قوله
تعالى وجني الجنتين دان واعرابه وجني اسم لصحة الحديث
عنه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف
المحذوفة لالتقا الساكنين بين الالف المحذوفة وبين اللام وجني
مضاف والجنتين مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره اليا
نيابة عن الكسرة لانه مثني ودان خبر المبتدا فهو مرفوع به
وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد مقدرة على اليا المحذوفة
لالتقا الساكنين بينها وبين التنوين وجمع التكسير وهو ثاني
المواضع الاربعة اي ما يصدق عليه جمع التكسير ويقال له الجمع
المكسر اي الذي تغير حروف مفرده عن الحالة الاصلية وهو الاسم

الدال

هو
الدال على اكثر من اثنين بتغيير ظاهر او مقدر والمقدر في ستة الفاظ
وهي فلك ودلاص يقال درع دلاص ودروع دلاص وهجان
وهي من الابل البيض يقال جمل هجان وناقة هجان وابل هجان
ويقال للخليفة وعفتان ذكره ابن سيده وهو القوي الجافي
يقال رجل عفتان وكناز يقال ناقة كناز قال الجوهري اي مكتنز
اللحم انتهي ونوق كناز ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع
تكسير فيقدر في ذلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة
بالجمع فلك اذا كان واحدا تجعل ضمته كضمة قفل واذا كان
جمعا تجعل ضمته كضمة بدن وكذا القول في اخواته والباعث
له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا
به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث
قالوا هذا جنب وهذان جنب وهو لاجنب والفارق بين ما يقدر
تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها ولهذا
قال ابن سيده وجمع عفتان على حد دلاص وهجان لا حو جنب
لقولهم عفتانان فتفهمه وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من
التسهيل والاصح كونه بعض باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير
التغيير والظاهر قسمه ابن مالك ستة اقسام لانه اما بزيادة
نحو صنو وصنوان او نقص نحو تخمة وتخم او تبديل شكل نحو اسد
واسد او بزيادة وتبديل شكل نحو قضيب وقضب ورسول ورسل
او بهما مع تبديل شكل نحو غلام وغلمان واعترض بعضهم بان
تبديل الشكل في الجميع لان حركات المفرد غير حركات الجمع
وقد يوجد التغيير ولا تكسير نحو حقفان ومصطفين واجيب
بان الجمعية ليست مستفادة من فتح فا حقفان وحذف الالف
مصطفي لان تقدير السلامة فيهما لا يخل بالجمعية فان قلت لا شك
ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتا يتغير بنا مفرده

ايضا بسبب الزيادتين بل التغيير في جمع المونث السالم اظهر لان علامة
التانيث يتغير فيه ولا يبقى على حاله الاما التانيث فيه مقدرة قلت
اجيب بان المراد بتغيير ظاهرا ومقدر بتغير الحاق اخره علامة
الجمع ويرد على المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة
كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين واجاب بان هذه
القاعدة وامثالها اغلبية وبان المراد بجمع التكسير جلسه ومثال
المرفوع منه بالضمة جا الرجال والاساري وعلماني والهنود
واعرابه جا فعل ماض لتقوله نا التانيث الساكنة وعلامة رفعه
ضمة لانه جمع تكسير ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهورها
في اخره مانع وكل من الاساري وما بعده معطوف على الرجال
فهو مرفوع مثله وعلامة رفع الاساري ضمة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التعذر وعلماني ضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهنود ضمة مقدرة
على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف
واعلم ان جمع التكسير ضربان جمع قلة وله اربعة اوزان وهي افعلة
نحو اسلحة وارغفة واحمرة وافعل بضم العين نحو اكلب
وانحر وافلس وفعلة بكسر الفا وسكون العين كصبية وفتية
وافعال كاجمال وافراس وجمع كثرة وهو ما عدا جمع القلة وجمع
بعضهم جموع القلة وزاد عليها جمع السلامة فقال
• بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة يعرف الادني من العدد •
• وسالم الجمع ايضا داخل معها • في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد •
وجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة
مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا يتناهى
وفرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بان جمع القلة
من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى

فالفرق

فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدا بخلاف ما ذكره غيره
واذا اقترن جمع القلة بال الاستغراقية او اضيف الى ما يدل على الكثرة
افاد العموم نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقول حسان
رضي الله تعالى عنه للنابغة لما قال له انت اشعر الناس لولا امراة
وهي الخنسا فقال له حسان انا اشعر منك ومنها ومن الجن والانس
حيث اقول • لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى • واسيافنا يقطرن من نجدة دما •
فقال له النابغة ولم قللت جفانك وهو ذهول منه عن ال المفيدة
للاستغراق ولهذا انكر بعض الناس هذه الحكاية وقد احتج
في قول حسان رضي الله تعالى عنه ال الاضافة **وجمع المونث السالم**
من تغيير مفرده بنا على جعل السالم صفة للجمع وهو ثالث المواضع
الاربعة ان قيل كان الاولى ان يعبر بالجمع بالف وتا مزيدتين ليعم
جمع المونث وجمع المذكر كاصطبلات جمع اصطبل وحمامات جمع
حمام وما سلم فيه المفرد وما تغير كحبليات جمع حبلى وصحراوات
جمع صحرا الا ترى ان الاول قلبت الف مفرده يا والثاني قلبت
همزته واوا قلت اجيب بان التعبير به جرى على الغالب وبان
في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف
معطوف اي جمع المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف
وتا من جمع المذكر او المكسر لان صيغته صيغة جمع المونث السالم في عرف
النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وبان المصنف لم
يلتفت لما جمع بالف وتا من جمع المذكر او المكسر لقلته وذا بهم المالوف
ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وبان المراد
بجمع المونث السالم ما جمع بالف وتا مزيدتين مجازا مطريق ذكر الملزوم
وارادة اللازم لان جمع المونث السالم في عرف النحاة واقع على
الجمع بالالف والتا والملازمة العرفية تكفي لصحة المجاز فان
قيل فيلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه

ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل
لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز قلت هو مجاز
مشهور على انه يمكن ان يدعى ان جمع المونث السالم صار حقيقة عرفية
وارد على تعريفه بما جمع بالف وتا مزيدتين ان الذي جمع بالف
وتا مزيدتين هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والمو
الجمع الذي جمع بما ذكر اي الجمع الذي تحققت جمعيته وحصلت
بالف وتا مزيدتين اي بالة زايدة بهما وهذا معنى صحيح مليح لا غبار
عليه وتقييد الالف والتا بالمزيدتين ليخرج بيت وابيات
وميت واموات فان التا فيهما اصلية وكذلك نحو قضاة وغزاة
فان التا وان كانت فيهما زايدة الا ان الالف فيهما اصلية لانها
منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من
قضيت وغزوت فلما تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا
الفين ولذلك ينصبان بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة في اخراج
ما ذكر لهذا القيد لخروجه بدونه لان معنى ما جمع بالف وتا ما دل
على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك قلت المراد بقولنا ليخرج ما ذكر
ليتحقق خروجه اذ خروجه بدونه مبني على تعلق الجار والمجرور
بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره كالجالبة على انه قد يمنع ان
المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتا واصالة احدهما
لا تنافي ذلك وايضاح ذلك ان الباقي ما جمع بالف وتا ان جعلت
للاستعانة متعلقة بجمع لم تحتج للتقييد بزيادتهما في خروج نحو
ابيات وقضاة لان جمعيتهما لم تحصل بالالف والتا على ما تقدم
وان جعلت للملابسة متعلقة بمحذوف على معنى وما جمع
ملتبسا بالف وتا ورد نحو قضاة وابيات والسالم صفة لجمع
المونث كما قاله بعضهم اي السالم مفرده من التغيير كما تقدم
وجوز بعض المشايخ ان يكون صفة لمونث فانه الموصوف بالسلا

حقيقة

مطردة لحصص المونث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل
علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها و قولك الزيدان ضربا بفتح
الرا فالزيدان مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه الالف
نيابة عن الضمة لانه مثنى وضرب فعل ماض وفاعل الخر
الفعل البا والالف ضمير المثنى المذكر الغايب فاعل في محل
رفع لانه اسم مبني والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر
المبتدا والرابط بينهما الالف وتقول الهندان ضربتا
فالالف ضمير المثنى المونث الغايب فاعل في محل رفع لانه
اسم مبني والتا علامة التانيث واصلها السكون ولكنها
حركت لالتقا الساكنين وفتحت لمناسبة الالف وهذا
المثال ساقط في اصل المولف فان قيل ما ذكروه من ان
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لم يوجد
منقوض بنحو ضربتا قلت اجيب عنه بانا لا نسلم ان توالي
اربع حركات وجد في نحو ضربتا لان التا في نحو ضربتا وان
كان متحركا لفظا الا انه في حكم الساكن لسقوط الالف في
رمتا لالتقا الساكنين حكما لان حركته عارضة والعارض كالعدم
لا عتداد به الا في لغة ردية فان يقول اهل تلك اللغة
الردية رماتا باثبات الالف و قولك الزيدون ضربوا بفتح
الرا وضم البا فالواو ضمير جماعة الذكور الغايبين فاعل
في محل رفع لانه اسم مبني ويزاد في الخط الف بعد الواو
قال الجاربردي واما الزيادة فانهم زادوا بعد واو الجمع
المتطرفة في الفعل الفا نحو اكلوا وشربوا فرقا بينها وبين
واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو اكلوا وشربوا
لان واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة
لكن قد يجي من الافعال ما لا تتصل به الواو وصورة نحو جادوا

وساد وا وتحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا
وهذا الخلاف نحو يدعوا ويغزوا فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال
الانفصال لان المفرد ليس يدع ولا يغزوا ذون واو الجماعة
غير منطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف
الذي يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت هو توكيد الواو
الجمع ردت الفا لان الواو حينيئذ منطرفة لان الموكد
ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة
بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل
والاكثر نحو فونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبالوا
بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم
وان لزم التباس لندوره وزواله بالقرا وربما استغني
عن الواو بالضمة كقوله • فلوان الاطبا كان حولي • قال
ابو حيان وهو ضرورة لا نادر كما يفهمه ظاهر كلام التسهيل
وقال بعضهم انه نادر قلت ويؤيده ما وقع في الكشاف
فتيه افلح دخل في الفلاح كابشر دخل في البشارة ويقال
ايضا افلحه اي اصاره الى الفلاح وعليه قراة طلحة بن مصرف
قد افلح وعنه افلحوا على لغة اكلوني البراغيث او على الابهام
والتفسير وعنه بضمة بغير واو اجتزا بها عنها كقوله
• فلوان الاطبا كان حولي • انتهى و قولك الهندات ضربن
بفتح الرا وسكون البا فالنون ضمير جماعة الاناث الغايبات
فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب قال
الرضي واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو
اذ كانت واحدة و اعلم ان الفعل مع التا و نا يكون ماضيا
فقط ومع النون يكون ماضيا ومضارعا وامرا ومع يا
المخاطبة يكون مضارعا وامرا وان الواو والنون والالف

والبا

والبا ليست علامات كتا التانيث والفاعل مستكن خلافا
للمازني في الاربع فانه يقول انهن علامات والفاعل مستكن
قال الرضي ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراه
الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها يعني النون وخلافا
للاخفش في اليا فانه وافق المازني على انها علامة كتا التانيث
ووافق الجمهور في النون والالف والواو وعلى انهن ضماير
قيل وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت
استكن في التثنية والجمع وجي بالعلامات للفرق وشبهه
الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر
والمونث بالتا اول الفعل للغيبة ولما كان الخطاب بالتا
في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت اليا علامة للمونث
وابطل ابن مالك القولين بانها لو كانت حروفا لما التزمت
كما ان تا التانيث لم تلتزم في نحو قوله • فاما تريني ولي لمة
• فان الحوادث اودي بها • وبانها لو كانت حروفا لزم ان
تكون نون الاناث ساكنة وان لا يسكن اخر الفعل
كتا التانيث انتهى و يسكن اخر الفعل المسند الى التا
والنون ونا لما تقدم ويحذف ما قبل الاخر من معتل
العين نحو قال وباع فيقول قلت وبعت وتنقل حركة
المعتل الثابتة له في الاصل ان كانت ضمة او كسرة الى فا
الماضي الثلاثي نحو جدت وطلت فاصله جودت وطولت
بضم الواو ويدل على انه واوي جواد وطويل فسكن اخر
المسند ونقلت ضمة ما قبله وهو الواو الى فا الفعل وحذف
حرف العلة فقلت جدت وطلت وكذا القول في خفت
وهبت بكسر الخا والها فان اصلهما خوفت وهيبت على فعل
بكسر العين بدليل اخاف واهاب ففعل فيهما ما تقدم من

من الاسكان والنقل والحذف وان كانت فتحة ابدلت لمجانسة
المحذوف ونقلت نحو قلت وبعت فاصلهما قولت وبيعت
بفتح العين لكن ابدلت الفتحة لمجانسة الواو في فعل القول
وهي الضمة ولمجانسة اليا في فعل البيع وهي الكسرة ثم نقلت
هذا هو مذهب الجمهور ودونما وقع تنقل حركة عين الفعل
المعتل الاجوف الي فايه دون اسناده الي التا والنون ونا في
زال وكاد حتي كان وعسي كقول بعضهم ما زيل بفعل
وقول ———— ابي خراش الهذلي
وكيدت ضباع القف ياكلن جثتي • وكيد خراش عند ذاك
سيم ووجه ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل
لا مفعول له وخرج باخي كان وعسي زال بمعني مار وبمعني
ذهب وكاد بمعني اراد وبمعني مكر وانما بدا بضمير المتكلم
لانه اعرف المعارف بعد اسم الله تعالي كما سياتي واخر
ضمير الغايب لانه دون الكل والمص فبون يبدون بالغايب
لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسكون الترقي والمنفصل
هو الذي يبتدا به ويقع بعد الا في الاختيار اي هو الذي
يصح فيه لغة ذلك وفي ض بنهم لا يصح فيه لغة ذلك
ويكون منصوب المحل وهو اياي واينا واياك واياك
واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن
والصحيح كما سياتي ان الضمير هو ايا فقط ومرفوع المحل
وهو انا ونحن وانت وانت وانتما وانتم وانتن وهو
وهي وهما وهم وهن والضمير في انا مجموع والهمزة والنون
والالف زايده عند المصريين وقال الكوفيون مجموع
الاحرف الثلاثة وفي انت ونحوه هو ان عند البصريين
والتا حطاب وذهب الفرا الي ان انت بجملته هو الضمير

وابن

وابن كيسان الي ان التا هي الضمير وكثرت بان واختاره ابو
حيان وفي وهو وهي جملتهما عند جمهور المصريين وقال الكوفيون
وابن كيسان والزجاج الضمير فيهما هو الها فقط والواو واليا
زايدتان وفي هما وهم وهن المجموع عند ابي علي فلم يجعل
الميم والنون والالف زوايد وقال ابن عصفور الضمير من هما
للمذكر وهم هو الها والواو المحذوفة ومن هما للمونث وهن
هو الها واليا المحذوفة تقول ما قام الا انا ما نافية وقام فعل
ماض الا حرف استثنا وانا ضمير المتكلم وحده فاعل قام في محل
رفع في الظاهر وفي الحقيقة بدل من المستثني منه الذي
هو الفاعل في الحقيقة اي ما قام احد الا انا وانما قام نحن
وانما اداة حصر وقام فعل ماض ونحن ضمير المتكلم ومعه
غيره فاعل في محل رفع وما قام الا انتما ما نافية وقام فعل
ماض والا حرف استثنا وان ضمير منفصل للمستثني به
المخاطب مطلقا فاعل في الظاهر في محل رفع وفي الحقيقة
بدل من الفاعل المحذوف اي ما قام احد الا انتما وقس علي
ذلك ما بقي

باب ———— المفعول الذي لم يسم فاعله

اي لم يذكر معه فاعل فعله اي ترك ولم يقصد فلم يحتج الي
ما ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا واضافة الفاعل الي المفعول
للملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به وترجم ابن مالك
في الالفية بباب النايب عن الفاعل وهو اولي لوجهين
احدهما ان النايب عن الفاعل قد يكون مفعولا وغير مفعول
ومفعول ما لم يسم فاعله لا يشمل غير المفعول والثاني
ان المنصوب في نحو اعطي زيد درهما يصدق عليه انه مفعول
ما اي فعل لم يسم فاعله وليس مرادا كذا ذكره ابن هشام في
شرح الشذور لكن قال ابو حيان في شرح التسهيل الترجمة

والنحويين
بالنايب عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك واما عبارة النحويين
فيه ان يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح
انتهى وفي المغني ان عبارة النايب عن الفاعل اولى لوجهين
احدهما انها اخص وثانيهما انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي
ان يختار الاوضح والاخص قال الحفيد ويمكن ان يجاب عما
ذكره المتقدمون من مفعول ما لم يسم فاعله بانهم كانوا انما
قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لانهم يرون ان الفعل اذا بني
للمفعول انما يكون اسناده حقيقيا اذا اسند الى المفعول
به اما اذا اسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبه صرح اهل
المعاني وعلى هذا فعبارتهم اولى لانها لا تشمل غير المقصود
واما ضد فيها على المفعول الثاني من باب اعطى مدفوع
بان كلامهم في المرفوعات لا في المنصوبات واما الاخصية
فموجودة في كلامهم لانه لا عبارة اخص مما ذكروا في ادية
ما قصدوا واما الاوضحية فموجودة انتهى ويجاب ايضا
بان عبارتهم وضعت اصطلاحا لنايب الفاعل فهي مرادفة
اصطلاحا لما عبر به ابن مالك ورسمه بذكر بعض
خواصه تقريبا على المبتدي فقال **وهو** اي المفعول
الذي لم يسم فاعله **الاسم** حقيقة اوتاويلا ويرد عليه
الجار والمجرور الا ان يقال انه في حكم الاسم وتقدم
في باب الفاعل الخلاف في ان الفاعل ونايبه هل
يكونان جملة واما نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض فليس من باب الاسناد الى الجملة **المرفوع** لفظا او
تقديرا او محلا بما اسند اليه من فعل او اسم مفعول وفي ارتفاعه
بالمصدر المنحل خلاف ولا يرتفع باسم الفعل ولا بالظرف
ولا بالجار والمجرور ولا بامثلة المبالغة ولا بالجامد الجاري

مجرى

مجرى المشتق **الذي لم يذكر معه فاعله** اي ترك معه فاعله
ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعله لفظا ولا تقديرا القيامه
مقامه في اسناد العامل اليه ووجوب تاخره عنه واختصاصه
الانفصال به وفي وجوب الرفع والعمدية وتانيث العامل
لتانيثه ولا يرد نحو مر بهند لان القايم مقام الفاعل
لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بموث
فلا وجه لتانيث العامل ولا يرد نحو انبت الربيع البقل
لانه اسم مرفوع لم يذكر معه فاعله لان المراد بفاعله فاعله
الاصطلاحي والتحقيق ان الفعل المجهول وضع لحدث
لا يقتضي الا ذكر المفعول والاسناد اليه واعلم ان الاغراض
التي لم يذكر الفاعل لاجلها منها تعظيمه فتصونه عن
لسانك ويجوز ان يكون لغرض ان يصان اسمه عن مقارنة
اسم المفعول ومثله يقال في التحقير وذلك نحو قوله
تعالى قتل الخراصون ومنها تحقيره فتصون لسانك
عنه نحو قولك ضرب الامير اذا احتقرت ضاربه لخسته
ومنها قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان نحو
قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا تعيين قاتله
ومنها الايجاز كقوله تعالى فاصدع بما تومر ولا يكون
الا حيث يعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف في باب
الايجاز مطلقا بطريق ما من العقل او العادة او الاقتران
او غير ذلك كما هو مبسوط في محله ومنها الابهام لغرض
كالخوف منه او عليه او لئلا يعلمه غير مخاطبك لقرينة
عنده ومنها التوافق اما في فواصل الاي كقوله تعالى
وما لاحد عنده من نعمة تجزى بنى للمفعول لتنقلب
لام الفعل الفا للفتحة قبلها فتوافق ساير الالفات

واما في قوافي الشعر كقولـــه
وما المال والاهلون الا ودايع ◦ ولابد يوما ان ترد الودايع
◦ وهو في باقي القوافي
فلو بني للفاعل لانفتح حرف الروي وهو مضموم وذلك عيب يسمى الاصراف واما في السجع نحو كثرت
الطعان وجلدت الفرسان فلو ذكر الفاعل لزادت كلمات
السجعة الثانية ومنها استقامة الوزن كقوله ◦ ولو
نسام بها في الامن اعلينا ومنها غير ذلك مما تقرر في علم
المعاني ثم ذكر ما لا بناية بدونه في الفعل فقال
فان كان الفعل اي الذي بني للمفعول ماضيا ضم اوله
وكسر ما قبل اخره اي يجب ان يكون اوله مضموما لفظا
او تقديرا لما يعلم مما ياتي ان لم يكن مكسورا والسر في ضم
الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير ليتميز من
المبني للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول
وكسر الثاني دون ساير الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج
من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد
ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل
الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف
فليس بشيء لان المرفوع المفعول معوض عنه وهو كاف وما
ورد بسكون الزاي والاصل فصد اسكن الصاد وابدل
زايا وحكى قطرب ضرب بنقل حركة الرا الى الضاد وحكي
عصر بسكون ما قبل الاخر وقري قوله سبحانه وتعالى
ردت الينا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا واعلم انه
يشترط الاول في الضم ثاني الماضي المبدو بتا زايدة معتادة
سوا كانت للمطاوعة ام لا نحو تعلم وتدحرج وتغافل

وخرج

وخرج بالعبادة نحو قولهم ترمس النبي بمعنى رمسه اي ستره فانها
زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة فاله
المهادي وثالث المبدو بهمزة تسقط عند الوصل كانطلق
واستخرج واستحلي واما ضم الثاني والثالث حرف الثاني
ذلك الفعل بغيره ان لم يضم فانه ان لم يضم الثالث التبس
بفعل الامر عند سقوط الهمزة في الوصل نحو استخرج
وان لم يضم الثاني مع التا التبس بمضارع باب التفعيل
في تعلم فان قيل اخر المضارع مضموم واخر الامر ساكن
واخر هذا الفعل مفتوح فلا لبس فالجواب ان اللبس عند
الوقف على اخر الكلمة وما ذكره المصنف هو المشهور
ولغة الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل اخر الماضي
كقولـه لو عصر منها البان والمسك انعصر ◦ واختاره
قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني
تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام
فيقول في رمي ودعي مبنيين للمفعول رمى ودعى بفتح الميم
والعين وهي لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون
بقى بفتح القاف والاصل كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة
واللام الفا تخفيفا فتحصل في المعتل اللام ثلاث لغات
كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه واذا اعلت عين الماضي
وهو ثلاثي كقام وباع او على افتعل او انفعل كاختار وانقاد
فلك كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتقلب العين يا
فيهما ان كانت واوا ولك اخلاص الضم فتقلب واوا ان
كانت يا نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة
العين للثقل الى ما قبله بعد سلب حركته فان كان
العين واوا قلبت يا لسكونها وانكسار ما قبلها فتقول

في قول وبيع في سع قال الرضي وحقيقة هذا الاشمام ان تنحوا
بكسرة فا الفعل نحو الضم فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقرا
بالاشمام في هذا الموضع ثم حكى ابو الاخر وقال انها خلاف
المشهور عند الفريقين وفسر السيد الاشمام بما يقرب عند
القرا وهو ان تضم الشفتين كما تضم عند الضمة ثم لا يتلفظ
بالضمة بل بالكسرة الخالصة وقال السيوطي حقيقته ضم الشفتين
مع النطق بحركة الفا بين حركتي الضم والكسر ممتزجا منهما
وعبارة الدماميني والمراد بالاشمام هنا ان تشاب الكسرة
شيا من صوت الضمة انتهى وعلى اخلاص الضم نقول
قول وبوع والاصل قول وبيع حذفت حركة العين ثم
ان كانت العين يا نقلب واوا قال
• ليت وهل ينفع شيا ليت • ليت شبابا بوع فاشتريت •
وقال
• حوكت على نيرين اذ تحاك • تختبط الشوك ولا تشاك •
وهي قليلة وعزيت لبني فقعس ودبير وادعى ابن عصفور
امتناعها في افتعل وانفعل والاول قول ابن عصفور
والابدي وابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما التبس
من كسر كخفت وبعت او ضم كعقت واصل المسيلة حافي
زيد وباعني لعمرو وعافني عن كذا اتم بنيتهن للمفعول
فلو قلت خفت وبعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم انهن
فعل وفاعل وانعكس المعنى فتعين ان لا يجوز فيهن الا
الاشمام او الضم في الاولين والكسر في الثالث وان يتبع
الوجه الملبس وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا ولم
يلتفت سيبويه للالباس لحصوله في نحو مختار وتضار

وقد

وقد يقال الا دليل في مسيلة مختار لانها من قبيل الاجمال لا الالباس
الذي نحن فيه والفرق بينهما انه في الاجمال لا يسبق الذهن
الى شي لا المراد ولا غيره وفي الالباس يسبق الذهن الى
خلاف المراد فان المتبادر من خفت وبعت بالكسر وعقت
بالضم الاسناد للفاعل لان ذلك هو الاصل وعدم سبق الذهن
الى شي لا مراد فيه وسبق الذهن الى خلاف المراد ضرر ومن
ذلك احتمال مختار للفاعل والمفعول فهو من قبيل الاجمال
وخرج ما كان عينه معتلة ولم يعل نحو عور وصيد واحتور
قال ابو حيان حكم هذه التي صحت فيها العين حكم الصحيح
وفي الرضي شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة
ان لا تكون اللام حرف علة فلا يستقل في نحو طوي ولا قوي
ولا ستقوي واغالم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين فيما
هو من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا
في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل ويقال
فكنت تقول يطا ويقاي ويستقاي ولا تحمل في الفعل لثقله
بالمضمومة وان كان قبلها سكون ونحوز في معتل الفا بالواو
قلب واوه بقول في ورى اري وفي وقت اقت وامالخوبيط
وهيلل فتقلب اليا فيه واوا الخوبوط وهولك فكل ذلك
لا يقتصر فيه على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر بل يزاد فيه
ما تقدم وفي الاوضح واوجب الجمهور ضم فا الثلاثي المضعف
نحو شد ومد والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز
وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرا علقمة ردت الينا
ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المرادي
من اشم قيل وبيع اشم هنا انتهى قال المرادي فان
قلت هل يعرض في المدغم من الالباس ما عرض في نحو قيل

وبيع قلت لالان المضاعف اذا بني للفاعل فتحت فاوه
الا فيما كان على فعل اذا انقلت ضمة عينه الى الفاء نحو حب
فيعرض اللبس باخلاص الضم فيقاس من راعي ازالة
اللبس ان يقول حب بالكسر او الاشمام انتهى وتحصل ان في فا
المضاعف ما في المعتل من الكسر الخالص والاشمام او الضم الخالص
وعلى الكسر بلغز فيقال ما وجه رفع الماي في قولهم ان الماي لس
الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيد الماء الحوض
اد اصبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة من
ردت السابكسر الراء **وان كان** اي الفعل الذي بني للمفعول
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكونا كذلك
يعني انه يجب ان يكون حرف المضارعة مضموما لفظا
او تقديرا الماسياتي وما قبل الاخر مفتوحا لفظا او تقديرا
اما فتح لما سياتي وما قبل الاخر ليعتد الضم بالفتح في المضارع الذي
هو ابعد من الماضي وان كان نحو يقول ويبيع لم يقتصر
فيه على ضم الاول وفتح ما قبل الاخر بل تنقل حركة الواو والياء
الى ما قبلها وتقلبان الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلها
نحو يقال ويباع ويستقام ويستبان وان كان مضاعفا
تنقل حركة عينه الى ما قبلها وتدغم فيما بعدها نحو يشد
ويمد والاصل يشدد ويمدد نقلت وادغمت فان قيل
ان ما ذكر من المعتل ومن المضاعف كان في الاصل مضموم
الاول ومكسور ما قبل الاخر في الماضي ومفتوحه في المضارع
قلت ان ذلك صار في التعليم لانه اصل لا ينطق به
والاحسن ان هذه الاحكام تختص بعينه لا تليق بهذا الباب
فالمعتل وما فيه من الاشمام وغيره يذكر في التصريف والمضاعف
في الادغام وجرت عادة كثير بذكرهم ما ذكر في هذا الباب

وترك

وترك ما ترك الى التصريف والادغام وسكت عن نقل الام لانه
لا يبنى للمفعول لشذاذ الصيغة واقتصر على الفعل لانه الاصل
والا فاسم الفاعل يغير الى صيغة اسم المفعول نحو مضروب
ومكرم ومختار ومحل رفع اسم المفعول لنائب الفاعل اذا
لم يجر مجرى الصفة المشبهة واما اذا اجري مجرى الصفة
المشبهة فانه يرفع السببي واما ان اجري على الفاعلية
على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة
عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في
الحواشي وعنه يقوله وسال هنا فيقال هلا قيل
بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه
حال اسم المفعول انتهى واجيب بان حال اسم المفعول انما
يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى
الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على
التشبيه بالمفعول به ثانيه ان كان معرفة وعلى التمييز ان
كان نكرة ويجر بالاضافة **وهو** اي المفعول الذي لم يسم فاعله
صادق **على قسمين** لو حذف لفظة على لكان اخصر واوضح
وفصل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال
والتفصيل التي منها ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
ومنها تكمل اللذة لان المنساق بعد الطلب اعز من
المنساق بلا تعب **فقسم ظاهر ومضمر فالظاهر** وهو ما ليس
لمضمر ويرفعه الماضي **نحو زيد من قولك ضرب زيد** من كل اسم
ليس مضمرا ضرب بضم الضاد وكسر الراء فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله وزيد مفعول ما لم يسم فاعله مرفوع بضرب وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويقال له نائب الفاعل كما تقدم

والاصل ضرب عمرو زيد المعنى ان الاولى والاليق اسناد الفعل
الى الفاعل وما ذكر من ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعول
هو الاصح ونسب الى سيبويه ايضا وكلام المصنف يشعر
به وذهب قوم الى انه اصل براسه اذ لنا افعال لم تبن قط للفاعل
نحو جن وحم ويدل على انه مغير عن اصل صحة الواو في بويع
زيد وسوير مع وجود المقتضي لانقلابه ياء وادغامه فانما
صح ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في اليا وهو الف بايع وساير
مراعاة للاصل اذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة عاور والمشتق
من عور واعلم انه يقال للفعل مبني لما لم يسم فاعله اي مبني
للاسناد لمفعول لم يسم فاعله اي فاعل فعله واذا قلت فعل
ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن المفعول واذا
قلت مفعول ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن
العامل اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم فاعله
فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين المعنيين قال ابن هشام في
القواعد ينبغي ان يقول في نحو ضرب من ضرب زيد فعل ماض
لم يسم فاعله لما فيه من التطويل والخفا انتهى اما التطويل فلان
هذه العبارة سبع كلمات والعبارتان السابقتان دون
ذلك واما الخفا فلابهام ما وقفت عليه ما فانه تحتمل المفعول
لانه الذي لم يسم فاعله والحدث لذلك واما احتماله للفعل
الاصطلاحي فبعيد وتحتمل مطلقا اي لان الفعل غير ذلك
مع انه يكفي في ابهامه عدم دلالته على شيء معين واذا لحمه
في الواقع في معين فليتامل قيل وفي كلتا العبارتين السابقتين
نظر اما الاولى فلانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له
نحو قلما انه فعل ماض لم يسم فاعله مع انه ليس مرادا
واما الثانية فلان المفعول حيث اطلق انصرف الى المفعول به

لانه

لانه اكثر المفاعيل دورا في الكلام كما قال ابن هشام في المغني
فلا يشمل المسند الى المجرور والظرف والمصدر انتهى واجيب
عن النظر في العبارة الاولى بان المقصود تمييز ضرب المبني
للمفعول عن ضرب المبني للفاعل لانه الذي يمكن ان يشتبه
به لا عن غيره مطلقا بدانه فان ضرب لا يشتبه بالكل ولا
بقلما ولا بغير ذلك وهذا المقصود حاصل بهذه العبارة
فلا يضر كونها صادقة على نحو قلما مما لم يقصد التمييز عنه
ولم يحتج الى التمييز عنه بالذات وليس المقصود تمييز تعريف
ضرب بهذه العبارة حتى يعترض بصدقها على غيره بل المقصود
بيان حقيقة صفته ليتميز من المعلوم فهو كما لو قلت في تمييز
الانسان عن الحجر الانسان حيوان فلا يعترض بان الحمار
حيوان وعن النظر في العبارة الثانية بان هنا قرينة على
المفعول به وهو كون الكلام في بيان حال الفعل المسند الى
غيره لانك اذا اردت اعراب ضرب ضرب شديد مثلا
فقلت ضرب فعل ماض مبني للمفعول يكون كلامك على
ضرب المسند للمصدر قرينة قطعية على انك لم ترد
المفعول به بل الاعم ولو سلم فهذا لا يضر في المقصود وهو
تمييز ضرب المجهول عن ضرب المعلوم فان هذا التمييز
حاصل مع الابهام في المفعول وتبادر خلاف المراد فيه فتامله
فانه دقيق واذا علمت اندفاع النظر عن العبارتين
يمكن ان يدعى ان الثانية اولى لانها اخص ويقال للفعل
المذكور مبني للمجهول اي مبني للاسناد لمفعول جهل فاعله
لا يقال في هذه العبارة قصور لان الفاعل المحذوف
قد لا يكون مجهولا كما علم مما تقدم فلا يتحقق فيه مناط
التسمية لانا نقول ان هذه العبارة وضعت اصطلاحا

مرادفة اصطلاحا المبني لنايب
للفعل المبني لنايب الفاعل فهي مرادفة
الفاعل وقد يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل
فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه بني للمفعول يمكن
ان يجهل فاعله والمضارع نحو يضرب زيد بضم اليا وفتح الرا
يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله زيد نايب الفاعل
فهو مرفوع بيضرب وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ولا فرق
في الفعل بين المجرد كما مر والمزيد الماضي نحو اكرم عمرو
بضم الهمزة وكسر الرا اكرم فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله
وعمرو نايب الفاعل فهو مرفوع باكرم وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره والمضارع نحو يكرم عمرو بضم اليا وفتح الرا
يكرم فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وعمرو نايب الفاعل
فهو مرفوع بيكرم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويزاد
في عمرو واو حالتي الرفع والجر فرقا بينه وبين عمر وقال الجار
بردي وزادوا في عمرو فرقا بينه وبين عمر وانما يزاد اذا
كان علما لشهرته في اسمايهم وكثرة استعماله واستعمال ما يخلو
ان يلتبس به فلا يزاد في عمرو واحد عمور الانسان وهو ما بينها
من اللحم ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا
في مثل قول ___ الشاعر
باعد ام العمر من اسيرها ◦ حراس ابواب على قصورها
ولا في عمر العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع
فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع فيه عمر فلا تقضي الى اللبس
ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينيذ واحد فلا احتياج
الى التفرقة ولا يفصل بينهما بالواو واذا كان منصوبا
منونا لوجود الفرق بينهما بالالف بعد عمرو وحال النصب
وعدمها بعد عمر وانما خص عمرو بالزيادة دون عمر لانه

اخف

اخف وانما زيدت الواو دون الالف ليلا يلتبس بالمنصوب
ودون اليا ليلا يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم انتهى ويرفع
ايضا اسم المفعول نحو زيد مضروب عبده فزيد مبتدا مرفوع
بالابتدا ومضروب خبره فهو مرفوع به وعبده نايب
فاعل مضروب فهو مرفوع به وهو مضاف والها مضاف اليه
في محل جر والمصدر نحو عجبني اكل الخبز ان جعل من اضافة
المصدر الى نايب الفاعل اي اعجبني ان اكل الخبز والمضمر
وهو ما دل وضعا على متكلم به او مخاطب به او غايب تقدم
ذكره وهو متصل ومنفصل فالمتصل نحو المضمر من قولك
اي مقولك الذي هو ضربت بضم الضاد وكسر الرا وسكون
البا وضم التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة
ضمير المتكلم وحده نايب الفاعل في محل رفع والمضمر من
نحو قولك ضربنا بضم الضاد وكسر الرا ضرب فعل ماض مبني
لما لم يسم فاعله ونا ضمير المتكلم ومعه غيره نايب الفاعل في
محل رفع والمضمر من نحو قولك ضربت بضم الضاد وكسر الرا وسكون
البا وفتح التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المفتوحة
ضمير المفرد المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والمضمر من
نحو قولك ضربت بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وكسر التا
ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المكسورة ضمير المونثة
المخاطبة نايب الفاعل في محل رفع والمضمر من نحو قولك ضربتما
بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا ضرب فعل ماض مبني
لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير المثنى المخاطب مطلقا
نايب الفاعل في محل رفع والميم والالف علامة المثنى المخاطب
والمضمر من نحو قولك ضربتم بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا
وضم التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير

جمع المذكر المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والميم علامة جمع الذكور
المخاطب والمضمر من نحو قولك ضُرِبتُنَّ بضم الضاد وكسر
الرا وسكون البا وضم التا وفتح النون المشددة ضرب فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير جمع المونث
المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والنون المشددة علامة
جمع المونث المخاطب والمضمر من نحو قولك ضُرِبَ ضرب بضم
الضاد وكسر الرا وفتح البا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله
ونايب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع
والمضمر من نحو قولك ضُرِبَتْ بضم الضاد وكسر الرا وفتح البا
وسكون التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ونايب
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي في محل رفع والتا الساكنة
علامة التانيث والمضمر من نحو قولك ضُرِبَا بضم الضاد وكسر
الرا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والالف ضمير المثنى
المذكر الغايب نايب الفاعل في محل رفع واخل بمثال ضربتا
بضم الضاد وكسر الرا المثنى المونث الغايب واعرابه ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا حرف دال على
تانيث نايب الفاعل والالف ضمير المثنى المونث الغايب
نايب الفاعل في محل رفع ولما كان ضمير المثنى الغايب
مطلقا هو الالف استغنى بمثال واحد والمضمر من نحو
قولك ضُرِبُوا بضم الضاد وكسر الرا وضم البا ضرب فعل ماض
مبني لما لم يسم فاعله والواو ضمير جمع المذكر الغايب نايب
الفاعل في محل رفع وتقدم في باب الفاعل انهم زادوا
بعد الواو الجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو اكلوا وشربوا
فرقا بينها وبين واو العطف والمضمر من نحو قولك ضُرِبْنَ
بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا ضرب فعل ماض مبني

لما

لما لم يسم فاعله والنون ضمير جمع المونث الغايب نايب الفاعل
في محل رفع والمنفصل نحو ما ضرب الا انا وما ضرب الا نحن
وما ضرب الا انت بفتح التا وما ضرب الا انت بكسر التا وما
ضرب الا انتما وما ضرب الا انتم وما ضرب الا انتن وما ضرب
الا هن والفعل في جميع ذلك مضموم الاول مكسور
ما قبل الاخر وهذا كله مع الماضي وتقول مع المضارع
انما يكرم انا وانما يكرم نحن وما يكرم الا انا وما يكرم الا نحن
الى الاخر وانما بدا بضمير المتكلم لانه اعرف المعارف
بعد اسم الله تعالى واخر ضمير الغايب لانه دون الكل
والصرفيون يبدون بالغايب لانه مجرد عن اللواحق
ثم يراعون اسلوب الترقي واعلم ان الذي ينوب عن
الفاعل واحد من اربعة ولا يقع موقع الفاعل المفعول
له قال ابو حيان عند الجمهور منصوبا او بحرف الجر
وصرح به الرضي وابن مالك فيجوز ذي اللام كما صرح
به السيد نحو نقلا فلا تفعل وكذلك المفعول معه
وكذا التمييز على الاصح والحال والمستثنى على ما اقتضى
كلام الرضي فتدبر وكذلك الثاني من باب اختار اي
ما كان الثاني منصوبا بنزع الخافض مع وجود المنصوب
بنفس الفعل عند الجمهور وعليه ابو حيان فلا يجوز اختير
الرجال زيد كما يجوز اختير زيد الرجال فالرجال منصوب
على اسقاط الجار وزيد منصوب بنفس الفعل والاصل
اخترت زيدا الرجال واختار ابن مالك جواز ذلك
فيجوز قولك اختير الرجال زيدا كما يجوز اختير زيد
الرجال الاول المفعول به نحو قضي الامر الثاني المجرور
نحو ولما سقط في ايديهم وقولك سير بزيد وقيل

على المحل بالرفع
النايب ضمير المصدر لا المجرور ولانه لايتبع على المحل بالرفع
ولانه يتقدم نحو كان عنه مسولا ولانه اذا تقدم لم يكن
مبتدا وكل شي ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا
ولان الفعل لايونث له في نحو مر بهند وورد بقولهم سير
بزيد سيرا وانه انما يرعي محل يظهر في الفصيح نحو لست
بقايم ولا قاعدا بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب
او مر بزيد الفاضل بالرفع فلا يجوز لانه لا يجوز مررت
زيدا ولا مر زيد والنايب في الا انه ضمير راجع الي ما رجع
اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتدا لعدم التجرد
وقد اجازوا النيابة في لم يضرب من احد مع امتناع من
احد لم يضرب وقالوا في كفي بالله شهيدا ان المجرور
فاعل مع امتناع كفت بهند وقيده ابن مالك في شرح
الكافية بان لا يلزم الجار له وجها واحدا احترازا من مذ ومنذ
ورب والكاف وما خص بقسم او استثنا وظاهر كلامه
في التسهيل ان الجار والمجرور معا في موضع رفع والمعروف
ان المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سواكان الجار زايدا
نحو ما ضرب من احد او غير زايد نحو مر بزيد وحكي عن
الفرا ان حرف الجر في موضع رفع وهو مبني على قوله
ان البا في نحو مررت بزيد في موضع نصب ولا يخفي ان
هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد فلا ينبغي
الاشتغال بذكره الثالث مصدر مختص متصرف
نحو ضرب عشرون ضربة او اكمل الضرب ونحو فمن عفي
له من اخيه شي لان المراد شي ما من العفو كثيرا كان او يسيرا
وليس هذا المجرد التوكيد بخلاف سبحان الله ومعاذ
الله لا لزام العرب فيه النصب ولمتنع نحو سير سير لعدم

الفايدة

الفايدة وانما اشترط ان يكون مختصا بان يكون لغير مجرد
التوكيد لان النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله
في افادة ما لم يفده الفعل حتي يتبين احتياج الفعل اليه
فلو قلت سير سير لم يجز لان سير مستغني بدلالته على السير
عن قولك سير فامتناع سير على اضمار السير احق خلافا
لمن اجازه واما قوله
وقالت متي يبخل عليك ويعتلل ❊ يسوك وان يكشف
غرامك تدرب فالمعني ويعتلل الاعتلال المعهود او
اعتلال ثم خصصه بعليك اخري محذوف لدلالة
كما تحذف الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل
بينهم وقوله
فيالك من ذي حاجة حيل دونها ❊ وما كل ما الهوي امرؤ هو نايله
وقوله يغضي حيا ويغضي من مهابته ❊ فما يكلم الا حين يبتسم
ولا يقال النايب المجرور لكونه مفعولا له الرابع ظرف
متصرف مختص نحو صيم رمضان وجلس امام الامير
ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن
ونحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا واجاز الاخفش نيابة
الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقايه على
النصب فيجوز عنده جلس عندك ولا ينوب غير المفعول
به مع وجوده لانه شريك الفاعل واجازه الكوفي مطلقا
فيجوز في مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف
فترفعه وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول
ضرب يوم الجمعة زيدا واختار ابن مالك هذا القول
استدلالا بالقراة الشاذة في ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
ببنا يجزي للمفعول ونصب قوما وفي لولا نزل عليه

الشاعر

القران بالنصب ويقول

ولو ولدت قفيرة جرو كلب • لسب بذلك الجرو الكلابا •

وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين ومن التاويلات

ماهو قريب ومنها ماهو بعيد واجازه الاخفش بشرط تقدم

النايب كقوله

وانما يرضي المنيب ربه • مادام معنيا بذكر قلبه •

وقوله لم يعن بالعلياء الا سيدا • واذا اجتمعت الثلاثة

الظرف والمجرور والمصدر فانت مخير في اقامة ما شئت

هذا مذهب البصريين وقيل تختار اقامة ظرف المكان وعليه

ابو حيان ووجهه بان المجرور في اقامته خلاف والمصدر

في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كبير فايدة وكذا

ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا

نحو هذه بخلاف المكان فانه يدل عليه دلالة لزوم كدلالته

على المفعول به فهو اشبه به من المذكورات فكان اولى

بالاقامة وقيل تختار اقامة المصدر نحو فاذا نفخ في

الصور نفخة واحدة وعليه ابن عصفور اعلم انه اذا

تعدى الفعل لاكثر من مفعول فنيابة الاول جايزة اتفاقا

ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله الخضراوي والبدر

ابن مالك والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس نحو

اعلمت زيدا كبشك سمينا واما الثاني ففي باب كسا ان

ألبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا

وقيل ان لم يعتقد القلب وقيل ان كان نكرة والاول معرفة

وحيث قيل بالجواز فقال البصريون اقامة الاول اولى

وقيل ان كان نكرة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا

في الحسن وفي باب ظن قال قوم يمتنع مطلقا للالباس

في

في التكريتين والمعرفتين ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني

نكرة لان الغالب كونه مشتقا وهو حينيذ شبيه بالفاعل

لانه مسند اليه فرتبته التقدم واختاره الجزولي والخضراوي

وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة واختاره ابن طلحة وابن

عصفور وابن مالك وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول

معرفة فيمتنع ظن قايم زيدا وفي باب اعلم اجازه قوم ان

لم يلبس ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي وابن عصفور

وابن مالك وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع

ظن قايم زيدا وفي باب اعلم اجازه قوم ان لم يلبس ومنعه قوم

منهم الخضراوي والابذي وابن عصفور لان الاول مفعول

صحيح والاخران مبتدا وخبر شبها بمفعولي اعطى ولان السماع

انما جا باقامة الاول قال • وتب عبد الله بالجو اصبحت

كراما مواليها لئيما صميمها • مسيلة وغير النايب مما معناه

متعلق بالرافع واجب نصبه اما لفظا ان كان غير جار ومجرور

كضرب زيد يوم الخميس اماما من باشد يدا ومن ثم نصب

المفعول الذي لم ينب في نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينارا

زيد واما محلا ان كان جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة وعلم ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذا

نايبه وهل نصبه بالرافع للنايب فيكون متجددا او برافع

الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول

ويعزى لسيبويه هذا باب المبتدا

والخبر جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا لان المبتدا اعلى

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمبتدا

بهذا المعنى مشهور ومسند اليه ولا بد له من خبر مذكور

او محذوف والوصف الواقع بعد نفي او استفهام الرافع

[illegible]

لما يغني عن الخبر نحو اقايم الزيدان وما سعى رب العمران قال الرضي
في شرح التسهيل وهو منتقد بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص
من خبر اصطلاحي يحذف ويغني عنه غيره او يسد مسده كالخبر
له ومن ثمة لم يفتقر بعد كلاما انتهى وانتقاده منتقد اذ الاغنا
لا يستلزم ان يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه ان بواسطته وحصول
التمام به استغنى المبتدا عن ان يكون له خبر والاستغنا بهذا
المعنى صادق مع عدم الامكان وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف
محذوف ورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم اخر
انه الذي يليه والتسمية بالمبتدا او الخبر التسمية الشهيرة وسيبويه
يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع
والمحمول **المبتدا هو الاسم** المصرح او المؤول والمراد من الاسم
المصرح ها هنا ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل وتامل
كما ان المراد من المؤول ها هنا خلافه فلا يرد الاعتراض بان
مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول كما ان مقابل المؤول هو الظاهر
لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول ومن الاسم الاعلام
المنقولة كشمر قايم وزيد قايم قام وعبد الله قايم ومنه
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة اي كالكنز في نفاسته
وصيانته عن العيون ولا اله الا الله كلمة الاخلاص اي هذا
اللفظ وضرب فعل ماض ومن حرف جر فان قلت فيلزم
ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل
لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت
هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى
ان اطلاق الاسم على المؤول حقيقة لا مجاز **المرفوع** لفظا
او تقديرا او محلا واتهم رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال

في

٢١

في رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال والصحيح انه مرفوع
بالابتدا وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد
اي اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره وهذا مذهب
الجمهور وسيبويه وذهب الكوفيون الى ان المبتدا والخبر
ترافعا فالمبتدا رفع الخبر والخبر رفع المبتدا لان كلا منهما
طالب للاخر ومحتاج اليه وبه صار عمدة وضعف بانه يلزم
عليه ان يكون رتبة كل منهما التقديم لان اصل كل عامل ان
يتقدم على معموله واجيب بمنع ذلك بدليل ادوات
الشرط فانها عاملة في افعالها الجزم وافعالها عاملة فيها
النصب نحو ايا ما تدعوا ولو سلم قلنا كل منهما متقدم
على صاحبه بوجه متاخر عنه من وجه اخر فلا دور لاختلاف
الجهة اما تقدم المبتدا فلان المبتدا حق المنسوب
ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر
فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك
انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان
كان متاخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا
المذهب اختاره ابن جني وابو حيان وللكوفيين
قول اخر ان المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد
ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا
للضمير فان لم يكن ثم ذكر نحو العالم زيد ترافعا **العاري عن**
العوامل اللفظية اي المجرد عنها فان قيل التجريد عن
العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك
زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجودها كما ان قولك
زيد جرد ثيابه يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد
في المبتدا عامل فقط قلنا سلمنا لكن قد ينزل الامكان

منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم البير و وسع اسفلها
وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل اذ ليس ثم نقل
من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا
من صغر الى كبر وانما اردت الانشا على تلك الصفة والسبب
في صحته ان الصغر والكبر جايزان على المصنوع الواحد من
غير ترجح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع
احد الجايزين وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف المصنوع
عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه وكما في قوله
تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين وما هنا من هذا القبيل
فان قيل كان عليه ان يقيد العوامل اللفظية بغير الزايدة
وشبهها ليدخل المجرور بحرف زايد والمجرور بحرف يشبه
الزايد قلت اراد العاري عن العوامل اللفظية حقيقة او
حكما وكل من المجرور بحرف زايد او يشبه الزايد عار حكما لان
الزايد وجوده كلا وجود ومن المجرور بحرف زايد حسب في
قولك بحسبك زيد فان حسب مبتدا في محل رفع بالابتدا
والبا فيه زايدة قال المرادي وذكر اي ابن مالك في شرح
الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا
لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده
نكرة نحو بحسبك درهم انتهى قيل ويرد ما قاله قوله تعالى
يا ايها النبي حسبك الله فحسبك مبتدا مضاف والله خبره
وهو اعرف المعارف ويدل على كون حسبك مبتدا وقوعه
اسما لان في قوله تعالى فان حسبك الله بعد وان يريدوا
ان يخدعوك واسم ان هو مبتدا في الاصل وبعد وجه ما ذكر
عن شرح الكافية انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
الا في نحو كم مالك ونحو خير منك زيد عند سيبويه كما نقل

ذلك

ذلك في التسهيل لكن قد يشكل الانحصار عليهما بنحو وما من
اله الا الله فان فيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة فان اطرد ذلك
في النفي جاز ان يقال ما رجل الا زيد فليراجع وليحرر واما
الايراد المذكور فاجيب عنه بمنع ان حسبك مبتدا ومنع الاستدلال
عليه بما ذكر لان مذهب ابن مالك جواز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة في النسخ دون غيره قال السيوطي وما قالوه في بحسبك
درهم غير مرضي ايضا فان شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك
خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى فانه محط
الفايدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله
شيخنا هو الصواب انتهى ويرد عليه انه ان اراد ان القصد
ما ذكر دايما فليس بصحيح للقطع بانه قد ينعكس الحال بان
يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور
من يريد اخذ كفايته من جهله بقدرها معنى الكافي ويسال
عن القدر فيقال له بحسبك درهم اذ ليس القصد هنا
الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه قد يكون
القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي
وان اراد انه قد يكون القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا
في كون ما قالوه غير مرضي وان اراد ان اطلاقهم غير مرضي
فيه انه مع كونه لا يلايم كلامه ودليله يرد عليه مثله فتدبر
واعجب لتصويبه المذكور مع هذا ومنه ايضا قول العرب
ناهيك بزيد فان بعض النحاة اعرب ناهيك خبرا وزيدا
مبتدا وزيدت فيه البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا
ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه
وهو ان يكون ناهيك مبتدا وزيد خبره والبا زايدة
ويحتمل ان البا متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر

قال الجوهري وغيره يقال
ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد قال الجوهري وغيره يقال
ناهيك من رجل ونهيك منه ونهاك منه وتاويله انه بجده وغنائه
ينهاك عن تطلب غيره انتهى ومنه اله وخالق في قوله تعالى
هل من اله غير الله وهل من خالق غير الله لان خالق مبتدا
خبره غير الله فان قلت هل يجوز ان يكون خالق مبتدا
وغير الله فاعلا به اعني عن الخبر قلت لا لان الوصف الرافع
لمكتفى به لشدة شبهه بالفعل لا يصغر ولا يوصف ولا
يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ولا
يدخل عليه حرف جر ولهذا رد اعراب الزمخشري هل من
خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب اعنى ان يكون
خالق مبتدا وغير الله فاعلا به والصواب انه من باب
المبتدا وخبره وذكر الكواشي ان خالق مبتدا محذوف
الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتيج
الى حذف الخبر ليكون استعمال هل على القياس فانها لا تدخل
على مبتدا خبره فعل الا على شذوذ نحو هل زيد خرج ولذا
قال صاحب الكشاف ان الفعل هاهنا مضمر يفسره يرزقكم
فان قلت فجوز ايضا ان يكون يرزقكم صفة لخالق فكيف
يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية وما الخبر حينئذ قلت
اما اعتبار الموصوف والوصف هاهنا لمجرد تصوير للنفي
لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم
امتناعه على اوضح وجه واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر
اتفاقه في غير الله بالحركات الثلاث فالجر والرفع على الوصف
لفظا وتقديرا محلا والنصب على الاستثناء وزيادة من في
النفي والاستفهام قياسية ومن المجرور بما يشبه الزائد في
المغوار من قول القائل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه

ايضا

نحو رجل ح

ايضا في قولك رب رجل عالم افادنا ومنه ايضا الضمير الواقع بعد
لولا قال في المغني في الحاب لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان
يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك
ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير
مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق
لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال
الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير
المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت
كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض
فان قلت يرد على هذا التعريف اسم ان فانه مبتدا
ولهذا يجوز العطف على محله بالرفع مع انه ليس عاريا
عن العوامل المذكورة قلت اجاب الرضي بان ان لما لم
تغير المعنى وهي معنوية كانت بمنزلة الزائدة ثم اورد على
هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافية للجنس فان اسمها
يجوز رفع صفته على المحل ولا يمكن ان يقال ان لا بمنزلة
الزائد لتغييرها المعنى قطعا فان قيل نحن لا نحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع
اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد
خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم
وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه
بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال
على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا
نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى

التركيب وصيرورتهما كاسم واحد انتهى وابطل بعضهم ايضا
اعتبار كون المحل لمجموع لا مع اسمها بان القضية سالبة لا معدولة
الموضوع وقد صرح ابن مالك بان اسم لا المضاف وحده في
محل رفع بالابتدا حيث رد قول ابن برهان ان اسم لا اذا كان
مضافا لا ترفع صفته لان العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه فلا عمل له
في صفته بان قوله لا عمل للابتدا في الاسم المنصوب غير مسلم
بل له عمل في موضعه كما انه عمل بالاجماع في موضع المجرور في
نحو هل من رجل في الدار انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
والوجه حيث صرحوا بشمول العوامل المذكورة لنواسخ الابتدا
التي منها ان ولا ان يجاب بان كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع
مجرد لان الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر
النصب وقد صرح الرضي بذلك في الكلام على جواز رفع المعطوف
على اسم ان فانه نقل عبارتين في ان العطف على موضع اسم
ان وحده او على موضعه مع ان ثم قال وكان الاول نظرا الى
ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا
دخول اي لانها لا تغير المعنى كما تقدم فبقي على كونه مرفوعا
لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب ومن قال على موضعها
مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان
وحده مبتدأ والمبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية عندهم
واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان
كان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب
ويشكل عليه اي على ذلك القايل ان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة
المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد
وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان الرفع بالعطف على اسمها

وحده

وحده انتهى وحاصله ان المراد ان المبتدا هو الاسم المرفوع المجرد
عن العوامل المذكورة من حيث رفعه بان لا يستند رفعه الى
عامل لفظي وان لم يتجرد عن العوامل من جهة اخرى فالاسم
جنس يشمل كما تقدم الصريح كزيد في قولك زيد قايم والمؤول
كان تصوموا من قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه مبتدا في
محل رفع بالابتدا المخبر عنه بخير وخرج به الفعل والحرف والجملة
فان قلت قال المولى سعد الدين في حواشي الكشاف وتبعه
السيد ايضا عند قوله تعالى ومن الناس من يقول الى اخره واللفظ
للسعد ان الوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا
بمعنى وبعض الناس او وبعض من الناس من هو كذا او كذا
فيكون مناط الفايدة تلك الصفات وفي قول الحماسي فمنهم
ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب بالنسبة
لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي لبعضهم مسند الاخير
ووقوع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله
تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يقدرون
الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المتقدم
خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع
الموارد اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام
معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا
شاهد لهم وفي الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة
لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن للتبعيض قال
التفتازاني اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة لك وهذا
ربما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه
هو المبتدا في الاصل لكن يجي مثل ان من ذريتنا امة بالنصب
يدفع ذلك قلت المراد ان الجار والمجرور في موضع المبتدا

وساد مسده فان قلت قد وقع الفعل مبتدا في قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قلت الحق انه مؤول بالمصدر اي
سماعك فان قلت فما بالهم اطبقوا على التاويل مع صدوره
ممن يوثق به قلت قال السيد عيسى الموفقي الايجي استاد
شيخنا العلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير ما اداه الحدث
المسند بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدا
في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدا في نحو من حرف جر
فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذبا فان
الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان
ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف
المستعملة في معناهما وفيما مر انما اسند الاسم والمنصف
حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قايم
لفظ زيد والقايم حقيقة مدلوله وحاصل ماذكره السيد
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض واذا قيل
لهم امنوا انه اسند الفعل الى امنوا ولا تفسدوا وهما جملتان
وليس بممتنع لان الذي يمتنع هو اسناد الشي الى معنى الفعل
يعني اذا كان معبرا عنه بمجرد لفظه على قياس اسناده
الى معنى الاسم معبرا عنه بلفظه وحده في نحو قام زيد
والذي نحن فيه اسناد الفعل الى لفظ الفعل بل الجملة
وتحقيقه ان الالفاظ سواكانت مهملة او مستعملة مفردة
او مركبة متساوية الاقدام في صحة الاسناد الى انفسها
سواكانت مجردة عن ملاحظة معانيها كما في قولك الف
من ثلاثة احرف او ماخوذة معها كما في لا تفسدوا وامنوا
اذ المسند اليه لفظهما باعتبار الدلالة على المعنى وليس
هذه الصحة باعتبار ان الالفاظ اذا ذكرت واريد بها

انفسها

انفسها صارت اسما كما توهم لان المهمل لا يصير اسما بالاخبار عن
لفظه وكذلك الجملة التي صارت مخبرا عنها باعتبار الفاظها
في انفسها كما في قولك زيد قام مركب من لفظين او مع ملاحظة
معناها كما عرف فان قلت قد صرحوا بان المسند لا يكون
الا اسما قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني
ليستفاد منها في التركيب فبينوا احوال الالفاظ في تلك التراكيب
لا احوالها في انفسها بل تعرف هذه بالمقايسة تبعا فلفظ
ضرب الموضوع لمعناه صار فعلا فبين حاله بانه اذا كان مستعملا
في ذلك المعنى لم يصح الاخبار عنه وكذا لفظ من بخلاف لفظ
زيد واذا لم تستعمل في معانيها جاز الاخبار عنها كلها ومحصل
ماذكره معنى قولهم الاسناد اليه من خواص الاسم انه من الخواص
الاضافية الى الفعل والحرف اذا عبر بهما عن معناهما
لا انه خاصة حقيقية حتى لا يوجد في غير الاسم اصلا فانه
قد يوجد في غيره كما في المهمل وكذا قولهم ان المسند لا يكون
الا اسما قصر اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف كقولنا ما زيد
الا قايم وليس حصرا حقيقيا حتى يلزم ان لا يوجد وصف
الاسناد في غير الاسم فانه قد يحصل في غيره كقول القايل
حسق مهمل فما ذكر في كتب النحو من ان الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد تعريف للكلام الحاصل من تركيب الالفاظ الموضوعة
وهو الذي يبحث عنه النحوي فقصد افادته دون مطلق الكلام
وحينئذ اندفع البحث الذي ذكره بعضهم بان ماذكره في سر
توجيه تصريحهم بان المسند لا يكون الا اسما لا يفيد ذلك اذ غايته
ما لزم منه انه لا يصح الاسناد اذ غايته ما لزم من ان لا يصح الاسناد
الى الفعل والحرف المستعملين في معناهما ولا يلزم من ذلك
انحصار المسند اليه في الاسم ولا انحصار المسند فيه ليفيد انه لا

احتمال الاسناد الجملة وغيرها وخرج بالمرفوع المنصوب من حيث
انه منصوب والمجرور بغير حرف زائد اوشبهه فلا ينافي ماسبق
من ان اسم ان ولا مسندا وكذا اخرج ما لا اعراب له نحو قولك في
في العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وان كانت اسما عارية عن
العوامل اللفظية ليست مرفوعة اذ لا اعراب لها والا كانت
مسندة او مسندا اليها وكذا اسم الفعل نحو هيهات زيد فانه
وان كان اسما عاريا عن العوامل اللفظية ليس بمرفوع اذ لا اعراب
له عند الجمهور فليس بمسند اوخرج بالعاري عن العوامل اللفظية
الفاعل ونايبه واسم كان واخواتها ومنها افعال المقاربة وخبر
ان واخواتها وخبر لا النافية للجنس وتمثل التعريف ما اذا كان
المبتدا مسندا اليه ما بعده نحو زيد قايم وما اذا كان مسندا
الى ما بعده وهو ما اذا كان المبتدا وصفا او مضافا الى وصف
كما سياتي من اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل
او ما جرى مجراها كالمنسوب معتمدا على استفهام بحرف او غيره
او نفي كذلك رافعا لما يغني عن الخبر بمعنى انه يكتفي كفايته ومعنى
عناه بان يكون مع الوصف كلاما كما كان الخبر مع المبتدا كلاما
لا بمعنى ان لهذا الوصف خبرا محذوفا وهذا مغن عنه
وساد مسده خلافا لما نقله الرضي ثم قال وليس بشيء بل لم يكن
لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو
تكلف له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل
لا خبر له لكن لما تم بفاعله كلاما من بين اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف
ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث انتهى ولا فرق بين
كون ذلك المرفوع فاعلا نحو اقاطن قوم سلمى وما قايم الزيدان
وما افضل منك احد وهل احسن في عيني زيد الكحل منه في عين

غيره

غيره وما قض ابواك وهل مقيم العمران وابن جالس اخواك وهل
ذاهب العمران وكيف مسبح ابناك وكم ماكث صديقاك واين
قادم نيقال ومن ضارب زيد على ان من مفعول لضارب فكل
من قاطن وقايم وافضل واحسن وقض ومقيم وجالس وذاهب
ومسبح وماكث وقادم وضارب مبتدا وما بعده فاعله اغنى عن
خبره وبين كونه نايبا عن الفاعل نحو ما مضروب العمران وامقتول
عدوك وهل ماخوذ ماله وابن مرمي رحله فكل من مضروب
ومقتول وماخوذ ومرمي مبتدا وما بعده هو نايب فاعل
اغنى عن خبره ولا بين كونه اسما ظاهرا كما مر وضميرا بارزا منفصلا
قال الرضي كقوله بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك هما فاعل
مع طول كونه منفصلا انتهى لكن صرح ابن الحاجب في اماليه وفاقا
للكوفيين بان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكى الاجماع
في ذلك لكنه نسب الى الوهم في هذه الحكاية وكان الرضي لذلك
لم يعتد به خصوصا وقد ورد السماع بالجواز قال الشاعر
خليلي ما واف بعهدي انتما ۞ وحجة الكوفيين ان الوصف الرافع
الساد مسد الخبر جار مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه
الضمير بخلاف الضمير المستتر فلا يغني عن الخبر اذ لا يكون
رافعه مبتدا بل خبرا نعم قد يغني عنه في صورة التنازع كما قال
بعضهم نحو اضاربت ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد حكوا
نحو اقايم الزيدان ام قاعدان وصرح بعضهم فيه بان المعطوف
على المبتدا مبتدا ولا خبر هنا انتهى والوجه انه كالذي قبله
مما اغنى فيه فاعل المبتدا عن الخبر وان لم يكن بارزا اوتغليبا
بالبارز جريا على الغالب اوبناء على ان المراد البارز ولو حكما
والضمير المستتر في الصورتين المذكورتين بمنزلة البارز ولو
لمكان التنازع والعطف ولا بين كون ذلك الوصف هو نفس

المبتدا كما مر وكون المبتدا اما اضيف اليه نحو غير قايم الزيدان
وغير مضروب العمران فغير مبتدا مضاف الى الوصف والزيدان
فاعل الوصف اغنى عن الخبر والعمران نايب فاعل الوصف
اغنى عن الخبر قال في التسهيل بعد ذكر النفي واجري في ذلك
غير قايم ونحوه مجرى ما قايم واشار بذلك الى قول ابي نواس
غير ماسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن •
• انما يرجى الحياة فتى • عاش في امن من المحن • فغير مبتدا
مضاف الى ماسوف وهو اسم مفعول من الاسف وهو الحزن
وقوله على زمن في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله وقد
اغنى عن الخبر لان المعنى ما ماسوف على زمن نحو ما مضروب
الزيدان فالنفي بالاسم كالنفي بالحرف ولما سيل ابن جني عن
اعراب هذا البيت ارتبك فيه ثم خرجه على حذف المبتدا
واقامة صفته مقامه وايقاع الظاهر موقع المضمر والتقدير
زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولابن الحاجب
فيه كلام طويل وترديد وخرجه على الوجه الذي ذكره ابن
جني وما اشار اليه جمال الدين بن مالك في من تخريجه على
الوجه المذكور هو عين الصواب ومنحة من الكريم الوهاب
وذلك فضل الله يوتيه من يشا ومثله قول الاخر
• غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم
فغير مبتدا مضاف الى لاه وعداك مرفوع بلاه وسد مسد
الخبر كما يسد مسده لو كان الوصف رافعا بعد حرف
النفي والله تعالى اعلم واذا كان الوصف او ما اضيف اليه
مبتدا فتارة يكون على سبيل الوجوب وتارة يكون على سبيل
الجواز وذلك ان الوصف والمرفوع بعده ان تطابقا في الافراد
نحو اقايم زيد جاز وجهان احدهما كون الوصف مبتدا وما بعده

مبتدا موخرا وقد يتعين الوجه الاول لعارض كما في قوله تعالى
اراغب انت عن الهتي اذ على الوجه الثاني يلزم الفصل بين
راغب ومعموله وهو الظرف باجنبي وهو المبتدا وكما في
قولك اطالع الشمس اذ على الوجه الثاني يلزم تذكير الوصف
الرافع لضمير المونث وذلك لا يجوز وان كان التانيث مجازيا
وكما في قولك اقايم رجل اذ على الوجه الثاني يلزم وقوع
النكرة مبتدا بلا مخصص كذا قاله بعضهم وفيه نظر لان
الوقوع بعد حرف الاستفهام مخصص واستشكل جواز
الوجهين هنا بانه يلزم على ثانيهما التباس المبتدا بالفاعل
وقد منعوا لاجله تقديم الخبر في نحو زيد قام واجيب بالفرق
بان كلا الوجهين هنا خلاف الاصل فان في جعل زيد في اقايم
زيد فاعلا جعل المبتدا مسندا وهو خلاف الاصل وفي
جعله مبتدا تاخير المبتدا وهو خلاف الاصل ولا كذلك
الوجهان في نحو قام زيد فان احدهما وهو كون زيد فاعلا
موافق للاصل والالتباس المحذور ليس الا اذا كان احد
الوجهين موافقا للاصل لسبق الذهن الى ما هو الاصل
من غير معارض فيورث التشويش والالتباس واجاب
بعضهم بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب
الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد يجب تقديم قايم لتضمنه
الاستفهام وتعليق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام
يجب تقديمه قال فان قلت فالضرورة قايمة في اقام زيد
قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقايم اهي
فان قلت يرد على الجواب الاول انه جاز الوجهان في نحو
جيت انا وزيد مع ان اصل الواو ان تكون للعطف دون
المفعول معه ثم استشكله بنحو جيت انا وموسى ثم جوز تقديم

المسيلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد
الواو وايد ذلك بما ذكره الرضي من تعيين العطف في نحو ضربت
زيدا وعمرا لانه الاصل ولا يعدل عنه الا لغرض النص على
المصاحبة وذلك متعذر فيما ذكرنا لندور العطف وسياتي في
باب المفعول معه ان هذا الذي ذكره الرضي ليس متفقا عليه
وان كلام سيبويه مصرح بخلافه وان تطابقا في غير الافراد
نحو اقايمان الزيدان او اقايمون الزيدون تعين كون
الوصف مبتدا او المرفوع فاعلا اغنى عن الخبر واذا لم يعتمد
الوصف على نفي او استفهام امتنع كونه مبتدا مستغنيا عن
الخبر بمرفوعه خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو خبير بنوا
لهب خلافا لابن مالك وابنه لجواز كون الوصف خبرا مقدما
وانما صح الاخبار به عن الجمع لانه على فعيل فهو على حد والملايكة
بعد ذلك ظهير وانما اشترط الاعتماد عليهما دون غيرهما
مما يعتمد عليه لان ابتداية الوصف انما تتقوى مع احد هذين
دون ما عداهما مما يعتمد عليه **والخبر** اي خبر المبتدا قال
الرضي ليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيا في قولك ازيد
عندك يكون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
انتهى وانما المراد به ما ذكره المصنف بقوله **هو الاسم المرفوع**
بالمبتدا على الصحيح وقيل انه مرفوع بالابتدا كالمبتدا لانه
طالب لهما على السوا فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن السراج
والرواسي والرماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من
المتاخرين وهو ضعيف لان اقوى العوامل لا يعمل رفعين
بدون اتباع فما ليس اقوى اولى ان لا يعمل ذلك وقيل انه مرفوع
بالابتدا والمبتدا جميعا وهو قول ابي اسحاق الزجاج

واصحابه

٢٨

واصحابه ونسب الى المبرد وحجة من قال به ان الابتدا عامل ضعيف
فقوي بالمبتدا ورد بانه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر لان
المعمول لا يتقدم الا حيث كان العامل متصرفا وللخلاف في
رافعه ابهم المصنف رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في رافعه **المسند اليه** اي المحكوم به على المبتدا بانه هو
وليس هو فان قيل تعريف الخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة
او جارا ومجرورا لانه ليس باسم قلت اجيب بانه تعريف للخبر
الاصلي وهو المفرد وانما كان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة امر الى
اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب
اليه والا لكان هناك نسبتان او اكثر فتكون خبران او اكثر
لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام
ضارب ومنع الرضي كون الاصل ذلك واجاب عن هذا الدليل
بانا سلمنا ان المنسوب يكون شيا واحدا لكنه ذو نسبة
في نفسه فلا يقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة
المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة واعلم ان صيرورة
الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على
كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها
موقع المفرد ويرد على هذا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان فانها ليست واقعة موقع المفرد لان ضمير الشان
لا يخبر عنه بمفرد وقد اجيب بان المراد من قولهم ان الجملة
التي لها محل واقعة موقع المفرد انها واقعة موقعا يكون
الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة بتاويل المفرد
وبانها من حيث كونها خبرا حالة محل المفرد لان الاصل في الخبر
الافراد لا من حيث كونها خبرا عن ضمير الشان لان ضمير الشان

لا نخبر عنه بمفرد ويمكن الجواب ايضا بان خبر ضمير الشان مفرد
معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى ضمير كما
يأتي وان كان جملة والاحسن ان يجاب عما اورد على المصنف
بان المراد بالاسم في التعريف ما يتناول الاسم تاويلا والجملة
الواقعة خبرا اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد لان الجملة
التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد لان الجواب الاول
يرد عليه نحو المحبوب الى ان تزورني فان الخبر فيه ليس جملة
وليس اسما صريحا فلابد من التعميم في الاسم واذا عمم دخلت الجملة
واما الجار والمجرور واذا وقع خبرا فالخبر في الحقيقة متعلقه
وهو اما اسم حقيقة ان قدر اسما واما اسم تاويلا ان قدر
فعلا لخروج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب
من حيث انه منصوب والمجرور من حيث انه مجرور وما
فلا يرد الظرف والمجرور بزايد وبالمسند اليه اي الى المبتدا
المرفوع بالفعل او شبهه والمبتدا والخبر نحو قولك اي
مقولك الذي هو زيد قائم فزيد مبتدا لانه اسم مرفوع عار عن
العوامل اللفظية مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره وفي صدق تعريف الخبر الذي ذكره المصنف على
نحو قائم نظر لان نحو ذلك لم يسند الى المبتدا بل اسند الى
ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى المبتدا الا انه
~~هذه~~ اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدا
~~الا انه اتفق ان~~ الان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو
باعتبار الدلالة اللغوية والزيدان قائمان فالزيدان مبتدا
لانه اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية فهو مرفوع بالابتدا
وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى وقائمان
خبره لانه اسم مرفوع مسند الى المبتدا فهو مرفوع به وعلامة

رفعه



رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى والزيدون قائمون س
فالزيدون مبتدا لانه اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية
فهو مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لانه جمع مذكر سالم وقائمون خبره لانه اسم مرفوع مسند
الى المبتدا فهو مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة لانه جمع مذكر سالم وتقول الزيود قيام ويجوز ايضا
الزيود قائمون او قائمة على التاويل بجماعة قال تعالى واذا
الرسل اقتت قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج س
مطهرة فان قلت فهلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما
لغتان فصيحتان يقال النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل
والنساء فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة • واذا العذارى
بالدخان تقنعت • واستعجلت نصب القدور فملت
والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى وتقول الهنود قيام
ويجوز قائمة وقائمات والمبتدا قسمان فان قيل هذا الذي
ذكره المصنف من تقسيم المبتدا الى ظاهر ومضمر من
ما صدق فان تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان مورد
القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر فمورد
القسمة ايضا احدهما واياما كان يكون تقسيمه الى الظاهر
والمضمر تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره قلت الجواب
ان المبتدا الذي هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر
فان المراد به المبتدا من حيث هو من غير نظر الى كونه
ظاهرا او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات وتحقيق ذلك
ان مورد القسمة مفهوم المبتدا لا ما صدق عليه مفهوم
المبتدا والمحكوم عليه في قولنا كل مبتدا اما ظاهر واما
مضمر ما صدق عليه مفهوم المبتدا لا نفس مفهومه



فلا تلزم [redacted] لعدم اتحاد الوسط قسم ظاهر وقسم مضمر
فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون اي فالظاهر زيد والزيدان والزيدون
في الامثلة المذكورة ونحوها من كل اسم ليس بمضمر والمضمر تقدم
تعريفه في باب الفاعل وانه ينقسم الى متصل ومنفصل والمنفصل
لا يكون مبتدا الا في نحو لولاي ولولاك ولولاه فالمضمر المنفصل
الذي يقع مبتدا اثني عشر ضميرا وهي انا قال الرضي للمتكلم المذكر
والمونث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا
فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوتى بها بعد النون في الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان
تلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا تكتب بالالف لان
مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة
وقد تبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم هذا فردي انه
وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة ومذهب الكوفيين ان
الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل
في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة هاء السكت
له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا اسم
واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من ان الضمير
مجموع الاحرف الثلاثة ونحن قال الرضي ونحن للمتكلم مع
غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والجمع
وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا او ما
لدلالته على المجموع الذي حقه الواو انتهى وعبارة غيره
واختلف في علة بنايه على الضم فقال الفرا وثعلب

لما

لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي باقوى الحركات وقال
الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس
الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه
للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشي
وهو الاخبار عن اثنين فاكثر وقال هشام الاصل نحن بضم
الحا وسكون النون فنقلت حركة الحا على النون واسكنت
الحا وانت بفتح التا للمخاطب وانت بكسر التا للمخاطبة وانتما للمثنى
مطلقا وانتم لجمع الذكور المخاطبين وانتن لجمع الاناث المخاطبات
قال الرضي واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان
واصله انا فكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم
فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتا المضمومة
نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة
وبينوا المخاطب بتا حرفية بعد ان كانت اسمية في اللفظ وفي
التصرف ومذهب الفرا ان انت بكماله اسم والتا من نفس الكلمة
وقال بعضهم الضمير هو التا المتصلة المتصرفة فكانت
مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان
لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
في اياك واخواته وهو ان الكاف هي الضمير انتهى وهو
للمفرد المذكر الغايب وهي للمفردة الغايبة وهما للمثنى الغايب
مطلقا وهم لجمع الذكور الغايبين وهن لجمع الاناث الغايبات
قال الرضي فالواو والبا في هو وهي عند البصريين من اصل
الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها
بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو
الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت
الواو والبا لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها

ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون
الا مري انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو
الهندوسي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين
هو ما وهما وهوم وهين تخفف تحذف الواو والياء والكلام
في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون
في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سوا وقد تحذف الواو
والياء اضطرارا كقوله
فبيناه يشري رحله قال قايل • لمن جمل رخو الملاط نجيب •
وقوله • دار لسعدى اذ هي هواكا • وتسكنهما قيس واسد
وتشددهما همدان قال
• وان لساني شهدة يشتفى بها • وهو على من صبه الله علقم •
وقال بعضهم وقد تسكن ها هو وهي بعد الواو والفا
وثم واللام وقرى بذلك في السبع وهو معكم فهو ولهم ثم هو
يوم القيامة لهي الحيوان وبعد همزة الاستفهام كقوله
فقلت اهي سرت ام عادني حلم • وبعد كاف الجر كقوله
وقد علموا ما هي كهي فكيف لي وقد تستعمل هذه الضماير
المنفصلة مجرورة حكي انا كانت وكهو وقال فلولا المعافاة
كنا كهم والمضمر نحو قولك اي الذي هو انا من قولك انا قايم
فانا ضمير منفصل للمتكلم وحده مبتدا في محل رفع بالابتدا
وقايم خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره ونحن في قولك نحن قايمون فنحن ضمير منفصل
للمتكلم ومعه غيره مبتدا في محل رفع بالابتدا وقايمون
خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لانه جمع مذكر سالم وزعم بعضهم ان نحن اذا كان للمعظم نفسه
يجوز ان يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن

قايم

قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن
الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره • لنا وزمزم والاركان والستر •
فمحمول على الحذف والاصل عامرو فحذف الواو واجتزا
عنها بالضمة كقوله • اذا ما شاء ضروا من سواهم • ولا
يالوا لهم احد ضرارا • وما اشبه ذلك من نحو قولك انت قايم
وانت قايمة وانتما قايمان وانتم قايمون وانتن قايمات
ولا يخفى عما تقدم مما يتعلق بما اشبه ذلك في باب معرفة
علامات الاعراب والخبر من حيث هو وتقدم ما يعلم منه
سا من حيث هو واعلم ان قولنا من حيث هو كذا قد يراد به
بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان
من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد
يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويزول
عن الصحة موضوع الطب وقد يراد به التعليل كما في قولك
النار من حيث انها حارة تسخن وما هنا من قبيل الاول
قسمان قسم مفرد وهو ما العوامل الاسما تسقط على لفظه
ولو مثنى او جمعا او مضافا او غير ذلك وان شيت قلت
ما ليس جملة ولا شبهها ولو مثنى او جمعا او مضافا او غير
ذلك وهو قسمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على
متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن
واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو
زيد اسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسايي انه يتحمله ونسب
الي الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل
عليها قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز ان
العطف عليه موكدا ايقاعا لهذا الحرف نحو زيد كما

تقول زيد قايم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد
قايم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قايم ابوهما او محلا
نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا
من موصوف استتر فيه ضميران احدهما للمسند والاخر للموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال ففيه ثلاثة ضماير للمبتدا
وللموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القايم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع
في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه اقوال قال الفارسي
ليس فيه الا ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر
في الاول لان الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلو فيه حموضة وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما
تحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا
على حياله لان المقصود جمع الطعمين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة
وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدا من معنى
الكلام كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من
الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما
به لانه ليس اولى من الاخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان العاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما
ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس
هذا الغرض منه قال ابو حيان ونظير هذه الخلاف اذا جا
بعدهما ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالثاني
وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع وقسم غير مفرد وهو بخلاف
المفرد فالمفرد نحو قايم من قولك اي معقولك الذي هو

٥٢

وزيد قايم فزيد مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
وقايم خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع ومنه الخبر في
قولك الزايدان قايمان والزيدون قايمون وهذا عبد الله
وغير المفرد اربعة اشيا ان قيل في الفعل مع نايب فاعله نحو زيد
ضرب ابوه قلت لعل المصنف جرى هنا على قول عبد القاهر
والزمخشري ان نايب الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال
انه كنى بالفاعل عن المرفوع وفي ايضا كان واخواتها مع اسمها
وخبرها نحو زيد كان ابوه قايما وان واخواتها نحو زيد انه
منطلق وقد يقال ان اسم ان ~~واخواتها~~ كان وخبرها فاعل
حكما لان معنى كان زيد قايما حصل قيام زيد واسم ان وخبرها
مبتدا وخبر في الاصل فكان مع اسمها وخبرها داخل في الفعل
مع فاعله وان مع اسمها وخبرها داخل في المبتدا مع خبره الجار
والمجرور والظرف التامان بخلاف الناقصين والناقص هو
الذي لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك او عنك
اي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبرا
اذ لا فايدة فيه والتام هو الذي تتم به الفايدة اي بدون
ملاحظة متعلقه والا فهو مما مر لم تتم به الفايدة اذ لو
حذف لا التقدير بما مر والصحيح ان الخبر متعلق الظرف
والجار والمجرور ~~وخبر الحلو وقال~~ جماعة واختاره ابن مالك
وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرا
مجاز وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وهو نفس
الظرف او الجار والمجرور والعامل صار نسيا منسيا
وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار
بوجود الشي في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما ونووا

الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان القايل بانه
المحذوف نظرا الي العامل الذي هو الاصل وهو مفتقد بقيد
لابد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظرا الي الظاهر
الملفوظ به وهو معمول للعامل لابد من اعتباره والقايل
بانه مجموعهما نظرا الي المقصود واختاره الرضي فان قلت
لابد من تعلقهما بمحذوف فان كان متعلقهما فعلا يكون
الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمهما في حكمها فلا فايدة
في ذكرهما علي حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كساير
المفردات فليس في افرادهما عنه زيادة فايدة قلت يكفي
ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن
متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا ينهمان
من ذكر المفردات ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل
ضمير المبتدا كالمشتق سوا تقدم او تاخر ومذهب الفرا
انه ان كان تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والاجازان يوكد
ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر ومن تاكيد
مع التاخر قوله ـــــ فان فوادي عندك الدهر اجمع
ولتحمله الضمير يسمي ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله
كذا علل بعضهم وقضيته انه لا يسمي بذلك فيما اذا رفع الظاهر
نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر
يمتنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف
وجوبا علي انه لا ياتي علي من يقول بحذف الضمير مع
المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان
يستقر فيه علي فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني انه
اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا يستقر
ضمير من المحذوف الخاص الي الظرف والجار والمجرور

وقضيته

وقضيته انه لا يسمي مستقرا وسيد المحققين علي التسمية
بالمستقر بان استقر فيه معني عامله وحاول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
الكشاف واعلم ان تقدير المتعلق كاين او يستقر وقيل كان
او استقر والخلاف في الراجح لا في الجواز فقيل تقدير اسم
الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق
اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر
استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني في الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
او استقر انتهي وللتصريح به في قوله فانت لدي بحبوحة
الهون كاين ولقايل ان يمنع دلالة هذا علي الاولوية
بل غايته الدلالة علي مجرد الجواز ولتعينه في بعض المواضع
وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما فزيد وخرجت فاذا عندك
عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ولك ان
تقول تعينه لمانع من الفعل لا يدل علي اولويته مطلقا
وقيل يقدر الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري
وغيره لانه الاصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب
بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
موقع المفرد والتعبير بكاين او مستقر او كان او استقر
للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناها نحو
حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المغني ان اريد
الماضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال
او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزا في غد قدر مضارعهما

الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان القايل بانه
المحذوف نظرا الى العامل الذي هو الاصل وهو مفيد بتقدير
لابد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظرا الى الظاهر
الملفوظ به وهو معمول للعامل لابد من اعتباره والقايل
بانه مجموعهما نظرا الى المقصود واختاره الرضي فان قلت
لابد من تعلقهما بمحذوف فان كان متعلقهما فعلا يكون
الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمهما في حكمها فلا فايدة
في ذكرها على حدة وان كان شبه فعل يكون مفرد كساير
المفردات فليس في افرادهما عنه زيادة فايدة قلت يكفي
ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن
متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا يفهمان
من ذكر المفردات ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل
ضمير المسند اليه كالمشتق سوا تقدم او تاخر ومذهب الفرا
انه ان كان تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والاجازان يوكد
ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر ومن تاكيد
مع التاخر قوله ـــــ فان فوادي عندك الدهر اجمع
ولتحمله الضمير يسمى ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله
كذا علل بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر
نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر
يمتنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف
وجوبا على انه لا يأتي على من يقول بحذف الضمير مع
المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان
يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني انه
اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا يسمى
ضميرا من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور

وقضيته

٥٣

وقضيته انه لا يسمى مستقرا وسيد المحققين على التسمية
بالمستقر بان استقر فيه معنى عامله وحاول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
الكشاف واعلم ان تقدير المتعلق كاين او يستقر وقيل كان
او استقر والخلاف في الراجح لا في الجواز فقيل تقدير اسم
الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق
اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر
استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني في الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
او استقر انتهى وللتصريح به في قوله فانت لدى بحبوحة
الهون كاين ولقايل ان يمنع دلالة هذا على الاولوية
بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ولتعينه في بعض المواضع
وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما زيد وخرجت فاذا عندك
عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ولك ان
تقول تعينه لمانع من الفعل لا يدل على اولويته مطلقا
وقيل يقدر الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري
وغيره لانه الاصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب
بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
موقع المفرد والتعبير بكاين او مستقر او كان او استقر
للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناها نحو
حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المغني ان اريد
الماضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال
او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارعهما

هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهى قال التفتازاني في حواشي الكشاف
ومما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كائن فهو
من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
والا لكان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقدير
وفي المغني الاصل ان يقدر المحذوف متقدما على الجار والمجرور
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره
موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف
هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار
زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره
موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
انتهى والفعل مع فاعله ولو حكما فيشمل الفعل مع نائب فاعله
ولو قال الفعل وفاعله لكان اولى لان الواقع خبرا مجموع الفعل
وفاعله لا الفعل مصحوبا بفاعله والمختار ان المفعول من جملة
الخبر لان المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان
المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها والمبتدا مع خبره
مفردا كان او غيره ولو قال والمبتدا وخبره لكان اولى لمثل ما تقدم
ويسمى الفعل مع فاعله جملة فعلية والمبتدا مع خبره جملة اسمية
ويندرج في ذلك الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد
ان اباه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بان المكسورة
وما عملت فيه خبر المبتدا والمصدرة باسم شرط غير معمول لفعله
نحو زيد من يكرمني اكرمه ويندرج فيه ايضا الفعلية المصدرة
بحرف شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم اقم معه وزيد ايهم يضرب
اضرب والمصدرة بمعمول فعلها نحو زيد عمرا اضرب او يضرب
او بحرف تنفيس وخالف في الاخيرين بعض المتاخرين
وقضية الطلاقة انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او

انشائية

انشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه
من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره قال في
التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية
خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا
لابن السراج وفي الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب
من الخبر لتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين
لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
وهو وهم واتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدا وليس
خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ازيد عندك يكون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية
نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع انتهى ونفرق
بين ما هنا وقول ابن مالك في النعت

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب

بان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا تمييز الا بما هو معلوم
له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبله ولا يجوز الاخبار بجملة
ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى وفي
بعض الحواشي فاذا كانت فعلية فهل يصح ان يكون فاعلها بعض
المبتدا او مفعولها الاخر فيقال زيد وهند يضربها وجه
المنع انه لا يتحلل الى وصف يكون خبرا عنهما لو قلت زيد وهند
ضاربها كان الخبر مفردا والمخبر عنه متعددا واختلف في زيد
والزيدان يضربهما فقيل يمتنع لهذا وقيل يجوز حملا على معنى يتضار
بان فان حذف العاطف صحت المسئلة باجماع لان الخبر عن واحد

فقط انتهى ما في بعض الحواشي وقوله ووجه المنع الى اخره قال
شيخنا يمكن دفعه بتقدير زيد وهند مضروب احدهما للاخر
وضارب احدهما الاخر اذ لو صرح بذلك صح التركيب وعبارة
جمع الجوامع للسيوطي وان ولي معطوف بالواو على مبتدا فعل
احدهما واقع فلي الاخر جاز انتهى وعزا في شرحه اجتناب
الجواز لابن مالك ثم بسط توجيه ذلك ثم قال ولو كان العطف
بالفا او ثم لم تصح المسئلة اجماعا واما زيد قايم ابوه محتمل خبر
زيد الافراد والجملة واما نطقي الله حسبي فقيل الخبر فيه
جملة وقال المرادي والذي يظهر في هذا ونحوه انه ليس من
الاخبار بالجملة بل بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك انما قصد
لفظها كما قصد حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة وما قاله ظاهر وللاول ايضا وجه وهو
انه وان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة
باعتبار انه مركب اسنادي اذ غايته التجوز وهو جايز واعلم
ان الجملة المخبر عنها او بها اما باعتبار الفاظها في انفسها كما في قولك
زيد قايم مركب من لفظين واما باعتبار الفاظها مع ملاحظة
معناها كما في الامثلة السابقة فالجار والمجرور نحو في الدار
من قولك اي مقولك زيد في الدار فزيد مبتدا مرفوع بالابتدا
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفي الدار جار ومجرور متعلق
بمحذوف تقديره كاين او مستقر او كان او استقر في محل رفع
بالمبتدا او الظرف نحو عندك من قولك وزيد عندك
فزيد مبتدا وعند ظرف منصوب على الظرفية بالمتعلق
المحذوف والكاف مضاف اليه في محل جر ومحل الظرف رفع
بالمبتدا النيابة عن الخبر والفعل مع فاعله نحو قام ابوه
من قولك زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وابوه

فاعل

فاعل ومضاف اليه وجملة قام ابوه في محل رفع خبر المبتدا والرابط
بينهما الهاء من ابوه والمبتدا مع خبره نحو جاريته ذاهبة من قولك
زيد جاريته ذاهبة فزيد مبتدا اول وجاريته مبتدا ثان ومضاف
اليه وذاهبة خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره
جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الهاء من
جاريته والمعنى جارية زيد ذاهبة وضابط روابط الجملة
بما هي خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا
ومحذوفا الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير الثالث
اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه
نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له
الخامس عموم يشمل المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان
يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس
نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة وقوله
وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند
واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند الثامن شرط يشتمل
على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام
التاسع ال النايبة عن الضمير في قول الكوفيين وطايفة
من البصريين نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه العاشر
كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله
الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والمراد بكون الجملة
نفس المبتدا في المعنى ان يكون الجملة مخبرا بها عن مفرد
مدلوله جملة وبه يندفع ما يورد عليه من انه ان اريد النفسية

باعتبار الماصدق فكل جملة وقعت خبرا مغايرة في المفهوم والمل
من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فانه لا يقال
زيد قام هذا او الزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا
بمعناه الذي اجازه ابو الحسن مستند لا بنحو والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فقد
رد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على
الذين يتقون ولو سلم فالرابط العموم لان المصلحين
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر محذوف
والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون كما قاله في
المغني واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه
على ضعفه وهو مختص بموضعين احدهما اما العبد فذو
عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما
الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا واما فاما القيم
عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من
من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مما اذا
اذ المراد انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شي قاله في المغني

باب العوامل

تقدم الكلام عليها في باب الاعراب
الداخلة على المبتدا والخبر وتسمى النواسخ وسميت بذلك لان
النسخ في اللغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته
ورفعته بانبساطها وهذه العوامل تزيل حكم المبتدا او الخبر
وهو رفع المبتدا بالابتدا او الخبر بالمبتدا فان قلت
يشكل على ذلك نحو حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد
كلاهما على مذهب سيبويه ونحو حسبت زيدا عمرا وافعال
التصيير اذ معمولاها متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح

ان

ان يدعى كونهما مبتدا وخبرا لوجوب اتحادهما خارجا وبين
لك ذلك انك تقول نحو صيرت الطين خزفا والفقير غنيا
والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق احدهما عن الاخر
ممتنع قلت المصنف لم يدع انها لا تدخل الا على المبتدا والخبر
وقولك انهما متغايران ان اردت انهما دايما كذلك فهو ممنوع
لان من الامثلة التي اوردها الايمة نحو واتخذ الله ابراهيم
خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ولا شك
ان المعمولين فيه غير متغايرين خارجا وان اردت انهما قد يكونان كذلك
~~فهو ممنوع لان من الامثلة التي اوردها الايمة~~ لم يضر لما تقدم
من ان المصنف لم يدع انها لا تدخل الا على المبتدا والخبر وفي
ثلاثة من الاقسام وفصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل محافظة
على فوايد الاجمال والتفصيل احدها كان واخواتها اي نظايرها
والتصريح بها في الترجمة وعطف اخواتها مع عدم تعيينها اشارة
الى انها ام الباب قال ابن بابشاد كان ام الافعال لان كل شي داخل
تحت الكون لا ينفك شي عن معناها ومن ثم تصرفوا فيها تصرفا
ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما ظرفا الزمان وظل واضحى
اختان لانهما لصدر النهار وصار وبات اختان لاعتلال عينهما
وزال وفتي وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اولها ما وليس
منفردة لانها لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرته الصواب
ان يقال ان ما قبل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي
وشبهه وليس وما دام اختان لعدم تصرفهما والا فما غير لازمة
في الاربعة انما يلزم فيها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما
او غيرها فان اعتبر انها قد تنفى بما فليتعد كان وامسى ونحوهما
ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قالوه
خطا والذي قلناه هو الصواب وقال ابو البقا في اللباب انما

كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه احدها سعة اقسامها والثاني
اذ كان التامة دالة علي الكون وكل شي دخل تحت الكون والثالث
ان كان دالة علي مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل
علي زمان مخصوص كالصباح والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا
حذفوا منها النون في قولهم لم يك والخامس ان بقية اخواتها
يصح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يجوز اصبح
زيد كان منطلقا واعلم ان دخول كان واخواتها علي المبتدا والخبر
مشروط بان لا يكون المبتدا مخبرا عنه بجملة طلبية ولا انشائية
فان اخبر عنه بجملة طلبية او انشائية لم تدخل عليه فلا يقال كان
زيد اضربه او لا تهنه او غفر الله له او ليته قائم او هل قام
ولا كان زيد بعتكه قاصدا به انشا البيع لمنافاة الجملة المذكورة
لهذه الافعال لما عرف من معانيها قال الرضي وانما لم تقع اخبار
هذه الافعال جملا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر
اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد
قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى صار
زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن
ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت
الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر فلو
كان اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة
لمصدر خبرها تدل علي ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احدها
فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل
الناقص كما ستعرف فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان
ضاربه لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت
عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها

وهي

وهي كما ذكرنا صفة للاخبار التي بالطلب الذي فيها عن الطلب
الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب
فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي
هل تقوم وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر
استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان علي مصدر
الخبر في حالة واحدة وهو محال ولذا رد قوله وكوني بالمكارم ذكريني
ودلي دل ماجدة صناع وسع ندوره هو مؤول بالخبر مثل فليمدد
له الرحمن مدا اي كوني تذكرني وان لا يلزم التصدر فان
كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليها والمقرون بلام الابتدا
او كم الخبرية خلافا للاخفش في الخبرية فانه اجاز ان يكون اسما لكان
لم تدخل عليه فلا يقال كان متى تقم اقم ولا كان من يقوم ولا كان
غلام ايهم تضرب اضرب لما يلزم من فوات التصدر الواجب لها
وان لا يلزم الحذف فان لزم الحذف لم تدخل عليه كالمخبر عنه
بنعت مقطوع نحو الحمد لله اهل الحمد برفع الاهل وان لا يكون
عادما التصرف والمراد بالتصرف عدم لزوم صفة واحدة وذلك
بان تصغر وتثنى وتجمع وليس المراد به التصرف المذكور في الظروف
والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه الاعراب وانما
اشترط ذلك لان الاصل في الاسما التصرف بالمعنى الذي ذكرناه
وكذا الاصل في الافعال التصرف اي عدم لزوم صفة واحدة
وذلك بان يستعمل بالاوجه الثلاثة الدالة علي خصوصيات
الازمنة والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه
الحرف والناسخ لا يدخل علي الحرف فكذلك لا يدخل علي ما اشبهها
كذا قرره الرضي وفيه نظر لما يلزم من ان من وما الموصولتين
لا يدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به وان
لا يلزم الابتدائية سوا كانت لنفسه او لمصحوب لفظي ام

فان لزم الابتدائية لنفسه نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك.
الا زيد اقاموه مقام ما يقول ذلك رجل لم تدخل عليه النواسخ
لما لا يدخل على ما اقاموه مقامه كذا مثل ابن قاسم وغيره وفيه
نظر والظاهر ان هذا الذي يقال فيه امتنع لمانع معنوي
ولما يأتي ينبغي ان يكمل في مثال لهذا القسم او لمصحوب لفظي
نحو لولا زيد لاتيتك وخرجت فاذا زيد قائم كذا مثل ابن قاسم
فيه نظر اذ لا يمتنع في لولا زيد سالم لهلكت ان يقال لولا كون
زيد سالما ولكن لولا زيد لاكرمتك لا يمتنع ان يقال فيه
لو لا كون زيد لاكرمتك فلم يمتنع وقول الناسخ مطلقا بل
الناسخ الفعلي ومصحوب معنوي نحو ما احسن زيدا او الكلاب
على البقر مما جرى مثلا مثل به ابن مالك لهذا القسم وهو
ما لزم الابتدائية لمصحوب معنوي وقد يعترض بقولهم الكلاب
على البقر بالنصب بتقدير ارسل الكلاب على البقر فابن
لزوم الابتدائية مما امتنع لذلك لم تدخل عليه النواسخ وثانيها
ان واخواتها اي نظايرها وفي التسهيل وما لا تدخل عليه دام
لا تدخل عليه هذه الاحرف اسما والذي لا تدخل عليه
دام هو المبتدا المخبر عنه بطلبي معنى او جملة والمبتدا الذي
يلزم التصدير او الحذف او عدم التصرف او الابتدائية
لنفسه او لمصحوب لفظي او معنوي كما مر وقد سبق ان
الانشا الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي لا تدخل عليه
هذه الاحرف ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس خبريتان
لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله
انهم ساء ما كانوا يعملون وفي ذلك كلام في باب نعم وبئس وربما
دخلت على ما خبره نهي كقوله
ان الذين قتلتم امس سيدهم ٭ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وان

وان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبيا وذكر ابو حيان
عن القاري في تفسير ان غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة
ورده بان المشهور ان الجملة الطلبية لا تقع خبر ان ولذلك اولوا
ان الذين قتلتم البيت اي عسيت صائما وفي الكشاف لا تكون مخففة
من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعض المتاخرين الحق ان الطلبية
بمعنى الخبرية لفظا يجوز نحو اللهم اني اسالك رحمة من عندك الحديث
اللهم اني اعوذ بك من الغرم والمأثم وكثرة ذلك في الحديث معروف
ولا يجوز اني بعتك ولا انت طالق بقصد الانشا والفرق ان
الطلبي يقبل التاكيد لتاخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة
الخبرية بخلاف الانشا الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل التاكيد
وثالثها ظننت واخواتها اي نظايرها وما دخلت عليه كان دخلت
عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدا المشتمل على استفهام
نحو ايهم افضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه كان لان
الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه هذه الافعال
ويتقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل وغلام من ظننت
عندك ولا يستغنى عن المفعولين في هذا الباب ان المسند
ومعمولاها نحو ظننت ان زيدا قائم اعلم ان الله على كل شيء
قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر
والمخبر عنه بالذكر في الصلة والثاني قوله فاما كان واخواتها
اي ونظايرها التفصيل منها في قولك الناس رجلان رجل
اكرمته ورجل اهنته فانها ترفع الاسم المبتدا ويسمى اسمها
وفاعلا مجازا وتنصب الخبر اي خبر المبتدا ويسمى خبرها
حقيقة ومفعولا مجازا وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب
بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى فلا يرد ان
~~المرفوع ليس اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية~~

خالية عن المعني فلا يرد ان المرفوع لليس اسمها والمنصوب لليس
خبرها لان الفعل لا يخبر عنه ولا حاجة الي تقدير مضاف اي خبر
اسمها واعلم ان عمل هذه الافعال العمل المذكور وتسمية المرفوع
بها اسمها والمنصوب بها خبرها هو الذي عليه الجمهور ولا يعرف
المتاخرون غير اسم كان وخبرها وكذا بقية اخواتها والمبرد يسمي
المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا واختلف الكوفيون في رافع
الاسم فقال الفرا ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه
ارتفع به لا لانه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية
الكوفيين لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا به قبل دخول
الناسخ واحتجوا بان الفعل انما عهد رفعه لما اسند هو اليه
كقام زيد وضرب عمرو وليس الناسخ مسندا الي هذا المرفوع
وجوابه انه وان لم يكن مسندا اليه لكنه في صورة ما اسند
اليه ويدل علي ان الرافع له اتصاله به اذا كان ضميرا نحو كنت
قائما والضمير بالاستقراء انما يتصل بعامله ويلزم علي قول
الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا
غير معهود في الكلام ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه
بفاعل الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع
عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي
لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه علي اسمين فاشبه
ضرب وانبنى علي هذا الخلاف خلاف فيما شبه به الخبر
فقال الفرا هو مشبه بالحال وقال البصريون بالمفعول
وهو الصحيح لانه كثيرا ما ياتي علي صورة لا تكون عليها الحال
فكان تشبيهه بالمفعول اولي لاطراده وذلك لانه يرد معرفة
وجامدا وقال بقية الكوفيين هو حال حقيقة لا مشبه بالحال
ورد بما ذكر من اطراد وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون

فضلة

فضلة واعترضوا قول البصريين بانه لو كان مشبها بالمفعول
لم يقع ظرفا ولا جارا ومجرورا واللازم منتف واجيب بان المفعول
قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق واما الظرف
وشبهه فليس الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز
تعدد خبر كان خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع
قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذ قال انها شبهت بضرب
ونحوه والجمهور لانه في الاصل خبر المبتدا فاذا جاز تعدده
مع ضعف العامل فمع قوته اولى وتسمى افعال هذا الباب
نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع فلا يتم المرفوع بها كلاما
بل بالمرفوع مع المنصوب وانما لم تكتف بالمرفوع لان حدثها
مقصود اسناده الى النسبة التي بين معموليها بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور وقيل سميت نواقص لانها
تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال التامة فانها
تدل على زمان وحدث وهذا مذهب المبرد وابن
السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والشلوبين وهو
ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن هشام على الشلوبين
فقال ذهب الى هذا مع انه ملا تعاليقه من تقديره بمصادرها
الا ترى انه يقول في نحو يعجبني ان زيدا اخوك تقديره
يعجبني كون زيد اخاك والاصح دلالة افعال هذا الباب
على الحدث والزمان قال في التسهيل الا ليس انتهى قال الرضي
فكان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام
اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر
ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام

فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة
في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فايده اخري هنا وهي عـ
دلالته علي تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد
لم تحصل هاتان الفايدتان معا فكان تدل علي حصول
حدث مطلق تقييده في خبره يدل علي حدث واقع في
زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان علي الحدث
المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر علي الزمان المطلق
عقلية قال واما باقي الافعال الناقصة نحو صار الدال علي
الانتقال واصبح الدال علي الكون في الصبح ومثله
اخواته ومادام الدال علي معني الكون الدايم ومازال الدال
علي الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال علي الانقطاع ثم زاد
وكذا اخواته وليس الدال علي الانتفاء فدلالتها علي حدث
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعني الذي ليس قالوه هذا كلامه وهو نص في مخالفة
ابن مالك في استثنا ليس وادعايه انها لا دلالة لها علي
الحدث واستدل ابن مالك علي دلالة ما عدا ليس من
هذه الافعال الناقصة علي الحدث بعشرة امور الاول
انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة
لطلب تحصيل الحدث لتحصيل الزمان الثاني دال علي
ذات باعتبار حدث قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف
مصدري في نحو الا ان تكونا ملكين وذلك لازم في دام
الرابع انه تؤكد بمصدر نحو وحلم ساد في قومه الفتي وكونك اياه
عليك يسير اي والمصدر لفظ دال علي الحدث دون الزمان
وفيه رد علي من قال المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم
ويحتمل ان الاصل وكونك تفعله اي تفعل المذكور من بذل

وحلم

وحلم ثم حذف الفعل فانفصل الضمير كما قال ابن مالك فاذا هو
ايا ها التقدير فاذا هو يشبهها الخامس ان منها ما شرطه النفي فاذا
قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل انفك علي الانفكاك لزم ان
لا ينصب النفي عليها بل علي حدث الخبر فيقول قولك ما انفك
زيد غنيا وما زيد غنيا بمعني واحد وهو ما زيد غنيا في وقت
من الاوقات الماضية والواقع خلافه لان معني ما زيد غنيا
خلافه نقيض المراد من قولك ما انفك زيد غنيا السادس انها
كلها تستوي في افادة الزمان ومعانيها متغايرة فانا نقطع بان
كان زيد غنيا مخالف في المعني لصار زيد غنيا وما به الافتراق
غير ما به الاتفاق ولا معني للفعل غير الزمان الا الحدث السابع
ان دلالة الفعل علي الحدث اقوي من دلالته علي الزمان لان
دلالة المادة اقوي من دلالة الصيغة فكيف تجرد من المعني
الذي دلالته عليه اقوي ويترك المعني الذي دلالته عليه اضعف
الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة علي الحدث والزمان معا اذ
الدال علي الحدث وحده مصدر والدال علي الزمان وحده
اسم التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة علي المعنيين والاخراج
عن الاصل لا يقبل الا بدليل العاشر انها لو كانت دلالتها مخصوصة
بالزمان لجاز ان ينعقد من بعضها ومن اسم معني جملة تامة
كما ينعقد منه ومن اسم الزمان ولا يخفاك اذ كنت ممن رزقه الله
تعالي عقلا سليما وطبعا مستقيما ما في بعض هذه الوجوه
من الضعف ويبني علي الخلاف في دلالتها علي الحدث خلاف
في انها هل تعمل في الظرف والجار والمجرور اولا ذكره ابو حيان
في الارتشاف وذكره غيره وهو حسن فمن زعم انها لا تدل علي
الحدث منع من تعلق الظرف والجار والمجرور بها ومن قال
بدلالتها علي الحدث اجاز تعلقهما بها ثم من افعال هذا الباب

مالزم النقص وهو ليس بانفاق وزال خلافا للفارسي فانه اجاز
في الحلبيات ان تاتي تامة قياسا لا سماعا وفتي خلافا للفارسي
للضعاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فتئت عن
الامر فتا اذا نسيته وزعم المهابادي ان ظل ايضا لا تستعمل
الا ناقصة قال ابو حيان وهو مخالف لنقل ايمة اللغة والنحو
انها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين كما سيجي وملازمة
ليس للنقصان لا ينافي انها قد تهمل مع الاحلا على ما الذي حكاه
ابو عمرو بن العلا عن لغة تميم كقولهم ليس الطيب الا المسك
بالرفع على الاهمال ولا ضمير فيها لان المراد بملازمتها له في استعمالها
تامة بمعنى اكتفائها بالمرفوع وقد يقال ان ملازمتها خاص بلغة
غير تميم وهي ثلاثة عشر على ما ذكره المصنف في هذه المقدمة
والا فهي اكثر من ذلك كما يعلم مما سياتي واقتصاره من اخوات
كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على عده في هذه الافعال
والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة
افعال احدها اض كقوله ١٢ بهمنا ثانيها عاد كقوله
وكان مضلي من هديت برشده • فالله معوعاد بالرشد امرا
وقوله تعد فيكم جزر الجزور رماحنا • ومن النحويين من منع ذلك
فيهما محتجا بانهما فعلان تامان تعد بان باتي قال واما النثر
بعدهما حال واحتج ابن عصفور بالبيت فقال الثاني
على ان المنصوب خبر لا حال لكونه معرفة ثمن قال ولا
يمتنع ان يكون حالا لان التقدير مثل جزر الجزور وما كان
من المعرفة على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا في الشعر
ثالثها رجع كقوله في الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا رابعها
حار بالمهملة كقوله
وما المرء الا كالشهاب وضوئه • يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

خامسها

خامسها استحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة • وفي الحديث فاستحالت
غربا سادسها تحول كقوله امرئ القيس
وبدلت قرحا داميا بعد صحة • لعل منايانا تحولن ابوسا
سابعها ارتد لانه مطاوع رد وهو رد بمعنى صير كقوله
فرد شعورهن السود بيضا • ورد وجوههن البيض سودا
فكان فعلي هو اعني ارتد بمعنى صار كقوله تعالى فارتد
بصيرا كذا قال ابن مالك ثامنها ال كقوله
وعرب غير فاحشة • ملكتني ودها حقبا
ثم آلت لا تكلمنا • كل حي معقب عقبا • اي صارت
لا تكلمنا وهذا ليس بنص في المدعى ولا ظاهر فيه لاحتمال
ان تكون آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم تاسعها
جا في قولهم ما جاءت حاجتك واول من قال ذلك الخوارج
قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاءهم رسولا
من علي رضي الله تعالى عنه لخالف هذا التركيب بمعنى صار
وحاجتك تروى بالرفع فما استفهامية في محل نصب على
انها خبر تقدم لاجل الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك
وتروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما ووضح تانيثه
للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى هذا
الكلام انه يقتصر باستعمال جا بمعنى صار على التركيب الخاص
ولا يتعدى الى غيره قال ابن الحاجب في شرح المفصل في
جاء البر قفيزين اختلف في قفيزين اخبر هو ام حال والاولى
ان يكون من قبيل الاخبار لان الحال فضلة وان المعنى
على الضرورة وعلى ان القفيزين محط الفائدة تقول كان
البر قفيزين قال تلميذه وفيه نظر اذ لم يقصد ا
صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصدهم انه

جامعا متصلا وجعل انتقاله من الجهل به الى العلم مجيبا الى العالم اى العالم
مجيئه فقيل بن وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجي على القفيز بن
عاشرها تقعد في قولهم شحذ شفرته ويروى ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بها
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتها العرب فيه وقال ابن
الحاجب الاولى طردها كالسلفه قال واما قعد فلا يقال
قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل
قعدت كانها حربة واستحسنه الرضي والذي ذهب اليه الفرا
الحاق قعد بافعال هذا الباب مطلقا وجعل منه قوله
لا يقنع الجارية الخضاب • ولا الوشحان ولا الجلباب
من دون ان تلتقي الركاب • ويقعد الاير له لعاب
وجعل منه الزمخشري تقعد مذموما مخذولا وقد علمت
كلام ابن الحاجب فيه والحق قوم منهم الزمخشري بافعال
هذا الباب غدا وراح بمعنى صار او بمعنى وقع فعله
في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك قوله عليه الصلاة
والسلام لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وقول ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه اغد عالما او متعلما ولا تكن امعة
ولا حجة في ذلك لاحتمال كون المنصوب بعدهما حالا
لا سيما ولا يوجد الا نكرة ويقول غدا زيد ضاحكا وراح
عبد الله منطلقا اي صار في حال ضحك وانطلاق
ومنع ذلك الجمهور ومنهم ابن مالك وقال المنصوب بعدهما
حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق الفراء بها اسحر وافجر وا
ظهر ذكرها في كتاب الحدود وقال ابو حيان ولم يذكر
لها شاهدا على ذلك وبها تمت افعال الباب ثلاثة عشر فعلا

وذهب

وذهب الكوفيون الى ان هذه وهذا اذا اريد بهما التقريب
كانا من اخوات كان في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر منصوب
نحو كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف اخاف
البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم
الواقع بعد اسم الاشارة لا ثاني له في الوجود نحو هذا
ابن الصياد اشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع
اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما
هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع
واتى باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع الا ترى انك
لم تشر اليهما وهما حاضران وايضا فالخليفة والشمس
معلومان فلا يحتاج الى تبيينهما بالاشارة اليهما وتبين ان
المرفوع بعد اسم الاشارة يخبر عنه بالمنصوب لانك لو اسقطت الاشارة
لم يختل المعنى كما لو اسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض
النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد
مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان
جعلته تاما نصبت على الحال الاول كان ومعناها اتصاف
المخبر عنه بالخبر في الماضي دائما اي مستمرا في الازمنة وقيل المراد
بالدوام عدم افادة انقطاع سابق او لاحق فيشمل ما اذا
اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام نحو كان
زيد قائما وما اذا اريد افادة الدوام نحو كان الله عليما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وتجي ناقصة بمعنى صار
كما يأتي وقد تجي بعدها المبتدا والخبر مرفوعين فيكون
اسمها ضمير شان مستترا فيها والجملة بعدها خبرها نحو كان
زيد عالم اي الشان زيد عالم كقوله
اذا مت كان الناس نصفان • شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع

واعلم ان ابن هشام الخضراوي يجوز في قولهم كان قولك ان تفعل
ان يكون قولك اسم كان وهو مع فاعله سد مسد فاعلها وخبرها
كما يسد مسد خبر المبتدا وهي مسئلة لطيفة واختلف في كان
الشانية فالجمهور على انها من اقسام الناقصة وذهب صاحب
البديع الى انها من اقسام التامة وابن الابرش الى انها قسم برأسها
وان اريد بكان ثبت قال ابن مالك وثبوت كل شي بحسبه
فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شي معه وتارة بحدوث
نحو اذا كان الشتاء وتارة بحصول نحو وان كان ذو عسرة وتارة
بقدر او وقع نحو ما شاء الله كان اي والتعبير بقدر مشكل
لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب او كفل نحو
كنت الصبي بمعنى كفلته او غزل يقال كنت الصوف بمعنى
غزلته سميت تامة وعملت عمل ما اراد فيه من الافعال المذكورة
على حسب ما يقتضيه من لزوم وتعد بالحرف وبدونه
فهذه ثلاثة معان لكان التامة هي في اولها قاصرة وفي الاخيرين
متعدية ومصدرها الكون كمصدر الناقصة عند من اثبته
الا التي بمعنى كفل فمصدره الكفالة كالحراسة والكلاءة وكان
في قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب تحتمل ان تكون
تامة او ناقصة او زائدة قاله ابن الحاجب فان قلت
كان مشتقة من الكون وهو بمعنى الوجود ومعناهما واحد
فما السر في تسمية احدهما ناقصا والاخر تاما قلت اذا
استعمل لتقرير ثبوت الوصف لاسم اقتضى بالضرورة شيئا
غيره ولا يتم يعقل معناه باحدهما سمي ناقصا واما اذا
استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب الى شي ما من غير
اعتبار التقرير يتم تعقله المسند اليه فسمي تاما فان قلت
وجود كل شي عينه فلا يتضح نسبة الوجود اليه

التغاير

التغاير قلت سلمناه لكن العينية في الخارج لا تنفي التغاير
في الفهم والذهن وهو حاصل هاهنا بلا شبهة فيكفي في الاسناد
على ان الكون هاهنا هو الكون الاعتباري في التحقيق لا
العيني فان قلت زيد موصوف بالكون والوجود في قولك كان
زيد قائما فاتحدا فانتفى الفرق قلت ان كان اذا كان لتقرير
ثبوت الخبر للاسم يقتضي ان المسند هو الخبر والمسند اليه
هو الاسم فيكون خارجا عنهما غير مقصود بالنظر فلا يتم تعقله
الا بتعقل الاسم والخبر لكان النسبة لا يتم تعقلها الا بتعقل
المنتسبين فيكون رابطة فسمي ناقصا واما اذا افاد الوجود
المنسوب الى شي ما بدون اعتبار التقرير فكان نفسه هو
المسند المقصود فلا يكون خارجا عنهما فلا يكون رابطة
فيتم تعقله بالمسند اليه فقط حتى اذا قصدنا تقرير نسبة
تقول كان زيد موجودا فان قلت لا يتم تعقل المسند
الا بتعقل المسند اليه والاسناد بينهما فلا يتم تعقل المسند
اليه وحده قلت الاسناد داخل في مفهوم الفعل في التحقيق
لكونه امرا نسبيا يتم بتعقل المسند اليه وحده فتضح تسميته
تاما لكن الافادة بعض المتاخرين ويجي ايضا صلة فلا تعمل
عملا ولا تفيد معنى جديدا بل ذكرها لتحسين اللفظ ومحض
التاكيد كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي
كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيا فصبيا منصوب على
الحال وقد تكون زائدة لفظا لا معنى بان لا تعمل عملا
ظاهرا لكن تفيد الثبوت في الماضي نحو ما كان احسن
زيدا وما كان اصح علم من تقدما فلا فكان زائدة بحسب
لكن تدل بحسب المعنى على ان التعجب من حسن زيد ومن
صحة علم من تقدما ما كان في الزمان الماضي لا من ذلك في زمن

الحال هذا حاصل ما ذكره الرضي و الثاني امسى وهي لاتصاف
المخبر عنه بالخبر في المسا نحو امسى زيد غنيا اي ثبت لزيد الغنا
وقت المسا وتجي ايضا بمعنى صار اي التقييد على وجه الاسعال
من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها فتقول امسى زيد غنيا اي
صار وتجي تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيد اي دخل
في وقت المسا واذا كانت صار فلا يقع الماضي خبرا لها و الثالث
اصبح وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو اصبح البرد
شديدا اي ثبتت الشدة للبرد في وقت الصباح وتجي ايضا
بمعنى صار نحو اصبح زيد فقيرا اي صار وتامة بمعنى الدخول
في وقتها نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح واذا كانت
بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا لها و الرابع اضحى وهي لاتصاف
المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو اضحى الفقيه ورعا اي ثبت الورع
للفقيه وقت الضحى وتجي ايضا بمعنى صار نحو اضحى زيد فقيها
اي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها نحو اضحى زيد اي دخل
في وقت الضحى واذا كانت بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا
لها قال الرضي هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة
والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة
التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمسا والضحى
بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي
والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في
المسا وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون
الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل
اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى
اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن
الماضي ومعنى يصبح فايما ان قيامه مقترن بالصبح في

الحال او الاستقبال

بمعنى صح

او الاستقبال انتهى ما اردناه منه والخامس ظل لها والسادس بات قال ابن
الحاجب لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار قال
الرضي يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك
فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا
له وتقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة
اي الماضي او الحال والاستقبال ونص بعضه ظل يظل ظلولا
وتقول بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن
هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدره
البيتوتة يبيت وبات كباع يبيع وهاب يهاب وتجي تامة
بمعنى اقام ليلا ونزل سوا نام او لم ينم وفي كلامهم سوى
وقد جا ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من دون الزمان المدلول
عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما تجي بات
بمعنى صار وهو ابن بانت بده قال لان النوم قد يكون بالنهار
قال ويحتمل ان يقال انها خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب
لان غالب النوم بالليل انتهى وان اريد بظل دام نحو لو ظل
الظلم هلك الناس او طال نحو ظل الليل وظل اليوم كانت
تامة وزعم المهاباذي ومن وافقه انها لاتكون تامة وهم
محجوجون بالسماع وما كان بمعنى صار لا يدخل في خبره الماضي
والسابع صار وهي للتحول التي والانتقال من صفة الى اخرى
نحو صار الفقير غنيا والعالم جاهلا ومن حقيقة الى اخرى
وصار الماء حجرا والطين خزفا وان اريد بصار رجع نحو الا
الى الله تصير الامور او ضم او قطع كانت تامة وتتعدى
في الاول بالى وفي الاخير بن الى واحد منهما يقال صاره
يصيره ويصوره اي ضمه او قطعه كذا في شرح التسهيل
للمرادي وهو في ذلك تابع لمصنفه ومادة الناقصة

بيان بنفسها

صي ر و التامة التي بمعنى رجع لها ما ثان هذه وص و ر وفي
الصحاح صاره يصوره ويصيره اماله وقرئ فصرهن اليك بضم
الصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجههن يقال صر الي وصر وجهك
الي اي اقبل علي وصرت الشي ايضا قطعته وفصلته فمن قال
هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا اي خذ اليك اربعة من الطير
فصرهن انتهى فلم يحك انها تاتي بمعنى ضم بل بمعنى امال ووجه
وقطع وقال ايضا المادة ذكر ماده صي ر صار الشي كذا يصير صيرا
وصيرورة وصرت الي فلان مصيرا كقوله تعالى والى الله المصير
والقياس المصار كالمعاش انتهى ولم يذكره في هذه ص و ر وبدا
بالناقصة وذكر لها مصدرا واحدا سيما ولم يمس واحدة منهما
والظاهر في تفسير التامة انها بمعنى انتهى لا بمعنى رجع
وهذا المعنى لا بد منه وليس هو معنى رجع كذا قاله الدماميني
والثامن ليس وهي كلمة دالة عند الاطلاق والتجرد عن القرينة
على نفي الحال اي على نفي خبرها في زمان التكلم وتنفي غيره بالقرينة
نحو ليس خلق الله مثله وقول الاعشى

له نافلات ما يغب نوالها وليس عطا اليوم مانعه غدا

وهذا مذهب الجمهور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد
بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تتقيد تارة بالحال وتارة بالمستقبل
وتارة بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال الاندلسي واحسب
ليس بين القولين تناقضا لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان تحمل
على الحال كما تحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى وهي فعل ما ينصرف
ووزنه فعل بكسر العين لانه لا تخفف لان الفتحة خفيفة والخفيف
لا تخفف ولا فعل بضم العين لان الضم لم يوجد في باب العين
الا في هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ

وزعم

وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات
وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما
وليسا وليسوا ولست ولازم رفع الاسم ونصب الخبر وقد
تخرج عن ذلك في مواضع احدها ان يكون حرفا ناصبا
للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها الناسخة
وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم من المستثنى منه كما ياتي
واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه
المسئلة اعني ان ليس المستثنى بها يجب استتار ضميرها وانه
لا يليها في اللفظ الا المنصوب كانت سبب قراة سيبويه
النحو وذلك انه جا الى حماد بن سلمة بن دينار لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا
ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدردا اي ليس من اصحابي
احد سلم مما يوجب العتب واللوم عليه ولو شئت لعتبت عليه
ولمته فقال سيبويه ليس ابو الدردا فصاح به حماد لحنت يا
سيبويه انما هذا استثنا فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني
معه ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني ان يقترن الخبر
بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه
حملا لها على ما النافية في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل
اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى
ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي
فجاه فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال
له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو
يرفع اي الخبر المقرون بالا ولا حجازي الا وهو ينصب ثم
قال لليزيدي ولخلف اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع
اي خبر ليس مرفوعا فانه لا يرفع اي لانه حجازي والى المنتجع

التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتيناهما وجهد الجهد بهما
ان يرجع عن لغته فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وبما سمعا وعنده عيسى
فقال له عيسى بهذا اي اللفظ تستشرك في قبايل الكساي
ذلك على اوجه احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان الامر
كما زعم لدخلت الا على الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل
ليس الا الطيب المسك كما قال الشاعر
الا ليس الا ما قضى الله كاين • وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا
واجاب الفارسي حين اعترض عليه بذلك بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغتره
الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره اغترارا
الا الشيب لان الاستثنا المفرغ لا يكون في المفعول المطلق
التوكيد لعدم الفايدة فيه واجيب الفارسي بان المصدر
في الاية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا
والا اغترارا عظيما و السعد التفتازاني لا يقدر الصفة
بل تجعل التنوين قايما مقام الصفة لكونه للتحقير او التعظيم
فليس عنده على حذف الصفة بل هو بمنزلة الموصوف
الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود
وان المسك بدل من اسمها اي بدل بعض من كل الثالث ان
اسمها كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف
الجنس اي ليس الطيب غير المسك طيبا ولابي نزار الملقب بملك
النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدا
حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير ليس الا المسك افخره
فالمعنى ليس الطيب مخبرا عنه بشي الا بان المسك افخره وما
من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذه التاويلات
كذا في المغني وقد يقال هذه التاويلات لا تنافي ما نقل

ابوا

٦٦

ابو عمرو ولانه نقل الرفع وهذه توجيهاته وليس في نقل ابي عمرو
وان تميما يهملونها ومبنى اعتراض صاحب المغني على انهم يهملونها
وزعم بعضهم ان قايل ذلك قدرها حرفا وان من ذلك قولهم
ليس خلق الله مثله وقوله
هي الشفا لدائي لو ظفرت بها • وليس منها شفا النفس مبذول
ولا دليل في المثال والبيت على انها حرف لجواز كون ليس فيهما
شانية الموضع الثالث ان تدخل على الجملة الفعلية او على المبتدا
والخبر مرفوعين كما في المثال والبيت وقد اجيب عن ذلك بانه
لا دليل فيه الرابع ان تكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون
والبغداديون على خلاف بين النقلة واسند لوا بقوله
ابن المفر والاله الطالب • والاشرم المغلوب ليس الغالب
وخرج هذا البيت على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال
ابن مالك وهو في الاصل ضمير متصل عايد على الاشرم اي ليسه
الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله قال في المغني
ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر
انتهى وكان وجه قوله لم يجز حذفه ان الانفصال لغرض
يفوت بالحذف وكان وجه النظر انه لا يلزم فوات غرض
بحذفه لجواز كون الانفصال جايزا مع الاتصال لا لغرض
يفوت بالحذف و التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني
عشر ما زال ماضي يزال كذا قيد بذلك ابن مالك واحترز
من التي بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال التي بمعنى
عزله فمضارعه يزيله وعلى ما قاله ابن مالك فوزن زال
النافصة مما جا على فعل بالكسر يفعل بالفتح فيكون
زال وزنه فعل بالفتح يفعل بالكسر كنعم ينعم ونعم ينعم هذا ولكن حكى الكساي والفرا

وغيرهما بل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون لا زيل فعل
كذا فكان الاولي ان يقول زال بمعني اسعل ولا بمعني ما زال لانها
حينئذ تكون تامة وما انفك لا بمعني خلص قالوا فككت
الاسير فانفك اي خلص ولا بمعني انفصل قالوا ايضا
فككت فص الخاتم فانفك اي انفصل فانها حينئذ تامة
وهما متغايران وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف الناقصة فانها
كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد فهذه من وقت ثلاثة
ومافتي بكسر العين علي زنة شرب ويقال فتي بفتح العين علي
زنة اكل ومضارعهما يفتو بفتح العين ومصدرهما فتأ كضرب
وفتو كقعود ويقال افتأ مثل اخرج وهي لغة تميمية حكاها
في المحكم ويقال ايضا فتو لظرف وان اريد بفتأ بفتح التاء معني
سكن اوطفا كانت متعدية واما فتي بكسر التا فلا يكون الا
ناقصا وما برح بكسر العين لا بمعني ذهب او ظهر وقد فسر قولهم
برح الخفا بهذين المعنيين وفي الصحاح برح الخفا اي ظهر الامر
كانه ذهب السر وزال يجمع بينهما فانها حينئذ تامة وفي كلام
بعضهم ما يوهم ان زال وبرح وفتي وانفك في النقصان
والتمام بمعني واحد وهذا لا سبيل اليه وكذلك دام وهو
ايضا خطأ وانما تميزت هذه الافعال في نقصانها وتمامها
بحسب معانيها علي حسب ما قبلها قال ابن الحاجب وما زال
وما برح ومافتي وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ
قبل انتهي اي لثبوت خبرها لفاعلها من زمان كان الفاعل
قابلية الاتصاف بالخبر عادة فمعني ما زال زيد اميرا دايما
من زمان قابلية الامارة والحكومة وصلاحيتها والعلة
في دلالتها علي هذا الاستمرار ان هذه الافعال بمعني النفي
كما هو الظاهر فاذا دخل عليها حرف النفي صار معناها

بقي

بقي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واما اعتبار القابلية
والصلاحية فهو معلوم عقلا ومعناها تامة ما ذكر ومعني دام
ناقصة توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتامة بقي او
سكن كما يأتي والثالث عشر مادام لا بمعني بقي نحو خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت ولا بمعني سكن ومنه
الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن وفي الصحاح
دام الشي ولم يذكر معني بقي ثم ذكر ان هذه التي بمعني سكن
تتعدي بالتضعيف وبالهمزة فيقال ويقال دومت القدور
وادمتها اذا اسكنت غليانها بشي من الما قال ابن الحاجب وما
دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج
الي كلام لانه ظرف قال الرضي اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر
خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس مادام زيد
قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا
ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو قائما ومن
اجل كونه موقتا الي والظرف فضلة فلابد من تقدم جملة اسمية
كانت او فعلية لفظا او تقديرا ليعبره من الفضلات وما التي في اول
مادام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام
قيام زيد واعلم ان افعال هذا الباب علي ثلاثة اقسام ما يعمل
هذا العمل بلا شرط وهو ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط
ان يتقدم عليه نفي او شبهه وهو النهي نحو صاح شمر ولا تزل
ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعا اي بلا في الماضي او بلن
في المضارع فان لم ترد للدعا وفاقا لابن عصفور كقوله لن
يزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال والذي يظهر
ان الاستفهام الانكاري حكمه حكم النفي وهو اربعة زال وبرح
وفتي وانفك ودخل في النفي ما يكون بحرف نحو لا يزالون مختلفين

لن هرق تبرح عليه عاكفين وبأسم نحو قولك غير منفك اسير هوي
وبفعل موضوع للنفي نحو قوله
لبس ينفك ذا غني واعتزاز معسل فتوع او عارض النفي نحو
قوله فلما يبرح اللبيب الي ما يورث الحمد داعيا او مجيبا
فان قلما خلع منه معني التقليل وصير بمعني ما النافية او مستلزم
النفي نحو ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قاله العراقي وجوه
اذ من ابا ثم لم يفعله والابا مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعده
الي تفريغ الاستثنا قاله ابن هشام في الحواشي وانما اشترطوا
فيها تقدم ما ذكر لانها بمعني النفي فلما دخل عليها النفي انقلبت
اثباتا فمعني ما زال زيد قايما هو قايم فيما مضي ولذلك
علي انقلابه ما سياتي من انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما كما لا يجوز
ما كان زيد الا قايما قال الرضي ويلزمها النفي ان كانت ماضية
فبما ولم وبلا في الدعا وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والا
ولي ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم حيتني ولا امس وذلك
لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات قوله فلا
وابي دهما زالت عزيزة. شاذ وليس مما حذف فيه حرف
النفي كما في قوله تعالي تفتو تذكر يوسف بتاويل لا وابي
دهما لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها وانما جاز حذفها
لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتي تكونه ويحذف منها كثيرا في
جواب القسم كقوله تعالي تالله تفتو وقوله
تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشي يوما علي خفه جمل
لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه
الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون

ما زال واخواتها بمعني الايجاب من حيث المعني لا تتصل اداة
الاستثنا بخبرها لان الاستثنا المرفوع لا يكون في الموجب
الا في الفضلات كما في بابه وخبر المسند اليس بفضلة
فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد علي
جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها
اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد
يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا
يجوز الا قايما كان زيد والا عالما ليس خالد لامتناع تقديم
الا كما مر في بابه وقد خطي ذو الرمة في قوله
حراجيج ما تنفك الا مناخة. علي الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
انتهي والحاصل ان هذه الاربعة كانت قبل دخول حرف النفي
تعطي النفي المعنوي لانك اذا قلت زال زيد عن المكان كان
معناه انتفي عنه وكذا الباقي وبعد دخول حرف النفي عليها
تعطي الاثبات المعنوي وحينئذ فيجري عليها الاحكام الثبوتية
فلا يكون اسماوها من الاسما المختصة بالنفي كاحد وديار
ولا ينتصب المضارع في جوابها فلا يقال ما زال زيد يزورني
فاكرمه بنصب اكرمه علي الجواب بل يجب الرفع علي الاستيناف
ولا يكون اسمها نكرة فلا يقال ما زال رجل قايما ولا تدخل البا
علي خبرها فلا يقال ما زال زيد بعالم فاما دخول البا
في خبر ليس في قوله تعالي الست بربكم فلان الهمزة فيه ليست
للنفي الحقيقي بل دخلت للتقرير فاذا دخلت علي النفي
لا تنفي حقيقته بل جهة النفي فيه معتبرة ولذلك جاوبوها
ببلي لان بلي لا يجاب بها الا بملاحظة النفي بخلاف ما زال
فانه صار ايجابا محضا لدخول النفي الحقيقي علي النفي وقد
يحذف لا وما النافيتان قال في المغني حذف لا النافية غيرها

اي غيرلا النبرية بيطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي
مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا • ويقل مع الماضي كقوله
• فان شيت اليت بين المقام والركن والحجر الاسود • نسيتك مادام
مادام عقلي معي • امد به امد السرمد • وبهلة تقدم لا
علي القسم • فلا والله نادي بالحي قومي • وسمع بدون القسم
كقوله
• وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم • تلاقونه حتى يؤوب المنخل •
وقد قيل به في يمين الله ان تضلوا اي لئلا ومثل المضاف محذوف
اي ان تضلوا احذف ما النافية ذكر ابن معط ذلك في جواب
القسم فقال في البيت • وان في الجواب سفيا بلا •
او ما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف • اذا امنوا
الالباس حال الحذف • قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو
الاحذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف
في الاكثر من التصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك • فوالله
ما نلتم وما نيل منكم • بمعتدل وفق ولا متقارب •
وقال اصله ما ما نلتم في بعض كتبه فقدر المحذوف ما النافية
وفي بعضها قدره ما الموصولة انتهى اي لا نسيتك وانما سهل
الحذف في هذا لان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا
مستقبل معنى لعلمه في ظرف مستقبل وهو قوله مادام عقلي
اذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافي معه كما
سهل حذفه مع المضارع المستقبل وما يشترط ان يتقدم
ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو واوصاني بالصلاة والزكاة
ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا ومحل ما دمت حيا نصب
لان ما مع صلتها نائب عن ظرف فاستحقت اعرابه والمصدرية

هي

هي التي تؤول مع صلتها بمصدر والظرفية هي النائبة هي وصلتها
عن الظرف قال في المغني والزمانية اي والمصدرية بالزمانية
نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته
ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلاة العصر وآتيك
قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله
ما استطعتم قال ولو كان يعني كونها زمانية انها تدل على
الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية ثم دال
وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلما
اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر ههنا مخفوض اي كل وقت
اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والمصحح لرفع دام الاسم
ونصبها الخبر كونها صلة لما المذكورة فلو لم تكن صلة لها لم يصح
ذلك العمل فيها فلو قلت دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا
حالا لا خبرا وكذلك لو لم تكن ما نائبة عن الظرف فلا يقال
عرفت ما دام زيد صديقك وكذا لو قلت عجبت مما دام
زيد محسنا فان ما في هذا المثال ليست ظرفية لان المعنى
عجبت من دوام زيد محسنا لا من مدة دوامه محسنا
فمحسنا حال وكذا اذا كانت نافية نحو ما دام زيد سقيما
ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود
ما المصدرية الظرفية العمل اذ لو زيد لبل ما دامت
السموات والارض ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
والمرجع في ذلك كله الى متابعة الاستعمال ولنيابة
عن الظرف وهو المدة يفتقر الكلام الى عامل في الظرف
تتم به الجملة كما مر ومن هنا امتنع ان تقول مبتدئا بما دام زيد
مقيما لا انا اذا او لناه بقولنا مدة دوام زيد مقيما لا يكون
للظرف عامل وما يتصرف منها اي المذكورات واعلم ان التصرف

والنصب هنا في قولهم المصدر لما يجي ثانيا في تصريف الفعل عبارة
عن تحول الفعل او تحويله الى امثلة اخرى من المصدر وغيره اما
على طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر
الى امثلة اخرى وعلى هذا اشتمل ما تصرف المضارع والامر والوصف
والمصدر ومثال المصدر قول القائل ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير ومثال اسم الفاعل قول القائل
وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا
واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بنا كان واخواتها للمفعول
وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها
فلو انيب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفرا
بل على القول بانها تعمل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها
وعلى مقابله يتعين نيابة المصدر وليتنظر ما اذا قيل ما مكون
عمرو قايما مثلا فمكون مبتدا لانه وصف معتمد وعمرو اسمه
وقايما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من حيث الابتدا فهل
هو مجموع اسمه وخبره او اسمه فقط فان كان الاول اشكل
بانه يلزم ان يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع وان كان
الثاني اشكل بان الفايدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فلينظر
وكذا يقال في قولك ما كان زيد قايما فكاين مبتدا وزيد
اسمه وقايما خبره من جهة النقصان ويجري في المغني
عن خبره من حيث الابتدا ما تقدم فليحرر واعلم ان افعال
هذا الباب في التصرف ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال
وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم
معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين
وصححه الماوردي ووجه بان الغرض مما يتصرف منها حاصل
بها نحو اكرمك ما دمت محسنا وبانها صلة ما الظرفية وكل فعل

وقع

وقع صلة لما التزم مضيه قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع
دام يدوم لانه جرى كالمثل عند بني تميم وجوزه بعضهم محتجا
بقولهم ادوم لك ما تدوم لي ورده ابن مالك بان تدوم في مقابلة
ادوم وادوم تامة فكذا مقابلها واما يدوم ودم ودايم ودوام فقيل
انه من تصرفات العامة واحسن منه ان يقال انها من تصرفات
دام التامة لا الناقصة كما تقدم هذا وقال شيخ شيخنا اعلم ان
التصرف عبارة عن نقل معنى الكلمة الى امثلة اخرى مشتملة
على مادتها اعم من ان يستقل معه عمل الكلمة ~~الى امثلة اخرى~~ ام لا
وحينيذ فالحكم على دام بانها غير متصرفة نظرا الى نقصانها
لا يتجاوزها مع ثبوت يدوم ودايم والدوام وغيرها مشكل
اذ تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف الا ترى ان افعل
التفضيل من المتعدي مشتق منه وان لم يعمل عمله انتهى ورده
شيخنا رحمه الله تعالى بان هذا ليس معنى التصرف
المراد هنا كما هو في غاية الوضوح بل ليس المراد به هنا الا
ان تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل وحينيذ فلا
اشكال على انا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما
ذكر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانها
لا يستعمل منها امر ولا مصدر ودام عند جمهور الاقدمين
فانهم اثبتوا لها مضارعا فقط وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي ان يستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر
بنا على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر
اضحى وامسى واصبح الاضحا والامسا والاصباح ومصدر
صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة
ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان واما اسم المفعول فقد
تقدم الكلام عليه ثم ان قوله وما تصرف منها يحتمل عطفه على ما كان

ويحتمل انه مبتدا خبره محذوف والتقدير وما تصرف منها يعمل عملها
ويحتمل على بعد انه مبتدا اخبره نحو كان الى اخره لكن يكون في
ذكر الماضي تغليب وقد يقال المراد بالتصرف منها المخرج
من مادتها فلا تغليب نحو كان مثال للماضي ووزنه فعل بفتح
العين وقال الكسائي فعل بضم العين ورد بانه لو كان كذلك
لم يقولوا كاين لان الوصف من فعل فعيل ويكون مثال للمضارع
واصله يكون بسكون الكاف وضم الواو ونقلت ضمة الواو الى الكاف
فصار يكون بضم الكاف وسكون الواو واصبح مثال للماضي ويصبح
مثال للمضارع واصبح مثال للامر تقول في عمل الماضي كان زيد
قايما واعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقايما
خبرها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتقول
في عمل المضارع يكون زيد قايما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص
يرفع الاسم وينصب الخبر مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وزيد اسمها فهو مرفوع بها
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقايما خبرها فهو منصوب
بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتقول في عمل الامر
كن قايما واعرابه كن فعل امر ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر مبني على السكون واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
انت في محل رفع وقايما خبره فهو منصوب به وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وليس عمرو شاخصا واعرابه ليس
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وعمرو اسمه فهو
مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وشاخصا
خبره فهو منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وما اشبه ذلك من الامثلة نحو اصبح الجود محبوبا وصار السعر

رخيصا

رخيصا واعرابه على وزان اعراب ما سبق ويجري في قوله
وما اشبه ذلك بعد الاثبات بنحو ما تقدم في قوله وما اشبه
ذلك فلا تغفل وهاك مسايل الاولى يجوز في كان من نحو ان
في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان
كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور باب زيادتها
الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف
مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت
الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر الثانية
فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل كان فيه الاوجه الثلاثة
الا ان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر
وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا
على الزيادة الثالثة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا لا يحتمل كان الاوجه الثلاثة
فعلى النقصان الخبر اما لبشر ووحيا استثناء نوع من الاحوال
بمعناه موحيا او موحى او من وراء حجاب بتقدير او موصلا
ذلك من وراء حجاب او يرسل بتقدير او ارسالا اي ذا ارسال
واما وحيا والتفريغ في الاخبار اي ما كان تكليمهم الا ايحا
او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف
مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ
في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر الرابعة اين
كان زيد قايما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان
فالخبر اما قايما واين ظرف له او اين يتعلق بمحذوف منه
وقايما حال وعلى الزيادة والتمام فقايما حال واين ظرف
له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة ولما فرغ من
القسم الاول شرع في القسم الثاني فقال واما ان واخواتها اي

نظايرها فانها تنصب الاسم اي المبتدا ويسمى اسمها وترفع الخبر اي خبر
المبتدا ويسمى خبرها وتسمية المنصوب باسمها والمرفوع بخبرها
تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى وماذكره من ان واخواتها
تنصب الاسم وترفع الخبر المشهور وقول الجمهور قيل وقد تنصب
ان المبتدا والخبر في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت
ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر
جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف
اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر قعرت
البير اذا بلغت قعرها اي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما
وقد ترفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا
كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جآذرا وظباء وانما لم نجعل من اسمها لانها لا تها
شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه
ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير
الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة
على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر
الناس وزعم قوم ان كان تنصب الجزئين وانشدوا كان اذنيه
اذ تشوفا قادمة او قلما محرفا فقيل الخبر محذوف اي تحكيان
وقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادميا او قلميا محرفا
بالعين من غير تنوين على ان الاسما مثناة وحذفت النون للضرورة
وقيل اخطا قائله وهو ابو النخلة وقد انشده بحضرة الرشيد
فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل
الرشيد وقال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصب ليت
الجزئين كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبني على ذلك

ابن

ابن المعتز كقوله
مرت بنا بكرا تطير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك
والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون
خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن
المعتز على انابة ضمير النصب عن الرفع وقال بعض اصحاب الفرا
وقد تنصب لعل الجزئين وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب
وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند
الكسائي على اضمار يكون كذا في المغني وماذكره المصنف من انها
رافعة للخبر مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها لم تعمل في
شيا بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلي بانها
اضعف من الافعال فلم يجز ان تعمل عملين ومما احتج به الكوفيون
انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها ويبتنى
على الخلاف مسئلة وهي العطف بالرفع قبل استكمال الخبر
ليلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن قال ان الرافع المبتدا
جوز العطف لانه لا يلزم منه توارد عاملين على معمول واحد
لان الرافع المبتدا الاغير وهي على ماذكره المصنف هنا ستة احرف
ان بكسر الهمزة وتشديد النون قال في المغني وتخفف
فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه
اذا قيل ان زيدا لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده
ان منهم من يعملها مع التخفيف وحكى سيبويه ان عمرا لمنطلق
وقرا الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم ثم قال سه
ياتي ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة المونث من الاين وهو التعب
يقول النسا ان اي تعبن او من ان بمعنى قرب او مسند الى غيرهن
على انه من الانين ويكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في
رد وحب رد وحب بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل مثلا

ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس او فعل امر للواحد من الاثنين
او لجماعة الاناث من ان بمعنى تعب او من الاين او للواحدة موكدا
بالنون من واي بمعنى وعد كقوله
ان هند المليحة الحسناء • وتقدم وجه كونه من ان الناقصة وانا كقول
بعضهم ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالاقسام
اذن عشرة هذه الثمانية والموكدة والجوابية تنبيه قال في
الصحاح الاين الاعياء قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف
فيه انتهى فعلى قول ابي زيد يسقط بعض الاقسام الى هنا كلام
المغني وان ام الباب ولذا افردها وان بفتح الهمزة وتشديد النون
قال في المغني والاصح انها فرع عن ان المكسورة والاصح ايضا انها
موصول حرفي موول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر مشتقا
فالمصدر الموول به من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او
انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر
ومستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد
تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى الخبر
عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا
ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يوول بالمصدر
انما هو ان الناصبة للفعل المتصرف وان المشددة انما توول
بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون
اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر
انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفف ان بالاتفاق
فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الحقيقة
انتهى ما اردناه من المغني وتمتاز المفتوحة عن المكسورة بانها
حرف مصدري موول مع معموليه بمصدر كما تقدم وبكونها لابد

ان

له بطلبها عامل بخلاف المكسورة فانها قد يطلبها عامل نحو قال
اني عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله واشار
بقوله وقد سوا الى قوله
قد تفتح الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون واى بمعنى وعد ومضارعه
يفي بحذف الواو لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة كما تقول
وفي يعني وولي يلي والامر منه اه بحذف اللام للامر وبالهاء
للسكت في الوقف وعلى ذلك يخرج اللغز المشهور وهو قوله
ان هند المليحة الحسناء • واي من اضمرت لخل وفاء • فانه يقال
كيف رفع اسم ان وصفته الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر
والنون للتوكيد والاصل ائن بهمزة مكسورة ويا ساكنة للمخاطبة
ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت اليا لالتقائها ساكنة مع
النون المدغمة كما في قوله
لتقرعن على السن من ندم • اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي
وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت
لها على اللفظ كقوله
يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء اما نعت لها على الموضع
كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه
يعود الفضل منك على قريش • وتفرج عنهم الكرب الشدادا
فما كعب بن مالك وابن سعدى • باجود منك يا عمر الجوادا
واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اي عدي
يا هند المراة الحسناء وعلى الوجهين الاولين فيكون ايما
اي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وايا مثل
وأي من وعده فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر وقوله اضمرت
بتا التانيث محمول على معنى من مثل من كانت امك انتهى واشار

بقوله فقعل فيه ما مضى شرحه الى قوله ومما يتخرج على الاهمال اي اهمال
ان النافية الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قايم واصله
ان انا قايم حذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها
وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قايما على الاعمال اي اعمالها
عمل ليس وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت
على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود
لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر
لا بالرفع لان حذف اليا لالتقا الساكنين فهي مقدرة الثبوت
وحينيذ فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل
هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي انتهى سك
ولكن بتشديد النون وفتحها ومذهب البصريين انها بسيطة
وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون
لكن للساكنين كقوله
ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل • وقال باقي الكوفيين مركبة
من لا وان والكاف زايدة لا التشبيهية والزايده وحذفت
الهمزة تخفيفا واعترض بان الكاف التشبيهية والزايدة كل منها
مفتوح فمن اين هذه الكسرة وقد تحذف اسمها كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر •
اي ولكنك وعليه بيت المتنبي
وما كنت ممن يدخل العشق قلبه • ولكن من يبصر جفونك يعشق •
وبيت الكتاب
ولكن من لا يلق امر اينوبه • بعدته ينزل به وهو اعزل •
ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل
اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله
ولكنني من حبها لعميد • ولا يعرف له قايل ولا تتمة ولا نظير •

ثم

ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت
الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين وكان بتشديد النون وفتحها
وليت بفتح التا المثناة فوق ويقال فيها لت بابدال اليا تا
وادغامها في التا والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • بواد وحولي اذخر وجليل
الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت اشعر كنصرت
انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا التا في الاضافة
كما في قولهم ابو اعذرها قال الرضي فلعله لم يثبت عنده مصدر
الا بالها كالنشدة والا فهو موجب لجعل المصدر من باب
الهيية كالجلسة والركبة والمعنى ليتني علمت جوابه هذا سك
الاستفهام حاصل قال المرادي وانما التزم الحذف لان
الاستفهام بعد سد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب
لشعرك ونسب الرضي القول بذلك اي بسد الاستفهام في
موضع نصب شعرك ونسب الرضي القول بذلك اي بسد
الاستفهام مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر
شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله
بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه
بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال
انتهى وذهب المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر
وموضعها رفع ونسبه في الايضاح الى سيبويه قال وتحقيقه
ان شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى
رابط قال الدماميني قلت الذي يشعر على تقدير ان يكون
شعري بمعنى مشعوري ان يكون الاصل ليت مشعوري جواب
هل قام زيد والجملة مراد بها لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم
حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومي

قيام زيد او عدم قيامه لان احد هذين الامرين هو جواب هذا
الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا فان قلت
اين الاستفهام الذي رادف به ليت شعري في قول ابي طالب
ليت شعري مسافر ابن ابي عمرو وليت يقولها المحزون • قلت
ادعى ابن الحاجب انه محذوف والتقدير اجتمع ام لا وتبعه
الرضي الاستراباذي على ذلك وهو سهو منهما عن قوله
بعد هذا اي شي دهاك ام غال مرء الـ وهل اقدمت
عليك السنون • فهذا هو الاستفهام الذي اردف به ليت
شعري في البيت الاول فلا حذف اصلا وغايته انه وقع
الفصل باعتراض وفي المغني تنبيه من مشكل باب ليت
وغيره قولـــــــــــــه يزيد بن الحكم فليت كفافا كان
خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي واشكاله من
اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت اذ الظاهر ان كفافا
اسم ليت وان كان تامة وانها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه
الجملة والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث ابتغاء الما
فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب والجواب عن
الاول ان كفافا انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى
كاف واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك او فليته اي فليت
الشان ومثلــه قولــــــــــــــه
فليت دفعت الهم عني ساعة • وحيرك اسم كان وكله توكيد له
والجملة خبر ليت واما وشرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك وخبره
اما محذوف تقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى واما مرتو على
انه سكن للضرورة كقولـــــــــــــه
ولو ان واش باليمامة داره • وداري باعلى حضرموت اهتدى لنا
وروي بالنصب اما على انه اسم لليت محذوفه وسهل حذفها تقدم ذكرها

كما

كما سهل ذلك حذف كل وبقاء المخفوض في قولـــــــــــــه
اكل امرئ تحسبين امرا • ونار توقد بالليل نارا • واما على العطف
على اسم ليت المذكورة ان قدر ضمير المخاطب فاما ضمير الشان
فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتو على الوجهين
مرفوع اما لانه خبر ليت المحذوفة او لانه عطف على خبر ليت
المذكورة وعن الثاني انه ضمن مرتو معنى كاف لان المرتوي
يكف عن الشرب كما في فليحذر الذين يخالفون عن امره لان من
يخالف يعني يعدلون ويخرجون وان علقته بكفافا فالمحذوف
على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على حذف
مضاف اي شارب الما واما على جعل الما مرتويا مجازا كما جعل
صاديا في قولـــــه • وجبنا مجيرا بترك الما صاديا • ويروى
الما بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين رجلا
ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب الماء
انتهى من باب لعل ولعل بالتشديد اللام الاخيرة وفتحها والجمهور
على انها بسيطة ولانها اصل حكاه في البسيط عن الكوفيين
واكثر النحويين وقيل مركبة من عل واللام الزايدة ومثلها من
لام الابتدا قال الرضي اللام الاولى في لعل زايدة عند البصريين
اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف
بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة
التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التافان سمي بها لم ينصرف
عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين
لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم انتهى
وفيها لغات اخر عد منها ثلاث عشرة لغة عل بحذف اللام قال
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه • ولعن
بابدال اللام نونا قال • اخوك ولا تدري لعنك سايله

وعن بحذف اللام من هذه ولان بابدال العين همزة واللام نونا
قال عوجا على الطلل المحيل لاننا نبكي الديار كما بكى ابن حزام
وان بحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم انها اذا جاءت
لا يومنون وحكى ابن السوق انك لتشتري لنا شيا واغا بيتم الاول
بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا قصد الترجي والا
فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام اي لانك تشتري
ورعن بابدال اللام را المكافي وجل وجر ورعن ولغن بالغين
المعجمة فيهما بدلا من المهملة ورعل بالمهملة حكاها ابي العز
ورغل بالمعجمة حكاها ابو حيان ولعنه وهي اقلها استعمالا كما
قال الفارسي في تذكرته ولعاو لون حكاهما
وحكى لوان القالي في اماليه وقال قال رجل من بني من يدعوا
الى الماة الضالة تفا اعرابي لو ان عليها خمارا سوا يريد
لعل عليها واشد على لغن بالمعجمة قوله ـــــ اي النجم
اغد لغنا في الرهان نرسله قال علي بن عمر سمعت ابا
النجم ينشده هكذا وانما عملت هذه الاحرف المذكورة
العمل المذكور لان لهن شبها بكان الناقصة في لزوم المبتدا
والخبر والاستغنا بهما عند دخول كان عليهما بحيث يستقل
ولا تحتاج معها الى شي اخر فعملن عملها معكوسا ليكون المنصوب
والمرفوع معهن كمفعول قدم وفاعل اخر سها على الفرعية
لان الاصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس فرع
وخرج باللزوم الا واما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان
على الجملة الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى فلا يلزمان
الدخول على المبتدا او الخبر وبقيد الاستغنا لولا الامتناعية
واذا الفجائية فانهما وان اشبهاكان في لزوم المبتدا او الخبر
لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا الى جواب واذا الى

كلام سابق

سابق ولان معاني هذه الاحرف في الاخبار اذ لا يتحقق
التاكيد والتشبيه الى اخرها الا باعتبار اخبارها فكن كالعمد
والاسما كالفضلات فاعطي قسم الاخبار وقسم الاسما اعرابي
العمد والفضلات فنصبت الاسما ورفعت الاخبار والاعتراض
على هذا الكلام متوجه من حيث ان هاتين العلتين ثابتتان
في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وبعضهم قرر العلة على
وجه سالم من هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة
للفعل المتعدي ووجه الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل
المتعدي يقتضي امرين اما في الفعل المتعدي فظاهر
واما في هذه الاحرف فلانها تقتضي التشبيه في الجملة الاسمية
والتشبيه يقتضي امرين هما طرفا التشبيه فتعمل فيهما كعمل
الفعل المتعدي في متعلقيه واما تقديم المنصوب على المرفوع
فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان
ان التي هي من جملة هذه الاحرف يشبه ان في قولك ان زيد
قايما من الانين والمرفوع في الفعل مقدم على المنصوب
فعكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف
من اول الامر والثاني ان الفعل له عملان اصلي وهو ان يقدم
مرفوعه على منصوبه وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل
هذه الاحرف فرع على عمل الفعل لانها عملت بمشابهته
فاعطيت من عمل الفعل ما هو فرعي فان قلت يرد على الثاني
النقض بعين ما اسلفته قلت لعل التعليل بمجموع الوجهين
لا بكل منهما فلا يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة
للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان
وان وليت ومنها ما هو رباعي وهو لعل ومنها ما هو خماسي
وهو لكن ولانها مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلانا

فلان معانيها المعاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وحينيذ فلا ينتقض بما الحجازية اصلا تقول
ان زيدا قايم واعرابه ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر
وزيدا اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في
اخره وتقول ليت عمرا شاخص واعرابه ليت حرف تمن ينصب
الاسم ويرفع الخبر وعمرا اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره وشاخص خبرها فهو مرفوع بها وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره ان لم يمنع مانع من ظهورها ومعنى
ان بكسر الهمزة وان بفتحها التوكيد للنسبة ايجابا كانت او سلبا
قال في المطول وهاهنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو انه
لا يتحصل فايدة ان في تاكيد الحكم نفيا الشك او رد الانكار ولا
يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق
او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر
قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم
في الذي كان انه لا يكون كقولك للشي وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل
جزاي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي
كذبون وما ذكره المصنف من افادة ان المفتوحة للتوكيد
هو الذي نص عليه النحويون واستشكله بعضهم بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم وليس هذا
الاستشكال بشي وقد سلف ان المفتوحة تؤول مع صلتها
بمصدر وهذا التاويل قد يلزم في بعض المواضع وقد
يجوز وقد يمتنع فحيث يلزم التاويل يجب الفتح كما اذا وقعت
مع معمولها في موضع مرفوع بالابتدا نحو عندي انك فاضل
ونحو فلولا انه كان من المسبحين او بالفعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا

ونحو

ونحو قل اوحي الي انه استمع ونحو لا يبتك ما ان في السما انجما او في
موضع منصوب بالفعل نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله ونحو
نحو ظننت زيدا انه قايم ونحو قال ابن عبد الله او في موضع
مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون
وحيث تجوز التاويل وعدمه تجوز الوجهان الفتح والكسر نحو
اول قوله تعالى اني احمد الله تعالى فالفتح على ان المعنى اول
اقوالي حمد الله تعالى من حيث هو اي عبارة كان والكسر على
ان المعنى اول اقوالي هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد
القفا اي اذا هو عبد القفا او اذا عبوديته وكذا نحو من عمل
منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم
اي فهو كذلك او فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمتنع
التاويل يمتنع الفتح فلهذا الكسر واقعة في ابتدا الكلام نحو
انا اعطيناك الكوثر او جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم او محكية
بالقول نحو قال اني عبد الله نحو ما يقع بعد القول غير محكي
كما تقدم او في موضع الحال نحو وما ارسلنا قبلك من رسول الاية
او خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل او قبل لام معلقة نحو والله
يعلم انك لرسوله والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زايدة
اي ومعنى ان وان التوكيد ويحتمل انها دخلت على توهم
ان ما قبلها وان وان بدون معنى ويحتمل ان المعنى ومعنى
ان وان منسوب للتوكيد نسبة الجزيي الى الكلي ومعنى
لكن للاستدراك وهو ان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم
ما قبلها ولذلك لابد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو
ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ماكان هو ابيض لكنه
اسود او خلاف له نحو ما هو قايما لكنه شارب فان قلت اذا
نسبت الى ما بعدها حكما مخالفا الحكم ما قبلها حصل المقصود من

وماذا افاد
من استفادة تخالف الحكمين فما معنى الاستدراك
هذا الحرف قلت افاد ان ما ياتي من الحكم مخالف لما قبله من اول
الامر فاذا ذكر الحكم استفيدت المخالفة من جوهر اللفظ
تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتدا الامر اجمالا وفي
المغني وفي معناها اي لكن ثلاثة اقوال احدها وهو
المشهور انه واحد وهو الاستدراك ثم قال الثاني
انها تارة ترد للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب
البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو ما زيد
شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي
احدهما يوهم انتفا الاخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك
اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا
التوكيد نحو لو جاني اكرمته لكنه لم يجي فاكدت ما افادته
لو من الامتناع والثالث انها للتوكيد دايما مثل ان ويصحب
التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال
في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد لم يزد على ذلك
وقال في الشرح معنى لكن التوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك
وتحرك في اللام من قوله للاستدراك بنا على تقدير معنى
قبل قوله لكن نظير ما سبق ويحتمل ان قوله ولكن للاستدراك
من عطف الجمل ويكون التقدير ولكن للاستدراك اي موضوعة
الاستدراك ويجري نظير ذلك فيما ياتي بعده ومعنى كان للتشبيه
او وكان للتشبيه اي موضوع للتشبيه اي لانشا تشبيه اسمها بخبرها
سوا خبرها جامدا او مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه ان كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك ان كان مشتقا نحو
كانك قايم لان الخبر هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه وتندفع هذه
الشبهة بان المعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر

حقيقة

حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير
في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ولهذا تقول كاني
امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي قد رضي
الرضي وذهب الكوفيون والزجاج الى انها تكون للتحقيق ايضا
وانشدوا عليه • فاصبح بطن مكة مقشعرا • كان الارض ليس بها هشام •
اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة وانما المعنى ان
بطن مكة اقشعر لان الارض ليس بها هشام وجامعي التعليل
من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سوال عن العلة
مقدر واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون في
بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر
بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث والثاني انه
يحتمل ان هشاما قد خلفه من يسد مسده فكانه لم يمت فان
قلت هذا يودي الى ان يكون عجز البيت غير ملايم لصدره
وذلك لان الصدر يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز
يتضمن شبه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلف من ينوب
منابه ولا مناسبة بين هذين المعنيين وانما المناسب
لتقدير وجود من يخلف كون الارض ناعمة غير مقشعرة
قلت الصدر يتضمن امرين بحسب منطوقه ومفهومه
فالمنطوق اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار
ظاهرها لتقدير وجود هشام باعتبار ان من يسد مسده
مناسب لهذا المفهوم فارتبط العجز بالصدر من حيث مفهومه
لا من حيث منطوقه ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة
من الصدر والمعلل من العجز لان اقشعرار ~~البيت قد اشتمل~~
~~على حذف العلة من الصدر والمعلل~~ بطن مكة معلل بدفنه

فيها ومنها الا شلايه فكانها اقشعرت حزنا عليه فحذفت هذه العلة
وتقدير وجود من يسد مسد هشام علة لعدم اقشعرار ظاهرها
وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر البيت والثالث
ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان كالكلمة ونظيره
وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين
وادعى ابن الخباز الاجماع على ان كان حرف مركب وليس
كذلك نعم هو مذهب الاكثرين قالوا والاصل في كان زيدا
اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما
به ففتحت همزة ان لدخول الجار قال الزجاج وابن جني
وهي حرف لا يتعلق بشي لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو
زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام في المغني وليس قوله
بابعد من قول ابي الحسن ان كان التشبيه قال ابن هشام
في المغني وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه
لا يتعلق دائما قال لما راى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه
التعلق دائما قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزم
ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان يقدر له
خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى
كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون
لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب
كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في
التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري قلت وهذا
تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هولا الذي
وضعه لذلك وليس من الامور التي طرات في الاستعمال من
غير ان يكون للواضع فيها مدخل واما اذا قلنا انها بسيطة

كما

كما ذهب
اليه بعضهم فلا اشكال وعن الكوفيين ان كان تكون للتقريب
وحملوا عليه كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج ات وكاني بك تنحط
وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل الصحيح انها في ذلك
كله للتشبيه وخرج ذلك على وجوه فقال الفارسي الكاف حرف خطاب
والبا زائدة في اسم كان وقيل الكاف اسم كان وفي المثال الاول
حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتا ولا حذف في كانك
بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والبا بمعنى في وهي متعلقة
بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف
والبا في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والبا
زائدة في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف
خبرها والجملة بعده حال بدليل كانك بالشمس وقد طلعت
بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه
الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن
التذكرة معرضين وكان وما بعدها في قولك ما زالت
بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط
وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت البا
وقال الرضي الاولى ان لا نحكم بزيادة شي ونقول التقدير
كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها في قوله تعالى فبصرت
به عن جنب والجملة بعد المجرور بالبا حال كانك تبصر
بالدنيا وتشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كاني
بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل
الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف ومعنى ليت للتمني
او وليت للتمني اي موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع
فيه او ما فيه عسر الاول نحو ليت الشباب يعود والثاني
نحو قول منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه اذ قلت هذا

من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا في مال يحج به قلت المراد
بما لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف
مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا وفي المطول هو اي التمني
طلب حصول شي على سبيل المحبة وتعريفه كالتعريف السابق
يتناول سائر انواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغير
ذلك مع المحبة او مع كون المطلوب لا طمع فيه او فيه غير
والجواب اما بانه تعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون واما
بان المراد ان المعتبر في مفهومه هو ما ذكر فقط فيمتاز عن
سائر مفهومات الطلب الباقية لانها لم يعتبر فيها ما ذكر فقط
بل اما انه اعتبر فيها زيادة مع هذا كالاستعلا في الامر
واما انه لم يعتبر فيها هذا بل بعضه كالندا لم يعتبر فيه المحبة
واذا امتاز مفهومه بما ذكر امتازت افراده لانها ما كان مفهومها
هذا فقط تخرج عن افراده ما ليس مفهومه هذا فقط وفي
الرضي وماهية التمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال
والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك ان ماهية التمني محبة
حصول الشي سوا كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي
ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب
ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة
انتهى وظاهر ان المحبة غير الطلب فلم يجعل التمني طلبا وموافقه
قول السيد على الضوء اسناد محبتنا في موضع والتمني
ميل القلب الى شي سوا كان يرتقب حصوله او يجزم بانه لا يحصل
نحو ليت الشباب يعود وذكر في موضع اخر ان العلما اطلقوا
في التمني والندا والاستفهام فمنهم من قال ان التمني لطلب

المتمني

المتمني والندا لطلب الاقبال والاستفهام لطلب الفهم ومنهم
من جعلها حالة نفسانية يلزمها الطلب المذكور انتهى بمعناه
وقال بعضهم المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول
المقصود سوا كان الامتثال مقصودا او لا وسوا امكن
الحصول او لا فلا يرد ان المتمني قد يكون محالا معلوم
الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته والتحقيق ان
التمني لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع لانشا
حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول المتمني ولازمها رها
وهي محبة حصول المتمني اعني محبة مخصوصة على وجه يكون
آلة لتعريف حال التمني والمتمني كما هو شان معاني سائر
الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشا حالة
مخصوصة واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجي
وهو الطماعية المخصوصة في حصول المترجي على قياس
ما عرف من معنى التمني انتهى ثم تعلقه بالمستحيل كثير وبالممكن
قليل نحو ليت زيدا يجي الى من اسا اليه ولكن يجب
في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون توقع
وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل او
عسى ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجي واعلم
ان مرادهم بالتمني الممتنع في الواجب تمني وقوعه في وقته
بقرينة مثالهم المذكور فلا يرد تمني الموت في قوله تعالى
ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه الاية لانه تمني وقوعه
قبل وقوعه ومعنى لعل للترجي او لعل للترجي اي موضوع
للترجي وهو طلب امر محبوب او الطمع في حصول امر
محبوب ممكن الوقوع على ما تقدم والتوقع اي انتظار
الوقوع واراد به توقع المكروه المعبر عنه في كلام بعضهم بالاشفاق

ولو اقتصر المصنف على التوقع لشمل الترجي وقد فسره في المغني
بقوله وهو ترجي المحبوب والاشفاق في المكروه وعلى هذا
فالتوقع عبارة عنهما ويختص بالممكن واما قول فرعون لعلي
ابلغ الاسباب الاية فجهل منه او افك وفي حواشي الكشاف
للتفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو
الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون
من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال
وقد ورد لعل في القران للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه
كلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وحرمه لحصول المطموع
فيه او لانه كلام العظيم الذي يناسب الاقتصار في المواعيد
المقطوع بانجازها على المتكلم بكلمة لعل وعسى كما هو داب
الملوك والعظما او لان فيه الايما الى انه لا ينبغي ان يتكل
العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل ان لعل في مثل
هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق
الاطماع اما لان يدل على انه لا خلف في اطماع الكرما او ليكون
على داب كلام العظما او ليتنبه العباد على ان لا يتكلوا
وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما
قبلها مما يناسب ان يعلل بذكر الحصول بحيث يكون اعني
ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وغيره
وجماعة من ايمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى
حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سوا كان اطماعا مثل
لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعني الزمخشري
بان جمهور ايمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على
الترجي والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الاتراك تقول دخلت على

المريض

والمريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصح لعل انتهى وفي
ما معناه ان لعل في كلام في كلام الله تعالى مرادا بها الامر بالترجي
او الاشفاق واثبت جماعة منهم الاخفش والكسائي لها معنى التعليل
وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك
يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما الثالث
الكوفيون لها معنى الاستفهام وجرى في التسهيل على قول الاخفش
والكسائي والكوفيون وحمل من الاستفهام قوله تعالى وما يدريك
لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الانصار رضي
الله تعالى عنهم وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية
عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق وفي
المغني والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ولهذا علق
بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
ونحو وما يدريك جواب ابي واعلم انهم قد خرجوا عليه
قوله عليه الصلاة والسلام لعلنا اعجلناك التقدير عندهم
اعجلناك واعلم ان صاحب الكشاف قد قال في قوله تعالى
وما يدريك لعله يزكى واي شي يجعلك داريا بحال هذا الاعمى
لعله يزكى اي يتطهر بما يلقن اليه من الشرايع انتهى وحينئذ
فيدريك ليس متعلقا بما بعد لعل حتى يعلق عنه لانه جعل
معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى اداة
الاستفهام في الاية الى هنا كلام الحفيد وزاد الطوال في
معانيها الشك والبصريون رجعوا هذه المعاني كلها
الى الترجي والاشفاق ولما فرغ من القسم الثاني شرع في القسم
الثالث فقال **وأما ظننت وأخواتها** اي نظايرها وتسمى
افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي
يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة انواع ما لا يتعدى بنفسه

كعلم وتعلم وما يتعدي لواحد كعرف وفهم وما يتعدي لاثنين
وهو ظننت واخواتها فانها تنصب المبتدا وتسمى مفعولها الاول
وتنصب الخبر اي خبر المبتدا وتسمى مفعولها الثاني وانما تنصبها
علي اي لاجل انهما مفعولان لها حيث لا مانع من نصبها لها
من الغا وتعليق والالغا ابطال العمل لفظا ومحلا لجواز الضعف
العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم او تاخره نحو زيد قائم ظننت
وقد يقع الفعل الملغي بين معمولي ان كقوله
ان المحب علمت مصطبر • ولديه ذنب الحب مغتفر •
وبين سوف ومصحوبها كقول زهير
وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم ال حصن ام نسا •
وبين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جا زيد واحسب عمرو والغا مابين
الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين ومنع الخفش
لانه لا ينصب الا ما كان مبتدا قبل مجي
وابو حيان
ظننت ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل وهي جهة لها
واسند النص بون الي السماع وانما ضعفت هذه الافعال
بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف كان واخواتها لانها افعال جارحة
ضعيفة وانضم الي ذلك تاخرها عن معمولها وتاخر العامل عن
معموله يضعفه وكان فعل جارحة قوية والتعليق ابطال
العمل لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام كان ولا وما النافية
كقولك علمت لزيد قائم وقال الله تعالي لقد علمت ما هؤلا
ينطقون فهؤلا مبتدا وجملة ينطقون خبره وليسا مفعولا
اولا وثانيا ونحو قولك علمت لا زيد قائم ولا عمرو ونحو قوله
تعالي وتظنون ان لبثتم الا قليلا اي ما لبثتم الا قليلا والاستفهام
الا بتدا نحو علمت ازيد عندك ام عمرو فلما اقتضت

هذه المذكورات الصدارة بطل عمل هذه الافعال لفظا
وابقي معنى رعاية لحقها اذ المعنى علمت احد هذين الامرين
وعلمت زيدا ليس بقائم وعلمت زيدا منطلقا لما كان عند اعمالها
لفظا وانما انتصبت هذه الافعال المبتدا والخبر مفعولين
لانها وضعت للدلالة علي التعلق بالشي علي صفة وذلك لا يتاتى
الا بين شيئين فتنصبهما كما تنصب اعطى ونحوه المفعولين
لتعلقه بهما وتكرر في كلام الرضي ان المفعول به في الحقيقة هو
ما يتضمنه الجزء الثاني مضافا الي الاول اذ معنى علمت زيدا
قائما علمت قيام زيد وقد يقال عليه اذا كان هذا هو معناه الحقيقي
فليصح النطق به كذلك فيقال علمت قيام زيد ولا يعد ربي احر
وجوابه انه لما كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يوتى به
لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لنسبتين تنعقد
منهما ما اريد بها من المعنى شرطوا استقلال كل منهما بنفسه
وان لا يكون احدهما كالتتمة للاخر فيكون كانها انما طلبت
شيا واحدا كما ان قام في نحو قام غلام زيد انما طلب شيا واحدا
وجا الاخر تتمة لذلك الواحد ولا يحذف فان معا او احدهما
الابد ليل لانك اذا قلت علمت او ظننت مثلا وتركت المفعولين
اصلا وراسا لم يكن في ذلك فايدة لان من المعلوم ان الانسان
لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع القرينة الدالة عليهما فحذفهما جائز نحو
من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال الكميت
بأي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا عليك وتحسب •
واما حذف احدهما لا لقرينة فممتنع لان اصلهما المبتدا او
الخبر ولا يحذف واحد منهما الا لقرينة فان وجدت القرينة
جاز الحذف لكنه هنا قليل وحذف المبتدا او الخبر غير قليل والسوية

ان المفعولين كاسم واحد لان ثانيهما كما قاله الرضي متضمن للمفعول الحقيقي
واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا
قايما علمت قيام زيد كما مر فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزا
الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل
عليه اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراة من قرا تحسبن
بالتا الفوقية اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني
فكما في قول عنترة
ولقد نزلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة المحب المكرم •
اي فلا تظني غيره واقعا كذا اورده جمع شاهدا على حذف
الثاني ولا يتعين لجواز ان يكون مني ظرفا مستقرا في محل نصب
على انه المفعول الثاني اي فلا تظني غيره كاينا مني وهو جعلوه
ظرفا لغوا متعلقا بنزلت فالنحو اولي جعل الثاني محذوفا
وبين قاطع في مطلوبهم كما رايت واعلم انهم يسمون الحذف لدليل
اختصارا ولغير دليل اقتصارا فاما حذفهما اختصارا فلا
خلاف فيه واما اقتصارا ففيه مذاهب احدها المنع مطلقا وهو
مذهب سيبويه والمحققين ممن تقدم وكلامه الثاني الجواز
مطلقا وهو مذهب الاكثرين وصححه ابن عصفور الثالث
التفصيل فيجوز في ظننت وما في معناها ويمتنع في علمت
وما في معناها واما حذف احدهما اقتصارا فممنوع باتفاق
واما اختصارا فهو جايز على ما قاله ابن مالك وظاهر كلام
ابن الحاجب في الكافية المنع وهذه الافعال التي ذكرها
المصنف منها ما يدل على ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا
وهو اربعة وهي ظننت وغالب ما يستعمل في غير المتيقن
نحو ظننت زيدا قايما اذا كان قيامه مترجح الوقوع عندك

لا محققة

لا محققة وقد تستعمل في التيقن قال تعالى اني ظننت اني
ملاق حسابيه اي تيقنت ويظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون
واذا كان بمعنى اتهم تعدى لواحد فقط كقولك سرق لي مال
فظننت زيدا اي اتهمته ومنه ما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن السي تقول ظننت
اي ظننت انه فعل شيا وكذا اتهمته وحسبت والاكثر استعمالها
في غير المتيقن ووقوعها للمتيقن قليل كقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة • رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
واذا كان للون نحو حسبت لونه اذا احمر وابيض كالبرص
وكذا اذا كان ذا شقرة كان لازما وخلت ماضي تخال
والاكثر استعمالها ايضا فيما ليس متيقنا واما خال ماضي يخول
بمعنى يتكبر فلازمة وكذا اذا كان بمعنى ظلع نحو خال الفرس
وان كان بمعنى نظر نحو قمت لدى البيت العتيق اخيله
ونحو خلت البرق اي نظرته تعدى لواحد وزعمت
وهي كظننت والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما
فتسد مسد مفعوليها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
وقول كثير عزة
وقد زعمت اني تغيرت بعدها • ومن ذا الذي يا عز لا يتغير •
والزعم قول يطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال
فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص لابن السبكي ولم يستعمل
الزعم في القران الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته
تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يقم
الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن
استعماله في الصحيح قول ابي طالب مخاطبا لسيدنا رسول

صلي الله عليه • ودعوتني وزعمت انك ناصح • ولقد صدقت وكنت ثم امينا
ومنه ايضا قول كثير السابق وقول سيبويه زعم الخليل وانما تقول
ذلك اذا كان الخليل قد خولف في ذلك القول وكان الراجح قوله
ومن استعماله في الباطل زعم زيد عمرا الذين كفروا ان لن يبعثوا
وان كان زعم بمعنى كفل نحو زعم زيد عمرا او منه الزعيم غارم
تعدى الي واحد وان كان بمعنى راس نحو زعم زيد او بمعنى
زمن اوهزل نحو زعمت الشاة اي سمنت اوهزلت فهو من الاضداد
كان لازما في الثلاثة ومنها مايدل علي تحقق وقوع المفعول
الثاني غالبا وهو رايت بمعنى علمت وقد استعملت بمعنى
ظننت الظن وبمعنى العلم في قوله تعالي انهم يرونه بعيدا ونراه
قريبا اي يظنونه ونعلمه واذا كان بمعنى ابصر نحو رايت
الشمس ورايت زيدا او بمعنى المذهب نحو راي ابو حنيفة
حل كذا او الشافعي حرمته او بمعنى اصاب الرية نحو راي الصيد
اي اصاب رئته تعدي لواحد في هذه المعاني الثلاثة
لكن بعضهم صرح راي الاعتقاد متعدية اي اثنين والحقوا
براي العلمية راي الحلمية كقوله اراهم رفقتي البيت
تعد اها الي مفعولين وكذا في قوله تعالي اني اراني اعصر
خمرا فاعمل مضارع راي الحلمية في ضميرين لمسمى واحد وذلك
مما تختص به علم ذات المفعولين وماجرى مجراها ونوزع
في الاستدلال بالبيت بان رفقتي حال واضافته غير محضة
لانه بمعنى مرافقي وفي الاستدلال بالاية بان يكون اني اراني
اعصر نحو فقدتني وعدمتني وعلمت واكثر استعمالها في
المتيقن وقد تستعمل بمعنى ظننت وان كان علم بمعنى عرف
نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيا تعدي لواحد
قال الرضي ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا
كما

كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا
قايم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب
فانهم يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر انتهى
ولا يخفى ان هذا مبنى علي ان العلم والمعرفة مترادفان
وهو قول بعض اهل الاصول والمنطق ولبعضهم قول
اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة
تتعلق بالجزئيات او البسايط قال في شرح المطالع
ومن هنا اي النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين
وعرف يتعدى الي مفعول واحد انتهى وان كان علم بمعنى
انشقاق الشفة العليا كان لازما نحو علم زيد ومصدره
العلمة بضم العين ووجدت اذا كان بمعنى تيقنت
كقوله تعالي وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كان
وجد بمعنى اصاب نحو وجد ضالته اذا اصابها تعدى
الي واحد وان كان بمعنى استغنى نحو وجد زيد اذا
استغنى وصار ذا جدة او بمعنى حزن نحو وجد زيد
اذا استغنى وصار علي محبوبه اي حزن عليه او بمعنى حقد
نحو وجد زيد علي عدوه اذا حقد كان لازما ومصدره اذا
كان بمعنى العين وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرا
في وان كان بمعنى اصاب فمصدره الوجدان والوجود
ايضا وان كان بمعنى استغنى فمصدره وجد مثلث الواو
وجدة بكسر الجيم وان كان بمعنى حزن فمصدره وجد
بفتح الواو وان بمعنى حقد فمصدره موجدة ومنها مايفيد
التصيير والانتقال وهو اتخذت نحو واتخذ الله ابراهيم
خليلا وجعلت نحو جعلناه هباء منثورا وتجي ايضا بمعنى

اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وان كان
بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور تعدى الى
واحد وكذا ان كان بمعنى اوجب نحو جعلت للاجير كذا
اي اوجبت له كذا او بمعنى رتب نحو جعلت متاعك بعضه
فوق بعض او بمعنى قارب نحو وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل ومن افعال هذا القسم
صير واصار وهما منقولان من صار التي هي من اخوات كان
نقل الاول بالتضعيف والثاني بالهمزة ووهب غير متصرف
فلا يستعمل الا بصيغة الماضي نحو وهبني الله فداك اي
صيرني ورد كقوله
فرد شعورهن السود بيضا • ورد وجوههن البيض سودا
وتخذ كقولك تخذت زيدا خليلا وترك كقوله
وربيته حتى اذا ما تركته • اخا القوم واستغنى عن المسح
شاربه واكان المنقولة من كان التي بمعنى صار وهو قليل
الاستعمال ومعنى كان زيد عمرا قائما اصاره قائما وهو معنى
التصيير حكاه ابن مالك عن ابن افلح قال وما حكم به جائز قياسا
لكن لا اعلمه مسموعا وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف
على الخمسة وجعل ان قيل معمولا افعال التصيير متغايران
مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدا او خبرا لوضوح
اتحادهما خارجا وليس كذلك انك تقول صيرت الفقير
غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق احدهما
على الاخر ممتنع نحوا به ان اريد انهما متغايران دائما فهو ممنوع
لان من الامثلة التي اوردها الاية نحو واتخذ الله ابراهيم
خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ولا شك ان
المعمولين فيه غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونان

متغايرين لم يصح لان المصنف لم يدع ان افعال التصيير لا تنصب
الا المبتدا والخبر فليتامل ومنها ما يفيد حصول النسبة في
السمع وهو سمعت المعلقة باسم عين نحو سمعتك تقول وسمعت
زيدا يقرا فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو
حتى يسمع كلام الله يوم يسمعون الصيحة بالحق قال الرضي
ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغير ما ذكرت
صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون
الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك
تقول قال واذا اعمل في المبتدا او الخبر لم يكن الخبر الا فعلا
دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ادري
سماعا نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال
سمعت الناس ينتجعون غيثا • فقلت لصيدح انتجعي بلالا
بنصب الناس وقد روي برفع على حكاية الجملة وما ذكره المحقق
من ان سمع المعلقة باسم عين متعدية الى اثنين هو مذهب
الاخفش والفارسي وابن بابشاذ واختاره ابن الضائع وابن
ابي الربيع وابن عصفور في شرح الايضاح ومذهب الجمهور
ان سمع لا يتعدى الا الى واحد واختاره ابن الحاجب قال
وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك
سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه يتعدى الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع
منه كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي تتعدى
به السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال
فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعته قائلا وقوله تعالى
هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا ان الفعل يتعدى الى مفعولين
لم يقل اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاءكم

اذ تدعون وذلك لان الحسن قال في امالي القران والجواب
عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل
باعتبار معناها الذي وضعت له الا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت
شيا موجودا ليس في يد احد واخذته خفية لا يقال له سرقة
لفقدان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا
لفهمت معنى السمع بالنسبة اليه وكذا لو قدرت غافلا عن المسروق
منه لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم يتصور
معنى السماع يعني انك لو قدرت شخصا يعقل المسروق مع
غفلته عن المسروق منه لا يكون المعقول له هو معنى السرقة
ولو قدرت انه يعقل المسموع مع غفلته عن المسموع منه لم
يتعذر تعقل معنى السماع يعني يكون ما هو المعقول له هو
معنى السماع ~~ثم قال يعني يكون ما هو له~~ ثم قال انما المسموع منه
بالنسبة الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعدى
الا الى واحد فكذا السماع والجواب عن الثاني انهم لما حذفوا
المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم به وجب تقدير
باعتبار قرينته وقرينته لا تكون الا صوتا فذكر بعده حال
تبين خصوصية ليست مفهومة من ذكر المتعلق فقائلا او تقول
ذلك منصوب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول
زيد قائلا ولا مثل ضربت زيدا ضاربا لانه ههنا قدر غير
الاول وثمة قدر مثله او نوعه فافترقا لذلك يعني انه قدر
انه قائل غير القول المضاف الى زيد واما ثمة فلان قائلا
وتقول مثل القول الاول اذ كان التقدير سمعت صوت زيد
قائلا او يقول فان القول نوع من الصوت ثم قال وتخرج
قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون على ان التقدير هل
يسمعون اصواتكم اذ تدعون وهو ابلغ في المعنى المقصود.

منه

منه هل يسمعون دعاكم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون هذا الصوت
فهم في انتفاء ادراك الدعاء احدر واجوز السعد التفتازاني
في الجملة ان تكون بيانا او بدلا اشتمال او بدل المصدر اي سمعت قول
زيد قائلا كذا او قوله كذا او يلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع
الفعل بعد الحذف او جعله بمعنى المصدر من غير سابك
فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين
والجملة مبينة للمحذوف الذي قدره واتى بالفعل بعد سمع بلفظ
الماضي مضارعا اما حكاية لحاله وقت السماع او لاحضار ذلك
في ذهن السامع وما تصرف من افعال هذا الباب يعمل
عملها ولقائل ان يقول ما النكتة في اسقاط ما تصرف منها
واثباته في باب كان وكان ينبغي اسقاطه هناك ايضا
للعلم واثباته هنا واسقاطه هناك او ذكره فيهما وقد
يقال ذكره هناك واسقط هنا للاكتفاء بقوله ظننت زيدا
منطلقا واعرابه ظننت فعل ماض وفاعل اخر الفعل النون
الساكنة والتاء اسم لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده او
المخاطب او المخاطبة فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وزيدا مفعول اول منصوب بظن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره ومطلقا مفعول ثان منصوب
بظن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ومنطلقا
مفعول ثان منصوب بظن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره وتقول خلت عمرا شاخصا واعرابه كاعراب ما قبله
وعطف على مفعول يقول قوله وما اشبه ذلك من الامثلة وذكر
هذا القسم دخيل في المرفوعات وحقه ان يذكر في المنصوبات
ولكنه ذكره فيها استطرادا لتتميم بقية النواسخ ولا يلحق
بافعال هذا الباب ضرب التي اعملت في المثل كقوله

تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية على الاصح عند الاكثر ابن مالك
بدليل قوله تعالى ضرب مثل فاستمعوا له فبني ضرب لما لم يسم
فاعله واكتفت بمرفوعها ولو كانت من افعال هذا الباب
لم يكن كذلك قال ابن مالك وفيه نظر لان غاية ما فيه عدم ذكر
المفعول الاول فقد يكون محذوفا لدليل والاصل ضرب ناس
ماسنذكر مثلا ثم حذف المفعول الاول واقيم الثاني مقام الفاعل
عند بنا الفعل للمفعول والظاهر كما قال الدماميني المذهب
الذي لم يرتضه ابن مالك ويسال لم قدم المثل على المضروب
وهو المفعول الاخر وجوابه ان المضروب مثلا لا يوصف بنفسه
تبين وجه ضرب ذلك الشي مثلا لغيره فلو اخر المثل لطال
الفصل بينهما ولهذا قال ابن الحاجب في قصيدته العروضية
وضرب الربيع في صفاتهم مثلا لما كان ذكوا الزرع كانبا ولا يلحق
بها ابن عصفور وابو حيان خلافا لهشام ولا اصاب وصادف وعلم ودرى
خلافا لابن درستويه لان هذه الافعال تثبت تعديها
لواحد فان جا بعدها منصوب فهو منصوب على الحال سا
والدليل على ذلك التزام تنكيره كذا قيل واعترض بانه دعوى
لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على خلافها في بعض هذه
الافعال وهو عاد رفقته حكى مجي منصوبه الثاني معرفة
بمقتضى شاهد عزي خاتمة ونسال الله حسن
الخاتمة قال الرضي ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما
تصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي
اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قايم او الذي هو واقع
في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة
بعد اقول في هذا الكلام تلفظا به بلفظ اخر في غير هذا
الكلام والا لم تكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد

قايم

قايم بعد اللفظ الواقع اما مفرد واما جملة والجملة اكثر وقوعا
والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في
غير هذا الكلام لا مجرد ادا المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ
جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد
قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو
الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفا اللفظ المغير اليه بالمعنى
المفهوم من الاصل فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن من قال
زيد قايم قال فلان قام زيد ويقول قال زيد انا قايم وقلت
لهما وانت تخيل رعاية للفظ المحكي ونجوز قال زيد هو قايم وقلت
لهما انت تخيل رعاية للفظ المحكي ونجوز قال زيد هو قايم وقلت
لهما وهو تخيل بالمعنى الاول اعتبار الحال الحكاية فان زيدا
وعمرا ابنه غايبان وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة
اوجه احدها ان يكون مودبا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا
قلت كلاما حسنا او باطلا او حسنا اذا قلت زيد قايم وثانيها
ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة وقلت لفظة عبارة
عن زيد ثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن
الجملة نحو قلت لفظا بنصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان
اللفظ المحكي حتى يرعى ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة
ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية
اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد
غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك
اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى
سلام قوم منكرون اي عليكم سلام انتهى باختصار ومن الخامس
نحو قالوا سلاما قال سلام فيقدر مع الاول فعل ناصب له
اي سلمنا ويقدر مع الثاني اما خبر فيكون مبتدا او التقدير

عليكم سلام واما مبتدا فيكون خبرا والتقدير تحيتكم سلام والقول
مصدر ومعناه النطق اللساني نحو يعجبني قولك ان زيدا فاضل
والمتصرف منه الماضي نحو قولي قالوا سمعنا والمضارع نحو
يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو
والقايلين لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله
تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم ۔ مقول اليهم لا زكا مال ذي بخل
واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية وما ذكره من
اجازة الوجه الثاني حكى ابن هشام الاجماع على امتناعه بقوله
اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام جاز اتفاقا كقلت شعرا
او مسمى كلمة كزيد او قام او هل فيمتنع اجماعا او لفظة كلمة
فمسئلة خلاف قال الدماميني ولا ادري من اين اخذ جواز الحكم
في الصورة التي حكى ابن هشام فيها المنع باجماع نحوه والحاصل
على غير كلام الرضي انه لا ينتصب بالقول مفرد على انه مفعول
به الا اذا كان على احد الوجهين المذكورين وانما قلنا على
انه مفعول به احترازا من نحو قلت حقا اي قولا حقا فان
هذا من باب المفعول المطلق ولا يلحق في الحكاية بالقول
ما في معناه من الدعا والندا والاخبار فاذا قلت دعوت
زيدا اعجل وناديته اقبل واخبرته زيد قايم فليست الجملة
المذكورة وهي عجل واقبل وزيد قايم في محل نصب على انها
محكية بدعوت وناديت واخبرت بل نوي معه القول فتكون
تلك الجملة محكية بقول محذوف اي دعوت زيدا قلت له
عجل وناديته قلت له اقبل واخبرته قلت له زيد قايم خلافا
للكوفيين فانهم يجيزون الحكاية بما في معنى القول ولا يقدرون
معه قولا قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين واستدل
على صحته بانه قد جا القول مصاحبا في قوله تعالى ونادى نوح

ربه

ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم
الحاكمين وفي قوله تعالى اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب فدل
على صحة التقدير عند عدم التصريح وقد يضاف قول وقايل
الى الكلام المحكي فالاول كقوله قول يا للرجال ينهضن منا مسرعين
الكهول والشبابا والثاني واجبت قايل كيف انت بصالح ۔ حتى مللت
وملني عوادي ۔ ويروى بجر صالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير
بقولي انا صالح بحذف القول والمبتدا والرابع هاما لك وقد
يغني القول في صلة وفي غيرها عن المحكي لظهوره واما الاستغنا
بالمقول عن القول فكثير نحو والملايكة يدخلون عليهم من كل
باب سلام عليكم اي قايلين ونحو فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم هذا

باب النعت

هكذا عبروا قال ابو حيان وهي عبارة الكوفيين وعبارة البصريين
الوصف والصفة انتهى فهي الفاظ مترادفة خلافا لبعضهم فانه
فانه قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف لا يختص به قال
ابن مالك وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا او تاويلا مسوقا
لتخصيص او تعميم او تفصيل او مدح او ذم او ترحم او ابهام
او توكيد فقوله التابع جنس والمقصود بالاشتقاق مخرج
لبقية التوابع واحترز بالمقصود مما كان في الاصل مشتقا
غلب كالصديق تابعا لابي بكر رضي الله تعالى عنه والصعق
تابعا لخويلد فانه عطف بيان لان اشتقاقه في تابعيته غير
مقصود وقوله وضعا نحو مررت برجل كريم او تاويلا نحو مررت
برجل ذي مال وهذا تمام الحد ولما كان النعت يجب ان يكون
المخاطب عالما بمضمونه فلا يقصد بذكره اعلامه المخاطب اياه
اشار الى المقصود منه دفعا لتوهم الصيغة وغيرها بمعنى
انه وان ذكر للدلالة على معنى في متبوعه لكن المقصود

بالذات من اظهاره امورا اخرى والثلاثة المذكورة وسيلة اليها بقوله مسوقا الى اخره لعني انه فائدة التخصيص نحو والصلاة الوسطى وايات محكمات اي تمييز المتبوع وتنبيه اما بتقليل الاشتراك المعنوي الكائن في مفهوم النكرة فانك اذا قلت جاءني رجل احتمل كل من فيه معنى الرجولية فاذا قلت عالم تخصص بمن يعرف انه عالم وتميز عن الجاهل واما برفع الشركة اللفظية في المعرفة كما اذا قلت زيد عالما المتعدد فاذا قلت جاءني زيد يلتبس بكل من يشاركه في الاسم لا في المعنى فاذا قلت العالم اي الذي يعرف انه عالم انفتح المراد وتميز عن من يشاركه في اللفظ ولم يتصف بالعلم والتخصيص والتوضيح وان تحققا في الصورتين الا ان النحاة خصوا الاول بالنكرة والثاني بالمعرفة قال العصام والاشبه ان تكون فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني دون التوضيح فتنبه والتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطايعين والعاصين ويحشر الاولين والاخرين والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي والمدح اي الوصف بالجميل نحو سبحان الله العظيم والذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال الرضي وانما يكون لمجردهما اي المدح والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب قبل الوصف انتهى وقد يمتنع لجواز ان لم يقصد في مقام التوضيح والتخصيص الا المدح او الذم او الترحم نحو لطف الله بعباده الضعفاء والا نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة ونحو بوجه ما والتوكيد وذلك اذا اعلم من المتبوع ولو بالتضمن ما علم من التابع نحو الهين اثنين ونفخة واحدة ويجي لبيان الخلقة نحو طويل ولبيان العمر كوصف المفرد بصفة الجنس وللتعليل نحو عظم زيد العالم ولبيان

الماهية

الماهية وتسمى الصفة كاشفة وعرفه ابن الحاجب بقوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا اي تابع ذكر لانه يدل لذاته او مع ملاحظة قيده على ان معنى ثابت لمعنى متبوعه او لفظه ثبوتا غير مقيد بزمان كالحال فانه يدل على حصول معناه لذي الحال زمن صدور الفعل او وقوعه والحال وان خرج بقيد تابع لكن تتميما وتحقيقا لماهية الصفة ودفعا للوهم للوهم والمصنف لم يقيد به لان الظاهر ان قوله الاتي ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان لحكم من احكام النعت وهو قوله **النعت تابع للمنعوت** في نوع **رفعه** ان كان مرفوعا **و**في نوع **نصبه** ان كان منصوبا **و**في نوع **خفضه** ان كان مخفوضا ولم يقل وفي جزمه لان النعت لا يكون الا للاسما اي موافق للمنعوت فيما له من الرفع او النصب او الخفض لفظا او تقديرا او محلا اتفقا في نوع الاعراب او اختلفا حيث يكون اعرابهما من جهة واحدة بان يكون بسبب العوامل امر واحد كالفاعلية مثلا فان رفع الفاعل لقيام نحو الفعل به وكذا رفع نعته لانه متحد به فلا ينافي ان اعراب احدهما قد يكون محليا واعراب الاخر لفظيا ولا ان اعراب احدهما قد يكون بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف وعلم من كلامه انه لا يجوز في شي من النعوت ان تخالف منعوته في الاعراب فلا نعت مرفوع بغيره ولا منصوب بغيره ولا مخفوض بغيره فان قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب قلت اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر قد يؤخذ الجار بجرم الجار ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها



اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكر من انه تابع لمنعوته
في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة
الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم في الحكاية
من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سالك من قال رايت زيدا
او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه لحكاية الاعراب
وقد اختلف النحاة في العامل في التابع فقيل العامل في النعت
والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع وفي البسيط
انه مذهب الجمهور في النعت ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها
لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين
واما البدل فالجمهور على ان العامل فيه مقدر واستدلوا بظهوره
في بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم
واعادة العامل في البدل اذا كان حرف جر جائزة اتفاقا وتجب
ان كان ضميرا نحو مررت بزيد به ولا يخرجه ذلك عن البدلية
واذا كان العامل رافعا او ناصبا ففي اعادته خلاف اجازها ابن
عصفور ومنعها الجمهور واستدل من اجاز بقوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا واول على انه من تكرار الجمل
وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار ابن مالك واختاره ابن
خروف الاول قال ولذلك بني المبدل المفرد على الضم في النداء
ولابن عصفور مذهب ثالث ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه لكن على سبيل العوضية عن العامل المحذوف
فانه قال لما حذفت العرب العامل في البدل عوضت منه العامل
في المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف
واما عطف النسق ففيه ثلاث مذاهب احدها وهو الصحيح
ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف

والثاني

والثاني انه مضمر بعد حرف العطف والثالث ان حرف
العطف هو العامل واذا اجتمعت التوابع قدم النعت
لانه كالجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التاكيد
لانه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل
تابع كلا تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة
كذا في التسهيل فيقال جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه
اخوك وزيد وكذا لو كان التاكيد بالتكرير نحو جاء زيد العاقل
زيد وقدم قوم التاكيد على النعت فيقال قام زيد نفسه
الكاتب ورد بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل
ذلك الا بالنعت قيل وينبغي تقدم عطف البيان لانه اشبه
في التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا
وذما وتاكيدا وسياتي ان البيان يجي للمدح ولينظر اذا اجتمع
التوكيد اللفظي والمعنوي ايهما المقدم وكذا اذا اجتمعت
انواع البدل والذي ينبغي انه يتقدم بدل الكل ثم بدل البعض
ثم بدل الاشتمال ثم بدل الغلط **وفي تعريفه** ان كان المنعوت
معرفة والتعريف هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي
معلوم متعين حاضر في الذهن وعبارة الرضي المراد بالتعريف
عندهم التخصيص الوضعي **وفي تنكيره** حقيقة او حكما
ان كان المنعوت نكرة حقيقة او حكما يعني يجب انه يوافق منعوته
في ذلك عند جمهور البصريين فعلم انه لا يجوز في شيء من النعوت
ان يخالف منعوته في التعريف والتنكير وانما وجبت الموافقة
في ذلك حذرا من التدافع لان في التعريف ايضاحا وفي
التنكير ابهاما والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا
كذا قيل وقد يمنع التدافع فان الاتضاح يزيل ابهام المبهم
ويمكن ان يراد ان التنكير يدل على ان الغرض الابهام والتوضيح

يدل على ان الغرض التعيين وحينئذ يظهر الندافع كذا قاله
شيخنا رحمه الله تعالى فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى
ويل لكل همزة لمزة الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول
فوصف المعرفة وهي اسم الله بالنكرة وهو شديد العقاب وانما
كان نكرة لانه من باب الصفة المشبهة ولا يكون اضافتها الا في تقدير
الانفصال لانها لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه لا ينفك
في المعنى عن ذلك وبالنكرة الموصوفة بالجملة الخبرية اي التي يصح
وصفها بالصدق والكذب وانما يوصف بها بعد تقديرها
عن المعنى الذي يصح السكوت عليه وانما صح الوصف بها لدلالتها
على حصول مضمونها للغير نحو رجل يقوم ابوه فانه بمنزلة قائم
الاب لا انشائية واما الجملة الانشائية فقد تقع الطلبية
منها بحسب الظاهر نعتا على التقدير بعد نا ويلها بتقدير
مقول فيه ذلك فلا يكون مضمون الجملة نعتا حقيقة وكذلك
ينتقض بالمعرف باللام لفرد غير معين فانه يوصف بالجملة
المصدرة بالمضارع نحو ولقد امر على اللئيم يسبني قلت
اما قوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فبدل لا نعت كما نقل
عن الزمخشري او نعت مقطوع قال الرضي ويجوز مخالفة
النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واما قوله تعالى حم تنزيل
الكتاب الاية فهو على تقدير ال وانما حذفت للازدواج كذا
نقل عن الزمخشري واجاز وصفيته ايضا ابو البقاء
لكنه على ان شديد بمعنى مشدد فاخرجه بالتاويل
من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قدمه
الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا

المصافان

المصافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما الثبوت
واما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب
بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين
الصفات نبو ظاهر واما النكرة الموصوفة بالجمل الخبرية
فلا يرد النقض بها لان الجملة نكرة حكما والمراد بالتنكير
ما يشمل التنكير حقيقة او حكما لما تقدم واما المعرف باللام
لفرد غير معين فهو نكرة معنى وحكما لكن لا توصف النكرة
الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات
الا بنكرة مخصوصة يمتنع دخول اللام عليها كقولهم ما ينبغي للرجل
مثلك او خير منك ان يفعل كذا وسياتي في المعرف بالالف
واللام ان مصحوب ال الجنسية في المعنى منكر مجموع ومن ثم
يوصف بها وان الاكثر مراعاة اللفظ وينبغي ان يستثنى
مما ذكره المصنف ما سياتي في باب النداء من نحو يا حليما لا يعجل
ويا رجلا كريما اقبل لمعين فانه لا تبعية فيه في التعريف
وما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو
مذهب جمهور البصريين كما تقدم واجاز الاخفش وصف
النكرة بالمعرفة اذا تخصصت قبل ذلك بالوصف وجعل
منه قوله تعالى فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم
الاوليان قال الاوليان صفة لاخران لانه لما وصف تخصص
وجوز قوم وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وجوز ابن الطراوة
وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
لا يوصف به غيره كقوله في انيابها السم ناقع قال
ناقع صفة للسم وجوز الكوفيون التخالف في المدح والذم
ومثلوا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة واجيب بالمنع في
الجميع باعرابها بدلا ولا تغفل عما تقدم عن الرضي وفي المغني

واما قول بعضهم في نافع من قول النابغة: في انيابها السم نافع
انه نعت فقيل ان الصواب ان نافع خبر للسم والظرف متعلق
به او خبر ثان انتهى واعلم ان النعت على ثلاثة اقسام نعت
حقيقي وهو الذي يكون معناه لما قبله ويرفع ضميره وحكمه
ان يتبع ما قبله في اربعة من عشرة واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد
والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتانيث وامثلته
جا رجل عاقل ورايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل
وجا زيد العاقل ورايت زيدا العاقل ومررت بزيد
العاقل وجا رجلان عاقلان ورايت رجلين عاقلين
ومررت برجلين عاقلين وجا الزيدان العاقلان ورايت
الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وجا
رجال عقلا ورايت رجالا عقلا ومررت برجال عقلا
وجات هند العاقلة ورايت هندا العاقلة ومررت
بهند العاقلة وجات امراة عاقلة ورايت امراة
عاقلة ومررت بامراة عاقلة وجات الهندان
العاقلتان ورايت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين
العاقلتين وجات امراتان عاقلتان ورايت امراتين
عاقلتين ومررت بامراتين عاقلتين وجات الهندات
العاقلات ورايت الهندات العاقلات ومررت بالهندات
العاقلات وجات نسا عاقلات ورايت نسا عاقلات
ومررت بنسا عاقلات ونعت مجازي وهو الذي يكون
معناه لما بعده ويرفع ضميرا ما قبله وحكمه كحكم القسم
الاول في كونه يتبع ما قبله في اربعة من عشرة وامثلته
جا رجل قائم الاب ورايت رجلا قائم الاب ومررت

رجل

برجل قائم الاب وجا زيد القائم الاب ورايت زيدا القائم الاب
ومررت بزيد القائم الاب وجا رجلان قائما الاب ورايت
رجلين قائمي الاب ومررت برجلين قائمي الاب وجا الزيدان
القائما الاب ورايت الزيدين القائمي الاب ومررت بالزيدين
القائمي الاب وجا رجال قائمو الاب ورايت رجالا قائمي الاب
ومررت برجال قائمي الاب وجا الزيدون القائمو الاب
ورايت الزيدين القائمي الاب ومررت بالزيدين القائمي
الاب وجات امراة قائمة الاب ورايت امراة قائمة
الاب ومررت بامراة قائمة الاب وجات هند القائمة
الاب ورايت هندا القائمة الاب ورايت هندا القائمة
الاب ومررت بهند القائمة الاب وجات امراتان قائمتا
الاب ورايت امراتين قائمتي الاب ومررت بامراتين
قائمتي الاب وجات الهندان القائمتا الاب
ورايت الهندين القائمتي الاب ومررت بالهندين
القائمتي الاب وجات نسا قائمات الاب ورايت نسا
قائمات الاب ومررت بنسا قائمات الاب وجات
الهندات القائمات الاب ورايت الهندات
القائمات الاب ومررت بالهندات القائمات
الاب وهذا اذا كان النعت مشتقا ولم يمنع من التبعية
في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعه مانع فان لم يكن
مشتقا كابي ومثل والمصدر كان مفردا مذكرا يقال
امراة اسد وان منع مانع فان كان مشتقا على وزن
فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال
ومفعيل فهو مذكر يقال امراة صبور وجريح وامراة
مهذار ومعطير وان كان دونا جرى على المذكر كربعة

وعلامة وامراة علامة وافعل التفضيل في بعض احواله يلزمه
الافراد والتذكير ويطرق نعت المثنى والجمع ان اختلف
نحو مررت برجلين كريم وبخيل وان اتفق جمع في اللفظ
نحو مررت برجلين كريمين وغلب التذكير والعقل وجوبا
عند التنويع نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامراة
عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين واختار
عند التفصيل نحو مررت بالنساء بين صالح وطالح ويجوز
وصالحة واستغنت بعبيد وافراس سابقين وسابقة
ويجوز وسابقات ونعت سببي وهو الذي يكون معناه
لما بعده ويرفعه حال كونه متلبسا بضمير ما قبله
وحكمه ان يتبع ما قبله في اثنين من خمسة واحد من
اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير
واما الخمسة الاخرى وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فحكمه فيها حكم الفعل باعتبار ما بعده
من غير اعتبار حال الموصوف وامثلته جاء زيد القائم
ابوه ورايت زيدا العالم ابوه ومررت بزيد القائم
ابوه وجاء رجل عاقل ابوه ورايت رجلا عاقلا ابوه
ومررت برجل عاقل ابوه وجاء الزيدان العاقل ابواهما
ورايت الزيدين العاقل ابواهما ومررت بالزيدين العاقل
ابواهما وجاء رجلان عاقل ابواهما ورايت رجلين عاقلا
ابواهما ومررت برجلين عاقل ابواهما وجاء الرجال العاقل
اباوهم ورايت الرجال العاقل اباوهم ومررت بالرجال
العاقل اباوهم وجاء رجال عاقل اباوهم ورايت رجالا عاقلا
اباوهم ومررت برجال عاقل اباوهم وجاءت هند
العاقل ابوها وجاءت امراة عاقل ابوها ورايت امراة

عاقلا

٦٢

عاقلا ابوها ومررت بامراة عاقل ابوها وجاءت الهندان العالم
ابواهما ورايت الهندين القائم ابواهما ومررت بالهندين
القائم ابواهما وجاءت امراتان قائم ابواهما ورايت امراتين
قائما ابواهما ومررت بامراتين قائم ابواهما وجاءت الهندات
العالم اباوهن ورايت الهندات القائم اباوهن ومررت
بالهندات القائم اباوهن وجاءت نساء قائم اباوهن ورايت
نساء قائما اباوهن ومررت بنساء قائم اباوهن فالنعت
في هذا القسم يلزمه الافراد دائما في اللغة المشهورة
اذا لم يكن مرفوعه جمعا واما في لغة اكلوني البراغيث
فلا يلزمه الافراد فيقال مررت برجل كريمين ابواه وجاءني
رجل حسنون غلمانه وان كان مرفوعه جمعا جاز فيه الافراد
والتكسير وفي التسهيل ان الجمع في ذلك اولى من الافراد ونص
على ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب
المبرد وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل
بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع جمعا والافراد اولى ان تبع
مفردا او مثنى وانما اختير التكسير لان اسم الفاعل المشابه
للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع
فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الرافع لضمير مستتر ايضا في الخمسة البواقي كالفعل
لان فاعله كالضمير المستكن راجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في
جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد
المونث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين

ورجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين ونسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان وتضربن فلم خصص هذا القسم
بهذا الحكم قلت اجيب بان المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الرافع لضمير المنعوت يتبعه في الاربع
العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي
عن هذه التبعية لما فرغت النفي فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الرافع لما بعده من الاسم الظاهر فانه لما حكم
عليه بالتبعية في الخمسة التي ذكرها المصنف لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم التبعية
بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله عند
عدم التبعية هذا اذا نعت باسم الفاعل فان نعت باسم
المفعول او الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز
فيه ان تحول الاسناد عن السببي الظاهر الى ضمير المنعوت
فيستتر في النعت وينصب السببي او يخفض باضافة
النعت اليه وحينئذ يطابق منعوته في واحد من
الافراد وفرعيه وواحد من التذكير والتانيث كما علم
مما سبق فتقول جاء زيد المضروب العبد او الحسن الوجه
بنصب العبد والوجه وجرهما ولذا يفعل في كل مثال
بما يناسبه واذا وصف بمفرد وظرف او مجرور وجملة
قدم المفرد واخرت الجملة غالبا فيقع الظرف او الجار
والمجرور متوسطا لقوله تعالى وقال رجل مومن من
آل فرعون يكتم ايمانه واوجبه ابن عصفور اختيارا
وقال لا تخالف ذلك الا مضطر وقد ورد قوله

تعالى

تعالى في كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم
ويحبونه اذلة على المومنين اعزة على الكافرين وقدم ابن جني
الصفة غير الواقعة على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة
وعلى هذا يليها الظرف وقدم صاحب البديع الجملة الفعلية
على الاسمية قال لان الاصل الوصف بذلك اقوى منها هذه قال
والاكثر ما يوصف من الافعال بالماضي ولا تتقدم النعت على
منعوته خلافا لصاحب البديع في اجازته بتقدم نعت مثنى او جمع
اذا تقدم احد متبوعه فيقال قام زيد العاقلان وعمرو ويحذف
المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل
نحو ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض اسم مقدم
مخفوض بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام وقوله
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اصله
لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو
احد وكسر حرف المضارعة من تأثم ثم ابدل الهمزة ياء وقدم
جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا
المؤخر وهو احد المحذوف وفي المطول في قول العرجي الذي
مثل به التلخيص لحذف الموصوف وهو
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
ما نصه اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي
كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور
بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك ولو قلت ما في القوم
دون هذا او في غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة انتهى ما اردناه منه ويجوز حذف النعت ان علم كقوله
تعالى يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صالحة حاتمه

وقال الله حسن الحالة اذا تعددت النعوت فان اتحد
معنى النعت استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه نحو رجلان
فاضلان ورجال فضلا وان اختلف وجب التفريق بالعطف
بالواو كقوله بكيت وما بكا رجل حزين . على ربعين مسلوب وبال
وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه هذا ان
كان المنعوت مثنى او جمعا بخلاف ما اذا تعدد نحو جا
زيد وعمرو فانه لا يجب فيه التفريق بل يجوز فيه ذكر كل نعت
بجنب صاحبه نحو جا زيد العاقل وعمرو الكريم ولو قلت اعلمت
زيدا اباه امتنع من جمع المفعولين في وصف واحد بل يفرد
كل بوصف او يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم
المتبوع فلا يكون اسم واحد مفعولا اولا وثانيا نص على ذلك
الرضي وقال ايضا اذا كان العامل واحدا وله معمولان
متفقان في الاعراب بسبب العطف فان اتفقا تعريفا وتنكيرا
جاز افراد كل بوصف وجمعهما في وصف فالاول نحو جا زيد
وعمرو والظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين
وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد
فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعتان فاما ان
تفرد كل واحد بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع كجاني رجل وزيد
الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت
زيدا اباه الى اخر ما تقدم ثم قال فان كان العامل واحدا
ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز
جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا بوصف او تجمعهما في نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد
بجنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما
نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت

الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت
ومنعوته فتفصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما
مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا
معنى نحو ضارب زيد عمرا او راجز هشام وتغلب جمعهما في
نعت من اتفاقهما تعريفا وتنكيرا نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هنا ما تغلب
جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فترفع الوصف نحو ضارب
زيد عمرا الظريفان وتغلب يسوي بين الرفع والنصب
لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما
ان يكون العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان
وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد
اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مسندين
او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان
مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او
خبرين او مبتدئين فان الخبر والمبتدا يترافعان على الصحيح
جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا
وتنكيرا نحو قام زيد وابو عمرو الظريفان واخوك زيد
وابوك عمرو الظريفان سوا كان الظريفان صفة للمسندين
او للخبرين فان لم تعطف احدهما على الاخر او لم تشترك
المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز
جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان
كرام وصفا لاخويه ولابنين مقابل فتقول كراما على القطع
وكذا لنقطع نحو هذا فرس ابني اخويك ابني العقلا الكل
لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا

لم يشتركا في اسم خاص
رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين
لان احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا يقول جاني زيد وذهب
رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا س
وذهب بعض المتاخرين الي وجوب القطع عند اختلاف
العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شي واحد
علي الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن
العاملان من نوع نحو ضربت زيدا وان عمرا قايم فالجمهور منعوا
جمعهما في وصف نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف
العاملان والعمل معا فالجمهور علي ايجاب قطع النعت
المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب
المعني نحو ضربت زيدا او انها ان عمرو الظريفان لان زيدا او عمرا
مهانان واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين
علي القطع لانك لا تثني الاعلي من اثبته وعلمته ولا يجوز ان
يخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق
الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان
جمعا متغاير الصفات فاما ان تجي الصفات علي وفق عدده
او اقل ففي الاول يجوز الاتباع و القطع الي الرفع علي انه خبر مبتدا
محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر
وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم وبعضهم بزاز وهم شاعر وكاتب وبزاز او منهم
شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو نحا الفا تعريفا وتنكيرا فقطع
الوصف الي الموصوف الرفع اولي ان لم يكن هناك للحال معنى
نحو بالرجلين قصير وطويل اذ يجوز قطعه الي النصب ايضا
علي الحال اذ كان لها معني نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع
في الوجهين الاتباع علي البدل ويجوز القطع الي الرفع في خبر

نواخ

66
نواسخ الابتدا نحو قوله فلا تخعلي منبعي ضيف معرب واخر
معزول عن البيت جانب • اي منهما ضيف متروب ومنهما اخر
معزول وقوله فاصبح من حيث القياس بجدهم • طليق
ومكتوف لهذين ومرعف اي منهم طليق وقوله مرعف
اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني فيما كان الصفات
فيه اقل الرفع لا غير علي القطع نحو رايت ثلاثة رجال
كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم الوصف للبعض دون
البعض محتجا بقوله كان حمولهم لما استقلت ثلاثة اكلب
بتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة
نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولي الاتباع ويجوز القطع
علي تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم
كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا انتهي ما اردناه منه
ولا يتقدم النعت علي منعوته خلافا لصاحب البديع
في اجازته تقدم النعت المثني والجمع اذا تقدم احد منعوتيه
نحو قام زيد العاقلان وعمرو ولما ذكر المصنف ان النعت
تابع بالمنعوت في تعريفه وتنكيره ناسب بيان المعرفة
والنكرة وبدا بالمعرفة وان كانت النكرة هي الاصل لانها اشرف
فقال والمعرفة من حيث هي وسياتي ما يعلم منه تعريف النكرة
من حيث هي خمسة اشيا وزاد بعضهم لفظ اشيا للتاكيد والمبادرة
الي بيان ان المراد الانواع لا الافراد والا فذلك يعلم من التفصيل
الاتي وصح الاخبار بقوله خمسة اشيا عن قوله المعرفة لان
المراد بها الجنس وقد وقع لبعض اهل العصر انه استشكل
مثل هذه العبارة والاخبار بالجمع عن المفرد وذكر ما حاصله
تخطئة الموجهين بان المراد الجنس وان الناس قلد بعضهم
بعضا في مثل هذه العبارة وهذا التوجيه وقال يلزم ان يصح

ان يقال الرجل ثلاثة وان يقال الرجل قايمون وهذا قد انبانا
عن جهالته وقلة بضاعته وما يقول في اجماعهم على نحو قولهم
الكلمة اسم وفعل وحرف فان هذه العبارة نظير ذلك لان المقصود
تقسيم المعرفة لما ان المقصود تقسيم الكلمة واما قولنا الرجل ثلاثة
فصحيح عن ارادة التقسيم كان يقال الرجل ثلاثة عربي وروي
وهندي واما لا يقال الرجل قايمون لانه ليس تقسيما وايضا
قايمون مشتق تعتبر فيه المطابقة لصاحب الضمير على انه
سمع الدينار الصفر والدرهم البيض وبذلك اندفع ما قيل
هنا مضاف محذوف اما من المبتدا واما من الخبر لتصحيح
الحمل فالتقدير على الاول وانواع المعرفة خمسة اشيا
والتقدير على الثاني والمعرفة ذوا خمسة اشيا لما علمت
من انه لا حاجة في تصحيح الحمل الى تقدير مضاف لان المراد
بالمعرفة الجنس الصادق بالخمسة هذا وقد قال ابن الحاجب
المعرفة ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع لشي بعينه بان تكون
الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب
الوضع فان الرجل معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس
المعين المعلوم عند السامع وقس عليه جميع المعارف هذا
هو التحقيق فاحفظه والوضع نوعين احدهما ان يلاحظ
الواضع الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف مختص به
فيوضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا والثاني ان يلاحظ
مفهوما عاما شاملا لامور متعددة ثم يوضع اللفظ لكل واحد
واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم بوضع واحد ويسمى
وضعا كليا ومن هذا القبيل وضع المضمرات عند المحققين
وسيدهم فالواضع تصور مفهوم المتكلم ووضع انا لكل واحد
واحد ممن يصدق عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس عليه

وادرج

٩٧

وادرج الموصول واسم الاشارة في الاسم المبهم واما المنكر المقصود
بالندا فاهمل ذكره هنا بناء على انه ليس معرفا بال اختصارا وانما
اثر صورة الحصر لانه امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها
للاحتياج الى اتفاق معرفة كل وملاحظته ليتحقق مطابقة
العدد ولعدم تسامح بارتكاب ذلك محافظة على المعنى المذكور
ولانه اجمع للفكر وامنع لانتشاره فهو اسهل على المبتدي
المقصود بالكتاب بالذات ثم فصل قوله خمسة اشيا ولم يقتصر
على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال ثم التفصيل
الضمير ويقال له المضمر وتقدم في باب الفاعل تعريفه وبيان
اقسامه وبدا من المعارف بالضمير لانه اعرف الانواع كما
سياتي وتسميته ضميرا اجري على قياس التصريف لانه من اضمرته
اي اخفيته فهو مضمر واما الضمير فعلى حد قولهم عقدت
الحبل فهو عقيد اي معقود وانما سمي مضمرا من قولهم اضمرت
الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت الشي في نفسي
او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم
تلك الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التا والكاف
والها والهمس هو الصوت الخفي والكوفي تسميته كناية ومكنيا
لانه ليس بالاسم الصريح قال ابن هاني
فصرح بمن تهوى ودعني من الكنا • فلا خير في اللذات من دونها ستر
واعلم ان مذهب ايمة النحو المتقدمين والمتاخرين ان المعارف
متفاوتة وذهب ابن حزم الى انها كلها متساوية لان المعرفة
لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر من هذا واجيب
بان مرادهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال
اليه اقل من تطرقه الى الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف
المعارف فقال ابن مالك اعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل

على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز
صونه ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله
ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا او غايبا على سبيل الاختصاص
ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام نحو زيد رايته فلو تقدم اسمان
او اكثر نحو جاني زيد وعمرو فاكرمته فانه تطرق اليه ابهام لاحتمال
عوده للاول وللثاني فنقص اختصاصه لذلك ونظر فيه
بعضهم بانه ان كان ثم دليل على عوده الى الاول فلا ابهام
والا فهو للاقرب حتما فلا ابهام ثم المشار به لان تعريفه بالقصد
ثم الموصول وذو الاداة كلاهما ايضا في مرتبة واحدة لان
تعريف كل منهما بالعهد والمضاف بحسب ما يضاف اليه
على ما سياتي وعبر ابن مالك تقدم المضمر مطلقا على العلم
والموصول على ذي الاداة وهو قضية تعبير ابن هشام في
القطر بثم واما النكرة المقصودة في النداء فهي في رتبة
المشار به كما صرح به ابن مالك وغيره بنا على ان تعريفه
بالمواجهة والقصد والكلام في غير اسم الله تعالى فانه اعرف
المعارف اجماعا ويليه ضميره وحكى ان سيبويه روي في النوم
فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا لجعلي اسمه اعرف المعارف
وحكاه ابن القطان ايضا عن واحد من الرجلين الرجاجي والمبرد
ويمكن تعدد الرويا واختلفوا في ضمير الغايب العايد الى نكرة
فقال الجمهور انه معرفة كساير الضماير وقال بعضهم انه
نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته ولذا دخلت عليه
رب نحو ربه رجلا واجيب بانه يخصصه من حيث هو
مذكور واعترض بانه انما يتم اذا كان المعود عليه مخصوصا
قبل الحكم نحو جاني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص
لشي قبل كربه رجلا ورب رجل واخيه فينبغي ان يكون نكرة

وفصل

٦٨ وفصل اخرون بين العايد على واجب التنكير كالحال والتمييز
نكرة والعايد على غيره كالفاعل والمفعول فمعرفة قال ابو
حيان قال اصحابنا اعرف الاعلام اسما الاماكن ثم اسما الاناسي
ثم اسما الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط
ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد
في شخص ثم للجنس وذلك نحوانا اي وضعه من كل اسم دل
وضعا على متكلم به اي شخص يحكي به عن نفسه او مخاطب به اي
شخص توجه اليه الخطاب به او غايب اي في غير متكلم ولا
مخاطب بالمعنى المذكور تقدم ذكره على ذكر ذلك الضمير
لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة نحو
جاني رجل فاكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه
زيد او معنى بان لم يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه
نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما بان يكون معلوما حاضرا
في ذهن المخاطب والمتكلم فانه في حكم المذكور معنى كضمير
الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد فخرج بلفظ متكلم
ومخاطب وغايب كالاسما الظاهرة وان كانت موضوعة
للغيب اذ لم تدل وضعا على غايب تقدم ذكره اذ لم يشترط في
وضعها تقدم ذكرها وقال ابن هشام وابن الضايع ان الاسما الظاهرة هف
وضعت لمسماها لا بقيد كونه غايبا والعلم بفتح العين واللام
له معنى في اللغة وهو العلامة وعلم الثوب والجبل قال
الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
ومعنى في الاصطلاح وهو ما علق على شي بعينه غير متناول
ما اشبهه والمراد بتعليقه على الشي تخصيصه به بحيث
يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق
عليه بعينه ان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة

في معناه بحسب الوضع للتشخص المعين المعلوم والمراد بعدم
تناوله ما اشبهه عدم تناوله بوضع واحد فان زيدا وضع
للتشخص المعين المعلوم ولا يصح اطلاقه بحسب هذا الوضع
على غير هذا التشخص ولكن لو وضع مرة اخرى لغير هذا
التشخص صح اطلاقه على ذلك الغير باعتبار الوضع الثاني
وخرج بقيد بعينه النكرة فانها وان وضعت لمعين الا
انه لم يعتبر في وضعها لمعين الاشارة الى تعيينه وبما بعده
بقية المعارف فانها وان وضعت لشيء بعينه لكنها تتناول غيره
بوضع واحد لان الواضع لاحظ مفهوما عاما شاملا ثم وضع
اللفظ لكل واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم
بوضع واحد ويسمى وضعا كليا بخلاف وضع العلم لان
الواضع لاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف
مختص به ووضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا فان قلت
هذا التعريف لا يتناول العلم بالغلبة والمراد بها تخصيص
احد المشتركين او المشتركات بشايع على سبيل الاتفاق دون
القصد كتخصيص البيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه قلت
المراد التعليق حقيقة او حكما وارادة مثل هذا التعميم
والتعويل عليه في التعاريف وغيرها وجريان المسامحة
بارتكابه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن
له تتبع له والذي يصححه ويؤيده بل يعينه ما ذكره
الفاضل الجامي في شرح كافية ابن الحاجب وقد حد ابن الحاجب
فيها العلم بنحو الحد المذكور بقوله والاعلام الغالبة داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك انتهى اي فالمراد

بالوضع

٩٦

بالوضع في حد ابن الحاجب هو الوضع حقيقة او تنزيلا وحكما
فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم بدخول علم الغلبة
في حد ابن الحاجب واحتج على هذا الجزم بان الغلبة
بمنزلة الوضع فان ذلك صريح في ان مثل هذا امر سهل
معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد يقال انه
ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور
فان قلت ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لانه يصدق
عليه وليس من افراده لانه موضوع للحقيقة المعينة ولا
يتناول غيرها فالجواب بعد تمهيد مقدمة وهي ان
المعرف بلام التعريف يستعمل في اربعة معان المفهوم الكلي
والفرد المعين والفرد الغير المعين وجميع الافراد ثم هذه
المعاني الاربعة هل هي معان متقابلة مستقلة يتعين كل
منها بحسب القرائن كما في الالفاظ المشتركة ويكون كل منها
معنا وضعا لغويا او عرفيا او يكون بعضها مجازا او هي كلها راجعة
الى معنى واحد وضعي لم يستعمل اللفظ الا فيه والتعدد مستفاد
من القرينة والمقام بان يكون اللفظ موضوعا للمفهوم الكلي
المطلق فتارة يراد به ذلك المفهوم من حيث هو وتارة يراد
به ذلك المفهوم من ضمن فرد معين او غير معين او جميع
الافراد والمراد على جميع هذه التقادير الاشارة الى تعيين
المفهوم الكلي والعلم به فكانه قيل هذه الحقيقة المعينة
المعلومة وحدها او في ضمن فردها او افرادها او هي
بعضها مستقل كالفرد المعين وبعضها راجع الى غيره كالمعاني
الثلاثة الباقية فالفرد الغير المعين وجميع الافراد منها
راجعان الى المفهوم الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له
لكنه تارة يقصد من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير

معين

وتارة في ضمن جميع الافراد احتمالات دل كلام المولى سعد الدين
التفتازاني في بعض كتبه على اولها وحمله بعضهم على ظاهره
وذهب بعضهم الى الثاني كالعلامة القوشجي شارح التجريد
والى الثالث اكابر المحققين كالمولى التفتازاني والسيد الجرجاني
كما حقق جميع ذلك مع ما يتعلق به السيد علي الصفوي استاذ
شيخنا في رسالة له وحينئذ فهو الذي ينبغي ان يكون عليه
التعويل وعلى الاول فهل الوضع لتلك المعاني المتقابلة
المستقلة واحدا ومتعدد محل نظر وعلى هذا اعني الثلاث
فهل المراد ان اللفظ موضوع لكل واحدة من الخصوصيات
الثلاث اعني الماهية من حيث هي والماهية في ضمن فرد
غير معين والماهية في ضمن جميع الافراد على طريق ما اختاره
السيد وغيره في وضع الضماير ونحوها او هو موضوع
للقدر المشترك بين تلك الخصوصيات وهو الماهية لا بقيد
من حيث هي ولا بقيد كونها في ضمن فرد غير معين او في
ضمن جميع الافراد كما في وضع الرجل للادمي المخصوص
لا بقيد خصوصية زيد او غيره محل نظر والظاهر
الاول لانه يلزم على الثاني كون اللفظ مجازا فيما اذا استعمل
في الماهية باحد القيود المذكورة كان استعمل في الماهية من حيث
هي او من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد كما ان لفظ رجل مجاز
اذا اطلق على زيد باعتبار خصوصه او على عمرو كذلك وهو
بعيد كل البعد مخالف لما يتبادر من قوة كلامهم وعليه اعني
الاول فهل وضعه لكل خصوصية من الخصوصيات الثلاث
بوضع واحد كما في وضع الضماير ونحوها من مختار السيد وغيره
السابق فيكون وضعه من قبيل الوضع العام للخصوصيات
المتشخصات او باوضاع متعددة محل نظر ايضا ولا يبعد

ان

ان الاقرب الاول واذا تقرر ذلك فان بني الانتقاض على
الاحتمال الثاني لم يصح كما هو ظاهر لخروج المعرف بلام الحقيقة
على هذا التقدير بقيد غير متناول ما اشبهه لتناوله
على هذا التقدير اي بوضع واحد كما هو المراد غير الحقيقة
المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن فرد معين او غير معين
او جميع الافراد وعلى الاحتمال الاول فان ادعي تعدد
الوضع عليه منعناه فانه غير معلوم ولا ثابت او اتحاده
بطل الانتقاض لخروج المعرف المذكور حينئذ بقولنا
لا يتناول ما اشبهه اذ يتناول على هذا التقدير بوضع واحد
بقية معانيه او على الاحتمال الثالث فان بني مع ذلك
على تعدد الوضع منعناه اذ هو غير معلوم ودون اثباته
خرط القتاد ومجرد الاحتمال لا يكفي في صحة الانتقاض
او على اتحاده بطل الانتقاض ايضا لخروج المعرف بلام
الحقيقة بقيد لا يتناول ما اشبهه لان لفظ الانسان
مثلا على هذا التقدير يتناول اي بوضع واحد كما هو
المراد من التعريف غير الحقيقة المعينة التي هي الحيوان
الناطق من حيث هي لانه يتناول تلك الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن فرد غير معين ومن حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد ولا شك في تغاير الحقيقة باعتبار
هذه الحيثيات فان قلت قد حملت الانتقاض على النقض
بالمعرف بلام الحقيقة من حيث هي وليس كذلك وانما المراد
النقض بالمعرف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك
بين الخصوصيات الثلاث وهذا لا يتناول غير الحقيقة
بهذا المعنى اذ لفظ الانسان مرادا منه الحقيقة بهذا
المعنى لا يتناول غيرها كحقيقة الفرس قلت كون اللام

للحقيقة بمعنى الفرد المشترك المذكور امر غير ثابت بل الظاهر
خلافه لما تقدم فالبناء عليه لا يفيد خصوصا في مقام تنقض
التعريف الذي لا يكفي فيه مجرد الاحتمال فان زعم زاعم
انه موضوع لكل منهما اعني للفرد المشترك بين الخصوصيات
ولتلك الخصوصيات ايضا فان زعم مع ذلك تعدد
الوضع معناه او اتحاده قلنا صحة هذا التعدد يمنع
الانتقاض لان المعرف بلام الحقيقة بمعنى الفرد المشترك
المذكور يتناول بالوضع الواحد غير الفرد المشترك وهو
كل واحدة من الخصوصيات كما انه يتناول له كل واحد
بوضع واحد وهو ما عداه منها والفرد المشترك وان
شئت تلخيص الجواب واختصاره قلت الانتقاض
يتوقف على كون المعرف المذكور موضوعا باوضاع
للخصوصيات وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه
موضوع للمفهوم الكلي او الخصوصيات بوضع واحد
فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون اثبات ذلك
خرط القتاد فتامل فان قلت كان ينبغي ان يزاد في
التعريف بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة
فانها وان كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل
باوضاع متعددة قلت التعريف المذكور مساو لتعريف
الكافية لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشي بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب
نفسه ان قوله بوضع واحد غير محتاج اليه كما سياتي
نقله عنه وذلك لان المتبادر من قولنا لا يتناول غيره
عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها
على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم الى ذلك من

العلم

العلم الفرد وربي لكل احد بادي تامل بان هذا هو المراد والا لزم
خروج اكثر الاعلام بلا انحصار العلم في بعض اسما الله تعالى
وهو ضروري البطلان وايضا فقيد الحيثية مراد في تعريف
الامور التي تختلف فيها بالاعتبار كما نص عليه الايمة فالمعنى
هنا ما وضع لشي بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث
انه وضع لذلك وحينيذ يندفع الاشكال راسا وفي
امالي ابن الحاجب التصريح منه بعدم الاحتياج في التحقيق
الى هذا القيد حيث قال ما نصه فقولنا بوضع واحد دفع
لوهم من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع علما
بعد ذلك لاخر انه يتناول ما اشبهه فلا يكتفي بقولك غير
متناول ما اشبهه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه
وانما يتناوله بوضع ثان ولم تدخل اسما الاجناس لانها خارجة
بالفصل الاول من قوله ما وضع لشي بعينه وهو في الحقيقة
غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضع
مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك لان
الواضع لما وضعه لشي بعينه في جميع تقديراته لم يضعه
للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة
الى قوله بوضع واحد في التحقيق انتهى وكان حاصل
جوابه ما اجبنا به اولا وبذلك يتضح سقوط الايراد
راسا كذا ذكره شيخنا رحمه الله تعالى ثم العلم باعتبار كون
الموضوع له المعنى المعلوم متشخصا تارة وجنسا اخرى قسمان
شخصي بان يكون موضوعا للمتشخص باعتبار كونه معينا
معلوما كزيد فانه وضع للذات المتشخص باعتبار كونه
معينا معلوما وجنسي بان يكون موضوعا للجنس والماهية
المعنية باعتبار تعينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله

من اللفظ تفعل التعيين والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس
اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع
للماهية بالاعتبار المذكور واسم الجنس النكرة موضوع للماهية
في نفسها لا بهذا الاعتبار فمورداهما واحد لكنه يختلف
بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد
فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي
معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف الاسم الجنس فان
التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان التعيين حاصل
في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس النكرة يلاحظ
في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكونه في اسم الجنس من الاداة
وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والفرق المذكور انما
يحتاج اليه على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة
كما اختاره السيد واما على قول من جعله موضوعا للماهية
مع قيد الوحدة وهو المراد بالفرد المنتشر كما اختاره العلامة
التفتازاني تبعا للشيخ الرضي فلا يحتاج اليه اذ لا دلالة
لعلم الجنس على الوحدة اصلا وبهذا التقدير يظهر ان
علم الجنس معرفة لفظا ومعنى وهو الحق وان وقع
لابن هشام في توضيحه تبعا لابن مالك خلافه وفي
حواشي التهذيب للمولى الدواني واما علم الجنس فليس
بعلم في عرف المنطق لان نظرهم الى المعاني بالقصد
الاول ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم نظرا
الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاح
بحسب اختلاف النظر بل هذا اذا جوزنا اطلاق العلم
الجنس على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يجوز ذلك
وقيل المراد انه موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية

فهي

فهي بهذا الاعتبار متشخصة فلا اشكال انتهى وينقسم ايضا باعتبار
اشعاره بمدح او ذم وتصدره باب او ام وعدم ذلك الى ثلاثة
اقسام اسم ان لم يشعر بمدح او ذم ولا تصدر باب ولا ام كزيد
ولقب ان اشعر بمدح او ذم قال السيد في حواشي الاصول
اي باعتبار مفهومه الاصلي فان ذلك قد يقصد تبعا
واراد بذلك كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من
جهة ان له مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن
اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود
هو المعنى العلمي حتى لو لم يكن للعلم مفهوم اخر غير علمي لم
يتصور فيه الاشعار بمدح او ذم فاندفع ما يورد على ظاهر
التعريف من انه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود
فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقبا والتزامه
بعيد فان قيل سلمنا اندفاع ذلك بعد اشتهار زيد بصفة
الكمال اذا سمي بزيد شخص يلزم ان يكون زيد لقبا اجيب
بانه لا بعد في التزام كونه لقبا ولا يخفى ان تفسير اللقب
بما ذكر يدخل فيه نحو محمد ومحمود وكنية ان صدر باب او ام زاد
الرضي او ابن او بنت كابي عمرو وام عمرو وابن اوى وبنت
وردان قال الرضي الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب
به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأبى
من ان تخاطب باسمها انتهى وانت خبير بان كلا من تفسير
اللقب والكنية صادق على نحو ابي الخير وام الخير وابو
لهب وام الشر فيلزم ان يكون بينهما عموم وجهي
لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو [illegible] والكنية

في نحو ابي بكر ولا مانع من ذلك وفاقا لبعض مشايخ شيخنا وموافقة
لقول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار
بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر اشعار
ويؤخر اللقب وجوبا في الافصح عن الاسم اذا اجتمع معه
تابعا له في اعرابه اما على انه بدل منه او عطف بيان او
مقطوعا مطلقا عن التبعية اما برفعه على انه خبر لمبتدا
محذوف او بنصبه مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا باضافته
ان افرد كسعيد كرز قال الرضي او اولهما بخلاف ما اذا كانا
مركبين او اولهما مركبا لان المضاف لا يكون مركبا واما المضاف
اليه فيكون مركبا وغيره وعلل ابن مالك تاخير اللقب بانه
في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه وقفه فلو
تقدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره
فلم يعدل عنه وعلله غيره بانه اشهر من الاسم لان فيه العلمية
مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم ولا ترتيب
بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب نعم مقتضى ما تقدم
ان الكنية التي هي من افراد اللقب كابي الخير وام الخير ان تجري
فيها ما تقرر في اللقب المحض وقد ينكر العلم كلا قريش
بعد اليوم ويجب ذلك ان ثني او جمع فيحلى بال كالخالدان
والخوالد والهنود الا فيما لا يفترق كجمادين واما الفرقدان
فمثنى جعل علما لا علم ثني مثله ومثله عمايتان وعرفات
على الاصح ويسمى علم الشخص او لو العلم نحو زيد وهند
وبعض المالوفات كقولش ومكة واما علم الجنس فسماه
غالبا ما لا يولف كاسامة وابي الحارث للاسد وشبوة
وام عريط للعقرب وقليلا المالوف كابي الدغفا
للاحمق وابي المضا للفرس ويكون للمعاني ككيسان

للغدر

للغدر وشعوب للمنية وبره للمبرة اي البر وسبحان للتسبيح واذا
كان مقطوعا عن الاضافة وممنوعا من الصرف للعلمية
وزيادة الالف والنون واكثر استعماله مضافا اما الى فاعله
او الى مفعوله واذا اضيف فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف
الا ان نكرت وانتصابه بفعل متروك الاظهار ويقصد بر
الكلام به التبرئة عن الفحش عما ذكر بعد وفي القاموس
اي ابرئ الله من السوء براءة او معناه السرعة اليه والخفة
في طاعته وفي النهاية اي السرعة الى هذه اللفظة وقال
الراغب اصله المر السريع فاستعير للسرعة في العمل ثم جعل
للعبادات قولا وفعلا ونية قال السيد عيسى الصفوي في
اسناد شيخنا الظاهر انه اما اخبار يقصد به اظهار
العبودية واعتقاد التقدس والتقديس او انشا للنسبة
التقديسية فالفعل للنسبة نحو لمهمة او لسلب النقائص
لفظا واقيم المصدر مقام الفعل للدلالة على انه المطلوب
وللتجافي عن التجدد واظهار الدوام ولهذا قيل انه للتنزيه
البليغ مع قطع النظر عن التاكيد والاسم المبهم اي في الجملة
والظاهر ان المصنف اراد به الاسم الموصول واسم الاشارة
لا اسم الاشارة فقط كما قيل والمثال لا يخصص وانما سمي
ما ذكر مبهما لانه لا يعلم معناه منه بالتعيين وان اعتبر في معناه
الاشارة الى التعيين وانما يعرف معناه من الصلة والاشارة
بخلاف الضمائر فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في
معانيها فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقا
فتامل ذلك فانه لا يخلو عن نظر ثم رايت بعضهم قال
في اسم الاشارة ووجه ابهامه عمومه وصلاحيته للاشارة به الى
كل جنس والى كل شخص انتهى ويقال مثله في الموصول فان

من ان الموصولات من الفاظ العموم تخالف
قلت ما ذكره الاصوليون من ان الموصولات من الفاظ العموم تخالف
ما ذكره النحويون انها معارف لان المعرفة كما تقدم ما وضع لشيء
بعينه وهذا ينافي العموم قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى
قد تدفع المخالفة بان لها استعمالين ذكر الاصوليون احدهما
والنحويون الاخر لكن ذكر الاصوليون خلافا في ان صيغ العموم
والخصوص او لا يدري الحال فيها ورجح صاحب جمع الجوامع
وغيره الاول وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقي
وهو العموم وان الخصوص معنى مجازي لها فالاشكال بحاله
وحمل كلام النحويين على ان معنى مجازي للموصولات في غاية
البعد بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات معارف وضعا
لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب
وهذا خاصة المعارف انتهى ولعل الاقرب ان النحويين ثبت
عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني او على الاشتراك
وهو القول الثالث فذكروا احد المعنيين وهو الخصوص
انتهى وسياتي ما يعلم منه جواب اخر والاسم الموصول عرفه
بعضهم بقوله المفتقر الى صلة وعائد واراد بقوله
المفتقر المفتقر دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة
بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله
وعائد اي وهو الضمير العائد او ما يقوم مقامه وهو
الاسم الظاهر في نحو قوله سعاد التي اضناك حب سعاد
اخرج نحو اذ واذا مما يفتقر دائما الى جملة لكن لا يفتقر
الى عائد فان قلت مع هذا التكلف يلزم الدور اذ العلم
بالصلة متاخر عن العلم بالموصول قلت اجيب بان هذا
التعريف لفظي او المراد بالصلة المعنى اللغوي اي ما اتصل
به قال الرضي الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان

وضعها

وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة
المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول
اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في
نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون
في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة
وذلك لانا نقول ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا
به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك
لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك
لانا نقول ان تعريف الموصول بوضعه معرفة اذا كانت
من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي
موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك
انسانا تخصيص بمضروبيته للمخاطب لكنه ليس تخصيصا
وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف
الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يخصصا بمضمون
صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص
المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد
به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف
لا يشاركها فيه غيرها مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي
كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
فان قيل الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها
قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة
التقييد بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل منهما
منفردا بل مع التقييد انتهى واراد بالمعلوم اعم من ان يكون
حصة معينة من الجنس ومن ان يكون نفس الجنس اعم من

ان يكون من حيث هو او في ضمن جميع الافراد او بعضها فلا
ينافي ما صرح به غيره من ان الموصول كالمضاف ينقسم انقسام
المعرف بال وبذلك يظهر ان انقسامه كذلك لا يخرجه
عن كونه معرفة كما ان المعرف بال لم يخرج بالانقسام عن
ذلك وان عد الاصوليون له من صيغ العموم لا ينافي ما ذكره
النحاة من انه معرفة وغايته الامر انهم اقتصروا على بعض
معانيه لانه المتعلق به غرضهم كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى
وهو قسمان نص في معنى ومشترك بين معان فالاول الذي
للمذكر العالم وغير العالم المفرد وان دل على جماعة كالفريق
والركب والجمع والتي للمونث العالم وغير العالم المفرد وان
دل على جماعة كالفرقة والقبيلة والجماعة وياوها ساكنة
او مشددة مكسورة او معربة او محذوفة وحدها او مع
الكسرة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المونث بالالف
رفعا واللذين واللتين بالياء جرا ونصبا ولجماعة المذكر
العاقل كثيرا وغيره قليلا صيغتان احدهما الذين بالياء في احواله
كلها لبنائه عند اكثر العرب واعربه طي وهذيل او
عقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو نحو نحن اللذون
امنوا على اللذون كفروا ولا تختص لتشديد نونيهما
ونون ذان وتان بالرفع خلافا للبصريين قال بعضهم
اعلم ان القياس يقتضي ان يكون الذين معربا بالواو رفعا
وبالياء جرا ونصبا كما هو لغة من ذكر وذلك لانه على صورة
الجمع وسننه فيكون معارضا للبناية كما قالوا انظيره في اللذان
واللتان وذان وتان واما قول بعضهم انما بني الذين ولم
يعرب لانه ليس على سنن الجموع لان واحده اعم من جمعه
ففيه نظر لانه المدعي انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولم سلم

وليس

فليس جمعا للواحد باعتبار كون الواحد اعم بل يراد بالواحد
العلم اعم بل يراد بالواحد حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه
كما قال ابن مالك وان عني بالذي من يعقل وشبهه فجمعه الذين
انتهى ومن علل البنا بالمنقول عن البعض المذكور نفس ابن
مالك ايضا مع قوله ما ذكر واعترض عليه بان هذا معارض
لمنعه كون العالمين جمعا للعالم والاخرى الاولى مقصورا
بوزن العلى وقد يمد قال ابي الله للشم الاولا كانهم • سيوف اجاد
القين يوما صقالها • ولجماعة المونث العاقل وغيره اللاتي
واللائي وقد تحذف ياوهما فيقال اللا واللات وقد تجمع
اللاتي على اللواتي باثبات الياء وحذفها والا على اللوا بالمد
وقد يقصر وعلى اللاات مبنيا على الكسر او معربا اعراب
اولات وقد يقتصر اللا والثاني اي المشترك بمعنى جميع
الصيغ المذكورة اي بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة
لكونه موضوعا به من وما يقول في من يعجبني من جاءك ومن
جاءتك ومن جاءاك ومن جاءاتك ومن جاءوك ومن جئنك
وتقول في ما لمن قال اشتريت حمارا او اتانا او حمارين او
اتانين او حمرا او اتنا اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها
وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن قال ابن هشام
في اوضحه فاما من فانها تكون للعالم نحو ومن عنده علم الكتاب
ولغيره في ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلته نحو من لا يستجيب
له وقد عا الاصنام سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل
فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله الادميين
والملائكة والاصنام الثالثة ان يقترن به في عموم فصل
نحو من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل
في كل دابة واما ما فانها تكون لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم

ينفد وما عند الله باق ولو مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات
وما في الارض ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من
النساء وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعد انظر الى
ما ظهر انتهى واذا اريد بهما غير المفرد المذكر جاز في ضميرهما
مراعاة اللفظ وهو اولى لانه الاكثر في كلام العرب فيفرد ويذكر
نحو ومنهم من يؤمن به ام من هو قانت ومراعاة المعنى وهو عربي
جيد نحو من كانت امك ومنهم من يستمعون اليك الا ان عضد
المعنى سابق على الضمير العائد فمراعاة المعنى اولى لقوة
جانبه حينئذ كقوله
وان من النسوان من هي روضة وقوله تعالى ومن يقنت منكن
لله ورسوله وتعمل صالحا فمن انت تعمل ولزوم مراعاة اللفظ
لبس او قبح ومراعاة المعنى واجبة فالاول نحو اعط من سالك
بالحاق علامة التانيث اذ لو تركت مع ارادة المونث حصل الالتباس
والثاني نحو من هي حمراء امتك اذ لو قيل من هو احمر امتك او من
هو حمراء امتك كان في غاية القبح واجاز ابن السراج من هي محسن
امك قال ابن مالك فاما من محسن فقريب واما من هي محسن
فقريب من القبح وقريب مما في من هي احمر فوجب اجتنابهما ويعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى ومن الناس من يقول
امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمومنين وقد يعتبر اللفظ بعد
اعتبار المعنى نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الى واذا
تتلى عليه اياتنا واي للعاقل وغيره مضافة لفظا او تقديرا
ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للمعربين
واستشكل على القول بان تعريف الموصولات بصلاتها وان ال
فيما فيه زائدة اضافة اي بانه يلزم فيها اجتماع تعريفين واجيب

بان

بان ايا تحتاجه الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف
اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات
فانها تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس
فيها ما معناه جنس سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه
ليتوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة
الى الصلة لتوضيحه بالنظر الى تخصصه وهذا من غرائب
العربية ان اسما تحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين
قال بعضهم القياس يقتضي اضافة اي الى نكرة وليس المراد
بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي
هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة فكانهم ارادوا بالتزام
كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ لئلا يضاف
ما اريد به التعريف وهو اي الى ما هو نكرة فيحصل
التدافع في الظاهر وحاول بعضهم اشتراط استقبال
عاملها وتقدمه فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين
الشرطية والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها
على معنى الشرطية والتبست بها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا
على الجواب ان يكون مستقبلا وعدها من المشترك باعتبار
الاكثر والا فقد تؤنث وتثنى وتجمع نحو ابنتاهن اختك وابناهم
اخواك وابوهم اخوتك فيكون من النص وال للعاقل وغيره
نحو ان المصدقين والمصدقات ونحو والسقف المرفوع
والبحر المسجور ويلزم من ضميرها اعتبار المعنى هذا مذهب
الجمهور وقال المازني هي موصول حرفي والاخفش هي حرف
تعريف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد
اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب
فلا كلام في حرفيتها وقال المولى التفتازاني الخلاف انما هو

في اسم الفاعل والمفعول بمعني الحدوث لانهم يقولون انه
فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعني الماضي واما
ما ليس في معني الحدوث من نحو المومن والكافر والضائع والحائض
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام
الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع واستدل
للجمهور برجوع الضمير اليها في الصفة نحو الممرور به والضمير
بالاستقرا انما يعود الي الاسم وقول المازني رجع لموصوف
محذوف ردوه بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف
في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولو كانت موصولا
حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر واللازم باطل او حرف
تعريف امتنع دخولها على الفعل وقد دخلت عليه
نحو الترضي والمجدع واستدل علي حرفيتها بتخطي العامل
لها كمررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضع لال
ولو كانت اسما كان لها موضع واجيب بانه خولف مقتضي
الدليل فيها لكونها علي صورة الحرف فنقل اعرابها الي صلتها
ذكره الرضي وقال ابن مالك مقتضي الدليل ان يظهر اعراب
الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب
لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتاثر بالعوامل
فلما كانت صلة الالف واللام مفرد اجي بالاعراب فيه علي
مقتضي الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه نظر لان حق
الاعراب ان يدور علي الموصول لانه المقصود وانما جي
بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي الموصولة
نحو جاني ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال
بايهما واللذون علي لغة انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
ويمكن ان يجاب بان هذا لا ينهض علي ابن مالك وما استدل

به لا ينافي ما قاله لان له ان يقول انما اعرب اي وما ذكر معه
لقبوله للاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصله انه لما تعذر
ظهور الاعراب في جز الصلة لكونها جملة وكان نفس الموصول
قابلا له ظهر فيه علي خلاف القياس محافظة علي الاعراب
بقدر الامكان وهذا يوافق ما قاله ابن مالك ولا ينافيه
ثم قياس الاول انه اذا وصلت ال بجملة لم يكن لها محل من
الاعراب بل المحل لال وقياس ما قاله ابن مالك ان يكون المحل
لمجموع الموصول والصلة سوا فيه ال وغيرها فليتامل وانما
تكون ال موصولة ان كانت داخلة علي اسم فاعل او اسم مفعول
قيل او صفة مشبهة فان دخلت علي اسم جامد كالرجل او
علي وصف يشبه الاسما الجامدة بان غلبت عليه الاسمية بان
لم يفتقر لفظا ولا تقديرا الي موصوف يجري عليه كالصاحب
او علي وصف التفضيل كالافضل والاعلم فهي حرف تعريف
وكذا الداخلة علي الصفة المشبهة علي الصحيح عند المحققين
قال الرضي وانما لم توصل الالف واللام بالصفة المشبهة
مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل
بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضمنه ان وهو معها بتقدير
المفرد والصلة لا تكون الا جملة ومن الموصولات المشتركة
ذو للعاقل وغيره نحو رايت ذو فعل وذو فعلت وذوا
فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن في لغة طي قال
الرضي وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم
تصريفها مع بنائها اي وتظهر المعني بالعائد والثانية حكاها
الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاث
وذات مضمومة للمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة
حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة

في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية اشهر وهو صريح
في ان تصريف ذو الطائية تصريف ذو التي بمعنى صاحب خاص
بحالة الاعراب ومقتضى كلام ابن مالك وشراح كلامه جريانه
على بنائها ايضا والقياس ان تختم المثنيات وجمع المذكر بالنون
فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين
وان كانت ساقطة في التي بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة
هنا وظاهر على اللغة الرابعة انه ينون ذات وذوات
فيقال في ذات جائني ذات قامت بالرفع والتنوين ورأيت
ذاتا قامت بالنصب والتنوين ومررت بذات قامت
بالجر والتنوين اذ لا معنى لترك التنوين على ذلك التقدير
واما ذوات فالضم مع التنوين رفعا وبالكسر مع التنوين
جرا ونصبا وعدها من المشترك على بعض اللغات
ومنها ذا العاقل وغيره بشرط ان تكون واقعة بعد ما
او من الاستفهاميتين وان لا تكون للاشارة وان لا تكون
ملغاة كقوله

الا تسألان المرء ماذا يحاول • انحب فيقضى ام ضلال وباطل

وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنينا • حزين فمن ذا يعزي الحزينا

بخلاف ما اذا لم يقع بعد ما ذكر كقوله

عدس ما لعباد عليك امارة • امنت وهذا تحملين طليق

فذا اسم اشارة ولذا دخل عليه ها التنبيه مبتدا خبره
طليق وجملة تحملين حال وبهذا اسقط احتجاج الكوفيين
بهذا البيت على عدم اشتراط ذلك الشرط وبخلاف ما اذا
كانت للاشارة كقولك من ذا الذاهب وماذا التواني وما
ذا اذا كانت ملغاة والمراد بالغائها تركيبها مع ما او من فيصيرا

المجموع

المجموع اسما واحدا ولها حينئذ معنيان احدهما وهو الاشهر
ان يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه فعل مقدم وتثبت
الف ما لتوسطها حينئذ كما في قولهم عماذا تسأل والثاني
ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة
فيعمل فيه المتقدم وعليه قوله دعي ماذا علمت سأتقيه
ولكن بالمغيب نبئيني فمجموع ماذا مفعول دعي عند الجمهور
لكن قال السيرافي وابن خروف انه موصول بمعنى الذي والفارسي
نكرة بمعنى شيء فتجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك على
وجه اخر وهو تقديرها زائدة ويظهر اثر الموصولية والالغا
في البدل فيقول عند جعلك ذا موصولة ماذا صنعت اخير
ام شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدا وذا وصلته خبر
ومثله من ذا اكرمت ازيد ام عمرو وتقول عند جعلهما
اسما واحدا ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا اكرمت
ازيدا ام عمرا بالنصب من مجموع ماذا لانه مفعول به وفي الجواب
عن قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو
قرأ ابو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون
بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى ماذا انزل ربكم
قالوا خيرا واعلم ان صلة ال الموصوف المذكور من اسم فاعل
او اسم مفعول بالشرط المذكور انفا ولهذا عمل بمعنى الماضي
ولو كان اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي
كالمجرد عن اللام وانما جعلوا هذا الفعل في صورة الاسم لانهم
كرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى
على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام
مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصير والفعل
في صورة الاسم المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول

في صورة اسم المفعول لتقارب المعنيين ذكر ذلك الرضي قال
فان قيل ما حملكم على هذا وهلا قلتم بان صلة اللام ليست
بجملة بل جعلت صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب
من الصلة بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو
اسم الفاعل والمفعول فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي
مع اللام دلهم على انهما فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع
ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى
الماضي وقد توصل بالمضارع اختيارا عند ابن مالك واضطرارا
عند غيره كقوله ـــــ ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل • والجملة اسمية وبظرف
اضطرارا عند الجميع كقوله ـــــ من القوم
الرسول الله منهم • لهم دانت رقاب بني معد •
وقوله من لا يزال شاكرا على المعه • فهو حر بعيشة ذات سعة
وصلة غيرها اما ظرف او جار ومجرور تامان بان تتم بهما
الفائدة اي بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو جا الذي بك
وجا الذي امس من امثلة غير التامين تتم به الفائدة اذا
لوحظ ان التقدير حصل بك واستقر امس مثلا متعلقان
بفعل عام كاستقر وحصل وثبت محذوف وجوبا والعائد
فاعله المنتقل الى الظرف والجار والمجرور نحو جا الذي
عندك والذي في الدار ابوه فان جعل متعلقهما خاصا
وجب ذكره نحو جا الذي ضحك او نام في الدار ما لم يعمل مثله
في الموصول نحو نزلنا الذي البارحة اي نزلنا المنزل البارحة
الذي نزلناه البارحة او في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل
الذي البارحة اي نزلناه البارحة والا فيجوز حذفه ونحت

بعض

بعض المتاخرين تقييد ذلك بما اذا لم يقم الدليل على الخاص
والا لم يجب ذكره كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد
فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع انتهى
وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدا واما جملة اسمية او فعلية
خبرية لفظا ومعنا اعني محتملة للصدق والكذب اي بحسب الاصل
والا فهي لا تحتملهما الان اذ لا حكم فيها قال ابن مالك والمشهور
عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك
غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة
وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي
ينعق بما لا يسمع وكقول الشاعر • وليس الذي يبني كمن شانه الهدم •
وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر
فان استطع اغلب وان يغلب الهوى • فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه •
ولا يجوز ان تكون انشائية كبعتك واضربه ولا تضربه
واما قوله واني لرام نظرة قبل التي • لعلي وان شطت نواها ازورها •
ولعل محذوفة الخبر والجملة معترضة او الصلة قول
محذوف اي اقول فيها ذلك واما قوله تعالى وان
منكم لمن ليبطئن فالصلة جملة جواب القسم وهي خبرية
واما جملة القسم وان كانت انشائية فليست مذكورة
لذاتها بل لتقوية الجملة وتاكيدها ويجب ان تكون ذات
ضمير غيبة مطابق للموصول في افراده وتثنيته
وجمعه وتذكيره وتانيثه يسمى عائدا وقد يخلفه
ظاهر كقوله • وانت الذي في رحمة الله اطمع • قاله
ابن مالك قال ابو علي من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا
فاحرى ان لا يجيزه في الصلة والمراد بالمطابقة

بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ او المعنى حيث
يجوز الامران او يتعين احدهما على ما تقدم بيانه او ضمير
حاضر ان كان الموصول الذي او احدى فروعه واخبر به
او بموصوفه على ضمير حاضر متقدم ولم يقصد التشبيه نحو
وانت الذي اخلفتني ما وعدتني . وقد يحذف العائد
ان كان مبتدا خبره مفرد و الموصول اما اي نحو ايهم اقرب
ايهم اشد او طويل الصلة نحو وهو الذي في السما اله واما
نحو مثلا ما بعوضة فشاذ او ما استفهامية او مفعولا في
غير صلة ال وهو اما متصل نحو و ما عملته ايديهم او شبه
منفصل لغرض لفظي نحو فالهي بما انا هو ربهم او مخفوضا
اما بوصف غير ماض نحو فاقض ما انت قاض او بحرف خفض
الموصول او موصوفه بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما
تشربون ونحو لا تركنن الى الامر الذي ركنت . ابنا يعصر حين
اضطرها الغدر . واما نحو ما المستقر الهوى محمود عاقبة
وهو على من صبه الله علقم . فقصره ولا تتقدم صلة ولا
معمولها على الموصول ونحو وكانوا فيه من الزاهدين مؤول
ولا يتاخران عن خبره ولا عن تابعه ولا ما استثني منه
ولا يفصل بينهما الا بالاعتراضية كقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالك . الا ال فلا يفصل ولا يحمل
الصلة وكذا الموصول الحرفي وهو ان بتشديد النون
المفتوحة وتوصل بمعمولها وان بسكون النون وتوصل
بفعل متصرف مطلقا وكي وتوصل به مضارعا وما ولو
والذي ويوصلن به غير امر وتنفرد لو بعلته وقوعها
بعد ود او يود وما نيابتها عن ظرف الزمان فلاته
توصل حينئذ الا بماضي المعنى او بابتدائية

وقد

وقد توصل بها في غير ذلك واما اسم الاشارة فحده ابن مالك
بما وضع لمسمى واشارة اليه فخرج بقوله واشارة اليه
ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مطرد لدخول
المضمرات وجميع المظهرات لان المضمر يشار به الى المعود
عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس
غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين وبانه فيه
دور لانه اخذ لفظ الاشارة في كل من المعرف والمعرف
واجيب عن الاول بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية
وما ذكر من الاسما المنقوض بها ليست كذلك قال بعضهم
وقضية هذا ان يكون الاصل في اسما الاشارة ان لا يشار بها
الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس فلتصيره كالمحسوس المشاهد وعن
الثاني بان الاشارة في قوله اسم الاشارة جزء المحدود ولا
يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود ايضا
عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة
بغير ذلك وبانه لا اشكال في اعتبار الاشارة في تعريف اسم
الاشارة لان المعنى ان اللفظ المسمى عند النحاة باسم الاشارة
اي ما يطلقون عليه ذلك اللفظ ما وضع للامر المشار اليه
لغة او اصطلاحا فافهم ذلك على ان الاشارة في المحدود
قيد لا جزء فالمراد تعريف تلك الالفاظ والقيد خارج
والمسمى اما مذكر او مؤنث وكل واحد منهما اما مفرد
او مثنى او مجموع فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة
كذلك فالمجموع ستة وثلاثون الا ان العرب وضعت
لفظ الجمع للمذكر والمؤنث في الاول ولفظ المثنى لهما في
الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها

ثلاثة في أربعة باثني عشر لانه يسقط من ستة المشار
اربعة وعشرون وسقط اثني عشر لانه يسقط واحد يضرب في ستة
اليه احد الجمعين لاشتراكهما في اللفظ وان نظرت الي الاحوال
المشار اليه فمجموع الساقط اثني عشر كانت ثمانية وثمانية
المشار اليه من القرب والبعد والتوسط والواقع منها اثنان وسبعون
من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والساقط اثني عشر الساقط
لانه يسقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثني عشر
من الستة والثلاثين في الاية القرب والبعد والتوسط
وهي ذا للمذكر المفرد اي ولو حكما الفتحة قولك ذا الجمع
وذا الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذا بهمزة مكسورة
بعد الالف وداه بها مكسورة بعد الهمزة ومذهب
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع بدليل تصغيره على ذيا
عادة اللام وقد يعارض هذا كما قال بعضهم باحتياج ابن
يعيش الاني وهل المحذوف العين او اللام لانها طرف
وهل الالف منقلبة عن يا والمحذوف يا فيكون من باب
حي او عن واو والمحذوف يا فيكون من باب طويت وهل
وزنه فعل بتحريك العين وهو الاظهر لان الانقلاب عن
المتحرك اولى او فعل باسكانها لانه الاصل في ذلك كله
خلاف بينهم ومذهب الكوفيين ان الف ذا زائدة احتجاجا
بقولهم في التثنية ذان وذين فالالف والنون والياء
والنون للتثنية فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت
لالتقاء الساكنين ولذا شددت النون عوضا منها وقال
ابن يعيش لا باس بان تقول هو ثنائي كما تقول لا اذا سميت
به قلت ذا فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاءا اذا
سميت بلا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا اذا كان
ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي

ردا الى اصله وذي بذال معجمة مكسورة ثم يا ساكنة منقلبة
عن الف ذا وذي من ذا كهي من هو وذه بذال المعجمة مكسورة
ثم ها ساكنة الها او مكسورة باختلاس والمراد به عدم الاشباع
او باشباع فتتولد بعد كسرة الها يا ساكنة قال الجاربردي
وهذه اصله هذي والها بدل من اليا بدلا لان اليا
والكسرة التي من جنسها قد اشبهها اخوات تقلبهن ولم تثبت
للها تانيث في موضع جعله بدلا من اليا هو القياس وبعد
ان جعل الها بدلا من اليا جاز وجهان احدهما ان يلحق بعد
الها يا زائدة كما في بهي فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان
وحذف الالف اليا كما تقول مررت به بالاسكان والاخر ان
تكون ساكنة لا تلحق بعدها يا في الوصل ولا في الوقف
نحو هذه امة الله بالها ساكنة وكانهم اوجبوا ان تكون
العوض مثل المعوض عنه في السكون وحكمت حكم هذه
في جميع ما ذكر انتهى وتي بتا مكسورة ~~مقلوبة عن ذال ومنها~~
بدلا عن ذال ذي ففيه الجمع بين البدلين التا واليا وتِه
وته بتا مكسورة مقلوبة عن ذال فيها ساكنة او مكسورة
باختلاس او باشباع وتا بتا مقلوبة عن ذال فالف فهذه
تسع للمونث المفرد ولو حكما الفتحة قولك ذي الجماعة
وذي الفرقة وذي الطايفة وزاد بعضهم عاشرة
وهي ذات قال وهي اعرابها ان العربية من بينها لا الا انه
زيد عرابة وانما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة
كقولك ذات جمال او بمعنى التي في لغة طي حكي الفرا
بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به
اي التي اكرمكم الله بها واصله بها نقلت فتحة الها الى اليا
فسكنت وحذفت الالف وذان وتان للمثني رفعا الاول

لمثنى المذكر و الثاني لمثنى المونث وذين وتين جرا و نصبا واعراب
هذه الصيغ قال به بعضهم وعليه ابن مالك لاختلاف اخرها
باختلاف العوامل وادعا بعضهم ان كل واحدة منها صيغة
مستانفة خلاف الظاهر وقال الزجاج لم يبن شي من المثنى
لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت
التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره
فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه تخالف
بعضه بعضا وقال الاكثرون بنا بها لقيام علة البناء بها
كما في المفرد والجمع وانها صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد
ولو بنيته عليه لقيل ذيان وتيان صيغة للرفع وذين صيغة
اخرى للجر والنصب والجواب انهم خالفوا تثنية هذا
المبني حيث لم يبنوها على الواحد تمييزا بينهما قال الرضي
والتحت في اللذان والذين كما في ذان وذين قال وقد
جاذان وتان والذان واللتان في الاحوال الثلاث وعليه
حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران اي في احرى
القرائتين واولا بضم اوله وكسر اخره ممدود عند الحجازيين
مقصورا عند غيرهم لجماعة الذكور والاناث العقلا
وغير العقلا قال • ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش
بعد اولئك الايام • قال الرضي وقد ينون مكسورا والتنوين
للتنكير كما في صه وان كان اولا معرفة فتكون فابدته
البعد حتى يصير للمشار اليهم كالمنكورين فيكون اولا
كاوليك وقد يقصر فيلتبس بالى لان الغم مجهول الاصل
فحمل على الى الاستثقال الكثاف تقبلهن للكلمة وهي
الضمة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة
الاولى من اولاها فيقال هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة

نحو اولا

اولا وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولا نحو طوما وربما قولهم
قولهم هولا على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هولا
لحذف الف ها وقلب همزة اولا واوا انتهى واذا كان المشار
اليه بعيدا حسا او رتبة لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف
الكاف الاسمية غالبا وصرح بعضهم بانها لا تلحق من اسما
اشارة المونث الا تي وتا وذي قالوا اتيك وتلك وتيلك
بكسر التاء في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك
وذيك وقراهذا الغالب لغتان اخريان احداهما
ان تكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث ولا
تلحقها علامة تثنية ولا جمع والثانية ان تكون مفتوحة
مجردة من الزوايد في الاحوال كلها ومنه ذلك خير
لكم ولك ان تزيد قبلها لاما الا في التثنية مطلقا فلا
يقال ذانلك ولا تانلك وفي الجمع في لغة من مده
وهم الحجازيون فلا يقال اولالك بخلاف من قصره
وهم غيرهم فيقال اولالك بالقصر وفيما سبقته
ها التنبيه نحو هذا وهذه وهولا وتقدم ها التنبيه
على المجرد كثير وعلى ذي الكاف قليل وعلى ذي اللام
ممنوع لكن قال ابن مالك لا تدخل على المقترن بالكاف
في المثنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هاولائك لان واحدهما
ذاك وذلك فحمل على ذلك مثناه وجمعه كانهما فرعاه
وحمل عليهما مثنى ذا وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى
انتهى قال ابو حيان وهذا بنا على ما اختاره من انه ليس للمشار
اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله
من هوليا لكن الضال والسمر ابيهي ولا وجه لهذا الايراد
لان كلامه كما هو ظاهر مما يكون مضطردا وهذا

لايرده
وورود بيت بخلافه قال الرضي حرف التنبيه يعني ها انما يلحق
من جمله المفردات اسما الاشارة كثيرا لان تعريفها في اصل الوضع
بما يقترن بها من اشارة المتكلم الحسية فجي في اوائلها بحروف
ينبه لها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي
شي يشير من الاشيا الحاضرة فلم يوت بها الا فيما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد
والغايب وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط
فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار
الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار
المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل
في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا
ليري ما ليس بمري فلذلك قالوا لا يجمع ها مع
اللام انتهى والاكثرون قسموا المشار اليه الى قريب
وبعيد ومتوسط فللقريب المجرد من الكاف واللام
وللبعيد المقرون بهما وللمتوسط المقرون بالكاف
فقط ورده ابن مالك باشيا منها ان الحجازيين لا ياتون
الا بالكاف واللام معا سواكان متوسطا او بعيدا
وبنو تميم لا ياتون بهما معا فلو كان كما قال الاكثر لم يسغ
ذلك واما غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله في توسط
ولا بعد وقال المرادي ان هذا الوجه اقواها قال
بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هولا حال
غير الحجازيين والتميميين ان لا يعلمه غيرهم انتهى وقد
يستعار لغير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك وقول
هذا الناس كيف لبيد وللقريب ذو اللام لعظمه المشير
نحو وما تلك بيمينك او المشار اليه نحو ذلكم الله ربي

وللبعيد

وللبعيد المجرد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وقد يتعاقبان
يشار بهما الى ما ولياه نحو ذلك نتلوه عليك ان هذا لهو
القصص الحق ويشار الى المكان القريب بهنا وها هنا
نحو انا ها هنا قاعدون وللبعيد هناك او ها هناك
او هنالك او هنا او هِنّا او هنت او ثم نحو وازلفنا ثم
الاخرين وقد يستعار غير ثم للزمان والتزم فيهن
الظرفية او الجر بمن او الى وفي كافهن الفتح والافراد
والاسم الذي فيه الالف واللام اي المعرف باداة التعريف
وهي ال عند الخليل وسيبويه كما قال ابن مالك انه لا خلاف
بينهما في ذلك قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة
ازايدة هي ام اصلية فالخليل يقول هي اصلية وانها
همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال وسيبويه
يقول هي زايده ومع زيادتها هي معتد بها في الوضع
كهمزة استمع ولذا لم يعبر باعتبارها بضم اول
مضارعه وقيل اللام وحدها والهمزة مجتلبة في الابتدا
بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع ليتمكن بها من
الابتدا بالساكن واليه ذهب الاخفش وهو المشهور بين
النحويين عن سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن
ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ويتلخص من ذلك
ثلاثة اقوال الاول ان الاداة مجموع ال وهمزتها همزة
قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال الثاني انها المجموع
الا ان الهمزة زايدة معتد بها في اصل الوضع كما تقدم
الثالث انها اللام وحدها والهمزة للوصل غير معتد
بها في الوضع لكنها فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر
لكثرة الاستعمال وقد ظهر تغاير الاقوال الثلاثة فان المفيد

للتعريف مجموع ال على الاولين واللام وحدها على الثالث
واذا قلت جا القوم فالهمزة متروكة على الجميع لكن تركها
على الاول بعد وجودها على خلاف الاصل فيها لما
تقدم وعلى الثاني بعد وجودها لكن على الاصل
فيها للاستغنا عنها بتحرك ما قبلها وعلى الثالث بمعنى
انه لم يوت بها لعدم الحاجة اليها واذا قلت القوم جاوا
فالهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكن ثبوتها على
الاولين لثبوتها في اصل الوضع وقطعها على الاول
لانها موضوعة على القطع وعلى الثاني لاجل الابتدا
وثبوتها على الثالث لاجتلابها بعد ان لم تكن للتوصل
بها الى النطق بالساكن وصحح ابن مالك وغيره قول
الخليل واستدلوا له بسلامته عما لزم غيره من وضع
كلمة مستحقة التصدر على حرف واحد ساكن
وافتتاح حرف لهمزة وصل ولا نظير لها وبان العرب
يقف عليها عند التذكر نحو ال اذا تذكرت ما فيه
الكاف كالكتاب ولا يوقف الا على ما كان على حرفين
وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الضرورة
كقوله • يا خليلي اربعا واستخبراك • منزل الدارس من
اهل الحلال • وذلك كالوقف على قد في نحو قوله
ازف الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد
واما ما استدل به للثالث من حذف الهمزة وصلا وكون
التنكير مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين فكذا
التعريف لان الشي يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وتخطي
العامل اياها نحو بالرجل ولو كانت في الاصل كقد لكانت في
تقدير الانفصال ولم يتخطها العامل ولا يرد نحو ان لا تقصر

وبلا

فبلا مال لانهم جعلوا الاخاصة من بين ما هو على حرفين كجز
للكلمة ولا نحو فيما رحمة من الله لان الفاصل لما لم يغير
معنى ما قبله ولا ما بعده عن الفصل به كلا فصل فاجيب
عنه بانها انما وصلت تخفيفا وبان حمل الشي على ضده غير
لازم بل عدم الحمل اولى ولو سلم فشرطه تعذر الحمل على
النظير وبان تقدير الانفصال لا يترتب عليه كثرة الحروف
بل على افادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف قال
ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيا ولا ينبغي ان
يتشاغل به وبقي في المسئلة مذهب رابع وهو ان اداة
التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام ومن حروف التعريف ام في
لغة طي وهل في لغة وهي ال ابدلت لامها ميما في الاولى
وهمزتها ها في الثانية وابدال اللام ميما لغة حميرية
زعم بعضهم انها مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف
في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولعل ذلك
لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في
قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر
اخرجه احمد واعلم ان المراد من الاسم الذي فيه الالف
واللام وتسمى اداة التعريف حينئذ اداة العهد الخارجي
واما مفهومه من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد
نحو الرجل خير من المراة وتسمى اداة الحقيقة والطبيعة
وقد تسمى اداة الجنس ايضا واما مفهومه في ضمن جميع
الافراد نحو ان الانسان لفي خسر وتسمى اداة العهد
الذهني عند العانيين فالعهد الذهني عندهم ان
تكون الاشارة بالاداة الى الحقيقة من حيث وجودها

في ضمن بعض الافراد وكقولك ادخل السوق واشتر اللحم
حيث لا عهد في سوق او لحم اي سوقا ما ولحما ومرحوا
بان هذا في المعني كالنكرة ولهذا العامل معاملتها كثيرا
فيوصف بالجمل لقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ولعل هذا مرادهم بالمعرف بلام الجنس الذي ذكروا انه
يجوز ان ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بانه نكرة
معني لا لفظا ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك اعني كونه نكرة
في المعني والكلام في المعارف حقيقة واما العهد الذهني
عند النحاة فهو ان يكون المخاطب عالما بالمصحوب
قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو جا القاضي اذا لم يكن
في البلد الا قاض واحد مشهور وهذا القسم ادرجه
البيانيون مع العهد الذكري تحت العهد الخارجي وجعلو
الذهني ما تقدم فلا يحمل عن تخالف الاصطلاحين
وتحقيق المقام وتفصيله في غير هذا الكتاب وحاصل
ما ذكره النحاة ان اداة التعريف اما للعهد ذكري في نحو
في زجاجة الزجاجة او ذهني نحو جا القاضي او حضوري
كما في هذا الرجل ويا ايها الرجل والساعة او الجنس
كاهلك الناس الدينار والدرهم او لاستغراق افراد
نحو وخلق الانسان ضعيفا او صفاتها نحو زيد الرجل
ومصحوب ال الجنسية في المعني نكرة مجموع ومن ثم
يوصف بهما نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار واهلك
الناس الدينار الحمر والدرهم البيض والاكثر اعادة
اللفظ نحو لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولي
وقد ترد ال في مستغنى عنها بتعريفه او وجوب
تنكيره وهي في كليهما اما لازمة كالتي في علم قارنت

نقله

نقله كالنضر او ارتجاله كالسموأل وفي الذي وفروعه
ونحو ارسلها العراك اوجائزة سماعا وهي الداخلة
على علم منقول من مجرد صالح لها كالحارث والعباس
والحسن والفضل او قياسا في الشعر وذلك في نحو
باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على
قصورها ونحو صددت وطبت النفس يا قيس عن
عمرو او نثر وجمنه الثلاثة الاثواب والخمسة العشر
الدراهم والعشرون الدرهم ولا يقاس عليه
واشار بقوله نحو الرجل والغلام الى ان المراد ما فيه
الالف واللام التي للتعريف ليخرج ما ليس فيه الالف
واللام التي للتعريف فانه ليس من هذا القسم بل قد
يكونا علما وقد يكون غيره وانما اكتفى بمثالين وان
كان المثال لا يسال عنه كما قال السيرافي لزيادة الايضاح
وما اضيف وليس متوغلا في الابهام اضافة معنوية
الى واحد من الاربعة المذكورة بخلاف المضاف المتوغل
في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة
قال الرضي وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسوال
وشبهها وانما لم تتعرف فلان مغايرة المخاطب ليست صفة
تختص ذاتا دون اخري اذ كل ما في الوجود الا ذاتك
موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا
بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن
ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب
والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال
ابن السراج اذا اضيفت غير الى معرف له ضد واحد
فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة

غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم
صفة للذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم
ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلة
في شي من الاشيا كالعلم فقيل جا مثلك كان معرفة اذ اقصد
الذي يماثلك في الشي الفلاني وقدح ابن السراج في قوله
هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح كان عليهم كان
فسادا والجواب انه على البدل لا الصفة وقالوا في
حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك مما لم يتعرف
لانها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد
وكذا اخواته وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف
فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبعض العرب تجعل
واحد امه وعبد بطنه نكرتين وكذا ينبغي ان يكون صدر
بلده ورئيس قبيلة وابن ابنه ونادرة دهره لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من
صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالها
عايدة على رجل وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو
جا ضارب زيد الان او غدا فانه على تنكيره والمراد بما
اضيف الى ما ذكر ما اضيف بلا واسطة او بواسطة
فيدخل المضاف الى المضاف الى واحد من هذه
الاربعة نحو غلامك وغلام ابيك وغلام زيد وغلام
ابي زيد وغلام هذا وغلام ابي هذا وغلام الذي
قام ابوه وغلام ابي الذي قام ابوه وغلام الرجل وغلام
ابي الرجل اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا
بحسب اصل الوضع وقد تستعمل لغير معين على خلاف

الوضع

الوضع قال استاذ شيخنا واقول ولا يبعد بذلك نكرة فان
فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد المعاني
الاربعة المعلومة للمعرف باللام على ما تقدم فاحفظ
والمضاف في رتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم
في رتبة العلم وكذا الباقي الا المضاف الى الضمير فانه
في رتبة العلم وذلك لئلا ينتقض القول بان الضمير
اعرف المعارف ويكون اعرف منها شيئين المضمر والمضاف
اليه وهذا مذهب سيبويه والاندلسي قال ابن هشام
في شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت
بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى
الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة اعرف
من الموصوف وتلك لا تجوز على الاصح انتهى ولك منع
هذا الدليل لجواز كون هذا التابع بدلا وقيل ان
ان المضاف في رتبة المضاف اليه مطلقا لانه انما اكتسى
التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وخروف
وجزم به في التسهيل وقيل انه دون ما يضاف اليه
مطلقا وعليه المبرد وقيل انه دونه الا المضاف للمعرف
بال حكاه في الايضاح واعلم ان الاسما معارف كانت او غيرها
في نعتها والنعت بها اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت
به منه الضمير لا يجوز جعله نعتا ولا منعوتا اما انه لا ينعت
فلانه ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا
للباب واما انه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه

يدل على الذات لا على قيام معنى بها وما احسن ما قيل
اضمرت في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا بالوصف
وصفت ما اضمرت يوما له • فقال لي المضمر لا يوصف
وجوز الكسائي نعت الضمير ان كان لغائب والنعت
لمدح او ذم او ترحم كذا نقل عنه الناس كما قال ابو حيان
واحتج بقوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام
الغيوب وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صلى
عليه الرؤوف الرحيم ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
فجعل علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والمسكين
نعتا للضمير المجرور بالباء والرؤوف الرحيم نعتا للضمير
المجرور بعلى والرحمن الرحيم نعتا لهو وغيره خرج ذلك
على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف ومنه كل متوغل
في البناء لا يجوز جعله نعتا ولا منعوتا كاسماء الشرط
والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل
وبعد واسم الفعل واستثنى منه ما النكرتان من نحو مررت
بما معجب لك وما معجب لك والحق بهما الاخفش
ايا نحو مررت باي معجب لك وهو قوي في القياس لانها
معربة وذو الطائية الموصول المقرون بال ومنه المصدر
الذي للطلب نحو ضربا زيدا وسقيا لك لا ينعت لانه بدل
من الفعل ولا ينعت به لانه طلب ومنه عند الكوفيين والزجاج
والسهيلي اسم الاشارة اما انه لا ينعت فلانه جامد
ولا يتصور فيه الاضمار واما انه لا ينعت به فلان غالب
ما يقع بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بيانا
وان سماه سيبويه صفة فتسامح كما سمى بذلك التوكيد
والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك والاكثرون

على

على انه ينعت وينعت به نحو بل فعله كبيرهم هذا ارايتك
هذا الذي كرمت علي ولكن لا ينعت عند المجوز له الا بذي
ال او غير المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به
واما المضاف فلان النعت مع منعوته كاسم واحد
واسم الاشارة لا يضاف فكذا منعوته ولوحظ في ذي ال
معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا
الحاضر المشار اليه وقسم ينعت ولا ينعت به ومنه العلم اما انه
ينعت فلان المشار اليه الاشتراك واما انه لا ينعت
به فلانه ليس بمشتق ولا في حكمه ومنه اسماء الاجناس
ما دامت على موضوعها كرجل واسد وقسم ينعت به
ولا ينعت ومنه اي وكل وجد وحق وتقدم ان الاخفش
اجاز نعت اي ومنه ما لا يقع الا تابعا كالثاني المذكوران
من نحو خالدة تالدة وحسن بسن وشيطان ليطان
قال ابو حيان وهي محفوظة لا يقاس عليها انتهى وقد
الف فيها ابن فارس كتابا قيل ومن الموصول لانه جزء كلمة
الا ايا الا بصلته وجزء الكلمة لا ينعت والاصح ان المقرون
منه بال يوصف ويصغر ويثنى ويجمع وكذا من وما تقول
جائني من في الدار العاقل ونظرت الى ما اشتريت الحسن
قيل ومنه الوصف قال ابن جني من خواص الوصف
ان لا يقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات
فهي للاول وقال غيره لانه من تمام الاول فكانه بعضه والاصح
انه يوصف مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف
فلا يرد لشبهه ضعيف وقد اجاز سيبويه يا زيد الطويل ذو
الجمة على جعل ذي الجمة نعتا للطويل وجعل صائما من قوله
لذي فرس مستقبل الريح صائم • صفة لمستقبل وهو عامل ورد

بان المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف في وصفهما
وقيل يوصف ان دل على جموده دليل قال السهيلي كان
يكون خبر المبتدا او بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان
نعتا فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد فلا ينعت
وقيل يوصف ان لم يعمل عمل الفعل لبعده حينئذ عن
الفعل بخلاف ما اذا اعمل وقسم ينعت وينعت به ومنه اسم الاشارة
عند اكثر البصريين والنكرة لا تنحصر بالعد بل بالحد وقد
اكثر الناس من حدود المعرفة والنكرة وليس فيها حد سالم
قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون
استدراك عليه لان من الاسما ما هو معرفة معنى نكرة
لفظا نحو كان ذلك عاما اول واول من امس فمدلولهما
معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملهما الا نكرتين وما
هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كحمزة
في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة
دون النكرة ومجيئه مبتدا او صاحب حال وهو في الشياع
كاسد وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد امه وعبد
بطنه فاكثر العرب يجعلهما معرفة بالاضافة وبعضهم
يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام
الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه
نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة
اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما تتبين به
المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك
نكرة قال وذلك اجود من تمييزها بدخول رب او اللام
لان من المعارف ما لا تدخل عليه اللام كالفضل والعباس
ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كاين ومتى

وكيف

وكيف وعربت ودبارد المصنف عرفها بقوله كل اسم
شايع في جنسه اي كل اسم شايع في افراد مفهوم كلي سواء
موجودة اي حاصلة في الخارج لوضعه لذلك المفهوم
الصادق على كل من تلك الافراد بان لم يختص ببعضها
دون بعض بان كان يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا
كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد
الموجودة لمفهوم الادمي الذكر الموضوع له لفظ رجل
فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه
فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه او غير موجودة اي
غير حاصلة في الخارج لكنها بحيث كلما فرض منها صدق
عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص
بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل
منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد مفهوم الكوكب النهاري
لا يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها بحيث كلما فرض منها فرد غير موجود وهي
غير حاصلة في نفس الامر لكنه اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا
حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه
ثم اعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل
ما يعم النوع والصنف وغيرهما والمراد افراد المفهوم الكلي
واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شيء واحد ولا حصول
له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما
الحصول الذهني فهو ثابت لساير الاجناس وقوله
لا يختص به واحد من الافراد دون اخر منها تفسير لقوله
شايع في جنسه ويحتمل انه اراد بالجنس حقيقته لكن على
تقدير مضاف اي شايع في افراد جنسه فان قلت

تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف
كالضمير مثلا لفظ هو شايع في افراد مفهوم المذكر الغايب
فانه يستعمل في كل منها لذلك وكاسما الاشارة كلفظ ذا فانه
شايع في افراد المشار اليه الواحد المذكر فانه يستعمل
في كل منها كذلك وكالموصولات كلفظ الذي شايع في افراد
مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك فالجواب
المراد بالشياع فيما ذكر كما تقدمت الاشارة اليه هو الشياع
في افراد المفهوم الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد
الموضوع له وانما الشياع فيها لان كل واحد منها موضوع
له بعينه نعم على ما ذهب اليه جمع اخرون منهم العلامة
التفتازاني من ان المذكورات موضوعة للمفهوم الكلي
لتستعمل في جزئيات يكون الاشكال بحاله فليتامل فان
قلت يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد قلت
المراد انها المفهوم الكلي الصادق على كل اسم شايع في جنس
لا تختص به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له
الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعرة بالافراد
كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد ولما كان في هذا التعريف
غموض لما فيه من الاشكال الذي سبق والخفا اردفه بقوله
وتقريبه اي مقربه الى فهم المبتدي ان يقال **كلما** اي كل
اسم **صلح** بفتح اللام وضمها **دخول الالف واللام عليه** للتعريف
كما اشار الى ذلك بقوله **نحو الرجل والفرس** اي نحو الالف
واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال
في التمثيل غاية الامر انه تسامح على عادة المصنفين قال
قلت يرد على هذا التعريف النكرات اللازمة للتنكير
كاحد وعريب وديار قلت يجاب بان النكرات المذكورة

يصلح



يصلح دخول الالف واللام عليها بحسب الاصل الوضع وعدم صلوح
دخول الالف واللام عليه اما بنفسه او ما هو بمعناه فلا يرد ايضا
امرؤ وامراة لان ما هو بمعناها وهو مرء ومرة يصلح لذلك ولا يرد
ايضا اسما الفاعلين والمفعولين مجردة او مقرونة بال الموصولة
لانها بمعنى شخص ثبت له الفعل او وقع عليه وهو يصلح لذلك فيقال
الشخص الذي صدر منه الفعل او وقع عليه الفعل فان قلت يصدق
التعريف على علم الجنس كاسامة في قولك ان رايت اسامة
اي فردا منه ففر منه فان ما هو بمعناه يصلح لذلك وعلى ضمير
الغايب الراجع الى نكرة مع انه معرفة على الصحيح كقولك جاني
رجل فاكرمته قال الرضي لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاي دون
غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاني رجل فضرب الرجل
انتهى قلت لك ان تقول اسامة لا يطلق حقيقة الا على ما اذا اريد
به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اريد به خصوص الفرد
كان مجازا فاسامة في قولنا ان رايت اسامة واقع موقع الحقيقة
المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال فتامل
واما ضمير الغايب الراجع الى نكرة فليس بمعنى رجل المتقدم بمجرده
ولا واقعا موقعه بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل
المعهود وذلك لا يصلح لدخول ال وقد يجاب عن كل ذلك بان
هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس واندفع بذلك
ايراد الاسما المتوغلة في الابهام فان قلت الاسما المتوغلة في الابهام
في قوة ما يصلح لدخول الالف واللام عليه فان غيرا مثلا بمعنى
مغاير قلت قد يقال ينافي ذلك لزوم غير للتنكير فلا يصح ان
تكون بمعنى ما يصلح لذلك او لا يكون معنى مغاير معنى غير
اذ لو كان معنى غير لزم التنكير لزوم غير للتنكير وقد يجاب بانه
يصلح لذلك في الجملة اي لا يشترط كونه مغنيا عن غير فتامل وظاهر

كلام المصنف انه لا واسطة بين المعرفة والنكرة وهو مذهب الجمهور
واثبتها بعضهم في الحالي في التنوين واللام نحو من وابن ومتي
وكيف هذا

باب العطف

وهو قسمان عطف
بيان وهو تابع جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو اقسم بالله
ابو حفص عمر او يخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة طعام
مساكين وقد يجي للمدح كما في قوله تعالي جعل الله الكعبة البيت
الحرام فان الزمخشري ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جي به للمدح لا للايضاح كما تجي الصفة لذلك ويوافق متبوعه
في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير
وفروعهن وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف علي ايات
مخالف لاجماعهم وقول الجرجاني بشرط كونه اوضح من متبوعه مخالف
لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان
الاشارة اوضح من المضاف الي ذي الاداة وعطف نسق وهو
مراد المصنف بقرينة قوله وحروف العطف عشرة وهو تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف الاتية وحروف العطف
عشرة اي مجموعها عشرة وعدها ابن مالك في التسهيل ثمانية ثم
قال وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان
ولا لا خلافا للاخفش والفرا ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله
ابن عصفور عن البغداديين ولا اي خلافا لصاحب المستوفي
وعدها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة كالمصنف
قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة لا يحتاج الي حد
ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف العطف
لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف علي
حروفه ومعرفة الحرف علي العطف وهي حروف العطف
الواو ومعناها مطلق الجمع اي الاجتماع في شي من غير تقييد

ذلك

١٤٠

ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع واحدا بل اعم من ان يكون
بينهما مهلة وترتيب اولا فتعطف الشي علي مصاحبه نحو فانجيناه
واصحاب السفينة وعلي سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلي لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والي الذين من قبلك فعلي
هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك
وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهي ويجوز
ان يكون بين متعاطفيها تقارب او تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه
من المرسلين فان الرد بعيد الغاية في اليم والارسال بعد
علي راس اربعين سنة قيل وقول بعضهم ان معناها
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما
هي للجمع لا بقيد انتهي والحق ان مودي العبارتين واحد لان
المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق
كما يقال الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط والاول يصدق
بترتيب ولا معية وسبب توهم الفرق بينهما الفرق بين
الماء المطلق ومطلق الماء الغفلة عن ان ذلك اصطلاح
شرعي في بعض انواع المياه وما فيه اصطلاح لغوي وتنفرد
عن سائر حروف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال
معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها باما
نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت
بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد ان
الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه قوله
تعالي وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفي والعطف
حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم علي اضمار العامل
والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين
امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا

زما اختصم زيد ولا
الضالين لان في غير معنى النفي ولا يجوز
عمرو ولا عمرو لانه للمعية لا غير الخامس عطف المفرد السببي على
الاجنبي عند الاحتياج الى الرابط كمررت برجل قائم زيد واخوه
ويجوز قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا
ضربت عمرا واخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد
وعشرون والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او
المئين او الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو بتشديد
الياء وتخفف وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح
والقاموس وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد
الثاني وهذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد
والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب
والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين
او ثم عشرين اذا قصدت الترتيب بلا مهلة او لا بها فالواو
لا ينفرد بعطف العقد على النيف مطلقا وان اوهمه
كلام بعضهم السابع عطف الصفات المتفرقة مع اجتماع
منعوتها كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين • على ربعين مسلوب وبالي •

الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو قوله الفرزدق
ان الرزية لا رزية مثلها • فقدان مثل محمد ومحمد •
والمراد بالمحمدين المذكورين محمد ولد الحجاج بن يوسف
الثقفي ومحمد اخوه ويروى ان الحجاج لما نعيا اليه قال
الله محمد ومحمد في يوم ابني محمد ابني ومحمد اخي وفي ان مثل
هذا الواقع في البيت خرج عن حقه واتى على غير ما ينبغي
نظر ففي التسهيل ان العطف سائغ دون شذوذ مع
قصد التكثير او فصل ظاهرا ومقدر فمثال التكثير قول

جرير

جرير • لعدى بنا نجب افنى عرايكها • خمس وخمس وتاويب وتاويب •
فليس لها المراد انه افنى واذهب لها لوها خمسان وتاويبان
بل المراد التكثير ومثال الفصل الظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم اذن لها بنفسين نفس في الشتا ونفس في الصيف
ومثال الفصل المقدر بيت الفرزدق وقول الحجاج
ومن عطف ما حقه الجمع قول ابي نواس •

اقمنا بها يوما ويوما وثالثا • ويوم له يوم الترحل خامس •

وهذا البيت يسال اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا
والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان
يوم الرحيل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو
ثامن بالنسبة الى اول يوم كذا قيل والصواب ان ايام
الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم
ترحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عما قيل بان الضمير
من قوله له يوم الترحل خامس ليس عائدا الى اليوم الرابع
وانما يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور
يعني ان يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة
وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة
في معظمه والله تعالى اعلم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه
كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وجلست بين زيد
وعمرو ولتشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي
اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر
والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول
نحو قوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
مومنا وللمومنين والمومنات والثاني نحو واذ اخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية ويشاركها في هذا

الحكم الاخير حتى كانت الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاه فانها عاطفة خاصا على عام والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله

وزججن الحواجب والعيونا

اي وكحلن والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الا ان القائل هذا المثال عطف على عامل احذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا على العامل الاخر وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بان العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ الاشترا والذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانهما يجمعهما امر واحد وهو التحسين والثالث عشر عطف الشي على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله

الا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

قال الدماميني قد قيل بانها في البيت عاطفة للمقدم على متبوعه الموخر بل هي عاطفة لما دخلت عليه على ضمير رفع مستكن في الجار والمجرور وهو خبر المسند الموخر الذي هو السلام وقصارى ما فيه وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وهو جائز في الشعر ووقع قليلا في النثر نحو مررت برجل سواء والعدم والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العطف يمنع التجاور والفا

ومعناها

ومعناها الترتيب والتعقيب فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قيل التعقيب مشتمل على على الترتيب ومستلزم له فلم صرح به قلت لبيان انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر في المعنى الذي وضع له الفا فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعي للفا لانه لا يلزم بل ولا يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له والتعقيب في كل شي بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته وهي للتعقيب مع الترتيب معنويا كان او ذكريا وهو في عطف مفصل على مجمل نحو انا انشاناهن انشا فجعلناهن ابكارا عربا اترابا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد يستشكل ذلك في الذكري اذ المعهود من الترتيب الذكري ان المقصود ترتيب المذكور في الفا بان يذكر بعضه اولا وبعضه ثانيا وهذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفا اذ من لازم ذكر الشيين في وقت ان يتقدم احدهما وان يتاخر الاخر اذ لا يتصور ذكرهما معا وان يكون احدهما عقب الاخر فلا فايدة في ذكر الفا وقد يجاب بان المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد الترتيب في الذكر بل ترتيب مراتب المذكور بان يبين ان المذكور اولا لاحقه ان يتقدم لتقدم رتبته على رتبة المتاخر ولعل معنى التعقيب حينئذ بان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة المقدم

شيخنا رحمه الله تعالي
غير منزاحمة عنها كثيرا فليتامل كذا افاده
وكثيرا ما يقتضي ايضا التسبب ان كان المعطوف جملة او شبهها
نحو فوكزه موسي فقضي عليه وفي الرضي الفا تفيد الترتيب
سوا كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا غير صفة في
فايدتها ان ملابسة المعطوف لمعني الفعل بعد ملابسة المعطو
عليه بلامهلة وان دخلت علي الصفات المتتالية فان كان
الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها
بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم
اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب
في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو بتقدم
الافقه فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة
علي جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون
الجملة التي قبلها بلافصل نحو قام زيد فقعد عمرو واعترض
علي الترتيب بقوله تعالي اهلكناها فجاها باسنا لان مجي الباس
سبب للاهلاك فيتقدم عليه او يقارنه وبنحو انو ضا فغسل
وجهه ويديه الحديث واجيب بان المعني اردنا اهلاكها
فجاها باسنا واراد الوضو وبعضهم جعل الاية من باب
القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتي كانهم اهلكوا قبل
مجي الباس اي العذاب اليهم والبدر بن مالك جعل ذلك
من الترتيب الذكري في عطف المفصل علي المجمل واعترض
علي الترتيب بقوله تعالي فجعله غثا واجيب بان التقدير
فمضت مدة فجعله غثاء اي جافا هشيما احوي اي اسود
واعترض بان هذا التقدير لابد فيه مع الاعتراض لان
مضي المدة لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الاية
بان الفا نابت عن ثم كما جا عكسه وفي الرضي واعلم ان

افادة

افادة الفا للترتيب بلامهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب تحصل
بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم
كقوله تعالي الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة
فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة
ومهلة فجي بالفا ولو قيل ثم تصبح نظرا الي تمام الاخضرار
جاز وكذا قوله تعالي جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا
النطفة علقة نظرا الي تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما نظرا الي ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا
الي تمام الطور الاخير او استبعاد لهذا الطور الذي
فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة وتختص الفا
بانها تعطف علي الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العايد
نحو اللذان يقومان فيغضب هو زيد ومثل ذلك في
الخبر والصفة والحال مثال الخبر نحو الم تر ان الله انزل
من السما ما فتصبح الارض مخضرة وقول الشاعر
وانسان عيني يحسر الما تارة ۔ فيبدو وتارات يجم فيغرق
فعطفت الفا في الاية جملة تصبح الارض مخضرة وهي لا تصح
ان تكون خبرا لخلوها من الرابط علي قوله انزل من
السما ما وهي خبر وفي البيت عكس ذلك عطفت ما يصح
ان يكون خبرا وهو قوله يبدو وعلي ما لا يصلح ان يكون
خبرا وهو يحسر الما تارة ويحسر بضم السين ويكسرها
نص عليه في الضيا ومثال الصفة مررت برجل يضحك
فيبكي عمرو ومررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو فان قلت
الفا مهدودا او مقصور قلت قال الرضي اذا اردت
اعراب اسما حروف الكلمة علي حرفين نحو با تا ثا

وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف وقلبتها همزة للساكنين
فتقول هذه باؤنا ولا تجوز الحكاية في اسما حروف المعجم مع
التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باحسنة كما جاز في نحو
من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل
في الكلام المركب مع انها جاز لك حكاية تلك الحال في التركيب
بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات
لتعليم الصبيان ومن تجري مجراهم موقوفا عليها فاذا
استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة
لها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه با مزيد ولم يكن
في اصل الوضع قولك في الافراد با تا ثا بلا مد انتهى ما اورده
منه وقال ~~الوضع قولك في الافراد~~ بعضهم الاجود فيها
مع العامل الاعراب ومد المقصور منها نحو كتبت باؤنا وتجوز
فيها الحكاية لهيئتها نحو كتبت باونا وجيم وحا وتجوز ترك
المد بان يعرب مقصورا منونا نحو كتبت با كما اذا تعاطفت
فان الاجود فيها الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول
جيم وكاف وبا كما تقول واحد واثنان وثلاثة واربعة
انتهى ولتتامل قوله وان لم يكن عامل بعد قوله
الاعراب والمد لان الاعراب لا يكون بدون عامل
ملفوظ به ولا مقدر (ثم) بضم المثلثة وفتح الميم المشددة
ويقال فم بالفا بدلا من الثا كما قالوا في حدث جدف
ويقال ثمت بتا ساكنة ومفتوحة ومعناها الترتيب
والتراخي والترتيب تقدم معناه واما التراخي فمعناه
كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا
قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران
لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا لا يكون

ثم

ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام وقد تجي ثم لمجرد
التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقا سوا كان بينهما
تراخ ومهلة ام لا وسوا كان الثاني بعد الاول ~~ام~~ لا في الزمان
او لا كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه • ثم قد ساد قبل ذلك جده

فتقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه
لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة
الجد واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها والبيت
من قبيل ادعا الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اتاه
السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن
كما قال ابن الرومي •

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم • كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذوي حسب • كما علا برسول الله عدنان

وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك نص صريح بما ينافي
هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به
ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد
الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك نص صريح
بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا
ظاهر سوا جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده
قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه
اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد
بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل
حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا ان يجامعه
الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية
تامل وقد تقع موقع الفا في افادة الترتيب والتعقيب

ويقع الفا موقع ثم في افادته بمهلة فالاول كقوله
كهز الرديني تحت العجاج • جرى في الانابيب ثم اضطرب
اي فاضطرب فان الهز اذا جرى في الانابيب اضطرب
الرمح من غير تراخ مع ان ثم في الاصل للتراخي وما ذكر
من ان الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ اعترض بان الهز
انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وعلى
فينبغي ان يعترض به على ما قيل من افادتها الترتيب فان
قيل ان الاول علة للاضطراب فهو متقدم عليه بالذات
والاضطراب متاخر عنه فيحصل به الترتيب قيل هذا
يتوقف على انهم يكتفون بمثل هذا الترتيب المستفاد
منها والثاني كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما فالفا في الثلاث بمعنى ثم قال الكوفيون ويقع ثم زائدة
كقوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض الى قوله
ثم تاب عليهم واجيب بان الجواب فيها مقدر اي لجاؤا الى
الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وقال الفرا ويقع للا
نحو اعطيتك العام اعطيتك قبل ذلك مالا واو ذكر
المتاخرون معاني انهيت الى اثني عشر احدها الشك
نحو لبثنا يوما او بعض يوم ويتردد النظر في ان المراد
بالشك هنا المعنى الاصولي او مطلق التردد الثاني الابهام
بالبا الموحدة ويعبر عنه بالتشكيك والمراد التعمية
على المخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة المتكلم
والابهام من جهة السامع ومثل في المغني للابهام بقوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقال
الشاعر في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين

منا

منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه
في ضلال مبين قال اليمني واقول لا يخفى ان معنى الابهام
فيه زيادة على احد الشيئين او الاشيا وان معنى احد
الشيئين او الاشيا في جميع معاني او ما عدا معنى بل ومعنى
الواو كما سيقوله المصنف يعني ابن هشام في التنبيه
الاتي فلا يلزم من كونه معنى الابهام ان احد الامرين ثابت
لاحد الفريقين ان تكون فيها للابهام بل لابد من زيادة
اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك
في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في او الثانية لان اعتباره
في احداهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا
اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى قلت اعتبر في الاولى
لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال
والاولى هي الواقعة بين محلهما الا ترى انه لو لم يقل او في
ضلال لكان للابهام وفي الكشاف والمغني وان احد الفريقين
من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض
بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف
بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال وهذا
من كلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد
انصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم من التقرير
البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين على الهدى
او من هو في الضلال المبين ولكن التعرض اوصل بالمجادل
الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي
الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه
مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضلال كانه
منغمس في ظلام مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى هذا

وفرق بعضهم بين الابهام والتشكيك بان المراد من الابهام
الاخفا بحسب بادي الراي وترك التعيين لداع يدعوا
اليه وهو في الاية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين
ليلا يزيد عنادهم وليس المراد منه ايقاع السامع في الشك
في اصل الحكم وهو ظاهر وفرق بينهما بعبارة اخرى
وهي ان المقصود في التشكيك ايقاع المخاطب في الشك
والمقصود في الابهام عدم مواجهة المخاطب بالتصريح
والتعيين لمصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك
وان لزم ذلك وفرق بين المقصود والحاصل تبعا
بلا قصد وعبارة اخرى الفرق بين التشكيك والابهام
ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع
وفي الثاني الاخفا عنه وان لزم احدهما الاخر لكن فرق
فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد والثالث
التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه
الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او
دينارا فان قلت قد مثل العلما بايتي الكفارة والفدية
للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام
والكسوة والتحرير الاتي كل منهن كفارة وبين الصيام
والصدقة والنسك الاتي كل منهن فدية بان تقع واحدة
منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن
ذلك قال الاسنوي في التمهيد لو اتى بخصال الكفارة
كلها اثيب على كل واحد منها لكن ثواب الواجب اكثر
من ثواب التطوع ولا يحصل الاعلى واحد فقط وهو
اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك
فاضافة غيره اليه لا ينقصه وان تساوت فعلى احدها

وان

وان ترك الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا
ذكره ابن التلمساني في شرح المعالم وهو حسن والرابعة
الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع
نحو جالس العلما او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا دخلت
لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا اي
لا تفعل احدهما فان ايهما فعله فهو احدهما وتلخيصه انها تدخل
للنهي عما كان مباحا وكذلك النهي الداخل على التخيير وفاقا
للسيرافي وذكر ابن مالك ان اكثر ورودها للاباحة في التشبيه
نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب
قوسين او ادنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب والظاهر ان
المراد بالطلب صيغته لانه لا طلب في الاباحة وان المراد
بعض صيغ الطلب وليس المراد الاباحة الشرعية بل العقلية
او العرفية لان الكلام في معنى او وقبل ظهور الشرع في اي وقت
كان وعند اي قوم كانوا الخامس الجمع المطلق كالواو قاله
الكوفيون والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة
وقد زعمت ليلى باني فاجر • لنفسي تقاها او عليها فجورها •
وقيل او فيه للابهام وقوله
قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم • ما بين ملجم مهره او سافع •
والسادس الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين
تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام
عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده
انه قال في ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو قلت او لا تطع
كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول
ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح
وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا واحتجوا بقوله وارسلناه

الى مائة الف او يزيدون فقال الفرا بل يزيدون وهكذا اماني
التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو
وللشك بين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا راهم
الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر
نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا
يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل هي للشك
مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير
القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا كلمح
البصر او هو اقرب وفي فهي كالحجارة او اشد قسوة والسابع
التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي منقسمة الى الثلاثة
تقسيم الكلي الى جزئياته فتصدق على كل منها ذكره ابن
مالك في منظومته وفي شرح الكافية ثم عدل عن ذلك
في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد عن الشك والابهام
والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا
بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او
نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال
التقسيم في اواحود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله
كما الناس مجروم عليه وجارم • ومن تجيبه با وقوله فقالوا
لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل
انتهى ومجي الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل
اثبات الاكثرية للواو يقتضي ثبوته في او بقلة وقد صرح
بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى
لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل
ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او قالت النصارى

كونوا

كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم ساحر وقال
بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال في قالوا الثامن
ان تكون بمعنى الا في الاستثنا وهذه ينتصب المضارع
بعدها باضمار ان كقوله لاقتلنه او يسلم التاسع ان
تكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع
بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك او تقضيني حقي
اي الى ان تقضينيه والعاشر التقريب قاله الحريري
وغيره نحو ما ادري اسلم او ودع وهذا يقال لمن قصر
سلامه كالوادع فهو من تجاهل العارف والمراد تقريب
السلام لقصوره من الوداع ونحو ما ادري اذن
او اقام يقال لمن اسرع في الاذان كالاقامة الحادي
عشر الشرطية نحو لاضربنك اعشت او مت اي ان عشت
بعد الضرب وان مت ومثله لاتنك اعطيتني او حرمتني
قاله ابن الشجري الثاني عشر التبعيض نحو كونوا
هودا او نصارى تهتدوا نقله ابن الشجري عن بعض
الكوفيين قال في المغني والذي يظهر لي انه انما اراد معنى
التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية وما بعدها
بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد
مجرد معنى التبعيض وفيه ايضا التحقيق ان او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشيا وهو الذي يقوله المتقدمون
وقد تخرج الى معنى بل او الى معنى الواو واما بقية
المعاني فمستفادة من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان
من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو
خذ من مالي دينارا او درهما وجالس الحسن او ابن سيرين
ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين

لذلك ومن البين الفساد المعنى العاشر واو فيه انما هي للشك
على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه الكلام
بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع
او مستبعد وينبغي لمن قال انها تاتي للشرطية ان يقول والعطف
لانه قدر مكانها وان والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى
حرف الشرط كما قدره هذا القايل وان او على بابها ولكنها
لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى
الشرط انتهى وقال السفاقسي قال المهلبي وابن الصايغ
او لاحد الشيين او الاشيا وانما وقعت في الخبر المشكوك
من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لا انها
موضوعة للشك ولهذا يكون في الخبر من غير شك اذا
اريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان
المخير انما يريد احد الشيين واما التي زعموا انها للاباحة
فلم تؤخذ الاباحة من لفظ او ولا معناها وانما اخذت
من صيغة الامر مع قراين الاحوال انتهى وقوله
ومن العجب الى اخره رد بانه لا عجب فلان كلا من التخيير
والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف
الى او ولا يكون او التخييرية بين شيين او اكثر ولا الاباحية
بين شيين او اكثر الا مسبوقة بصيغة الامر ولا صيغة الامر
التخييرية ولا الاباحية الا ما تاخر او عنها او معناها فلم
اتخاذ مثالهما حيث مثل بمثالين للصيغة قطع النظر
فيهما عن او وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما عن
الصيغة قال التفتازاني في التلويح ان التخيير والاباحة
قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة
او والحق ان احد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه

انما

انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القراين انتهى وقوله
والحق ان الفعل الى اخره يحتمل ان يكون هذا من الحال
المفروضة اي لاضربنه مغفورا جنايته او مقدرا موته والمعنى
لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى
تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة وام وهي
ضربان منقطعة وستاتي ومتصلة وتنحصر في نوعين
وذلك لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية واما ان يتقدم
عليها همزة يطلب بها وبام التعيين اي ايهما في الدار ولم
هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع
انها ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان اصلها او والميم
بدل من الواو ولا دليل يدل له على ذلك وذكر ابو جعفر
النحاس في ام هذه خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها
بمعنى الهمزة فاذا قلت اقام زيد ام عمرو فالمعنى اعمرو
قام فتصير على مذهبه استفهامين وربما توهم ان المراد
بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بين كلمة سوا بخصوصها
وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري
وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة
بصح حلول المصدر محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سوا
عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك الا
ترى والحامل على التوهم المذكور ان التسوية ماخوذة
من كلمة سوا والمسبوقة بهمزة التسوية تقع بين جملتين
فعليتين نحو ما تقدم واسميتين كقوله
ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
ومختلفتين نحو قوله تعالى سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون

واما المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين فتقع بين مفردين
غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا
ام السما ووجه كونها هنا وقعت بين مفردين مع ان المعطوف
عليها في الصورة جملة ان السما معطوف على انتم واشد
خلقا خبر متقدم عن المتعاطفين تقديرا فهو في التقدير
كقولك ازيد ام عمرو قام او يتاخر عنهما نحو وان ادري
اقريب ام بعيد ما توعدون وبين فعلين كقوله
اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي فاعلا لفعل
محذوف اي اسرت هي وبين اسمين كقوله
لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر
فابن سهم وابن منقر خبران لا صفتان والاصل ما ادري
اشعيب بن سهم ام هو ابن منقر فحذف الهمزة والتنوين
منهما لما حذف التنوين من قوله عمرو الذي هشم الثريد
لقومه ورجال مكة مسنتون عجافا وبين فعلية
واسمية كقوله تعالى انتم تخلقونه ام نحن الخالقون
اي ام خلقنا وبين مفرد وجملة كقوله تعالى قل ان
ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ام يجعل له وقد
تستغني بالاغنا عن المعادل نحو اتفعل ام لا وانما سميت في
النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
باحدهما عن الاخر وعلى هذا فالاتصال بين السابق
واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها
المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعض
يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا
بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من

الوجه

الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها
لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما ياتي في المسبوقة بهمزة
الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين
وتسمى ايضا المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في
النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من
اربعة اوجه احدها ان الواقعة بعد همزة التسوية
لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو
خبر محض ثانيها ان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست ام المعادلة لهمزة الاستفهام كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب
مع وجوده والمسبوقة بهمزة الاستفهام انما تجاب بالتعيين
لما يسال عنه مسندا اليه او مسندا او غير ذلك من بقية
المتعلقات كالظرف والحال لانها سوال عنه فاذا قيل ازيد
عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو لانه هو
الظاهر ولا يقال في جواب ذلك لا ولا نعم لانه لا يفيد
الغرض من تعيين احدهما قال الحريري في دره الغواص
والعامة لا يفرقون بين ام واو فاذا قال في الدار زيد
او عمرو فيحسن الجواب بهما في الدار او احدهما وان لم
يعينه بخلاف اذا سال بها فانه يجب التفصيل فيقول
زيد او عمرو ولا يجوز الابهام فلو اجيب بهذا الجواب
في الاولى كنت اجبت السوال وزيادة وثالثها ورابعها
ان ام بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون
الجملتان معها الا في تاويل المفردين وقد تسقط همزة
التسوية والهمزة التي يطلب بها وبام التعيين عند امن
اللبس وفهم المراد وتكون ام متصلة على حالها فقرا

ابن محيصن سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم باسقاط الهمزة
ومثله ما تقدم من قوله شعيب ابن كهم البيت وقوله
بدا لي منها معصم حين جمرت • وكف خضيب زينت ببنان •
فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمانِ •
اي ابسبع وحذفها حينئذ مطرد واجاز الاخفش حذفها في الاختيار
وان لم يكن بعدها ام وجعل منه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها
علي فإن لم تسبق باحدي الهمزتين لفظا او تقديرا فهي
المنقطعة قال في التسهيل وعطفها للمفرد قليل بل قال المغاربة
انها لا تكون عاطفة لا في مفرد ولا جملة ولا يفارقها معنى الاضراب
عن الكلام السابق والاعراض عنه وكثيرا ما يقتضي مع
ذلك استفهاما حقيقيا عما يذكر بعدها نحو انها لابل ام شاء اي
بل هي شاء اعرض عن الكلام الاول واستفهم انها هي شاء فكانه
راي سوادا فقال هي ابل بزعمه لما قرب وعلم انها ليست ابلا
اعرض عن كلامه واستانف السوال قائلا اهي شاء وكقوله
ازيد عندك ام عمرو فلما سال اولا سكت عن السوال
الاول وتركه واعرض عنه واستانف سوالا فقال اعندك
عمرو وانما قدرنا بعدها في الاول مبتدا المحذوف لكونها
لا تدخل على المفرد او انكارا نحو ام له البنات اي بل أله
البنات وقد لا يقتضيه البتة نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور اي بل هل ~~تستوي الظلمات والنور~~ اذ لا تدخل
استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه ام يقولون افتراه
واعلم ان حصرها في المتصلة والمنقطعة مذهب الجمهور
وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال في قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون
انا خير والزيادة ظاهرة في قوله

بالب

١٢٠

من نحوم
يا ليت شعري ولا منجا من الهرم • ام هل على العيش بعد الشيب
وقد تحذف ام والمعطوف بها كقوله
دعاني اليها القلب اني لامره • سميع فما ادري ارشد طلابها
اي ام غي وقد تحذف المعطوف بها دونها بتعويض لا عن المحذوف نحو ازيد
عندك ام لا اريد يقوم ام لا قيل وتحذف دون تعويض
وجعل منه قوله تعالى افلا تبصرون ام اي ام تبصرون
ثم ابتدأ انا خير ووجه المعادلة ان الاصل ام تبصرون
ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء قال الزمخشري
وتحذف المعطوف عليه وجعل منه ام كنتم شهدا اي اتدعون
على الانبيا اليهودية ام كنتم شهداء ووافقه الواحدي
وقدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنيه
باليهودية ام كنتم مسلمة قال ابن هشام اذا عطفت بعد
الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع
الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا او كذا وهو نظير
قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف
في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سوا
على قمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل
الهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني او لم
تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان انتهى قال الدماميني
واقول اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب اذا
دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك
سوا علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير
استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سوا
علي قمت او قعدت انتهى كلامه وهو نص صريح يقضي

سوا كان كذا او كذا او بصحة التركيب
بصحة قول الفقها وغيرهم
الواقع في الصحاح وقد اه ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد
سوا الجميع ذلك موجه لا خطا فيه ولا شذوذ وفي العربية
فان قلت فما وجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضي
شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشيا قلت وجهه
السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا
قلت سوا علي قمت او قعدت فهما علي سوا فتقديره ان
قمت او قعدت فهما علي سوا وعليه فلا يكون سوا خبرا مقدما
ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك سوا او سوا
علي قيامك او قعودك بل سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران
سوا وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح
الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سوا ولا ابالي ان تاتي
باو مجردا عن الهمزة نحو سوا علي قمت او قعدت ولا ابالي
قمت او قعدت لتقدير حرف الشرط والشر قول الشاعر
ولست ابالي بعد آل مطرف · حتوف المنايا اكثرت او قلت · وحكى
الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا تجوز او بعد سوا فلا
يقال سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سوا علي
احدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضي شيئين فصاعدا
قلت ولعل هذا لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى
ام ايضا احد الشيئين او الاشيا فيكون معنى سوا علي اقمت
ام قعدت سوا علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وام لانه
جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه ان سوا خبر
مبتدا محذوف اي الامران سوا ثم بين الامرين بقوله اقمت
ام قعدت والجملة سادة مسد جواز الشرط الذي لا نكاد

في

في مضمون الفعل بعد سوا وما ابالي معناه الاترى الى افادة الماضي
في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمين معنى الشرط ليهم
وقد اجيب عن جزم ابن هشام بعدم صواب قول الفقها
يجب اقل الامرين من كذا او كذا بان المبين ليس الامرين
حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو احدهما
فجاز العطف **واما** وفيها اربع لغات كسر الهمزة وهي لغة
اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وفتحها وهي لغة
قيس واسد وتميم وابدال ميمها يا مع كسر الهمزة وفتحها
واصلها ان فضمت اليها ما وقد جاءت على الاصل في قوله
وقد كذبتك نفسك فاكذبنها · فان جزعا وان اجمال صبر ·
واختلف فيها هل هي بسيطة او مركبة من ان وما كما تقدم
وهو مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على ان
في الضرورة نحو ما تقدم من قوله فان جزعا وان اجمال
صبر ومن قوله وان من خريف واجيب بانه يحتمل ان
تكون ان في البيتين شرطية حذف جوابها والتقدير
ان كنت ذا جزع فلا تجزع وان كنت تجمل صبرا فاجمل
وان سقته من خريف فلم يعدم الري فلو سميت بها على
القول بالتركيب حكيت وتسمى اما هذه اما الشرطية
وهي مركبة من ان وما بلا نزاع قال تعالى واما تخافن
من قوم خيانة وشرط العطف بها ان تسبق بمثلها فانه
لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عنها
بان الشرطية لا النافية كقوله
فاما ان يكون اخي بصدق · فاعرف منك غثي من سميني ·
والا فاطرحني واتخذني · عدوا اتقيك وتتقيني ·
وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

واما باموات الم خيالها ، اي ابعداد
نهاض بدار قد تقادم عهدها • واما يقعد كما يجوز
والغوا بنفس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز
اويقعد وقد تحذف الاولي وترجع بالثانية الي الاصل
لقوله سقته الرواعد من صيف • وان من خريف فلن يعدما
اي اما من صيف واما من خريف كذا قدره سيبويه وترد لما
ترد له او من المعاني من التخيير نحو تزوج اما هندا واما اختها
والاباحة نحو جالس اما العباد واما الزهاد والشك والابهام
والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا ترد للاضراب
ولا بمعني بل ولا بمعني الي ولا الاو ولا الي التعليلية والفرق بين
او واما من وجهين احدهما ان اما لابد من تكرارها كما تقدم
والثاني ان الكلام مع اما مبني من اوله علي ما جي بها لاجله
خلاف او وما ذكره المصنف من ان اما عاطفة قال به اكثر
النحويين يعني القايل بذلك اما الثانية في قولك جاءني اما زيد
واما عمرو وقال الرضي وشبهه من جعلها حرف عطف كونها
بمعني او ولا يلزم ذلك فان معني ان المصدرية معني ما المصدرية
والاولي ناصبة للمضارع دون الثانية والتحقيق انها غير
عاطفة واليه ذهب يونس والفارسي وابن كيسان ووافقهم
ابن مالك علي ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل
عاطف علي عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد
ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فليكن اما كذلك وقد
صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو
العاطف في جا اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون
صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع
اخر كما مع ابا وعلي هذا فلا يرد شي مما احتجوا به ونقل

ابن عصفور الاجماع علي ان اما الثانية غير عاطفة كالاولي
وليس بسديد لان الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك
قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه
وهو الواو فهي كحكي لما كان المراد منها هنا ليس مطلق
الجمع وانما المراد احد الشيئين او الاشياء جي بها قرينة
علي ذلك وزعم بعضهم ان اما عاطفة الاسم علي
الاسم والواو عطفت اما علي اما وعطف الحرف علي
الحرف غريب وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوز
وقال انه لا بعد وحكي الرضي عن الاندلسي ان اما
الاولي مع اما الثانية حرف عطف قدمت ثم تنبيها علي
ان الامر مبني علي الشك والواو جامعة عاطفة لاما
الثانية علي الاولي حتي يصير الحرف واحد ثم يعطفان
معا ما بعد الثانية علي ما بعد الاولي قال الرضي وهذا
عذر بارد لان تقدم بعض العاطف علي المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف علي بعض وعطف الحرف
علي الحرف غير موجودة قال الدماميني قلت الاولان
لازمان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا
الراي لم يقل بانه عطف حرف علي حرف اذ العاطف
عنده مجموع اما الاولي واما الثانية فهما بالنسبة الي العطف
حرف واحد واما اما الاولي فلا خلاف في انها غير عاطفة
لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد
واما عمرو واذ زيد فاعل بقام وقد اعترض بينهما
اما فكيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه
وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر (بل) ومعناها
للاضراب وللعطف بها عند الجمهور شرطان احدهما

افراد معطوفها الثاني ان تسبق بايجاب او امر او نهي او نفي
وهي بعد الاولين تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه من قبل انه لا يحكم
عليه بشي وتثبت الحكم لما بعدها فنحو جاء زيد بل عمرو تحتمل
مجي زيد وعدم مجيه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي
عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل
عمرو فهي تفيد عدم مجي زيد قطعا وبعد الاخيرين
تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها كما ان لكن
كذلك فهي لتقرير حكم ما قبلها على حالته وجعل ضده لما
بعدها واجاز المبرد ان تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى
ما بعدها وعلى قوله فيصح ما زيد قائما بل قاعدا او ذلك
ان ما انما عملت للنفي وما بعد بل على قوله يصح كونه
منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه وتختلف المعنى بالنفي
والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع
مثبت ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه
قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهى ومنعهم ذلك
مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد
الاضراب بعد الايجاب يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف
ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها الايجاب
الذي قبلها ويصير بها نصا في النفي بعد صيرورته بحرف
الاضراب كالمسكوت عنه محتمل النفي وغيره وذلك هو
حقيقة تاكيد الاضراب كقوله
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة او افول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشي كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخي لا الى اجل

وقال

وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي
الا ان يشهد له سماع ثبت وقد سمع ذلك من كلام العرب وان
تليها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل
هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
واما الانتقال من غرض الى اخر وهي في ذلك كله
حرف ابتدا لا عاطفة على الصحيح وخالف في ذلك البدر
ابن مالك وصرح بانها عاطفة في قوله فان كان المعطوف
بها جملة ومن دخولها على الجملة قوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه * اذ التقدير بل رب بلد موصوف
بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل
جارة وقد تكرر بل في الجمل رجوعا عما ولي المتقدمة
نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر
او تنبيها على رجحان ما ولي المتاخرة نحو بل ادرك علمهم
في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون ولا وهي لنفي
الحكم الثابت لما قبلها وللعطف بها شروط احدها افراد
معطوفها خلافا لابن الخباز في النهاية فانه جوز ان
يعطف بلا الجملة نحو زيد قائم لا عمرو قاعد ويقيم زيد
لا يسافر عمرو وثانيها ان لا يقترن بعاطف وثالثها ان
تسبق بايجاب او امر اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب
زيدا لا عمرا ونداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي
لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعا نحو غفر الله لزيد لا لبكر
والتحضيض خلافا للرضي نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا
واجاز الفرا العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم
ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد

الاستفهام لا يقال اضربت زيدا الا عمروا ورابعها ان لا يصدق
احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي والابدي وابو حيان
وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه ونحو جاءني
رجل لا امراة وعلله الابدي بان لا يدخل لتاكيد النفي
وليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني
فان اريد ذلك المعنى جي بغير فيقال غير زيد بخلاف
المثال الاخير ونحوه فان مفهوم الخطاب اقتضى من قولك
جاء رجل ونحوه نفي المراة ونحوها فدخلت لا للنص نحو
بما اقتضاه المفهوم قال الزجاجي وجمع وان لا يكون المعطوف
عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ومع اجازتهم
ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضي في المعنى
ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم يقس عليه
وقيل لان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا عمرو ا
الا على الدعا قال ابن هشام وهو مردود بانه لو توقفت
صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف الحرف لامتنع
ليس زيد قائما ولا قاعدا ورد بقوله
كان دنارا حلفت بلبونه • عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
فعطف عقاب الثاني على عقاب الاول وهو معمول لفعل
ماض وفي الرضي ولا تجي اي لا بعد الاستفهام والعرض
والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا
يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام
زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفرد
وقد تعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم
لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم
لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لانه

قام

قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر
فقلت ولا عمرو ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتاكيد
النفي لدخول العاطف عليه انتهى وقد يحذف المعطوف عليه
بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس اي لتعدل لا لتظلم الناس
ولكن بسكون النون ومعناها الاستدراك وانما تعطف بشروط
احدها افراد معطوفها فان وليها جملة فغير عاطفة وانما
هي حرف ابتدا اي حرف تبتدا بعده الجمل اي تستانف وتقطع
عما قبلها من جهة الاعراب سوا كانت بالواو ونحو ولكن كانوا
هم الظالمين او بدونها كقوله
ان ابن ورقا لا تخشى بوادره • لكن وقائعه في الحرب تنتظر
وقد يقال قضية كونها حرف ابتدا استيناف الجملة
التي بعدها مع انها قد تكون معطوفة بالواو ويمكن ان
يقال ان المراد بكونها حرف ابتدا مجرد انها غير عاطفة
للجملة فلا ينافي ان الجملة معطوفة بغيرها وثانيها ان
تسبق بنفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيدا لكن عمرا قال الكوفيون او ايجاب قيل لانها مثلها
في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو والبصريون منعوه لانه
لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتدا بعده الجملة فيقال لكن
عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو وعلى انه معطوف خلافا
للكوفية ونحو وعلى انها حرف ابتدا وهو مبتدا حذف خبره
للقرينة قال الماوردي ولا تشترط فيما اذا تلتها جملة
تقدم النفي او النهي فتكون بعد ايجاب او نفي او نهي
او امر لا استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو
لم يقم وثالثها ان لا تقترن بالواو فان اقترنت بالواو ف
حرف ابتدا لان العاطف لا يدخل على عاطف نحو

ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب
معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالسلب والايجاب وانما هو خبر لكان محذوفة وما
ذكره المصنف من ان لكن من حروف العطف هو
مذهب اكثر النحويين ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال
احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها
الواو كما هو مذهب الفارسي واكثر النحويين
والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع
ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي
ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انه
انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث
ان العطف بها وانت مخير في الاتيان بالواو وهو
مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك
وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على
ما قبلها عطف مفرد على مفرد **وحتى في بعض المواضع**
ولغة هذيل ابدال حائها عينا قرأ ابن مسعود عتى
حين وامالة الفها لغة يمنية ومعناها التدريج نحو
والغاية ومعنى الغاية اخر الشي ومعنى التدريج ان ما قبلها
ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف
عليه اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا
كقوله
الفى الصحيفة كي يخفف رحله ° والزاد حتى نعله القاها
فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء
تقديرا لان معنى الكلام الفى ما يثقله والتحقيق ان
المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى

الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة للاجزاء الاخر
نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى
الانبيا عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد نحو
جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوك معا وكان خالد اضعفهم
او اقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المصنف لحتى
بقوله في بعض المواضع مع ان غيرها من احرف العطف
كذلك قلت لان العطف بها قليل ولهذا ذهب الكوفيون
الى انها ليست من حروف العطف وانما يعربون ما بعدها
باضمار عامل وتجي حرف جر فتدخل على الاسم الصريح
الظاهر فتكون بمعنى الى في الدلالة على انتها الغاية
نحو حتى مطلع الفجر حتى حين وتدخل على الاسم المؤول من ان مضمرة
ومن الفعل المضارع كما تقدم وتكون حرف ابتدا اي حرفا
تبتدا بعده الجمل اي تستانف نحو شربت الابل حتى يجي البعير
يجر بطنه ونحو حتى ماء دجلة اشكل وانما تعطف بشروط
احدها ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه او كبعض
كما في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى راسها واعجبتني الجارية
حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها وقد يلحق بالمتبوع ما ينزل
منزلة الجزء نحو خرج الصيادون حتى كلابهم واجاز الفرا
ان كلبي يصيد الارانب حتى الظبا وان زيدا ليقتل الرجالة
حتى الفرسان واما قوله
الفى الصحيفة كي يخفف رحله ° والزاد حتى نعله القاها
فعلى تاويل الفى ما يثقله الثاني ان يكون غاية في زيادة او
نقص اي باعتبار زيادة او نقص نحو مات الناس حتى
الانبيا عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة

وقد اجتمعا في قوله .
قهرناكم حتى الكماة فانتموا . تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا .
واعلم ان ليس المراد من الغاية ان لا يكون قبلها غاية
ولا بعدها غاية بل ما هو اعم من ذلك الثالث ان
تكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها اذا
كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره ابن هشام
الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره وتجاب
ان يكون اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم حتى رجل
فان خصصت جاز كجائني القوم حتى رجل كبير منهم
وانما اختصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر وهي
لا تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا الرابع ان يكون
مفرد الا جملة وزعم ابن السيد في قوله امرئ القيس
سريت بهم حتى تكل مطيهم . وحتى الجياد ما يقدن بارسان
فيمن رفع تكل اي جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت
بهم واذا عطف بحتى على مجرور فالاحسن كما قال ابن عصفور
اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن
الخباز يلزم اعادة الجار لتقع الفرق بين العاطفة والجارة
وقال ابن الخباز يلزم اعادته فتقول مررت بالقوم حتى
بزيد واطلق ذلك وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها
للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله
جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا
البائس الذي اصابه بؤس اي شدة ودان بالاساءة اي
جعلها دينا وهو حسن ورده ابو حيان وقال في المثال
هي جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى
في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والجارة لا يشترط

في

في تاليها ذلك وقال في البيت هي محتملة انتهى اي للجارة والعاطفة
فلا يكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها
للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط
ان ما بعدها بعض او كبعض مما قبلها لا ينافي ان يكون
كذلك ورد ابن هشام قول ابي حيان لا يشترط في تالي
الجارة ان يكون بعضا او كبعض بان شرط الجارة التالية
ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وتوضيحه
ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه تشترط
في تاليها ان يكون بعضا او كبعض وتالية لغير ما يفهم
الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك ولا يلزم من امتناع
اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت القوم من القوم
حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم اي في الجملة وفي تركيب
من التراكيب واسم الجارية لا يشمل ابنها ويدل على ذلك
صحة استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء
الابن من الجارية وقال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك
ان الموضع الذي يصح ان تدخل فيه الي محل حتى العاطفة
فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند
قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره بخلاف
المثال والبيت السابقين انتهى يعني انه لا يصلح فيهما
حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم
وجود يمناه فاض في الخلق الى بائس فلا احتمال فلا
حاجة الى اعادة الجار واعترضه الدماميني بان هذا كلام
دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان التعجب
من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى
الى البائس فيكون المحل صالحا لالى ورده الشمني بقوله

واقول ليس المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال
فلان حتى الجارة لايقابل بمن لما تقدم في الفرق بينها وبين
الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع
يشترط ان يكون المجرور بها بعضها اخيرا او كبعض والمجرور
ههنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه
ليس ببعض اخير وفي هذا نظر يعرف مما نقلناه قبل
من المطول انتهى وعني بما نقله ما تقدم من قولنا
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها الى اخر
ما سبق ويحتمل عود قول المصنف في بعض المواضع
لجميع حروف العطف المذكورة للاحتراز عن استعمالها
غير عاطفة اما الواو فترد غير عاطفة وهي اقسام منها
واو يرتفع ما بعدها وهي واو الاستئناف نحو لنبين
لكم ونقر في الارحام ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
فيمن يرفع ونحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي
له ويذرهم فيمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم
الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولانتصب
او الجزم تشرب وجزم يذر كما قرا الاخرون ومنها
واو يرتفع ما بعدها وهي واو الحال الداخلة على
الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو
الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون
انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها
قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يقدرها باذ الا انها
لا تدخل على الجمل الاسمية ومنها واو ينتصب ما بعدها
وهي واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها
خلافا للجرجاني واما الواو الداخلة على المضارع المنصوب

لعطفه على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله
ولبس عباءة وتقر عيني . والثاني نحو ولما يعلم الله
الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ونحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله
ويسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف وليس النصب
بها خلافا لهم فالحق انها عاطفة كما تقدم ومنها واو يجر
ما بعدها وهي واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا
يتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم فان تلتها واو اخرى
نحو والتين والزيتون فالثانية واو العطف والا لاحتاج
كل من الاسمين الى جواب واما واو رب كقوله
وليل كموج البحر ارخى سدوله . ولا تدخل الا على منكر
ولا يتعلق الا بمؤخر فالصحيح انها واو العطف وان
الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم
افتتاح القصايد بها كقول
رؤبة . وقاتم الاعماق خاوي المخترقن . واجيب بجواز تقدير
العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة
ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم
قال ووالله لولا تمرة ما حببته ومنها واو دخولها في الكلام
كخروجها وهي الزايدة اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة
وحمل على ذلك قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها
بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزايدة في وقال
لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان
كيت وكيت وكذا البحث في قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين
وناديناه الاولى او الثانية زايدة على القول الاول او
هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني
ومنها واو الثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحريري

والنحويين الضعفا كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا
ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا
بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف
واستدلوا على ذلك بايات احداها سيقولون ثلاثة
الى قوله سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف
جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع
كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم
هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه
المقالة كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده
قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه حين جات الواو انقطعت
العدة اي لم يبق عدة عاد يلتفت اليها فان قلت اذا كان
المراد التصديق فما وجه مجي قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم
الا قليل قلت وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق
باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان
القائلين تلك المقالة الصادقة قليل وان الذي قالها
منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الاية خفيا
ما استخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول
انا من ذلك هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال
وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم اشارة اي هولا سبعة
ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف
عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع الثانية اية الزمر اذ قيل
فتحت ابوابها في اية النار لان ابوابها سبعة وفتحت في اية
الجنة لان ابوابها ثمانية قال ابن هشام واقول لو
كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها
ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل

علي

علي عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها
وقد مر ان الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة
عند اخرين وقيل هي واو الحال اي جاوها مفتحة ابوابها
كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب
وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم
قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم واعترض
ذلك بانه ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضيته ذلك انها
لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا التاويل اذ
لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه الصلاة والسلام
احق الخلق واولاهم بذلك وفي الكشاف حكاية قول بان
ابواب الجنة متقدم فتحها لقوله جنات عدن مفتحة لهم
الابواب فلذلك جي بالواو وكانه قال حتى اذا جاوها وقد
فتحت ابوابها قال البيضاوي اراد ان جهنم تحبس لاهلها ومن
عادة الحبس ان لا يفتح الا لداخل فيه او الخارج منه ولهذا
تاخر فتحها لمجيئهم واما الجنة فلان من فيها من الحور
والولدان يتشوقون الى اهلها ويتطلعون الى لقائهم
فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم وتطلعا اليهم كما هو
العادة في مجالس الانس والسرور وهذا الكلام وقد
يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب
منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى
الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط الذي تفضي منه
الى المنازل فيندفع السوال المتقدم والله تعالى
اعلم كذا قاله الدماميني الثالثة والناهون عن المنكر
فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف في هذا

الوصف بخصوصه انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث
هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات او لان الامر
بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن
المنكر امر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين
وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر وذهب ابو البقا
على امامته في هذه الاية مذهب الضعفا فقال انما دخلت
الواو في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم
عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع اذرع في ثمانية
اشبار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها
لما قبلها الرابعة وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل
وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب
ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل
على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع
الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القايل بها صالحة
للسقوط واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى
سبع ليال وثمانية ايام فسهو بين وانما هذه واو العطف
وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول
الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات وما
بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك
ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما
معهن ومنها الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد
لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه
الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع
الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيا وهو
خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم يقولون

سبعة

سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجي الحال من
النكرة في هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي
والثاني عام في بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذ الحال
اذا امتنع كونها صفة جاز مجيها من النكرة ولهذا جاءت منها
عند تقدمها عليها نحو في الدار قايما رجل وعند جمودها نحو هذا
خاتم حديدا او مررت بما قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الاية
امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ
في الصفات لا يقال ما مررت باحد الا قايم نص على ذلك ابو
وغيره والثاني عام في بقية الايات وهو اقترانها بالواو ومنها
واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش
والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلا
اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم
وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله
شربت بها والديك يدعو صباحه • اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
والذي جراه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ
ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير
فسهل مجيه لكونه لغير العاقل ولهذا اجاز تانيث فعله
نحو الا الذي امنت به بنوا اسرايل مع امتناع قامت الزيدون
ومنها واو علامة المذكرين في لغة طي او ازد شنوة او بلحارث
ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التا في قامت
حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية
ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدا والجملة خبر مقدم وكذا
الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير

العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد ونحو اكلوني البراغيث
اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات
الحيوان عاقله وغير عاقله وقال ابن الشجري عندي ان الاكل
هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله
اكلت بنيك اكل الضب حتى ۰ وجدت مرارة الكلا الوبيل ۰
اي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والكلا بفتح العشب
والوبيل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج استعارا فلا الاكل لظلم
البنين ثم استعار لهم اسم الكلا من حيث كان المظلوم بمثابة
الماكول في الاستهلاك والاستيصال ثم لما كان ذلك مستحقا وخم
العاقبة جعله وبيلا وشبه ما بيناعنه من الفساد الذي ينفر
منه الطبايع السليمة بمرارة العشب المرا الذي يرعى والاحسن
في الضب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل
اي مثل اكلك الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل
اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل
الاكل الثاني ان يكون معنويا لان الضب ظالم لاولاده باكله اياهم
وفي المثل اعق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله
تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا وحملها
على غير هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا
ان يكون بدلا من الواو في واسروا ومبتدا خبره اما اسروا
او قول محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا
وان يكون خبر المحذوف اي هم الذين او فاعلا باسروا والواو علامة
كما قدمنا او بقول محذوفا وبدلا من واو استمعوه وان يكون
منصوبا على البدل من مفعول تاتيهم او على اضمار ادم او اعني
وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم
او من الها والميم في لاهية قلوبهم فهذا احد عشر وجها اما

الاية

الاية الاولى فاذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعلامتان
قد تنازعا الظاهر ويجب حينئذ ان يقدر في احدهما ضميرا
مستترا راجعا اليه وهذا من غرايب العربية اعني وجوب
استتار الضمير في فعل الغايبين ويجوز كونه مبتدا او ما قبله
خبرا او كونه بدلا من الواو والاولى مثل اللهم صل عليه الروف الرحيم
فالواو الثانية حينئذ عايدة على متقدم رتبة ولا يجوز العكس
لان الاولى حينئذ لا معنى لها ومنع ابو حيان ان يقال على
اللغة جاوني من جاك لانها لم تسمع الا مع المفرد جمع واعترضه
ابن هشام في المغني بانه اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل
الاتي جمع كان لحاقها هنا اولى وقد اوجب الجميع علامة التانيث
في قامت هند كما اوجبوها في قامت امراة واجازوها في غلت
القدر وانكسرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت
الموعظة وجوز الزمخشري في قوله تعالى لا يملكون الشفاعة
الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة قال
البدر الدماميني اقول لا يرد ما قاله فان ابا حيان منع واستند
الى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب ولا يقدح
في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك ان الجمع يراعى لفظه
فلذلك يوتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه
واما من فافادتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل
لا يلزم العربي رعايته ولا يلتزمه بل غالب امره ان يراعي لفظها
في الافراد والتذكير وما استند اليه من تجويز الزمخشري
لما منعه ابو حيان لا ينهض مستندا عليه وليته والمصنف
يعني ابن هشام معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي التنزيل
عليها انتهى واذا قيل جاوا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام
الخضراوي ان يكون من هذه اللغة ولذا تقول في جا زيد

وعمرو وقول غيره اولي لان المراد بيان المعني وقد رد عليه بقوله
وقد اسلماه سعد وحميم ولبس بشي لانه يمنع التخريج لا التركيب ويجب
القطع بامتناعها في نحو زيد او عمرو ولان القايم واحد بخلاف قام اخواك
او غلاماك لانه اثنان وكذلك يمتنع في قام اخواك او زيد واما
قوله تعالي اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم انه
من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا
واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما
بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل
الكل لا يعطف علي بدل البعض لا يقول اعجبني زيد وجهه واخوك
علي ان الاخ هو زيد لانه لا ينعطف المبين علي المخصص فان
قلت قام اخواك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف
المفرد اتوقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال
السهيلي في قوله تعالي لا تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا
تاخذه نوم ومنها واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول
القايل قام الرجل والصواب ان لا تعد هذه لانها اشباع الحركة
بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر ونظيرها الواو
في منو في الحكاية وفي انظور من قوله ⁂ واني حيثما يسري الهوى
بصري ⁂ من حوثما سلكوا ادنوا فانظور ⁂ وواو التوالي ⁂ سقيت
الغيث ايتها الخياموا ⁂ ومنها واو التذكر كقول من اراد ان يقول
يقوم زيد فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام
يقوموا والصواب ان هذه كالتي قبلها ومنها الواو المبدلة
من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور
وامنتم قال فرعون وامنتم والصواب ان لا تعد هذه ايضا
لانها القا مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من احرف الاستفهام
واما الفا فقيل انها ترد للاستيناف نحو الم تسال الربع القوا فينطق

اي

اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها او سببية
نصب ومنه قوله تعالي ان نقول له كن فيكون بالرفع وقول
الشاعر يريد ان يعربه فيعجمه قال ابن هشام والتحقيق
انها في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل
قيل وترد زايدة دخولها في الكلام كخروجها كقوله
تموت الناس او يشيب فتاهم ⁂ ويحدث ناس والصغير فيكبر
وقوله اراني اذا ما بت بت علي هوى ⁂ فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
واما ثم فتقدم عن الكوفيين انها تقع زايدة كقوله تعالي حتى اذا
ضاقت عليهم الارض الي قوله ثم تاب عليهم وتقدم الجواب عن
ذلك وعن الفرا انها تقع للاستيناف نحو اعطيتك العام اعطيتك
قبل ذلك ما لا واما او فتقدم عن ابن الشجري انها ترد شرطية نحو
لاضربنه عاش او مات اي ان عاش بعد الضرب وان مات منه
وان الحق انها للعطف علي بابها ولكن لما عطفت علي ما فيه معني
الشرط دخل المعطوف واما ام فتقدم عن ابي زيد انها ترد زايدة
واستدل بقوله
يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ⁂ ام هل علي العيش بعد الشيب من ندم
وتقدم في المنقطعة عن المغاربة انها لا تكون عاطفة لا في مفرد
ولا في جملة واما اما المكسورة الهمزة في اللغة الفصحي فتقدم
ان التحقيق انها غير عاطفة واما بل فتقدم انها حرف ابتدا اذا تلتها
علي الصحيح اذ ايلها جملة واما لا فتقدم ما يعلم منه انها ترد
غير عاطفة واما لكن فتقدم ما يعلم منه انها ترد غير عاطفة
اذا علمت حروف العطف فان عطفت بها علي مرفوع رفعت
المعطوف بها والخطاب في عطفت ورفعت ونصبت وخفضت
وجزمت عام لكل من يتاتي منه ذلك علي حد قوله تعالي
ولو ترى اذ وقفوا اي من يتاتي منه الروية او عطفت بها علي

منصوب نصبت المعطوف بها او عطفته بها علي مخفوض خفضت
انت المعطوف بها او عطفت بها علي مجزوم جزمت انت المعطوف
بها وفهم من قوله او علي مجزوم جزمت انه تجوز عطف الفعل
علي الفعل لكن بشرط اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما
في اللفظ فلا يعطف ماض علي مستقبل وعكسه وتجوز عطف
الماضي علي المضارع وعكسه بالشرط المذكور كقوله تعالي
يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالي تبارك
الذي ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل علي الفعل عند الاتحاد في
اللفظ قوله تعالي لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تومنوا
وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم وتقول جا زيد وركب واضرب
زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل علي الفعل مجاز لكونه
من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود بالعطف
لاتحادهما علي الفعلين وفهم من اطلاقه انه تجوز عطف
الفعل علي الاسم المشبه له في المعني كاسم الفاعل ونحوه
مما يدل علي ذوات مبهمة وحدث معين قال تعالي ان
المصدقين والمصدقات واقرضوا الله اولم يروا الي الطير
فوقهم صافات ويقبضن قال المرادي فان قلت كيف ذلك
وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز
ذلك لان احدهما موول بالاخر فاتحد الجنس بالتاويل
فان قلت فايهما الموول قلت الذي يوول هو الحال محل
الاخر فتارة يكون الاول كالمثال الاول لان المصدقين
صلة وحق الصلة ان تكون جملة موولة بالذين يتصدقوا
وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل
الحال ان يكون اسما فيقبضن موول بقابضات وتجوز ايضا

عطف

عطف الاسم المشبه للفعل علي الفعل لتقارب معناهما قال
تعالي تخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وجعل الزمخشري
مخرج معطوفا علي الفعل وليتظر العامل حينئذ في الاسم
المعطوف علي الفعل فانه ان جعل العامل في المعطوف
هو العامل في المعطوف عليه لزم ان يكون عامل الفعل
المختص به عاملا في الاسم وفهم من كلامه ان جميع حروف
العطف تشترك في اللفظ والاعراب ان كان للمعطوف
عليه اعراب واما المعني فمنها ما يشترك فيه مطلقا وهو الواو
والفا وثم وحتي ومنها ما يشترك فيه مقيدا وهو او وام
شرطهما ان لا يقتضيا اضرابا ومنها ما لا يقتضي التشريك
في المعني اصلا اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفي عما قبله
وهو بل عند الجميع ولكن عند سيبويه وموافقيه واما
لكونه بالعكس وهو لا عند الجميع تقول في عطف المرفوع
علي المرفوع جا زيد وعمرو واعرابه جا فعل ماض لقبوله
تا التانيث الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره الواو حرف عطف عمرو
معطوف علي زيد فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وتقول في عطف المنصوب علي
المنصوب رايت زيدا وعمرا واعرابه رايت فعل وفاعل
اخر الفعل اليا والتا فاعل في محل رفع لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب زيدا مفعول به فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره الواو حرف
عطف عمرا معطوف علي زيدا فهو منصوب مثله
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتقول في عطف
المخفوض علي المخفوض مررت بزيد وعمرو واعرابه

مررت فعل ماض وفاعل اخر الفعل الراو التا فاعل في محل رفع
بما مر الباحرف جر زيد مخفوض بالبا وعلامة خفضه كسرة
ظاهرة في اخره الوا وحرف عطف عمرو ومعطوف على زيد
فهو مخفوض مثله وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في اخره
وتقول في عطف المجزوم على المجزوم لم يقعد ويقم زيد
وفهم من اطلاق المصنف انه يجوز عطف الظاهر على
الظاهر نحو ما مر وعطف المضمر على المضمر نحو انا وانت
قايمان واكرمتك واياه وعطف الظاهر على المضمر نحو انا
وزيد قايمان وعكسه نحو زيد وانت قايمان ولكن العطف
على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب
بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو وذاهبان واياك
والاسد ونحو جمعناكم والاولين ولا يجوز عطف الضمير
على الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك
ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا
الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم
او وجود فاصل اي فاصل كان بين التابع والمتبوع نحو يدخلونها
ومن صلح او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا اباونا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم تعلموا انتم ولا
اباوكم ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدم
اي مستو والعدم وهو فاش في الشعر كقوله
ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ۰ ما لم يكن واب له لينالا
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض
نحو فقال لها وللارض قالوا نعبد الهك واله اباءك وليس
بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين بدليل قراءة
ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية

قطرب

قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر
به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته
ويحتمل ان يكون المسجد الحرام معمولا لمصدر محذوف تقديره
وصد عن المسجد الحرام على راي من يجيزه ونقل عن سيبويه
والمعطوف على الضمير المخفوض مع اعادة الخافض هو المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الى متعدد وقيل جره
بالثاني لانه الحرف الزايد في كفى بالله **خاتمة** بجملة مسايل
تتعلق بالباب ونسال الله حسن الخاتمة الاولى يشترط لصحة
العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل
اضمر له ما يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على
الضمير ~~على الضمير~~ المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او
تا المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد
وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك
وكذا باقيها ولذلك المضارع المفتتح بتا التانيث نحو لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك ابن مالك قال
الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما اتفق عليه نظار
النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن
في اسكن الموكد بانت الثانية لا يشترط في صحة العطف
وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد
وانا وامتناع قام انا وزيد الثالثة لا يشترط لصحة تقدير
العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع
اختصم زيد واختصم عمرو الرابعة في عطف الخبر على
الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون وابن مالك في

شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح
الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار تلميذ ابن عصفور
وجماعة مستدلين بنحو ولكن الذين امنوا في سورة البقرة وبشر
المومنين في الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاني زيد
ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ونحوه

قوله

وان شفائي عبرة مهراقة • وهل عند رسم دارس من معول

وقوله

تنائي عن الاعند دار ابن عامر • وكحل العيناء الحسان باثمد

الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة اقوال
احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو
قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرا ارجح لان تناسب الجملتين
اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز
في الواو فقط لاصالة الواو في العطف قال الرضي وكذا يجوز
عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه
كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس
لكونها فاعلية في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها
تابعة له في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى
من نحو برجل ابوه كريم وظريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد
صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق
المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان
تعريفا وتنكيرا دون البواقي تقول جيت اخاف وراجيا
وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه
كريم وشريفا السادسة في العطف على معمولي عاملين اجمعوا
على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب

وعمرا

وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا
جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف
على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك
غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا مطلقا
فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا وليس كذلك بل نقل الفارسي
الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان احدهما
جارا فان كان موخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو
والحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج
وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء
والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقال ان ولي المخفوض
العاطف جاز والا امتنع والله تعالى اعلم السابعة
تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل
مثاله في الفاء قلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اي
فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على
قلنا ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر
فعدة اي فافطر فعليه عدة وقوله فتوبوا الى
باريكم فتاب عليكم التقدير والله اعلم فامتثلتم فتاب
عليكم ومثاله في الواو قوله

فما كان بين الخير لو جاء سالما • ابو حجر الا ليال قلائل

اي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة طليحان اي
والناقة وكذلك ام كقوله

فما ادري ارشد طلابها •

التقدير ام غي وتختص الواو بجواز
عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو
اسكن انت وزوجك اي وليسكن زوجك او منصوبا نحو
والذين تبوو الدار والايمان اي والفوا الايمان او مجرورا

نحو ما كان سود اثمة ولا بيضا سحمة اي ولا كل بيضا وانما لم
يجعل العطف فيهن علي الموجود في الكلام لئلا يلتزم في الاول
رفع بفعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان منتبوا
وانما تبوا المنزل وفي الثالث العطف علي معمولي عاملين
ولا يجوز في الثاني ان يكون الايمان معمولا معه لعدم الفايدة
في تقييد المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم منهم
ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفا فالاول كقول
بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا والتقدير
ومرحبا بك واهلا وسهلا والثاني نحو افنضرب عنكم الذكر
صفحا اي انهملكم فنضرب ونحو افلم يروا الي ما بين ايديهم اي اعموا
فلم يروا قال الرضي وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي ونعم
واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمرو اي بلي قام زيد
وعمرو لانها حرف تصديق فيدل علي المعطوف عليه الذي هو
المصدق اي المثبت كما تجي في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي
ثم عمرو وبلي او زيد وبلي لا زيد لان بلي للايجاب بعد النفي
فيكون التقدير بلي قام لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر
نعم لكن زيد اي نعم لكن قام بكر لكن زيدا اي لكن قام زيد
لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات
بعد النفي في عطف المفرد كما تجي في حروف العطف
وتقول لمن قال ما مات الناس بلي حتي الانبيا عليهم
الصلاة والسلام وتقول لمن قال اما قام زيد بلي بل عمرو او
نعم بل عمرو اي بلي قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو
ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق
اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي
العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق

اما

اما اخرى كما تجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف
عليه ثم قال تعالى ام من هو قانت انا الليل اي الكافر خير ام من
هو قانت وقد يحذف العاطف وحده ومنه قوله
كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فواد الكريم
اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفي الحديث تصدق
رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى
ابو عثمان عن ابي زيد انه سمع اكلت خبزا لحما تمرا ولا يكون
ذلك الا في الواو وقال ابو علي في قوله تعالى ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت ومن حذف او
قولك لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا
وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما الثامنة
قال في التسهيل وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة
وقال في الكافية ومتبع بالواو وقد يقدم متوسطا ان يلتزم ما يلزم
وظاهره جوازه في الاختيار على قلة قال في شرحها فقد
يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم
الى التصدر او الى مباشرة عامل لا يتصرف او يتقدم عليه
ولذا قلت متوسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمرو وزيد
زيد قاما لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما
احسن وعمرا او زيدا ولا ما وعمرا احسن زيدا لعدم
تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة
كانا على اولاد احقب لاحها ورمي السفي انفاسها بسهام
جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت بها يوم ذباب السفير جام
اراد لاحها جنوب ورمي السفي ومنه قول الاحمر
وانت غريم لا اظن قضاه ولا العنزي القارط الدهر جاييا
اراد ولا اظن قضاه جاييا هو ولا العنزي انتهى وقال

الرضي وتجوز تقدم المعطوف بالواو والفاو ثم واو ولا تجب
ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او وعمرا او
ثم عمرا او وعمرا او لا عمرا زيدا بشرطان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا تجوز وزيد قائم عمرو ولا مررت وزيد بعمرو
وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو
كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولا ستتباع
لون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوعه اي العامل
في المتبوع ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اضمار
عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما
على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله
به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التا ولم يتقدم
على المعطوف عليه اذا كان مسندا او مؤخر الخبر حلة في
نائح اولا فلا تجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمان
لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ولذا
لا يقال اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان
انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو وزيد قائمان لانه
يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على
المذهبين واذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف
وزيد عمرو وجاز اضطرارا لتاخره عن العامل على المذهبين
ويشترط ايضا في تقدم المعطوف اضطرارا ان لا يكون
المعطوف عليه مجرورا بلا او بمعناها فلا يقول ما جاءني
وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد
الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر
في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز
ما بعدها التاسعة قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف

بالواو

بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو
جاءاني ومات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام دفنوا
والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين
يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون
الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله
احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما اذ ارضا احدهما ارضا الاخر
ونحو زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الثاني اكتفا
بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين لبس المبتدا
وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قائمان واما
الفاو ثم فان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف
بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم
تجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو و
قائم وزيد ثم عمرو وقائم اي زيد قائم فعمرو وقائم واما من
الثاني نحو زيد قائم فعمرو اي فعمرو وقائم او فعمرو وكذلك
قال او لا تجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع من
اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير
لا يدل على انتفا الترتيب حتى يناقض الفاو ثم اذ قد
يقال قام الرجلان مع ترتب قيامهما والاضمار والاظهار
في هذا سوا اتفاقا وقام الرجلان مثلان في الاحتمال
اجتماع القيامين وترتبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور
وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو وقتلتهما وجاءني
زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما
فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان
قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف

بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني
وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او
هند جاءني ولا يقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة
للتذكير ويقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته
وازيدا ضربت ام عمرا اياه وجدته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته
وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو
جاءني مع اني دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما
وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين
وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر
واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم
بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا
فلا باس فالله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى
واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان
الانفضاض اليهما معا كان لان الضمير راجع الى الرؤية
المدلول عليها بقوله راوا ولا تستنكر عود ضمير الاثنين
الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لانه لما جاء او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس
الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا اجاز قوله
وكان سيان ان لا يسرحوا نعما • او يسرحوه بها واغبرت السوح
فقال مع سيان او يسرحوه والحق وليسرحوه ويقول ازيدا
ضربت ام عمرا او هما مستحقان للضرب وما جاءني زيد
لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما انتهى كلامه رحمه الله تعالى
قال بعضهم وحيث قلنا بوجوب المطابقة او افراد الضمير
فلا يختص ذلك بباب الخبر بل يجري في الحال والصفة وغيرها

وعلى

وعلى الجملة فذلك ثابت حيث يكون الضمير في جملة فيها المتعاطفان
او في جملة مرتبطة بها ارتباط الحالية او الوصفية ونحوها
العاشرة العطف ثلاثة اقسام الاول العطف على اللفظ
وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا
على المحل لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع
العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما
لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في
الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني
العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا اقال
في المعنى وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان
ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم
وما جاءني من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع
وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني
لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله •
تمرون الديار ولم تعوجوا • فضرورة ولا يختص مراعاة
الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا الثاني
ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب
زيد واخيه لان الوصف المستوفي للشروط الاصل
اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل والاجازة البغداديون
والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى
على هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان
وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو
التجرد والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا

قايم وعمرو واذا اندرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا اوا جاز
هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا
الاولي لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتدا على
معمول واحد وهو الخبر واجازها الكوفيون لانهم لا يشترطون
وجود المحرز ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيا بل هو
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وشرط الفرا لصحة
الرفع قبل مجي الخبر خفا اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ
ولم يشترطه الكسايي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في ساير
مواضع العطف على اللفظ المسلة الثالثة هذا ضارب
زيد وعمرا بالنصب المسلة الرابعة اعجبني ضرب زيد
وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعها الحذاق لان الاسم
المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا
او مضافا بعضه الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه
وهو هنا مضاف الى متبوعه واجازها قوم تمسكا بظاهر
قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس واما قوله
قد كنت داينت بها حسانا • مخافة الافلاس والليانا •
فيجوز ان يكون الليان ولو لم يقدر مفعولا معه وان يكون
معطوفا على مخافة على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولو
لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد
انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا
بد في المفعول له من موافقته للعامل في الفاعل انتهى ما اردنا
منه ببعض اختصار الثالث العطف على التوهم نحو ليس
زيد قايما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول البا في الخبر
وشرط صحته دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير

بدا لي

بدا لي اني لست مدرك ما مضي • ولا سابق شيا اذا كان جاييا •
وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل • ان لم يكن للهوى بالحق غلابا •
ولم يحسن قول الاخر • وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل •
لقلة دخول البا على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنيرب
النميمة والنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات
البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه
المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما
وفعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه
في قراة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكن فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني
اصدق واحد واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان
ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون
ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتدا
فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضي البيت انتهى
ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من
كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط
الخطا فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة
بكلامهم وامتنع ان نثبت شيا نادرا لامكان ان يقال في كل
نادر ان قايله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري
في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ومن ورا اسحق يعقوب على طريقة
قوله ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وقيل
هو على اضمار ووهبنا يعقوب بدليل فبشرناه لان البشارة
من الله تعالى في معنى الهبة وقيل هو مجرور ورد عطفا على اسحق
او منصوب عطفا على محله ورد الاول انه لا يجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف على المجرور وكمررت بزيد واليوم

عمرو واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن
فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن واما في المركبات
فتقدير في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات
وليذيقكم انه بتقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير
ليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها باب التوكيد
يقرا بالواو وبالهمز وبالالف والاول افصح قال تعالى
ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وهو مصدر سمي به
التابع المخصوص لانه يفيده ويقال اكد تاكيدا ووكد
توكيدا وهو ضربان لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ولم يتعرض له المصنف وهو اللفظ
المكرر به ما قبله فان كان جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف
نحو كلا سيعلمون الاية ونحو اولى لك فاولى الاية ويأتي
بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون
قريشا ثلاث مرات ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد
نحو ضربت زيدا وان كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
منصوبا فواضح نحو فنكاحها باطل باطل باطل وقوله
فاياك اياك المراء فانه ٭ الى الشر دعاء وللشر جالب ٭ وان كان
ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل نحو
قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت وان كان ضميرا
متصلا وصل بما وصل به مؤكده نحو عجبت منك منك وان
كان فعلا او حرفا جوابيا فواضح كقولك قام قام زيد
وقوله ٭ لا لا ابوح بحب بثنة انها ٭ اخذت على مواثقا وعهودا
وان كان غير جوابي وجب اما ان يفصل بينهما وان
يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو ايعدكم
انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون وان يعاد

هو

هو او ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا فاضل او ان زيدا انه
انه فاضل وهو الاولى وشذ اتصال الحرفين كقوله
ان ان الكريم يحلم ما لم ٭ يرين من اجاره قد ضيما ٭ واسهل منه قوله
حتى تراها وكأن وكأن ٭ اعناقها مشددات بقرن ٭ لان
المؤكد حرف فانه لم يتصل لفظ بمثله واشذ منه قوله
ولا للما بهم ابدا دواء ٭ لكون الحرف المؤكد على حرف هجائي واحد
واسهل من هذا قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به ٭ اصعد
في علو الهوى ام تصوبا ٭ لان المؤكد على حرفين ولاختلاف
اللفظين وليس من تاكيد الاسم قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا
دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين
لانه جاء في التفسير ان المعنى دكا بعد دك وان الدك
كرر عليها حتى صارت هباء منثورا وان معنى صفا صفا
انه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين
بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني فيهما تاكيدا للاول
بل المراد به التكرير كما في علمته الحساب بابا بابا وكذلك ليس
من تاكيد الجملة قول المؤذن الله اكبر الله اكبر خلافا لابن
جني لان الثاني لم يؤت به لتاكيد الاول بل لانشاء تكبير ثان
بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فان
الجملة الثانية خبر جيء به لتاكيد الخبر الاول كذا قاله ابن هشام
الانصاري ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من
ملاحظة المعنى وحده ابن مالك في التسهيل فقال التابع
الرافع توهم اضافة الى المتبوع او ان يراد به الخصوص
فالتابع جنس يشمل التوابع كلها والرافع توهم اضافة
الى اخره فصل يخرج به بقية التوابع فمثال ما يرفع توهم
اضافة الى اخره المتبوع قتل العدو زيد نفسه فيذكر

النفس علم السامع ان زيدا باشر القتل فلو لم يذكر النفس لتوهم
انه امر بالقتل لا باشر ويكون علي حذف مضاف اي قتل
العدو وما مور زيد ومثال ما يرفع توهم السامع ان المتكلم
اراد الخصوص جا بنو فلان كلهم فلولا كلهم لامكن اعتقاده
البعض فان العرب تضع العام موضع الخاص مجازا والمصنف
لم يحتج الى حده لكونه بالفاظ محصورة التوكيد بمعنى المؤكد
بكسر الكاف تابع للمؤكد بفتحها في رفعه ان كان مرفوعا نحو جا
زيد نفسه وجا القوم كلهم وفي نصبه ان كان منصوبا
نحو رايت زيدا نفسه ورايت القوم كلهم وفي خفضه
ان كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه وبالقوم كلهم ولم
يقل وفي جزمه لانه لا يؤكد التوكيد المعنوي الا الاسما
وفي تعريفه ان كان معرفة نحو ما تقدم من الامثلة
فان زيدا والقوم معرفتان الاول بالعلمية والثاني بالالف
واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة للضمير ولم يقل
وتنكيره كما قال في النعت لان الفاظ التوكيد كلها معارف بلا
نزاع النحاة انه عند البصريين اما ما كان منها مضافا فباضافته
الى الضمير واما ما لم يضف منها كاجمع فنسب الى سيبويه ان
تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفه كتعريف العلم
لانه علم للتوكيد علق على معنى الاحاطة بما يتبعه كاسامة
ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع
واختاره ابن الحاجب وصححه الشيخ ابو حيان قال ويؤيده
انه لو لم يتصرف وليس بصفة ولا شبهها وما منع وليس
كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية وانه جمع
بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة
ولاجل انها معارف لم تنصرف اما على العلمية فواضح اذ معها

في

١٥٠

في الجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه
فعلا مونثه افعل المجموع بالواو والنون واما على نية الاضافة
فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث انه كاداة لتعريفه
لفظا وان كان على نية ال واختار ابن مالك في جميع كتبه
انه يجوز توكيد النكرة اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش
والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة
وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيزوا
توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح
للقليل والكثير لانه لا فايدة في توكيدها قال ابن
مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع بذلك
ولان في توكيد النكرة المحدودة فايدة فان من قال صمت
شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال
فاذا قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على
مقصوده فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز قياسا
فكيف به واستعماله ثابت كقوله تحملني الذلفاء حولا اكتعا
وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
انتهى قال ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق
وان افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفايدة
بان يكون المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كاعتكفت اسبوعا كله وقوله
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
ومن انشد شهرا مكان حول فقد حرفه ولا يجوز صمت زمانا
كله ولا شهرا نفسه انتهى وانما حرفه لان المراد تمني ان تكون
اشهر الحول كلها رجبا لا ان يكون غالب ايام شهر جميعه رجبا

اذ رجب اسم للشهر ولقائل ان يقول المراد لشهر الجنس اي بالبيت
عدة جنس حول وهو اثني عشر شهرا فليتامل ويكون اي التوكيد
المعنوي بالفاظ معلومة معدودة محدودة لا تدخل تحت ضابط
واغفل المصنف كاكثر النحويين جميعا ونبه سيبويه على انها
بمنزلة كل معنى واستعمالا وفاته ايضا عامة قال ابن مالك
في شرح التسهيل ذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه
واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا او جهلا وهي اي تلك الالفاظ
المعلومة النفس بسكون الفا والعين ومحل كونهما من الفاظ
التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين
الجارحة المخصوصة لم يكونا من الفاظ التوكيد قال ابن هشام
المراد بهما الحقيقة والا فلو قلت ارقت زيدا نفسه او طرفت
زيدا عينه لم يكن تاكيدا بل بدل بعض من كل انتهى ويؤكد
بهما لرفع المجاز عن الذات اي لرفع احتمال التجوز عن اسم
الذات وظاهر كلامهم ان احتمال التجوز يرفع فاذا قلت
جاء زيد احتمل ان يكون اردت كتابه او رسوله او غير ذلك
فاذا قلت جاء زيد نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع
احتمال المجاز وثبت الحقيقة وذهب جمع منهم ابن عصفور
الى ان الاحتمال لا يرتفع وانما يضعف وهو وجيه جدا
واعلم ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف المضاف وانه
المجاز اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له وانه المجاز
العقلي وهو الاسناد الى غير ما هو له فتعيين بعض هذه
الاحتمالات قصور او تقصير فلا تكن من القاصرين او المقصرين
ولك ان تؤكد بكل منهما وحده وان تجمع بينهما بشرط ان تبدا
بالنفس فتقول جاء زيد نفسه او جاء زيد عينه او جاء زيد
نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه ويجب افراد

النفس

النفس والعين مع المفرد واما مع غيره فسياتي حكمهما في الخاتمة
وكل وهي لرفع احتمال ارادة الخصوص بلفظ العموم تقول
جاء القوم فيحتمل مجي جميعهم ويحتمل مجي بعضهم وان بعضهم
لم يجي الا انك لم تعتد بهم اي اطلقت القوم واردت بهم من
عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم
الشمول في لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وعلى هذا الوجه
لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد به
الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل
عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام
مجازا اسناديا وفي كون التاكيد بكل واخواته دفعا لتوهم
هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاءني القوم كلهم يفهم منه
الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك
احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك
كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل
ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن
بعضهم وانما يؤكد بها بشرطين احدهما ان يكون المؤكد
بها غير مثنى وهو المفرد والجمع والثاني ان يكون متجزيا
بذاته او بعامله اي ذا اجزاء يصح انفصال بعضها
عن بعض بحسب حس البصر او بحسب الحكم المفهوم
من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض الاجزاء دون بعض
فالاول نحو الزمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع
الاشخاص يصح انفصال بعض اجزائه وهو كل واحد
من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب الرؤية

والثاني نحو اشتريت العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف
والربع والثلث ونحوها وان لم تنفصل بعضها عن بعض
بحسب الرؤية الا انه يصح الانفصال فيها بحسب الحس الجواز
ان يشتري نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس
لجزء ينفصل عن جزء فانه لا يجوز تاكيده بكل وكذا واجمع و
وتوابعه نحو جاء زيد كله لانه لا يتجزى لا بالذات ولا بالعامل
فانه يمتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون بعضه الاخر وهو
متحقق معه فلا حاجة الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول
الثالث ان يتصل بها ضمير عايد على المؤكد كما يأتي فليس
من التاكيد قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للزمخشري
وابن عطية فانهما قالا انه تاكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين
عوض من المضاف اليه يريدانا كلنا وهو مردود لانه لا يكتفي
بالتنوين عن الضمير قال في المغني والصواب انها بدل
وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان
مفيد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى
ضمير ويجوز لكل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو
جاني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا لا خلاف جاني كلهم فلا يجوز
الا في الضرورة هذا احسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها
ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها
عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت
بهم كلا جميعا وتقدم الحال على عاملها الظرفي
ومن الفاظ التوكيد كلا وكلتا وهما بمنزلة كل في المعنى تقول
جا الزيدان فيحتمل مجيئهما وهو الظاهر ويحتمل مجي احدهما
وان المراد احد الزيدين كما قالوا في قوله تعالى
لولا نزل هذا القران على رجل من القريتين ان معناه

على

على رجل من احدى القريتين فاذا قيل كلاهما اندفع الاحتمال وانما
يؤكد بهما بشروط احدها ان يكون المؤكد بهما دالا على اثنين
والثاني ان يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على المذهب
الصحيح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان
يكون المراد اختصم احد الزيدين فلا حاجة الى التاكيد
الثالث ان يكون ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا
يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما الرابع ان يتصل بهما ضمير
عايد على المؤكد **واجمع** وهو بمنزلة كل في المعنى وانما يؤكد
به غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن ان يتصل بضمير
يعود على المؤكد تقول اشتريت العبد كله اجمع ويجوز التوكيد
بها وان لم تتقدم كل قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين
وان جهنم لموعدهم اجمعين وفي الحديث واذا صلى جالسا
فصلوا جلوسا اجمعون تروى بالرفع تاكيدا للضمير وبالنصب
على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة
بنية الاضافة او العلمية وفي المطول وربما يجمع بين
كل واجمعين بحسب اقتضا المقام كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم لشان ولهذا
يزداد التعبير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم
وهاهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول اي فيما تقدم
من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو
زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز
لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز

والا لكان تاسيا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا
نفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول
من الشمول والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه
انتهى وانما يؤكد به بشرطين احدهما ان يكون المؤكد
به غير مثنى الثاني ان يكون متجزيا بذاته او بعامله وقد
يحتاج الى زيادة توكيد فيقوى بالفاظ اخر معلومة تسمى
توابع اجمع ونقل عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن المؤكد
حتى يأتي بجميع الفاظ التوكيد اشار اليها المصنف بقوله
وتوابع جمع تابع اجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث
بالتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود الاصلي
وهو الجمعية وفهم من كلامه انها لا تتقدم عليه وسياتي وجهه
وهي اي توابع اجمع اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال
الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع
اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة
من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق والامثل
افراد النفس عن العين وكل عن اجمع واجمع عن توابعه
ويجب تقديم النفس عن العين على الاصح وتقديم كل
على اجمع واجمع على توابعه واكتع على ابصع وابصع
على ابتع على الصحيح واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة
جواز الابتداء بايها شئت بعد اجمع وهو رأي ابن عصفور
واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز ابن كيسان

ان

١٥٣

ان يبتدا باي الثلاثة شئت من اجمع واكتع وابصع كما هو ظاهر
كلامه في التسهيل وشذ على قول بعضهم الاتيان بابصع
بعد اجمع واشذ منه الاتيان بابتع بعده ويقل ان
يؤكد باكتع واكتعين من غير ان يتقدم شيء من الفاظ التوكيد
قال الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا • تحملني الذلفاء حولا اكتعا •
اذا بكيت قبلتني اربعا • اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا •

قال البدر بن مالك وفيه افراد اكتع عن اجمع وتوكيد النكرة
المحدودة والتوكيد باجمع غير مسبوق بكل والفصل
بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين
بما اتيتهن كلهن فان قلت ما وجه الترتيب الذي ذكرته قلت
قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين
الى ابتعين اما تقديم النفس ثم العين على الكل فلان الاحاطة
صفة النفس ومعنى فيها فتقدم النفس على صفاتها اولى
واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع
المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن
الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون
اجمع فلانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما
تقديم اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة
معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا

المعنى خاف فيهما انتهى واذا اجتمع تاكيدان فالتر فكل ما ذكر تاكيد
للموكد الاول كالصفات المتتابعة وقال ابن برهان كل منها
تاكيد لما قبله تقول قام زيد نفسه واعرابه قام فعل ماض
لقبوله تا التانيث الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره نفس تاكيد لزيد فهو مرفوع مثله
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ونفس مضاف والها
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وتقول
رايت القوم كلهم واعرابه رايت فعل ماض وفاعل القوم مفعول
به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وكل
تاكيد للقوم فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره وكل مضاف والضمير مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب وتقول مررت بالقوم اجمعين واعرابه
مررت فعل ماض وفاعل والبا حرف جر والقوم مجرور بالبا
وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره واجمعين تاكيد للقوم فهو
مجرور مثله وعلامة جره اليا نيابة عن الكسرة وفي تمثيل
المصنف اشارة الى رد قول الجمهور انه لا يوكد باجمع دون كل
اختيارا والمختار وفاقا لابي حيان جوازه لكثرة وروده
في القران والكلام الفصيح لما تقدم قال ابو حيان ولا
يقال دليل المنع وجوب تقدم كل عند الاجتماع لان النفس يجب
تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على
الانفراد فائدة في مسائل ملتقطة وقال [illegible]
الخاتمة الاولى تنفرد النفس والعين عن الفاظ التوكيد
نحو اجرهما بنار ابدة قال ابن هشام في المغني بعد
ان ذكر انه يجب تجريد اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد
واما قولهم جا القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع

لقولك

لقولك اجمع على حد قولهم فرخ وافرخ والمعنى جاوا جميعهم
ولو كان توكيدا لكانت البا فيه زائدة مثلها في قوله
هذا اوجهكم الصغار بعينه • فكان يصح اسقاطها انتهى وقال
الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بيا
زائدة تقول جاني القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد
به مع البا وبدونه نحو رايته عينه وبعينه انتهى وقال
النووي رحمه الله تعالى في التبيان قوله باجمعهم بضم
الميم وتجوز فتحها لغتان مشهورتان اي جميعهم انتهى الثانية
قال في التسهيل واجري في التوكيد مجرى كل ما افاد معناه
من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن
والظهر مشيرا الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا
السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن
والظهر قال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى الشمول
فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه
ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد
من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان
يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا
سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع
المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة
في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم
كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها
على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا ٤٦
يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب
زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا

السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل
والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد
الفعل المبني للمفعول الى الزمان ونحو ما بعض هذه
الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه
مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار
موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت
البيت وسكنت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه
فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا
وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا
تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا
قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه
على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار
على الظرف وهكذا جميع الفاظ التوكيد الثالثة لا تعطف
بعض الفاظ التوكيد على بعض ولا يقطع كما جاز العطف
والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون
ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا
عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم
او الترحم الذي فيه والفاظ التوكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض
ولانها بمعنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت
او قطعت لكان لعطف الشي على نفسه وقطع الشي
على نفسه وما تقدم من انه لا يعطف بعض الفاظ
التوكيد على بعض مخصوص بالتوكيد المعنوي قال
وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله

وقوله

١٥٥

وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن بخلاف
التاكيد المعنوي ثم قال واما جواز العطف في بعض التاكيد
اللفظي بالفا او ثم فلما لحق من حروف العطف الرابعة قال
الرضي وقد تحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك
جاني الذي ضربت نفسه اي الذي ضربته نفسه وبعدها
الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر
المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت
في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه
في الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر
المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار
والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت
علي ثم لم تحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه
دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضربت زيدا
زيدا وعمرا ولا نكر بما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد
او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت
بناء على ان المذكور بكر انتهى ولا تحذف المؤكد ويقام
المؤكد مقامه على الاصح واجاز الخليل نحو مررت بزيد
وابي اخوه انفسهما وقدرها صاحبي انفسهما الخامس
لا يلي العامل شي من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد
الا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم
وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم
والا كلا وكلا وكلتا مع الابتدا بكثرة ومع غيره بقلة
فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم
والمراتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله
يميد اذا والت عليهم ولاهم فيصدر عنها كلها وهو ناهل

وقولهم كليهما وتمرا اي اعطي كليهما واما قولـــه
فلما تبينا الهدى كان كلنا • على طاعة الرحمن والحق والتقى
فاسم كان ضمير الشان لا كلنا • السادسة يلزم تابعيه كل بمعنى
كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو انت
الرجل كل الرجل واكلت شاة ومثله قولـــه
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر • وقولـــه
وابعد الناس كل الناس من عار • السابعة يلزم اعتبار
المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت
كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة
فتقول كلهم ذاهب وذاهبون • الثامنة لا يفصل بين
المؤكد والمؤكد بإما على الاصح واجاز الفراء مررت بالقوم
اما اجمعين واما بعضهم • التاسعة يجب اتصال النفس
والعين بضمير مطابق للمؤكد وان يكون لفظهما طبقه
في الافراد والجمع واما في التثنية فالافصح جمعهما على
أفعل ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند ابن مالك وغيره
بعكس ذلك وكذا كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه
يختار فيه الجمع على الافراد والافراد على التثنية فالاول
كقوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما والثاني
كقولـــه • حمامة بطن الواديين ترنمي • سقاك
من الغر الغوادي مطيرها • والثالث كقولـــه
ظهراهما مثل ظهور الترسين • ويجب اتصال كلا وكلتا
وكل وجميع وعامة بضمير المؤكد فليس منه خلق لكم ما في
الارض جميعا خلافا لمن وهم بل جميعا حال • العاشرة
اذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب
توكيده اولا بالضمير المنفصل مثل ضربت انت نفسك

فنفسك

نفسك تأكيد لتا الضمير بعد توكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو
زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني
بقولـــه هو وقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه
الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية الباب عليه وايضا ليحصل له نوع
استقلال فيصح توكيده بلفظ النفس والعين فان
الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولفظ النفس
والعين لقبولهما انواع الاعراب في غاية الاستقلال
ولا يجوز ان يجعل مثل هذا المستقل التام تابعا لغير
مستقل الا اذا حصل له نوع استقلال بخلاف قام الزيدون
انفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وامن نفسك فانه فالضمير جائز لا واجب لعدم
اللبس وبخلاف قاموا كلهم اجمعون فالضمير جائز لا واجب
لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
تليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين لانهما
يليانها كثيرا فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاوبني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبتني بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا

ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما الي متبوعهما الي تحصيل مناسبة
زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور وليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده كانا المنفصل وقوي
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف
عليه هذا **باب البدل** هو في اللغة
العوض قال الله تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها
وفي الاصطلاح كما قال ابن الحاجب تابع مقصود
بالذات من النسبة الي المتبوع النسبة الي التابع ولا
يكون النسبة الي المتبوع مقصود اصالة فبقوله
مقصود بالنسبة خرج غير العطف وبقوله دونه
خرج العطف فان النسبة الي المعطوف ايضا مقصودة
قال السيد عيسى الصفوي استاذ شيخنا الظاهر انه
يجوز ان يكون المبدل منه ملسوبا فيكون البدل مقصودا
بنسبة المتبوع الي شي نحو زيد قائم قاعد علي البدلية اي
ونحو الذي نفعني زيد علمه في بدل الاشتمال والذي
اكلته الرغيف ثلثه في بدل البعض والذي جاء زيد اخوك
في بدل الكل والذي ركبته الفرس الحمار في بدل
الغلط اذ لا موجب لامتناعه وحينئذ كان الواجب
ان يقول او ينسب المتبوع الي شي او يكتفي بقوله مقصودا
بالنسبة كما ذكره في العطف ليشمل القسمين فانه فانه
من النواسخ فان قلت في قولك ماجاني احد الا زيد نسبة

المجي

٤٥٧

بالنفي الي احد مقصودة لا الي زيد ونسبة المجي بالاثبات
لم تقع الا الي زيد فلا يصدق التعريف علي زيد قلت اجيب
بان المقصود بالذات من نفي المجي عن احد اثباته لزيد فصح ان
النسبة بطريق الاثبات الي زيد مقصود بالذات ومن
النسبة بطريق النفي الي احد وانما ذكر هذا النفي توطئة
وبيانا للانحصار لنسبة الاثبات في زيد فالنسبة في
التعريف اعم فتدبره وتامله والتسمية بالبدل بصرية
واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين
وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير واعلم ان البدل يجب
ان يتبع المبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه
ان كان معربا كما اشار الي ذلك المصنف بقوله
اذا ابدل اسم من اسم او فعل من فعل وسياتي الكلام علي
ابدال الجملة من الجملة ومن المفرد ويشترط في بدل الفعل
من الفعل كما قال الرضي ان يكون الثاني راجح البيان كيلق
اثاما يضاعف له العذاب فان ساواه كان تاكيدا
لا بدلا نحو نقص نفسك انقصك ولا اعرف له شاهدا
ويشترط ايضا ان يكون بينهما ملايمة ومناسبة فلو
قال من يستعن بنا لا يعن او من يستعن بنا يقبل لم يجز
البدل تبعه انكان معربا في جميع اعرابه من رفع ان كان
مرفوعا ونصب ان كان منصوبا وخفض ان كان
مخفوضا وجزم انكان مجزوما واما التنكير وضده
وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل
يبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله
في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي

الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة ومنع اهل الكوفة وبغداد ابدال
النكرة ما لم توصف ووافقهم السهيلي وابن ابي الربيع واشترط
ابن الحاجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فان توافقه بصفة تكون كالجابر لما فاته من نقص
النكارة ولانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فائدة في قولك
مررت بزيد رجل زاد اهل بغداد او يكون من لفظ
الاول كما تقدم في ناصية قال الرضي وذلك الوجوب
اي وجوب وصف النكرة المبدلة من معرفة انما هو في
بدل الكل وقال ابو علي يجوز تركه وصف النكرة المبدلة
من معرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل
منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل
طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه
قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وان لم تفد النكرة
الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير
نحو بزيد رجل ولا فائدة فيه والجمهور اطلقوا الجواز
لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الاول
كقوله فصدوا عن جبارهن لفافا . ينقادفن كالغصون عجارا
فعزارا بدل من الضمير في ينقادفن واجيب عما ذكر
من عدم الفائدة بانه علم من طريقة العرب انهم
يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ففائدة الابدال رفع
الالباس نحو مررت بهند رجل وبجعفر امراة واما
الافراد والتذكير وفروعهما فان كان بدل كل وافق متبوعه
فيهما ما لم يمنع التثنية والجمع مانع ككون احدهما مصدرا
نحو معاذ احد ابق او قصد التفصيل كقوله

وكنت

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وان كان غيره من انواع البدل لم تلزم موافقته فيها ولا يرد
ذلك على المصنف لان المفهوم الذي فيه تفصيل لا يعترض
به وهو اي البدل صادق على اربعة اقسام ولو قال
وهو اربعة اقسام لكان اخصر واظهر والمشهور انحصاره
في الاربعة المذكورة وزاد بعضهم بدل الكل من البعض
نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس
جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال واورد
بعضهم لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لامجال
لهذه المناسبة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
قيل وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم
ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والجمهور لم يثبتوه وتاولوا نحو قوله كاني غداة البين
يوم تحملوا . وقول الشاعر . رحم الله اعظما دفنوها
بسجستان طلحة الطلحات . بجواز كون غداة البين واعظما
كناية عن الجملة قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا من
التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا
يظلمون شيئا جنات عدن فجنات عدن اعربت بدلا
من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير انها
جنات كثيرة لا جنة واحدة ولقائل ان يقول لا شاهد
فيه لان ال في الجنة للجنس او العموم فهي بمعنى الجمع فابدال
الجنات منه من قبيل ابدال الكل من الكل الاول بدل
الشيء من الشيء اي بدل هو الشيء المبدل منه فالاضافة
بيانية ويسمى الكل لانه كل المبدل منه وهو الذي ذاته

عين ذات المبدل منه اي يكون المراد منهما شيا واحدا وان
تغاير مفهوماهما وان لم يكن الماصدق واحدا لانهما قد
يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا
كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد وسماه ابن
مالك البدل المطابق وقال في شرح الكافية ذكر
المطابقة اولى من قول النحويين بدل الكل من الكل
لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى
بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي
اجزا وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدلية في اسما
الله تعالى انتهى وقد عبر في التسهيل بعبارة الناس
وقال في شرحه جريت على عادة النحويين والعبارة
الجيدة ان يقال بدل موافق من موافق وقال ابو
حيان عبر بعض اصحابنا عن ذلك بقوله بدل الشي من
الشي قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ادري عطف
البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب عنه انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
انه مثل قولك جاني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجيت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني

عطف

عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيت
بالاول توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل والتبيين
يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية والفرق ظاهر
والثاني بدل البعض من الكل اي بدل هو بعض المبدل
منه ذكر الكل اولا توطية وتمهيدا وهو الذي تكون ذاته
بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه نحو الهمين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل
دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق
عليه الهمين وسمي بدل البعض لانه بعض من المبدل
منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض الشي قد
يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان
وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد
واعترض قول المصنف بدل البعض من الكل من حيث
ان كلا وبعضا لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال
ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال
الالف واللام على كل وبعض وليس من لغة العرب
لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القران قال
وعن الاصمعي قال قرات اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله
العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض وقال
وذلك خطا لانهما معرفتان لا يدخلهما ال قال ومثل ذلك
اي وقبل وبعد قال وكان لبعض النحويين ببغداد
قد اجاز ذلك فقال فيه الشاعر
فيك دوستوي الى خفض اخطا في كل وفي البعض وقال
الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجي عن العرب معرفا

باللام لان فيهما معنى الاضافة ونقل التلمساني عن الاية
النحو ومنع تعريفه بال لكن جوزه الزمخشري فشاع في السنة
المصنفين ومتاخري النحاة حيث استعملوا في بحث البدل
بدل الكل وبدل البعض كثيرا والثالث بدل الاشتمال
اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين عن الاخر او
العامل على الخلاف الاتي بيانه فالاضافة فيه من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة واختلفوا في المشتمل في بدل
الاشتمال على ثلاثة اقوال فقال الفارسي والرماني في احد
قوليهما والخطابي المشتمل الاول وصححه ابن مالك فلا يجوز في
زيد داره ولا اعجبني زيد فرسه ولا رايت زيدا فرسه ويجوز
سلب زيد ثوبه لان الثوب يتضمنه جسده وقال الفارسي
والرماني في احد قوليهما المشتمل الثاني نحو سلب زيد ثوبه
فالثوب مشتمل على زيد قال الاولون ان ظهر معنى الاشتمال
الثاني على الاول في سلب زيد ثوبه لم يطرد في اعجبني
زيد علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا ضحكه وسلبت
زيدا فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشتمل على الاول
وقال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن ابي العافية
وابن الابرش المشتمل هو العامل بمعنى ان الفعل يستدعيهما
احدهما على سبيل الحقيقة والقصد والاخر على سبيل
المجاز والتبع نحو سلب زيد ثوبه واعجبني زيد علمه ونحو
ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه الاسناد فيه حقيقة
الى الثاني مجاز الى الاول اذ المسلوب هو الثوب والمعجب
هو العلم لا زيد والمسئول عنه القتال لا الشهر وقيل يعني
انه مشتمل على التابع والمتبوع معا اذ الاعجاب في اعجبني
الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح لمكان

زيد

١٦

زيد عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة في كان
زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما به
التعلق فعلا كان او اسما متقدما او موخرا وشرط بدل الاشتمال
كما قال ابن مالك في شرح الكافية امكان فهم معناه عند الحذف
وحسن الكلام على تقدير حذفه نحو اعجبني الجارية حسنها
لان الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية
فانه يفهم معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه
حسنا في الكلام بخلاف نحو اعجبني زيد اخوه فانه لا يصح الاستغنا
عنه ونحو اسرجت زيدا فرسه فانه وان فهم معناه في الحذف
لا يحسن التكلم به فلو ورد مثل هذا لكان بدل غلط وسمي
بدل الاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل وهذا ظاهر
على القول بان المبدل منه مشتمل على البدل واما على القول
بان المشتمل هو البدل وعلى القول بان المشتمل هو العامل
فلانه اول الكلام بالاجمال على اخر الكلام فكان الاول بمنزلة
مشتمل على الثاني فانك اذا قلت اعجبني زيد مثلا ومعلوم
ان ذات زيد لم يكن معجبا وكانك قلت اعجبني شي من زيد وهذا
المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية
شامل لما اذا كان الاول مشتملا على الثاني او الثاني مشتملا على
الاول او لم يكن احدهما مشتملا على الاخر كاعجبني زيد علمه والرابع
بدل الغلط اي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا لا ان البدل
نفسه هو الغلط وسمي بدل غلط لانه بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة فيه من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
وتوضيحه انه بدل تذكره بعد ذكر المتبوع غلطا عمدا او سهوا
لذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حمارة واعلم ان الغلط اما سبق من
اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او لنسيان وزعم باطل وهو ايضا

عن ء

لايصيبه عن روية وثقة والثالث ان يوقع نفسه في الغلط
عمدا للتدارك لنكتة او مبالغة او تذكر المبدل منه عمدا ثم
تظهر انك غالط وهو كثير في الشعر كقولك هند نجم بدر
شمس منير وذكر الفاضل الجامي في اول بحث الحروف العاطفة
ان بدل الغلط بدون بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فعلم من
ذلك انه يقع في فصيح كلامهم وهو غير الثالث الذي تقدم
ذكره فتامل ثم ههنا اشكال قوي وهو انه لا يظهر فرق
من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى اجيز
وقوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر فرق بينهما
وفي المطول ان بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام ونوقش
في عدم وقوعه في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه
لا ينافي الفصاحة بالمعنى الذي ذكروه كما في قولك جاءني زيد
بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة
بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى وجوز بعض
الفقهاء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر لوقوعه
غالبا عن تروٍ فلا يقع فيه الغلط نقيض القاعدة المشهورة
انه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره وقسم بدل الغلط
اثبته سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار اردت
ان تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم ابدلت منه الحمار وانكره
قوم وقالوا انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل
الغلط لا يكون مثله في كتاب الله تعالى ولا في شعر ولا في
كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا نثرها
ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم
اجده فطالبت غيري به فلم يعرفه وادعى محمد بن السيد انه وجد

في



في كلام ذي الرمة * لمياء في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي انيابها
شنب * فقال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس
سواد مشرب بحمرة ورد بانه من باب التقديم والتاخير وتقديره في
شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي انيابها شنب واعلم ان البدل
المباين ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا لما تقدم في
الحد ثم الاول ان لم يكن مقصودا بالحكم البتة ولكن سبق
اليه اللسان فهو بدل الغلط وان كان مقصودا فان تبين
بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا
وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق
بالجنان والنسيان زوال الصورة من الحافظة والمدركة مع
والمصنف وكثير من النحاة لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل
غلط وان كان قصد كل منهما صحيحا فبدل اضراب ويسمى
ايضا بدل البداء نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا يصلح
مثالا للثلاثة اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق
بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار
وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وان
يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان
الصواب التصدق بالدينار لظهور الخطا في التصدق
الاول فيكون بدل نسيان اذا علمت معنى الاقسام الاربعة
وما يتعلق به فبدل الشيء من الشيء نحو قولك جاء زيد اخوك
اي نحو اخوك من قولك الذي هو جاء زيد اخوك وقس على
ذلك نظايره واعرابه جاء فعل ماض لقبوله تاء التانيث
الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره اخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء فهو مرفوع مثله
بعامل محذوف مماثل للمذكور تقديره جاء وعلامة رفعه

الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسما الخمسة واخو مضاف والكاف
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وبدل
البعض من الكل ونحو اكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه
واعرابه اكلت فعل ماض وفاعل الرغيف مفعول به فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ثلثه بدل من الرغيف
بدل بعض من كل وثلث مضاف والها مضاف اليه في محل جر
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب ولو قيل اكلت الرغيف ثلثه
وثلثه فالظاهر انه من بدل البعض ان قدر العطف متاخرا
عن الابدال ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا عليه
فان قلت يلزم على الاول تكرر البدل قلت لا خلاف
في جوازه بالعطف واما بغيره فقال الدماميني في كتابه
العيون الغامزة على خبايا الرامزة اختلف في التوابع الواقعة
في قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر
الذنب وقابل التوب شديد العقاب هل كلها نعوت او كلها
ابدال او شديد العقاب بدل وما عداه نعت وهذا الاخير
هو مذهب الزجاج حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخ في
تفسيره المسمى بالبحر المحيط وفي النهر ايضا قايلا الا ان الزمخشري
قال جعل الزجاج شديد العقاب وحده بدلا من الصفات
فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وحدها فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف
مثال ذلك قصيدة جات تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم
عليها انها من الرجز فان وقع فيها جزو واحد على متفاعلن كانت
من الكامل انتهى وقد ناقشه الشيخ فقال ولا نبو في ذلك لانه اجري
على القواعد التي استقرت ومحض هو الاصل وقوله فقد
اذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام زيد فقد قام عمرو

وقوله

بيان صودفت

وقوله بانها كلها ابدال فيه تكرير الابدال اما بدل البدا فقد تكررت
فيه الابدال واما بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال
فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها
او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل
لا يكرر وذلك في قول الشاعر
باتي ابن ام اياس ارحل ناقتي ٭ عمرو فتبلغ حاجتي او تزحف
ملك اذا انزل الوفود ببابه ٭ عرفوا موارد مزبد لا ينزف
قال فملك بدل من عمرو بدل نكرة من معرفة قال فان قلت
لم لا يكون بدلا من ابن ام اياس قلت لانه قد ابدل منه عمرو فلا
يجوز ان يبدل منه مرة اخرى لانه قد طرح قال الشيخ فدل
هذا على ان البدل لا يتكرر ويتحد المبدل منه ودل على ان
البدل من البدل جايز وقوله تفاعيلها هو جمع تفعال او
تفعول او تفعول او تفعيل وليس شي من ذلك معدودا من
اجزا العروض فان اجزاه منحصرة ليس فيها شي من هذه الاوزان
فصوابه ان يقول اجزاوها كلها على مستفعلن انتهى كلام
الشيخ ابي حيان وقد ساق تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين
هذا الفصل برمته في اعرابه واقره على حاله كانه من قبيل
المرضي عنده والذي يظهر ان جميع هذه المناقشة غير
شديدة واما الاولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج
بناء على ان الاجارية على الاصول ونحن نجريها على ذلك ان
توافق النعت الحقيقي ومنعوته في واحد من التعريف والتنكير
امر لازم اما اتفاقا او عند الاكثرين وان التوافق في ذلك
لا يلزم اذا كان التابع بدلا فجعل الصفات المعرفة الواقعة
في هذه الاية نعوتا للاسم الشريف جار على القاعدة المتقدمة
ولذا جعل الصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جار على ما سبق

من قاعدة البدل فاذن لا اخراج لما قاله الزجاج في كلام الوجهين
عن ما استقر في قواعد كلامهم فلا نبو فيه واقول هو ان جرى
على هذه القاعدة فقد خالف قاعدة اخرى وهو انه متى
اجتمع بدل ونعت قدم النعت لانه جزء من متبوعه واخر البدل
لانه تابع كلا تابع من حيث انه كالمستقل بمقتضى العامل ولا
خفا بانه اذا جعل شديد العقاب بدلا وذي الطول الواقع
بعده صفة لزم مخالفة القاعدة المذكورة مع انه قد تقدم
هذا البدل صفة اخرى فصار مكتنفا بصفتين فلزم
ادخال ما هو كالاجنبي بين شيئين كالجزئين قبلها وذلك
غير مناسب فظهر النبو باعتبار ذلك فان قلت انما لزم حيث
جعل قوله ذي الطول نعتا وليس في كلام ابي حيان ما يشعر
فلم لا يعرب بدلا فلا يلزم هذا المحذور قلت الكلام في
عبارة الزمخشري التي تعقبها ابو حيان ومقتضى قوله
في الكشاف ان الزجاج جعله بدلا بين الصفات ان لا يكون ذي
الطول بدلا اذ لو كان لم يقع شديد العقاب بين الصفا
بل بعدها وهو واضح واما المناقشة الثانية وهي تلحين
الزمخشري في قوله لما صودفت الى اخره فجوابه من ثلاثة اوجه
الاول ان مبنى هذا الاعتراض على منع دخول الفا على جواب
لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك على جوازه الثاني سلمنا امتناع
دخول الفا على جواب لما لكن لا نسلم ان الجواب في كلام الزمخشري
مذكور حتى يلزم ما قاله ابو حيان وانما هو محذوف وتقدير
الكلام معه لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة
وحدها نابا هذا القول عن الصواب فقد اذنت هذه
الى اخره الثالث سلمنا ان جواب لما لا يقترن بالفا وانه في
عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم ان مجموع

قوله

قوله فقد اذنت جواب وانما الجواب هو قوله اذنت واما قد
فهي هنا اسم بمعنى حسب والفا الداخلة عليها كالفا الداخلة
على فقط في قولك افعل هذا فقط اي لما صودف بين
هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب اذنت بهذه
المضادة ثم بما قلناه من دعوى البدلية في جميع التوابع
والشيخ ابو حيان فهم ان قد حرف داخل على الفعل
مثله في قولك قد قام زيد فساغ الى تلحين الشيخ الزمخشري
ذهولا عن ما قلناه والله الموفق لا رب غيره واما المناقشة
الثالثة وهي ما لزم على كلام الزمخشري من تكرير البدل
وهو ليس بدل البدا فليست بابدال فالشيخ قد اقر على
نفسه بعدم الاطلاع على نص في المسئلة الا من جهة
كلام حكاه عن بعض اصحابه ولم يسمه ولا يلزم من عدم
علمه بالجواز عدم الجواز في نفسه فالشيخ امام في هذا
الفن ثبت في النقل وقد نص غير واحد من المعربين
في قول الله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
ملك يوم الدين على جواز اعراب التوابع ابدالا مع انها
ليست بابدال بدا قطعا ففيه دليل على جواز ما اجازه
الزمخشري فان قلت ذلك محمول على ان كل تابع بدل مما قبله
لا انها كلها ابدال من شي واحد كما حكاه الشيخ عن بعض
اصحابه في اعراب ذنبك البيتين قلت وكلام الزمخشري
قابل لان يحمل على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه
التوابع الا انها ابدال وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها
بدلا مما قبله فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ
على هذا المعنى مع انه ليس في اللفظ ما يدفعه على انه
ابن الحاجب رحمه الله تعالى تكلم على هذه الاية في اماليه

قسّة

ولا باس بايراد كلامه لجملته تكميلا للفائدة قال ما نصه لا يستقيم
ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله العزيز
العليم لان غافر الذنب وقابل التوب معناه انه يغفر الذنب
ويقبل التوب قال الله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون في معنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافته غير محضة واجيب عن ذلك بان غافر الذنب
على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت ذلك فهو
بمعنى المضي فيكون اضافته محضة فيفيد التعريف فيصح
وصف المعرفة به وهذا الجواب وان كان شديد العقاب
في غافر الذنب وقابل التوب الا انه لا يمكن في شديد العقاب
لان شديد العقاب لا يكون اضافته الا غير محضة على
كل حال لانه صفة مشبهة فلا يفرق بين ماضيه وغيره
بخلاف اسم الفاعل فلا يكون الا نكرة فيبقى الاعتراض فاما
فحكم بعض النحويين بان شديد العقاب بدل بعد ان حكم
بان ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه واختار بعضهم ان
يكون غافر الذنب من اول الامر بدلا كراهة ان تخالف
بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا واجرى
البواقي عليها بدلا فكانه قال من الله العزيز الحكيم العليم
من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي
هذه الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه
معرفة فلا يحسن ان يكون صفة لقولك من الله لانك
فصلت بينه وبينه بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة
للمبدل منه لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى ان
يقال هو بدل ثان من المبدل الاول كانه قال من الله العزيز
العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب

ذي

وفي هذه الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه
معرفة فلا يحسن ان يكون صفة لقولك من الله لانك
فصلت بينه وبينه بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة
للمبدل منه لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى
ان يقال هو بدل ثان من المبدل الاول كانه قال من
الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي
الطول ﻫ فعلى هذا التقسيم ولكن بتقدير البدل
انتهى كلامه وفيه دليل بين على جواز تعدد
البدل مع اتحاد المبدل منه وهو عين ما حكى فيه
ابو حيان المنع عن بعض اصحابه فتامله انتهى
ما اردناه من كلام الدماميني مع اختصار في جواب
المناقشة الثانية ومع حذف جواب المناقشة الرابعة
وبدل الاشتمال نحو نفعني زيد علمه واعرابه نفع فعل
ماض لقبوله تا التانيث الساكنة والنون نون الوقا ية
وبا المتكلم مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني على
لا يظهر فيه اعراب زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
ضمة ظاهرة في اخره وعلمه مضاف والها مضاف
اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وبدل
الغلط نحو رايت زيدا الفرس واعرابه رايت فعل
ماض وفاعل زيدا مفعول به فهو منصوب وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره الفرس بدل من زيد
بدل غلط فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وذلك لانك اردت انت ان تقول رايت
الفرس ابتدا فغلطت فجعلت زيدا مكانه وهذا

بدل من زيد بدل
اشتمال فهو مرفوع
مثله [illegible]
وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وعلم
مضاف صح صح

معنى قوله فابدلك زيدا منه اي فعوضته زيدا من لفظ الفرس
هذه امثلة اقسام البدل الاربعة في الاسم اما في الفعل
فقال الشاطبي تجري فيه الاقسام الاربعة والدرك عليه
في ذلك مثال الشي من الشي في الفعل ومن يفعل ذلك
يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف له العذاب
بدل من يلق اثاما اي جزا الاثم او اثاما اي اضما والجزا وقوبل
اياما اي شدايد يقال يوم ذو اثام اي صعب وانما
كان يضاعف بدل من يلق بدل كل من كل لان معنى مضاعفة
العذاب هو لقي الاثام وبعضهم مثل بالاية لبدل الاشتمال
وقرا ابو بكر يضاعف بالرفع على الاستيناف او الحال
ومثل لبدل الشي من الشي بقوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
وبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل متفق عليه
ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله
يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل لان
السجود بعض الصلاة ونفى الجلال السيوطي هذا
القسم مدعيا عدم الخلاف فيه فقال لا بدل بعض
بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهى ويرد عليه
انه ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك
وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل اي الحدث
بلا شبهة ومثال بدل الاشتمال قوله في تخصيص تقاعد
من متابعة الملك ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طايعا
واعلم انه ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر
على جار ومجرور في محل رفع خبر ان مقدم على اسمها

وان

وان تبايعا اسمها وبلا اسم ان في محل نصب بها ولفظ الله منصوب
بنزع الخافض وهو واو القسم والشاهد في تؤخذ حيث
نصب لانه بدل من تبايعا بدل اشتمال لان الاخذ كرها
والمجي طوعا من صفات المبايعة وكرها منصوب على انه
صفة لمصدر محذوف اي اخذا كرها او على الحال اي
كارها وفي البيت نفيسة وهي ان الفعل ينصب ثلاثة
اشيا بالحرف والبدل والعطف وقد اجتمعت الثلاثة
فيه وما ذكره من ان بدل الاشتمال يكون في الفعل هو
الصحيح ومثال بدل الغلط ان تاتنا تسالنا نعطك
قال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين
والقياس يقتضيه والشاهد في تسالنا حيث جزم
لانه بدل من تاتنا واوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه
الضرب من جهة الحساب اربعة وستون حاصلة
من ضرب اربعة وهي بدل الشي من الشي وبدل البعض
من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط في ستة عشر
وذلك لانهما اما معرفتان او نكرتان او الاول معرفة
والثاني نكرة او بالعكس وكل منهما اما مضمرا او مظهرا
او مختلفاهما بان يكون الاول مضمرا والثاني مظهرا او
بالعكس فهذه اربعة وستون قسما وهذا باعتبار
الامكان واما باعتبار الوقوع فهي اقل امثلة المعرفتين
في الاقسام الاربعة للبدل جاني زيد اخوك وضربت
زيدا راسه وسلب زيد ثوبه ورايت زيدا الحمار
وامثلة النكرتين في هذه الاقسام جاني شخص
رجل صالح وضربت رجلا راسا له وسلب رجل ثوب
له ورايت رجلا حمارا وامثلة المختلفين في هذه

الاقسام بزيد اخ لك وبرجل اخيك وبزيد راس له وبرجل
راسه وبزيد علم له وبرجل علمه وبزيد حمار وبرجل الحمار
وامثلة المظهرين في هذه الاقسام ما تقدم وامثلة
المضمرين في هذه الاقسام ضربته اياه وراس زيد ضربته
اياه الى الراس وعلم زيد اعجبني هو بان يكون فاعل اعجبني
راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علمه ورايته اياه فيما اذا
سبق ذكر زيد وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد
والثاني الى الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك
لقيت زيدا اياه واخوك لقيته زيدا او الاخ هو زيد وفي
بدل البعض كسرت يد زيد وقطعته زيدا اياها وزيد
قطعته يده وفي بدل الاشتمال كرهت جهالة زيد وابغضته
زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة وزيد كرهته جهالته
وفي بدل الغلط كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة
وزيد كرهته الدابة فان قلت من حق الاقسام التباين
والاختلاف وهو منتف في هذه الاقسام ضرورة
صدق بعضها على بعض كما لا يخفى قلت لهذه تقسيمات
متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف
بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من تقسيم وهذا
كما ينقسم الاسم تارة الى المعرب والمبني وتارة الى المعرفة
والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب واما مبني وتفاصيلها
من الجواز والامتناع المذكور في المطولات حاصله انه يبدل
الظاهر من الظاهر ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو
قمت انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا وكذلك نحو رايتك
اياك عند الكوفيين وابن مالك وكذلك لا يبدل مضمر من
ظاهر اذ لم يسمع رايت زيدا اياه ولهذا قال ابن مالك في

شرح

١٦٦

شرح التسهيل انه لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل
لكان توكيدا قال في التسهيل جعل توكيدا ما لم يسمع اضرابا
اي نحو اياك اياي فقصد زيد تريد اياك فانه بدل واعترض
عليه ابن هشام في شرح الشذور وقال واسقط ابن مالك
هذا القسم من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع ثم رد
عليه لكنه خالف ذلك في توضيحه تبعه حيث قال
ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو رايت زيدا اياه من وضع
النحويين وليس بمسموع واما ابدال الظاهر من المضمر
فلا يخلو اما ان يكون الضمير لغايب او لحاضر ان كان
لغايب جاز مطلقا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
في احد الاوجه وقال الشاعر
اوعدني بالسجن والاداهم ❊ رجلي فرجلي شثنة المناسم
فرجلي بدل من الضمير في اوعدني بدل بعض من كل والاداهم
القيود او بدل اشتمال نحو اعجبتني علمك واعجبتك علمي
وقول الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا ❊ وما الفيتني حلمي مضاعا
حلمي بدل من الياء في الفيتني وقال الاخر
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ❊ وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا
مجدنا بدل من الضمير في بلغنا وبدل غلط نحو لبستك
الحمار او ركبتني الحمار او بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا وقال الشاعر ❊ فما برحت
اقدامنا ثلاثتنا حتى ازيروا المنايا ❊ فثلاثتنا بدل
من الضمير في اقدامنا وان لم يفد المنع وهو مذهب جمهور
البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش اجاز
رايتك زيدا او رايتني ونقل عن الكوفيين ايضا وانشدوا

وسوها تعدوني الى صارخ الوغى • بمستلئم مثل البعير المرحل •
يريد بمستلئم متدرعا ولا يعني الا نفسه قال البدر ابن مالك
والوجه عندي ان هذا البيت من النوع المسمى في علم البيان بالتجريد
على معنى تعدوني ومعي من نفسي مستلئم وجعله مصاحبا
له الثالث انه يجوز في الاستثنا نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول
قطرب والسر فيما تقدم ان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما ابدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع
كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني
مدلول الاول خاتمة في مسايل متفرقة ونسال الله
حسن الخاتمة الاولى اذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف
استفهام او حرف شرط ذكر ذلك الحرف مع البدل فالاول
كقولك كم مالك اعشرون او ثلاثون ومن رايت ازيدا ام
عمرا وما صنعت اخيرا ام شرا ومتى سفرك اغدا ام بعد
غد وكيف اصبحت اصحيحا ام سقيما والغنية زيد ام عمرا
والثاني نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان
خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان غدا وان بعد غد
اسافر معك وذلك ليبين انه بدل من تضمن الاستفهام او الشرط
واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كان جواب
الاستفهام وليس منه الثانية قد يتحد البدل والمبدل منه
لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة
جاثية كل امة تدعى الى كتابها اليوم فانها قد اتصل بها سبب الجثو
الثالثة الفائدة في ذكر بدل الكل والمبدل منه احد ثلاثة
اشيا بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة

نحو

نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني
اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فايدة
ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا
وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان
الفايدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة من
التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد
رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم ليس لعطف
البيان من جملة بدل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك
اما بان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم
يكن اخص منه نحو قولهم اقسم بالله ابو حفص عمر فان
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابي
حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته
ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات
ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سوا كان اشهر من الاول
لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال يسمون بزيد احدهم اخوك فاذا قيل
جاني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة
ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد
اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم لفظ زيد
فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافتراق واما
عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا
بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولو لم يحتج الى متبوع
قبله في المعنى فان لم يكن جامدا فالاولى

فلا وابيك خير منك اني * ليوذيني التحمحم والصهيل * قدّر
الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك
لو حذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى تقدير
قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني
في نحو العايذات الطير بدل وفي الطير العايذات صفة
وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدًا لكن كون معناه هو
ما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم
يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد
جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل
اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني
نحو يا غلام بشر وبشرًا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق
نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد
وعمرو اولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا
في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح للمباشرة
والفايدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
ان المتكلم يحقق بعد الثاني التجوز والمسامحة في الاول
تقول اكلت الرغيف ثلثه فيعتقد بالرغيف ثلث الرغيف
ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان
الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه فعلى

حذف

حذف المضاف ولا يجوز ان يقول ضربت زيدا اذا ضربت
غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك وصرفت وجوه
اولها ولذلك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك رايت اكثر
قومك وصرفت وجوه اولها ولذلك ثبت الاسم توكيدا كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله
قريب لانه بالتفسير بعد الابهام اشبه كذا قاله بعض
المحققين الرابعة لا بد في بدل البعض والاشتمال اذا
كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف
تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بلى يجوز ترك
الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله
تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم
ملاوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد
الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا
على حذف المضاف وسهلها وجبلها فهو نحو قوله
لحافي لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز في
زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل
والجبل فقد مضى في باب التوكيد ولاشتراط الرابط في
بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو
القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير
ومحل وجوب القطع في ذلك اذا لم ينو معطوف محذوف يكمل
به مضيا الى المذكور الوفا بالتفصيل اما اذا نوي فلا يجب
القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع
على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل وثمة
معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك

والصهلبية واخواتها وقد ثبت تفصيل السبع في حديث
اخر لكن اقتصر منها على هاتين البيتين تنبيها على انهما اخو
بالاجتناب ومنه ايضا تجويز الزمخشري في قوله تعالى
فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان تذكر
هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر
الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وامن من دخله
وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير
كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم • من العبيد وثلث من مواليها •
ومنه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام حبب الي من
دنياكم ثلاث النسا والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة
هذا الكلام فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري
في هذه الآية من ذلك نظرا لما الكلام فيه وهو قد
صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات
قلت قد اعتذر عنه ابن هشام في اواخر النوع الثاني
من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر
عن البدل بعطف البيان لتاخيهما واذا كان مراده بعطف
البيان هذا البدل استقام ما ذكرناه وانما لم يحتج بدل
الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما في الجملة
التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط لذلك وعلم مما
تقدم انه يجب قطع البدل ان تبع متعددا ولم يف به
ولم ينو معطوف محذوف تحصل به بضميمته الى المذكور
الوفا بالتفصيل وتجوز في ذلك ولكن لا تحسن الا مع
الفصل نحو بشر من ذلكم النار الخامسة تبدل الجملة
من الجملة بدل بعض واشتمال بشرط ان يكون الثانية
اوفى بتادية المعنى المراد من الاولى فالاول نحو امدكم

بما

١٦٦

بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة لغيره والثاني اوفى
بتادية المراد لدلالة الثاني على نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه
وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني
في الاول لان ما تعلمون تشمل الانعام والبنين والجنات
وغيرها وما ذكر من ان الثاني اوفى فيه نظر لان الثاني ليس
تفصيلا لجميع الاول بل لبعضه فكما ان الثاني اتم من حيث
التفصيل كذلك الاول اتم من حيث كونه اعم واشمل فكيف
يرجح الثاني فان قيل فهلا اقتصر على الثاني وترك الاول
فان المقصود حاصل به فالجواب انه لما كان المقام مقام
الاعتناء بشانه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر الثاني على
قصد الاستيناف بعد ذكر الاول زيادة اعتناء لان فيه
قصد الشي مرتين ولقصد الاستيناف بالثاني فارق
البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستيناف
بل مجرد التوضيح وازالة الخفا بخلاف البدل فقصد
به الاستيناف وتزيل الخفا والثاني اعني بدل الاشتمال
نحو قوله • اقول له ارحل لا تقيمن عندنا • والا فكن في السر والجهر مسلما •
اي ان لم ترحل فكن على ما تكون عليه المسلم من استوا الحالين
في السر والجهر فان المراد بقوله ارحل كمال اظهار
الكراهة لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا او
في بتادية المراد لدلالة لا تقيمن على المراد الذي هو كمال اظهار
الكراهة لاقامة المخاطب بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من
النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة

علي طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار
كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه تكون بالالتزام قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره
حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال
علي كمال هذا المعنى فصار لا يقمن عندنا دالا علي
كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة كذا قال السعد
التفتازاني هذا وقد يقال هلا قيل ان رجلا صار بحسب
العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره الا
ان يقال ان استعمال لا تقم في هذا المعنى اكثر عرفا
والكلام في ذلك وفي سببه فليتامل واما بدل الكل
فقال السعد في المطول ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز
عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود
بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق
له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب لكنه ذكر في
شرح الكشاف ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزءون
بدل الكل من قوله انا معكم وارباب البيان لا يقولون
بذلك في الجملة التي لا محل لها من الاعراب تامل انتهى وفي
شرح الفوائد الغياثية للعترك ما يدل علي جواز جعل
الجملة بدل الكل من الكل حيث قال ففي قولنا قنعنا بالاسودين
قنعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر
الاولى توطئة له كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل
وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت
الثانية عطف بيان او تاكيدا لها انتهى وذكره بعضهم ومثل

له بقوله تعالى امدكم بما تعلمون الاية واما بدل الغلط
فترك لانه لا يقع في فصيح الكلام الا ان بدل الغلط
قسمان احدهما ان يكون غلط حقيقة والثاني ان لا يكون
غلط حقيقة لكنه يتغالط بان يفعل فعل الغالط لغرض
من الاغراض والذي لا يقع في الفصيح هو الاول دون
الثاني وكانه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره واجاز ابن جني
والزمخشري وابن مالك ابدال الجملة من المفرد كقوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة • وبالشام اخرى كيف يلتقيان
ابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو هاتين
الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه ابن مالك نحو عرفت
زيدا ابو من هو قال في المغني واختلف في نحو عرفت زيدا
ابو من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية
لا تكون حالا وقيل مفعول ثان علي تضمين عرف معنى
علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس
وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل
بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرف
بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة
اذا قلت علمت زيدا لابوه عالم او ما ابوه عالم فالفعل معلق
عن الجملة وهو عامل في محلها النصب علي انها مفعول ثان
وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان
تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان
لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب
في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم
احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى
لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس

تبين

له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع ايهم احسن
صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى والقول
بالبدلية هو الذي صححه صاحب المغني فيما افترق فيه
البدل وعطف البيان السادسة الكثير كون البدل
معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله ان السيوف
غدوها ورواحها • تركت هوازن مثل قرن
الاعضب قال الرضي واختلف النحاة في المبدل منه
فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى على ان المقصود
بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من
فوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في
حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل
ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل
البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا
لا يستغني عنه نحو ضربت اخاه زيد الكريم وقد يعتبر الاول
في اللفظ دون الثاني قال
وكانه لهق السراة كانه • ما حاجبيه معين بسواد • ولم يقل
معينان وقال
ان السيوف غدوها ورواحها • تركت هوازن مثل قرن الاعضب
السابعة يجوز فصل التوابع من المتبوع بغير مباين محض
كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل فيه
نحو زيد اضربت القايم والمفسر نحو ان امرو هلك ليس
له ولد والمبتدا الذي خبره في متعلق الموصوف
نحو افي الله شك فاطر السموات والخبر نحو زيد قايم العاقل
وجواب القسم نحو بلى وربي لتاتينكم عالم الغيب والاعتراض

نحو

نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثنا نحو ما جاني احد
الا زيد اخير منك ومن الفصل بين التاكيد والموكد ولا يحزن
ويرضين بما اتيتهن كلهن وبين العطف والمعطوف
وامسحوا برؤسكم بين الايدي والارجل وحسن ذلك ان
المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل
والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه ولا يجوز الفصل
بمباين محض اي اجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا
يقال مررت برجل على فرس عاقل ابلق وشذ قوله
قلت لقوم في الكنيف تروحوا • عشية بتنا عند ماوان
رزح ولا يجوز الفصل في نعت منعوت مبهم ونحوه
مما لا يستغني عن الصفة فلا يقال في ضربت هذا
الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضربت هذا زيدا
الرجل والشعرى طلعت العبور قال ابن مالك في
شرح الكافية ومنه المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه
من الصفات نحو ان امرا ينصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز
الفصل بخاسر بين ينصح ويقبل لانهما جزا صفة
لا يستغنى باحدهما عن الاخر وكذا كل نعت ملازم
التبعية كابيض بقق ونحوه ومنه توابع التوكيد اجمع
وما بعده لا يفصل بينها وبين كل ولا يفصل بين
التوكيد وبين الموكد باما على الاصح فلا يقال مررت
بقومك اما اجمعين واما بعضهم ولا مررت بهم اما
كلهم واما بعضهم واجازه الكسايي والفرا الثامنة
لا يتقدم معمول التوابع على التوابع لان المعمول لا يحل
الا في موضع لا يحل فيه التابع ومعلوم ان التابع لا يتقدم
على المتبوع وخالف الكوفيون فجوزوا ذلك فيقال

هذا الطعام كرجل باكل و وافقهم الزمخشري في قوله تعالى وقل
لهم في انفسهم قولا بليغا وليكن الانفصال من الكلام على هذا
الوجه الحسن وليكف القلم عن سوطه فقد اطلقنا له الرسن هذا
وانا من اهل التقصير فمالي وللتطويل والله المسول ان يمن
بحسن الخاتمة فهو حسبنا ونعم الوكيل هذا باب
منصوبات الاسما وهي ما اشتمل على علم المفعولية والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين والاصل في هذا الاشتمال
المفاعيل عند النحاة كما نبه عليه قول ابن الحاجب علم المفعولية
اي علامة هي في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا
وقدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام
بها على ما قيل او لشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير
منها مناب الفاعل بل المتعلم مضطر لمعرفة اقسامها لتوقف
ايضاح كثير مما يقع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف
اليه بالاضافة المعنوية واللفظية الذي هو العمدة في المجرور
بعد معرفة بعض اقسام المنصوبات واحكامه المنصوبات
المتقدمة وعدل عن الاضمار الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي
المقصود بالذات لهذه المقدمة خمسة عشر بالاستقرا او التوقف
في الكتاب اربعة عشر فلعل المعنى المنصوبات خمسة عشر
في قصدي وترك الخامس عشر نسيانا ويحتمل على بعد انه
عد المخفوض بالحرف منصوبا وان كان بواسطة وهي
على سبيل الاجمال والعد المفعول به بدا منها بالمفعول به
والمفعول المطلق وهو المصدر والمفعول فيه وهو
الظرف لتشبيه وانما بدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها

محمول

محمول عليها ومشبه بها وبدا منها من المفاعيل بالمفعول به كما فعل
الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل ووجه ما اختاروه
ان المفعول به احوج الى الاعراب لازالة التباسه بالفاعل
لانه الذي يقع بينه وبين الفاعل التباس ولانه اكثر استعمالا
وبدا الزمخشري وابن الحاجب بالمفعول المطلق واخر من
المفاعيل المفعول من اجله والمفعول معه فان الزجاج نقص
من المفاعيل المفعول معه كسرت والنيل فجعله مفعولا به
وقدر سرت وجاوزت النيل والاضمار خلاف الاصل
وان الكوفيين نقصوا منها المفعول له فجعلوه من باب
المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا والرضي نقل هذا
عن الزجاج فقال مذهبه يعني الزجاج ان ما يسميه النحاة
مفعولا له هو المفعول المطلق لما راى من كون مضمون
عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان
معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان
له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب
هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل
هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان
القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا
وكذلك قولك جئتك اصلاحا لك بالاعطا او النصح او نحوه
فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطا والنصح كما
صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجي اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ينبغي ان الما
ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا
وقولك للتاديب ليس مفعولا مطلقا فكذا تاديبا الذي
بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب يفيد معنى

جب

للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي
منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا
ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني
مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب
نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدح في
نحو قوله تعالى حذر الموت حاذرين من الموت ليكون الا ما
لفظية فلا يطرد له ذلك في نحو قوله ـــــــــــــــــــ
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور * الا ان تجعلها
مصدرين للحالين المقدرين اي قبلهما زعلا زعل المحبور
ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلته جهدك
على ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الناقص
لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره انتهى وزاد
السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه
سبعين رجلا لان المعنى من قومه وسمى الجوهري المستثنى
مفعولا دونه وينبغي ان تكون البا في به للالصاق اي
الذي الصق الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي ولا ضمير
في المفعول به مستتر وكذا المفعول فيه او له او معه ومن
قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل بسببه
او فيه او لاجله او معه لان مسنده صفة جارية على غير
من هي له واما اللام من المفعول به والمفعول فيه والمفعول له
او من اجله او لاجله والمفعول معه فقيل انها تعود على
ال الموصولة في المفعول اي الذي يفعل به فعل اي تعلق
بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما
ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا البقية واحسن من ذلك
ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والاسناد اليه لغلبة

الاستعمال

الاستعمال صارت كالعلم فلا يقتضي الضمير رجوعا وقد يقال
مراد القايل بان الضمير يعود على ال الموصولة في المفعول
انه عايد في الاصل على ال الموصولة وان الجار والمجرور
كان في الاصل نايب الفاعل لقوله المفعول وان صار الان
جز الاسم المصطلح عليه فلا ينافي ما قلنا انه احسن
ونبه على كون الضماير المجرورة راجعة الى ال او واللام
ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول
مع انه يستعمل به وفيه وله ومعه كثيرا بلا اضافة ونكيرا فالتحقيق
انه راجع الى موصوف محذوف اي شي مفعول به واللام
ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة واعلم ان
المراد في المفعول به وما بعده ماصدق ذلك نحو زيدا من
ضربت زيدا والمصدر ولفظه مشترك بين المفعول
المطلق وهو المراد هنا وبين اسم الحدث الجاري على فعله
اي المشتمل على حروف فعله واعلم ان الكوفيين يجعلون
المصدر مشتقا من الفعل فهو عندهم مفعل بمعنى الفاعل
لانه صادر عن الفعل وعللوا وتمسكوا على ذلك بامور
منها ان المصدر يوكد الفعل نحو ضربته ضربا والموكد بفتح
الكاف اصل للموكد بكسرها لانه تابع له ومنها ان الفعل يعمل
فيه والعامل اصل للمعمول ومنها ان من الافعال ما لا
مصادر له نحو نعم وبيس وعسى وليس فلو كان الفعل
مشتقا من المصدر يعل باعلاله نحو صيام اصله صوام اعل
بالقلب يا كما اعل فعله بالقلب ايضا وكان الدليل على ثبوت
ذلك في الفعل قبل المصدر ان الغرض من الاعلال التخفيف
والفعل احوج اليه من حيث ثقله بدلالته على الحدث
والزمان والاول باطل بنحو ضربت زيدا والثاني بالحروف

فانها عاملة وليست اصلا لمعمولها والثالث معارض بالمصادر التي
لا افعال لها والرابع ممنوع بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال
فرعيته في الاشتقاق لان يتقدم المصدر على الفعل في
الاشتقاق بحسب الذات وتاخره عنه في الاعلال بحسب
الصفة فالوجه ما ذهب اليه البصريون من ان المصدر
اصل وانه اسم لموضع صدور الفعل وذلك لان كل فرع يصاغ
من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة هي الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال
الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي
الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمن
الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر
حروفه على معنى المصدر وبوزنه على الزمان قال
التفتازاني واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد
لان المزيد فيه مشتق من المجرد لموافقته اياه بحروفه
ومعناه انتهى ثم على المذهبين من هو الاخذ من ذلك
الاصل هل هو الواضع او الواضع وغيره احتمالان استظهر
منهما المولى التفتازاني الثاني وبعضهم الاول وظرف
الزمان نحو يوم من صمت يوم الخميس وظرف المكان نحو امام من صح
من صليت امام الكعبة وهذان الظرفان يسميان
بالمفعول فيه والحال نحو راكبا من جاء زيد راكبا والتمييز
في بعض احواله نحو نفسا من طبت نفسا وانما جعله
من المنصوبات مع انه قد يكون مجرورا على ما اقتضاه
كلام ابن الحاجب لان النصب هو الاصل فيه والمستثنى
في بعض احواله وانما جعله من المنصوبات مع انه قد

يكون

١٧٩

يكون غير منصوب لان النصب هو الاصل فيه نحو زيدا من جاء
القوم الا زيدا والمنادى نحو طالب العلم بادر العاجلا والمنادى
من المفعول به كما سيأتي وانما افرده لان له احكاما تخصه ليست
لغيره من باقي المفعول به والمفعول من اجله نحو قراءة من
جاء زيد قراءة للعلم والتمثيل بذلك مبني على القول
بانه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا وسيأتي ما فيه والمفعول
معه نحو النيل من سار زيد والنيل وخبر كان واخواتها
اي نظائرها نحو قائما وعالما من كان زيد قائما واصبح عمرو
عالما واسم ان واخواتها اي نظائرها نحو زيدا والياء والهاء
وابنه من ان زيدا عالم بانني كفو ولكن ابنه صوصعن
واما مفعولا ظننت واخواتها نحو ظننت زيدا قائما فقيل
انما اسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات ولكونهما
داخلين في قسم المفعول به انتهى وفي كل من التعليلين
نظر اما الاول فيرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط
خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع لتقدم
ذكرها في المرفوعات واما الثاني فيرد عليه انه لم يسقط
المنادى مع دخوله في المفعول به وكما ان للمنادى
احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها احكاما تخصهما
وخبر ما اي النافية العاملة عمل ليس ولم يذكره المصنف
في التفصيل الآتي وانما لها عمل ليس لغة الحجازيين وهي اللغة
القديمة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
ما هن امهاتهم فانهم اجروا اربعة من حروف النفي مجرى ليس
في رفع المبتدا ونصب الخبر وهي ما ولا ولات وان فاما ما
فلاعمالها عندهم شروط منها ان لا يتقدم اسمها على خبرها
فان تقدم الخبر لم تعمل ولهذا اهملت في قولهم في المثل

ماسي من اعتب وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بلن تعمل الرفع
قبل النصب وان كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا وهذا هو المشهور
لكن نقل ابن عصفور عن الكثير البصريين ان المرفوع في
نحو ما في الدار زيد اسم لما وما قبله في محل نصب على الخبرية
وهو قياس ما ذكروه في معمول الخبر وللاول ان يفرق بان
الخبر عمدة ومعموله فضلة ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع
في العمدة ومنها ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها كقوله
وما كل من وافى منا انا عارف • الا ان كان المعمول ظرفا او
مجرورا فيجوز كقوله • فما كل حين من توالي مواليا • ولينظر
هل كذلك معمول اسمها نحو ما زيد اضارب حاضر لوجود الفصل
بينها وبين اسمها باجنبي كمعمول خبرها مع ان كلا معمول لمعمولها
وهل يجوز تقدم معمول خبرها عليه كما في معمول خبر ان ويفرق
بان ان اقوى ومنها ان لا ينتقض نفي خبرها بالا او انما فلذلك
وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول
ولو انتقض نفي معمول خبرها نحو ما زيد مصليا الا في الجامع
لم يبطل عملها لانه غير معمول لها فلا حاجة لنقض نفيها بالنسبة
اليه وان انتقض النفي بغير الا وانما لم يوثر فيجب النصب
عند البصريين نحو ما زيد غير قائم ولاجل هذا الشرط وجب
الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن
قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف
لانه موجب فان عطف بحرف لا يوجب كالواو والفا
نصب المعطوف كما قاله المرادي وصرح غيره بجواز الوجهين
النصب وهو اجود والرفع قال بعضهم كالسيوطي على اضمار
هو وقال بعضهم كالاشموني في شرح التوضيح اتباعا على المحل
انتهى وفيه نظر ومنها ان لا يقترن اسمها بان الزايدة كقوله

سى

بني غدانة ما ان انتم ذهب • ولا صريف ولكن انتم الخزف •
قال ابن هشام فاما رواية يعقوب ذهبا بالنصب فتتخرج
على ان ان نافية موكدة لما لا زايدة انتهى وهو صريح في
ان توكيد ما بان النافية لا يبطل عملها وبالاولى توكيدها
ما باخرى وكلام ابن مالك في شرح التسهيل وغيره ايضا
صريح في ذلك وفي ان تكرار ما لا يبطل ايضا عملها فما ذكره
بعضهم ومشى عليه الاشموني في شرح التوضيح من اشتراط
عدم تكرار ما والا بطل عملها مردود واما لا فاعمالها عمل
ليس قليل ويشترط له الشروط السابقة ما عدا الشرط
الاخير وان يكون المعمولان نكرتين والغالب ان يكون
خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح • والصحيح جواز
ذكره كقوله •
تعز فلا شي على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •
وانما لم تشترط الشرط الاخير لان ان لا تزاد بعد لا اصلا
واما لات فاصلها لا زيدت التا وعملها واجب ولا تشترط
كون معمولها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب كونه
المرفوع نحو ولات حين مناص اي ليس الحين حين
فرار كذا قيل وينبغي ان يكون المراد ان اشتراط هذين
زيادة على الاربعة السابقة في ما وانما كان الغالب كون
المحذوف المرفوع لان الخبر محط الفايدة وقرى ولات
حين مناص بخفض الحين وزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا
جارا لاسما الزمان خاصة كمذ ومنذ وانشد •
طلبوا صلحنا ولات اوان • واجيب عن البيت بجوابين
احدهما انه على اضمار من الاستغراقية ونظيره قوله

الاجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل ولاتُ
اوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناوه على
الكسر لشبهه بنزال وزنا لانه قدر بناوه على السكون ثم كسر
على اصل التقا الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال
الزمخشري للتعويض ثم ميد ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض
ينزل منزلة المعوض منه وعن الفراء بالجواب الاول وبالثاني
وبوجهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه
من مناص منزلة قطعه عن حين لاتحاد المضاف
والمضاف اليه قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا عن
المضاف اليه ثم بني الحين لاضافته الى غير متمكن والاولى
ان يقال ان التنزيل المذكور اقتضى بنا الحين ابتدا وان
المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة
لكنه ليس بزمان فهو لكل وبعض ومن القليل قراءة
بعضهم برفع الحين واما ان النافية فاعمالها نادر وهو
لغة اهل العالية قال السيوطي بشرط ترتيب وعدم نقض
ويوخذ منه امتناع تقدم خبرها على اسمها مطلقا وكذا
معمول الخبر الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا ومن اعمالها
قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقراءة
سعيد ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم وقول
الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
ولاجل اشتراط عدم النقض لم تعمل في قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور **والتابع للمنصوب وهو** اي التابع لا بقيد
كونه تابع منصوب **اربعة اشيا النعت** نحو رايت زيدا العاقل
والعطف نحو رايت زيدا وعمرا **والتوكيد** نحو رايت زيدا
نفسه **والبدل** نحو رايت زيدا اخاك وستاتي بكرة في ابوابها

متعدده

١٧٦
متعدده مترتبة على ترتيبها في العد الاتي في التفصيل الاتي
باب المفعول به وتقدم ان الباء في به اما للالصاق
اي الذي الصق الفعل به اي للمقابلة وان الهاء لا مرجع لها
او راجعة للالف واللام من المفعول **المفعول به هو** اي تعريفه
ومعناه معنى **الاسم** حقيقة او تاويلا فدخل نحو احببت ان
تشاكر فان قيل ما في قوله الاسم قوله الاتي الذي يقع به اي عليه
الفعل لان الذي يقع عليه الفعل المعنى لا اللفظ قلت لا منافاة
اما لانهم يجرون صفات المدلول على الدال لان المطابقة على الالفاظ الدالة
عليها واما لانه على تقدير مضاف بين الباء والهاء اي يقع بمعناه
المنصوب لفظا او تقديرا او محلا وابهم ناصبه ليكون كلامه
جاريا على كل الاقوال في ناصبه فان فيه خلافا فقيل ناصبه
الفعل او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب
اي المفعولية واليه ذهب الفراء وقيل الفاعل واليه ذهب
هشام بن معاوية من الكوفيين وقيل معنى المفعولية اي
كونه مفعولا واليه ذهب خلف من الكوفيين كما قاله في الفاعل
ان عامله كونه فاعلا وناصبه على مذهب البصريين اما فعل
متعد نحو وورث سليمان داود او وصفه نحو ان الله بالغ
امره او مصدره نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعله نحو عليكم
انفسكم **الذي يقع به** اي عليه **الفعل** والمراد الذي يقع على مسماه
او عليه نفسه ليلا يخرج نحو قلت زيدا وقلت زيد قائم فان
قيل يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت
زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل نفي عنه قلت
معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي تعلق به الفعل تعلق
الوقوع عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك
الفعل كالمضروب وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق

اي صح

الاثبات او النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع عليه لكن تعلق
به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه فتامل ولينبه الى المراد بوقوع
الفعل عليه مباشرته له ولولا هذا التفسير لخرج منه
ايضا نحو اردت السفر وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل
في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علمت وللثاني في
باب اعلم نظرا اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما انما
ويندفع ما قيل ان التعريف يتناول المفعول به بواسطة
حرف الجر نحو ذهبت بزيد مع ان المقصود تعريف
المفعول به بلا واسطة لان مطلق المفعول به ينصرف
اليه فان قلت كان عليه ان يقول الذي يقع به فعل الفاعل
باضافة فعل الى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي
فيضيفوا الاسناد الوقوع اليه عن ثبوت النحو وشمول التعريف
لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل
اذ تقيده التي بما يعم جنسه يفيد العموم ولا فعل لخلوا
عن فاعل مذكورا او محذوفا قلت اللام في الفعل عوض
عن المضاف اليه المحذوف بناء على قول من يجوز نيابته عن
المضاف اليه اذا كان اسما ظاهرا او للعهد ومنهم من قال
اضافة الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يوقع
عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطي زيد درهما
اذ ان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل
فدفعه بان زيدا فاعل حكما فجعل الفاعل شاملا لمفعول
ما لم يسم فاعله وطي هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ
يخرج حينئذ اعجبني ضرب عمرو فان عمرا مفعول به ولم يقع
عليه فعل اسند الى فاعل وبعضهم دفع ورود نحو ما ضرب
زيد عمرا بقوله والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع

عليه

١٧٧

عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا الا ان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا
دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج زيد
ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة
لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من
ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي عن النفي
بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى
وفرق بين الدلالة على نفي وقوع الضرب ووقوع نفي
الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد مضروبه
منه على انه لا ينفعه في دفع اضربت زيدا ويدخل في
التعريف نحو الزيد وضارب لزيد ولزيد ضربت من
مفاعيل دخل عليها لام التقوية اعني معمول شبه
الفعل ومعمول فعل محذوف او موخر فانه يدخلها
لام تقوية العمل لان اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا
ما زيد فيه حرف جر احترز ويخرج عنه المفاعيل الاربعة
الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول
له فلان الفعل يقع لاجله عليه واما المفعول المطلق فلما
يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل
الذي هو التاثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذا حكموا
بان المفعول المطلق هو المصدر والاصل في ناصبه
ان يكون مذكورا وذلك نحو زيدا من ضربت زيدا ولذا
ضربت فعل ماض وفاعل زيدا مفعول به فهو منصوب
لضربه وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ونحو الفرس
من ركبت الفرس واعرابه كاعراب سابقه ونحو زحزف

ناصبه للعلم به اما جوازا سواء علم بقرينة مقالية نحو قوله
تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل
خيرا ام بقرينة حالية كقولك لمن تاهب لسفر مكة اي
تريد وكقولك لقاصد الضرب زيدا وتجب في مواضع
منها سماعي نحو كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وزدني تمرا
او اعطيك كليهما وازيدك تمرا قال الرضي اصله ان
كان بين سنام وزبد وتمر فقال لاخر اي هذين تريد
مشيرا الى السنام والزبد فقال الاخر ذلك ولكن قدم
اعطني وبعضهم قدر تريد وقال انه المناسب
ومنه امرا ونفسه اي دع امرا ونفسه اي مع نفسه
والمعنى اما الامر بالتحرز عنه او ترك الاستعلام عنه لان
نفسه تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله
وقوله ونفسه لا محالة عطف على امرا ولا يحتمل كونه
مفعولا معه فقول الرضي والواو بمعنى مع او العطف
فيه خفا ومنه انته خيرا لك اي وائت خيرا ومنه قوله
تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عما انتم عليه من التثليث
اذ لا احسن له حتى يصح تفضيل التوحيد عليه هذا
مذهب سيبويه وقال الكسائي اي يكن الانتها خيرا لكم وقال
الفرا الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف
اي انتها خيرا ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك احصل
لك مما انت فيه وائت خيرا لك ومنه وراك اوسع لك
اي تاخر عن هذا المكان وائت مكانا اوسع لك تقدير
ائت لاطراده في نظاير ذلك خير من تقدير يكن لا لان
حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط
مقدر في الكلام ومن تقدير انتها خيرا لكم لا يخفى علي

هذين

هذين التقدير من اللبس مما نحن فيه ومنه كل شي ولا شتيمة
حر اي ائت ولا ترتكب وربما رفعت كل ومنه الكلاب على
البقر اي ارسل ومنه احشفا وسوء كيلة اي اتبيع والحشف
بالتحريك اردا التمر او ما لا نوال له لضعفه او التمر اليابس
الفاسد كذا في القاموس ومنه وهذا ولا زعماتك اي
وهذا هو الحق ولا ازعم او اتوهم زعماتك يقال
فيما اذا ظهر ساعي خلاف اقوال زاعم قال المولى عصام
الدين وانا اقول يحتمل ان يكون لا لنفي الجنس اي هذا
ولا شي من زعماتك حق فلا حذف الا الخبر لا وهو كثير ومنه
من انت زيدا قال الرضي واصله فيمن صار يسمى زيدا
وهو دني وزيدا والجملة حال من معنى من انت فانه في معنى
من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء وقال
العصام ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض
المتعلق بمعنى من انت اي من يكون لاسم زيدا او منصوب
~~بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من يكون لاسم~~ تذكر
لزيد تتكلم به لاجلك او يتكلم به ويروى برفع زيد وجعله الرضي
خبر مبتدا واجب الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك
زيد والاظهر ان التقدير من انت وهو زيد اي هو الرجل
المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه ديار الاحباب
اي اذكر ومنه عذيرك من فلان اي احضر عذيرك من اجل
فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور بما فعلت
لانه استحق لذلك وفعلك بك ما هو جزاؤه والعذير
بمعنى العاذر وقد يستعمل في فعل بعد وعليه ومنه اهلك
والليل اي ادرك اهلك من الليل يعني لا يسبقك الليل
في الادراك فالواو بمعنى مع او ادرك اهلك واسبق

الليل بالواو للعطف والعامل المحذوف وجوبا مقدر دو
وان تاتي فاهل الليل واهل النهار اي فتجد او فتاتي من هو
اهلك بالليل والنهار ومنه قولهم كاليوم رجلا اي لم ار كرجل
اليوم رجلا ومنه مرحبا واهلا وسهلا اي اصبت مرحبا
واتيت اهلا اي اذ اهلا اي مكانا تاهل فيه ولا تستوحش فردا
بعوص الاحزانا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا اي مكانا
سهلا لا تنالم فيه بدماك لاحزنا قال الرضي وجوب الحذف
في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا او امثالها في كثرة الاستعمال
بعني والامثال وشبهها لا تغير وجعل اللباب قولهم
كاليوم رجلا جائز الحذف والمثل قول مركب شبه مضربه
بمورده اي موضع ضربه بموضع وروده والمراد بالمورد
الحالة الاصلية التي ورد فيها الكلام وبالمضرب الحالة
المشبهة بها وشبه المثل كل كلام اشتهر وحذف عامله
ومنها قياسي في مواضع منها باب الاشتغال اذا انتصب الاسم
السابق وحقيقته ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل او وصف
مشتغل بضمير الاسم او ملابسه عن العمل فيه فالفعل بنفسه
نحو وكل انسان الزمناه او الزمنا عنقه اي والزمنا كل انسان
والوصف بنفسه نحو زيدا انا ضاربه او ضارب غلامه الان
او غدا وانما وجب حذفه لانه يفسر بالفعل او الوصف
المذكور وهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر ومنها المنادى
الاتي بيانه وناصبه فعل مقدر اذ اصل يا زيد مثلا ادعو
زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء تخفيفا
وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين
العوض والمعوض منه وقال المبرد ناصبه حرف النداء
فعليه لا يكون مما نحن فيه ومنها المنصوب باخص مقدرا

بعد ضمير متكلم غالبا لتاكيد الاختصاص وهو كثير في المعرف
بالاضافة نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وبال نحو نحن العرب
اقرى الناس للضيف وقليل في العلم نحو بنا تميما يكشف الضباب
وياتي بعد ايا في المذكر واية في المؤنث فيلزمهما ما يلزمهما في النداء
من ضمهما ووصفهما باسم واجب الرفع محلى بال نحو انا افعل كذا ايها
الرجل ونحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ولا يكون معه حرف
نداء لا لفظا ولا تقديرا وشذ بك الله نرجو الفضل من
وجهين كونه لم يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب وكونه علما
وانما وجب حذف عامل هذا المنصوب لشبهه بالمنادى
في الجملة ويفارقه في انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا
وفي انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه كما في نحن معاشر
الانبياء او بعد تمامه كما في انا افعل كذا ايها الرجل وفي انه
يشترط ان يتقدم عليه اسم بمعناه والغالب كونه ضمير متكلم
وفي انه يقل كونه علما وفي انه ينتصب لفظا وان كان علما
وفي انه يكون بال قياسا كما مر ذلك وفي ان الغرض من ذكره
تخصيص مدلوله بما نسب اليه فان الرجل مثلا في المثال
السابق لم يرد فيه المخاطب بل اريد به ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
وهو انا ومنها المنصوب بالزم ونحوه وهو المنصوب على الاغراء
وهو تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله كالعلم والصلاة او
باتق ونحوه وهو المنصوب على التحذير وهو تنبيه المخاطب
على امر مكروه ليجتنبه كالشر والكذب وانما يجب حذف العامل
ان كرر المنصوب او عطف عليه او كان في حالة التحذير بلفظ
اياك او احدى اخواتها الاربع ولا بد لا نكرر وعطف فالاغراء
بالمكرر نحو السلاح السلاح واخاك اخاك وبالعطف نحو البر
والنجح والخلة والمروة والتحذير بالتكرار نحو الاسد والجدار

وبالعطف نحو ناقة الله وسقياها وباياك نحو اياك من الاسد
اي باعد نفسك منه ونحو قول الشاعر
اياك اياك المراء فانه . الى الشر دعاء وللشر جالب . ونحو اياك
والاسد اي احذر تلاقي نفسك والاسد فحذف الفعل وفاعله
ثم المضاف الاول ثم الثاني وانيب الثالث وهو الضمير فانفصل
لزوال الاتصال وانما وجب حذف العامل في ذلك لان التكرير
والعطف بمنزلة ذكر العامل واياك لكثرة التحذير بها فجعلت
بدلا من اللفظ بالفعل واذا انتفى ما ذكرنا من الشرط لم يجب
الحذف لكنه يجوز مثال في الاغراء الصلاة جامعة وفي نحو
الاسد وان شئت قلت في الاول احضر والصلاة جامعة
وفي الثاني احذر الاسد واما في التحذير لا يكون لمتكلم او غايب
وشذ قول عمر رضي الله تعالى عنه واياي وان تحذف احدكم الا(رنب)
وقول بعضهم اذا بلغ الرجل فاياه واايا الشواب واصل الاول
اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسهم ان تحذف
احدكم الارنب واصل الثاني فليحذر تلاقي نفسه وانفس
الشواب وفيه شذوذان احدهما اجتماع حذف
الفعل وحذف حرف الامر والثاني اقامة الضمير وهو ايا
الثانية مقام المظهر وهو الانفس لان المستحق للاضافة
الى المظهر انما هو المظهر لا المضمر والمحذوف بعد اياك
او احدى اخواتها الاربع اما معطوف او مجرور بمن ومنه
اياك ان تفعل وشذ اياك اياك المرا وسهله انه بمعنى
ان تماري ويمتنع اياك الاسد ومنها المحذوف عامله اذا
جعل بدلا من اللفظ بفعله كسقيا ورعيا وكالحال المؤكدة
لمضمون جملة قبله نحو زيد ابوك عطوفا وسياتي بيانها
في بابها ويسمى عامل المفعول به متعديا ومتجاوزا وغيره

لازما

لازما وقاصرا والامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا ا(ثنا)
عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف
لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله
ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول
وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه ومنه رحبتكم الطاعة وان
بشر اطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما انهما ضمنا معنى وسع
وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر
ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي والرابع كونه على افعل
بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار
ذوي غدة وحصاد والخامس كونه على افعلل كاقشعر
واشماز السادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
السابع كونه على افعنلل بزيادة احدى باصالة اللامين
كاحرنجم بمعنى اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى
اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد التاسع كونه
على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله
قد جعل النعاس يغرنديني . اطرده عني ويسرنديني
ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني
وبمعناه يسرنديني العاشر كونه على استفعل وهو دال على
التحول كاستحجر الطين وقوله ان البغاث بارضنا يستنسر
الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر
الثاني عشر كونه مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر
ودحرجته فتدحرج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم
لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع
لا يلزم وزن انفعل بقولك ضاعفت الحساب فتضاعف

وعلمته الحساب فتعلم وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص
عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه وافهمته ففهم
وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي
لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته
الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني
درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني
واستنصحته فنصحني والصواب ما تقدم وهو قول
النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب
الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل
احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله
لذلك التاثير والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا
فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمان الرابع
عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى
ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن
امره اذاعوا به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى
الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح
في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون
ويحدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب وليعث
او يفسد والستة الباقية ان يدل على سجية كلؤم
وجبن وشجع او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن
وكسل او على نظافة كطهر ووضؤ ودنس كنجس ورجس
واجنب او على لون كاحمر واخضر وادم واسمر
واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل
والامور التي يتعدى بها الفعل القاصر سبعة احدها
همزة افعل نحو قوله تعالى اذهبتم طيباتكم ربنا اتنا

اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها
ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي
الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل
متعد الى اثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلاثة الا في راى
وعلم وقاس الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن
وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي
في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر
سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه والثاني الف
المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا
وماشيته وسايرته والثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل
بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا بالفتح اي غلبته
في الكرم الرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة
للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت
الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو
استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز
استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو
استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة
وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفر الله من باب
اختار فمردود الخامس تضعيف العين تقول في فرح
زيد فرحته ومنه قوله قد افلح من زكاها هو الذي
يسيركم والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما في الالفاظ
المذكورة وفي المتعدي لواحد نحو علمته الحساب
وفهمته المسالة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الجزولي
انه يجوز في علم المتعدية لاثنين ان ينقل بالتضعيف
الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه

انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد
السادس التضمين فلذلك عدي رحب وطلع الى مفعول
واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه
نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن او اهلك وتختص
التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل الى اكثر
من درجة فلذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصر
الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا الوك
نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله
تعالى لا يالونكم خبالا وعدي خبر واخبر وحدث ونبا وانبا
لما ضمنت معنى اعلم واري بعد ما كانت متعدية الى
واحد بنفسها والى اخر بالجار نحو قوله تعالى انبئهم
باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبوني بعلم السابع اسقاط
الجار توسعا نحو ولا تواعدوهن سرا اي على سر اي
نكاح اعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد
اي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص
بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله
كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وقول ابن الطراوة
انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل
الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع
فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا
مع ان وان واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم
في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام قبلها
مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا ايضا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا لام العلة لانه
لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وله

الذين

الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات عدن شهد الله
انه لا اله الا هو اي بان لهم وبانه وقوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين
المفسرين ولا يجوز ان يقدر في وعن معا للتناقض
ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل
واكثر النحاة حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما
حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد
ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا
قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك واما ما نقل جماعة
منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه
يرى انه نصب فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه
امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصلهما لا تدعوا
مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون لان هذه
امتكم ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وهنا مبحث ثامن ذكره
الكوفيون وهو تحويل حركة العين يقال كسي زيد بوزن
فرح فيكون قاصرا فاذا فتحت السين صار بمعنى ستر
وغطى وتعدى الى واحد او بمعنى اعطي كسوة وهو
الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا
ولذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها
وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عند
البصريين من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال
ثلمه فتثلم والاصل تاخر المفعول به عن الفاعل ويجب
في نحو ضرب موسى عيسى وما احسن زيدا او

ان يضرب زيدا او يمتنع في نحو ضربني زيد واذ ابتلى ابراهيم ربه
وقد يتقدم على عامله جوازا نحو فريقا كذبتم ووجوبا نحو كم تركوا
من جنات فاي ايات الله تنكرون ايا ما تدعوا والاصل تقدم
مفعول هو في المعنى مبتدا او فاعل او مسرح على اخر ليس
كذلك وقد يلزم كظننت زيدا اخاك وما اعطيت زيدا الا درهما
وزيد اخترته القوم او يمتنع كلبسته من الثياب البيضا
ويجوز حذفه ويكثر بعد لو شئت نحو فلو شا لهداكم اي فلو
شا هدايتكم وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفها
ولكن لا يعلمون اي انهم سفها ونحن اقرب اليه منكم ولكن
لا تبصرون وعايدا على الموصول نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا وحذف عايد الموصوف دون ذلك كقوله
وما شي حميت بمستباح • وعايد المخبر عنه دونها كقوله
على ذنبا كله لم اصنع • وقوله نسيت وثوب اجر
وجا في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع
الصوم ومن غريبه حذف المقول وابقا القول نحو
قال موسى اتقولون للحق لما جاكم اي هو سحر بدليل
اسحر هذا او يكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا
تخشى ويجوز حذف مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى
واتقى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى اي
واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية عن
يد وهو اي المفعول به اي ما نصبه فعل عليه المفعول به
قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر ويقال له ايضا الضمير
والكناية والمكنى فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو زيد والرجل
من كل اسم ليس بمضمر والمضمر قسمان ايضا والمضمر ما دل

وضما

١٨٣

وضما على متكلم اي شخص يحكي به عن نفسه او مخاطب اي شخص
توجه اليه الخطاب به او غايب اي شي غير متكلم ولا مخاطب
بالمعنى المذكور تقدم ذكره اي الغايب لفظا او معنى او
حكما على ما تقدم بيانه قسم متصل بعامله وقسم منفصل من
عامله فالمتصل وهو ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا في الا ختيار
اي هو الذي لا يصح لغة عند الفصحا ان يقع في الابتدا
ولا ان يقع بعد الا ويدا به لانه اخص من المنفصل اثنى
عشر ضميرا وكلامه في الضمير المنصوب الاول ضمير المتكلم
وحده مذكرا كان او مونثا وهو يا المتكلم نحو اليا من ضربني
زيد واعرابه ضرب فعل ماض والنون نون الوقاية واليا
ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل نصب زيد فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
ونون الوقاية قبل يا المتكلم واجبة مطلقا مع الفعل
فلذلك اتى بها المصنف معها وليتي ضرورة وما احسبني
لحن ونحو تامروني المحذوف منه نون الرفع على الاصح
ويجوز الادغام والفك مع اسم الفعل كدراكني وعليكني
وفي النثر مع ليت ومن وعن وراجحة مع لدن وقد وقط
ومرجوحة مع لعل وجايزة مع ان وان ولكن وكان وممتنع
فيما بقي ونحو فهل انتم مطلعون وغير الدجال اخوفني
عليكم شاذ والثاني ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه
وهو نا نحو نا من ضربنا زيد بفتح البا واعرابه ضرب فعل ماض
ونا ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه مفعول به في محل
نصب لانه اسم مبني وزيد فاعل واعلم ان نا المتصل
بالمضارع او الامر مفعول ابدا واما المتصلة بالماضي
فان سكن ما قبلها وكان غير الف فهي في محل رفع على انها

فاعل او نايب عنه وان انفتح ما قبلها او كان الفا فهي في محل نصب
و الثالث ضمير المخاطب المذكر وهو الكاف المفتوحة نحو الكاف
من ضربكَ زيد بفتح الكاف واعرابه ضرب فعل ماض والكاف
ضمير المخاطب المذكر مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
زيد فاعل و الرابع ضمير المونثة المخاطبة وهو الكاف المكسورة
نحو الكاف من ضربكِ زيد بكسر الكاف واعرابه ضرب فعل ماض والكاف
ضمير المونثة المخاطبة مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني زيد
فاعل قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصل
بها الضمير الفا وبكاف المونث ياكما حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه
تشبيها للكاف بالها نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد
يلحق اليا نا المونث مع الها كرمتيه و الخامس ضمير المثنى المخاطب
مذكرا كان او مونثا وهو الكاف التي لحقها ميم والف نحو الكاف
من ضربكما زيد وقد تكسر بقلة كاف المثنى والجمع بعد الكسرة
واليا الساكنة نحو بكم وفيكم وبكما وفيكما وهذه لغة حكاها
سيبويه في الكسرة عن ناس من بكر بن وايل وقال انها رديه جدا
واعرابه ضرب فعل ماض والكاف ضمير المثنى المخاطب مطلقا
مفعول به في محل لانه اسم مبني والميم والالف علامة التثنية
و السادس ضمير المذكر المخاطب وهو الكاف التي لحقها ميم نحو
الكاف من ضربكم زيد واعرابه ضرب فعل ماض الكاف ضمير جمع
المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني زيد
فاعل وفي الميم من نحو ضربتم ضربكم مر بكم ضربهم مر بهم اربع لغات
احسنها السكون ويقابله الضم باشباع وباختلاس والضم
قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل
فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند
سيبويه ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها بالسكون

وقري

وقري انلزمكموها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشيا
الى اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما اشبع
ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف واذا اجتمع مذكر
ومونث غلب المذكر وان اجتمع مخاطب وغايب غلب
المخاطب و السابع ضمير جمع المونث المخاطب وهو الكاف
التي لحقها نون مشددة نحو الكاف من ضربكن زيد الكاف
ضمير جمع المونث المخاطب مفعول به في محل نصب والنون
المشددة علامة جمع الاناث و الثامن ضمير المفرد المذكر
الغايب وهو الها نحو الها من ضربه زيد الها ضمير المفرد المذكر
الغايب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب واعراب الباقي ظاهر واصل ها الغايب الضم نحو
لضربه ولو عنده وتكسر بعد الكسرة نحو به ولم يعطه
واعطه وبعد اليا الساكنة نحو فيه وعليه ويرميه ابدا
ما لم تتصل بضمير اخر فانها تنضم نحو يعطيهوه ولم يعطهوه
فان فصل بين الها والكسرة ساكن فل كسرها ومنه قراة ابن
ذكوان ارجيه واخاه ثم كسرها في الصور تين المذكورتين
لغة غير الحجازيين اما الحجازيون فلغتهم ضمها الغايب
مطلقا وبها قرا حفص وما انسانيه بما عاهد عليه
الله وقراة حمزة لاهله امكثوا واذا كان قبلها ساكن وحذف
لعارض من جزم او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة
الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس
نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى
حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لو لم يكن معتلا امثال
ما حذف جزما نوده الي ونصله جهنم ووقفا فالقه
اليهم واذا وقعت الها بعد ساكن فالافصح اختلاسها

سوا كان صحيحا نحو منه وعنه او كرمه او حرف علة نحو فيه وعليه
هذا راي المبرد وصححه ابن مالك وخص سيبويه ذلك في
العلة وقال الافصح بعد غيره الاسباع اجماعا ومن غير الافصح
قوله له رحل كانه صوت حاد و التاسع ضمير المفردة المونثة
الغايبة وهو ها نحو من هند ضربها زيد واعرابه هند مبتدا
مرفوع بالابتدا وضرب فعل ماض وها ضمير المفردة المونثة
الغايبة مفعول به في محل نصب وزيد فاعل وجملة ضربها زيد
خبر المبتدا اي في محل رفع وما ذكرنا من ان الضمير مجموع الها
والالف قال به قوم وجزم به ابن مالك وادعى السيرافي
انه لا خلاف فيه للزوم الالف سوا اتصلت بضمير نحو اعطيتها
ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه • والكرامة
ذات اكرمكم الله به • ونهيت نفسي بعدما كدت افعله
اي بها وافعلها وقيل الضمير هو الها وحدها واما الالف
فزايدة تقوية لحركة الها لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر
والمونث و العاشر ضمير المثنى الغايب مطلقا مذكرا كان او
مونثا وهو الها التي تلحقها ميم والف نحو الهاء من الزيدان ضربهما
عمرو الها ضمير المثنى الغايب مطلقا مفعول به في محل نصب والميم
والالف علامة التثنية و الحادي عشر ضمير جمع المذكر الغايب
وهو الها التي تلحقها ميم نحو الها من الزيدون ضربهم عمرو والها
ضمير جمع المذكر الغايب مفعول به في محل نصب والميم علامة
جمع الذكور وكسر الها في المثنى والجمع ككسرها في المفرد فيجوز
في الصورتين المذكورتين سابقا عند غير الحجازيين وتقدم
قواعدها وعند الحجازيين مطلقا قال ابو عمرو والضم
مع اليا الزم منه مع الكسرة واذا كسرت الها في الجمع جاز كسر
الميم اتباعا وهو الاقيس وضمها على الاصل وسكونها وترك

بها النعت عليهم والضم اشهران وليها ساكن والسكون اشهر في ومن
بولهم وقد تكسر ميم الجمع بعد الها قبل ساكن وان لم تكسر الها كقوله
وهم الملوك ومنهم الحكام • و الثاني عشر ضمير جمع المونث
الغايب وهو الها التي تلحقها نون مشددة نحو الها من الهندات
ضربهن زيد الها ضمير جمع المونث الغايب مفعول به في محل نصب
والنون المشددة علامة جمع المونث ولا تقع يا المتكلم والكاف
والها المتصلات في موضع رفع فقط من غير استعارة اصلا
فلا يرد انها قد تقع فاعلا للمصدر نحو عجبت من ضربك زيدا
وضربه عمرا لانها في محل جر ايضا ولا انها قد تقع في موضع
رفع بعد لولا الامتناعية في قول بعضهم لولاي ولولاك
ولولاه قال في المغني في الجاث لولا واذا ولي لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع
قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى
والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها
رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا
ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع
كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا
ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما
الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك
وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر و الضمير المنفصل
من عامله هو الذي يبتدا به ويلي الا في الاختيار اي هو الذي
يصح لغة عند الفصحا ان يبتدا به ويلي الا في الاختيار
فالضمير في ضربتهم لا يصح فيه لغة ذلك بخلاف الضمير في
هم ضربوا فانه يصح فيه لغة ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في

واما ان قلنا ان الضمير الغايب هو الها
مخفوضة بهم مجموع الهاو الميم والحروف اللاحقة لها ليست منه بل دوال على التثنيه والجمع
فقط ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة
الجزء منه فامتناع وقوعه في الابتدا او وقوعه بعد ما ذكر في
غاية الظهور بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز
فيه ذلك فالضمير في ضربهم الها فقط وفي هم ضربوا الكلمة هم
وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره اثنى عشرة ضمير
الاول ضمير المتكلم وحده مذكرا كان او مونثا وهو انا التي يلحقها اليا او الصحيح ان ايا في الجميع وحدها هي الضمير واللواحق
لها حروف تبين الحال من تكلم وخطاب وغيبة وغير ذلك
وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره الفارسي وعزاه
في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عنده قال
ابو حيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا فاللواحق حروف
لا محل لها من الاعراب كما لا محل للكاف واخوانه في ارايتك وس
ارايتكما ارايتكم بمعنى طلب الاخبار فانها بالاجماع حروف
تدل على احوال المخاطب ويتعين بها ما اريد بالتا وقال
الخليل ايا مضمر مضاف الى الاسم بعده والاسم بعده ضمير
وهو قول المازني ايضا واختاره ابن مالك لظهور الاضافة
في قوله فاياه وايا الشواب وهو مردود لشذوذه
ولم يعهد اضافة الضماير والشاذ لا يحمل عليه قال ابو
حيان ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لانها ملازمة لما
ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة وقال
الزجاج اعرب كاي بل اولى لان ايا لا منفك واي قد تنفك
عن الاضافة وقال الزجاج ايا مظهر مبهم اضيف الى
الضماير التي بعده ازالة لابهامه كان اياك بمعنى نفسك

واحتج

واحتج بما احتج به الخليل حكاية عن بعض العرب وقد رد بانه شاذ
لا يعتمد عليه لا اثبات مذهب في مطرد كلام العرب واما قوله
دعني وايا خالد فلا قطعن عرى نياطه • فضرورة وانما
كرر ايا في قوله فاياه وايا الشواب مبالغة في التحذير كانه
يوهم ان كلا منهما محذر من الاخر وقيل الضمير هو اليا والكاف
والها التي متصلة واياد عامة يعتمد عليها لواحقها المذكورة
وهو مذهب الفرا ونقل عن ابن كيسان وبعض الكوفيين
فانها لما فصلت عن العوامل اي قصد جعلها ضماير منفصلة
بعد ان كانت متصلة بما يعمل فيها فضم اليها ايا لتستقل
به اي لتصير مستقلة بنانت النطق بها مع صحة لسبب
لفظ ايا وقيل الضمير هو مجموع ايا وما الحقها وهو مذهب
نقله ابن كيسان عن بعض الكوفيين واستضعف بانه
ليس في الاسما المضمرة ولا المظهرة ما يختلف اخره كايا وهل
ويا وقال ابن درستويه انه بين الظاهر والضمير واعلم
ان ابا علي اختلافه هذه الاقوال ليست مشتقة من
شي وذهب ابو عبيدة وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف
هل اشتقاقها من لفظ او من قوله • فاو لذكراها اذا ما ذكرتها
وقيل من الاية فتكون عينها يا ثم اختلف في وزنها فقيل افعل
والاصل اوواو اوي وقيل فعيل والاصل اويوا او ويي
وقيل فعول والاصل اووو او اووي وقيل فعلى والاصل اويا
او اووى فان قيل كون الضمير هو لفظ ايا واللواحق حروف
تبين الحال يوجب عدم صدق النعت عليه فان ايا بدون
اللواحق لا تدل على متكلم او مخاطب او غايب فالجواب ان
ايا على هذا مشترك بين المتكلم والمخاطب والغايب وكل مشترك
فهو دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة

فلتكن القرينة تلك اللواحق فالقرينة هو لا يتوقف عليها
اصل دلالته بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم
ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون
الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب بل على مجرد الذات
فلا يصدق عليه التعريف قلت كما قال شيخنا رحمه الله
تعالى الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من
نحو انت دال على المخاطبة بشرط اقترانه باللواحق لان
الخطاب مدلول اللواحق والالم يصدق التعريف س
حينيذ عليه فليتامل وضمير المتكلم وحده نحو قولك
اياي اي نحو ايا من قولك الذي هو اياي من نحو اياي س
اكرمت او ما اكرمت الا اياي فايا فيهما ضمير المتكلم وحده
مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
واليا حرف تكلم والثاني ضمير المتكلم وغيره او المعظم
نفسه وهو ايا الملحق بنا نحو ايانا من نحو ايانا اكرمت او
ما اكرمت الا ايانا فايا ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه
مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني ونا المتصلة
به حرف دال على تكلم المتكلم وغيره او المعظم نفسه
والثالث ضمير المفرد المخاطب المذكر وهو ايا الملحق بكاف مفتوحة
نحو اياك من نحو اياك اكرمت او ما اكرمت الا اياك فايا ضمير
المفرد المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
والكاف حرف خطاب والرابع ضمير المونثة المخاطبة وهو
ايا الملحق بكاف مكسورة نحو اياك من نحو اياك اكرمت او
ما اكرمت الا اياك فايا ضمير المفردة المونثة المخاطبة مفعول
به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني والكاف المكسورة حرف
خطاب المونثة والخامس ضمير المثنى المخاطب مذكرا كان

او

او مونثا وهو ايا الذي لحقه كاف وميم والف نحو اياكما من نحو
اياكما اكرمت او ما اكرمت الا اياكما فاياكما ضمير المثنى المخاطب
مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني س
والكاف حرف خطاب والميم والالف علامة التثنية
والسادس ضمير جمع المذكر المخاطب وهو ايا الذي لحقه
كاف وميم اياكم من نحو اياكم اكرمت او ما اكرمت الا اياكم
فايا ضمير جمع المذكر المخاطب مفعول به مقدم في محل
نصب لانه اسم مبني والكاف حرف خطاب والميم علامة
جمع المذكر المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والكاف حرف خطاب
والميم علامة جمع المذكر والسابع ضمير جمع المونث المخاطب
وهو ايا الذي لحقه كاف ونون مشددة نحو اياكن من
نحو اياكن اكرمت او ما اكرمت الا اياكن فاياكن ضمير جمع المونث
المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني س
لا يظهر فيه اعراب والكاف حرف خطاب والنون في
المشددة علامة جمع المونث والثامن ضمير المفرد المذكر
الغايب وهو ايا الذي لحقه الها وحدها نحو اياه من نحو اياه
اكرمت او ما اكرمت الا اياه فاياه ضمير المفرد المونث الغايب
مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب والها حرف غيبة المفرد المذكر والتاسع ضمير المفردة
المونثة الغايبة وهو ايا الذي لحقه ها نحو اياها من
نحو اياها اكرمت او ما اكرمت الا اياها فايا مفعول به مقدم
في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وها حرف
دال على غيبة المفردة المونثة والعاشر ضمير المثنى س
الغايب مذكرا كان او مونثا وهو ايا الذي لحقه ها فقط

نحو اياهما من نحو اياهما اكرمت او ما اكرمت الا اياهما فاياهما
ضمير المثنى الغايب مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والهاحرف غيبة والميم
والالف علامة التثنية والحادي عشر ضمير جمع المذكر الغايب
وهو ايا الذي لحقه ها وميم نحو اياهم من نحو اياهم اكرمت
او ما اكرمت الا اياهم فاياهم ضمير جمع المذكر الغايب مفعول
به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
والهاحرف غيبة والميم علامة جمع المذكر والثاني عشر
ضمير جمع المونث الغايب وهو ايا نحو ايا من اياهن من
نحو اياهن اكرمت او ما اكرمت الا اياهن فاياهن ضمير جمع
المونث الغايب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم
مبني والهاحرف دال على الغيبة والنون المشددة
علامة جمع المونث وسياتي في باب المصدر ما يحتمل المصدرية
والمفعولية وفي باب المفعول معه ما يحتمل المفعول
به والمفعول معه هذا باب المصدر
تقدم انه مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد
هنا ولهذا اعتبر فيه ان يكون منصوبا وبين اسم الحدث
الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله فالمفعول
المطلق والمصدر بالمعنى الاول مترادفان واما بالمعنى
الثاني فبينه وبين المطلق عموم وخصوص من وجه فقد
يكون المفعول المطلق غير مصدر بالجاري مجراه من
اسم المصدر والالة وغير ذلك وقد يكون المصدر غير مفعول
مطلق نحو يعجبني ذهابك المصدر وليس مفعولا
مطلقا لما سياتي هو الاسم المنصوب بفعل متصرف غير
كان واخواتها بناء على قول الفارسي لتخرج فعل التعجب وليس

وعسى وتبارك فلا تنصب المصدر لانها لا مصادر لها وخرج
كان واخواتها فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر
وان الخبر قام لها مقامه وذهب بعضهم الى انها تنصبه
او وصف اسم فاعل او اسم مفعول واما الصفة المشبهة
واسم التفضيل فلا ينصبان المصدر فلا يقال زيد
حسن حسنا او كريم كرما وافضل منك فضلا وما اشبه
ذلك او مصدر نحو يعجبني ضربك ضربا وايمانك تصديقا
على القول الاتي الذي هي حال كونه ثالث الثاني تصريف الفعل
تقدم ان التصريف هنا عبارة عن تحويل الفعل الى امثلة
اخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق
الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة
مختلفة ومراده بما ذكره الايضاح على حسب ما جرى
في عرفهم من تقديم الماضي وتاخير المضارع عنه والتثليث
بالمصدر والا فلا بعد في ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي
ويرد عليه انه صادق على مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
اذا كان مفعولا به وذلك لان الكراهة اعتبارين احدهما
كونها حدث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ
وثانيهما كونها حدث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
به وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول
ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشي الذي فعلته

بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكن
فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك
ساير المفاعيل وفيه بحث لان المفعول لاجله فعل الفاعل ايضا
في نحو قمت اجلالا واكراما لك وضربته تاديبا وكذا المفعول فيه
فعل الفاعل حقيقة في ابعضته فيابي وقعودي ولكن جري
اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول
به كما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه
وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق
ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد
الاطلاق وفايدة المصدر التوكيد نحو ضربت ضربا او بيان
النوع نحو ضربت ضرب الامير او بيان العدد نحو ضربت
ضربتين اي مجرد التوكيد والافكل من النوعي والعددي
يفيد التاكيد ايضا فان قلت فلم اقتصر فيهما على غير
التاكيد قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى لعله لان الغالب
عند افادته النوع والعدد يكون المقصود بالذات
مجرد بيان النوع والعدد وينبغي ان نجعل او فيما تقدم
لمنع الخلو دون الجمع وكثيرا ما يقولون في المؤكد انه
لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة تاكيد لمصدره لكن الفعل
كانهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت
ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت
ضربا ضربا وظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث
والزمان الذين تضمنهما الفعل وقد بان انه من قبيل التاكيد
اللفظي وبه صرح ابن جني وقال الابدي ليس من اللفظي
بل مما يعني به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة
ولذا لا ياتي التاكيد في المجاز واعلم ان المصدر المؤكد

ينوب عنه ثلاثة اشيا مرادفه كقعدت جلوسا وملاقيه
في الاشتقاق كانبتكم من الارض نباتا واسم مصدر غير علم
كاغتسلت غسلا واما العلم فلا يستعمل موكدا لان معنى
العلم زايد على معنى العلم قال ابن مالك ولانه كاسم الفعل
فلا يجمع بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك سبحان
فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل موكدا
لعامله المحذوف واجيب بمنع علميته على راي ابن
مالك والمصدر المبين ينوب عنه ثلاثة عشر شيا
نوع نحو رجع القهقرى والنازعات غرقا وصفة
نحو واذكر ربك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت
الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته
ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك قاله
المرادي ومذهب سيبويه في نحو واذكر ربك كثيرا انه
حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف ويريد انه
حال من ضمير اذكر المحذوف اي واذكره ربك والضمير
عايد الى المصدر المفهوم من فعله وهيئة نحو مات ميتة
جاهلية وعاش عيشة مرضية وكل وبعض مضافين
الى المصدر نحو ضربته كل الضرب وضربته بعض الضرب
وليس المراد كلمتي كل وبعض بل ما دل على كلية وجزئية
فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا يظلمون
نقيرا ولا ننقصونه شيا ممن عني له من اجنبيني وعلى هذا
فكان ذلك معنيا عن كلمتي ما الشرطية والاستفهامية وضمير
نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين ومنه
هذا اشارة للقران بدرسه اي بدرس الدرس ولم يجعل
الضمير للقران لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره

معا واسم اشارة يشار به الى غير عامله نحو اعجبني ضربي وضرب
ذاك كذا اي الرضي قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر
تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر قال المرادي وهذا
خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب ظننته
ذاك يشيرون به الى الظن ووقت كقوله
الم يغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمدا
فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه
كثير نحو جئتك صلاة العصر وطلوع الشمس وما الاستفهامية
نحو ما يضرب زيدا وما الشرطية نحو ما شئت فقم ذكر هذه
الاحد عشر في التسهيل وعدد كضربته عشر ضربات
ومرادف نحو افرح الجذل وزاد ابن هشام في تعليقه اسم
كني به عنه نحو ولا تضروه شيئا وزاد بعض المتاخرين اسم
المصدر العلم كبره بره وفجار وفي شرح التسهيل ان
اسم المصدر العلم لا يستعمل موكدا ولا مبينا ويسمى المصدر
الموكد مبهما ولا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما يتضمنه الفعل
بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي
هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر
الى كثرتها وان زاد معنى المصدر على معنى الفعل فهو لبيان
النوع او العدد ويسمى مختصا ويثنى ويجمع لصحة ما يكون
معه التثنية والجمع فاذا كان المصدر للنوع المتميز وانضم
اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية وان انضم
اليه نوعان اخران فصاعدا حصل ما يكون به الجمع واذا
كان المصدر للعدد فالامر ظاهر وتثنيته وجمعه مما
لا خلاف فيه واما النوعي ففيه خلاف بينهم منهم من اجاز
ذلك قياسا على ما سمع وهو راي ابن مالك ومنهم من منع

في

في غير المسموع وهو اختيار الشلوبين وظاهر مذهب
سيبويه كما قيل وهو اي المصدر المذكور قسمان لا ثالث لهما قسم
لفظي وقسم معنوي وتقسيمه الى ما ذكر مبني على مذهب من
يقول ان الناصب لنحو جلوسا من قعدت جلوسا هو الفعل
المذكور وهو احد الاقوال في ذلك كما سياتي وذلك لانه
لا يخلو اما ان يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب
له اولا فان وافق لفظه اي المصدر لفظ فعله في الحروف
الاصول وفي المعنى فهو اي المصدر لفظي وسواء اتفقا
في تحريك العين نحو فرحت فرحا او لا وذلك نحو قتلا من
قتلته اي زيدا قتلا فان حروف قتلا وقتل الاصول القاف
والتاء واللام ومعنى قتلا هو المعنى الذي تضمنه قتل وان
وافق اي المصدر اي معناه معنى فعله وهو الناصب له
بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة الى غير ذلك اذ الفعل
يدل على الزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين ولا يدل
المصدر على ذلك دون لفظه بان خالفه في الحروف الاصول
ودون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم فهو اي المصدر
الذي وافق معنى فعله دون لفظه معنوي لموافقته
لفعله في المعنى دون الحروف وذلك نحو قعودا ووقوفا
من نحو جلست قعودا وقمت وقوفا فان المصدر الذي هو
قعودا يوافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه
لان القعود والجلوس بمعنى واحد في المشهور وفي شرح
المصابيح ان القعود من الاضطجاع والجلوس من القيام وحروف

بيان قتلته

جلس غير حروف قعود الا ان حروف جلس الجيم واللام س
والسين وحروف قعود الاصول القاف والعين والدال
وكذا يقول في القيام والوقوف وهذا مبني كما تقدم
على احد الاقوال وهو ان الناصب للمصدر المذكور
هو الفعل المذكور معه لانه بمعناه فتعدى اليه كما لو
كان من لفظه وعليه المازني ومذهب سيبويه انه منصوب
بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه
ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في
الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا ونحو وتبتل
اليه تبتيلا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب
بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم
التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واستشهد ابو علي لسيبويه
بقول الشاعر
ولقد عجبت وما في الدهر من عجب ۰ اني قتلت وانت الحازم البطل
السالك الثغرة اليقظان كالئها ۰ مشي الهلوك عليها الخيعل
الفضل فقوله مشي منصوب بمشي مقدر لا بالسالك لانه
موصوف باليقظان ولا يوصف الموصوف قبل تمامه فلا يقال
فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل يقال بالضارب
زيدا الظريف قال الدماميني لا يلزم من التعذر امتناع
ذلك لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك وارتكابه فيما
لا مانع فيه فلا دليل في البيت والثغرة بالضم الناحية
من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي
الصحاح والثغرة الثلمة وكالئها حافظها وهو حال من
ضمير اليقظان والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل
قميص لا كم له والفضل لابسة قميص تلبسه في بيتها وال

الثالث

الثالث وعليه ابن جني التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه
المضمر الذي من لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقوفا بناء على
انه من قبيل التاكيد اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله
في اللفظ او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال
ابن عصفور الامر في التاكيد ما ذكر واما الذي لغير التاكيد
فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ايضا كقولك
والله حلفته لم احلل تحلفة منصوب بحلفت مضمرة
وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن ان
يعمل من لفظه لانه لم يوضع والحاصل ان ها هنا ثلاثة
اقسام الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل وجاريا
عليه نحو قمت قياما فالمعول عليه ان المصدر في ذلك
ينتصب بالفعل وبعضهم يصرح بنفي الخلاف في
ذلك اما ذهولا عن قول ابن الطراوة ان المصدر في ذلك
مفعول به وان ناصبه فعل محذوف اي فعلت قياما
وعن قول تلميذه السهيلي انه مصدر منصوب بفعل
اخر ملتزم الحذف واما عدم الاكتراث بهذين القولين لما
اشتملا عليه من تكلف لا داعي اليه والثاني ان يكون المصدر
من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه نحو والله انبتكم من الارض
نباتا فمذهب سيبويه انه منصوب باضمار فعل تقديره
نبتم وقال المازني منصوب بالفعل الظاهر نحو حفرت
التراب اعتفارا وقال ابن عصفور ان تغايرا فالمضمر
والا فالوجهان جائزان والثالث ان يكون من غير لفظه
نحو قعدت جلوسا فمذهب سيبويه والجمهور انه منصوب
بمضمر اي جلست وقيل غير ذلك وتقدم استدلال
الفارسي بقول الشاعر المتقدم وظاهر كلام ابن مالك

في التسهيل وشرحه ان المصدر في جميع الاقسام المذكورة منتصب
بلفظ الفعل الظاهر قال والصحيح في المصدر الموافق
معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى كحلفة من قوله
والسن حلفة منصوب بالت لا بحلفة مضمرة لقولهم حلفت
يمينا ولقوله تعالى ولا تملوا كل الميل وفاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تنقصونه شيا ولا يملكن ان يقدر لها عامل
من لفظها فتعين ان يكون ما قبلها وجب المراد هذا الحكم
فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سنن واحد
وقد يحتمل اللفظ الواحد المصدرية والمفعولية
من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما
ما وخيرا اي لا ينقصونه مثل ولم يظلم منه شيا ومن
ذلك ثم لم ينقصوكم شيا اي نقصا او خيرا او اما ولا تضرو
شيا فمصدر لاستيفايه مفعوله واما من عمي له
من احديتي فيل ارتفاعه مصدرا ايضا لا مفعولا لان
عمي لا يتعدى وقد يحتمل المصدرية والظرفية والحالية
من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمانا طويلا او
سايرته طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد
او زمانا غير بعيد او ازلفته الجنة اي الازلاف في حال
كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مولدة وقد يجعل
حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهي ايضا حال موكدة
ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب وقد
يحتمل المصدرية والحالية من ذلك جاز يدركضا اي
يركض ركضا او عامله جا على حد قعدت جلوسا او
النقدير جاي راكضا وهو قول سيبويه ويويده قوله تعالى
ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طايعين فجات الحال في موضع

المصدر

المصدر السابق ذكره وسياتي في باب المفعول لاجله بيان ما يحتمل
المصدرية والحالية والمفعول لاجله مسيلة قال ابن فلاح
في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان
ولا ظرفي مكان لعدم اقتضايه ذلك لان الفعل لا يكون
مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر
واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين في حالة
واحدة انتهى وسياتي ما يعلم منه ان الممتنع عمل الفعل
في ظرفين متضادين خاتمة ولنا الدحن الخاتمة
قد يحذف عامل المصدر لجواز القرينة لفظية كان
يقال لك لم تبق فتقول بلى سيرا حثيثا ومعنوية
كقولك لمن تاهب للسفر تاهبا مباركا ولمن قدم من سفر
قدوما مباركا وخير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم فحذف الفعل ثم المفعول المطلق واقيمت
صفته مقامه وسميت باسمه وكقولك لمن حج حجا مبرورا
ووجوبا سماعا اي منحصر اي مواضع حذف العرب فيها
بعينها فلا تحذف فيما يشبهها قياسا عليها نحو سقيا اي
سقاك الله ورعيا اي رعاك الله وخيبة اي خاب
وحمدا اي حمدته وحمدا اي حمدتك الله وشكرا اي شكرته
وعجبا اي عجبت كذا ذكره ابن الحاجب واستشكل بانه
ان اراد وجوب الحذف فيها مطلقا فهو غير مسلم اذ لا نزاع
في جواز حمدت الله حمدا ونحوه وان اراد وجوبه اذا
اضيف الى الفاعل او المفعول باللام تقول حمدا له وضربا
له فهو مناسب صرح به الشيخ الرضي اللهم الا ان يكون مذهب
ابن الحاجب خلاف ذلك فتدبر ثم رايت الدماميني قال
صرح به الشلوبين واورد عليه انه يجوز ان يقال نحو حمدت

خبر

١٩٧

الله حمدا واحمده حمدا فكيف يقال ان هذا لا يظهر فعله واجاب
بانه مع التلفظ بالفعل يكون خبرا لا انشا واذا كان انشا يكون
المصدر والفعل متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن اذا
اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم تجز
ان تذكر المصدر وجوبا قياسا بان يكون هناك قاعدة تجب
حذف الفعل في كل موضع تحققت القاعدة فيه سوا كان
ذلك الموضع مما حذف العرب فيه لعينه او كان مشابها
لما حذف العرب فيه فحذف العرب فيه فيابي لانه يقاس
عليه وحذف غير العرب فيابي لانه مقيس على حذف
العرب فافهمه واحفظه وذلك في مواضع منها ما وقع
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يصلح المصدر
ان يكون خبرا عنه فلا يصلح ان يقال هو هو او واقع مكررا
نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد فان النفي داخل
على انت ولا يصح ان يقال انت سير وتقدير الكلام في الاول
ما انت الا تسير سيرا وفي الثاني الا تسير مثل سير البريد
فحذف الفعل والمفعول وصفته واقيم المضاف اليه
مقام المضاف والموصوف وانما انت سيرا اي ما انت الا
تسير سيرا وزيد سيرا سيرا اي زيد يسير سيرا ولا يصح ان
يقال زيد سير ولو صلح المصدر ان يكون خبرا عنه بان يكون
اسم معنى رفع المصدر على انه خبر عنه نحو امرك سير
سير وخرج ايضا ما لو لم يكن عامل المصدر خبرا نحو كلا
اذا دكت الارض دكا دكا قال الرضي وانما وجب حذف
العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير
وصف الشي بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل

في

في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يروي الطريد
ويؤمن الخايف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا
لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على
الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام
واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو
موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل
لمشابهته فصار العامل لازم الحذف هذا كلامه وقد
وقع له في باب المبتدا ما ينافي هذا وذلك انه قال
الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل
لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب
يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فلما قصد
ثبوت دوام اسلام الله تعالى عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما والذي
قاله هنا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع المصدر
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة بان يتقدم عليه
على المفعول المطلق جملة لمضمونها فايدة تحتمل امورا اي
والمفعول يبين هذه الامور ويفصلها نحو فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فدا اي فاما تمنون منا بعد واما ف
تفدون فدا فان شد الوثاق له فايدة وهي اما المن
واما الفدا ومنها المصدر المشبه به دالا على امر حادث
متجدد لا على امر راسخ ثابت في موصوفه بعد جملة مشتملة
على فعل المصدر وفاعله من جهة المعنى لا من جهة اللفظ
ولا شي في الجملة يصلح للعمل تخرج له نحو فاذا له ذكا
الحكما وله علم علم الفقها وله هدي هدي الصلحا لان
له ذكا وعلم وهدي ليس بمعنى هو يفعل كما كان لـ

صوت بمنزلة هو يصوت فلم يجز ان يكون دليلا على الفعل
المحذوف وخرج نحو فاذا صوته صوت حمار فالرفع لا غير
وخرج نحو فاذا فيها صوت حمار فالاكثر فيه الرفع ووجه النصب
على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان هناك مصوتا
لاستحالة وجود الصوت بدونه فكان الفاعل المذكور وخرج
نحو فاذا هو يصوت فلا تقدير وتخرج المسئلة حينئذ
عن فرضها على الوجه المذكور وخرج نحو مررت بزيد
فاذا له صوت بيد وصوت حمار فهذه جملة مشتملة على
فعل المصدر وفاعله معنى دون لفظ لكن فيها ما يصلح
للعمل في هذا المصدر على جهة الحالية وهو زيد فيكون
حالا ولا يكون اذ ذاك مصدرا منصوبا بفعل ملتزم الاضمار
لعدم الداعي الى ارتكاب الحذف وحينئذ فتخرج عن فرض
المسئلة فتامله ومثال ما استجمع فيه الشرائط المذكورة قولهم مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واكثر
النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة
المتقدمة والمصدر يدل على الجملة المتقدمة دلالة
تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت
صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في
اعطى عطاء وتكلم كلاما قال المرادي فان قيل ما الداعي الى
تقدير الناصب في قولهم له صوت صوت حمار وهلا كان
صوت هو العامل لانه مصدر فالجواب انه لم يرد بقولهم
له صوت انه يعالج الصوت وتخرجه على هذه الصفة
بل اريد به ما يسمع والصوت ليس هو المقدر بان والفعل
ولا الواقع بدلا من فعله وانما يراد به الناشئ عن التصويت
واعترضه الدماميني فقال هذا المخالف لقول سيبويه فيما

نقله

نقله الرضي فانه قال وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب
منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب
لانك مررت به في حالة تصويت ومعالجة واما دعوى
المرادي ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل
او بدلا من اللفظ بفعله فممنوع وسياتي في ذلك
كلام ان شاء الله تعالى واعلم ان المفعول حقيقة في المثال
المذكور محذوف اي يصوت صوتا كصوت حمار ويصرخ صراخا
كصراخ الثكلى وقوله كصوت حمار وكصراخ الثكلى صفة
له الا انه سمي صوت حمار وصراخ الثكلى مسامحة لشبهه
للصفة بل لتعلقها باسم الموصوف ومثل ذلك كثير فلا
تغفل ومنها ما اذا وقع المطلق موكد مضمون جملة لا تحتمل
لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فان الجملة المذكورة
وهي له علي الف درهم نص في الاعتراف ولا يتطرق
اليها احتمال غيره البتة فالمصدر الظاهر بعدها
وهو اعترافا يوكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة
والتقدير اعترفت اعترافا ولهذا يسمى هذا المصدر
تاكيدا لنفسه فانه لما لم تحتمل غيره فكانه هو ومنها ما
اذا وقع المفعول المطلق موكد مضمون جملة تحتمل
غيره نحو زيد قائم حقا اي حق حقا اي صدقا فالجملة المذكورة
قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها غير
ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور
صارت به نصا في الحقيقة فلما احتمل زيد قائم في حد
ذاته غير الحقيقة فكانه غيره وان كان هو حقا
ولهذا سمي تاكيدا لغيره تمييزا له عما تقدم وقال الرضي
الموكد هو لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس

يموكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرره واذا لم يكن
الشي ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يوكد
نفسه ثم قال ان معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة
السابقة نصًّا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول
اللفظ وجميع الاخبار من حيث مدلول اللفظ لا تدل الا
على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو
نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب
فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع ان
لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوي ذلك انه لا يجوز
لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان
اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر
موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما
توكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض
الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها
فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك
المعنى ولنقيضه فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد
لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فليس توكيدا لنفسه
وهذه عبارة المتاخرين وانما وجب حذف الفعل الناصب
في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب
وقائمتين مقامه والاصح منع تقديم المصدر بن الموكد
لنفسه والموكد لغيره عن مكانهما الذي وقعا فيه وهو تمام
الموكد بهما فلا يتقدمان ولا يتوسطان قال الرضي وانا لا ادري
باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين
لافادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف

العامل

للعامل ولا يكونان اذن من هذا الباب ومنها ما وقع مثنى مرادا
به ما فوق الواحد اثنين او اكثر نحو لبيك اي لبيك لبيت
لبين اي اقمت بجوارك اقامة بعد اقامة وسعديك اي
اسعدك سعدين اي اسعادا بعد اسعاد قال ابن
الحاجب انما يجب الحذف اذا كانت التثنية لغرض التاكيد
لا لقصد التثنية المحققة فانك اذا ضربته ضربتين لم يجب حذف
الفعل في مثل ذلك ومن المصدر الملتزم اضمار ناصبه ما يكون
بدلا من اللفظ بفعل مهمل لم يوضع في لسان العرب ولا يخفى
ان المصدر يحتاج حينئذ الى عامل محذوف فقد يقال
ان المحذوف هو الفعل المرادف فيقدر رفق ويل زيد ويلا
مثل قعدت جلوسا وقد يقال المحذوف الفعل الذي يقتضيه
القياس ولا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر
المهمل الفعل قسمه ابن مالك الى ثلاثة انواع احدها المفرد
نحو افا وتفا اي قذرا والاف وسخ الاذن والتف وسخ
الاظفار ودفرا اي نتنا وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى
غلبة فله فعل مستعمل الثاني المضاف نحو بله زيد بالاضافة
الى المفعول اي ترك زيد وتستعمل اسم فعل فيقول بله
زيدا بالنصب اي دع زيدا الثالث ما يستعمل مفردا تارة
ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويح زيد اي رحمة له ومنه
ويل وويب او بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في لسان
العرب ولا منافاة بين كون الفعل مستعملا وبين كون
المصدر بدلا من التلفظ به لان المراد كونهما لا يجتمعان
وليس المراد كون الفعل لا يذكر وحده ويكون استعماله
اما في طلب سواء كان امرا او نهيا او دعاء فالامر نحو فضرب
الرقاب والنهي نحو قياما لا قعودا اي قم لا تقعد كذا

تستعمل
قال في القاموس ويس كلمة
في موضع رافة واستملاح الصبي
وويح لزيد وويحا له كلمة رحمة
ورفعه على الابتداء ونصبه
باضمار فعل وويح زيد وويحه
نصبهما به ايضا وويل لزيد كلمة عذاب
واصله وي وصلت بحا مرة
وبلام مرة وبباء مرة وبسين مرة
انتهى طب في وقت الليلة النصف
من شعبان

قال ابن مالك تجعل لا ناهية ويجزوها محذوفا وبعضهم صرح
بمنع حذف مجزومها قال المرادي حاكيا عن بعضهم والذي
تختاره ان لا للنفي والاسم مبني معها على الفتح ونون ضرورة
قال الدماميني ويحتاج مع ذلك الى ان يقال ان هذا خبر
في معنى النهي وكلا الامرين خروج عن الظاهر لا سيما مع
قول الشاعر ٭ حتى كان الذي ينهاك ٭ والدعا نحو غفرانك
ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا له وجدعا للشانيه واما في توبيخ
مع استفهام ودونه للنفس كقول عامر بن الطفيل مخاطبا
نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ٭ او للحاضر
كقوله اطربا وانت قنسري ٭ وقول الاخر ٭ اعبدا حل
في شعبي غريبا ٭ الوما لا ابالك واغترابا ٭ او غائب في حكم
حاضر كقولك وقد بلغك عن شيخ يلهو الهوا وقد علاك
المشيب نزلته منزلة الحاضر حين خاطبته كذا قال ابن
مالك ومفهوم كلامه انك لو قلت الهوا وقد علاه المشيب
بالغيبة لم يكن الحذف واجبا اذا لم تنزله منزلة الحاضر
هذا كله مع الاستفهام ومثاله بدونه قول الشاعر
خمولا واهمالا وغيرك مولع ٭ بتثبيت اسباب السيادة
والمجد ٭ وقد اطلت الكلام في هذا الباب بعض الاطالة
وكان يكفي بعض هذا ولكن هذا قدر والناس اليوم
ما هم يطالبين هذا بل عندهم ان الحديث على الباب
يكفي منه شمه هذا باب ظرف الزمان
وظرف المكان ويسميان بالمفعول فيه وتسميته بالظرف
من اصطلاح البصريين ومن الكوفيين من يسميه بالظرف
ولا مشاحة في الاصطلاح وفي عطف ظرف المكان على ظرف
الزمان اشارة الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف

المكان لشدة احتياج الفعل اليه ظرف الزمان هو اسم الزمان
مراده باسم الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل
في ذلك اسم العين والمصدر اذا انتصبا على نحو لا اكلمك
القارظين او خفوق النجم وجيتك صلاة العصر لانها
في حكم الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيمت مقامه
في الاعراب والاصل مدة غيبة القارظين وزمان خفوق
النجم ووقت صلاة العصر والصلاة اسم موضع المصدر يقال
صليت صلاة ولا يقال صليت تصلية فلا يرد ما يقال ان
التعريف لا يتناول ذلك المنصوب باللفظ الدال على
المعنى الواقع فيه اي في مدلوله فان قلت هذا يخرج بعض
افراد المحدود نحو ما صمت يوم الخميس فانه لم ينصب
باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال
على المعنى الواقع فيه الذي تعلق به تعلق اللفظ الذي
دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المفعول
المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كالمصوم فيه
وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
نحو ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على المعنى
الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع
فيه فليتامل والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد
يكون محذوفا جوازا كيوم الخميس لمن قال متى صمت
او وجوبا على ما سنبينه في الكلام على ظرف المكان
والواقع فيه قد يجب ان يكون واقعا في جميعه وقد لا يجب
بل يكفي وقوعه في بعضه وفي ذلك تفصيل في المطولات
كالتسهيل وشرحه وظاهر اطلاق المصنف ان نصبه
في الحالين على الظرفية وهو مذهب البصريين وفي

التسهيل للدماميني اعلم ان مذهب البصريين ان ماكالف
العمل في جميعه ينتصب على الظرفية وذهب الكوفيون
الى انه منتصب بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على
تقدير في واذا اسم الفعل تعذر عندهم تقدير في الاتفاقها
التبعيض فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في
سرت ثلاثة ايام اذا استغرقها السير سرت فيها انتهى بتقدير
في الظرفية وتقديرها عبارة عن حذفها من اللفظ
وابقاؤها في النية اي المسلط عليه عامل على معنى في
بان يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وعدل ابن مالك
عن تقدير في الى تضمين معنى في قال ابو حيان النحويون
يقولون ان الظرف على تقدير في واعاد المصنف
يعني ابن مالك من قولهم لانه لا يلزم من ذكر التضمين ان
نجمع بين المتضمن والمتضمن ووجد بعض الظروف
لا يتعذر عنده يعني نحو عندك فوقع في التضمن الذي
منه بنا الظرف ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف بتقدير
في انه يجوز دخول في عليه وانه يتلفظ به فكم من مقدر
لا يتلفظ به نحو الفاعل في اضرب قال ثم انه معارض بان
المتضمن لا يجمع بينه وبين المتضمن الا ترى ان من الشرطية
والاستفهامية لا يجمع بينها وبين اداة الشرط والاستفهام
والظرف يجوز جمعه مع في نحو جئت يوم الخميس وفي يوم
الخميس فدل على بطلان التضمين ولذا قال الشلوبين لو
كان على تضمين في لبني ولم اظهرها معه وانما هو
على تقديرها والمقدر يجوز اظهاره والجواب عما قاله
ابو حيان والشلوبين من ان التضمين يلزم منه البنا ان
التضمين قسمان اصلي بان يكون بحسب اصل الوضع

للمعنى

٢٩٧

للمعنى الافرادي وهو الذي يقتضي البنا وعارض في
التركيب وهو لا يقتضي البنا فلا غبار على ابن مالك
وقول ابي حيان ثم انه معارض الى اخره جوابه انه
مبني على توهم ان المتضمن لفظي وليس كذلك بل معنويها
فلا يمتنع التصريح بفي على انه عند التصريح لا يضمن فلا
يلزم الجمع وان فرض ارادة ظاهر العبارة وسواء في اسم
الزمان المبهم والمختص واشار الى ذلك المصنف
بالتمثيل باليوم والليلة وحينا والمبهم ما دل على قدر
من الزمان غير محصور كوقت وحين وزمان وساعة
والمختص خلافه فيشمل المعدود وغيره كالمحرم وساير
اسما الشهور والصيف والشتا واسما الايام كالسبت
والاحد وما اختص من الازمنة بصفة او اضافة او
بدخول ال عليه وقال ابن هشام في الجامع وما صلح من
الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص او لكم كيومين
فمعدود واولهما ~~مختص معدوده~~ فمختص معدود
كاسما الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان ن
وغيرهن مبهم كحين انتهى وعلم من كلام المصنف انه
ليس من الظرف نحو ان تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن وان كان على معنى في لانه ليس باسم زمان
ولا مكان وانه ليس منه ايضا يوما من قوله تعالى انا
نخاف من ربنا يوما عبوسا ويوم من قوله تعالى لينذر
يوم التلاق وانذرهم يوم الازفة لانهما ليسا على معنى
في وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان المنذر نفس
اليوم فلهذا اعرب كل منهما مفعولا به وكذلك مثل شهدت
يوم الجمعة فان يوم الجمعة فيه لم يذكر لاجل امر وقع فيه وان

وانما ذكر لاجل انه
كان شهود يوم الجمعة لايكون الا في يوم الجمعة وذلك نحو اليوم
وقع عليه الشهود فهو مفعول به لا مفعول فيه وذلك نحو اليوم
من خصوصيته اليوم او يوما او يوم الخميس فائدة في تقسيم
الكواشي ان اليوم هو المدة من طلوع الشمس الى غروبها
عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها شرعا وهو الوقت
لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا والليلة من نحو تكرر
الليلة اوليلة الجمعة والليلة ما بين غروب الشمس وطلوع
الفجر وغدوة بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف
من نحو ازورك غدوة او غدوة يوم الجمعة وهي بضم
الغين المعجمة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس واما الغدو
بالفتح فهي المرة في العدو وهو سير اول النهار وبكرة
بالتنوين وتركه مثل ما تقدم من نحو اسافر بكرة او بكرة
النهار وهي اول النهار واوله من الفجر او من طلوع الشمس
وسحرا بترك التنوين ان اريد به معين وبالتنوين ان
لم يرد به معين من نحو اتيتك يوم الجمعة سحرا او سحرا ان
قلت يلزم عمل اتيتك في ظرفين متضادين وذلك باطل
قطعا اذ الحدث الواحد المعين لايقع بتمامه في زمانين
وقصدا واما عمل عامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان
لم يتضادا الجائز قلت قال ابن هشام في المغني وعمل العامل
في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك
يوم الجمعة سحرا وليس بدلا لجواز سحر عليه يوم الجمعة سحر
برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه انتهى قال
الشمني يريد هنا بالاعم من الاخر الشامل له ولغيره شمول الكل
لجزئه او الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل
ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر

ليس

ليس كذلك وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل
واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين الفجر والمغرب
فليس شيء منهما يصادق على شيء من الاخر فهما متباينان
اللهم الا ان يقال المطلق السحر على الاول الفجر لغرابة منه
انتهى واقول قوله اللهم الى اخره يقتضي ان سحر بمعنى
اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له
لان المتباينين هما الكليان الذان لايصدق كل منهما على
شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لايصدق
سحر على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد
سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء ما صدق
عليه يوم الجمعة لان الجمعة المراد بسحر يوم الجمعة واما مطلق
السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة
فليتامل الى هنا كلام الشمني وقال السيد والسحر قبيل الصبح
يقول لقيته سحرا يا هذا اذا اردت سحر ليلتك لم تصرفه
لانه معدول عن الالف باللام وهو معرفة ويقول سير
عليه سحر يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف غير متمكن واذا اردت
به سحرا بعينه صرفته والسحر بالضم السحر الاعلى انتهى
وغدا من نحو اكرمك غدا وهو اسم لليوم الذي بعد يومك
الذي انت فيه وعتمة من نحو اتيتك عتمة وعتمة يوم الجمعة
وهي ثلث الليل الاول وصباحا من نحو انتظر في صباحا
او صباح يوم الجمعة وهو اول النهار ومسا من نحو اجيئك
مسا او مسا يوم الجمعة وهو ما بعد الزوال ويمتد لغة الى
نصف الليل ومنه الى الزوال صباح وابدا من نحو لا اكلمه زيدا
ابدا او ابد الابدين وهو اسم للزمان المستقبل الذي لا نهاية
لمنتهاه قال الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان

الممتد الذي لا يتجزا كما يتجزا الزمان وذلك انه يقال زمان
كذا ولا يقال ابد كذا او كان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا
يتصور حصول ابد اخر يضم اليه فيثنى ولكن قد قيل
آباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله
كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم ثني وجمع على انه
ذكر بعض الناس ان آباد مولد وليس من كلام العرب العربا
انتهى وفي الارتشاف ولا تقول ما صحبتك ابدا وامدا
من نحو لا اكلم زيدا امد الدهر او امد الداهرين
والداهر الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى
ما بقي في الدهر ذاهب والامد اسم لزمان مستقبل
وحينا من نحو قمت حينا وحين جا الشيخ وهو اسم لزمن
مبهم وما اشبه ذلك من باقي اسما الزمان المبهمة نحو
وقت وساعة واوان والمختصة نحو ضحى وضحوة ونحوه
الكلام على نظير قوله هنا وما اشبه ذلك بعد
الاتيان بنحو في اول الامثلة الدالة على عدم الحصر
في باب معرفة علامات الاعراب فلا نغفل واعلم ان ظروف
الزمان منه ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة
ومنه ما هو منفيهما نحو سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه
فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم
تصرفه ومنه ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة
وبكرة علمين ومنه ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف
نحو عتمة ومسا قال الرضي المراد بغير المتصرف من الظروف
ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر
مذ بالى وحتى ايضا ويجر الان بالى ايضا مع عدم تصرفها
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها [illegible]

في خرجت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
واما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا تنسوا الغاية
والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في
او الجر بمن انتهى ما اردناه منه والمراد انه في حال
نصبه على الظرفية يوصف بانه ظرف متصرف او
غير متصرف لظهور انه اذا خرج عنها لا يكون ظرفا فضلا
عن كونه ظرفا متصرفا او غير متصرف لان الظرف
على تضمين معنى في وهو في حال نصبه ليس كذلك وفي
شرح العمدة لابن مالك ظرف الزمان على اربعة اقسام
ثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي
التصرف اي لازم الظرفية فالاول كثير كيوم وليلة وحين
ومدة والثاني مثاله لان احدهما مشهور والاخر غير مشهور
فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا من الالف
واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا امس سحر
فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم
تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف
عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام
والاضافة عن ذلك ينسبوه الى بعض العرب واكثر
العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم
الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثاله
غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية
والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس
غدوة ولقيت عمرا اول من امس بكرة ويقال في عدم
الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى بكرة فلو لم يقصد
بعلمية تصرفا وانصرافا كقولك ما من بكرة افضل من

بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار والرابع
وهو الثالث الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحر
وبكر ونهار وليل وعتمة وعشا ومسا وعشية في الاكثر
فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت
الظرفية فلم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل والظاهر
ان مراده بقوله والاعتماد في هذا على النقل والظاهر
ان مراده بقوله والاعتماد في هذا على هذا النقل
ما قاله بعضهم من ان ماخذ التصرف والانصراف في
الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح الجزولية
وظاهر كلامه انحصار القسم الثالث في غدوة وبكرة وبه
صرح المرادي بقوله لا نظير لهما وهو غير مسلم اذ شعبان
ورمضان من قبيل الثالث وقال ابو حيان في شرح التسهيل
التصرف في الاسما ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون به
مبتدا او مفعولا ومضافا اليه ويقابله ان يقتصر
فيه على بعض الاعراب كاقتصار ايمن على الابتدا وسبحان
على المصدرية وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال
ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب
اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية والاعلم في شرح الجمل
التصرف وعدمه في عبارات النحويين يقال على ثلاثة
معان تارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف
الابنية لاختلاف الازمنة هو المختص بالافعال ومرة يقال
متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل فيه وغيره
واذا ارادوا الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه
مفعول فيه خاصة او مخفوضا مع ذلك بمن قالوا غير
متصرف ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به ما انصرف

ذاته

ذاته ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون
كذلك كاسم الاشارة **وظرف المكان هو اسم المكان** قال ابن هشام
في الجامع وشرط المكان الابهام كمكان وناحية واسما الجهات
او افادة المقدار كميل وفرسخ او كونه مشتقا من مادة عامله
كقعدت مقعد زيد وشذ انتصاب الشام بعد ذهبت
والاماكن المختصة بعد دخلت وما يمثل به القرب والبعد
بعد هو مني ولا يصل العامل لمختص ~~وما يمثل به القرب~~ ولا
لمبهم مطلقا الا بفي فاما قوله كما عسل الطريق الثعلب
وقوله ـــــ نفيتين فالاحيتي ام معبد
وقوله ـــــ فدع الى اليوم الذي انت قادر
وقوله ـــــ ويوما شهدناه سليما وعامرا
فمنصوبة على المفعول به توسعا ويختص ذلك بالقاصر
والمتعدي لواحد انتهى وفي التوضيح وهو اي المبهم
ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه ثم مثله بجانب
قال الحفيد قوله وهو ما افتقر الى اخره دخل فيه
داخل وخارج وجوف وما اشبه ذلك من نحو باطن وظاهر
اذا اريد بها الظرفية مع انه لا يجوز انتصاب شي منها على الظرفية
بل يجب التصريح معه بحرف الجر ولذلك يلحن من يقول
ظاهر باب الفتوح مثلا ففي عبارته اشكال انتهى ثم قال
قوله ـــــ وجانب فيه نظر لانه مما يتعين التصريح معه
بفي انتهى قال الرضي ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه
من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو
وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا
يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما
لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها

وفي جوفه انتهى وفسر بعض النحاة المبهم بالجهات الست
التي ليس لها حدود معينة نحو فوق وتحت وقدام وخلف
ويمين ويسار وحمل على المبهم المذكور لفظ عند ولدى
وشبههما لابهامهما نوع ابهام وحمل لفظ مكان لكثرة وقوعه في الكلام
فالتخفيف فيه مطلوب فقوله المبهم اي حقيقة او حكما
ولا يجوز جلست الدار والمسجد والبيت لان هذه الظروف
غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض اخر من النحاة
المبهم بمكان له اسم بسبب امر لم يدخل في المسمى وعلى هذا
التفسير تكون الجهات الست وعند ولدى والمكان والفرسخ
والميل ونظائرها كلها مبهمات فان اسماءها بسبب امر لم يدخل
في مسمياتها بخلاف البيت والمسجد والدار والبلد والمدينة
فان اسماءها لامر داخل في مسماها وعبارة المتوسط اعلم
ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان
يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم لتسميته به بسبب
امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسميته ذلك المكان
بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير
داخل في مسماه والمكان المعين له اسم لتسميته به بسبب امر
داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف
وغيرها كلها داخلة في مسماها انتهى وفي المنصوب من
الامكنة المعينة بعد دخلت ونظائرها كقولك دخلت
المسجد والبيت والدار خلاف للنحاة فقال بعضهم
كل ما نصب بعد دخلت من الامكنة المعينة فهو مفعول
به وهو مذهب الفارسي ومن وافقه واختاره ابن
مالك ونسبه الى سيبويه ودخل متعد في الاصل
بحرف الجر وهو في الا انه حذف حرف الجر اتساعا

فانتصب

فانتصب على المفعول به وقيل ان المكان المختص منصوب
بدخل على الظرف لتشبيهه للمكان المختص بغير المختص
قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين قال ابن الحاجب
وهو الاصح واختاره السيد وقال ابن ~~الحاجب~~ انه مفعول
فيه ينصب لكثرة استعمال دخلت ونحوه فانها بتقدير
في اما تخفيفا بحذف كلمة في او حملا على المكان المبهم وقيل
انه مفعول به ونحا الاعلى اسقاط الخافض ودخل يتعدى
بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه يقتضي
انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن وافقه قال
قلت لم استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم والمختص
للظرفية عن اسماء المكان قلت قال الرضي واعلم انه انما نصب
الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة
الثلاثة مدلوله فاطرد النصب في مدلوله وغيره واما
المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته
عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب
من المكان ما شابه الزمان الذي مدلول الفعل اي الازمنة
الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغير
والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير
المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل المنصوب
باللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله اي باللفظ
الذي تعلق به تعلق اللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله
بان يطلق اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة
في وذلك اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو
ما جلست امام زيد فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع
فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فلبنا مكل

والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد يكون محذوفا جوازا نحو
امام الشيخ لمن قال في اي مكان جلست او وجوبا كالساين فيما
تقدم في الدال على الظرفية وهي كونه الذي بحيث يستقر فيه في
او كون الذي زمانا او مكانا الذي اي المسلط عليه عامل على معنى
في بان يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وعلم من كلامه انه ليس
من الظروف حيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته
لانه ليس على معنى في فانتصابه على انه مفعول به لوقوع الفعل
عليه لان المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم المكان المستحق لوضع
الرسالة فيه لا شيا فيه قال الدماميني ولو قيل المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقا حيث على
ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يوتيكم مثل ما اوتي رسل
من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكا والطهارة والفضل والصلاحية
للارسال ولستم كذلك وناصبه على انه مفعول به يعلم محذوفا
لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وانه ليس منها ايضا
وراكم من قوله تعالى ارجعوا وراكم فانه ليس على معنى في بل
هو اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تاكيدا او انه لم يكن
ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا
اذ لو قلت ارجع وراك فاردت الظرفية كان بمنزلة ارجع
في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد
من الفعل والظرف لا يكون كذلك كذا قاله جماعة منهم
ابو البقا وابن هشام ورده الشهاب السمين بجواز كونه ظرفا
اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه نورا فتحصيل
سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل
والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكر لاجل امر وقع فيه ولا هو زمان
ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل
امر

٢١٢

امر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو يرغب المتقون
ان يفعلوا خيرا فان المعنى في ان وعليه في احد التفسيرين
من قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن وقد يكون العكس
نحو انا نخاف من ربنا يوما عبوسا ونحو لينذر يوم التلاق
وانذرهم يوم الازفة ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته
وهذه الانواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول
به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بادنى تامل للمعنى وقد
يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وهو زمان او مكان فهو
حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو
المسمى في الاصطلاح ظرفا وذلك نحو امام من نحو جلست امام
الشيخ اي قدامه وخلف من نحو جلست خلف الشيخ وهو
ضد امام وقدام وهو مرادف امام من نحو جلست قدام
الخليفة ووراء بالمد من نحو جلست وراء الشيخ وهو مرادف
لخلف قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة
الا قدام ووراء فهما مؤنثان وفوق من نحو جلست فوق
السطح وهو المكان العالي وتحت من نحو جلست تحت الشجرة
وهو ضد فوق وعند من نحو جلست عند الشيخ وهو اسم
لمكان حاضر او قريب حسا فالاول نحو فلما راه مستقرا
عنده اذ استقرار العرش في مكان حضوره مشاهد بالبصر
والثاني نحو ولقد راه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى
عندها جنة الماوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين
نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك
بيتا في الجنة عند مليك مقتدر وانهم عندنا لمن المصطفين
الاخيار اذ القرب الحسي مستحيل على الله تعالى لانه هو المنزه
عن المكان وساير سمات الحدوث جل وعلى فالمراد ان

علو القدر ورفعته وهو القرب المعنوي والاشهر كسر عينها ومن العرب
من يفتحها ومن العرب من يضمها وقد ترد للزمان نحو انما الصبر عند
الصدمة الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية او مجرورة
بمن نحو اتيناه رحمة من عندنا وانما لم تتصرف لشدة توغلها في
الابهام لانها تصدق على الجهات الست وبمعناها لدى ولدن
في الاصح لدى لكن تفارق لدى عند من اوجه احدها انها لا تجر
اصلا وعند تجر بمن كما تقدم والثاني ان عند تكون ظرفا
للاعيان والمعاني كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعاني
بل للاعيان خاصة ويقال عندي هذا القول صواب ولا
يقال لدي ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه
الثالث انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول
لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال
العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى
وعند قال ابن هشام في المغني وقول غيره اولى وتقلب
الف لدى مع الضمير ياء كالى وعلى قال تعالى ولدينا مزيد
وما كنت لديهم ومن العرب من يبقي الالف مع الضمير ايضا
كالظاهر وكذا الى وعلى قال

الاكم يا خناعة لا الانا ... عن الناس الضراعة والهوانا
فلو برئت عقولكم بصرتم ... بان دواء دائكم لدانا
وذالكم اذا وثقتمونا ... على نصر اعتمادكم علانا

ومع من نحو جلست مع الشيخ قال ابن هشام في المغني لمع في الاسما
ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات
نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث
مرادفة عند وهي من الظروف العادمة التصرف ويدل
على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في قولهم

ذهب

ذهب من معه وقرئ هذا ذكر من معي قال ابن مالك وكان
حقها البنا لشبهها بالحروف في الجمود المحض وهو لزوم وجه
واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين
بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر اللغات لشابهتها
عند في وقوعها خبرا وصلة وحالا وصفة نحو فان مع العسر
يسرا ونجني ومن معي وجا زيد وبكر معا وتسكينها قبل حركة
نحو زيد مع عمرو لغة ربيعة وهو تسكين بنا لان حركتها
حركة اعراب ووجه بنائها حال السكون معلوم مما اشير اليه
وذكرها في ظروف المكان مع انها تستعمل غير ظرف مكان
كما علم لان الاكثر استعمالها في المكان وكان عليه ان يقول
ومع مضافة لانها قد تفرد فتساوي جميعا في المعنى ولا
تستعمل غير حال الا قليلا وقد يقال ان الكلام في الظرف
وهي اذا استعملت مفردة لم تكن ظرفا قال في التسهيل
في باب الظروف ما نصه وتفرد اي عن الاضافة فتساوي
جميعا معنى وفتى لفظا ابدا وفاقا ليونس والاخفش
انتهى تقول جا الزيدان معا والزيدون معا وهي فيهما
بمعنى جميعا وهذا خلاف قول ثعلب اذا قلت جا جميعا
احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جا معا
فالوقت واحد هذا كلامه واذا كانت مساوية لفتى
لفظا ابدا فالفتحة التي على العين ليست فتحة اعراب
وانما هي حركة عين الكلمة الاصلية كفتحة التاء من فتى
فالكلمة على هذا ثلاثية في الافراد وحذفت الفها
لالتقائها بالتنوين كما في فتى وذهب الخليل وسيبويه الى ان
الكلمة ثنائية اللفظ في حال الافراد وحال الاضافة
فالفتحة فيها فتحة اعراب كما في رايت يدا قاله ابن مالك

والاول هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيجعلونها
في موضع رفع كما ترفع الاسما المقصورة نحو هم غدا ولو كان بابها
على النقص لقيل معا لما يقال هم يد واحدة على من سواهم
واعترض بان مع ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله
وهو ظاهر واستعمالها حين افرادها عن الاضافة غير
حال قليل كقوله ⁂ حننت الى ريا ونفسك باعدت
مزارك من ريا وشعبا كما معا ⁂ وكقول الاخر ⁂ تبقوا بني
حرب واهواونا معا ⁂ فاستعملت في كل من البيتين خبرا وقيل هي
حال والخبر محذوف اي وشعبا كما كانا معا واهواونا كانت
معا قال ابن مالك وهذا باطل بالاجماع ولو قلت زيد قايما
تريد كاين قايما لم يجز قال الدماميني قلت قد يقدح فيه
تخريجهم قراءة من قرا في الشواذ ونحن عصبة بنصب عصبة
على انه حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف وازا بمعنى مقابل
من نحو جلست ازا زيد اي مقابله وهو بالزاي وبالمد
وحذا بالذال المعجمة والمد بمعنى قريبا من نحو جلست حذا
الشيخ اي قريبا منه وتلقا بمعنى ازا من جلست تلقا الكعبة
وهنا بضم الها وتخفيف النون وهو اسم اشارة للمكان القريب
من نحو جلست هنا اي في هذا المكان القريب وذكر ابن مالك
في نكته على مقدمة ابن الحاجب ان هنالك تاتي للزمان
مثل هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت وثم بفتح الثا المثلثة
وهو اسم اشارة للمكان البعيد من نحو جلست ثم اي في المكان
البعيد ويقال في الموقف ثمة قال ابن الشجري في اماليه
الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني وضرب مكاني
وضرب يتجاذبه الزمان والمكان فالزماني امس والان
ومتى وايان وقط المشددة واذ واذا المقتضية

جوابا

جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهنا وثم واذا المستعملة
بمعنى ثم والثالث قبل وبعد انتهى وكانه اراد باذا
المستعملة بمعنى ثم اذا الدالة على الفجاة فانها ظرف
مكان عند المبرد والفارسي وابي الفتح وعزي الى سيبويه
قال المبرد اذا قلت خرجت فاذا زيد فهي خبر عن
زيد فكانك قلت فبحضرتي زيد او في مكاني زيد وما
اشبه ذلك من باقي اسما المكان المبهمة نحو يمين وشمال
وذات اليمين وذات الشمال قال تعالى وترى الشمس
اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت
تقرضهم ذات الشمال واصل تزاور تتزاور اي تتمايل
مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره
اي مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة
واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة
المسماة بالشمال وحاصل المعنى انها لا تصيبهم في طلوعها ولا في
غروبها ومن ذلك قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري
ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران وهو معنى
تنكيرها واخلائها من الوصف ولابهامها من هذا الوجه
نصبت نصب الظروف ومن المبهم حقيقة او حكما ما يكون
دالا على مساحة معلومة من الارض كفرسخ وميل
وبريد واكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول
فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة انه لا يختص
ببقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالته على
كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان ومن اسم
المكان ما اشتق من المصدر ولكن شرط هذا ان يكون
عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت مذهب

عمرو وكنا نقعد منها مقاعد ولا نحو جلست مذهب عمرو
وانما لم يكتفوا بالتوافق المعنوي بين الظرف وعامله كما في
المصدر لان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف
لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو
قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وتقدم انه قد يحتمل
اللفظ المصدرية والظرفية والحالية نحو سرت طويلا اي
سيرا طويلا او زمانا طويلا او سرته طويلا ويجب حذف
عامل الظرف اذا وقع الظرف خبرا نحو زيد عندك او صلة
نحو رايت الذي عندك او حالا نحو رايت الهلال بين
السحاب او صفة نحو رايت طائرا فوق غصن او مشتغلا
عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم
حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والعامل
المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقر او مستقر
واما الصلة فيتعين فيها تقديره استقر لان الصلة
لا تكون الا جملة **خاتمة** ونسال الله حسن الخاتمة
الظروف المكانية اقسام الاول كثير التصرف بان يستعمل
غير ظرف ايضا كمكان لا بمعنى بدل تقول اجلس مكانك
فتكون ظرفا فان تخرجه من الظرفية بان يستعمله مبتدا
مثلا نحو مكانك وفي التنزيل فاجعل بيننا وبينك موعدا
لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى فوقع بدلا من المفعول
به وان كان بمعنى بدل كان ملازما لعدم التصرف
نحو قد مكان هذا ومنه يمين وشمال وذات اليمين
وذات الشمال تقول دارك يمينا ومنزلك شمالا وتقول
يمين الطريق اسهل وشمالها اقرب وقد استعمل ذات
اليمين وذات الشمال ظرفين في الاية المتقدمة وتقول

ذات

ذات اليمين تزيد على ذات الشمال في الحسن والاضافة
فيهما نظيرها في سعيد كرز ولذا ذات مرة اي وقت الثاني
متوسط التصرف بين القلة والكثرة كاسما الجهات غير فوق
وتحت ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فتستعمل
تارة ظروفا وهو واضح وتارة اسما تقول هم خلف واسم
وانتم قدام وفيك والركب اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها
اسما يكون بتجوز تقول زيد خلفك على ان تجعل زيدا
نفس الخلف تجوزا ولك ان تقدر مضافا اي مكان زيد خلفك
فلا تجوز في الخلف وقد يكون بغير تجوز نحو خلفك تحرب
ووراءك واسع لك ومنه بين مجردا عن التركيب والالف وما
بناك فلان بعيد بين المنكبين وبين بين الحاجبين وفي
التنزيل مودة بينكم وان كانت مركبة كانت عادمة التصرف
كما سياتي وان لحقتها الالف وما كانت عادمة التصرف ايضا
تقول بينا زيد قادم وبينما هو قائم وذكر ابن مالك في شرح
التسهيل انه بين تكون ظرف زمان قال ومنه حديث
ساعة الجمعة وهي ما بين خروج الامام وانقضاء الصلاة
قال المرادي وهو المرادي غريب الثالث نادر التصرف
حيث فان الغالب عليها عدم التصرف وقد يتصرف نادرا
كقوله
لدى حيث القت رحلها ام قشعم
وزعم ابن مالك انها وقعت اسما لان في قوله ان حيث استقر
من انت راعيه حمى فيه عزة وامان ولا دليل فيه لجواز تقدير
حيث خبرا وحماها اسما ولا يقال ان هذا يؤدي الى جعل
المكان حالا في المكان لان ذلك نظير قولك ان في مكة دار
زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة
قال الفارسي وتبعه ابن مالك انها تقع مفعولا به وجملا

عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى والله تعالى
يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشيا في المكان
المستحق لوضع الرسالة فيه ~~لاشيا في المكان~~ وهذا مبني
على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر فكيف يخرج في التنزيل
عليه ومنه دون لا بمعنى ردي فلا يخرج عن استعمال الظرف الا
نادرا كقوله المرء يا الي حميه حقلقه
وباشرت حد الموت والموت دونها برفع دونها ولهذا ابطل
قول الاخفش في قوله تعالى ومنا دون ذلك ان دون مبنيا
وانه نائب وتبعه ابن مالك في شرح الكافية اذ لا يخرج الظرف
على نادر فان قلت فعلى ما ذا يخرج الاية قلت خرجت
على انها من باب منا ظعن ومنا اقام اي فريق ولا اشكال
البتة وان كانت دون بمعنى ردي لم يستعمل ظرفا البتة
قال في الصحاح دون نقيض فوقه وهو تقصير عن
الغاية ويكون ظرفا والدون الحقير الخسيس قال
واما على المرء رام العلا ويقنع بالدون من كان دونا ولا
يستعمل منه فعل وقال بعضهم يقول منه دان يدون دونا
وادنت ادانة الرابع عادم التصرف كفوق وتحت فلا
يستعملان غير ظرف فين اصلا واجاز بعض النحويين فيهما
التصرف في نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك برفعهما
خلاف ما فوق الراس وما تحت الرجل تعلاك تفرقة
بينهما قال المرادي وهو مردود فقد نص الاخفش
انهم يقولون فوقك راسك وتحتك رجلاك ينصبون
قال الدماميني وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش
الرحمن برفع فوق وبنو قد تحته نارا برفع تحت وانما هو
على التصرف فتامل ومنه لدن وعند ومع مصاحبة وقيه

بين

بين بين دون اضافة كقوله وبعض القوم
يسقط بين بين اي بين هولاء وبين هولاء فنزل الاسمان
منزلة خمسة عشر ومنه قولهم تسهل الهمزة بين بين اي
بين الهمزة والالف مثلا وان اضيف اليها تعين حينئذ
زوال الظرفية عنها ولذلك خطا ابن جني من قال همزة
بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة
قال المرادي ولو اضيف صدر بين بين الى عجزها جاز بقا
الظرفية كقولك من احكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها
كقولك بين بين اقيس من ابدالها ومنه حوال كقول الراجز
وانا امشي الدالى حوالكا وحول قال تعالى فلما اضاف
وحوالي وهو تثنية حول كقوله عليه الصلاة والسلام
حوالينا ولا علينا وحولي وهو تثنية حول واحوال جمع
حول قال امرئ القيس الست ترى السمار والناس احوالي
فالمراد بالجميع واحد وليس المراد حقيقة التثنية والجمع
لكن المراد صورة ذلك لقطاع الحاد المعنى في الكل كما قلنا
ومنه هنا واخواته ومنه بدل لا بمعنى بديل نحو خذ هذا
بدل هذا اي مكانه فهذا ظرف لا يتصرف واما بمعنى بديل
نحو مررت ببدل زيد اي ببدله فهو صفة بمنزلة مثل فتجرى
مجرى ما قبله في الاعراب وليس بظرف وفي المحكم بدل الشي
وبدله الخلف ومنه والجمع ابدال وقال سيبويه ان
بدلك زيد اي مكانك قال وان جعلت البدل بمعنى
البديل قلت ان بدلك زيد اي ان بديلك زيد قال ويقول
الرجل للرجل اذهب معك بفلان فيقول مع رجل بدله
اي رجل يغني غناه ويكون في مكانه ومنه لفظ مكان المراد
به البدل تقول هذا مكان هذا اي بدله فلا يستعمل

فانه ينصرف لان
المكان هنا الاظرف بخلاف جلست مكانك
المراد بحقيقة المكان والحاصل ان كلا من لفظ مكان وبدل
اذا استعمل في اصل معناه فهو منصرف وان استعمل كل منهما
في معنى الاخر لزم ظرفيته واحدة هذا الكلام ابن خروف

هذا **باب الحال** اعلم ان الحال يذكر
ويونث والتانيث هو الافصح والاغلب في اللغة يقال
حال حسنة وحال حسن وقد يونث لفظها فيقال حالة
قال الشاعر • على حالة لو ان في القوم حاتما • على جوده
لضن بالماء حاتم • والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها
احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو
الانتقال من حال بمعنى تغير سمي هذا القسم باسمها
على انه لا يكون امرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد احمر او طويلا
وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضي والمستقبل
لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول
مفعولا كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه هو
الاسم ان قلت ترد على ذكر الاسم الحال الواقعة جملة او
جارا ومجرورا فانها ليست باسم قلت الجملة الواقعة حالا
في معنى الاسم فهي اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد
لان لها محلا من الاعراب واما الجار والمجرور اذا وقع حالا
والحال متعلقه وهو اما اسم حقيقة او تاويلا واغتفر
كون الحال جملة لان مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد ومن الجملة الواقعة حالا الجملة الواقعة بعد
الواو الداخلة على الشرط المذكور على جوابه عاملة
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن

الجز

الجزاء عن ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى ان الواو للحال
والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال
الخترى انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور
اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن
بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله

انت طالق والطلاق البتة • وقوله • ترى كل من فيها
وحاشاك فانيا • وقد يجي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة
والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر وشرط الجملة الواقعة
حالا ان يكون خبرية مجردة من دليل استقبال مرتبطة
بالواو نحو ونحن عصبة او بالضمير نحو وجوههم مسودة
او بهما نحو وهم الوف وتمتنع الواو من التالية عاطفا نحو
بياتا او هم قايلون ومن الاسمية المؤكدة نحو لا ريب فيه والمضارع
المنفي بلا نحو لا ارى الهدهد هذا وما نحو • عهدتك ما تصبو او نكرة سببية •
والمثبت المجرد من قد نحو ولا تمنن تستكثر والماضي التالي الا نحو
الا كانوا به يستهزيون والمتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث
ونحو لم تؤذونني وقد تعلمون وشرط الاسم ان يكون فضلة
والمراد بها هنا ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه
فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى حال ولا يستغني
الكلام عنه وانتم سكارى من قوله تعالى لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى ولاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السماء
والارض وما بينهما لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الحال

في ذلك لخروج الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان
اسما مبنيا للتهيئة فهو عمدة لا فضلة المنصوب لفظا او تقديرا
او محلا بالفعل او شبهه مذكورا كان او محذوفا وجاءوا زاكبا
نحو راشدا مهديا بالمسافر وماجورا للقادم من حج ومنه
بلى قادرين ووجوبا في نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى واشتريته
بدرهم فصاعدا او من بني زيد اقائما وهنيئا لك ومنه عامل
موكد الجملة وتقديره احق واحق ان قلت في هذا النحو
نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف
علي الحد الماخوذ فيه الحكم فيلزم الدور فالجواب انا لا نسلم ان
تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور الحد وذا
فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر في الحال فلا
يتوقف فهمه علي تصور الحال ليكون موقوفا على الحد
نعم نصب الحال يتوقف تصوره علي تصور الحال الا ان
الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق
ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل
والمراد بشبهه هاهنا ما يعمل عمل الفعل ويشارك في
الحروف كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى
الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة
وعبارة ابن الحاجب وعاملها اي الحال الفعل او شبهه او معناه
قال الرضي يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ويعني بمعنى الفعل
ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من
جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما في التنبيه واسم الاشارة
نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف

التمني

التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا
فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين
بالحالين بل العامل هو الظرف الموخر علي ما هو مذهب
الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه
من دون لفظ دل عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب
نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما
نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا
في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض
ما قاله باسم الاشارة وحرف التشبيه فانهما لا يشبهان
الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو
ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا تعملان في الحال فالاولى
احالة ذلك علي استعمالهم وان لا نعلله انتهى كلام الرضي
وفي الاشباه والنظائر للجلال السيوطي جميع العوامل اللفظية
تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى علي الاصح فيهما
انتهى وقال ابو حيان الصحيح ان ليت ولعل وباقي الحروف
لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان
وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كان ايضا في الحال نقله
صاحب البسيط واختلفوا من اي باب نصب الحال فقيل نصب
التشبيه بالمفعول به وهو الارجح وقيل نصب الظرف لان
الحال يقع فيه الفعل اذ المجي في وقت الضحك والاسراع مثلا
فاشبه ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الاسم والحال هي
الاسم الاول واورد علي قوله منتصب انه قد يجر بباء زائدة
ان نفي عامله كما ذكره ابن مالك في الكافية والتسهيل والعمدة
وذكره ابن هشام في الجامع ويجاب بانه وان جر لفظا فهو منصوب

محلا ولا ايراد المفسر لما انبهم اي خفي من الهيئات اي المبين لكونه
وقوع الفعل من صاحب الحال او وقوعه عليه قال ابن هشام
في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة
المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا
ومات مسلما وعاش كافرا وان اراد الصفة فالتعبير
بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جا زيد والشمس طالعة
وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب بانها جا في معنى مقارنا
لطلوع الشمس وجلوس عمرو وبحسب التاويل لا تخرجان
لانها حينئذ مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر لما
انبهم من الهيئات اي المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم
من الهيئات التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو
رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان
الهيئة وانما سيق فليسا بمقصودين بالذات لذلك
لانهما لم يسيقا لبيان الهيئة وانما سيق التمييز المذكور
لبيان جنس المتعجب منه وجا بيان الهيئة ضمنا والنعت
المذكور لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف
وجا بيان الهيئة ضمنا اي لا قصدا وفرق ايضا بين
الحال والنعت بان الحال مقيدة للعامل والنعت مقيد
للذات فاذا قلت جاني كل رجل قايم فعموم كل رجل باق
بالنسبة لكل قايم واذا قلت جاني كل رجل قايما فعموم كل
رجل باق في جميع الاشخاص والحال تقيد مجي الجميع وذهب
قوم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب
على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا والجيد
ما تقدم من انه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف لما قاله
ابن الحاجب في امالي المفصل من انه لا يخلو اما ان يكون حالا

مقيدة

مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان
قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما
تمدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب
بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال الموكدة ايضا
غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون الحال مفهوما
من الجملة التي قبلها وانت هاهنا لو قلت لله دره لكان محتملا
للفروسية وغيرها بدل والحالة هذه على انتفا الحال
المقيدة والحال الموكدة واذا بطلتا ثبت التمييز قال الرضي
وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن
فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا
المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
وما ذكره المصنف تعريف للحال المبينة وهي التي لا يستفاد
معناها بدونها وتسمى موسسة ايضا والموكدة وهي التي
يستفاد معناها بدونها لا يشملها التعريف وذهب المبرد والفرا
والعاري الى انكار الموكدة وقالوا لا تكون الحال الا مبينة
اذ لا تخلو عن تجديد فايدة ما عند ذكرها ويحتمل ان المصنف
يرى رايهم والحاصل ان الحال اربعة اقسام مبينة للهيئة اي
لكيفية وقوع الفعل من صاحبها او عليه وموكدة لعاملها وهي
التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها اما معنى فقط نحو
فتبسم ضاحكا وولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه
يقال عثي بالكسر يعثى بالفتح اذا افسد وازلفت الجنة للمتقين
غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب
وكل قريب غير بعيد واما معنى ولفظا نحو وارسلناك
للناس رسولا وموكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها
من صريح لفظ عاملها كقوله تعالى لامن من في الارض كلهم جميعا

وقولك جا الناس قاطبة او كافة او طرا قال ابن هشام في شرح
الشذور وهذا القسم اغفل التنبيه عليه جميع النحويين وموكدة
لمضمون جملة وهي الاتية بعد جملة معقودة من اسمين
معرفتين جامدتين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد
من تلك الجملة ولابد في هذه الجملة اذ يتاخر الحال عنها
فلا يتقدم عليها ولا يتوسط بين جزيها نحو زيد ابوك
عطوفا ولا يجوز ان يقال عطوفا زيد ابوك ولا زيد عطوفا
ابوك قال الرضي واختلف في العامل في الموكدة التي بعد
الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره
زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته
وعرفته اي الحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى
لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان
اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال
وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم
سخيا وليس بشي لانه لم يكن سخيا وقد تسميه حاتم ولا يقصد
القايل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك
في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك
مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه
معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان
عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت
نظيره في شي من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه
ولغيره كانه قيل يعطف عليك عطوفا ويرحم مرحوما وحق
ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين
جمودا محضا فلا شك انه تحصل من اسناد احد جزيها

الى

الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين
زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكدة على جزي الجملة ولا على
احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفا معنى الفعل فيها انتهى
ثم بين المصنف ان الحال تارة تاتي من الفاعل نصا وذلك
نحو جا زيد راكبا فراكبا حال من زيد الذي هو الفاعل فان
راكبا بين هيية الفاعل الذي هو زيد اي صدر المجي منه
حال كونه راكبا فدلت على الحالة الثابتة له حين صدور
الفعل عنه وقوله تعالى فخرج منها خايفا فان خايفا
حال من الضمير المستتر في خرج العايد على موسى عليه الصلاة
والسلام وتارة تاتي من المفعول نصا نحو ركبت الفرس مسرجا
فان مسرجا حال من الفرس التي هي مفعول ركبت فان مسـ
ـرجا بين هيية المفعول اي وقع الركوب عليه حال كونه
مسرجا وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فان
رسولا حال من الكاف التي هي مفعول ارسلناك ومن المفعول
المنادى ويصح مجي الحال منه على الاصح نحو يا ربنا منعما وتارة
تكون محتملة لان تكون من الفاعل او من المفعول نحو لقيت عبد
الله راكبا فان راكبا حال محتملة لان تكون من التا التي هي
فاعل وان تكون من عبد الله الذي هو مفعول ومثل ذلك
في المغني حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه
من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين
كافة وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة
وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اشد لانه اضاف الى استعماله
فيما لا يعقل اخراجه اياه عن النصب البتة انتهى وخالف
في ذلك الشيخ الرضي فقال اعلم ان الحال قد تكون عن الفاعل

وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة
حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما شئت
له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وتكون الحال عن الفاعل
وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول واما ان جا الحال
عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع
بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق
نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيته زيدا راكبا راكبا وان
كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل
واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا
مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب
صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا منحدرا او المصعد
زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال
اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد
بجنب صاحبه وتجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على
الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال
وانا سوف تركبنا المنايا. مقدرة لنا ومقدرينا. وجوز
الجمهور وهو الحق انه يجي لشي واحد احوال متعددة متضادة
كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة
كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا وكالخبران في خبر
المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا
على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا عن ضمير مذموما
واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان

وقوع



وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست
خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على
الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك
وامامك وكذا تجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو
جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد
الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما
مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته
ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا
باس به بعينه واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب
تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها
تكرر في الاغلب كما يجي في اسم لا التبرية نحو جاني زيد لا راكبا
ولا ماشيا وبعد افرادها نحو جاني لا راكبا ويجي الحال من
المفعول معه ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
اي احدثت الضرب حال كونه شديدا ولا يجي الحال من المبتدا
على الصحيح وجوز سيبويه مجي الحال من المبتدا وصححه ابن
مالك ويجي من الخبر نحو هذا زيد قايما وفي مجيها من اسم كان
خلاف قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان خالصة
نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم
الدار الاخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم
كان بنا على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في
لكم لكن اللايق بالنظر النحوي انه فاعل قد اسند اليه الفعل
على طريقة القيام وان لم يكن قايما به ولهذا لم يعدوه في
الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها
افعال عندهم ولا بد من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر

بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا
هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد
لمنطلقا واعلم ان مجي الحال من الفاعل والمفعول لا يتوقف
على شرط وتارة تاتي من المضاف اليه ولكن تتوقف على واحد
من ثلاثة امور احدها ان يكون المضاف بعضا من المضاف
اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
وقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري
هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب في عرض المغتاب على
افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي
معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية من الكراهة موصولا
بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان احدا من
الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب
باكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا
اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل
وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل
وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهى عن الغيبة
شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو اكل لحم المغتاب
ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما الاشعار
ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال
بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة وثبوتها
سببا عن هذا التشبيه الذي قصد كراهة ما نهى عنه
ادبه بتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة
بما يانفونه ويكرهونه انتهى والثاني ان يكون المضاف
كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه
بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم

حنيفا

حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة
اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط
والاستغناء به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا
صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان ياكل اخاه ميتا ونزعنا
ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا والثالث ان يكون المضاف
عاملا في الحال كما في قول الله تعالى اليه مرجعكم جميعا
فجميعا حال من الضمير المخفوض باضافة المرجع والمرجع
هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه
لانه مصدر فهو بمنزلة الفعل الا ترى انه لو قيل اليه
ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه
فان قيل ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان
المضاف غير عامل قيل هو الاستقرار الذي تعلق به حرف
الاضافة وقيل هو العامل في المضاف لصحة المعنى
بسقوطه واحلال المضاف اليه محله فالعامل فيها هو
العامل في صاحبها تاويلا لا تحقيقا قال التفتازاني في
في حاشية الكشاف عند التكلم على قوله تعالى ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف
اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من
المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل
اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت
وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل
مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال
المشعر بحرف الاضافة كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم
حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من
الاتحاد بالوجه المذكور واما المجي ضرب زيد راكبا

فلا كلام في جوازه وكونه عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه
وقد اشار بقوله والصحيح انه احوجه الى بطلان القول الاول
اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن
تخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى بل كان
يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو
باطل بل انما يجوز في الصور الثلاث التي ذكرناها وذكرها
ابن مالك بقوله • الا اذا اقتضى المضاف عمله
ولا تجز حالا من المضاف له • او مثل جزئه فلا تحيفا
او كان جزء ماله اضيفا • وصاحب البسيط يجي الحال من المضاف
وجوز بعض البصريين
اليه مطلقا وخرجوا عليه ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
ويأتي من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة وللحال
احكام مما خلفت بين الصنف بعضها بقوله ولا
يكون الحال الا نكرة ولو صورة نحو اخذ المال كلا قال الرضي
وقد ينصب العلم حالا نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في
صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه في تقدير كله هذه
عبارته وذلك لان الغرض من الحال انه يبين هيئة صاحبه
وكان ذلك البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا
عن العبث والزيادة لا لغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال
في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة
وايضا فان الحال ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف
بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا المفعول معه
والتمييز يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل كقولك في
ضربت زيدا ضرب زيد وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتكف
يوم الجمعة وفي سرت سيرا طويلا سير سير طويل وفي

اجلالا

اجلالا لك قيم للاجلال لك فلصلاحية سوى ما ذكر
من الفضلات للضمير ورتبة عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال
والتمييز وبان الحال لو عرفت لالتبست بالصفة في
كثير من الصور لغلبة اشتقاقها وتعريف صاحبها وقد
تأتي بلفظ المعرف بالالف واللام كقولهم ادخلوا الاول
فالاول اي مترتبين وقد يشبع ما قبله على البدل نحو
دخل القوم الاول فالاول رفعا وارسلها العراك على
انه مفعول له لاختلاف الفاعل والزمان وجاء الجماء
الغفير اي جميعا قال في ذلك كلمه زائدة وقد تأتي بلفظ
المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك اي منفردا
وجاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الاجتماع والازدحام
كاسرا او مكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا
وبقضيضهم خبره ثم انمحى عن الجملة معنى الجملة والكلام
لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معنى قضهم بقضيضهم
ما ذكرناه فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب
ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي
ادت مؤداه ثم قال فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما
قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم
ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم
بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة
فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لما مر ودونها بمعناه
لما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم
انتهى وقد تأتي بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل

بدا اي متعددة فان بدا في الاصل علم على جنس التعدد كما
ان فجار علم للفجرة اي الفجور ومنع حالا لكنا وله نكرة كانهم قالوا
جائت الخيل متعددة **ولا يكون** اي الحال **الا بعد تمام الكلام**
اي الاصل فيه ذلك يعني ان يتاخر عن صاحب الحال لان الحال
في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر وقد تاتي
الحال قبل تمام الكلام بان يتقدم على صاحبها لان المراد
بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال ان المصنف
استعمل لفظة بعد في حقيقتها ومجازها لانها في التاخر بعد
حقيقة وفي المتقدم بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان
رتبة الحال متاخرة عن رتبة صاحبها فلا يكون ذلك خارجا
من كلام المصنف ويجوز تقدم الحال على صاحبها ان لم يكن
مجرورا باضافة معنوية اتفاقا او لفظية او حرف غير
زائد على الاصح اما المجرور بالزائد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف
واستثنى منه ابن مالك في العمدة وشارحها الزائد الممتنع الحذف
او القليل نحو احسن بزيد مقبلا وكفى بزيد معينا فلا
يجوز التقديم على المجرور به ايضا ونحو فسطلها كهلا عليه
شديد شاذ او موول وعلى عاملها ان لم يكن مقرونا بلام
ابتدا او قسم ولا جامدا ولا معنويا الا في زيد في الدار
جالسا وفاقا للاخفش ولا افعل تفضيل الا في نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا وفاقا لسيبويه ولا حاجة الى اضمار
كان تامة او ناقصة ويمتنع ايضا تقديم الحال اذا كانت
جملة مقرونة بالواو ونقله ابو حيان ويمتنع تقديم
الحال على صاحبها اذا اقترن بالا نحو وما نرسل المرسلين
الا مبشرين او كان منصوبا بكان او ليت او لعل او بفعل
تعجب او اتصل صاحبها بصلة ال نحو القاصدك سائلا

زيدا

زيدا او اتصل بفعل موصول به حرفي نحو اعجبني ان ضربت
زيدا مودبا ويجب تقديم الحال على صاحبها في نحو جاء
اثرهند اخوها وجاء مستقا لقمه وصاحب وفيما اذا كان
صاحبها محصورا نحو ما قام مسرعا الا زيد ويجب تقديم
الحال على صاحبها وعاملها في نحو اما مسرعا فالخبيث وفي
نحو تمر نخلتك بسرا اطيب منه رطبا وفي نحو كيف جاء
زيد قال في المغني كيف تستعمل في العربية على وجهين
احدهما ان يكون شرطا غير جازم فيقتضي فعلين
متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع
اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف
تجلس اجلس بالجزم عند البصريين خلافا لقطرب
والكوفيين الثاني ان يكون استفهاما اما حقيقيا
نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج
الانكار والتعجب انتهى زاد الشيخ الرضي انها قد تخرج
عن الاستفهام نحو قولك انظر كيف يصنع زيد فانه
لا يصح ان تكون استفهامية لسقوطها عن الصدر انتهى
وكان معناها هنا انظر الى كيفية صنع زيد ثم هي كما قال
الرضي ظرف عند الاخفش وعند سيبويه هي اسم غير ظرف
بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو
كانت ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم
الجمعة ام يوم السبت قال الرضي وللاخفش ان يقول
يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال
الصحة ام على حال السقم قال فكيف عند سيبويه مقدر
بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش بقولنا
على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف

وجوابها
مستغني عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل
يكون منصوبا وان جا بعدها ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو
في محل الرفع على انه خبر المبتدا فيكون الجواب مرفوعا انتهى
كلام الرضي وفيه امور ثلاثة الاول ان ما سلف عنه من نسبة
الاسمية لسيبويه والظرفية للاخفش في المغني عكسه فيحتمل
على بعد ان يكون عن كل قولان او يكون في سقيم النسخة
الثاني قوله فكيف عند سيبويه يقدر بقولنا على اي
حال حاصل معناه ان هذا المعنى بتمامه هو مفهوم كيف
فيكون اسما غير ظرف بخلافها على الظرفية فان مفهومها على
اي حال فقط وحاصل مقدر خارج عن معناها ثم ان
هذا الذي افاده ثابت في سائر مواقعها اي الاستفهامية
اما في نحو كيف زيد فظاهر واما فيما اذا كان بعدها ما يستقل
نحو كيف يقوم زيد فبان يقال على غير الظرفية كيف مقدر
بقولنا على اي حال حاصلا وعلى الظرفية بقولنا على اي
حال فقط وحاصلا مقدر الثالث ان ابن مالك رحمه الله
تعالى انكر القول بظرفيتها لانها ليست زمانا ولا مكانا قال
ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سوالا عن
الاحوال العامة سميت ظرفا مجازا لكونها في تاويل الجار والمجرور
ولا يكون صاحبها اي الحال وصاحبها من الحال وصف له في
المعنى من فاعل او مفعول او غير ذلك مما يجي الحال منه الا معرفة
يعني الاصل فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل
في المحكوم عليه كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف
اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاختلاف
بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال اذ في جعلها
حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض

الاحوال

الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق الموصوف
في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن
المخالفة دخولا في حد المناسبة وما ذكره من ان صاحب الحال
لا يكون الا معرفة هو راي الجمهور واما سيبويه فيجوز كونه
نكرة قياسا بلا شرط ولم يستثن ابن الحاجب شيئا سوى
ما اذا تاخر نحو جاني قائما رجل ولا يجوز رجل قائما واستثنى
ابن مالك في الالفية ما اذا تخصص اي بوصف نحو ما جاني
الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل
فاتى فرس له سابقا وكذا نقول مررت برجل ظريف قائما
او باضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او بمعمول غير
مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او سبقه
نفي او شبهه نحو قوله ٭ ما حم من موت حمى واقيا ٭ ما حل سعدي غريبا بلده ٭
وقلما جاني رجل راكبا ونحو لا تخلس احد مختنيا ولا يبغ
امرو على امري مستسهلا ونحو قوله ٭ يا صاح هل حم عيش باقيا ٭
واستثنى ابن هشام في الشذور ما اذا كان عاما او خاصا
وزاد في التسهيل ما اذا كان الحال جملة مقرونة بالواو
نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية او شارك فيه
معرفة نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين او كان الوصف
على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا والمشهور عن
سيبويه ان المنصوب في هذا ونحوه منصوب تمييزا لا حالا
ومن احكام الحال الانتقال ونعني به ان لا يكون وصفا ثابتا
لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل
زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جات دالة على
وصف ثابت اي لازم لوجود علاقة بينها وبين صاحبها او
عاملها عقلا او عادة او طبعا وان لم تكن ملازمة اي دايمة

كقول الله تعالى وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اي
مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها
فالزرافة مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل
واطول حال من يديها ومن رجليها متعلق باطول ومنها الاسما
وهو ان يكون وصفا ماخوذا من مصدر لما تقدم من الامثلة
وربما جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات
حال من الواو في انفروا وهو جامد لكنه في تاويل المشتق
اي متفرقين بدليل قوله تعالى او انفروا جميعا وقد
اشتملت هذه الاية على مجي الحال جامدة وعلى مجيها مشتقة
قال الرضي ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو
بوبته بابا بابا وجاوني رجلا رجلا وواحدا واحدا او رجلين
رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين
وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا
عليه بالفا او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كتيبة ثم كتيبة
اي مترتبين هذا الترتيب المعبر وفي شرح التسهيل لابن
ام قاسم ومثال الترتيب دخلوا رجلا رجلا اي مترتبين
وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب
الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى
انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل
ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى الاول
انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو
الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب
ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا وان
المعنى بابا فبابا لكان مذهبا وذهب ابو الحسن الى انه

لايجوز

لايجوز ان يدخل حرف العطف في شي من هذه المكررات
الا الفا قال الرضي او ثم وتقدم مثاله وفي التوضيح وتقع
جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسايل احداها ان
تدل على تشبيه الثانية ان تدل على مفاعلة الثالثة
ان تدل على ترتيب وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع
مسايل وهي ان تكون موصوفة او دالة على سعر او عدد
او طور وقع فيه تفضيل او تكون نوعا لصاحبها او فرعا
له او اصلا له انتهى باختصار الامثلة وفيه ايضا اكثر
هذه الانواع وقوعا مسيلة التسعير والمسايل الثلاث
الاول اي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب **خاتمة**
ونسال الله حسن الخاتمة ينقسم الحال باعتبارات فتنقسم
باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو
الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث الجامدة غير المؤولة
بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة نحو ولى مدبرا والتي
دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم
بحسب قصدها لذاتها وللتوطية لها الى قسمين مقصودة
وهو الغالب وموطية وهي الجامدة الموصوفة بصفة هي
حال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا لما هو حال
في الحقيقة لمجيه قبلها موصوفا بها كقوله تعالى فتمثل
لها بشرا سويا وقوله انا انزلناه قرانا عربيا فبشرا وقرانا
توطية لذكر سويا وعربيا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة
وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين
وقولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا حال
المرور انه يصيد به غدا ومحكية وهي الماضي نحو جا زيد امس
راكبا وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو

الغالب وتسمى موسسة ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي كما تقدم ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بمبكرا ونحوه هذا

باب التمييز

اي التفسير ويقال له ايضا المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو في اللغة فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ اي تنفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله التمييز هو الاسم اي الصريح وهذا احد الاوجه التي فارق فيها التمييز الحال اذ الحال يقع جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او

وصفا

وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى المنصوب بالفعل او شبهه ان كان مفسرا لما انبهم من الذوات المقدرة وبما فسره ان كان مفسرا لما انبهم لما من الذوات المذكورة فان قلت في هذا الحد نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد فجاء الدور والدور مبطل للحد قلت الجواب منع ان هذا الحكم وهو النصب فرع تصور هذا المحدود بل هو غير متوقف على تصوره لا بالكنه ولا بالوجه لان الماخوذ في التعريف النصب مطلقا والنصب مطلقا اعم من التمييز لوجوده مع غيره فتصوره يمكن بدون تصور التمييز مطلقا وانما يتوهم الدور لو كان الماخوذ فيه النصب المقيد بالتمييز وليس كذلك المفسر اي المبين لما انبهم اي خفي من الذوات زاد بعضهم او من النسب لادخال التمييز المفسر لما انبهم من النسب ولك ان تقول لا حاجة في ادخاله الى ذلك بل هو داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات ما يتناول الذوات المذكورة اي المعتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظا او مقدرة والمقدرة اي غير المعتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا الذي فيه تقدير مبهم في نظم الكلام وانما يختلج في نفس المخاطب ان الطيب في من اشيائه ويكون طالبا لمعرفته لتعينه من المتكلم في تلك المعرفة بالمميز ولذا قال ابن الحاجب التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو ما يرفع

الابهام عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو قولك عشرين
درهما واما في غيره موزونا نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا
ومكيلا نحو قفيزان برا ومقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان
عشرين والرطل والمن والقفيز والمثل تحتمل امورا كثيرة
والتمييز لعرف المراد وبين الحقائق المراد بالمقادير هنا
المقدرات اذ المراد المعدود والموزون والمذروع لا غير
فافهم وعن مفرد غير مقدار مثل قولك عندي خاتم
حديدا وباب ساجا والثاني وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في جملة
او ما ضاهاها فالاول مثل طاب محمد نفسا والثاني زيد
طيب نفسا وابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني
طيبه نفسا وابا وابوة ودارا وعلما وهذا القسم يرفع
الابهام المستتر عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه
طاب شيء زيد ونفسا تمييز شيء وهو ذات مقدرة وعلى
هذا القياس حال زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه
نفسا ومن النحاة من قال ان المراد من الذات المقدرة
هي النسبة التي في الامثلة الثلاثة فان نسبة الطيب
الى زيد في طاب زيد مبهمة تحتاج الى بيان انها من اي
جهة فهذه النسبة تسمى ذاتا مقدرة ولا احتياج
هاهنا الى تقدير شيء قال سيد المحققين والقول
الاول اصح لان اطلاق الذات المقدرة على النسبة ابهم
المقدر اولى من اطلاقها على نفس ورد العصام الثاني
بقوله ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن
لانه يستفاد منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم
رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود

رفع

رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام من الذات
المقدرة فالتعويل على ما سبق في قوله والثاني عن
نسبة وبهذا اندفع التنافي بينهما من غير حاجة الى جعل
قوله والثاني عن نسبة في تقدير والثاني عن
ذات مقدرة في نسبة فاحفظ ولا يلتبس انتهى وفي
شرح التسهيل لناظر الجيش يعبر النحويون عن تمييز الجملة
بانه المنتصب عن تمام الكلام الاسم انتهى قال ابن الخباز و
الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا
او النوع نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم
ادبا او السبب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في
تذكرته فهو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان
الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ويوضح الاول ان الافراد
في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون نفس
الرجال وخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة والجار والمجرور
وبالمنصوب المرفوع والمجرور ومقتضى كلام ابن الحاجب
ان المخفوض يسمى تمييزا فان حده التمييز يتناوله وبالمفسر
لما انبهم من البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يفسر
ويرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين وبقوله
من الذوات الحال فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما
ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذلك القهقرى في
قولك رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي
الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة
غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب منه لكن
الصفة في نحو رأيت رجلا طيبا وطويلا لا تدخل فيه لان
رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراده

فيذكر احد اوصافه تمييزا عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصيره
فطويل يرفع الابهام عن الذات المذكورة ولذا لا يدخل فيه
عطف البيان في نحو رايت العالم زيدا وكذا لا يدخل فيه عطف
البيان في نحو رايت العالم زيدا وكذا البدل من الضمير الغائب
في نحو رايته زيدا لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير
كما في نحو نعم رجلا وربه رجلا سواء ويمكن الجواب بان
المراد الاسم النكرة غير التابع بقرينة قوله ولا يكون
الا نكرة وبقرينة التوابع بابواب فلا يدخل في الحد شيء
من ذلك ولا المنصوبات في نحو الحسن الوجه بالنصب
وغبن رايه وسفه نفسه والم بطنه بل رايه مفعول
فيه اي غبن في رايه وبطنه مفعول به والتقدير الم
ساكنا بطنه وكذا نفسه لانه يراد لسفه نفسه من
التفعيل قال العصام ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات
هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل
منصوبات الصفة المشبهة مشبهات بالمفعول دون
هذه تحكم ولذا لم يدخل المجرور في اي حسن زيدا
وحسن رجل وكذا سائر التوابع كالبدل من الضمير المبهم
وكذا اولصفات اسما الاشارة ومن وما واي وصفات
العدد نحو قبضت عشرة دراهم فان قلت لا يشمل
التعريف التمييز المؤكد على راي ابن مالك ذكره في الحد
قلت لا يرد ذلك على المصنف لانه يحتمل انه لا يقول بذلك
كما لا يرد على ابن الحاجب وابن هشام لانهما كالجمهور على
منع ذلك كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وافق ابن
مالك في الغطي فالمعنى لما انبهم من النسب نحو عرقا وشحما
ونفسا من قولك اي مقولك الذي هو تصبب اي تحدر زيد

عرقا

عرقا ونفسا اي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها اي تشققت
وبعضهم فسر تفقأ بامتلأ بكر شحما وطاب محمد نفسا فعرقا
تمييز منصوب بتصبب معنى ومزيل لخفا نسبة التصبب
الى زيد فان في نسبة التصبب الى زيد خفا اذ لا يعلم
ان تصببه من جهة عرقه او غيره وبذكر التمييز ارتفع
الخفا وعلى ما تقدم معنى لذات مقدرة اي تصبب شيء
زيد وقس عليه غيره وشحما تمييز منصوب بتفقأ معنى
ومزيل لخفا نسبة التفقأ الى بكر فان في نسبة التفقأ
الى بكر خفا اذ لا يعلم ان تفقأه من جهة شحمه او غيره
وبذكر التمييز ارتفع الخفا ونفسا تمييز منصوب بطاب
معنى ومزيل لخفا نسبة الطيب الى محمد فان في نسبة
الطيب اليه خفا اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه او
ابيه او ابوته او علمه او داره او نحو ذلك وبذكر
التمييز ارتفع الخفا والتمييز في ذلك كله محول عن
الفاعل والاصل تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت
نفس محمد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه
لحصول الابهام في النسبة فجي بالمضاف الذي كان فاعلا
وجعل تمييزا والباعث على ذلك ان ذكر الشيء مجملا مبهما
ثم ذكره مفصلا مبينا اوقع في النفس اي اشد وقعا
وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليها النفوس من ان الشيء اذا ذكر
مبهما ثم بين كان اوقع عندها وقد يكون محولا عن المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فقيل التقدير عيون
الارض وكذا يقال في غرست الارض شجرا ونحو ذلك وهذا
مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك والكثير المتاخرين
وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمفعول عن

المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقال
الشلوبين عيونا في الاية منصوبة على انها حال مقدرة
لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد
ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان
يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها
مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون
مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون قال وكذا يكون
التقدير غرست الارض شجرا ورده ابن هشام في شرح
اللمحة بقوله قلنا لو كان كما زعمت لم يلتزم العرب في
مثل ذلك التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في
وقت وايضا فليس الشجر مغروسا بها ولا العيون مفجرا
بها بل هي نفس الشي المغروس والمفجر انتهى وقد يكون محولا
عن مضاف غيرهما وذلك بعد افعل التفضيل المخبر
به عن ما هو مغاير للتمييز وقد يكون غير محول نحو امتلا
الاناء ماء وهو قليل ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ابهام
فان التمييز يقع مفسرا لما فيها من الابهام الا في موضعين
احدهما ان يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على
خلاف ما استعمله العرب عليه فلا يقال ادهنت زيتا
ولا غضبت رجلا ولا مررت انسانا لان هذه العوامل
انما وضعت على ان تصل الى هذه الاشيا بحرف الجر لا بانفسها
ولان ذلك يودي الى ان لا يجوز تعدي هذه العوامل
الى معمولاتها فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك
على السماع والذي ورد منه امتلا الاناء ماء وتفقا زيد
شحما الاصل من الماء ومن الشحم ثانيهما ان يودي الى تدافع
الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى

عليه

عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني
على حذف الفاعل فذكره تفسيرا اخره مندافع لان ما حذف
لا يذكر وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط فقال في قوله
تعالى وان كان رجل يورث كلالة ان كلالة تمييز وان
اصل التركيب وان كانت كلالة ترث رجلا على ان تكون
الكلالة اسما للوارث نفسه لا للموروث ثم قيل
وان كان رجل يورث كلالة على التمييز وقد يخرج
عليه قول الراجز. يبسط للاضياف وجها
رحبا. يبسط ذراعين لعظم كلبا. فيكون قد يوتى
بالمصدر بناه للمفعول والتقدير يبسط مثل ما يبسط
ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون
من باب القلب وهو كثير في كلامهم والمفسر لما انبهم من
الذوات نحو غلاما ونعجة من قولك اشتريت عشرين
غلاما وملكت تسعين نعجة فغلاما تمييز منصوب
بعشرين مفسر للابهام الحاصل في جنس ذات مذكورة
بعشرين ونعجة تمييز منصوب مفسر للابهام الحاصل
في جنس ذات مذكورة بتسعين لان اسما العدد مبهمة
لان ما اريد بها مبهم لكونها صالحة لكل معدود والمراد بها
هنا المعدود واذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه
الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا
والحمل على المعنى فتقول وازنة ومن التمييز المذكور تمييز
المقادير كرطل زيتا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا
وجرى بعضهم على ان الاعداد ليست من جملة المقادير
قال ابن هشام في شرح القطر وهو قول المحققين
لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه

كذلك الا ترى انك
تصح اضافة المقدار اليه والعدد لبس كذلك الا ترى انك
تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار
عشرين رجلا الا على معنى اخر انتهى وقال بعضهم
الاحسن ماذهب اليه بعضهم من جعل مادل على عدد
من قسم المقادير وهي ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره
ويبين ويتمثل ما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والصاع
تقول عندي قفيز برا وصاع تمرا او الموزون كالدانق
والمثقال والمن والرطل والمذروع والممسوح
كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك ومن المقدار
عند سيبويه مقهم مثليه نحو ما ليس في الدار مثله احد
ذهبا وذكر ابن هشام ما نصه الالفاظ المشتركة
لا تجي التمييز باعتبارها لا تقول رايت عينا ذهبا
على التمييز وسر ذلك ان المشترك موضوع للدلالة
على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما يجي الالباس
لعدم القرينة او للجهل بها واسما العدد ونحوها
مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل
بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الاعشرتان من اي
معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر الى التمييز
والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك انما حصل
عند السامع ابهاما ويرد عليه تمييز الضمير المبهم
وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه
لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرا الابهام
من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك ان تقول
ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما لما في ما نحن فيه
فابهامه وضعي فتامل من التمييز المفسر لما ابهم من النسب

وهو

وهو محول عن مضاف غير فاعل وغير مفعول ما يقع بعد
افعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز ولعله
انما فصله تنبيها على ان الاول تمييز للنسبة الاسنادية
وما هنا تمييز للنسبة الاضافية وذلك نحو ابا ووجها من
قولك زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها فابا ووجها
تمييزان منصوبان باكرم واجمل مفسران لما ابهم من
نسبة اكرم واجمل الى ضمير زيد والاصل ابو زيد اكرم
منك ووجهه اجمل منك فحول الاسناد عن المضاف
الى المضاف اليه وجعل المضاف وهو اب ووجه تمييزا
فصار زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها زيد مبتدا
واكرم اسم تفضيل خبره مرفوع به وفاعله ضمير مستتر
فيه تقديره هو في محل رفع ومنك جار ومجرور
متعلق باكرم وابا تمييز منصوب باكرم والواو حرف
عطف واجمل اسم تفضيل معطوف على اكرم فهو
مرفوع مثله وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو
في محل رفع ومنك جار ومجرور متعلق باجمل ووجها
تمييز منصوب باجمل ولا يخفى فايدة التمييز على من
له تمييز وان كان الواقع بعد افعل التفضيل هو
عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة كقولك مال
زيد اكثر مال وانما جاز هو اكرم الناس رجلا لتعذر
اضافة افعل مرتين لان افعل وقع في المثال المذكور
مضافا الى الناس والمضاف ما دام مضافا الى شي يمتنع
ان يضاف الى غيره **ولا يكون** اي التمييز **الا نكرة** وذلك
لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الابهام
وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا تنكيره احترازا

عن العبث والزيادة لا فايدة وايضا فان التمييز ملازم للمفعلات
فاستثقل والتحق التحقيق بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات
الا الحال يفارق الفضلية وتقوم مقام الفاعل فلصلاحيته
ماسوى التمييز والحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز
تعريفه بخلاف الحال والتمييز وخالف الكوفيون في ذلك
فجوزوا نصب المعرفة على التمييز مع الحكم بتعريفها تمسكا
بالظواهر الواردة كقول الشاعر • علام ملئت الرعب
والحرب لم • نطاها ولم تشعل البيض والسمر • وكقول
الاخر • صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو • وكقولهم
الم زيد راسه ووجع بطنه وغبن رايه وكقولهم الاجر
عشر الدرهم ولم ناقة وفصيلها لك والبصريون قدروا
تنكير ما ورد من ذلك اما بتقدير زيادة ال فيما هي فيه
او بتقدير الاضافة منفصلة فيما هو مضاف فيكون
نحو الم راسه بتقدير راسا ويجري ذلك في نحو كم ناقة
وفصيلها اي وفصيلا لها وقال المبرد في سفه نفسه
ان سفه بمعنى صنع وقيل بمعنى اهلك وقال الزمخشري
بمعنى امتهن وعلى هذا اخرج عن التمييز وبقي مفعولا
به وقيل ان التقدير الم في راسه ووجع في بطنه وغبن في
رايه فيكون نصبه بمتعد بحرف جر محذوف خاتمة
وقال الله حسن الخاتمة لا يمتنع تقديم التمييز على عامله
ان كان فعلا متصرفا نحو طاب زيد نفسا وغرست الارض
شجرا فنقول نفسا طاب زيد وشجرا غرست الارض وفاقا
للكسائي والمازني والمبرد ومنعه الباقون قيل لانه
في الاصل فاعل كما في المثال الاول اذ اصله طابت نفس
زيد او نايب عن الفاعل كما في المثال الثاني اذ هو في

معنى

معنى غرس شجر الارض والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعناه وهذا غير جيد اذ ربما يخرج الشي عن اصله
ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله فانه لما كان
منصوبا كان تقديمه على الفعل جايزا فلما قام مقام الفاعل
لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون للفاعل
ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز
التقديم ويمتنع تقديمه على عامله ان لم يكن فعلا متصرفا
باجماع فدخل في ذلك ما يكون التمييز فيه عن مفرد
نحو عشرون درهما ونحو زيد طيب نفسا وزيد اكثر مالا
من عمرو ولله در زيد فارسا فان امتناع تقديم مثله
هذا مجمع عليه وان كان الاختلاف فيه هل هو من تمييز
النسبة او المفرد وكذا نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا
عمرو ولا يتقدم باجماع اما لانه من تمييز الجملة والعامل
غير متصرف كما يقول ابن مالك واما لانه من تمييز المفرد
كما يقول غيره وقد يستباح في الضرورة كقول الشاعر
ونارا لم ترنارا مثلها • قد علمت ذاك معد كلها • هذا

باب الاستثنا هو ماخوذ من الثني وهو
العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت بعضه على
بعض وقيل هو من ثنيته عن الشي اذا صرفته عنه ويقال
ثنى عنان الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم
المستثنى منه قال المولى سعد الدين التفتازاني وينبغي
ان يعلم انا اذا قلنا جاني القوم الا زيدا فالاستثنا يطلق
على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور
بعد الا وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات
اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان نحمل كل تفسير على

والمناسب ان يراد بالاستثنا
مايناسبه من المعاني الاربعة انتهى وهو المذكور بعد الا واحدي اخواتها
في الترجمة معنى المستثنى وهو المذكور بعد الا واحدي اخواتها
اي ما يصدق عليه ذلك لانه الذي من المنصوبات وانما جعله
من المنصوبات مع انه قد يكون مرفوعا او مجرورا ايضا لما يعلم
مما ياتي لانه النصب هو الاصل فيه والاستثنا بالمعنى الاول
الاخراج بالا او احدي اخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق
اي الدلالة على خروج شي مذكور من حكم الكلام وعدم دخوله
بالا او احدي اخواتها لولا ذلك الاخراج موجود لدخل ذلك الشي
المخرج اي الحكم بدخوله او لتوهم السامع دخوله في حكم الكلام
المخرج منه الذي حقه ومرتبته السبق فليس المراد باخراجه انه
دخل في قصد المتكلم ثم اخرج والا لكان نسخا فضلا بل المراد
باخراجه الدلالة على انه خارج ليس بداخل يدل على هذا
لولاه لدخل وذلك نحو الاخراج في قولك جا القوم الا زيدا
فان فيه اخراج زيد عن حكم القوم وهو المجي ولولا هذا
الاخراج كان زيد داخلا في المجي فالاخراج جنس يشمل كل اخراج
كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث مخرج
وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة فان المومنة مخرجة للكافرة
وبالشرط نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا فان ان حاربوا مخرج
لمن لم يحاربوا وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبنحو استثنائي
زيد وبالاستثنا نحو فشربوا منه الا قليلا وبالا او احدي اخواتها
خرج ما عدا الاستثنا فلا يسمي شي منه استثنا في الاصطلاح
ولا نه في المذكور بعد الا يعني المفرد والجملة المؤولة
بالمفرد نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لانه في معنى ما
مررت باحد افضل من احد الا مفضولا لزيد قال ابن هشام
الانصاري لا خلاف انه في قولك قام القوم الا زيدا مخرجا

ومخرجا

ومخرجا منه وان المخرج ما بعد الا والمخرج منه ما قبلها ولكن قبل
الاشيان القيام والحكم به والقاعدة ان ما خرج من نقيض
دخل في النقيض الاخر واختلفوا هل زيد مخرج من القيام
او من الحكم به والذي عليه محققو النحاة والفقها انه مخرج
من القيام فيدخل في عدم القيام فهو غير قايم وقيل مخرج
من الحكم بالقيام فهو غير محكوم عليه وهو قول قوم
من الكوفيين نعم عندنا ان الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات
نفي وعندهم ان المستثنى غير محكوم عليه بشي ومن حجة الجمهور
الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك
انما ينبني على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم
انه مسكوت عنه فافهمه والحد المذكور حد الاستثنا المتصل
وهو ما يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه واما الاستثنا
المنقطع وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه
فهو الاخراج بالا او غيرها او بيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم
نحو ما فيها انسان الا حمارا وما عندي احد غير فرس وقوله
صلى الله عليه وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش
واسترضعت من بني سعد وبيد بمعنى غير وكونها بمعنى
غير هو المشهور وقيل بمعنى على وقيل بمعنى من اجل ولا يستثنى
بها الا المنقطع وخرج ما يسمي استثنا ايضا وليس باستثنا نحو
ولكن رسول الله واحترز بالمفهوم من المتصل وقولنا لما
دخل شامل للجملة والمفرد وهو الكثير نحو ولا تنكحوا ما نكح اباوكم
من النسا الا ما قد سلف اي الناكح ما نكح ابوه يواخذ بفعله
الا ما قد سلف من فعله ومثال الجملة لا افعلن كذا وكذا الا حل
ذلك ان افعل كذا وكذا فما بعد الا مخالف لما قبلها كانه قال
والله لا افعلن كذا فهو عقد وحل فعل كذا او تقدير الاخراج في نحو

الا العقد مبطلا الا
ان تجعل قوله لا فعلن كذا بمنزلة لا ارى لهذا
فعل كذا وجعل ابن خروف من ذلك لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر على ان يكون من مبتدا ويعذبه الخبر
ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى الجزا وجعل الفرا منه فشربوا
منه الا قليلا اي الا قليل منهم لم يشرب ونحو قوله
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فالموتة الاولى
مستثنى منقطع يخرج مما افهمه لا يذوقون فيها الموت من
نفي تصوره للمبالغة في نفي وقوعه اي لا يذوقون فيها الموت
ولا تخطر ببالهم الا الموتة الاولى ويمكن جعل التعريف السابق
شاملا للمنقطع بان تحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم
الكلام والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطة
ولو عرفا وفي الاستثنا المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام
فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق بهم ايضا فقوله
الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة البدر
ابن مالك في شرح الالفية وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق
بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى في القسمين غير داخل في الحكم
ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى
منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكن هاهنا قسم اخر وهو
ما يكون المستثنى داخلا فيما سبق لكن اريد بالاستثنا
اثبات حكم اخر على المستثنى كما يقال جاني القوم الا زيدا
فعظموه بمعنى انه لكن زيد معظم وقد صرح المفسرون في قوله
تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله
بانه منقطع واعتبر بعضهم في الاستثنا ان يكون من متكلم
واحد ومشى عليه ابن السبكي في جمع الجوامع وقيل لا يعتبر
ذلك قال المحقق المحلي في شرحه فقول القائل الا زيدا عقب

قول

قول غيره جا الرجال استثنا على الثاني لغو على الاول ولو قال
النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب نزول
قوله تعالى اقتلوا المشركين كان استثنا قطعا لانه المبلغ
عن الله تعالى وان لم يكن ذلك قرانا انتهى وهل قياسه
حتى يكون استثنا قطعا قول الوكيل في الاستثنا الا
خمسة عقب قول موكله بيع لزيد على عشرة لان الوكيل
قايم مقام موكله فيه نظر وهل هذا هو الخلاف في انه
هل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم او لا بل يجري وان اشترطنا
الاتحاد هناك ويعرف فيه نظر فلعل وهل يعتبر كون
المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه او لا بل يكفي
صحة الدخول ذهب جمهور النحاة الى الاول كما قاله
الرضي وعليه فالا في قولك جاني رجال الا زيدا محمولة
على الصفة اي رجال متصفون بمغايرة زيد دون
الاستثنا لتعذره اذ شرط منصلة دخول المستثنى
في المستثنى منه قطعا ومنقطعه عدم الدخول
قطعا وذهب المبرد الى الثاني فيجوز عنده الحمل قطعا
ومنقطعه عدم الدخول قطعا على الاستثنا فيما ذكر
واما الاستثنا بمعنى المستثنى فهو المخرج تحقيقا او تقديرا
من مذكور او متروك بالا او بما بمعناها فالمخرج جنس
يشمل المستثنى نحو قام القوم الا زيدا وغيره نحو ما جاني
القوم لكن زيد جاني ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل
وقولنا تحقيقا او تقديرا تقسيم للجنس الذي هو المخرج
لارادة بيان دخول المتصل نحو جا اخوتك الا زيدا
فانه مخرج تحقيقا والمنقطع نحو ما الزيد علم بقيام عمرو
الا ظنا بظنه فان هذا البين مخرج تحقيقا فاص وقد ان

ان الاخراج يعتمد الدخول اولا والظن لم يدخل في العلم فكيف
يخرج عنه وانما هو مخرج تقديرا اي تقدر اخراجه من حيث هو
مقدر الدخول في العلم لما كان يستحضر ابدا ذكره لقيامه مقامه
في كثير من المواضع قال السراج اذا كان ~~مستحضرا~~ الاستثنا منقطعا
فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا دل على الاستثنا فتامل
فانه دق ولذلك تحسن استثنا الظن بعد ذكر العلم ولا
تحسن استثنا الاكل ونحوه ومن مذكورا ومتروك تقسيم
اخر للمخرج الذي هو المخرج يراد به بيان انقسامه الى تام والى
مفرغ فالاول كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى منه هو
القوم وقد ذكر والثاني كقولك ما ضربت الا زيدا فالمستثنى
منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس بمذكور والتقدير
ما ضربت احدا الا زيدا او بالا او بمعناها اي بمعنى الا من الادوات
المذكورة في هذا الباب متعلق بالمخرج خرج به المخرج بغير
ذلك نحو قام القوم ولم يقم زيد ونحو اقتلوا المشركين ولا
تقتلوا اهل الذمة فان كلا من زيد واهل الذمة في المثالين المذكورين
اخرج بغير ذلك فيكون مثل ذلك خارجا من التعريف والاستثنا
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والذي ذهب اليه الجلال
المحلي تبعا للمنتهى كلام العلامة القطب الشيرازي في شرح
المختصر ان محل الخلاف لفظ الاستثنا لكن انكر ذلك السعد
في التلويح حيث قال قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثنا حقيقة
في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثنا واما لفظ
الاستثنا فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع انتهى ثم انكر
على صدر الشريعة ان لفظ الاستثنا مجاز في المنقطع فعلى
هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثنا وهو ظاهر كلام
العلامة العضد كما ذكر السعد في حواشيه **وحروف**

ابن جي

الاستثنا

الاستثنا اي ادوات والات الاخراج اي الادوات الدالة
على الاخراج وعدم الدخول في حكم الكلام المخرج منه **ثمانية**
وسماها حروفا تغليبا وهي في الحقيقة ثلاثة اقسام حرف
بالاتفاق وهو الا واسم بالاتفاق وهو غير وسوا بلغاتها
ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ففي
التعبير بالحروف تغليب للاصل وهو الا وقال الصفار
في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل
فاطلاق الحروف على الكلمات مطلقا اطلاق اخر لهم وعليه
فلا تغليب ومن ادوات الاستثنا ليس كقولك قاموا ليس زيدا
وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله
عليه فكلوا ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة الا في الاستثنا
والمستثنى بها واجب النصب مطلقا باجماع ولا يكون كقولك
قاموا لا يكون زيدا فلا يكون ايضا بمنزلة الا في المعنى والمستثنى
بها واجب النصب مطلقا كما هو واجب مع ليس والعلة
في ذلك فيهما ان المستثنى بهما خبرهما وتقدم ان كان
وليس واخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر وسياتي
ايضا وانه تقدم على ذلك في المرفوعات فان قلت فاين
اسمهما قلت مستتر فيهما وجوبا عايد على البعض المفهوم
من الكل السابق ومن ثم لم يختلف اللفظ بهما فيقال مررت
بالنسا لا يكون فلانة وليس فلانة فكانه قيل ليس بعضهم
زيدا ولا يكون بعضهم زيد ومثله قوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نسا فوق
اثنتين اي فان كان البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم
ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكانه قيل اولا
يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا فان

والاناث فان كن التبان او
قيل الولا يوصيكم لا فايدة في قول القايل
فان قيل بعده بالظرف بوصفه حصلت الفايدة فالجواب نسا
نسا ذكر فايدة فما بعده الظرف هو الفايدة محط كان فاذا
يجري التوطية وباب بعده للوصف التوطية فايدته فالجواب
علي ورد اما هذا علي يرد ولا والخبر والحال الوصف في
الى يعود ضمير فيه الفاعل جعل من عند زيدا خلا اما قالوا
سياق في هاهنا البعض لان سبق مما المفهوم البعض
الاستثنا من المقصود فحصل القوم من بعض كل فيتمثل النفي
وما يهما مستتر ضمير فاعلهما وقيل وشبهه خلا فيما بخلافه
عليه ما وسياتي السابق الفعل من المفهوم الفاعل اسم علي عايد
الكوفيين وذهب زيدا ليس اخوتك القوم مثل في الاطراد عدم من
فلذلك المتقدم الفعل من المفهوم المصدر علي عايد مضمر انه الى
قيام فيامهم زيدا ليس قاموا مثل في والتقدير مفردا كان
اليه المضاف واقيم الخبر هو الذي المضاف وحذف زيد
مضاف حذف دعوى فيه ان احدهما بوجهين ورد مقامه
موضع هو كل في تقديره د لاطراد انه الثاني به يلفظ لم
تقدير ان هو ثالث وبوجه زيد ليس اخوتك القوم بدليل
القوم قام قلت اذا فانك الاستثنا من المقصود يودي لا
عليه والحكم القوم من زيد اخراج فالمقصود زيدا الا
ليس التقدير ان وقولهم المختار هو ما علي القيام بعض
من الثاني عن واجيب ذلك يفيد لا زيد قيام قيامهم
ادواته اصل لانها بدا بها وهي الا سياتي بما الوجهين
الا هي كانت وانما بالا يكون ان الاستثنا اصل يعيش ابن قال
الحروف حال الى حال من الكلام ينقل وانما حرف لانها الاصل
الخبر من تنقل والهمزة النفي الى الايجاب من ينقل ما ان كما

الى

الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا
تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص
ويكتفى بها عن ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما
عداها مما يستثنى به فموضوع موضوعها ومحمول عليها للمشابهة
بينهما وقال ابن ابان الا اصل الادوات في هذا الباب لوجهين
احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي
والاستفهام والندا والثاني انها تقع في ابواب الاستثنا
فقط وغيرها في امكنة مخصوصة وتستعمل في ابواب
اخر وقد تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر فمثال
الجمع المنكر لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في
الا هذه ان تكون للاستثنا من جهة المعنى اذ التقدير
حينيذ لو كان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك
يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وليس
ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان الالهة جمع منكر في الاثبات
فلا عموم له فلا يصح الاستثنا منه لو قلت قام رجال الا
زيد لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في الاية للاستثنا وان
ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع
الشي انتفاوه وزعم ان التفريغ بعدها جايز وان نحو لو كان
معنا احد الا زيد اجود كلام ويرده انهم لا يقولون لو جاني
ديار اكرمته ولا لو جاني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة
النافي جاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاني من احد
ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا
وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن الضايع ولا يصح
المعنى حتى يكون الا بمعنى غير التي يراد بها العوض والبدل
قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطية

للسيلة وهو لوكان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي رجل مكان
زيدا او عوضا عن زيد انتهى قال في المغني قلت وليس
كما قاله بل الوصف في المثال وفي الاية يختلف فهو في المثال
مخصص مثله في قولك رجل موصوف بانه غير زيد
وفي الاية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه
غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا
موصوفها فالوصف مخصص وان خالفه بافراد
او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا
لكن النحويون قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما
فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر
له بعشرة وسره ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة
بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة
هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة
وتخرج الاية عن ذلك ان المعنى حينئذ لوكان فيهما
الهة الا الله لفسدتا اي ان الفساد يترتب على تقدير
تعدد الالهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف
الشبيه بالمنكر قوله . انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها فان تعريف الاصوات تعريف
جنس ومثال شبه الجمع قوله لوكان غيري سلمى
الدهر غيره . وقع الا الصادم الذكر فالا الصادم صفة
لغيري ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف
جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل الا زيد وهو
لا يجري لو يجري النفي كما يقول المبرد وتفارق الا هذه
غيرا من وجهين احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها
لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها

في

في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب
عن موصوفاتها والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا
فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا على
الاستثنا من حيث ان الدرهم هنا بمثابة الجمع في المعنى
باعتبار اشتماله على الدوانق فصح اخراج الدانق منه
لانه كما يخرج الواحد من العشرة مثلا ويمتنع الا جيد لانه
يمتنع الا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعات وقد
يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الاية ولمثال
سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب
في وقوع الا صفة تعذر الاستثنا وجعل من الشواذ قوله
وكل اخ مفارقه اخوه . لعمر ابيك الا الفرقدان . والوصف
هنا مخصص لا مؤكد لما بينت في القاعدة وقد تكون عاطفة
بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش
والفرا وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس على
الله حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون
الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من
ظلم وتاولهما الجمهور على الاستثنا المنقطع وقد تكون زائدة
قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله
حراجيج ما تنفك الا مناخة . على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
وابن مالك وحمل عليه قوله . اري الدهر الا منجنونا باهله
وانما المحفوظ وما الدهر الا منجنونا ثم ان ثبت روايته
فيتخرج على ان اري جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها
في تالله تفتؤ ودل على ذلك الاستثنا المفرغ واما بيت
ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية
الا بالتنوين اي شخصا وقيل ينفك تامة بمعنى ما ينفصل

وما صاحب الكلمات الاصمعي

عن التعب او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخه حال وقال جماعة
كينونة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخه حال وهذا فاسد
لبقا الاشكال اذ لا يقال جا زيد الا راكبا وكان المصنف استغنى
عن تقييد الا بالاستثنائية للاحتراز عن غيرها بما ذكر لانه اشار
الى الاستثنائية للاحتراز عن عند الاطلاق وغير قال ابن النحاس
في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من
غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب
ان غير اشبه الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه
بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك فان
قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب ان
غير لم يقع في الاستثنا لتضمنها معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة
ما بعدها لما قبلها والاستثنا اخراج والاخراج مغايرة فاشتركا
الا وغير في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير استثنا هو
لها في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبن وسياتي عن الرضي
انه لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قاله
ابن النحاس وسوى بوزن رضى وسوى بوزن هدى وسوا
بوزن سما ويقال فيها سوا بوزن بنا حكى هذه اللغة
ابن الخباز وابو حيان وابن هشام في الجامع وعلى اللغة
فالاعراب ظاهر وظاهر كلامه بل صريحه هنا وفيما
سياتي انه يستثنى بالثلاثة التي ذكرها ومثلها اللغة الرابعة
وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة
وعليها اقتصر في الشذور وضم اليها في الكافية الممدودة
وقال ابن عصفور لم يشرب منها معنى الاستثنا الا سوا
المكسورة فان استثني بما عداها فبالقياس عليها وظاهر
كلام النحاة ان الاستثنا بهذه اللغات مسموع وتفارق سوى

غير

غير في ان المستثنى بغير قد تحذف في نحو ليس غير بخلاف سوى
وان سوى تقع صلة للموصول وحدها في الفصيح
بخلاف غير ويشتركان في انهما اسمان دخيلان في الاستثنا
محمولان على الا وان المستثنى بهما مجرور دائما فيهما السه
وسوا تكون بمعنى مستقر فتقصر مع الكسر نحو قوله تعالى
مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم مع
وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله
تعالى في سواء الجحيم وكذا قولك هذا درهم سواء وبمعنى مكان
او غير على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم
ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه صفة واستثنا كما
تقع غير وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى
والتصرف فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية
ورايت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد
سواك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور
انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في
الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد
على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جا الذي سواك
واجيب بتقدير سوى خبرا لهو محذوفا وحالا لسب
مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حرا مكانه ولا يمنع الخبرية
قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها
الى المبني كما في غير وتجي سوا سوا الا انها التي بمعنى مستو
عن الواحد فما فوقه نحو قوله تعالى ليسوا سوا الا انها
في الاصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اخبر في قوله تعالى
سوا عليهم انذرتهم كونها خبرا عما قبلها وعما بعدها ومبتدا
وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على

الثالث وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه
ماقبله والثاني بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم
فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد ابن هو معناه
قلنا بل مثل كيف زيد لا الذي ذكرتم ان لم يقدر بالمفرد لم
يكن خبرا لعدم تحمله ضميرا سوا واما استشهاده بنحو ايها ان
الاستفهام هنا ليس على حقيقته فان اجاب بانه كذلك
في نحو اعلمت ازيد قايم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية
بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمته
ما يجاب به قول المستفهم ازيد قايم واما في الاية ونحوها
فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا من غيره **وخلا
وعدا وحاشا** قال في المغني خلا على وجهين احدهما
ان يكون حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعهما نصب
عن تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبلها من فعل او شبهه
على قاعدة احرف الجر والصواب عندي الاول
لانها لا تعدي الفعل الى الاسما اي لا توصل معناها
اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف
الزايدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني
ان تكون فعلا متعديا ناصباله وفاعلها على الحد
المذكور في فاعل حاشي والجملة مستانفة او حالية على
خلاف في ذلك وتقول قاموا خلا زيدا وان شيت
خفضت الا في قول لبيد . الا كل شي ما خلا الله باطل
وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية
وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال كما يقع
المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرفية
على نيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيدا

على

على الاول قاموا خالين زيدا وعلى القول الثاني قاموا
وقت خلوهم من زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها ناصبة
وخافضة ثابت في حاشي وعدا وقال ابن خروف على
الاستثنا كانتصاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجرمي
والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر
على تقدير ما زايدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد
لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو قوله
تعالى عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوه بالسماع فهو
من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى واما عدا فمثل
خلا فيما ذكر من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك
ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية واما حاشا فهي على
ثلاثة اوجه قال في المغني حاشي على ثلاثة اوجه احدها
ان تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى
استثنيته ومنه الحديث انه صلى الله عليه وسلم اسامة
احب الناس الي ما حاشي فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه
الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك
انها المصدرية وحاشي الاستثنائية بنا على انه من كلامه
عليه الصلاة والسلام فاستدل به على انه قد يقال
قام القوم ما حاشي زيدا كما قال . رايت الناس ما حاشي قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا . ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشي
فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفها قوله .
ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه . ولا احاشي من الاقوام من احد
وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشي التي يستثنى بها
وانها تكون حرفا او فعلا جامدا لتضمنه معنى الحرف الثاني
ان يكون تنزيهية نحو حاشى لله ما علمنا عليه من سوء وهي

عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا النصب فهم وفيها
بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان
ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى
في الاية جانب يوسف المعصية ولا يتاتى مثل هذا اما
التاويل في حاشيته لله ما هذا بشرا والصواب انها اسم
مرادف للتنزيه بدليل قراة بعضهم حاشا الله بالتنوين
كما يقال براة من الله كذا وعليهما فقراة ابن مسعود
حاش الله كمعاذ الله وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن
عطية لانها انما تجر في الاستثنا ولتنوينها في القراة الاخرى
ولدخولها على اللام في قراة السبعة والجار لا يدخل على
الجار وانما ترك التنوين في قراة الجماعة لبناها لشبهها
بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرا وتبرات
وحامله على ذلك بناوها ويرده اعرابها في بعض اللغات
الثالث ان تكون للاستثنا فذهب سيبويه واكثر البصريين
الى انها حرف دايما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي
والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفرا وابو
عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا
متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع
اللهم اغفر لي ولمن يسمع • حاشى الشيطان وابا الاصبغ
وقال • حاشى ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم
حاشى ابي بالياء ويحتمل ان تكون رواية الالف على لغة من قال
ان اباها وابا اباها وفاعل حاشى ضمير مستتر عايد على
مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض المفهوم
من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب
هو اي قيامهم او القايم منهم او بعضهم زيدا انتهى والمستثنى

لهذه

لهذه الادوات حكمه يختلف فلذا اعقب المصنف بيان الادوات
بيان حكم المستثنى بها فقال فالمستثنى بالا ينصب الاسم
الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه
قال في التسهيل فللمستثنى بالا النصب مطلقا بها لا بما
قبلها معدى بها ولا به مستقلا ولا باستثنى مضمرا ولا
بان مقدرة بعدها ولا بان مخففة مركبا منها ومن لا خلافا
للزاعمي ذلك وفاقا لسيبويه والمبرد والجرجاني انتهى
وما جرى عليه في التسهيل من ان الناصب هو الا هو الاصح
وممن صحح بانه الاصح البدر بن مالك ووجهه ما قاله
الرضي الا موضوعة لمعنى الاستثنى وموصلة له والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الانابة
عن استثنى كما ان حرف النداء نايب عن ادعو وقال
البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط
الا لانه يتعلق به الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام
فشابه المفعول اذا كان الكلام الذي ذكر فيه المستثنى منه
تاما وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه موجبا بفتح الجيم وهو
الذي لم يسبقه نفي ولا شبهه سوا كان الاستثنا متصلا وذلك
نحو زيدا من قولك قام القوم الا زيدا قام فعل ماض القوم فاعل
والا حرف استثنا زيدا منصوب على الاستثنا بالا وقد ذكر
في الكلام المستثنى منه وهو القوم وهو موجب لانه لم يسبقه
نفي ولا شبهه ونحو خرج الناس الا حمارا واعرابه كاعراب ما
قبله ام منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تاخر المستثنى عن
عن المستثنى منه كما مر ام تقدم نحو قام الا زيدا القوم وظاهر
كلامه تعين نصب المستثنى المذكور اذا تاخر عند جميع العرب
لانه ذكر الابدال في المنفي ولم يذكره في الموجب وليس كذلك

بل الابدال فيه ايضا لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها
قراة فشربوا منه الا قليل وان كان الكلام الذي ذكر فيه
المستثنى منه منفيا بان سبقه نفي صريحا كان النفي نحو
ما مثل به المصنف او مؤولا نحو هل في البلد عالم الا زيد
فلان ونحو ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه
الا الضالون واي الناس يترفع على الفقرا الا الجاهلون
على الابدال من ضمير اي فهذا استفهام في اللفظ ونفي
في المعنى لخروج الاستفهام المحض فلا يجوز فيه ذلك وفي شرح
الجزولية لابن معط في باب كم تقول كم مالك الا درهمان
فكم هنا استفهامية ودرهمان بدل من خبر كم وهو مالك
والا موجبة فصارت كم في هذا المعنى مثل هل في قوله
عليه الصلاة والسلام وهل انت الا اصبع دميت ومن
النفي المأول نحو قلما رجل واقل رجل فاقل رجل بمعنى
النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو
قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات
لجاز الرفع كما هو مقدر في نواصب الفعل وتجي بمعنى
اثبات الشي القليل كقوله ٭ قلما عرس حتى هيجه
بالتباشير من الصبح الاول ٭ هاج الشي يهيج هيجا اذا
ثار واهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى والتباشير
الشي وتباشير الصبح اوايله وكذلك اوايل كل شي ولكون
اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخل عليه نواسخ الابتدا كما
لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه
اقل فيه في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله
على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي حمية لم يحسن على
ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بخو صاله ايضا الاجز

في القياس قال ومن جوزه فلاعطايه معنى الفعل وفاعل
قل لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور
برب وجوز ابو علي في اعراب اقل وجهين احدهما ان
يكون الاخبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقايم الزيدان وقد
يجري لفظة ابى وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى فابى
اكثر الناس الا كفورا ~~وقال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا~~ وقال
تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب
الا نادرا فعلى هذا يجوز ابى القوم ان يجيبوني الا زيدا
اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في
غير ما قلناه نادر كالقراة الشاذة فشربوا منه الا قليل
اي لم يطيعوه الا قليل على احد التخريجات فيها وقال
ابو الحسين الابذي في شرح الجزولية المنفي عندهم هو
ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيد وما
كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا
زيد وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت
نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه
اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي ومثل النفي النهي
او معناه فالاول نحو لا يدخل القوم على الا العلما على ان
لا ناهية والفعل مجزوم والثاني كقول عايشة ام
المومنين رضي الله عنها نهي عن قتل جنان البيوت الا الابتر وذو
الطفيتين فانه بمعنى قال لا يقتل جنان البيوت وموضع
الجنان رفع على ما لم يسم فاعله وبل المصدر بفعل المفعول واتبع
المستثنى على محل المستثنى منه وجنان جمع جان كحايط
وحيطان وهو هنا حية بيضا والابتر المقطوع الذنب
تقول منه بترتا لكسر تبتره بترا واما ذو الطفيتين فقال الجوهري

وفي الحديث اقتلوا
الطفا بالضم خوص المقل الواحدة طفية
من الحيات ذا الطفيتين والابتر كانه شبه الخطين على ظهره
بالطفيتين وانما قيل لهذه الحية طفية على معنى ذات طفية
قال الشاعر كما بدل الطفي من رقية الراقي اي ذوات
الطفا وند يسمى الشي باسم ما يجاوره انتهى وصدرهذا
العجز يدلونها من بعد عز نها ولابد في كل من النفي والنهي
ان يكون مشتملا على المستثنى منه ليخرج ما اذا انتقض
النفي او النهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شهد
احد الا زيد او لا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وكذا اذا
انتقض بالحال نحو ما مررت باحد الا قايما الا زيدا
فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي اذ المعنى شهدوا
الا زيدا او كلوا اللحم الا عمرا او مررت بهم قايمين
الا زيدا ايضا وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه جازفيه اي
المستثنى عند النصب بين البدل من المستثنى منه وهو
بدل بعض من كل واعترض على مذهب البصريين
بامرين احدهما ان بدل البعض لابد له من رابطة ولا
ضمير يعود على المبدل منه في نحو ما جاني احد الا زيد كما
في اكلت الرغيف ثلثه وثانيهما ان بينهما مخالفة في
النفي والايجاب فان البدل موجب والمبدل منه منفي
واجيب عن الاول بان الضمير مقدر وتقديره الا زيد
منهم واجاب البدر الدماميني عنه بانه لم يشترط الضمير
في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من
حيث هو رابطة فاذا وجد الربط بدونه حصل
الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط
متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام

الكلام

الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فيعلم انه
بعضه فيحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير بخلاف
قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول
في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع
البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر
والثاني في موضعه وقد قال ابن الصايغ اعلم ان
البدل في الاستثنا انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل
منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد هو البدل والذي يقع
موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد فالا
زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان
للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا
البدل في الاستثنا اشبه ببدل الشي من الشي من بدل
البعض من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان
البدل في الاستثنا قسم على حدته ليس من تلك الابدال
التي تثبت في غير الاستثنا لكان وجها وهو الحق انتهى
وقال الرضي لا منع من التخالف بين البدل والمبدل
منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو
مررت برجل لا طويل ولا كريم جعلت حرف النفي مع
الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك
تجعل في نحو ما جاني احد الا زيد بدلا والاعراب على
الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاني احد الا زيد بدلا
فان قلت هل تجوز التخالف في غير الاستثنا قلت قال
ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات ما يخالف البدل
حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك انك اذا قلت
ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت

القيام لزيد وذهب الكوفيون الي انه عطف نسق فجعلوا الا حرف
عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها
مخالف لما قبلها لكن ذلك مبني بعد ايجاب وهذا موجب
بعد نفي وهو مذهب مردود عند الجمهور ووجه الرد
انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف
عطف يلي العوامل قال ابن هشام وقد يجاب بانه ليس تاليها
في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد قال الدماميني
قلت لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا
والغرض انه قليل وجاز فيه ايضا النصب بالا على الاستثنا
وذلك نحو ما قام القوم الا زيد برفع زيد على انه بدل من القوم
بدل بعض من كل والا زيدا بنصب زيد بالا على الاستثنا
ولا يشترط في جواز نصب المستثنى تعريف المستثنى منه
خلافا للفرا فانه اشترط ذلك واحتج باجماعهم على الابدال
في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم واختلافهم فيما فعلوه الا قليل
منهم وهو معارض بانهم قد اجمعوا على الرفع في ومن يقنط
من رحمة ربه الا الضالون ها واحتج باية هود ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك على قراة من نصب امراتك ولان
يقول الاستثنا من فاسر باهلك وقراة الرفع على الابدال
لا على البدل فان قلت يرد عليه اشكال ابن الحاجب وهو
لزوم تناقض القراتين اذ الاستثنا من فاسر باهلك
يقتضي كونها غير مسري بها قلت اجاب عنه الرضي بانه
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه
الا امراتك فانك تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثني على
هذا ان تثبت من اسرا ولا يلتفت ولا تناقض وهذا

كما

كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه كانه
قال ولا يلتفت منكم احد في الاسرا وكذا امش ولا تتبختر
في المشي فحذف الجار والمجرور للعلم به هذا الكلام والذي
لا يدفع فيه الفرا شهادة السماع فقد روى سيبويه
عن يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب
الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت باحد الا زيدا وما
اتاني احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة ولا يشترط
في جواز الابدال عدم الصلاحية للايجاب خلافا لبعض
القدما ما حكاه عنهم سيبويه فيجب النصب عندهم على
الاستثنا ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب مرفع
بحذف النفي نحو ما جاني القوم الا زيدا فانه يجوز جاني
القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز
في غير الموجب قياسا عليه وهذا مردود قال الله
تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل
للايجاب نحو ما جاني احد الا زيد وما جاني رجل الا
عمرو فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاني
احد الا زيدا ولا جاني رجل الا عمرا ومحل جواز الوجهين
المذكورين ما اذا تاخر المستثنى عن المستثنى منه
فان تقدم نحو ما قام الا زيدا القوم تعين نصبه وبعض
النحاة اجاز في المستثنى المتقدم غير النصب ان كان
مسبوقا بنفي فيقول ما قام الا زيد احد سمع يونس بعض
العرب الموثوق بهم ما لي الا ابوك ناصر ووجهه ان العامل
فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح
ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل وانما الجاهم

الي دعوي ان الموخر عام اريد به خاص ولم يبقوه علي عمومه لان
الاسم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضايع الوجه ان يقال
هو بدل من الاسم مع الا بمجموعهن فيكون بدل شي من شي بعين وامر
وما ذكر ظاهر في نحو ما تقدم من الامثلة بخلاف نحو ما قام
الا زيد القوم فانه لا يظهر فيه الا بدال الكل من البعض
وهو لا يجوز ويحتمل ان يقال ان اراد بالقوم واحدا لجازا
صحت المسيلة وكان من بدل الكل من الكل والا لم يجر الا علي
وجه بدل الغلط فظاهر وظاهر اطلاق هذا البعض منع
جواز غير النصب ولو كان الاستثنا منقطعا نحو ما جا
الاحمار احد وينبغي ان يراد باحد معني يصدق علي الحمار
لتصح البدلية ونحو ما جا الاحمار القوم ينبغي ان يراد
بالقوم مركوب القوم وهو الحمار لتصح البدلية فليتامل
ومثله كما ياتي في تعين النصب ما اذا تاخر وكان
الاستثنا منقطعا ولم يمكن تسلط العامل علي المستثني
نحو ما زاد هذا المال الا النقص واعلم ان للمستثني
فيما اذا كان الكلام منفيا حالتين احداهما ان يكون من
متصلا ونعني به ان يكون المستثني منه شاملا للمستثني
وهذا النوع فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والاتباع
هو الاكثر في كلامهم ولهذا ابدا المصنف به واما اختير
فيه الاتباع لوفايه بالمقصود من الاستثنا مع ما فيه
من المشاكلة اللفظية والاخر عربي جيد لكن لترجيح الاتباع
علي البدل شروط منها ان لا يكون مردودا به كلام يتضمن
الاستثنا فان كان مردودا به ذلك اختير النصب وقال
بعضهم بتعين النصب قصدا للتطابق بين الكلامين
وجري عليه ابن هشام في الجامع حيث قال ويجب نصب

المستثني

المستثني بالا ان تقدم او كان مستثني من موجب او منقطعا
او مردودا به كلام تضمن الاستثنا انتهي وذلك كان يقول
لك قايل قاموا الا زيدا وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا
الا زيدا او كان يقول لي عندك مايه الا درهمين فيقول
مالك عندي مايه الا درهمين ولو رفعتهما كنت مقرا
بالدرهمين ومنها كون المستثني غير متراخ عن المستثني
منه فان كان متراخيا عنه اي طال الفصل بينهما ترجح
النصب لان الاتباع انما كان مختارا قصدا للتطابق
بين المستثني والمستثني منه ومع التراخي لا يتبين طلب
التشاكل بينهما وذلك نحو ما جاني احد حين كنت جالسا
هنا الا زيدا ونحو ما ثبت احد في الحرب ثبت نفع الناس
الا زيدا ونحو ما ثبت اذ الرفع حينيذ يضعف للتشاغل
بطول الفصل بين البدل والمبدل منه ومنه ما لعبدي
المومن جزا اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسبه
الا الجنة ومنها ان لا يكون المستثني مقدما علي المستثني
منه فان تقدم تعين النصب كما تقدم والثانية ان
يكون منقطعا ونعني به ان لا يكون المستثني منه شاملا
للمستثني كقولنا ما فيها احد الا حمار لان الاحد مختص
بالعاقل وهذا النوع علي ضربين احدهما ما يمكن فيه
تسلط العامل علي المستثني كما مثلنا فانه لو قيل ما فيها
الا حمار جاز واختلف العرب في هذا النوع فاهل الحجاز
يوجبون النصب وبلغتهم جا التنزيل وان الله تعالي
ما لهم به من علم الا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون فيه النصب
والابدال فيجوز علي لغتهم الا اتباع الظن بالرفع علي
انه بدل من محل العلم لان من زايده ولا يجوز ان تبدل

على اللفظ لان من لا تدخل على الموجب ولا على المعرفة والضرب
الثاني ما لا يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى وهذا الضرب
يجب فيه النصب بالاجماع وذلك كقول العرب ما نفع الا ما ضر
فما مصدرية هي وصلتها في موضع نصب على الاستثنا والتقدير
ما نفع زيد لكن الضر شانه وهكذا كل استثنا منقطع بتقدير بلكن
عند البصريين ولا يجوز الرفع لانه لا يجوز ما نفع الا الضر فانه
قال في التسهيل ولا يتبع المجرور بمن والبا الزائدتين ولا
اسم لا الجنسية الا باعتبار المحل انتهى وفي نسخة لمصنفه مثال
الاول ما فيها من احد الا زيد ومثال الثاني لا اله الا الله فرفعت
البدل من احد لانه في موضع رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ
فتجره لانه معرفة موجب ومن الزائدة لا تجر الا منكرا غير موجب
ونصبت البدل من بك لانه في موضع نصب بليس ولم تحمله على
فتجره لانه خبر موجب ولا عمل للبا الزائدة في خبر موجب ورفعت
المبدل من الاسم لانه في موضع رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ
فتنصبه لانه معرفة موجب ولا انما تعمل في منكر منفي وتبعه
على ذلك الشراح كابي حيان والمرادي وناظر الجيش والعيني
وغيرهم وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني وبدل
على عموم النكرة المنفية لان لا اله الا الله كلمة توحيد اجماعا
فلو لم يكن صدر الكلام نفيا لكل معبود بحق لما كان اثبات
الواحد الحق تعالى وتقدس توحيدا فان قلت يلزم من
تفسير الاله بالمعبود بالحق استثنا الشي من نفسه لان الله تعالى
اسم ايضا للمعبود بالحق على ما صرحوا به قلت معناه انه علم
للمعبود بالحق الذي هو فرد من مفهوم الاله الا انه اسم لهذا المفهوم
الكلي كالاله ثم لا يخفى ان الاستثنا هاهنا بدل من اسم لا على
المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الوجود الا الله

فان

فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود
من غير عكس قلت لان هذا اي لا اله الا الله رد لخطا المشركين
في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي
نفي الجنس انما يدل على الوجود دون الامكان ولان الخبر
هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم
امكان غيره ولا يجوز ان يكون الاستثنا مرفوعا واقعا موقع
الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى الله تعالى لا على
نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى سقنا كلامه بنصه لما فيه من
الفوايد والمقصود منه موافقته للجماعة في ان المستثنى
بدل من اسم لا على المحل وفي كلامهم اشكال من وجهين احدهما
حكمهم على المستثنى بالرفع على انه بدل من اسم لا على المحل
لانه في موضع رفع بالابتدا وقد صرحوا بانه في موضع نصب
فيما اجازوه من نحو لا حول ولا قوة ببنا الاول على الفتح
ونصب الثاني وفيما اذا وصفته النكرة بمفرد متصل نحو
لا رجل ظريفا فيها او منفصل نحو لا رجل فيها ظريفا وفيما
اذا عطف على اسم لا بدون تكرير نحو لا رجل وامراة فيها
وفي البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلا وامراة فيها
ثانيهما ما نقله السفاقسي في اعرابه عن ابي حيان انه استشكل
البدل من اله لانه لا يمكن فيه تكرار العامل واختار انه بدل
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العايد على اسم لا انتهى
قلت ويمكن الانفصال عن الوجه الاول بما ذكره ابن
مالك في شرح الكافية في باب لا التي لنفي الجنس ونصه
فان كان معمول لا غير مضاف ولا شبيه به بني معها على
الفتح لشبهها بخمسة عشر وحكم على موضعه بالنصب اعتبارا
بعمل لا وبالرفع اعتبارا بعمل الابتدا وجاز اعتبار عمل

الاسداح العامل اللفظي الذي هو لا كما جاز اعتباره مع من في نحو
هل فيها من احد والجواب تجري مجرى ما هو جواب له وذكر مثل
ذلك في شرحه للتسهيل فقال عند ذكر جواز النصب والرفع
في صفة اسم لا ما نصه فالنصب باعتبار عمل لا والرفع بتقدير
عمل الابتدا او جاز اعتباره بعد دخول لا في التابع صفة كان
او غيرها وان كان ذلك لا يجوز بعد دخول ان لان ان شبيهة
بالافعال الناسخة للابتدا في الاختصاص بالمبتدا والخبر
دون عروض وفي كون ما دخلت عليه معتمدا بدون دخولها
ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال في نحو ان فيها زيدا بخلاف
لا فانها ضعيفة العمل بكونها فرع فرع عليه وكونها عارضة
الاختصاص بالمبتدا والخبر وكون ما تدخل عليه في الاكثر
لا يفيد بدون دخولها نحو لا رجل في الدار فلو قيل رجل
في الدار لم يفد فلتوقف الافادة على وجود لا كانت هي
واسمها بمنزلة مبتدا فجاز لذلك ان يعتبر عمل الابتدا بعد
دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة انتهى ويكفي
الانفصال عن الوجه الثاني الذي اورده ابو حيان بما
ذكره بعضهم من ان الجلالة بدل من محل لا مع اسمها فانهما
في محل رفع بالابتدا عند سيبويه وعليه فلا يتوجه تقدير
دخول لا على الجلالة والله تعالى اعلم واورد على هذا انه
خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين
بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل
من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا رافعا للاشكال وايضا
فان الذي يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو الا وما
بعدها كاملا والذي احله هو محل المبدل منه هو الاسم
الموجب منفكا عن لفظ الا وهو خلاف المقدر في هذا

الباب

واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم
كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال على توهم
ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في معنى ما في
الوجود اله الا الله فيصح فيه الاحلال كما تقدم والبدل
في قولك اقل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول
ذاك الا زيد محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى
ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا زيد
بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا تباشر ابها
ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون
بدلا من رجل في اقل رجل لانه لا يقال اقل الا زيد ولان
اقل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا زيد ولا من
الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا يبقى الصفة
وايضا فان اقل لا يدخل على المعارف فهي كرب وانما هو
بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذاك
الا زيد وتقول ما مررت بالقوم الا زيد بالجر على البدل
او العطف وان شئت قلت الا زيدا بالنصب على الاستثنا
وتقول ما رايت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سوا جعلته
تابعا للمستثنى منه او منصوبا بالا على الاستثنا ويظهر
اثر ذلك في الناصب له ما هو وفي تقدير الضمير بناء على
ما سبق وعدمه فعلى تقدير ان يكون بدلا فالناصب
له مقدرا بنا على ان البدل على نية تكرار العامل وهو
الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل
على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي
فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال
الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن

منهم واللغوي قول الشاعر

اذا مات ميت من تميم فسرك ان يعيش فجي بزاد

بخبز او بتمر او بسمن او الشي الملفف في البجاد

والقتالي يا اخانا زيدا لو كان في غير النداء لقال يا اخانا
زيدا ويجب تقدير الضمير معه على احد الجوابين من
السائلين وعليه تقدير ان يكون منصوبا على الاستثناء
يكون الناصب له الا على الاصح ولا يحتاج الى تقدير ضمير
وان كان الكلام ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى
منه وهو الذي كان العامل يتسلط عليه نحو ما قام
الا زيد وما ضربت الا عمرا او لا يكون الكلام الا غير موجب كان كـ
بان تقدمه نفي او نهي من يحاكل منهما او مؤولا فالذي
فيه نفي بالتاويل نحو ويابى الله الا ان يتم نوره فيابى في
معنى النفي اي لا يريد وانها لكبيرة الا على الخاشعين اي
وانها لا تسهل الا على الخاشعين والذي فيه نهي بالتاويل
نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا
شرط في معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفين او
استفهام وانما اعتبر عدم الايجاب ليفهم منه معنى صحيح
فان الكلام حينئذ يفيد معنى صحيحا غالبا نحو ما ضربني
الا زيد فان الفعل يقتضي فاعلا فرفع زيد والتقدير
ما ضربني احد الا زيد وهو معنى صحيح فلما صح المعنى في
غير الموجب غالبا حكم بصحة التركيب مطلقا طردا للباب
وان لم يصح نادرا نحو ما مات الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد
معنى واما اذا كان الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى غالبا
نحو ضربني الا زيد اذ المعنى ضربني كل احد الا زيد وهو
فاسد فلم يجوز فيه مطلقا الا ان استقام المعنى فحينئذ

يعرب

يعرب بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بان يقوم
قرينة ظاهرة على تقدير ارادة اشخاص نحو قرات
الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرات جميع الاسبوع
او الشهر لا العمر او الدهر دهرا او يصح المعنى مع تقدير العام
وهو قليل جدا فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزنا
ذلك فيه حيث صح المعنى ولم يجوز حيث فسد ومن
اجل عدم الجواز في الاثبات الا عند صحة المعنى لم يجز
ما زال زيد الا عالما لان معنى ما زال انه لم يزل وهو
يستلزم الثبوت فيكون المعنى ثبت دائما ان زيدا
كل شي الا عالما وهو باطل لاستحالة ثبوت جميع الصفات
المتضادة لزيد الا صفة واحدة هي العلم فهذا المثال
وان كان بصورة النفي لكن معناه معنى الاثبات فامتنع
كما في الاثبات هكذا حقق فانه خفي على اقوام وزلت فيه
اقدام ويسمى الاستثناء فيما ذكر مفرغا لان ما قبل الا فرغ
لما بعدها ولم يشتغل بغيره واعلم ان التفريغ
لا يكون في المفعول معه ولا في المصدر المؤكد لعدم
الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي
اي الا ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا الجمل
التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك كالتقليل في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق
وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب
وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج

الظن من بنه وحينئذ لاحاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه
محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله في
التقديم والتاخير قوله ما اغتره الا الشيب اغترارا اي
ما اغتر الا الشيب اغترارا الان المفعول المطلق للنوعية
اي الا اغترارا اعظيما والمقصود ان من شان الشيب
تضعيف الغرور وشيب هذا الرجل قوي غروره ولا
الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل
من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب
مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فيهما
الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب
وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيا غير الضرب
ويكون التفريغ فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر
نحو ان هي الا اسما ان هم الا بشر مثلنا وما محمد الا رسول والفاعل
نحو وما يعلم جنود ربك الا هو لا يعلمها الا الله لا يجليها
لوقتها الا هو والنايب عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم
الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها
اي ذا وسعها والحال نحو وما ننزل الملايكة الا بالحق ولا
تقولن اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله اي الا ملتبسا
بان يشا الله اي بمشية الله ولا ينفقون الا وهم كارهون
وما تسقط من ورقة الا يعلمها لا تبيعوا الذهب بالذهب
الا يدا بيد اي الا ممتقابضين وفي حديث احرالاها و
اي لا تاكلن ها وها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية
او ضحاها والمفعول له نحو وما تنفقون الا ابتغا وجه الله
وما ضربته الا تاديبا والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا
درهما وما اعطيت درهما الا زيدا والتمييز نحو ما طاب

الا

الا نفسا قال المرادي واعلم ان من العرب من يشغل العامل
في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثنا
نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيد في المثالين
منصوب على الاستثنا ومعمول الفعل محذوف ومنه
قوله ولم ينج الا جفن سيف ومئزرا اي ولم ينج
الشي الا جفن سيف ومن ذلك قوله هل هو الا
الذيب لا بني دبساموي برفع الذيب عن التفريغ ونصبه
عن تقدير الخبر اي هل هو شي الا الذيب وهذا انما يكون
فيما امكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيدا لم يجز النصب
لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الكسايي النصب على
الاستثنا وحذف الفاعل على مذهبه قال الدماميني
ان كان الفعل من قوله لم ينج الا جفن سيف مضارع نجا
ورد على المرادي وكان حجة للكسايي ولكن لا تخرج
الرواية فيه لان كان اي المستثنى على حسب العوامل
اي على قدر ما يقتضيه العوامل فيعطى الاسم الواقع
بعد الا ما يستحقه لو لم توجد الا فان كان ما قبل الا
يقتضي مرفوعا رفعت ما بعد الا نحو ما قام الا زيد برفع
زيد على الفاعلية كما تقول ما قام زيد والا ملغاة لا عمل لها
وان كان يقتضي منصوبا نصبت نحو ما ضربت الا زيدا
بنصب زيد على انه مفعول به كما تقول ما رايت زيدا وان كان
يقتضي جارا ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف
جر نحو ما مررت الا بزيد بخفض زيد بالبا وهو في محل نصب
يتعلق به وقد يقال ان ما ذكره المصنف ينتقض بمثل ما ضرب
الا بكر الا عمرو الا خالدا فانه يجب النصب في ما سوى المستثنى
الاول اذ لا يجوز التفريغ الا في واحد واعلم ان النحاة يسمون

المستثنى فاعلا او مفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ
الفاعل حقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل
المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه الا انه لما حذف واقيم
المستثنى مقامه سمي باسمه ويجب ان يقدر المستثنى منه عاما ليتناول
المستثنى وغيره وبتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص
من غير مخصص مناسبا للمستثنى في جنسه بان تقدر في نحو
ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي
نحو ما جاء الا راكبا ما جاء على حال من الاحوال وفي ما سرت الا
يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد
في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسيره
المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه
على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيا مع صحة
اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او حالا او غير ذلك واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثنا
المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم نحو ما جاءني
منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا
يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو
نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني
ادم الا اتاهم من قبل النسا وذلك لانه قصد لزوم تعقب
مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا وهذا الحال
مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم
والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا
الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر
صايدا به غدا اجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل

والمستثنى

والمستثنى بغير وسوى على وزن رضى وسُوا على وزن هدى
وسَوا على وزن سما ويقال سِوا على وزن بنا كما تقدم مجرور
لانها ملازمة للاضافة لما بعدها فكل اسم يقع بعدها فهي
مضافة اليه فلذلك لزمه الجر من جهة كونه مضافا اليه
وسياتي بيان الجار للمضاف اليه لا غير اي لا غير المجرور موجودا
حذف خبر لا وما اضيف اليه غير وبنيت على الضم تشبيها بقبل
وبعد في الابهام قال الرضي ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم فان قلت
قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير
لحن وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه
غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات العلما
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس
او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسالة قلت ما قاله ابن هشام
مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما ذلك وانشد
ابن مالك في شرح تسهيله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ٭ لعن
عمل اسلفت لا غير تسال وتعرب غير لفظا باتفاق وسوى ع
وسوى تقديرا على الاصح اعراب المستثنى بالا فتجري فيها الاحكام
السابقة في المستثنى بالا فتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم
الواقع بعد الا في ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد ع
بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول
ما قام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول
ما قام القوم الا زيدا بنصب زيد والا زيد بالرفع وتقول
ما قام القوم غير حمار بنصب غير عند الحجازيين وبالنصب
او الرفع عند التميميين كما تقول ما قام القوم الا حمارا ع
بالنصب عند الحجازيين وبالنصب او الرفع عند التميميين

وتقول ماقام غير زيد بالرفع على الفاعلية ومارايت غير
زيد بالنصب على المفعولية ومامررت بغير زيد بجر غير الا
ولبيي الاستثنا حينيذ معنا واعلم ان غير الخالف الا في
خمسة مواضع احدها صحة وقوع الجملة بعد الا ولا يقع بعد
غير فتقول ما اتاني احد الا زيد خير منه وماجاني زيد
الا يضحك ولا تقول ما اتاني من احد غير زيد خير منه
ولا غير يضحك لان غير تختص بالاضافة الى المفرد فلا
تضاف الى الجملة والثاني ان غيرا يوصف بها حيث
لا يتصور الاستثنا والا ليست كذلك تقول عندي درهم
غير جيد ولا تقول الا جيد والثالث ان الا اذا كانت
مع مابعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه
فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم يجز
بخلاف غير تقول قام غير زيد كما تقول قام القوم غير
زيد والرابع انك اذا عطفت على الاسم الذي بعد الا لم
يعتبر الا اللفظ فتقول قام الا زيدا وعمرا وما قام القوم
الا زيد وعمرو ولا يجوز جر عمرو وعلى ما اعاده غير اذ يصح قام
القوم غير زيد وما قام القوم غير زيد واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان الحمل على اللفظ
نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو بالجر على لفظ زيد والحمل
على المعنى نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو برفع عمرو ولان
المعنى ما اتاني احد الا زيد وعمرو وهو من باب الحمل على المراد
الذي يقول فيه النحويون الحمل على التوهم فان قلت
قال في التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى
بها اي بغير وبالا جايز انتهى قلت قال ابن عقيل هذا
مذهب بعض والصحيح المنع فان قلت هل هذا من باب

العطف

العطف على المحل قلت قال المرادي وظاهر كلام سيبويه ان ذلك
عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم
لا من باب العطف على المحل وقال الدماميني قلت ظاهر
قول المصنف اعتبار المعنى يدل على ان المسالة من باب
عطف التوهم لا من باب العطف على المحل لا سيما وقد قرن
بذلك فيها اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا فهذه لا يتصور
فيها العطف على الموضع والخامس انك اذا فرغت العامل
لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير
فانه لابد من جره فتقول ماجيتك الا ابتغا الخير نصبا
ولغير ابتغا الخير ولا تحذف اللام لان من شرط المفعول
له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا قال ابن
هشام في شرح اللمحة واختلف في نصب غير حيث نصب
في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثنا
كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان
النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا فقدت
مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها
معنى الاستثنا وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان
غير لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان
والجامع بينهما الابهام ابهم وما قاله الفارسي اختاره ابن
مالك تبعا للجماعة واعلم ان غير اسم يدل على ذات باعتبار معنى
المغايرة كقولك مغاير والاصل فيه ان يكون صفة واستعماله
لذلك تارة تكون باعتبار المغايرة في الذات نحو مررت برجل
غير زيد وتارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات
واحدة كقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به
ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا

واثباتا فلما اجتمع مابعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى
المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثنا وهي الا في بعض
المواضع كما تحقق فيه ومعنى الحمل انه صار مابعد الا مغايرا
لما قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له
نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما
قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا
وصفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل
الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في
الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره
والموجب وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه
فاذا حملت الا على غير في الصفة والاحرف لا تقبل
الاعراب روعي حالها العارض لها بسبب الحمل في الوصفية
وهو ما يستحقه من الاعراب لو لا مانع هو فيها فجعل
ذلك الاعراب على مابعده الاعارية واذا حملت غير على
الا نظرنا فاذا هي اسم يتحمل الاعراب وجعل اعراب الاسم
الواقع بعدها الذي كان يستحقه لو لا هذا المانع على
نفس غير على سبيل العارية قال الرضي فعلى هذا التقرير
لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قال
بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى
بالا وهو ان انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته
الظروف المبهمة بابهامه وانما لم نحتج الى العذر المذكور
لما بينا من ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها
عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب مابعدها في
الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز
العطف على محله لما تقدم نحو ماجاني غير زيد وعمرو وبالرفع عطفا على المحل

زيد

زيد لان المعنى ماجاني الا زيد وحكم سوى حكم غير خلافا لسيبويه
فانه زعم انها واجبة النصب على الظرفية دايما فتساويها في الاستثنا
المتصل نحو قام القوم سوى زيد وفي المنقطع كقوله
لم الف في الدار ذا نطق سوى طلل ۔ والوصف كقوله
اصابهم بلا كان فيهم ۔ سوى ما قد اصاب بني النضير ۔ وفي
قبول تاثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة في نثر ونظم
كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسلط على امتي
عدوا من سوى انفسهم ومن كلام العرب ما اتاني سواك
حكاه الفرا ووقعت مبتداة في قول الشاعر ۔ ۔
واذا تباع كريمة او تشترى ۔ فسواك بايعها وانت المشتري
وقد اكثر ابن مالك من الشواهد على تصرفها وفي النصب
واجبا نحو جا القوم سوى زيد او راجحا على الاتباع نحو ما لزيد
علم سوى ظن وتنفرد سوى عن غير بلزوم الاضافة
لفظا فانه يجوز حذف المستثنى بغير اذا فهم المعنى نحو ليس
غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى وبان سوى
تقع صلة الموصول في فصيح الكلام فيجوز في الفصيح
جا الذي سواك ولو قلت جا الذي غيرك لم يجز فصيحا كذا
قيل وهو مشكل لانه ان اراد انها تقع صلة من غير تقدير
شي اصلا اقتضى انها اسم مفرد موصول به وهو باطل اذ
المفرد لا يقع صلة لغير الالف واللام مع ان سوى لا يكون
صلة للالف واللام البتة وان اريد دون شي قبله لفظا ولكن
قبله في تقديرا فليس هي صلة بل جز الصلة ان قدر مبتدا
قبله ومعمول الصلة ان قدرت قبله وعلى التقدير الاول
اعني تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل تجرى
في غير مع اي بلا شرط نحو جا ايهم غير جاهل مع غير اي بشرط

طول الصلة نحو جا الذي غير ضارب ابوه عمرا ومع عدم الطول
شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين والظاهر ان
الخلاف الذي تقدم في ناصب غير في غير تفريغ يجري في ناصب
سوى وان لم ار من صرح به وما زعمه سيبويه من ان سوى ظرف
غير متصرف اي لازم النصب على الظرفية الا في الشعر وقال
الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا
عدل ولا ينهض ما استدل به ابن مالك حجة لاكثر من
ذلك لان بعضه لا تخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه
قابل للتاويل والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره
بهن احرفا واذا جررت بهن ضمير المتكلم قلت خلاي وعداي
وحاشاي بدون نون الوقاية كقول الشاعر
في فتية جعلوا الصليب الههم ٭ حاشاي اني مسلم معذور
ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام لعدم اطراد الثاني لانه
قد لا يكون فعل او شبهه نحو القوم خلا او عدا او حاشا
زيد ومذهب جماعة ان من العوامل الناصبة ورود
اللفظ بعد تمام الكلام قال ابن ام قاسم في شرح الالفية
في باب التمييز عند الكلام على التمييز الرافع للابهام عن
النسبة ما نصه وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة
التي انتصب عن تمامها انتهى قال الحفيد فيكون العامل
على قول من يقول انه نصب عن الكلام هو الجملة وقيل يتعلق
بما قبلها من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف الجر فيكون
في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها
الا انها تعديه على جهة السلب قاله الجرجاني واستصوب
ابن هشام الاول كما سبق لما تقدم عنه من انها لا تعدي الافعال
الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها

شبهت

تمام كو

فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
الا وهي غير متعلقة وفي كلا الوجهين نظر اما الاول فانه
يمنع ان يكون معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل
مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي
يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه واما الثاني
فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته
له في جميع احكامه الا ترى ان الى التي بمعناها لا تعمل
الجر وهذه تعمل الجر ونصبه بها افعالا ولذلك اذا قصد
هذا المعنى قيل خلاني وعداني وحاشاني بنون
الوقاية قال تمل الندامى ما عداني وانني بكل الذي يهوى
نديمي مولع وذلك مما يدل على فعليتهن عند النصب
وحرفيتهن عند الجر وتجوز في نحو قام القوم حاشاك
وحاشاه وعداك وعداه وخلاك وخلاه كون الضمير
منصوبا وكونه مجرورا ويتعين كما تقدم كونه مجرورا
في نحو حاشاي وكونه منصوبا في نحو عداني وانما جر
المستثنى بكلمتها ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل
للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطي الحروف الجر
والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف
النصب بالحمل عليه وعلى تقدير الفعلية اختلف كما تقدم
في جملة الاستثناء فقيل هي حال فمحلها النصب وقيل مستانفة
فلا محل لها وصحح ابن عصفور الثاني ويرد على الحالية
ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو او بالضمير
او بهما وصاحب الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابطة
به والضمير في خلا وتاليه اما الاسم الفاعل المفهوم من

من الفعل السابق او لبعض المستثنى منه وكل منها غيره وتقدير
ضميرا خر باباه وكون المرجع اي بعضهم مشتملا على الرابط
لا يحصل به الربط كما نصوا عليه في والذين يتوفون منكم
الاية واعلم ان خلا وعدا استعملا مجردين من ما ومع
ما فالاول نحو قام القوم خلا زيد وعدا عمرا والاشهر نصب
المستثنى بهما على انه مفعول والفاعل ضمير مستتر فيهما
وجوبا وانما وجب استتاره ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولذا لم يظهر معهما قد وان قلنا ان جملة
الاستثنا في محل نصب على الحال لذا قيل وقد يقال ان
ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدهما في صورة
المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة
الاستثنا فما فليتامل فان قلت هذا ان صح في عدا
لكونها متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره
اي جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب
المفعول قلت اجيب بانهم ضمنوها في الاستثنا معنى
جاوز وحسن ذلك لان كلا من خلا من في فقد جاوزه فان
قلت فعلى من يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك
خلاف فعند اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول
عليه بكله السابق قال الدماميني وفيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا
ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ومجاوزة الكل قاله
الرضي وقد يقال يجوز ان يراد بعضهم من عدا المستثنى
فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل
اسهل واعترض بانه لا حاجة بل لا حاجة الى هذا الاعترا

الذي

الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل بعض
مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض
عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه فليتامل وقيل
عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا
قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا
اي قيام زيد بحذف المضاف ويضعف هذين عدم
الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو القوم اخوتك
عدا زيدا واجيب بانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها
على كيفية التخريج بحيث يفيد الفعل بتصيده من
الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالمعنى في المثال عدا
هو اي نسب الاخوة نسب زيد او عدا المنتسب اليك
بالاخوة زيدا وان قرنا بما فالنصب عند الجمهور
واجب لان ما مصدرية وما والفعل في تاويل المصدر
وذلك المصدر في تاويل وصف وذلك الوصف
حال وذلك الحال فيه معنى الاستثنا كما يقع المصدر
الصريح في نحو ارسلها العراك هذا قول السيرافي
وقيل منصوب على الظرف وما وقتيه قلت هي
وصلتها عن الوقت والحين كثيرا ما يحذف قبل ما المصدرية
نحو ما ابيك ما ذر شارق والظاهر القول بالظرفية
اذ يلزم على ما ذهب اليه السيرافي من الحالية تعريفه
وتاويل على تاويل وهو تعسف فالمعنى على الاول
قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا وقال ابن خروف على الاستثنا كانتصاب غير
في قاموا غير زيد وروى الجرمي عن بعض العرب
جواز الجر مع ما وخرج ذلك على تقدير زيادة ما وزيادة

ماقبل الجار شاذة وانما قياسها ان تزاد بينهما نحو عما قليل فبما رحمة
فبما نقضهم واما حاشا فلم يحفظ سيبويه فيها في المستثنى بها
الا الخفض وروى الاخفش وغيره النصب ويقال حاشا
بالفين وحاش بحذف الثانية وحشا بحذف الاولى قال المرادي
في شرح التسهيل ولم يستثن بحاش يعني المحذوفة الطرف
ولا يدخل عليها ما مصدرية كانت او زائدة ولعل وجه ذلك
انها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحمل الزائدة
على المصدرية واما عدا وخلا فتقدم حكمها عن الناظم
فاما قوله رايت الناس ما حاشى قريشا ۝ فانا نحن افضلهم فعالا
فنادر الخلاف في فاعلها كما في خلا وعدا وذهب الفرا الى
انها فعل لكن لا فاعل لها والنصب بعدها انما هو بالحمل على
الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على انه يمكن ان يقول
فيهما مثل ذلك وفي شرح التسهيل للدماميني ذكر غير المصنف
يعني ابن مالك عن الفرا انه زعم ان حاشا فعل لا فاعل
له فالجر بعده بلام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال
وهو بعيد لارتكاب محذور من اثبات فعل بلا فاعل
وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر واعلم
ان حاشا المستعملة في الاستثنا معناها تنزيه الاسم
الذي بعدها من سو ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها
الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس ما حاشى زيدا
لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره وربما
ارادوا تبرئة شخص من سو فيبتدئون بتنزيه الله عن
السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تنزه
عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد
وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء

خاتمة

خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة قد جرت عادة النحويين
ان يذكروا لا سيما مع ادوات الاستثنا والمذكور بعدها
ينبه على اولويته بالحكم لا استثناؤه وهذا هو الصحيح
لانك اذا قلت جا القوم لا سيما زيد كان زيد جاييا وذلك
مناف للاستثنا لانه اخراج والمذكور بعدها داخل بل هو
اولى من المتقدم بالحكم وانما ذكرها سيبويه في باب لا
التي لنفي الجنس ومنهم من نظر الى مخالفته بالا ولوية فعدها
من ادوات الاستثنا وهم الكوفيون وجماعة من المغربيين
منهم الزجاج وابو علي ورد قولهم مع ما تقدم بدخول
الواو عليها فتقول ولا سيما زيد وبعدم صحة وقوع الا
موقعها ولا تدخل الواو على ادوات الاستثنا ويصح وقوع
الا موقعها واعلم ان سيما من لا سيما اسم بمنزلة مثل
وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو لانها قلبت يا
لاجتماعها ساكنة مع اليا المتاخرة كطي ولي وتشديد
يايه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال
ثعلب من استعمله على خلاف ما جا في قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل ۝ فهو مخطي وذكر غيره انها قد تخفف
وقد تحذف الواو كقوله

فه بالعقود وبالايمان لا سيما ۝ عقد وفاء به من اعظم القرب

وفه هذا فعل امر من وفى يفي واعلم انها باعتبار الحالة
عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه واما عند الوصل
فلا ها لفظا وان ثبتت خطا وفي التسهيل وقد يقال
لا سيما بالتخفيف قال شارحه وحذف الواو قال الدماميني
وحكى الرضي انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف
لا ولم اقف عليه من غير جهته ويوجد كثيرا في كلام

ش

الناحويين من علماء العجم وهو بعيد فينبغي تحريره اشهر والجمهور
على ان ما بعد لا سيما اسم لا التبرئة وفتحته بنائية في لا رجل وقال
الفارسي انه منصوب على الحال ولا مهملة اي قاموا غير
مماثلين لزيد في القيام اذا قيل قاموا لا سيما زيد واعترض
ابن هشام رحمه الله تعالى هذا الكلام في كتبه بقوله
لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو وهاذ هي لا تدخل على
الحال المفردة ولوجب تكرار لا اذ هو واجب مع الحال
المفردة كما في قولك رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد
واجاب الدماميني عن شيء اعتراضيه اما عن الاول فبالتزام
امتناع دخول الواو وعند اعتقاد ما فيه انه منصوب
على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد
لان سيا حينئذ لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة والخبر
محذوف فلم يلزم حينئذ دخول واو الحال على اسم مفرد
وانما دخلت على جملة واما عن الثاني فبالتزام وجوب
التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي
ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله فلا اقتحم
العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه
ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى
قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه
وانما هو اولى منهم بذلك على ما يفهم من ان المذكور
بعد لا سيما اولى بالحكم وهو عند غير الفارسي اسم لا
التبرئة وهو المختار ويجوز في الاسم الذي بعدها
الجر والرفع مطلقا والنصب ان كان نكرة وقد روي
بهن قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل ٥ والجواز
رفعها فان جر فبالاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ايما

الا

الاجلين وان رفع فخبر مبتدا محذوف وينبغي كما قال الدماميني
ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك سمع وهو ظاهر قول ابن
مالك وقول غيره وما موصولة بمعنى الذي او نكرة موصوفة
بالجملة والتقدير في مثل قول امرئ القيس ٥ ولا سيما يوم
بدارة جلجل ٥ ولا مثل يوم ان جر اليوم او ولا مثل
يوم الذي هو يوم ان رفع وجعلنا ما موصولة او ولا مثل
شيء هو يوم ان جعلنا ما نكرة موصوفة ويضعف القول
بموصوليتها في نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع
مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى كل من
وجهي الرفع والجر ففتحة سي اعراب لانه مضاف واما
نصبه اذا كان نكرة فعلى التمييز كما يقع التمييز بعد
مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة بنا مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو
ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف
له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت
منزلة الا في الاستثنا فينتصب على الاستثنا المنقطع
وقد توصل بظرف كقولك يعجبني الاعتكاف ولا
سيما عند الكعبة واحب التنفل ولا سيما يوم الجمعة
ومنه قول الشاعر ٥ يسر الكريم الحمد لا سيما لدى
شهادة من في خيره يتقلب ٥ او جملة فعلية كقولك
يعجبني كلامك لا سيما تعظ به ومنه قوله
فق الناس في الخير لا سيما ٥ ينيلك من ذي الجلال الرضى ٥
واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه
مسألة يحاجى بها فيقال متى يكون وصل الموصول بالاسمية
غالبا وبالظرف والفعلية نادرا قال المرادي وجاء

قاكافة قال وما يوجد في كلام
لاسيما الجملة الشرطية وعليه
المصنفين من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب غير عربي
قال الرضي ولا اعلم من اين اخذه وقد تحذف ما بعد لاسيما على
جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل ايها الرجل
من باب الندا الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي
فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال
مع بقا ظاهره على الحالة التي كان عليها في الندا من ضم
اي ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على
نفسه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرية
مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقامه خصوصا
راكبا وكذا اني احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك
احبه لاسيما ان ركب اي خصوصا ان ركب وجواب
الشرط مدلول عليه بعامل خصوصا اي ان ركب احصه
بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم
اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي
وتختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان
يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم
لاسيما ان اتيته قاعدا اي تختص بزيادة الكرم
اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لاسيما اذ
جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيها الا ان يجيبها الكرة وهي
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البته اذ
هي مع ما بعدها مقدر بجملة مستقلة ويجوز ان يكون
عاطفة والاول اولى واعذب هذا كلامه وقد اشتمل
قوله على الحكم بصحة ما جعله المرادي تركيبا غير عربي

وقال

وقال السيوطي ومن احكام لاسيما انه لا يجي بعدها الجملة
بالواو وقال ابو حيان وكثير من المصنفين من قال
لاسيما والامر كذا ولا تحذف لا من لاسيما لانه لم يسمع الا
في كلام المولدين الثاني وقد ابدلت العرب سين سيما تا
فقالوا لاتيما كما قالوا في الناس النات وقري قل اعوذ
برب النات وابدلتو ايضا لا بنا فقالوا ناسيما كما قالوا
قام زيد نابل عمرو وحكى ابن الاعرابي في نوادره وابو
الحسن النسائي لا مثل ما بمعنى لاسيما وانه يرفع ما بعده
ويجر كما بعد لاسيما وفي التسهيل ان لا سوا ما كذلك فيقال
قام القوم لا سوا ما قال ابو حيان واطلاقه يدل على
جواز الرفع والجر بعده ايضا وقال النسائي لا ترما ولا
سيما ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترما
بمعنى لاسيما قال انه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال
الاخفش ووجهه ان تر فعل يمكن ان يكون ما بعدها
زايدة ويجوز تاليها بالاضافة لان الفعل لا يضاف
فتعين ان تكون موصولة وهي مفعول تر وزيد خبر
محذوف وتر بعد لا يجزوم بها وهي ناهية والتقدير
في قام القوم لا ترما زيد لا تبغض ايها المخاطب الشخص
الذي هو زيد فانه في القيام اولى به منهم او غير مجزوم
ولا نافية وحذفت الف شذوذا وللتركيب وكذا بعد
لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لرايته اولى بالقيام
منهم قاله ابو حيان وعد الكوفيون والبغداديون
من الفاظ الاستثنا بله وهي بمعنى لاسيما نحو اكرمت العبيد
بله الاحرار على معنى ان اكرام الاحرار يزيد على اكرام
العبيد وانكر ذلك البصريون لان الا لا تقع مكانها ولان

ما بعدها لا تكون الا من جنس ما قبلها ولان حرف العطف
تجوز دخوله عليها قال ابن الصايغ ولو صح دخول لا سيما
وبله في ادوات الاستثنا لدخلت فيها حتى لان ما بعدها
تختص بصيغة لم تثبت لما قبلها والجر لما بعدها مجمع على
سماعه واجاز الكوفيون فيه النصب وانكره اكثر البصريين
وهم محجوجون بالسماع قال جرير وهل كنت يا ابن
القين في الدهر مالكا • بغير بعير بله مهر مه لجيا
قال قطرب روي رفع ما بعدها على انها بمعنى كيف
وقد روي بالجر والرفع والنصب قول
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها • بله الالف كانها لم تخلق •
واذا جرت فقال بعض الكوفيين فهي اسم بمعنى غير
والجر باضافتها فيكون استثنا منقطعا وقال الفارسي
هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف لما بعده وهي
اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصبت
فالمنصوب مفعول وبله مصدر وضع موضع الفعل
بمعنى تركا او اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فمبتدا
وبله الخبر وفي هابها لغتان الفتح بنا والكسر على اصل
التقا الساكنين الا على المصدرية فالفتح اعراب وقالت
العرب في بله بهل بفتح الها وسكونها ومن ادوات الاستثنا
لما بمعنى الا قال ابو حيان يكون لما بمعنى الا وهي قليلة
الدور في كلام العرب وينبغي ان لا يتسع فيها بل تقتصر
على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون
في قول من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا وممن حكى
ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكسائي وقرا ابن مسعود

قال

وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وقالوا انشدتك الله لما فعلت
كذا فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي ان تعتمد في
مجي لما بمعنى الا وزعم الزجاج انه يقال لم يات من القوم لما اخوك
ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا قال ابو
حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها
حتى يثبت سماعها او سماع نظايرها من لسان العرب وزعم
الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة هذا
باب لا اي العاملة عمل ان وهي النافية للجنس اي
على سبيل التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا تعمل
عمل ان وانما تعمل حينيذ عمل ليس او تلغى فيليها
المبتدا والخبر وتحتمل حينيذ نفي الجنس وهو الظاهر
ونفي الواحد وغلط من زعم انها لا تكون الا لنفي الوح
ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم
مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا وكلام ابن مالك مصرح
في خلافه والجنس الماهية والحقيقة اي النافية
لصفته وحكمه او النافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل
ضارب مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا لنفي الرجل واسناد
النفي اليها مجاز من اسناد ما للشي الى آلته لان النافي حقيقة
هو المتكلم ويقال لها التبرية كانه ماخوذ من قولك برات
فلانا عن كذا اذا نفيته عنه فهي مبرية للجنس اي نافية
له اعلم بكسر الهمزة وسكون الميم فعل امر لكل من يتاتى منه
العلم وانما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم بجميع ما في
الكتاب مطلوب اشارة الى الاهتمام والقا البال الى
ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبيه لغموضه ان لا تنصب
وجوبا لفظا او محلا على ما سيا في النكرات ولو موصوة اوتالا

فدخل نحو لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جاير بدون
شذوذ مع ان الاسما المذكورة فيه مضافة للضمير واللام
مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة وسياتي مزيد كلام في ذلك قال الرضي واعلم
انه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب
بلا التبرية وتنزع منه لام التعريف ان كانت فيه نحو
لا حسن في الحسن البصري او مما اضيف اليه نحو لا امرى
القيس ولا ابن زبير ولا نحو زهذه المعاملة في لفظي
عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على
غيره تعالى حتى تقدر تنكيرهما ولتاويله بالنكرة
وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة
لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام
وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لرعاية اللفظ
واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع
وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو
معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم
لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك
المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل
لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال
النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه
كالجنس المفيد لمعنى الفيصل والقطع كلفظ الفيصل
وعلى هذا التاويل يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا
لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ومنصف فرعون
وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفرا الجر اللغة

قوله اذ هو اي علي
عليه السلام كان الاولى
ان يقول رضي الله
عنه او كرم الله
وجهه لان لفظ
التسليم المذكور
عن شعار اهل
السنة فيه كما هو مقرر
كغيره من الصحابة
والاولياء كما هو مقرر
في محله

بحرى

بحرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا
نحو لا اياي ها هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع انتهى وما
تقدم في نحو لا ابا له ولا غلامي له ولا مسلمي له خالف فيه
ابن مالك فقال في التسهيل وقد يعامل غير المضاف معاملته
في الاعراب ونزع التنوين والنون ان وليه مجرور بلام
متعلقة بمحذوف غير خبر انتهى واحترز بقوله وليه
من ان يقع فصل كما سياتي وقيد الجر باللام احترازا من
ان يقع الجر بغيرها فيتعين حينئذ حذف الالف واثبات
النون نحو لا اب فيها ولا غلامين فيها ولا مسلمين فيها
فان ورد خلاف ذلك فشاذ او مؤول واحترز بقوله
متعلقة بمحذوف غير خبر عما لو جر بلام متعلقة بمذكور
او محذوف هو خبر فيتعين حذف الالف واثبات النون
نحو لا اب بارك ونحو لا اب لك اذا جعلت لك متعلقة
بمحذوف هو خبر ولم يقيد غير المضاف باسما بعينها بل
عمم في التسهيل كما رايت ومثل في شرحه بلا غلام لك يعني
فلك تقدير حركة فتحا ونصبا واقتضى كلام غيره ان
المسموع في ذلك هو الاب والاخ والمثنى والمجموع على حده
وخص في الارتشاف المثنى باليدين وعلى التقديرين
في لا غلام لك يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمي
لك فان جعلنا الحركة اعرابية تعين الكسر وان جعلنا ها
بنائية فلك الفتح والكسر واعلم ان ما ذكره ابن مالك من
ان الاسم الواقع بعد لا في الضابط الذي ذكره غير مضاف
هو مذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك وابن
الحاجب واما ما ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور من ان
الاسم المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فاعترض بان

بان اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر وايضا
بان اللام هاهنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد
لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على من قال
ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فسبل ما الحامل
على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات
المقدرة باللام فاجيب بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع
مع تكرير لا ففصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير
المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر
نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا
الغرض انهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنفي المضاف
الى النكرة فلا تقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لرجل
نعته كذا والدليل انه مضاف قوله
وقد مات شماخ ومات مزرد . وأي كريم لا اباك مخلد
وقول الاخر . ابي الموت الذي لابد اني . ملاق لا اباك تخوفيني
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه وتخرج ابن مالك
لذلك على انه دعا على المخاطب بان لا يأباه الموت فجعل
ماضيا والكاف مفعولا به يضعفه وروده حيث لم يذكر
الموت كقوله . ابن اجل حبل لا اباك مزينه . وقولهم لا اباك
فيما حكاه ابن طاهر اذ لو كان فعلا لا تى بنون الوقاية
وسلك ابن مالك وابن الحاجب طريقا في الاعتراض على
الجمهور بغير ما تقدم ذكرناه وجوابه في غير هذا الكتاب
وظاهر قوله تنصب النكرات نصبها لفظا وان
كانت مفردة اي ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف وهو

ماذهب اليه المبرد في المثنى والمجموع على حده نحو لا رجلين فيها
ولا مسلمين عندك فانه يقول ان لا عاملة في لفظ المثنى
ولفظ المجموع على حده فيما عنده معرب لا مبنيان قال
الرضي فانه قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب
منقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا مبنيين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون
ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن ونقل عنه انه قال
لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع
فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو
لا رجل وامراة وله ان يقول اراد به عطف النسق الذي
يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما في باب النداء في
نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا
المنسوق ولكنه ينتقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وقيل
انما قال ذلك لانه ليس بنى من المركبات شيء فيه الجزء الثاني
او الجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي
ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب ولو سلمناه فنحن نقول
حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت هذا كلامه
وذهب الزجاج والسيرافي الى ان الفتحة في نحو لا احد فيها
اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه
وذلك لانه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه من غير تنوين
ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت
فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال الزجاج مراده
انه معرب لكنه مع كونه معربا ركب مع عامله لا ينفصل عنه
كما لا ينفصل عشر من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه
معربا للتشاكل بتركيبه مع عامله وقال السيرافي انما ركب

مع عامله لافادة لا لتبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية
في نحو هل من رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الاسم النكرة
كما ان من ركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين
لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة وقال المبرد مادة
انما نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا
كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا قال الرضي والاولى
ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حال
الوصل من الاسم المنون بغير الاضافة والبنا غير معهود
وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشد منه بين المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور ولا تحذف التنوين من
الثاني في الموضعين اذا علمت ذلك علمت ان قول
المصنف اعلم الله لا تنصب النكرات بغير تنوين مضافا
نصب لفظا وتقديرا ان كان معربا وان كان مبنيا
نصب محلا قال الرضي في قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف
اسما جاز ان يكون لزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله
موجود ونحو زان يكون لزيد اسما والخبر محذوف خبرا
اي لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف
اي لا احد كزيد انتهى وان كان شبيها بالمضاف بان كان
عاملا فيما بعده سواكان رافعا نحو لا حسنا فعله
مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد
عندنا نصب ايضا لفظا او تقديرا ونون وذهب
البغداديون الى جواز نزع تنوينه لشبهه بالمضاف
ترك تنوينه وقالوا انما حمل على المضاف في الاعراب ولما
في ترك التنوين جائزا قلت اجيب بان الاصل في الاسم
التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف

في

في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقاه على اصله وجعل حمله
عليه في ترك التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله
قال ابن هشام وعلي قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت واما علي قول البصريين فيجب تنوينه
ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين هذا كلامه في مغني
اللبيب ورده الدماميني في مصابيح الجامع الذي علقه علي
البخاري وفي حاشية المغني بان هذا يتخرج ايضا علي قول
البصريين بان تجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما التركيبه
معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على
على الخلاف في ذلك والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت
واللام للتقوية فلك ان تقول يتعلق ولك ان تقول
لا يتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت ووجود الحذف
ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر بذلك ان التنوين
علي راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول
عن تنوينه ارادة التنصيص علي الاستغراق ومع التنوين
يكون الاستغراق ظاهرا لا منصوصا فان قلت اذا نون كان الاسم
مطولا ولا عاملة وقد تقدم انها عند العمل تكون ناصبة علي
الاستغراق وما ايضا ان بعضهم خص الاستغراق المنصوص
بحالة البناء من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم ان الاستغراق
المنصوص بحالة البنا من جهة تضمن من الاستغراقية ولو
سلم ان الاستغراق عند عملها ثابت علي سبيل التنصيص
لم يتعين عملها في مانعا النصب حتى يكون النص علي الاستغراق
ثابتا ولاحتمال ان يكون مانعا منصوبا بفعل محذوف اي
لا تجد ولا ترى مانعا لما اعطيت فعدل الى البنا للسلامة
من هذا الاحتمال وان بنينا علي ان غير المضاف يعامل

معاملة المضاف في الاعراب ونزع للتنوين والنون عند وبو
الضابط المتقدم وان ذلك لا يختص بالاب والاخ والمثنى
والمجموع على حده كما هو ظاهر كلام ابن مالك فلك ان
تقدر الفتحة في لا مانع ولا معطى اعرابية وان كان غير
مضاف اجرا له مجرى المضاف لوجود المسوغ له كما في
لا غلام على ما مثل به ابن مالك في شرح التسهيل كما مر
وان كان مفردا اي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف
بني على ما كان ينصب به فان كان ينصب بالفتحة
بني عليها نحو لا رجل ولا رجال وان كان ينصب بالياء بني عليها
نحو لا رجلين عندك ولا مسلمين مخلدون في النار
والفتح في نحو قول الشاعر ۝ ولا لذات للشيب
اولى من الكسر واذا ثبت هذا عن العرب اعني جواز الوجهين
مع اولوية احدهما وهو الفتح علم ضعف من عين الكسر
او الفتح ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا
واختلف في علة البنا فقيل بني لاجل التركيب قال المرادي
وهذا هو علة ~~البنا فقيل بني لاجل التركيب~~ عند سيبويه
والجمهور انتهى قال الرضي ولم يقم دليل قاطع على ان لا مركب
مع المنفي والذي ذهب اليه بعض المحققين ان علة البنا
هي تضمن معنى الحرف الذي هو من الاستغراقية وذلك لان
قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل
بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا
الاسم النكرة معنى من فبنوه وسكت عن عملها في الخبر
قال الاستاد ابو علي لا خلاف في رفع الخبر عند عدم تركيبها
وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر قادم ولا

طالما

طالعا جبلا ظاهر وينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا
بطايفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين
يقولون في ان التي لا محمولة عليها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا
فما ظنك بهذه واما اذا ركبت مع اسمها فذهب الاخفش
والمازني والمبرد وجماعة الى انه مرفوع بلا فاذا قلت
لا رجل قايم فقايم مرفوع بلا كما في المضاف وشبهه
لان ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله بدليل
عملها في الاسم وذهب قوم الى انها عند التركيب لا تعمل
في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر
خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها
في موضع رفع بالابتدا لم يجز ذلك قال المرادي وهذا
ظاهر مذهب سيبويه انتهى وبعضهم بت القول
بانه مذهب سيبويه قال ابن هشام والذي عندي
ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا تعمل عملها في الاسم
ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا اجعل النصب
في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل
الاسم بعد لا وفرق قوم بين ظهور عمل لا وعدم
ظهوره فقالوا في نحو لا رجل فاضلا بالنصب ان الخبر
هنا مرفوع بلا وذلك ان عامل الصفة عامل الموصوف
فلما انتصب الوصف بلا علمنا ان لا قد نصبت
الموصوف ايضا فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة
فرفع الخبر بالابتدا لاتفاقهم الا الاخفش ان عامل
الصفة هو عامل الموصوف وقولهم في نحو لا رجل فاضلا
ان الوصف قد انتصب بلا دعوى قابلة للمنع وظهر

فايدة الخلاف في نحو قوله • فلا لغو ولا تاثيم فيها • فان قلنا بان
الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا كان فيها خبرا عنهما
اذ لا الاولى ملغاة وما بعدها مرفوع بالابتدا فلا محذوف في جعل
فيها خبرا عن هذين المبتداين وان قلنا بان لا عاملة
في الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد
عاملان على معمول واحد فتكون فيها خبرا عن احد المبتداين
وخبر الاخر محذوفا واذا علم خبر لا بقرينة لفظية او حالية
كثر حذفه عند اهل الحجاز نحو لا ضير واوجب التميميون
حذفه حينيذ واما اذا لم يعلم لانتفا القرينة الدالة عليه
لم يجز حذفه عند احد لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد
اغير من الله وربما ابقي الخبر وحذف الاسم كقولهم لا عليك
اي لا باس عليك وقد خرج بعضهم على حذف الجزءين معا
وذلك ان الفرا واصحابه تمسكوا بقول الشاعر • فخير
نحن عند الناس منكم • اذا الداعي المثوب قال يالا • على زعمهم
ان اصل يالزيد يا ال زيد فقال هذا المخرج لا دليل فيه لجواز
ان يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وجزءا
لا لان كل واحد منهما ثبت له جواز الحذف فلا ضير اذا
جمع جايز ولعملها شروط اشار المصنف الي بعضها بقوله
اذا باشرت اي لا النكرة بان لم يفصل بينهما فاصل لانه
لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل ان ولم تتكرر لا لانها اذا
كررت لا يجب اعمالها بل يجوز كما سياتي ومنها ان لا يدخل
عليها جار وان يكون خبرها نكرة وان يكون نفيها نصا
كما سبق فان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جيت
بلا مال وغضبت من لا شي بالتنوين ولا تركب لتعذر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز جيت بلا من مال وغضبت

من

من لا من شي وشذ جيت بلا شي بالفتح وهذا مما رد به على
الزجاج والسيرافي في دعواهما ان الفتحة في نحو لا رجل
اعرابية وان التنوين حذف تخفيفا ووجه الرد ان
حرف الجر لا يلغى ولا يعلق فثبت ان الفتحة بنايية
وانت خبير بان التعليل المتقدم انما يتاتي عند من جعل
علة البنا تضمن من لا التركيب وان كانت لنفي الواحدة
او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص جاز ان تعمل
تعمل عمل ليس كما مر وان تلغى فيليها المبتدا والخبر
ولم يجز ان تعمل عمل ان ومنها ان يكون الاسم المنصوب
غير معمول لغيرها احترازا من نحو لا مرحبا بهم لان مرحبا
منصوب بفعل مقدر وذلك نحو لا رجل في الدار
لا نافية للجنس ورجل اسمها مبني معها على الفتح ومحله
نصب بلا وفي الدار جار ومجرور في محل رفع على
انه خبرها وهو متعلق بمحذوف تقديره كاين او
مستقرا وكان او استقر وظاهر كلام المصنف كما
سبق ان رجل منصوب لفظا من غير تنوين واليه
ذهب طايفة من البصريين ونسب الى سيبويه فان لم
تباشرها اي لم تباشر لا النكرة بان انفصلت منها بطل عملها
وجب الرفع للنكرة بعدها بالابتدا وانما بطل العمل
اذا لم تباشرها لانه قد ضعف امر لا بالفصل وهي في
نفسها عامل ضعيف لانها تعمل بمشابهة ان التي تعمل
بمشابهة الفعل لا بالاصالة قالوا ووجه المشابهة
بين ان ولا ان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة
في النفي فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا
واعترض بان ان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد

النسبة الواقعة في الكلام الذي تدخل عليه اثباتا كان او نفيا واجاز
الرماني ان تعمل مع الفصل النصب نحو لا كذلك رجلا ووجب
في غير ضرورة عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا لانه
جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان
نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة فقولنا لا رجل في
قوة لا زيد ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل بخلاف
ما اذا اعملت عمل ان فان عملها كاف في هذه النسبة لانها
لا تعمل عمل ان الا ان كانت لنفي الجنس وذلك نحو لا في
الدار رجل ولا امراة برفع رجل وامراة بالابتدا وكذا
يبطل عملها اذا كان مصحوبها معرفة لم تؤول بنكرة
وبطلان عملها حينئذ مجمع عليه عند البصريين واما
الكوفيون فانهم جوزوا ابا العلم وانما بطل عملها في المعرفة
لانها لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة
اذ ليس المعرفة ضرورة خلافا للمبرد وابن كيسان ولما
لزم التكرار حينئذ لان التكرار جبران فانها من نفي الجنس
الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان
عدم تكرار لا في الموضعين فاجاز نحو لا زيد في الدار ولا
لا فيها رجل استدلالا بقول الشاعر بكت جزعا واسترجعت
ثم اذنت ركابها ان لا الينا رجوعها وهو عند الجماعة محمول
على الضرورة وكذا لا يجب تكرار لا ان وليها خبر مفرد نحو لا زيد
لا كاتب ولا شاعر بخلاف الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم
فلا يلزم فيها التكرار واما الجملة الاسمية فعندهم لزوم
تكرارها فيها مما تقدم فتقول زيد لا ابوه منطلق ولا
اخوه ذاهب ولا يجوز لا ابوه منطلق ومثل الخبر المفرد
شبهه من نعت نحو مررت برجل لا شجاع ولا كريم ولا حال

نحو

نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا ماشيا وقد جا عدم التكرار في ذلك
لاجل الضرورة قال الشاعر

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقول الاخر فهرقت العدا لا مستعينا بعصبة
ولكن بانواع الخدايع والمكر وافردت لا ولم تكرر في قولهم
لا نولك ان تفعل لتاوله بلا ينبغي فلا حجة حينئذ
فيه للمبرد وابن كيسان لان لا في المعنى هي الداخلة
على المضارع وتلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر
بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس صنعا
لك وماخوذا ذلك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تتناوله
ونولك مبتدا او ان تفعل مرفوع به سد مسد خبره
كما في اقايم الزيدان وان تكررت اي لا بان ذكرت مرتين
مثلا مع ان عقب كل واحدة منهما بلا فصل نكرة
جاز اعمالها عمل ان والغاوها والمراد بالالغا عدم اعمالها
عمل ان لما سياتي من جواز اعمالها عمل ليس فان شئت قلت
لا رجل في الدار ولا امراة بفتح رجل ورفع امراة او نصبها
او فتحها وان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امراة
برفع رجل ورفع امراة او فتحها فهذه خمسة اوجه في هذا
التركيب الاول لا رجل في الدار ولا امراة بفتحهما ومثله
لا حول ولا قوة الا بالله ووجهه ان تجعل لا في الموضعين
التبرية فتبني اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها
ونحوه على ما ذهب سيبويه ان تقدر في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله بعدهما خبرا واحدا لهما معا اي لا حول
ولا قوة لنا اي موجودان لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا

طفي

معطوف علي مبتدا او المقدر مرفوع بانه خبر المبتدا ابن المنفيا
لاخبر المبتدا الاخير فقط فيكون الكلام جملة واحدة نحو
زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما
خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان المفتوح
اسمها عاملة في الخبر فيجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا او
الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وهما وان كانا
عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شي
واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة
واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع
حصول اثر واحد من موثرين ويجوز ايضا عندهم
ان يقدر لكل منهما خبرا عن حياله الثاني لا رجل في الدار
ولا امراة بفتح الاول ورفع الثاني ومثل لا حول ولا قوة
الا بالله على ان لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في
قولك ما جاءني زيد ولا عمرو وكانك قلت لا رجل في الدار
وامراة ولا حول ولا قوة نحو ولا اب وابن والعطف على
المحل فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا
لكونه خبر المبتدا وعند غيره لابد لكل واحد من خبر
مفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز
ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها لضعفها
والالغا يجوز اذا كان اسمها نكرة يليها وقد حصل شرط الالغا
وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سوا الغيت الاولى والثانية
كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما
في لا حول ولا قوة كما يجي او الغيت الثانية دون الاولى

كما

كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل
الثانية ملغاة مثله مع جعلها زائدة ومن يجوز اعمال
لا عمل ليس يجوز هنا ان يجعل الثانية معملة عمل ليس فيلزم
تقدير خبرها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا لئلا
يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ولاستحالته
هنا لان لا التبرئة خبرها مرفوع بها او بما يرتفع به خبر
المبتدا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب فيكون الكلام
عند هولاء جملتين الثالث لا رجل في الدار ولا امراة ولا حول
ولا قوة الا بالله بفتح الاول ونصب الثاني على ان لا
الثانية زائدة لتاكيد النفي كما مر فلا يجوز عند سيبويه
ان يقدر لهما خبرا واحدا ايضا هنا لان خبر لا حول مرفوع
عنده بالمبتدا وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها
عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقدره فيكون الكلام عنده
جملتين كذا قرره الرضي وفيه بحث وعند غيره يجوز تقدير
خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون
الكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز ان يقدر عندهم
لكل خبرا فيكون الكلام جملتين الرابع لا رجل في الدار ولا
امراة ولا حول ولا قوة الا بالله برفعهما فتكون لا الاولى
ملغاة لوجود المسوغ للالغا ويكون الاسمان مرفوعين
بالابتدا ولا الثانية اما زائدة لتاكيد النفي كما مر واما الغا
غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا
الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط فاما
ان يقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما
معا خبرا والكلام جملة وان جعلت لا الاولى عاملة عمل ليس

والاولى ملغاه وان جعلت الثانية زايدة قدرت خبرا واحدا
ولكذا ان جعلتهما معا عاملين عمل ليس جاز لك تقدير خبر
واحد ولا ضير كما مر وجاز لك تقدير خبرين وحذف
الجملة وتقديرها بحسب ذلك الخامس لا رجل في الدار
ولا امراة ولا حول ولا قوة الا بالله برفع الاول على الغا
لا او اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان
ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول ولا نصبهما معا الا
في ضرورة وان سقطت لا النافية فتح الاول ورفع الثاني
او نصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى او تازرا روي برفع ابن عطفا على
موضع لا واسمها وبنصبه عطفا على موضع اسمها باعتبار
عملها وربما فتح الثاني منونا معه لا حكى ابو الحسن لا رجل
وامراة بفتح المعطوف على تقدير ولا امراة فحذفها وابقي
حكمها وليس هذا بعيد البتة لان نظيره متفق على ثبوته
لكنه على العكس من المحذوف والثابت وهو لا عليك اذ تقديره
لا باس عليك وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي
حكاه الاخفش ان ترفع الاول كما لو صحت بهما واذا دخلت
الهمزة على لا عليك لم يتغير الحكم الا ان ضمنا معنى التمني
فيمتنع الالغا ومراعاة الوضع وان يكون لها خبر وفاقا
لسيبويه فيهن وخالف في ذلك المازني والمبرد فجعلاها
كالمجردة فيتعين اذن في قول الشاعر
الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد الغفلات
تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة في محل
نصب على انها صفة لا في رفع على انها خبر لا لان التي للتمني
لا خبر لها عند سيبويه ومن تابعه لا لفظا ولا تقديرا فاذا

قيل

قيل الا ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام
بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ما ولذلك يمتنع تقدير
مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير
مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة
في موضع رفع على انها صفة على المحل اجرا لا لا مجرى ليت
في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه
ومتابعيه كما تقدم وخالف في ذلك ايضا المازني والمبرد
ويبطل مذهب المازني والمبرد ما حكاه سيبويه من ان
من قال لا غلام افضل منك لم يقل في لا غلام افضل منك
الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع هذا باب
المنادى بفتح الدال وهو ماخوذ من الندا بكسر النون
وضمها الصوت الخفي وناديته وناديت به فتسميته
المنادى منادى ظاهرة وكل ما جا من الاصوات على فعال
يجوز فيه كسر فايه وضمه والهمزة في اخره بدل من الواو
بدليل قولهم ندوت القوم اذا جلست معهم في النادي
وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ثم الندا لغة
الدعا واما في الاصطلاح فقال ابن الحاجب هو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي المطلوب
توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا انابت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سما ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية الندا
ثم ادخل عليها حرف الندا وقصد ندا وها فهي في حكم
ما يطلب اقباله وكذا يا الله والمراد طلب الاجابة المقصودة
من المواجهة بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل
عليه حرف الندا المجرد التفجع لا لتنزيله وقال العصام

عقب قوله اقباله اي توجهه اليك توجها اماحد ثنا او بقا
كما في ندا المقبل اليك توجهه قبل الندا اي ما وضع لمطلوب ع
الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال
ويا طير مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال
استعمل في غير موضوعه ويدخل فيه المندوب لانه موضوع
لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف واعبد الله فانه التفجع
عليه وكلمة وا نابت مناب اتفجع فوا عبد الله في معنى
اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تخفيفا اسهل
وقوله بحرف فيه رد على ابي علي في جعله حروف الندا
اسما افعال لانه جا منها ما هو على حرف واحد بخلاف
اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل في التلفظ فانه لم يجي
على اقل من حرفين والمراد بالحرف المذكور يا والهمزة
واي مقصورتين وممدودتين وايا وهيا ووا فالهمزة
المقصورة للقريب الا ان نزل منزلة البعيد فلذا بقية
الاحرف كما انها للبعيد الحقيقي واعمها يا فانها تدخل في
كل ندا وتتعين وحدها في ندا اسم الله تعالى وفي باب ع
الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين وتتعين هي او وا في باب
الندبة ووا اكثر استعمالا منها في ذلك الباب وانما تدخل
يا اذا امن اللبس كقوله
حملت امرا عظيما فاصطبرت له • وقمت فيه بامر الله يا عمرا
ونحو حذف الحرف نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ
لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا في ثمان مسايل
المندوب نحو يا عمرا او المستغاث نحو يا الله والمنادى البعيد
لان المراد فيهن اطالة الصوت والحذف ينافيه واسم
الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي والمضمر

ونداوه

ونداوه شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقول
بعضهم يا اياك قد كفيتك • وقول الاحوص • ابجر بن
ابجر يا انتا • واسم الله تعالى اذا لم يعوض في اخره الميم
المشددة واجازه بعضهم وعليه قول امية ابن ابي ع
الصلت • رضيت بك اللهم ربا فلن ارى • ادين الها غيرك الله ثانيا •
واسم الاشارة واسم الجنس لمعين خلافا للكوفيين فيهما احتجوا
بقوله • اذا هملت عيني لها قال صاحبي • بمثلك هذا لوعة وغرام
وقوله نابت مناب ادعوا اي في شغل محله لا في العمل
والا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة خلافا
للمبرد حيث راى ان الناصب له حرف الندا على سبيل النيابة
والعوض وقيل الناصب له معنوي وهو القصد ورد
بانه لم يعهد في عامل النصب والمبادر منه ان ادعوا
مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل لكن هذا
خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يا زيد يا اياك
اعني وكانه راى ان المنادى مقصود الاختصاص
من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص ع
وابن الحاجب خالفه لما راى انه كثيرا ما ينادى المتوحد
وتقدير ادعو انسب بمقام الندا الانشائي وانسب منه تقديرا
نادي ولما كانت النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم
خروج نحو يوسف دفعه بقوله لفظا او تقديرا ع
المنادى فيه الاظهار في موضع الاضمار لكنه للايضاح
خمسة انواع فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة
على فايدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها
والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان معرفة
كل وملاحظة ليتحقق مطابقة العدد **المفرد** والمراد

به هنا وفي باب لا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيدخل
فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا معدي كرب
ويا زيدان ويا زيدون ويا رجلان ويا مسلمون العلم
فيه رد لمذهب الفارسي والمبرد انه لا تجوز ندا العلم
لامتناع تعريفين لا لما قيل انه لا باس عند اختلاف
السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة
والعلم باللام بل لان الندا لا يفيد التعريف بدون
قصده وزعما انه زال تعريف العلمية وعرف بالاقبال
ورد ما زعماه بيا الله ويا هذا يا أنت فان قيل العلم اذا
اريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود
من الاضافة الا تعريف المضاف اليه اذا كان المضاف
اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف
مع بقا تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فايدة لها
وليس المقصود من الندا التعريف بل طلب الاصغا
لالقا الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان
معرفة **والنكرة** المفردة **المقصودة** بالندا دون غيرها
والنكرة المفردة **غير المقصودة** بالذات بالندا وانما
المقصود واحد من افرادها **والمضاف** الى ما بعده
ولا ينادى مضاف الخطاب نحو غلامك لان المنادى
حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب
والمشبه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه
وفيه انه ان اريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالاتصال
حقيقة ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر
مضاف اي فهم تمام او يقال ان اللفظ قد يوصف بصفة
المعنى وان اريد به المعنى ففي وصفه بالاتصال تجوز

ومنه

معينة يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال
يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها ايضا
او معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته
او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده
من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في لحاق
ال مردود قاله ابن هشام وتقرير كلامه رحمه الله
تعالى انك اذا ناديت رجلا اسمه ثلاثة وثلاثون تقول
يا ثلاثة وثلاثين بنصب ثلاثة لانه مشبه بالمضاف
من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت
بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف
يقتضي معطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه
بعض اسم عمل في اخر فاشبه ضاربا زيدا وطالعا جبلا
وبنصب ثلاثين بالعطف على الاول ويمتنع ادخال
يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم مثل شمس من عبد
شمس ونحوه وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت
غير معينة نصبتهما اما الاول فلانه اسم نكرة غير
مقصود واما الثاني فلانه معطوف عليه وان كانت
الجماعة معينة ضممت الاول لانه لا بد من بنايه لمباشرته
يا لكونه مقصودا معرفة وعرفت الثاني بال لانه اسم جنس
اريد به معين فوجب ادخال اداة التعيين عليه وهي
ال ولا يلي حرف الندا لانه لم يباشره ونصبته او
رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه
يا فيجب ضمه وتجريده اما ضمه فلانه نكرة مقصودة
واما تجريده فلان يا لا تدخل على ما فيه ال وجاز دخول

يا عليه لانه ليس بجز علم ومنع ابن خروف اعادة يا وتغييره
في الحاق الـ مردود لما تقرر من ان الثاني ليس بجز
علم وانه اسم جنس اريد به معين وفي شرح التسهيل
للمرادي قال ابو علي في الايضاح لو سميت رجلا ثلاثة
وثلاثين نصبت للمطول ولو ناديت جماعة هذه
العدة عدتهم لرفعت فقلت يا ثلاثة والثلاثون
فيمن قال والحارث ومن نصب الحارث نصب الثلاثين
قال بعض المغاربة والصحيح ما قاله الاخفش من
التفصيل بين ان يراد بذلك جماعة مبلغها هذا
العدد فلا يجوز الا النصب لان الاسمين اذ ذاك وقعا
على شي واحد وبين ان يكون الثلاثة على حدة
والثلاثون على حدة فيحكم لها بحكم المعطوف والمعطوف
عليه قيل وينبغي التفصيل فيما اذا كان كل على حدة بين
ان يكون كل منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك وبين ان
يقصد ثلاثة مبهمة في هذا العدد فينتصبان
معا انتهى واعلم ان عطف النسق المصير ما قبله
شبيها هو العطف الموجود قبل الندا واما لو حصل
العطف حال الندا فلا اثر له في تصيير المعطوف
عليه شبيها بالمضاف ولذلك قال ابن السراج في قولهم
ثلاثة وثلاثين اذا كان اسما واحدا وليس هذا بمنزلة
قولك للجماعة يا ثلاثة وثلاثون لانك اردت في هذه
الحالة يا ايها الثلاثة والثلاثون انتهى فاذا وجد
العطف قبل الندا كان الثاني من تمام الاول واذا
وجد حال الندا فليس كذلك لانه منفصل عنه واذا
جعلت زيدا وعمرا اسما ثم ناديته نصبتهما للطول

فيه

فيه ولا يطول المنادى بمعموله الا اذا كان المعمول ملفوظا
به ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت على ذاهب فالبنا
وان عطفت على الضمير نصبت ذاهبا لعمله في زيد
بواسطة حرف العطف ومن ثم وجب يا مشترك
وزيد بالنصب عطفا على الضمير لعدم استغنا مشترك
بواحد لان الاشتراك من المعاني النسبية التي لا تقوم
الا بمتعدد واذا علمت ذلك فاما المفرد العلم والنكرة
المفردة المقصودة بالندا فيبنيان على الضم من غير
تنوين اما بناوهما فقيل لشبههما بانت في التعريف
والافراد وتضمن معنى الخطاب وقيل لاجرائهما
مجرى الاصوات وهو مذهب سيبويه وقيل لوقوعهما
موقع حرف الخطاب واليه ذهب الفارسي وبنيا على
حركة لان بناوهما عارض غير لازم ليحصل الفرق
بينه وبين البنا الاصلي وبنيا على الضم لانهما لو بنيا
على الكسر التبسا بالمنادى المضاف ليا المتكلم المحذوف
ياوه اكتفا بالكسرة عنها نحو يا غلام ولو بنيا على الفتح
التبسا بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفا بالفتحة
في بعض اللغات وزعم الرياشي انهما معربان وان
الضمة اعراب لا بنا ونقله ابن الانباري عن الكوفيين
ولو قال فيبنيان على ما يرفعان به لو كانا معربين
لكان اولى ليعم المثنى وجمع المذكر السالم فان الاول
يبنى على الالف نحو يا زيدان والثاني على الواو
نحو يا زيدون وذهب بعض الكوفيين الى جعل المثنى
والجمع بالياء حملا على المضاف واذا ناديت اثني عشر
واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف

وابتنابني على الالف لانه من دني هذا الباب كما علم وقال
الكوفيون يا اثني عشر و يا اثنتي عشرة بالياء اجرا لها
مجرى المضاف ولعل اقتصار المصنف على الضم لانه
الاصل واراد بالضم ما يشمل الضم حقيقة والضم حكما
وظاهر كلام المصنف تعين البنا على الضم والمستثنى
منه النكرة الموصوفة قال في التسهيل ويجوز نصب
ما وصف من معرف بقصد واقبال انتهى وهو شامل
للمفرد والمثنى والجمع ومثل شراحه بالجميع وشامل للوصف
بالمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل وبالجملة وبالظرف
قال الدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة
لا توصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم
الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز في مثل يا رجلا عالما ان
يعتقد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز
وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له انه وصف بها قبل
الندا ثم جا الندا داخلا على الموصوف وصفته جميعا
لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى
وينبغي كما قال شيخنا رحمه الله تعالى ان يجوز تعريف الوصف
فتقول يا رجلا الظريف افعل كما في الشبيه بالمضاف اذا
اريد به معين فان الرضي صرح بذلك فيه حيث قال واذا
لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان
لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا
وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظريفا ويا غيد احل في
شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف
ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل

العروس

القدوس واد را الحزوك الدارسة لكنه كره وصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بتلك الصفات المنكرة قبل
قبل الندا فتقول يا حليما لا تعجل غفار الذنوب اسمع
وفي شرح التوضيح للشيخ خالد ما يقتضيه ان الوصف
بالمعرفة غير متعين فانه قال فان قيل اذا كانت النكرة
مقصودة فهي معرفة فكيف الوصف بالنكرة وانما توصف
بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واجاز
سيبويه ذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة
ما لا يغتفر في الاصلية انتهى ثم قال واما يا عظيما يرجى
لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال
الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في
موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو تلحا
بالندا وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب طب
كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء
على حد ما تميم كلهم او كلهم فهو من الشبيه بالمضاف
وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا انتهى وكذا
جعلها الرضي نعتا وينبغي ان يجري ذلك في الشبيه
بالمضاف اذا اريد به معين فيجوز وصفه بكل من المعرفة
والنكرة فليتامل وعليه ما ذهب اليه ابن هشام بتعين
النصب وظاهر تعبير التسهيل بالجواز يشعر بعدم
وجوب النصب وعبارة السيوطي في شرح جمع الجوامع
اما الموصوفة اي النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او
ظرف فيجوز ندا وها وفاقا وهي من شبه المضاف
تنصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما يرجى لكل عظيم الا

يا لخلة من ذات عرق وقيل تجوز فيها البنا والنصب قاله الكسائي
انتهى وقضية التصنيع انه على البنا تجوز الوصف بالنكرة
وتنصب فليحرر وفصل الفرا فاوجب النصب اذا كان
العايد فيها ضمير غيبة نحو يا رجلا ضرب زيدا او الضم اذا
كان ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا او الضم اذا كان
ويستثنى منه ايضا العلم المفرد الموصوف بابن متصل
به مضاف الى علم نحو يا زيد بن سعيد فانه تجوز فيه
الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
ومنه قوله • باحكم بن المنذر بن الجارود • سرادق
المجد عليك ممدود • ولو جعل الابن بدلا او عطف بيان
او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكذلك
يتعين الضم في نحو يا رجل ابن عمرو ونحو يا زيد الفاضل
ابن عمرو ونحو يا زيد الفاضل لانتفا علمية المنادى
في الاول واتصال الابن به في الثاني والوصف به في الثالث
ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله
• وما كعب ابن مامة وابن اروى • باجود منك يا عمر الجوادا
بفتح عمر ولا اشكال ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم
موصوفه واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد
القاهر هي حركة بنا لانك تركبه معه وحكم ابنة فيما تقدم
حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا هند بنة زيد خلافا لبعضهم
ولا اثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم
وكان حكمة ذلك كثرة الاستعمال في الاول دون الثاني
واشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة
بقوله ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا لنحو
يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في

تقدير

تقدير الفتح وفيه خلاف ويلتحق بالعلم يا فلان بن فلان
ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو
مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس
بعلم التزام الضم وفي التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير
الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب يا زيد بن عمرو
بالضم اتباعا لضمة الدال وفيه ايضا ويجوز فتح ذي الضمة
في الندا موجب في غيره حذف تنوينه لفظا والف ابن
في الحالين خطا وان نون فللضرورة ويقتضيه وجوب تنوين
الموصوف ببنت في غير الندا اذ لا يجوز فتحه في الندا لكن
في التسهيل ما نصه وفي الوصف ببنت في غير الندا وجهان
قال الدماميني رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون
هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند
وتركه لكثرة الاستعمال وسكت المصنف يعني ابن مالك
عن الندا فيعلم ان الوصف ببنت لا يوثر فيه شيئا لا جوازا
ولا وجوبا انتهى ويجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة
بالاجماع وضمه ونصبه وظاهره جواز الامرين ولو فيما
ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بان القصد
ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك
هنا ووجه الضم استصحاب الاصل ووجه النصب انه
لما نون اشبه المضاف فنصبه ثم اختلف هل الاولى
بقا ضمه او نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الاول
علما كان او نكرة مقصودة كقوله
• سلام الله يا مطر عليها • وقوله • مكان يا جمل حييت يا رجل
وابو عمرو وعيسى بن عمرو والجرمي والمبرد على الثاني
ردا الى اصله كما رد غير المنصرف الى الكسر عند تنوينه

في الضرورة كقوله ـــــــ

يا عديا لقد وقتك الاواقي ٥ يا سيدا ما انت من سيد
واختار ابن مالك في شرح التسهيل ابقا الضم في العلم
والنصب في النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر اضعف
قال السيوطي وعندي عكسه وهو اختيار النصب في
العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا
تلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينئذ
الا الحركة لاستوايهما في التنوين ولم اقف على هذا
الراي لاحد انتهى وفي نعت المضموم المنون ضرورة
المفرد الوجهان الرفع والنصب وفي نعت المنصوب المفرد
المنون ضرورة النصب فقط لان المنادى حينئذ
معرب منصوب لفظا ومحلا فان نون مقصور نحو
يا فتى للضرورة بني النعت على ما نوي في المنادى فان
نوي الضم جاز الامران او النصب تعين انتهى وتحذف
تنوين المنصوب المعين بالندا نحو يا قاضي لحدوث
البنا وحذف تنوينه هو ظاهر قول المصنف وتثبت
ياوه عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس تحذف
لان الندا دخل على اسم معرب منون محذوف اليا وهي
التنوين من المحذوف اليا فينبغي حذف اليا بحاله وتقدر
الضمة في اليا المحذوفة كما يقدر فيها حركة الاعراب مع
ان الندا امكان تغيير وتخفيف فناسب ان لا تثبت اليا
فان كان ذا اصل واحد تثبت اليا باجماع نحو يا مري ويا تقي
علما لان امرؤ ذهبت عينه ولامه وتقي ذهبت فاوه
ولامه فاذا نودي باردت اللام والعلم المفرد المبني على
الضم نحو زيد من يا زيد بضم زيد والنكرة المعردة المقصودة

بالندا



بالندا نحو رجل من يا رجل بضم رجل اذا قلت ذلك لمعين
وذهب المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في الندا نكرة
غير مقبل عليها علة وان ما جاء منونا فانما لحقه التنوين
ضرورة وذهب الكوفيون الى جواز ندايها ان كانت
خلفا من موصوف بان كانت صفة في الاصل حذف موصوفها
وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل يا رجلا ذاهبا والمنع ان
لم تكن كذلك فهذه اربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة
بغير ما يأتي اما الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف
فيجوز نداوها وفاقا وتقدم بيان حكمها والثلاثة
الباقية وهي النكرة غير المقصودة والمضاف وسوا
كانت اضافته محضة نحو ربنا اغفر لنا او غير محضة نحو يا حسن
الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة والمشبهة
بالمضاف منصوبة وجوبا لفظا او تقديرا والا فما سبق
منصوب لكن محلا وعبر ابن مالك في التسهيل عن المضاف
وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل الندا
بعطف انتهى وظاهره ان الموصول نحو يا من فعل كذا
من المفرد فيتعين ضمه لا غير اي لا غير النصب موجودا
يعني لا يجوز فيها غير النصب فان قلت قوله لا غير
لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير
لحن وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيفت
اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في
عبارات بعض العلما من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب
فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن
شرط المسألة قلت ما قاله ابن هشام مردود فقد
حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما ذلك وانشد

ابن مالك في شرح تسهيله
لعن عمل اسلفت لا غير تسال
جوابا به تنجوا عشية قولنا
والظن بعد انه واماسه وكثرة اطلاعه وسعة حفظه
انه لا يستشهد الا بشاهد عربي وكان يستند ابن هشام
في التلخيص قول السيرافي انما تستعمل اذا كانت غير بعد
ليس اما لو كان غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز
بذلك مورد السماع انتهى وقد علمت انه وقع لا غير في كلام
العلما المحققين كابن الحاجب وغيره وفي المفصل وكان
لا غير وليس غير وقال الاندلسي واما لا غير فان ابا
العباس كان يقول انه يبنى على الضم مثل قبل وبعد
وفي القاموس وقولهم لا غير لحن وهو غير جيد لان لا غير
مسموع في قول الشاعر وانشد الذي انشده ابن مالك ثم
وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل انتهى هذا

باب المفعول من اجله ويسمى المفعول لاجله
والمفعول له فله ثلاثة اسما ولم يترجم الكوفيون هذا الباب
لانه عندهم ينتصب انتصاب المصدر وليس على اسقاط
الحرف وهو اي المفعول من اجله الاسم اي الصريح او المؤول لما
سيأتي وخرج به الفعل والجملة المنصوب اي جوازا لانه يجوز
جره بلام العلة وابهم ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل
الاقوال في ناصبه ومذهب جمهور البصريين انه منصوب
بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون
وزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير في جئتك اكراما لك جئتك
اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت

جلوسا ويؤيده

ويؤيده قول البصريين بجواز دخول اللام عليه فتقول جئتك
للاكرام ولا يجوز في نحو ضربت ضربا ان تقول ضربت لضرب
ولذا قعدت جلوسا الذي يذكر بيانا للسبب وقوع الفعل
اي الحدث قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على
الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب
للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون
بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج
معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج
علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه
ان يكون مصدرا وقد اعتبره ابن مالك كالجمهور وخرج
به اسم الذات فلا يجوز نصبه على انه مفعول له لان الذات
لا تكون علة غالبا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب
لانه اسم عين لا مصدر بل يجب جره بحرف التعليل وهو
اللام ومن وفي والبا والكاف كقوله تعالى هو الذي خلق
لكم ما في الارض جميعا فان المخاطبين هم العلة في الخلق
وخفض ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا ومعنى
لكم لاجل انتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح
ابدانكم بواسطة او بغير وسط او دينكم بالاستدلال
والتعرف لما يلابسها من لذات الاخرة والامها لا على
وجه الغرض فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه
كالغرض من حيث انه عاقبة الفعل ومؤداه وان اردت
زيادة الايضاح فاستمع لما يتلى عليك من المقال واعلم
ان الله تعالى راعي الحكمة والمصلحة فيما خلق وامر
واودع فيها المنافع ولكن لا شي منها باعث له على الفعل
وان كانت معلومة له تعالى كما ان من يغرس غرسا

لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الاخر علي ذلك الغرس كالاستظلال
به والانتفاع باغصانه وغيرها والباعث له علي الغرس هو
الثمرة لاغير فجميع تلك الفوايد والمصالح بالنسبة اليه تعالي
بمنزلة ما سوي الثمرة بالنسبة الي الغارس والايات والاحاديث
الموهمة بالعلل والاغراض موولة بتلك الحكم والمصالح اذا
تيقنت علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل
بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر
كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما اشبه
ذلك واما تعميمه بان لا يخلو فعل من افعاله من غرض
فمحل بحث وكلام غير محصول فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك
الحكم علة غاية باعثة فلا شي من افعاله واحكامه معلل بهذا
المعني وان اراد ترتبها علي الافعال والاحكام فكل افعاله
واحكامه تعالي كذلك وغاية الامر ان بعضها مما يظهر علينا
وبعضها مما يخفي الا علي الراسخين في العلم المويدين بنور
من الله تعالي وروح منه فان قلت قد سمع من كلامهم اما العبيد
فذو عبيد بنصب العبيد واجازه يونس زاعما ان قوما
من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص بعبيد
وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب
العبيد علي انه مفعول له وان كان غير مصرح بمعني لها
يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد
علة للذكر قد قلت لا نسلم انه مفعول له ونصبه لا يعين
ذلك حتي يرد وقد خرج علي ان يكون الاصل مهما تذكر العبيد
فهو مفعول به وناصبه فعل الشرط المقدر ولم يلتزم
هذا القايل تقديرا ما بمهما يكن من شي بل قدره في كل مكان
مما يليق به واما سيبويه فقال هذه لغة خبيثة قليلة قال

ومع

ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا
كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير واما
اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اب
لك قال الرضي الحمل علي الحال ومثله متعين ولا معني
له بل هو علي انه مفعول له لما بعد الفا لان معني ذو عبيد
تملك قال الدماميني اما كونه لا معني له فغير صحيح اذ
تقييد الشي العام الذي يوجد بهذه الحال متصور وله معني
ظاهر والتقدير مهما يكن من شي في حالة كون ذلك الشي عبيدا
فهو ذو عبيد واما جعله مفعولا لما بعد الفا لكونه بتاويل
الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف
الفعل في المفعول به وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه
ان يتحد مع ما هو علة له في الزمان قال بعض المتاخرين
وهذا لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلي
هذا الجوز نحو جيتك امس طمعا غدا في معروفك والذي
قاله المتاخرون كالاعلم ان ذلك يشترط ولهذا امتنع
النصب في نحو قولك تاهبت امس للسفر غدا وقول
الشاعر • فجئت وقد نضت لنوم ثيابها • لان النوم
وان كان مصدرا وعلة في خلع الثياب لكن زمنه متاخر
عن زمن خلع الثوب وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه
الاتحاد في الفاعل واليه ذهب ابن خروف وهو ظاهر
كلام سيبويه ويشهد له قول امري القيس •
اري ام عمرو دمعها قد تحدرا • بكا علي عمرو وما كان اصبرا •
فان فاعل التحدر هو الدمع وفاعل البكا ام عمرو وحمل بعضهم
عليه الابنة الاتية وعليه قول ابي الطيب •

ابكي الهوى اسفا يوم النوى بدني • وفرق الهجر بين الجفن والوسن •
ومن جعل الاتحاد في الوقت شرطا نا وّل هذه المواضع كلها
واجاز ابن خروف النصب مع اختلاف الفاعلين محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا
وطمعا وفاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع
المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال
معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل
الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة
الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين
وذهب المتاخرون الى اشتراطه فلا يجوز جيتك محبتك
اياي قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما
بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا
بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض
زمان المصدر كجيتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا
او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك
خوفا من فرارك او بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك وشهدت
الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين واذا كان الحدث
المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة
حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان
المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب هو
التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة
ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه
بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة
لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي

الزمان

الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد • والشيخ ان فوّمته من زيغه
لم يقم التثقيف منه ما التوى • وانما نصب هذا المصدر
لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان اذ هو كما بينا اسمه ونظر العصام في قوله
انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب لان التاديب
تحصيل الادب وما يليق به بالتشخص والضرب الوبال
كالشتم والنصيحة وغير ذلك واستثنى الشيخ ابو حيان
تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل ان
وان اذا نابا عن المصدر تقول جيتك ان زيدا يكرمني
وجيتك ان يكرمني زيد وتحذف معهما الحرف ايضا
وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا
اي قائما معناه بالقلب قال الرضي وشرط بعضهم كونه
من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل
والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل ليست كذلك فلا تصح حتى تكون حاملة على الفعل
واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تصح
والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا
فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا
فمسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز جيتك اصلاحا
لشانك ولا مرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو
يتقدر بحذف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا
يجوز ايضا جيتك اكرامك لي وجيتك اليوم اكرامك غدا
بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جيتك لنا وبهذا يظهر
ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول

المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله
نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا وان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب
نحو ضربته تقويما وجبته اصلاحا فان قلت بقي من شروطه
ان يكون على غير لفظ الفعل العامل فلا يقال اجللتك
اجلالا لك نص عليه سيبويه وغيره قلت قال ابن هشام
واشتراط كونه علة يغني عنه اذ من المعلوم ان الشي لا يعلل
بنفسه انتهى وقضية ذلك ان يقال ان يكون على غير
لفظه وغير معناه فلا يقال قعدت جلوسا وقضيته
ايضا انه لو اتحد اللفظ واختلف المعنى جاز كونه مفعولا
لاجله فهذا الشرط باعتبار الغالب من اتحاد المعنى عند
اتحاد اللفظ وزاد بعض النحويين في الشروط ان
يكون غير نوع الفعل ليخرج نحو جاء زيد ركضا فانه
اذا قصد ان يكون باعثا على الفعل فلا بد من اللام فان
قلت شرط ابن مالك في العمدة كونه ظاهرا قال في شرحها
فان كان ضميرا فلا بد من اللام نحو جاوك جئت له
قلت اشتراط كونه مصدرا يغني عنه لان ضمير المصدر
ليس بمصدر وبقي شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها
ابو البقا في شرح لمع ابن جني فقال وللمفعول له
شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصلح
جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في
برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع في برك او مسندا
كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره
باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز
ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان

المصدر

المصدر هو الفعل في المعنى والشي لا يكون علة لوجود
نفسه وذلك نحو اجلالا من قام زيد اجلالا لعمرو
واعرابه قام فعل ماض زيد فاعل قام اجلالا مفعول
لاجله لانه مصدر منصوب بقام ذكر لحسب دلالة
اللفظ سببا وعلة لوقوع الفعل الصادر من زيد فان
سبب قيام زيد لعمرو وبحسب دلالة اللفظ اجلالا له وتعظيمه
له لعمرو وجار ومجرور متعلق باجلالا وفي جواز تقدم المفعول
له على عامله خلاف والجمهور على جواز ذلك ومنع ثعلب
منه في الحرفين ويرد عليهم قول الكميت
طربت ولا شوقا الى البيض اطرب • ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب
وقوله محمد فما جزعا ورب الناس ابكي • وغير ذلك
مما ورد به السماع ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا
كان او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل
ضرارا مفعولا من اجله وانما يتعلق به على جعل ضرارا
حالا والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية وقد يكون
عامله محذوفا نحو فاشل اللهم ايمانا بك اي افعل هذا الايمان
بك ويجوز ان يكون منه حفظا في قوله تعالى انا زينا
السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد
قال الزمخشري وحفظا مما حمل على المعنى انا خلقنا الكواكب
زينة للسما وحفظا لها من الشياطين كما قال تعالى ولقد
زينا السما الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان يقدر الفعل
المعلل اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب
ونحو ابتغا من قصدتك ابتغا معروفك واعرابه قصدتك
فعل ماض وفاعل ومفعول ابتغا مفعول لاجله منصوب به

بقصد وهو مضاف ومعروف مضاف اليه ومضاف الى
الكاف والكاف مضاف اليه في محل جر قال ابن مالك اذا
حصلت الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه
مثل قولك جيت للاكرام ونحوه اكثر من نصبه ومما جاء فيه
منصوبا بقول الشاعر

لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء

والمجرد من ال بالعكس اي نصبه اكثر من جره ومنع الجزولي
الجر مع التنكير فلا يجيز جئت اجلال لك قال الشلوبين
ولا اعرف له في ذلك سلفا انتهى ويؤيد جوازه قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباهنا السلبية
كاللام ويستوي الامران اي النصب والجر في المضاف
قال تعالى لايلاف قريش وقال تعالى ينفقون اموالهم
ابتغاء مرضات الله قال الرضي والاولى ان يحال ذلك
على السماع ولا يعلل هذا **باب المفعول معه** اي الذي
فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه قوله
معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وترك
منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
الحواشي ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه ان
يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والعيروان فان
مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي

حيل الحيلولة

الحيلولة لان بين يلزم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى
معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول
مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير في
المجرور للموصول وتقدم ما يتعلق بالضمير في معه فلا
تغفل وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف بعض
النحويين ذهب الى انه سماعي لا يتجاوز ما سمع منه ونسبه
جماعة للاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزون
الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع
انما ورد به هناك وذهب الاخفش وابو علي الى
كونه قياسا قال ابن مالك وهو الصحيح والجمهور
كما قال ابو حيان خصوه بما صلح فيه معنى العطف
ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى
العطف لقيام الادلة على ان واو مع عطف في الاصل
ولا حيث يتمحض معنى العطف لان دخول معنى
المفعول به هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه من
العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها
الى النصب وقال وسوا صلح فيه العطف حقيقة
نحو جا البرد والطيالسة لان المجي يصح منهما او مجازا
نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من
جهة انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه
مسايره وقال المبرد والسيرافي يقاس فيما اذا كان
الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جا البرد
والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة ونحو
جئت وزيدا اي كنت السبب في مجيئه وفصل بعضهم
فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين ما يجوز فيه العطف

مجازا فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون
سماعيا وهو اي المفعول معه الاسم هذا اجتنبني وخرج
به الجملة نحو جا زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وعنده الموضح في شرح اللمحة بنصب
تشرب ثم قال فلا يلغى الاسم ثانيا وبلا خلاف لبعضهم
وقال حفيده ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب
تشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه
وقد صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق انتهى
المنصوب اي بالناصب ليكون كلامه جاريا على كل
الاقوال في ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من
وشبهه بواسطة الواو وبه قال جمهور البصريين ثم
والكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة
انه كالمفعول به في المعنى فمعنى ما صنعت واباك
ما صنعت بابيك ومعنى جا البرد والطيالسة جا البرد
بالطيالسة وزعم الاخفش ومعظم الكوفيين انه نصب
على الظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب
الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا وذلك ان الواو
لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في
الاصل حرف لم تحتمل النصب اعطي ما بعده اعرابه
عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب
نفس غير كما قيل في له عندك عشرة الا واحدا ان
الاصل غير واحد ثم ابدلت الا عن غير ونقل الاعراب
لما بعدها ولو كان الامر كما قاله هو لاجاز النصب
في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك وذهب
الجرجاني الي ان الناصب له الواو وشبهته انها مختصة

بالاسم

بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل بها الضمير ولم يقع
بعدها منفصلا كقوله
فكان واياها كحران لم يفق • من الما اذ لاقاه حتى تقددا •
والضمير المنصوب اذا كان عامله حرفا وجب ان يتصل
به تقول انك ولا يجوز ان اياك ونقض بالا الاستثنائية
فانها عامله ولا يتصل بها الضمير ورد ايضا بان الواو
لو كانت ناصبة لما احتيج الي اشتراط تقدم فعل او
ما يجري مجراه وبان هذا احكم بما لا يظهر له لانه ما من
حرف ناصب الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبه
بالفعل وزعم الزجاج ان عامله فعل مضمر فاذا قلت
جا البرد والطيالسة فكانك قلت جا البرد ولابس
او مصاحب الطيالسة وكذا في غيره وهذا يقتضي
ان يكون المنصوب بالمحذوف مفعولا به ويلزم
على هذا القول نفي المفعول معه اصلا وراسا
وان ما يقول نحن بانه مفعول معه يقول هو
بانه مفعول به وذهب بعض الكوفيين الي انه منصوب
بالخلاف فيكون العامل معنويا على هذا الراي
والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى
المعنوي ورد ايضا بانه لو كان الخلاف ناصبا لنصب
عمرو في مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم زيد لا عمرو
واللازم باطل والمراد بالخلاف مخالفة المفعول معه
للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة
العطف المشترك يدل على ذلك قول الموضح في باب
التعجب ان افعل في ما احسن زيدا مثلا عند الكوفيين
اسم قال ففتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك لان

مخالفة الخبر للمبتدا يقتضي عندهم نفسه واحسن انما
هو المعنى وصف لزيد لا للضمير ما انتهى فانت تراه كيف
فسر المخالفة بان احسن الجاري على ضمير ما لفظا
انما هو في المعنى وصف لزيد ولم يفصلوا في الفعل
بين اللازم والمتعدي وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون
الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه
مفعول معه كذا قال المرادي قال الدماميني ان كانوا
اخذوا الخلاف في عمل المتعدي فيه من منع بعضهم
ان يقال ضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا فانه قد
يكون ذلك لان الظاهر العطف لكونه اصلا في الواو واذا
امكن ادعاؤه لم يجز ولم يحسن ادعا خلافه ولا ينافي
ذلك صحة ضربت وزيدا اخاك كما قال الرضي واشترط
بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول
معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك
ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه قال
وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف
مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا اي
في المثال المذكور للعطف فهو انه انما يعدل عن العطف
الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف
في قولك جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحبهما في وقت المجي
ويحتمل حصول مجي احدهما قبل الاخر والنصب نص
في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتماله النصب
للعطف الذي هو الاصل وجميع ما اشترط يوخذ
من مثال المصنف الذي يذكر لبيان من فعل معه

الفعل

الفعل اي الذي يذكر ليدل على انه مصاحب ومشارك لمعمول
الفعل في ذلك الفعل في حين واحد سواء كان المعمول
فاعلا ففي قولك سرت وزيدا زيد مشارك للمتكلم المدلول
عليه بالتا الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه
في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما جميعا في وقت
واحد في قولك سار زيد وعمرو او تشارك زيد وعمرو في
السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد كذا
قيل وعبارة بعضهم في تفسير المصاحبة التي يفيدها المفعول
معه والمراد بها كون المفعول معه مشاركا لمعمول
الفعل في ذلك الفعل في وقت واحد انتهى ولا يخفى ان ذلك
ينتقض بنحو مات زيد وطلوع الشمس فان الطلوع ليس
مشاركا لزيد في الموت فالاولى ان يقال اي الذي يذكر
ليجعل على انه مصاحب لمعمول الفعل ان يكون ذكره
لاجل افادة انه مصاحب لمعمول الفعل في وقت صدور
الفعل منه او وقوعه عليه هذا والجواب ان ذلك مبني
على قول ابن جني والاخفش والسيرافي والفارسي
والشلوبين وابن الضايع وابن عصفور ان واو المفعول
معه لا تقع قبل ما لا يصح عطفه بل نقل ابن الباذش الاجماع
عليه فلا يجوز على هذا الراي جلس زيد والسارية اذ لا يصح
نسبة الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز عند هولاء جاء
زيد وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في العطف بل
نسب ذلك ابو حيان الى الجمهور فقال اشترط الجمهور في
تالي الواو ان يصح عطفه فلا ينتصب ضحكت وطلوع الشمس
مفعولا معه لانه لا يصح فيه العطف كما قاله الاخفش وتلقاه
جل النحويين بالقبول وبه قال السيرافي والفارسي وابن

ابن مالك في التسهيل
جني وادعى فيه الباذش الاجماع وخالف ابن مالك في التسهيل ابن صح
فلم يشترطه وقال وقد يقع بعد هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه
خلافا لابن جني وافهم اذا ابن جني بالذكر معترض لما
تقدم وقال ايضا انكر ابن جني وهو بالانكار خليق
بدليل استوى الما والخشبة وما زلت اسير والنيل
فكان واياها الحران بطفا رجلا مات معانق امراة لعنها
بعد فراق وبدليل انت اعلم ومالك اي مع مالك كيف
تدبره ومالك معطوف في اللفظ ولا يجوز ان يكون
مبتدا محذوف الخبر لان المال لا يخبر عنه باعلم وقد
تؤولت هذه المثل كلها فاما استوى الما والخشبة فقيل
لا يمتنع فيه العطف وان لم يجز استوى الخشبة كما
يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم يجز اختصم عمرو
قالوا وغلط الزجاجي في زعمه ان الخشبة لا يجوز
فيها الا النصب واما سرت والنيل فلا يمتنع نسبة
السير الى النيل لامتداده وانه لا يفارقك منه جزو لحين
منه ان يقال استعير السير للجري لما اقترن بما يصح
منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات
والارض وظلالهم كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران
ليس هو المصحح لاستعارة السير للجري بل الاستعارة
صحيحة بدون هذا الاقتران واما فكان واياها الحران
والما فمثنيه اثنين باثنين فصح العطف وما انت
اعلم ومالك فقالوا لما كان الناظر في المال يلزم في الاكثر
مجي المال على اختياره صار موافيا له فنسب العلم اليه
مجازا وفي شرح الحاجبية للرضي انه لا يجوز النصب في
قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب

في

في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك
فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المسند
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين
وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته كما قال
واعلم جملة فعلية من فعل مضارع وفاعله معترضة
بين المعطوف والمعطوف عليه والفعل ملغى اي انت
ومالك مقترنان فيما اعلم من يقترن باعتبار اصلاحه
وحسن النظر فيه سواك ولا يكون اعلم اسم تفضيل
كما فهموه فتامل وخرج بالمنصوب المجرور بعد مع نحو
جا زيد مع عمرو وبعد الباقي نحو بعتك الدار باثاثها
وبما بعده نحو جا زيد وعمرو واذا الزيد بمجرد العطف
وذلك نحو الجيش من جا الامير والجيش فالجيش مفعول
معه لانه اسم منصوب ذكر لبيان من صاحب الامير في
المجي والجيش ما زاد على ثمان مائة الى اربعة الاف فما
زاد جحفل والخميس الجيش العظيم والسرية من مائة
فما زاد منها يتون فمهملة الى ثمان مائة وفوق السرية من صح
تسمى بعثا والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر ونحو الخشبة استوى
الما والخشبة فالخشبة مفعول معه لانها اسم منصوب ذكر
لبيان من صاحب الما في الاستوا ومعنى استوى الما والخشبة
ارتفع الما معها اي صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل
اليها فاستوى بمعنى ارتفع ~~كما في قوله بمعنى ارتفعه~~
كما في قوله ذو مرة فاستوى والخشبة ههنا مقياس
يعرف به قدر ارتفاع الما وقت زيادته ونبه بهذين
المثالين على ان المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه
على ما قبله كالجيش وقد لا يجوز كالخشبة لما تقدم من

ان استوى بمعنى ارتفع لا بمعنى استقام بنا على ما عليه
ابن مالك من ان واو المفعول معه قد يقع قبل ما لا يصح
عطفه كما تقدم وقد تجوز العطف في المثال الثاني
ويقال استوى هاهنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي
وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء وفي
اوضح المسالك لابن هشام ما نصه للاسم بعد الواو ست
خمس حالات وجوب العطف كما في كل رجل وضيعته
ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده
لما بينا اي من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم
الفضلية في الثاني لان الفعل لا يستغنى عنه لان
الاشتراك لا يتاتى الا بين شيئين فاكثر ومن عدم المصاحبة
في الثالث ورجحانه اي العطف على المفعول معه كما انه
وعمرو ولانه الاصل وقد امكن بلا ضعف ووجوب المفعول
معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع
الشمس لامتناع العطف في الاول من جهة الصناعة
اي لانه لا تجوز العطف على الضمير المجرور من غير
اعادة الجار وفي الثاني من جهة المعنى ورجحانه
اي المفعول معه وذلك في نحو قوله
فكونوا انتم وبني ابيكم ۰ مكان الكليتين من الطحال
ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول من جهة المعنى
وفي الثاني من جهة الصناعة اي لانه لا يحسن العطف
على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل
او بفاصل ما وامتناعهما اي العطف والمفعول معه نحو
علفتها تبنا وماء باردا وقوله

اذا

اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة واما امتناع المفعول
معه فلانتفاء المعية في الاول وانتفاء فائدة الاعلام
بها في الثاني ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على
انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون هذا
قول الفراء والفارسي ومن تبعهما وذهب الجرمي والمازني
والمبرد وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي الى انه
لا حذف وان ما بعد الواو معطوف وذلك على
تاويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما
فيؤول زججن بحسن وعلفتها بانلتها انتهى قوله
وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم فالمخاطبون
هم المامورون فاذا عطف كان التقدير ليكونوا لهم
وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود وكذا قول
الاخر اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ ۰ فدعه وواكل امره والليالبا
وقوله فلانتفاء المعية في الاول وانتفاء فائدة
الاعلام بها في الثاني مراده بالاول البيت الاول
وهو علفتها تبنا وبالثاني البيت الثاني وهو اذا ما الغانيات
واشار رحمه الله تعالى الى ان امتناع المفعول معه
على نوعين اما لان المصاحبة مفقودة كما في البيت
الاول واما لانها موجودة والاعلام بها غير مفيد كما
في البيت الثاني لان مصاحبة العيون للحواجب موجودة
معلومة والاعلام بذلك لا فائدة فيه وهو على قول
الجرمي ومن ذكر معه من باب التضمين والزموا صحة
علفتها ماء باردا وتبنا فالتزموه محتجين بقوله
طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر ۰ واختلف في التضمين

اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي والذي جرى
عليه الشيخ ابو حيان وابن هشام انه لا ينقاس كما ياتي
وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى
عام قاله المرادي في تلخيصه وقال الزمخشري من شأنهم
انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر فيجرونه مجراه
ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المضمن قال
والغرض من التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك
اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى ولا
تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين
الى غيرهم ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ولا تضموها
اليها آكلين انتهى قال العلامة الثاني السعد التفتازاني
في حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان
في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان
كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه
الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ
من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى
يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار
الحال والا كان مجازا محضا لا تضمينا وكذا قوله
يؤمنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى وقال
ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل
اخر وكان احدهما يتعدى بحرف والاخر باخر فان
العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه
ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك
جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك

كقوله

كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وانت
لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه
لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي افضيت
بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا
بانه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول
وكما جاءوا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه
نحو قوله • وان شئتم تعاودنا عوادا • لما كان التعاود ان يعاود
بعضهم بعضا وعليه جاء قوله • وليس بان تتبعه اتباعا •
ومنه قول الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا
قول الهذلي • ما ان يمس الارض الا منكب • وحرف الساق
طي المحمل • فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل
الظاهر الا ترى ان معناه كطوي طي المحمل يحمل المصدر
على فعل دل اول الكلام عليه ولذلك قوله تعالى من
انصاري الى الله اي مع الله وانت لا تقول سرت
الى زيد اي معه لكن لما كان معناه من ينضاف في نصرتي
الى الله جاز لذلك ان يأتي هنا الى وكذلك قوله
تعالى هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك في
كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم
له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تزكى وعليه
قول الفرزدق • قد قتل الله زيادا عني • لما كان
معناه صرفه عني عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا
الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره
لا جميعه لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر
بك شيء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية
لطيف حسن انتهى وقال ابن هشام في تذكرته

زعم كثير من المتأخرين منهم خطاب الماردي في أنه قد يجوز
تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صيّر ويكون من باب
ظن فأجاز حفرت وسط الدار بئرا أي صيرت قال وليس
بئرا تمييز إذ لا يصلح لمن وكذا أجاز بنيت مسجدا وقطعت
الثوب نعلا وصبغت الثوب أبيض وجعل من ذلك قول
أبي الطيب المتنبي وقد صبغ الحيا بياضها لوني كما صبغ اللجين العسجد
لأن المعنى صيّر الحيا بياضها لوني أي مثل لوني قال والحق أن
التضمين لا ينقاس وقال ابن هشام في المغني قد يشربون
لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته
أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة أمثلة
منها قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
ضمن معنى تحرموه فتعدى إلى اثنين لا إلى واحد ولا تعزموا
عقدة النكاح ضمن معنى تنووه فتعدى بنفسه لا بعلى
لا يسمعون إلى الملإ الأعلى ضمن معنى يصغون فتعدى
بإلى وأصله أن يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن
معنى استجاب فتعدى باللام والله يعلم المفسد من
المصلح ضمن معنى يميز فجيء بمن وذكر ابن هشام في
موضع آخر من المغني أن التضمين لا ينقاس وكذا ذكر
أبو حيان واعلم أن المضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه
في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدإ المتضمن
معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل يأتيني
فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين
فلم يجيزوا الذي يأتيني أحسن إليه أو كل من يأتيني
أحسن إليه بالجزم إلا في الضرورة وأجاز الكوفيون
جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن

مالك

مالك قال أبو حيان ولم يسمع من العرب الجزم إلا في
الشعر فائدة قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم
مما امتنع فيه العطف لعدم المشاركة لأن أجمع بمعنى
عزم لا ينصب إلا الأمر والكيد فيتعين نصب شركائكم
إما على أنه مفعول معه وإما على أنه مفعول به لفعل
محذوف تقديره واجمعوا بوصل الهمزة من جمع وجوز
بعضهم فيه العطف بتقدير حذف مضاف وإقامة
مقامه أي وأمر شركائكم وقوله تعالى
والذين تبوءوا الدار والإيمان مما امتنع فيه العطف
لعدم المشاركة لأن الإيمان لا يتبوأ والنصب
على المعية لأن المراد بالدار المدينة والآية في
مدح الأنصار وقد تبوءوا المدينة قبل التلبس
بالإيمان فوجب أن يقدر له عامل أي واعتقدوا
الإيمان والله تعالى أعلم خاتمة نسأل
الله حسن الخاتمة لما بعد المفعول معه من خبر
ما قبله أو حال ما له متقدما في الأكثر فتقول
في الخبر كنت وزيدا كالأخ وفي الحال جئت وهندا
ضاحكا وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو
نظرا إلى أن هذه الواو للعطف فتقول في الأول كنت
وزيدا كالأخوين وفي الثاني جئت وهندا ضاحكين
إذا كانت مشاركة له في الضحك أيضا وإلا فقد تكون
مشاركة له في الفعل دون الصفة المقيدة له وخالف
ابن كيسان فقال لا يجوز إلا مطابقة الأول فقط وهو
القياس قيل وينبغي أن يتعين هذا عند الجميع في
نحو قولك كان زيد ومؤدبه كالعبد والله تعالى أعلم

لف

بالصواب ولا يتقدم المفعول معه علي عامل المصاحب باتفاق
فلا يقال والخشبة استوى الماء قال ابن مالك من جهة
ان هذه الواو شبيهة بواو العطف وقيل لان اصلها
العطف فروعي هذا الاصل ولا علي المصاحب فلا
يقال استوى والخشبة الماء خلافا لابن جني فانه
اجاز ان يقال استوى والخشبة الماء تمسكا بانه قد
جاء ذلك في العاطفة كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق ، عليك ورحمة الله السلام
ولم يجز فيها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك من كلامهم
قال جمعت وفحشا غيبة ونميمة ، ثلاث خصال لست
وكلتا شبهتيه واهية اما الاولى فلان وقوع مثله في
الواو العاطفة شاذ ومخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه
واما الثانية فالبيت من العطف لا من المفعول معه
وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة **واما خبر كان** نحو كان الله
غفورا رحيما **و** قوله **اخواتها** بالجر معطوف علي
كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية بل المراد
به خبر له زيادة تتعلق بكان فلا يلزم من عطف اخواتها
علي كان العطف علي جزء العلم ولا من رجوع الضمير
في اخواتها رجوعه الى جزء الكلمة وليس المضاف هاهنا
مقدرا عطفا علي المضاف السابق اعني خبر من خبر
كان بان يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقامته مقام
المضاف في اعرابه كما هو المشهور او مجرورا علي
نحو رأي سيبويه ابقاه علي اعرابه لان تثنية الضمير
في قوله فقد تقدم ذكرهما لا يلايمه والمراد
بالاخوات في ذلك وفيما اشبهه النظاير تشبيه

النظاير

النظاير بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون
ذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه
ويسمى بالاستعارة المصرح بها **واسم ان** نحو ان الله غفور
رحيم **واخواتها** بالجر اي نظايرها ونجري هنا نظير
ما تقدم **فقد تقدم ذكرهما** اي خبر كان واخواتها
واسم ان واخواتها **في** ابواب **المرفوعات** استطرادا
عقب باب المبتدا او الخبر فاغنى ذلك عن ذكرهما
هنا تفصيلا **وكذلك التوابع** المنصوبة وقوله
فقد تقدمت هناك اي في المرفوعات تفصيلا بوجه
الشبه فاغنى ذلك عن ذكرها هنا تفصيلا هذا
باب مخفوضات الاسما باضافة
مخفوضات الى الاسما لبيان الواقع لا للاحتراز لان
المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا وهو
خاتمة الكتاب ويقال للمخفوضات المجرورات
وهي ما اشتمل على علم المضاف اليه اي اسم اشتمل
على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او اليا
لفظا او تقديرا لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال
الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم وانما قلنا
من حيث كونه مضافا اليه **المخفوضات على ثلاثة**
اقسام اي صادقة عليها ولو اسقط كلمة على لكان
اخصر واظهر فان قيل نعى على المصنف في ظاهر
الامر مخفوضان اخران احدهما المخفوض بسبب
الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض خرب

لمجاورته للضب وان كان خرب انما هو صفة للجحر وكان
الفارسي يقول في ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار والثاني
المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ٭ ولا سابق شيا اذا كان جائيا
قلت هذان النوعان يرجعان عند التحقيق الى المخفوض
بالحرف والمخفوض بالاضافة والتحقيق ان حركة
الحكاية ليست اعرابا وانما هي حركة مناسبة لانهم قصدوا
بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وان كان
المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا ففي خرب ضمة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة واما الثاني فهو
مخفوض بحرف مقدر قسم مخفوض بالحرف بدا بالمجرور بالحرف
لانه الاصل وقسم مخفوض بالاضافة ظاهر هذه العبارة
ان الاضافة عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال
والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره
ابن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان
وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباقي قوله
بالاضافة بمعنى في او للسببية فتكون الاضافة
سببا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة
اذ كون الشي سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه
باخص معين ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف
من اطلاق اسم المصدر على المفعول قال الشيخ الرضي اذا
ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك
الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون
الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه

هو

هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف
المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو المقوم للاضافة
بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل
الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان
كان ضعف مثله في نحو خير في قول روبة وذلك
لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص
بالمضاف اليه ويتبين به كان نصب ان المقدرة
في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فالسببية
او واو الجمع كما ياتي في باب نواصب المضارع جاز نصبها
مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفا
وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف
فهو الاولى قال ان حرف الجر نيته منسوخة
والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
زيد نكرة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا
اليه انه عامل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه
وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي
لانه ان اراد بها كون الاسم مضافا اليه فهذا المعنى
المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول
ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال
خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى
والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت
الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري الى ب

الحايط اي املت واسندته اليه واصطلاحا نسبة بين
تقييدية بين شيئين تقتضي الجر ثانيهما تخرج بالتقييد
الاسنادية نحو زيد قايم وبما بعده نحو قام زيد وبالاخير
نحو زيد الخياط ولا يرد الاضافة الي الجمل لانها في تاويل
الاسم واشتهر اشكال في الاضافة بانه يلزم الدور لتوقف
المضاف من حيث هو مضاف علي الاضافة وتوقف
الاضافة علي المضاف ضرورة انها نسبة بين المضاف
والمضاف وكل نسبة متوقفة علي المنتسبين وجوابه
انه ان اريد بتوقف الاضافة علي المضاف توقفها عليه
من حيث ذاته فهو مسلم ولا دور لاختلاف جهة التوقف
او توقفها عليه من حيث كونه مضافا فهو ممنوع والاصح
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه
لان الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفيد منه
تخصيصا وهذا مصطلح سيبويه وابن مالك وقيل
عكسه وقيل يجوز في كل وقسم مخفوض بالتبعية
هذا القسم زاده الاخفش وهو راي عند الجمهور فان
قيل الجر بالاضافة ايضا وهو مرجوح قلت نعم
ولكن المراد كما سبق الجر بسببها او فيها او بالمضاف
وقد يقال هنا علي بعد المراد الجر بالتبعية او فيها
لكنه حينئذ الي المجرور بالحرف او بالمضاف ولا يكون
قسما ثالثا وقد تقدم في التوابع ان الصحيح ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل
فيه مقدر مماثل للعامل في المبدل منه لانه علي نية
تكرار العامل وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر المخفوض
بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات

الرفع

الرفع والنصب بها كجا زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل
او يذكر الرفع والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها وقد
اجتمعت الاقسام الثلاثة في البسملة وذلك لان لفظ
اسم مجرور بالحرف الذي هو البا ولفظ الله مجرور
باضافة اسم اليه والرحمن والرحيم مخفوضان بالتبعية
لانهما صفتان لله فاما المخفوض بالحروف وتسمي تلك
الحروف الخافضة حروف الجر لانها تجر معني الفعل
الي الاسم اي الي معناه وقال الرضي الاظهر انه قيل لها
حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب
انتهي ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف
الفعل الي الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف
الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وتبعيض
وغيرهما تقول جلست في الدار دلت في علي ان الدار
وعا للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات
واسقط المصنف من حروف الخفض خلا وعدا
وحاشا لانه ذكرها في الاستثنا فاستغني بذلك
عن اعادتها هنا واسقط منها لعل ومتي وكي ولولا
لغرابة الجر بها فلم يلتفت اليها بعد ما نبه علي الجر
بها بقوله مخفوض بالحرف واقتصر في التفصيل
علي الكثير المشهور وذلك لان لعل لا يجر بها الا عقيل
قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا . بشي ان امكم شريم
فالاسم الكريم مبتدا وجملة فضلكم خبره وفيها ادا
فتح الاخر وكسره مع حذف الاول وثبوته ونقل الفرا
وابن الانباري الجر بلعن بمعني لعل واما متي فالجر

بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم اخرجها
متى كمه اي من كمه قال في المغني واختلف في قول بعضهم
وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى
وسط وكذلك اختلفوا في قول ابن ذويب يصف السحاب
شربن بما البحر ثم ترفعت ٭ متى لجج خضر لهن نئيج ٭ فقيل بمعنى
من وقيل بمعنى وسط واذا كانت بمعنى وسط فهي اسم
او من فحرف جزم به ابن هشام وغيره واما كي فيحتمل ثلاثة
اشيا الاول ما الاستفهامية عن علة الفعل نحو كيمه بمعنى لمه
والاكثر ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شي كان كذا
الثاني ما المصدرية وصلتها كقوله
اذا انت لم تنفع فضر فانما ٭ يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي بمنزلة
اللام جارة لمصدر موول من ما وصلتها اي انما يراد الفتى
للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق
النفع قاله الاخفش وقيل ما فيه كافة لكن عن عمل الجر
مثلها في ربما الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي
تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني
بدليل ظهورها في الضرورة كقوله ٭
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا ٭ لسانك كي ما ان تغر وتخدعا ٭
والاولى ان تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل
كثرة ظهورها معها واما لولا فلا تجر الا الضمير المتصل
نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضماير مجرورة بها عند
سيبويه قال في المغني في الجنات لولاي واذا وليت لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع
قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال
سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت

حتى

حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشي وموضع المجرور
بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض
عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاي وزيد تعين رفعه لانها
لا تخفض الظاهر انتهى وزعم المبرد ان هذا التركيب
فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك
عنهم كقوله ٭ ايطمع فينا من اراق دمانا ٭ ولولاي لم يعرض لاجسامنا جبن ٭
وقوله ٭ وكم موطن لولاي طحت كما هوى ٭ باجرامه من قنة النيق منهوي ٭
وعد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام
اذا جعلت عوضا من حروف الجر في القسم وليس المراد
معنى الاستفهام اذا جعلت عوضا من حروف الجر في
القسم وليس المراد معنى الاستفهام بل الصورة قال
في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا
للاخفش ومن وافقه انتهى قال ابن عقيل في شرحه بل
هو بحرف محذوف وان كان لا يلفظ به وفي البسيط ان
هذا قول الكوفيين فاذا قلت الله لافعلن فكانك قلت ابالله وتبعه
الاولين ان الواو في القسم عوض عن البا والتا عوض
عن الواو ولا خلاف ان الجر بالواو والتا انتهى وذهب
الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم حرف جر وشذا
في ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو
م الله بتثليث الميم وجعله في التسهيل بقية ايمن قال
وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم

تلك وذكر الفراء ان لات قد تجر الزمان وقرئ ولات
حين مناص وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى من
والصحيح انها اسم وذكر المصنف الحروف التي ذكرها
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما يعبر بها عنها واما البا
والكاف واللام والواو والفا فذكرها باسمائها لوجودها
فهو ما الخفض بمن بكسر الميم وبنائها على السكون قال
ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها
وبين من الاسمية وذهب الكسائي والفراء الى ان اصلها
ايمن حذفت الالف لكثرة الاستعمال فهي على قولهما
ثلاثية والجمهور على انها ثنائية وقال ابن مالك لغة
لبعض العرب وقال ابو حيان ضرورة وتختص
في القسم من ومن بكسر الميم وضمها بالرب وهي ام حروف
الخفض واصلها لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت
على ما لم يدخل عليها غيرها نحو من عندك وتنفرد
بجر بله لحديث البخاري عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه يقول الله اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه والمعروف نصبه
او فتحه على ان في بعض طرق الحديث من بله بفتح
الهاء مبنية وقال في التسهيل وتنفرد من بجر ظروف
لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع
وعن وعلى اسمين وتختص مكسورة الميم ومضمومتها
في القسم بالرب والتا واللام بالله وشذ فيه من الله
وترى انتهى قال الحريري وقول العامة ذهبنا الى
عنده وقول بعض المولدين كل عندك لا يساوي

نصف

نصف عندي لحن وقال الرضي وتكون من مضمومة الميم
ومكسورتها بمعنى بالقسم ولا تدخل اذن الا على لفظ الرب
كاختصاص التا بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على
معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه
جازمنه مبهمه في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصوصة
من يمين ومضمومتها مقصوصة من ايمن انتهى وبدا بها لما
تقدم ولها عشرة معان الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا
مما تحبون وعلامتها ان يصح ان تخلفها بعض ولهذا
قرئ بعض ما تحبون الثاني بيان الجنس فتكون لبيان
المراد من غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر
بعد من واطلاقه عليه وعلامتها ان يصح ان تخلفها
الذي هو ان كان ما قبلها معرفة او هو فقط ان كان
نكرة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو
الاوثان ونحو من شجر من زقوم اي هو زقوم والمبين
بحسب الظاهر يجوز ان يكون مذكورا مقدما ومؤخرا
نحو عندي من المال ما يكفي وان يكون مقدرا نحو كسيت
من زيد بده اي شيئا من عضو زيد وبده عطف بيان
له لكن صرح الرضي بانه اذا تأخر المبين فمن في الحقيقة
بيان لمبهم مقدر وما بعده عطف بيان فالمبين
في الحقيقة يجوز ان يكون مقدما قطعا الا انه مذكور
او مقدر فاحفظ ذلك ولا تغفل الثالث ابتدا الغاية
في الامكنة باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى
وفي غيرها وخصها البصريون الا الاخفش والمبرد
وابن درستويه بالمكان وانكروا ورودها للزمان فان
ابن مالك وغيره مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك

وكذا قال ابو حيان قال لكثرة ذلك في كلام العرب نظما
ونثرا وتاويل ما كثر وجوده ليس بجيد وليس المراد بالغاية
هنا نهاية المسافة بل المسافة قال الرضي كثيرا ما يجي في
كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية
يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدا اي جميع المسافة اذ
~~لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية الغاية جميع المسافة~~
والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها الغاية جميع المسافة
اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية قال والمقصود
من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المعدى بها شيا
ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشي الذي
منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل اصلا للشي الممتد نحو تبرات من فلان وخرجت
من الدار لان الخروج ليس ممتد الحصول له بالانفصال
ولو باقل خطوة وليس التاسيس في الاية حدثا ممتدا
ولا اصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهي
بمعنى في قال وضابطها ان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد
فايدتها نحو اعوذ بالله منك اذ المعنى التجي اليه فالبا
افادت معنى الانتها انتهى ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم اي التجي منه الى الله سبحانه فكانه يقول ابتدات
بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتداية ذلك الفعل
الرابع التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا الخامس معنى
بدل وهي التي يصح محلها لفظ بدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا
من الاخرة لجعلنا منكم ملايكة في الارض يخلفون ولا ينفع
ذا الجد منك الجد اي بدلك او عندك السادس الظرفية
نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلاة من يوم

الجمعة

الجمعة السابع موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من
هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله الثامن موافقة
البا نحو ينظرون من طرف خفي التاسع موافقة على
نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا العاشر التنصيص
على العموم او تاكيد التنصيص عليه فالاول نحو ما جاني
من رجل فانه قبل دخول من يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة
ولهذا يصح ان يقال بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول
من ومنه قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم وقوله
تعالى هل من خالق غير الله والثاني نحو ما جاني من
احد او من ديار اصيغتا عموم ومنه هل تحس منهم
من احد وهي الزايدة ولا يتفاوت اصل المعنى بحذفها
وانما يتفاوت التاكيد معنى والرتبة لفظا ولها
شرطان احدهما ان يسبقها نفي او شبهه وهو النهي
والاستفهام بهل دون غيرها من ساير الادوات
ككيف ونحوها اذ لم يحفظ قاله ابو حيان وقال
في الارتشاف وفي الحاق الهمزة بهل نظر ولا احفظه
من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي
الالحاق لانه قال لا تدخل من مع كل اداة استفهام كاين
ومتى بل مع هل او ما يقوم مقامها في استدعا الجواب
بالنفي ثانيهما ان يكون مجرورها نكرة وذلك نحو ما لكم
من اله غيره وما تسقط من ورقة الا يعلمها لا تعني من
احد وشرط ابن هشام في المغني ان يكون المزيد فيه
ايضا فاعلا او مفعولا به او مبتدا كما مثلنا قال ش
واهمل الكثير هذا الشرط فيلزم زيادتها في الخبر
والتمييز والحال المنفيان وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد

سبقه الي معناه الرضي الشاطبي نقلا عن ابن ابي الربيع وغيره
وذهب الاخفش من البصرية والكسائي من الكوفية الي جواز
زيادتها في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره
ابن مالك في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك
كقوله تعالي يغفر لكم من ذنوبكم ولقد جاءك من نبإ
المرسلين وحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون وقول الشاعر
وكنت اري كالموت من بين ساعة ❊ فكيف ببين كان موعده الحشر
اي وكنت اري بين ساعة كالموت وقوله
ويكثرونه من حنين الاباعر ❊ وذهب الكوفيون
والاخفش الي جواز زيادتها في كلام لا يكون منفيا ولا استفهاما
سمع قد كان من مطر وذهب قوم منهم الفارسي الي
جواز زيادتها في نكرة شرط كقوله
ومهما يكن عند امرئ من خليقة ❊ وان خالها تخفي علي الناس تعلم
والجمهور اولوا ما استدل به ها ولا علي التبعيض
او التبيين او غيره والتقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك
نبا من نبإ بحذف الموصوف او هو اي جاء من الخبر كائنا من
نبإ او القران وما بعده حال وقد كان هو اي كائن من
جنس المطر او قصد به الحكاية كانه سيل هل كان من
مطر فاجيب علي نمطه وانه من اشد الناس اي الشان
وقس عليه وزاد بعضهم معني الي نحو رايته من ذلك
الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتدا والانتها
قيل وتجي بمعني عند قاله ابو عبيدة نحو لن تغني
عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيا قيل وبمعني
ربما اذا اتصل مع ما قاله السيرافي وابن خروف وابن

طاهر

طاهر والاعلم كقوله
وانا لمما نضرب الكبش ضربة ❊ علي راسه يلقي اللسان من الفم ❊
وتقدم انها ترد للتقسيم بناء علي ان المستعملة في القسم حرف
والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية ومذهب
البصريين ان كل حرف من حروف الخفض له معني واحد
وان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس
كما ان حروف الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك
فاما مؤول تاويلا يقبله اللفظ او علي تضمين الفعل
معني فعل يتعدي بذلك الحرف او علي النيابة شذوذا
او الاخيره مجمل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ ونحو
وهو اقل تعسفا والي ولها ثمانية معان الاول انتها
الغاية مطلقا والمراد بالغاية المسافة نحو سرت
الي البصرة فالبصرة منتهي مسافة وقع فيها السير
ويشاركها في ذلك حتي والي امكن في ذلك من حتي لانك
تقول سرت البارحة الي نصفها ولا يجوز حتي نصفها
لان مجرور حتي يلزم ان يكون اخرا او متصلا بالاخر
نحو اكلت السمكة حتي راسها ونحو سلام هي حتي مطلع
الفجر وان دلت قرينة علي دخول ما بعد الي وحتي
نحو قرات القران من اوله الي اخره والقرينة هنا
ذكر الاخر وجعله غاية وقيل القرينة هنا كون الكلام
مسوقا لحفظ القران كله وذلك مناف لخروج الغاية
والاول اولي لتناوله نحو بعتك هذا الحائط من اوله
الي اخره ومما دلت القرينة علي دخول ما بعدها
قوله تعالي من المسجد الحرام الي المسجد الاقصي والقرينة
هنا العلم بانه لا يسري به الي البيت المقدس ولا يدخله

نحو قوله • التي الصحيفة كي تخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
او على عدم دخوله نحو فاتموا الصيام الى الليل والقرينة
هنا نص منفصل عن هذا النص هو النهي عن الوصال
والمنع منه فلولم تخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه
غاية للصيام لكونه مما يمتد الا للاتمام لانه فعل الجزء الاخير
وهو لا يمتد والغيا لا بد ان يكون ممتد ومما دلت
القرينة على خروجه نحو فنظرة الى ميسرة فان
الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار
حالة الميسرة ايضا وذلك يودي الى عدم المطالبة
وتفويت حق الدائن ونحو قوله ـــــــ سقى
الحيا الارض حتى امكن عزيت فلا زال عنها الخير محدودا
عدتها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه
مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وما ذكر
من عدم القرينة رجحه الرضي وزاد ترجيح عدم دخول
حدي الانتها والابتدا في الحدود فاذا قلت اشتريت من
هذا الموضع الى ذاك فالموضعان لا يدخلان ظاهر
في الشرا ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم
ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في
غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر
عدم الدخول نحو فاتموا الصيام الى الليل والمذهب هو
الاول ثم قال ومن الفرق بين حتى والى ان حتى
يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا الخلاف
الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما
اخترنا الخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الامع

القرينة

القرينة وان كان جزا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من
هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزا مما قبلهما فالظاهر
الدخول فيهما وان لم يكن جزا فالظاهر فيهما عدم
الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما
ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوفي اجزا المتجزي
الذي قبل حتى شيا فشيا حتى ينتهي الى ما بعد حتى
من الجزا والملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزا
وبعدها الجزا والملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا
نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد
الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر انتهى الثاني المصاحبة
نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق
انها بمعنى الانتها اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله
الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل
اي مضافة الى الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول
على تضمين العامل وابقا الى على اصلها والمعنى في
قوله من انصاري الى الله من يضيف نصرته الى
الله والى حينئذ ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصر في
مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك وقيل
التقدير من ينصر في حال كوني ذاهبا الى الله الثالث
التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد
حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن
احب الى الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل الانتها
الغاية اي منته اليك الخامس موافقة في نحو ليجمعنكم
الى يوم القيامة وقوله ـــــــ
فلا تتركني بالوعيد كانني • الى الناس مطلي به القار اجرب

قال الرضي والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي به
القار اجرب مكره مبغض والتكريه تعدى بالى قال
تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى
الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعثت منه
حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا على سخطت
قال . اذا رضيت علي بنو قشير . لعمر الله اعجبني رضاها
انتهى السادس موافقة من كقوله
. تقول وقد عاليت بالكور فوقها . ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا .
السابع موافقة عند كقوله
. ام لا سبيل الى الشباب وذكره . اشهى الي من الرحيق السلسل .
اي اشهى عندي كذا مثل ابن مالك وابن هشام في المغني
ونازعه الدماميني بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا
او بغضا من فعل تعجب او تفضيل معناها التبيين
فعلى هذا تكون الى في البيت لفاعلية مجرورها لا انها
اخو واجاب الشمني بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل
من نفس الحب والبغض وهي هنا متعلقة باسم تفضيل
من الشهوة قال الرضي قيل ان الى في انت الى حبيب او الي
بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على
اصلها كما ذكرنا الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء
مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح
الواو اي تهواهم وخرجت على تضمين تهوى معنى
تميل او على ان الاصل تهوي فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا
كما قيل في ناصية ناصاة ذكره ابن مالك قال ابن هشام
وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل وانما
ابن الصائغ بان اصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض

للاستثقال

للاستثقال وفي هذا الجواب نظر لان سكون تهوى بسبب
العارض للاستثقال هو سكونه عن الحركة الاعرابية
وتلك عارضة ليست هي له في الاصل لان الكلمات قبل
التركيب ليست بمعربة وقال ابو الحسن الاخفش وتكون
بمعنى الباء نحو واذا خلوا الى شياطينهم وتقلب النهايا
اذا اجرت ضمير نحو الينا واليك واليه وعن ولها عشرة
معان الاول المجاوزة اي بعد شيء عن المجرور بها
بسبب ايجاد المصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس
اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمته
عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا
اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته
عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه
اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون
ولتركبن طبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق
اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله
وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين
فقط بل المقصود جنس الطباق كل واحد منها اعظم
من الاخر فهو مثل التلبية في لبيك وقوله تعالى
كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على
اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم
ورث السيادة كابرا عن كابر متجاوزا في الفضل عن
كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء
الحروف على معناها ما امكن وقوله
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني

ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة
وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها
والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى
فعن في مثله تقييد النفي كما في قولك قلت هذا
عن علم وقوله تصد وتجدي عن اسل • ضمن تجدي
تجدي معنى تنكشف اي تنكشف القطا عن وجه اسل كذا قاله
الرضي سقناه مع طوله لكثرة فوائده وحسن شاهده لهذه
المسئلة وعبارة الفاضل الجامي اي مجاوزة شيء وتعديته
عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله
الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو
اديت عنه الدين انتهى والمجاوزة هي الاصل فيها ولذا
عدي بها صد واعرض واضرب والحرف وعدل ونهى
ونأى ورحل واستغنى ~~صد واعرض واضرب~~ ورغب
ونحوها ومنه باب الرواية والاخبار لان المروي والمخبر
به مجاوز لمن اخذ عنه ولم يذكر البصريون سواها
الثاني معنى بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لتركبن
طبقا عن طبق يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل من
بعد مواضعه الثالث الاستعلاء كعلى كقوله
تعالى فانما يبخل عن نفسه وقول الشاعر لاه ابن
عمك البيت اي على الرابع التعليل نحو وما كان
استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وما نحن بتاركي
الهتنا عن قولك الخامس الظرفية كقوله
واسو سراة الحي حيث لقيتهم • ولا تك عن حمل الرباعة وانيا
اي في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري ورد بان تعديه

وفي

وفي
بنحو معروف وفرق بين وفي عنه وفي فيه بان معنى
الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر
السادس موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده اولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل
فيتقبل من احدهما السابع موافقة الباء نحو وما ينطق
عن الهوى اي بالهوى وتقدم ما فيه الثامن الاستعانة
قاله ابن مالك ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم
يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريري في انكار
ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية التاسع
البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وحديث
الصحيحين صومي عن امك العاشر الزيادة للتعويض
من اخرى محذوفة كقوله
الجزع ان نفس اتاها حمامها • فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
وقوله فاصبحن لا يسالن عن بما به • وزاد [illegible]
خلافا لابي عبيدة حيث اجازها في الاختيار واستدل
بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره
اي امره • وعلى ولها عشرة معان الاول الاستعلاء
اي العلو لا طلبه فهي لبيان ان شيئا فوق واستعلى
على ما بعد على اما حقيقة نحو زيد على السطح او
حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله
كانه ركب عليه او حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على
قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة
لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما
مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء
مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم

الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت
على الله واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلعمر رضيت
في التعدي على ضده اي سخطت وقوله رعته اشهرا
وحلا عليها اي على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه
وهي تميل اليه وتتبعه وقولهم فلان على حلالته يقول
كذا اي معها كانه المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه
من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر على اسم الله
تعالى اي ملتزما به فكانه مركب تحملك الى مقصدك ومررت عليه
بمعنى ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به سـ
وقوله • ان الكريم وابيك يعتمل • ان لم يجد يوما على من يتكل
على ليس فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله
ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور
الراجع الى الموصول لما مر في باب الموصولات فقدم ع
على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لانتفا
يتكل منه خلا لان المانع من النصب الحرف الجار انتهى قال
ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله
فيوم علينا ويوم لنا او ما وقع بعد وجب او شبهه او كبر
او صعب ونحوه مما فيه ثقل او دل على تمكن نحو اولئك
على هدى انا على عهدك ووعدك ما استطعت سـ
الثاني الظرفية كفي نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على
ملك سليمان اي في ملكه ودخل المدينة على حين غفلة
اي في حين غفلة الثالث المجاوزة كعن نحو اذا رضيت
على بنو قشير الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على
ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله • علام تقول
الرمح يثقل عاتقي الخامس المصاحبة كمع نحو واتى المال

على

على حبه اي مع حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
اي مع ظلمهم السادس موافقة من نحو واذا اكتالوا على
الناس يستوفون السابع موافقة الباء نحو حقيق على
ان لا اقول على الله الا الحق اي بان كما قرا ابي الثامن
الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله
• ان الكريم وابيك يعتمل • ان لم يجد يوما على من يتكل •
اي من يتكل عليه وتقدم ما فيه التاسع الزيادة لغير
تعويض وهو قليل كقوله • ابى الله ان اسمح ما لك •
على كل افنان العضاه تروق • فعلى زائدة لان راق
يتعدى بنفسه وحذفها وزيادتها ضرورة كقوله
• تحن فتبدي ما بها من صبابة • فاخفي الذي لولا الاسى لقضاني
اي لقضي علي وجوز ابن مالك زيادتها في النثر لحديث
من حلف على يمين اي يمينا وقال ابو حيان هو على سـ
تضمين حلف معنى جسر العاشر الاستدراك والاضراب
كقوله • بكل تداوينا ولم يشف ما بنا • على ان قرب الدار خير من البعد
• على ان قرب الدار ليس بنافع • اذا كان من تهواه ليس بذي ود
والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت
موقع هذه الحروف فكنت تقول وثبت عليه اي
عنه وكتبت على القلم اي به وجاء زيد على عمرو اي معه
والدرهم على الصندوق اي فيه واخذت على الكيس
اي منه واولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فتضمن
تلو معنى تقول ورضي معنى عطف واكتالوا معنى تحكموا
في الكيل وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص
ولتكبروا معنى تحمدوا وجوز الاخفش حذفها ونصب
تاليها مفعولا نحو لا تواعدوهن سرا اي على سر لا تقرن

لهم من الملك المستقيم اي على صراطك ونجيب قلب العن الي
وعلي يا اذا كان مجرورها ضميرا ادني ولها عشرة معان
الاول الظرفية مكانا وزمانا وقد اجتمعا في قوله تعالى
الم غلبت الروم الاية حقيقة او مجازا نحو زيد في الدار
ولكم في القصاص حياة والحقيقة حيث كان للظرف
احتوا وللمظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية
اذا فقد الاحتوا نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر
فلان علم او فقدا معا نحو في نفسه علم ومن المجازية
الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي
نحو الا ان فيهما قلبا لان الخاتم والقلنسوة ظرف
والراس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب ان
يتحرك بالمظروف نحو الظرف وها هنا الامر بالعكس
قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار فهي تبين ان مدخولها
ظرف لشي حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو نظرت
في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب
والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والتكلم
مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها
محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام
في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي
هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف
وهذه هي التي يقال انها للسببية كذا قاله الرضي الثاني
السببية نحو لمسكم فيما افضتم به وكم فيه اي بسببه وفي
الحديث دخلت امراة النار في هرة حبستها في النفس
مائة من الابل الحب في الله والبغض في الله من الايمان
بدليل الحديث الاخر ان تحب لله وتبغض لله ولتبني

التغليبية

التغليبية ايضا قال الرضي وقيل انها بمعنى الباء في قوله
ويركب يوم الروع منا فوارس • بصيرون في طعن الكلا واباهر
والاولى ان تكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في
هذا الشان الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في
امم اي [illegible] معهم نخرج على قومه في زينته قال
الرضي وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في
عبادي وبمعنى الباء في قوله • تخابي به الكفانا وتنهبها
وتشرب في اثمانها وتقامر • والاولى انها في الموضعين
بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي
ابنها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل
اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل
فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت اخي في الله ع
اي في رضى الله اي رضاه مشتمل على مواخاتنا لا تخرج
عنه الا لاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض
في الله انتهى الرابع الاستعلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل
اي عليها وقال الرضي قيل انها فيه وفي قوله بطل كان
ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها التمكن
المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف الخامس
المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل وقول
الخضر لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما ياخذ
هذا الطائر بمنقاره من البحر السادس موافقة الى
نحو فردوا ايديهم في افواههم قال الرضي والاولى
ان تقول هي بمعناها والمراد التمكن السابع موافقة
من كقوله • الا عم صباحا ايها الطلل البالي • وهل يعمن من

كان احدث عهده ثلاثون شهرا في ثلاثة احوال اي منها
الثامن موافقة البا كقوله وتركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون في طعن الكلا والاباهر اي بطعن التاسع
التعويض وهي الزايدة عوضا من اخرى محذوفة كقوله
ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه اجاز ذلك
ابن مالك قياسا علي قوله
ولا يواتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق
اي فانظر من تثق به العاشر التوكيد وتسمى الزايدة
لغير تعويض اجاز ذلك ابو علي كقوله
انا ابو سعد اذا الليل دجا فخال في سواده يرندجا
اي فخال سواده اليرندج والارندج جلد اسود ولجازه
بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها واختلفوا
في زيادتها علي اقوال فقيل تزاد في الاختيار وغيره
نحو ما تقدم وقيل لا مطلقا وقيل في الضرورة دون
الاختيار وهو راي الفارسي والبصريون قالوا الا
تكون الا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية
ورب بضم الرا وتشديد البا وفتحها ويقال بفتح الرا
ورب بضمها وربت بالضمة وفتح البا والتا وربت
بسكون التا وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين
وسكون التا وتخفيف البا المشددة ورب بالضم والسكون
ورب بالفتح والسكون فهذه سبعة عشر لغة حكاها ماعدا
ربتا ابن هشام في المغني وحكى ابن مالك منها عشرا وزاد
ابو حيان ربتا وزعم ابو الحسين علي ابن فضال المجاشعي
في كتاب الهوامل والعوامل انها ثنائية الوضع ساكنة
الثاني كهل وبل وقد وان فتح البا مخففة دون التا

ضروة

ضرورة لا لغة وان فتح الرا في الجميع مشددا او مخففا مع
التا ودونها شاذ والجمهور علي انها ثلاثية الوضع وان
التخفيف المذكور وفتح الرا لغة معروفة واشهر لغاتها
ضم الرا وفتح البا المشددة قال الرضي ووضع رب للتقليل
تقول في جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيت اي
لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان
قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين علي ان رب جواب
لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب
فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب
هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش
وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل
مثل لم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير
في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا نه
بالاضافة كما تجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب
رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت
فان حروف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي
لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال
صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر
عن المفعول عن العمل فيعضد بحرف الجر كقوله
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر
الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان تعضد مثل
ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها
التخصيص حتى تخص مضمون ذلك الضعيف باللام

فتعلم من بين حروف الجر لافادتها التنصيص حتى تخص
مضمون ذلك المتعلق عن العمل في ذلك المفعول بذلك
المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عليه فيه نحو لزيد ضربت
وانا ضارب لزيد ومني لزيد حسن ويشكل ايضا
بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد
ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف
وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته
شي واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا
قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم
اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شي اخر مقدر مثل حققت
وتثبت على ما ادعوه وان اعتذروا بان الضمير في
اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله
هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر
المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل
كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للفعل المقدر
كما في زيدا ضربته جا الاشكال الاول مع انه لم يثبت في
كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد
جاوزته بتقدير مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو
رب رجل كريم جاني في جواب من قال ما جاك رجل ولا شك
ان جاني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شي
اخر بل تم بقولك جاني ~~هو جواب رب~~ فتكون كقولك
بزيد مر والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا ضرب والفاعل
للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير
امتناع ذلك انتهى واختار الرضي انها اسم لان معنى رب

رجل

رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل
كثير من هذا الجنس فمن قال اعرابه ابدا رفع على انه
مبتدا لا خبر له كما اختاره في قولهم اقل رجل يقول ذلك
الا زيد لتناسبهما في معنى القلة قال فان لقيت فلا محل
لها حينئذ لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة
ومنع ذلك البصريون بانها لو كانت اسما لجاز ان يتعدى
اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم مررت
وان يعود عليها الضمير ويضاف اليها وذلك وجميع
علامات الاسم منتفية عنها واجيب عن البيت بان العرو[ف]
وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر
محذوف كما صرح به في قوله يا رب هيجا هي خير من
دعه والجملة صفة المجرور او خبره اذ هو في موضع مبتدا
قال ابو علي ومن الدليل على انها حرف انهم لم يفصلوا
بينها وبين المجرور كما فصلوا بين لم وما تعمل فيه والكوفيون
القائلون بانها اسم قالوا وتكون معمولة لجوابها كاذا فيبتدا
بها فيقال رب رجل افضل من عمرو وتقع مصدرا كرب
ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل
ضربت وفي المغني رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى
اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قولهم ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عارا عليك ورب عار ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة
صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدا كما سياتي
وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما
خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل
قليلا فمن الاول قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وفي
الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع

وصح

اي اني يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صايمه لن يصومه
وقايمه لن يقومه وهو ما تمسك به الكسائي على اعمال اسم
الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر
فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال وقال
اخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه
الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف
والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا منها
التقليل ومن الثاني قول ابي طالب وابيض يستسقى
الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل
يريد به النبي صلى الله عليه وسلم وقول الاخر الا رب
مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان
اراد ادم وعيسى على نبينا وعليهما الصلاة والسلام والقمر
ونظير رب في افادة التكثير تارة كم الخبرية وفي افادة التقليل
اخرى قد كما سياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ
التصغير تقول جبير ورجل فتكون للتقليل وقال
فويق جبيل شامخ لن تناله بقنته حتى تكل وتعملا
وقال لبيد رضي الله عنه
وكل اناس سوف يدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل
الا ان الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب
بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير
مجرورها ونعته ان كان ظاهرا وافراده وتذكيره وتمييزه
بما يطابق المعنى ان كان ضميرا وعليه حذف معداها
ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو

اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن اقل كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله
وابيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله
بل بلد ذي صعد واكام وقوله رسم دار وقفت
في طلله وبانها زايدة في الاعراب دون المعنى فمحل
مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع بالابتدا او نحو
رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب
رجل صالح لقيته نصب او رفع كما في قولك هذا لقيته
ويجوز مراعاة محلها كثيرا وان لم يجز مررت بزيد
وعمرا الا قليلا قال
وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير
نهوض فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا
الفرس ثورا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه
ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمنا
واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان
تهيها للدخول على الجملة الفعلية وان يكون الفعل
ماضيا لفظا ومعنى كقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها قوله
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها
على الاسمية قول ابي دواد ربما الجامل المؤبل فيهم
وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية وان ما هي في البيت
نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوف والجملة صفة لما
ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله
ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضايه ان الفعل المستقبل

عنه به عن ماض متجوز به عن المستقبل والدليل على صحة
استقبال ما بعدها قوله
فان اهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان
وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية
انتهى وفي مفادها ثمانية اقوال اولها انها للتقليل
دائما وهو قول الاكثرين كالخليل وسيبويه وعيسى
ابن عمرو ويونس وابن زيد وابي عمرو بن العلا وابي
الحسن الاخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد
والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني
والسيرافي والصيمري وجملة الكوفيين كالكسائي
والفرا وابن سعدان وهشام ولا نخالف لهم الا
صاحب العين ثانيها للتكثير دائما وعليه صاحب العين
وابن درستويه وجماعة وروي عن الخليل ثالثها
انها للتقليل غالبا وللتكثير نادرا رابعها عكسه وجزم
به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني
خامسها موضوعة لهما من غير غلبة في احدهما نقله ابو
حيان عن بعض المتاخرين سادسها لم توضع لواحد
منهما بل هي حرف اثبات لا تدل على واحد منهما وانما
يفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان سابعها للتكثير
في موضع المباهلة والافتخار وللتقليل فيما عداه
وهو قول الاعلم وابن السيد ثامنها لمبهم العدد يكون
تقليلا وتكثيرا فهذه ثمانية اقوال حكاها ابو حيان
في شرح التسهيل والبا اي معنى البا وهي مكسورة مطلقا
وقيل بفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن
بعضهم ولها خمسة عشر معنى الاول البدل وهي التي

تحسن

تحسن موضعها بدل نحو قول عمر رضي الله تعالى عنه ما يسرني
ان لي بها الدنيا اي بدلها وقول الحماسي
فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
وكان بالبدل تعارف بالتعويض الاتي بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شي بشي بان يدفع شي من احد
الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شي في مقابلته والمراد
بهذه ان تختار احد الشيئين على الاخر بحيث لا يبقى
الاخر عنده مسد الاول ولا يكون هناك رفع ومقابلة
من الجانبين وسياتي كلام يتعلق بذلك ايضا وهذا المعنى
اثبته المتاخرون وانكره جماعة وقالوا في امثلته البا
للسببية الثاني الظرفية وهي التي تحسن في موضعها في نحو
نصركم الله ببدر اي في بدر ونجيناهم بسحر اي في سحر
الثالث السببية نحو فكلا اخذنا بذنبه وسياتي في
ذلك مزيد كلام الرابع التعليل كذا في التسهيل قال ابن مالك
في شرحه وهي التي تحسن موضعها اللام غالبا نحو فبظلم
من الذين هادوا وانكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وان الملا ياتمرون بك قال واحترزت
بقولي غالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من
اجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من اجله وهو ميت
قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان التعليل
والسبب عندهم شي واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي
سمي به السبب موجود في با التعليل لانه يصلح ان
ينسب الفعل لما دخلت عليه با التعليل كما يصح ذلك
في با السبب فتقول ظلم انفسكم اتخاذكم العجل واما
ياتمرون بك فالبا فيه ظرفية اي يامرون فيك اي يتشاورون
في امرك لاجل القتل انتهى قال السيوطي وهذا هو الحق

الخامس الاستعلا قاله الكوفية وجزم به ابن مالك نحو ومن ان تامنه
بقنطار اي عليه بدليل الا كما امنتكم على اخيه واذا مروا بهم
يتغامزون اي عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم ارب يبول
الثعلبان براسه بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب
السادس التعدية والمراد بها تصيير الفاعل مفعولا وكما تسمى
باء التعدية تسمى باء النقل ايضا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم
فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكم
الزايدة كرب ومنذ فان قلت فلم عدت التعدية نوعا
للام مقابلا لبقية معانيها كما سياتي قلت المراد انها قد تاتي
لمجرد التعدية بمعنى انه قد لا يكون الفايدة بها الا التعدية
لا ان بقية معانيها لا تعدية فيها فليتامل والتزمها تعدي
الفعل القاصر نحو ذهب بزيد بمعنى اذهبته ومنه ذهب
الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقد يكون مع
المتعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت
الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك
الحجر الحجر والذي يعبر البا معناه ثم فيه عند المبرد مصاحبة
الفاعل للمفعول به لان البا التي للتعدية عنده بمعنى مع قال
سيبويه البا في مثله ذهبت به كالهمزة والتضعيف تعني ذهبت
به اذهبته وتجوز المصاحبة وعدمها واما في الهمزة والتضعيف
فلا بد من التغيير السابع التعويض وتسمى با المقابلة ايضا قال
ابن مالك وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو اشتريت
الفرس بالف وكافات الاحسان بضعف قال السيوطي والظاهر
انها داخلة في با المقابلة البدل الثامن الالصاق حقيقة
او مجازا ويقال الالزاق قال في شرح اللب وهو تعلق احد

المعنيين

المعنيين بالاخر قال ابو حيان قال بعض اصحابنا هي
نوعان احدهما البا التي لا يصل الفعل الى المفعول الا بها
نحو سطوت بهم ومررت بزيد قال والالصاق في مررت
بزيد مجازا لما التصق المرور بمكان يقرب زيد جعل كانه
ملتصق بزيد والاخر البا التي تدخل على المفعول
المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول
نحو امسكت بزيد الاصل امسكت زيدا افاد دخول البا العلم
ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا
بدون البا فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير
مباشرة قيل والالصاق معنى لا يفارق البا ولهذا لم يذكر
لها سيبويه معنى غيره وزاد غيره ما تقدم وما ياتي التاسع
المصاحبة وبا المصاحبة كما قال ابن مالك هي التي تحسن
موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو اهبطوا بسلام اي
مع سلام ومسلما جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق ومحقا فسبح بحمد
ربك اي مع حمده وحامدا فهي لبيان ان ما بعدها مع ما قبلها
ومصاحب له سوا كان ملصقا به او لا نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي هو معه ونحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به العاشر
التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها كذا قاله ابن مالك
كالكوفيين وانكر ذلك جماعة واولوا يشرب في الاية بانه ضمن معنى
يروى وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الما بالعسل قال
بعضهم ولو كانت البا للتبعيض يصح زيد بالقوم يريد منهم
ونبضته بالدراهم اي من الدراهم قال شيخنا رحمه الله تعالى
وهذا الكلام غير ما قاله الشافعية نقلا عن اللغة من ان
الفعل المتعدي اذا عدي بالبا كان المقصود التبعيض
وباء لان هذا الخاص بالمتعدي التبعيض هي التي يحسن موضعها

من عنان قلت علي م انتصب عينا من قوله تعالي عينا يشرب
بها عباد الله قلت اما علي البدل من كافورا او من كاس علي الموضع
او بتقدير نعم اي يشربون عينا وعليه وعلي الاول لا تقدير
من تقدير مضاف اي ماء عين فهو كقول حسان رضي الله تعالي عنه
يسقون من ورد البريص عليهم • بردي يصفق بالرحيق السلسل
اي ماء بردي وجوز بعضهم وجها رابعا وهو ان يكون حالا
من الضمير المضاف اليه المخرج وفيه بعد الحادي عشر المجاوزة
كعن وفي اختصاصها بالسوال خلاف فقيل تختص به وظاهر
كلام ابي حيان ان الكوفية كلهم عليه كقوله تعالي فاسئل
به خبيرا بدليل يسالون عن انبايكم وقوله علقمة
فان تسالوني بالنساء فانني • بصير بادواء النساء طبيب وقيل
لا وعليه ابن مالك نحو يسعي نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم
تشقق السماء بالغمام والبصرية انكروا هذا المعني واولوا
الاية والبيت علي ان المعني اسال بسببه خبيرا او بسبب
النسا لتعلموا احوالهن ويضمن السوال معني الاعتنا
والاهتمام قالوا ولو كانت بمعني عن لجاز اطعمته بجوع
وسقيته بعيمة يريد عن جوع وعن عيمة قال ابن هشام
رحمه الله تعالي وفي التاويل الاول بعد لان المجرور هو المسوول
عنه ولا يقتضي قولك سالت بسببه ان المجرور هو المسوول
عنه الثاني عشر الاستعانة وباء الاستعانة هي الداخلة علي الة الفعل
نحو كتبت بالقلم فهي تبين ان ما بعدها معين للفاعل في صدور
الفعل وانه اله ولذا جمع ابن مالك في الالفية كابن هشام في
المغني بين السببية والاستعانة وفسر الثانية بالداخلة علي
الة الفعل ومثل الاولي بنحو ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وقال
الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر علي الاستعانة

ابن مالك وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقتصر علي السببية
وقال في شرحه باء السببية هي الداخلة علي صالح للاستغناء به عن
فاعل بعدها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلو قصد
اسناد الاخراج اليها وقيل انزل ماء اخرج من الثمرات رزقا لكم
لصح وحسن لكنه مجاز والاخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم
وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطع السكين
والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة واثرت
علي ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الي
الله تعالي فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة
فيها لا يجوز انتهي وقوله فان استعمال السببية الي اخره يشعر
بانه انما احترز عن اطلاق لفظ مع تحقق معناها ولا ينبغي
ان يكون مرادا لان تحقق معناها ابلغ محذورا من مجرد الاطلاق
لاستلزامها الاحتياج والعجز المحالين في حقه تعالي بل يجب
ان يريد ان المعني الذي دل عليه الباء بسبب عادي لايجاد الفعل
عنه بمعني الاستعانة غير متحقق في حقه تعالي وتوهم والاطلاق
لفظها ممتنع لايهامه المحذور وبقي ان الباء في نحو بسم الله مما جعلوها
للاستعانة وجعلها للسببية في كلامه تعالي لا يظهر معناه مع تعذر
تعلقها بنحو ابتدي ويتجه جعلها للمصاحبة او الملابسة التبركية
وحينئذ فما جعلوه للاستعانة لا يختص عند ابن مالك في جعله
للسببية فليتامل وقال ابو حيان ما ذهب اليه ابن مالك من
ان باء الاستعانة مندرجة في باء السببية قول انفرد به واصحابنا
فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي
تدخل علي سبب الفعل نحو مات زيد بالجوع وبالحر وعجبت
بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل علي الاسم المتوسط
بين الفعل ومفعوله الذي هو اله نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم



وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي اذ لا يصح جعل القلم
سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبري
ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غيرها انتهى ولا يخفى
ان هذه التسمية اما اصطلاحي ولا حجر في الاصطلاح فلا
منع من ان يصطلح ابن مالك على اطلاق السببية بمعنى شامل
للآلة عند غيره فان اراد المعترض عليه انه اخطا في ذلك
فهو ممنوع وان اراد انه خالف غيره فهو معترف بذلك ولا
محذور عليه فيه فليتامل الثالث عشر الغاية كالى نحو وقد
احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع
عشر معنى الكاف داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه قال
ابن هشام الخضراوي وذلك نحو لقيت بزيد الاسد ورايت
به القمر اي لقيت بلقائي اياه الاسد اي شبهه قال ابو
حيان والصحيح انها للسبب اي بسبب لقائه وبسبب رويته باصح
الخامس عشر التوكيد وتجي زائدة قياسا في الخبر والاستفهام
بهل اي اذا دخلت على خبر المبتدا او كان او ان ونحوها ويكون
في الكلام استفهام بهل خاصة نحو هل زيد بقائم ولا يقال ازيد
بقائم او نفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب
وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال
الرضي والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان وتزاد
قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحاله على حذف
المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل
لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب
سيبويه وفي المبتدا بحسبك وتزاد شذوذا في خبر المبتدا
الموجب نحو الخبر بعده جزا سيئة بمثلها عند الاخفش

وتزاد

وتزاد بها بكثرة في المفعول به نحو الفي بيده ونحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم ونحو
نرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال
ولكن اجرا لو فعلت بهين • وهل ينكر المعروف في الناس
والاجر ومن غريب زياداتها ان تزاد في الحج ونحو قوله
فاصبحن لا يسالنه عن بما به • اصعد في علو الهوى ام تصوبا
قال ابن مالك وتزاد عوضا ومثله بقوله
ولا يواتيك فيما ناب من حدث • الا اخو ثقة فانظر بمن تثق
قال اراد من تثق به فزاد البا قبل من عوضا وحكاه ايضا
في عن وعلى والشاهد • اتجزع ان نفس اتاها حمامها
فهلا التي عن بين جنبيك تدفع اي فهلا عن التي بين
جنبيك تدفع فحذف عن وزادها بعد التي عوضا
وقول الاخر • ان الكريم وابيك يعتمل • ان لم يجد
يوما على من يتكل • اي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف
عليه وزاد على قبل من عوضا وقاسه في الى وفي واللام
ومن فقال ونحو عندي ان يعامل بهذه المعاملة من واللام
والى وفي قياسا على عن وعلى والبا فيقال عرفت ممن عجبت
ولمن قلت والى من اويت وفيمن رغبت والاصل عرفت من
عجبت منه ومن قلت له ومن اويت اليه ومن رغبت فيه
فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضا ورد ابو حيان
العوض بانواعه فقال في الابيات المستشهد بها لا يتعين
فيها التاويل المذكور لاحتمال ان يكون الكلام تم عند قوله
فانظر اي فانظر لنفسك ولما تقدم انه لا يواتيه الا اخو
ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار
على نفسه حيث قدر وجود اخي ثقة فقال بمن تثق اي

لا احد يوثق به فالباقي من متعلقه يتشق وكذا البيت الاخر
يحتمل تمام الكلام عند قوله ان لم نجد يوما اي اذا لم نجد
ما نستعين به اعتمل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهام
اي لا احد يتكل عليه فعلى متعلقه يتكل ولم يوول البيت الثاني
وقال في المقتبس هذا الذي اجازه قياسا لمن يلتفت الاصل
الذي يقاس عليه الا ترى الى ما ذكرناه من التاويل فيما استدل
به ولو كانت لا تحتمل التاويل لكانت من الشذوذ والندور
والنعم من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها
قال وقد نص سيبويه على ان عن وعلى لا يزادان لا عوضا
ولا غير عوض والكاف اي مساها قال الرضي ودليل حرفيته
وقوعه صلة في نحو جا الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان
قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا المحذوف اي الذي
هو كزيد اي مثل زيد فقد تقدم في باب الموصولات ان حذف
المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة كما قرئ
في الشاذ تماما على الذي احسن واستعمال نحو الذي كزيد
شايع كثير وتتعين اسميتها اذا انجرت بحرف كما في قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله
اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت
والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش
فيجوز ذلك من غير ضرورة وتتبعه الجزولي انتهى ولها
اربعة معان الاول التشبيه اي مشابهة ومشاركة
شي مع مدخولها في شي نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته
قوم قال ابن هشام وهو الحق سوا جردت نحو ويكانه
لا يفلح الكافرون اي اعجب لانه لا يفلح او وصلت بما المصدرية
نحو واذكروه كما هديكم اي لهديته اياكم وعبارة التسهيل

هكذا في نسخة

فليتأمل

ان

ان يجيبها للتعليل قليل لكنه قال في شرح الكفاية ودلائلها على التعليل
كثيرة والاكثرون نفوا التعليل الثالث الاستعلاء اثبته الكوفية
والاخفش حكوا ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير
اي على خير وكن كما انت اي على ما انت عليه وغيرهم قال هي للتشبيه
على حذف مضاف اي كصاحب خير وعلى ان ما موصولة اي
كالذي هو انت والاستعلاء قليل كما اشار اليه التسهيل الرابع
التوكيد وهي الزايدة كما في التسهيل وقد تزاد ان امن من
اللبس انتهى قال ابن عقيل وجعل منه ليس كمثله شي وقيل الزايد
مثل وقيل مثل بمعنى الصفة فلا زيادة وقد تزاد خالية عن
معنى التشبيه حكى الفرا انه قيل لبعض العرب كيف تصنعون
الاقط فقال كهين اي هينا انتهى وانظر هل يشكل اشتراط
امن اللبس بالتمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات فيها
الا ان يقال الاحتمالات واحد او يقال اذا صح ارادة كل لم يبق
الاحتمال وقال الرضي وتكون ايضا زايدة اذا لم تلتبس بالاصلية
ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شي او دخول
مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي
التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان
من جنس الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى
واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يوثفين
فلها ان يكون من باب التوكيد فهما اما اسمان او حرفان كقوله
ولا للما بهم ابدا دوا واما ان يكون احداهما زايدة فتكون
تلك الزايدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى فتكون اما
الاولى فهو كقوله ليس كمثله شي واما الثانية فهو كقوله
مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة.

وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ونجوز ان
يكون مثل مضافا الي مقدر يدل عليه بعض الظاهر كما
قلنا في يا تيم تيم عدي فعلي هذا لا يكون الكاف زائدة
فكانه قال مثل عصف كعصف والكاف لا تدخل المضمر
خلافا للمبرد اذ لو دخل لادي الي اجتماع الكافين اذا شبه
المخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر علي
المنصوب المنفصل قال ـــــ
فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر
وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلي
المجرور ايضا قال ـــــ
فلا اري بعلا ولا حلايلا كه ولا كهن الا حاظلا وقالت
ولم او عال كها او اقربا وقد تدخل في السعة علي المرفوع
نحو انا كانت ونجي ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة
معان احدها التشبيه مضمون جملة بمضمون اخري كما كانت
قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالي اجعل لنا الها
كما لهم الهة فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما
كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف
الجر موضوعة كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن
المفعول به الي المفعول به لا بد له من فعل او معناه
فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتي يطلب فعلا او معني
كن كما انت في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدا
محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون
الحاصل له الان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
كما تكونون يولي عليكم شبه التولية عليهم المكروهة
بكونهم المكروه اي بحالهم المكروهة وثانيهما ان تكون

بمعني

بمعني لعل حكي سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي اتيك
قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فتكون قد تغير معني
الكلمة بالتركيب وذلك كما تجي ما بمعني ربما قال ـــــ
واني لما اضرب الكبش ضربة علي راسه يلقي اللسان
من الفم اي ربما وتقول اني لما افعل اي ربما وقال بعضهم
اي مما تجي ايضا بمعني ربما نحو اني بما افعل وثالثها ان تكون
بمعني قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام
وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع
بعد كما بمعني كيما علي ان يكون اصله كيما فحذف اليا تخفيفا
ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية لا افادة التعليل
ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد
الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية تنشد دونه
عن الانشاد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلما وقد تكون
ما بعد الكاف مصدرية نحو كما تدين وافعل كما تفعل ونجوز
ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولي عليكم
من هذا النوع كما نجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول
اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب
حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في
كما ويهيي رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها
ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا عن طلب المضاف اليه
واما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن
طلب المضاف اليه الفاعل واما مصدرية والمصدر
فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله ـــــ
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال علي طول
الصدود يدوم زايدة ووصال فاعل قلما وهي عند

سيبويه كافة ووصال مبتدا انتهى ما اردناه منه وما قاله
انها تكون للمبادرة اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت
وسلم كما تدخل قاله السيرافي وابن الخباز في النهاية قال
ابن هشام وهو غريب جدا **واللام** اي ومنها قال الرضي لام
الجر مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة
خزاعية وربما فتحت قبل ان المضمرة نحو لتعلم بفتح الميم ونقل
فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد
كالواو والفا ولام الابتدا الحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة
على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد
وانما كسرت بالجر ولانه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف
التشبيه لانها تكون اسما ايضا لجرها اذن ليس بالاصالة
بل للقيام في مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها
الخاف لها بساير اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير
ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذن
بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع
ولو فتحت في غير الضمير لا التبست بلام الابتدا
والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا
او موقوفا عليه انتهى واما قراة بعضهم الحمد لله بضم
اللام فالضمة عارضة للاتباع وقال السيوطي والاشهر
كسرها مع كل ظاهر الا مع المستغاث كما سبق الا مع المضمر
غير اليا فالاشهر فتحها ومقابل الاشهر ان بعض العرب
تفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد وبعضهم اذا
دخلت على الفعل وقرى وما كان الله ليعذبهم بفتح
وخزاعة تكسرها مع المضمر ولها احد وعشرون معنى

الاول

الاول انتها الغاية نحو بان ربك اوحى لها كل تجري لاجل مسمى
سمع الله لمن حمده اي استمع اليه والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء الذي هو النهاية على الكل اذ لا معنى
لانتها النهاية الثاني الملك نحو لله ما في السموات وما
في الارض ونحو المال لزيد وعلامته صحة وضع ملك
موضعه اذ يصح ملك الله ما في السموات وما في الارض
وملك زيد المال الثالث شبه الملك نحو ان له ابا فان
كان له اخوة الجنة للمومنين والسرج للفرس وهذا
الشعر لفلان ويعبر عنها بلام الاختصاص والاستحقاق
وبعضهم فرق بينهما بان التي للاستحقاق هي الواقعة
بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين ولهم في
الدنيا خزي ومنها للكافرين النار اي عذابها والتي للاختصاص
بخلاف ذلك وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص
قال ابن هشام وبعضهم يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك
والاستحقاق ويمثله بالامثلة المذكورة ويرجحه ان فيه تقليلا
للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص
بان الاول اخص اذ هو ما شهدت به العادة وقد التي
بالنبي من غيرها دة عادة اذ ليس من لازم الشان يكون
له ولد قال الرضي وفايدة الاختصاص اما بالملكية
نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمومن
والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو قوله ذرانا
لجهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم
كان لجهنم وولادتهم للموت ولذا التي للتعليل نحو جيتك
للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية
للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله وبكونه

اسم فاعل و بكونه معتدا لام الاختصاص انتهي باختصار بعض
الامثلة الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه
التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعدية
نحو ما اضرب زيدا لعمرو و كذا في الاوضح وما ذكره جار على مذهب
البصريين وذلك ان افعل التعجب عندهم انما يصاغ من
الفعل اللازم و لذلك يقدر نقله من فعل المفتوح العين
وفعل المكسورها الى فعل المضموم العين قالوا لان التعجب
منه فاعل في الاصل فوجب ان يكون فعله غير متعد
فنحو ما اضرب زيدا لعمرو منقول من فعل مفتوح العين الى فعل
بضمها ثم عدي والحالة هذه بالهمزة الى المنصوب الاول وباللام
الى المنصوب الثاني ولو كان باقيا على تعديه لقيل ما اضرب
زيدا عمرا لانه متعد الى واحد بنفسه والى الاخر بهمزة
التعدية وقال الكوفيون بعدم لزوم الفعل ونقله
الى فعل بالضم تحكم لا دليل عليه وما تمسكتم به من التعدية
بالهمزة فليس لما ذهبتم اليه لان الهمزة في هذا المثال
للتعدية وانما هي للدلالة على معنى التعجب كالف
فاعل وميم مفعول وواوه وتاء الافتعال والمطاوعة
ونحوها من الزوائد التي تلحق الفعل الثلاثي لبيان
مخالفته من الزيادة على تجرده لا لتعدية الفعل والدليل
يدل على هذا ان الفعل الذي يتعدى بالهمزة يجوز ان
يتعدى بحرف الجر والتضعيف نحو جلست به واجلسته
وقمت به واقمته ونظائره وهنا لا يقوم مقام الهمزة
غيرها فعلم انها ليست للتعدية وايضا فانها تجامع بالتعدية
نحو اكرم به واحسن به ولا تجتمع على الفعل معديان واما
قولكم انه عدي باللام في المثال المذكور فالاتيان باللام فيه

ليس لما ذكرتم من لزوم الفعل وانما اتي بها تقوية لما ضعف
بمنعه من التصرف والزامه طريقة واحدة خرج بها عن سنن
الافعال فضعف عن اقتضائه وعمله فقوي باللام كما يقوى
بها عند تقدم معموله عليه وعند فرعيته ورجح بعضهم
هذا المذهب ومثل لذلك ابن مالك في شرح الكافية وابنه
والمرادي والمكودي في شرح الالفية وغيرهم بقوله
تعالى فهب لي من لدنك وليا ولم يذكر ابن مالك في التسهيل
هذا المعنى ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في
الاية لشبه التمليك وقال ابن هشام في المغني والاولى عندي
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر
وقال الرضي والشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين هذا
المعنى للام فيما اعلم وايضا فالتعدية ليست من المعاني
التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده
ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه
الى الاسم فيتعدى اليه بواسطته وهذا القصد
تشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال
الى الاسما قال شيخنا وقد يجاب بان هذا هو مقصود
ابن مالك فقوله انها للتعدية تنبيه على انها قد
لا يقصد بها الا مجرد التعدية السابع التعليل وهي نحو
لتحكم بين الناس واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم
الاية في قراءة حمزة بكسر اللام وانه لحب الخير لشديد
لايلاف قريش وقوله واني لتعروني لذكراك هزة
الثامن الزائدة بين متضايفين نحو لا ابا لزيد ولا
اخا لعمرو ولا غلام له وناقوس للحرب والا ان الجر حينئذ
بها لا بالمضاف لانها اقرب او الفعل المتعدي ومفعوله

كقوله تعالى ردف لكم وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب . ملكا اجار لمسلم ومعاهد .

وقد تزاد لتقوية عامل ضعف بالتاخير نحو للروءيا تعبرون للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا على غيره في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى قال ابن مالك في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له او في احدهما لزم الترجيح بلا مرجح وايهام غير المقصود ووافقه ابو حيان قال ابن هشام والاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا والمعنى الله مول كل ذي وجهة وجهته وقال في قوله هذا ان هذا القرآن يريد رسمه ان الها مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام في احد المفعولين المقدم بل دخلت في احد المتاخرين في قول ليلى . احجاج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي العصاة مناها قال ولكنه شاذ لقوة العامل انتهى التاسع النسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال العاشر القسم نحو لله لا يوخر الاجل كذا في التوضيح وظاهره انها في المثال المذكور للقسم المجرد عن التعجب ولم يذكره في المغني وذكر فيه كونها للقسم والتعجب معا قال وتختص باسم الله تعالى كقوله . لله يبقى على الايام ذو حيد . ثم كونها للتعجب المجرد عن القسم قال وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله . فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم لله دره وتسليه وافتخار

فلله

يقابل تقسيم القرآن ... ام جبل وهذا ... محكم الفتل ... المعجمة اي جبل ... يذبل

فلله هذا الدهر كيف ترددا انتهى وذكر الشارح ان اللام في قولهم لله دره فارسا للقسم والتعجب معا ولم يذكر ابن مالك في التسهيل ولا في الخلاصة كونها للقسم وذكر كونها للتعجب في التسهيل الحادي عشر التعجب المجرد عن القسم نحو وتقدم ما يتعلق به الثاني عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ونحو لدوا للموت وابنوا للخراب ونظيره قوله

فللموت تغذو الوالدات سخالها . كما لخراب الدور تبنى المساكن

وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ الاصل كما تبنى المساكن لخرابها الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له وجعلت البدر ابن مالك نحو قلت له مثالا للتعدية الرابع عشر التبيين وهي اقسام ما يبين المفعول من الفاعل بان يقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل من حب او بغض تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعول لهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام وليكن ذلك ايضا في معنى الى وما يبين فاعلية ملتبسة بمفعولية غير ملتبسة بفاعلية مصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استوئنف بيانه تقوية للبيان وتوكيده واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وويحا له والثاني نحو سقيا له وجدعا له الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للاذقان وتله للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم .

والمجازي نحو وان اسائم فلها واشتوطي لهم الولا وانكره النحاس
السادس عشر موافقة بعد نحو اقم الصلاة لدلوك
الشمس اي بعده صوموا الرويته وافطروا الرويته السابع
عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون قال ابن جني
ومنه قراة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام
وتخفيف الميم الثامن عشر موافقة في نحو ونضع الموازين
القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضي
مضي لسبيله التاسع عشر موافقة من قول جرير ..
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ، ونحن لكم يوم القيامة افضل
وقولك سمعت له صراخا المتمم عشرين موافقة عن مع القول
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا الاية اي
عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا المومنين والا لقال
ما سبقونا اليه قال ابن الصائغ وفيه نظر لجواز ان يكون من
باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ
ومن ذلك ولولا اقول للذي تزدري اعينكم لن يوتيهم
الله خيرا الله اعلم بما في انفسهم وقالت اخراهم لاولاهم
ربنا هولا اضلونا وقوله ..
كضرائر الحسنا قلن لوجهها ، حسدا وبغضا انه لدميم
الحادي والعشرون موافقة مع كقوله ..
فلما تفرقنا كاني ومالكا ، لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
وما يخفض بحروف القسم اي اليمين ولاختصاص القسم
باحكام وفروع اعاد البا مع حروفه وهي اي حروف
القسم المشهورة اي مجموعها ثلاثة فالخبر مجموع الواو والباء والتاء
فلا يشكل الحمل لان الخبر متعدد صورة لا حقيقة
ووجهه اعتبار تقديم العطف على ربط الخبر بالمبتدا

وفيه

وفيه بحث دقيق يدرك بفهم انيق الواو اي منها
وبدا بها لانها اكثر استعمالا وان كانت البا اصل احرفه لانها
للالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ولكونها الاصل
اختصت بامور كما سياتي قال الرضي اعلم ان واو القسم
لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال
اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اي البا والثاني انها لا تستعمل في قسم السوال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها
بالظاهر لا الاخيرين لكونها فرع البا وبدلا وانما حكم بانها صح
لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به
وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما
شفهيتين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو المعية
معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتا بدل من
الواو كما في وراث وتراث ووكله وتكله فلذا
قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها
الخصايص التي كانت في الواو وحكى الاخفش
تربي وترب الكعبة وهو شاذ وعلم من كلام الرضي ان
معنى حروف القسم الالصاق كان القسم لصق المقسم به
لصوق البا بالرجل قال الرضي واذا تكررت الواو بعد واو
القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب
سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال
بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت
للقسم لكانت بدلا من البا ولم تغد العطف وربط
المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم

بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة انما كان كل واحد
منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة
فان قلنا حذف جوابان استغنا بما بقي فالحذف خلاف
الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد
منها للاستقلال يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف
الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شي واحد والمقسم به
ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكون جواب
واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان
سعيكم لشتى اي اقسم بهذه الثلاثة ان الامر كذا لكن وانما
فانك تقول منصرحا بالعطف بالله لافعلن والحمل على
ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون
معطوفا على الليل واذا تجلى يكون معطوفا على
اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال
الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك
لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه
فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا
كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف
على عامل واحد هو الواو وقال المصنف يعني ابن
الحاجب فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى وجا قوله تعالى فلا اقسم
بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله
تعالى والليل وان لم يكن قبله معمولا الا انه لكون الواو
فيه قايما مقام اقسم والباحتي كانه يجر وينصب وهو
المجرور وقال المصنف يعني ابن الحاجب انما جاز هذا

لانه

لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب
العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المتبنية
ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل
في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى
فيكون الواو قايما مقام العظمة وهو عامل واحد
فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسته
فالعامل في المجرور والمنصوب شي واحد انتهى والبا
اي سماها وهي اصل احرف القسم ولكونها الاصل اختص
بها القسم على طلب والاستعطافي فلا يقسم فيها بغيرها
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد اي اسالك بالله
مستحلفا وجاز اظهار فعل القسم معها نحو واقسموا بالله
جهد ايمانهم كما يجوز اضمار ~~فعل القسم معها نحو واقسموا~~
نحو لنعمرنك لا غو بينهم بخلاف غيرها وجاز حذفها
لا غيرها من احرفه فينتصب ما بعدها باضمار فعل القسم ابن
خروف ويرتفع على الابتدا والخبر محذوف وروي
بهما قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولا يجر خلافا لمن
جوز الجر بالحرف المحذوف وهم الكوفيون ولبعض النحويين
ومنع النصب الا في حرفين قضا الله وكعبة الله وهو
بعض ائمة الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا
بحرف فكيف يكون مضمرا اقوى منه مظهرا واجيب
باتساعهم في هذا الباب كثيرا اما الحرفان المذكوران
فيجوز نصبهما وانشد الا كعبة الله ما هجرتكم الا وفي القلب منكم ارب
وان كان المقسم به الله وعوض من البا المحذوفة ها فتحذف
الالف لالتقا الساكنين او ثابتة لان الثاني مشدد
منزل منزلة دابة مع وصل الفه وقطعها نحو ها الله

او يعوض همزة ممدودة مفتوحة نحو الله لافعلن قال ابو
حيان واصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة
الاستفهام وليس اصلها ما حقيقة وقال الرضي بل
هو استفهام حقيقي وقد يكون انكارا ولم يعوض
ولكن قطع الفه نحو الله لافعلن وحكي غيره كلا الله
لاخرجن وانشد والا رب من تقدسه الله ناصح
وانما جاز في هذا اللفظ فقط لان استعماله من القسم
اكثر من غيره ولهذا لحقه انواع من التغيير فالواو له
لا افعلن وله لافعل وهل الجر حال التعويض بالعوض
من الهمزة او ها او بالحرف المحذوف خلاف فالاخفش
وجماعة من المحققين علي الاول قاله في شرح الكافية
وهو قوي لانه شبيه بتعويض الواو من البا من
الواو ولا خلاف في كون الجر بهما فكذا ينبغي في
ها والهمزة وصحح في التسهيل الثاني وان كان لا ينطق به
كما كان النصب بعد الفا والواو وواو كي واللام بان
المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط
الي الكوفيين ومقتضي كلام شرح الكافية تصحيحه ولم
يصحح ابو حيان ترجيح واحد من القولين وان عوض
عن لفظ الله شيا من ماذكر نصب وجوبا نحو العزيز
لافعلن وفي شرح الحاجبية للرضي واذا حذف حرف القسم
الاصلي اي البا فان لم تبدل منها فالمختار النصب بفعل
القسم وتختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار
بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف
منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة
لافعلن المصحف لاتلون وتختص لفظ الله بتعويض

ها

ها او همزة الاستفهام من الجار ولكن لا يعوض من الجار
فيها فقطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للتعويض ثم
ردت عوضا من الحرف وجاز الله جعل هذه الاحرف
بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله
كالتا فاذا اجيب بها التنبيه بدلا فلا بد ان تجي
بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها
الله ذا والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة
لما ياتي في حروف التنبيه قدم علي لفظ المقسم به عند
حذف الحرف ليكون عوضا منها وادخلت ها علي الله
ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة
الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولي
من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك
انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين فالواجب
الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب
هاهنا ليكون كالتنبيه علي كون الف ها من تمام ذا
فان ها الله ذا لو حذف الف ها لربما يتوهم ان الها
عوض عن همزة الله كهرقت في ارقت وهياك في اياك
والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله
بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثا لثة
وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع
همزة الله مع كونها في الدرج بينهما ان حق ها ان يكون
مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة
حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة
الوصل وفتح الف ها للساكنين بعد قلبها الفا
كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب

القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل اي
ليكون ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها
الله ذا لا افعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه
فلا يقال ها الله ذا اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال
الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر
الناظر او مبتدا محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد
هذا اما ان يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما
همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار كقول
الحجاج في الحسن البصري الله لينجون من عبيد من
العبيد فيقولن كذا ولكذا او للاستفهام كما قال صلى الله
عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
لما قال هذا راس ابي جهل الله الذي لا اله غيره
فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل
الثانية الفا محضة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس
في الرجل ولا تحذف للبس ولا ينبغي للاستثقال
واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك
اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام يقول الشخص
هل بعت دارك فيقول نعم فيقول افا الله لقد كان
كذا وجوز دخول الفا من غير استفهام نحو فالله
لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من
حرف القسم هاهنا للفصل بينها وبين الله تعالى
العطف وعند الاخفش الفا في افا الله زائدة
ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا ما فيها الحرف
القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب
بلا عوض الكثر كما تقدم سقناه مع طوله لنفاسته

وكثرة

وكثرة فوائده وحسن شرحه لهذه المسئلة والتاء اي و
سماها وتختص بالله نحو تالله تفتو فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا
مضمرا الا عبثها وشذ تب في الرحمن ورب الكعبة وربي
وحياتك سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربي وتحياتك
قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة
لا تجر الا في الاستثنا وهي حاشا وخلا وعدا وثلاثة لا تجر
الا نكرة وهي لعل وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر
والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والبا واللام والسبعة
الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم
لا تجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا تجر الا النكرة
وهو رب وقسم لا تجر الا لفظ الجلالة ورب وهو التا
وقسم تجر كل ظاهر وهو الباقي انتهى وقال ابن الخباز و
الجر ثلاثة اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والى وحتى
ورب واللام والواو والبا والتا وقسم يكون اسما وحرفا
وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا
وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي من القسم
الاول ومع من القسم الثاني وحكى عن ابي الحسن انه
قال بله اذا جرت احرف جر انتهى وقال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل
الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وكاف
التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وقسم يستعمل حرفا
واسما وفعلا وهو على انتهى ومن استعمال على فعلا قوله
تعالى ان فرعون علا في الارض تقول علا يعلو علوا
وعلى يعلى علا قاله ابن خالويه واذا استعملته على
حرفا كانت بمعنى فوق واذا استعملت اسما كانت بمعنى

حاتب وعبارة التوضيح والثاني والثالث اي مما هو مشترك
بين الحرفية والاسمية عن وعلى وذلك اذا دخلت
عليهما من انتهى وقضيتها تغيير الاسمية بدخول من
وفي تعليق ابن هشام عبارة الالفية تقتضي ان
اسميتها لا تتعين لحالة دخول من عليهما لانه جعل
ذلك شاهدا عليها لا ضابطا لها والامر كذلك فاذا قلت
زيد على السطح وسار عن البلد احتملا الاسمية
والحرفية واذا دخلت من تعينت الاسمية وكثيرا يغلط
في هذا النهي ومن ترد فعل امر من مان يمين واسما
بمعنى بعض اذا وقعت مفعولا ذكره الزمخشري
والطيبي كقوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم
اعرب من مفعولا به لاخرج ورزقا مفعولا لاجله
وكذا قال وكذا حيث كانت للتبعيض فهي في موضع المفعول
به قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما لعن
في قوله من عن يمينه وترد في اسما بمعنى الفم مجرورا
وفعل امر للمخاطبة من وفى يفي وترد الى اسما بمعنى النعمة
وجمعه الالاء واللام ترد فعل امر للمخاطبة من ولي يلي وترد
متى اسما بمعنى وسط واسم استفهام عن الزمان وترد
كي اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف سو كقوله
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم
وترد الكاف اسما ضميرا للمخاطب واما كاف التشبيه فلا ترد
الا اسما بمعنى مثل كما تقدم ومن ورود الكاف ضمير المخاطب
قوله ؞ وكم من لام عاشقا في هواه ؞ ان لومك الحب كالاغراء
وتوجيه اعرابه انه رفع الاغراء لانه خبر ان والكاف ضمير
المخاطب متصلة بالحب والالف واللام في الحب بمعنى

الذي

الذي احب والتقدير ان لوم الذي احبك الاغراء وموضع
الكاف نصب لانه مفعول الحب ومن مجي اللام فعل امر
قول الاخر ؞ اقول لها لا علتنا بالسيوف الى هفات
وذلك لانه يريد لي من الولاية لانه امر من ولي يلي وخالها
مفعول والناب الجمل المسن الكبير واضافه الى نفسه
وحذف اليا لالتقا الساكنين والسوف فاعل علتنا
والى هفات صفتها والتقدير علته نابي اي جملي السوف
الى هفات ومن مجي من فعل امر قول الاخر ؞
؞ من سعد بن دعلج يا ابن هند ؞ نج من كيده ومن مسعود
وذلك لان من في الموضعين فعل امر من مان يمين وهو
الكذب وسعيد مفعول من الاول ومسعود مفعول من
الثاني ونج مجزوم في جواب الطلب اي ان تكذب تنج كما
تقول اضرب زيدا يكرمك وما تخفض بواو رب اي
بما بعدها كقوله ؞ وليل كموج البحر وما ذكره من ان
الجر بواو رب قاله المبرد والكوفيون قالوا ولا ينكر
ان يكون للحرف الواحد معان ويدل لذلك مجيئها
في اول القصيدة كقول رؤبة ؞ وقاتم الاعماق خاوي المخترق
فليست للعطف ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست
عاطفة لدخل عليها واو العطف كما تدخل على رب
ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم ادخلوها على واو
القسم واما الابتدا بها في القصايد فلا مكان عطفه على
ما في خاطره مما يناسب ما عليه بدليل قول زهير اول قصيدة
دع ذا وعد القول في هرم ؞ فاشار بذا الى ما في نفسه
والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو مذهب البصريين
والعطف اول القصايد لعطفه على ما في النفس

كما قال زهير اول قصيدة دع ذا وعد القول في هرم
ولم يسبق في اللفظ ما يشار اليه وانما عاد لهم الغزل
اول القصائد وذكر الاطلاق ونحو ذلك فاذا ترك هذا
في اول قصيدة عطفوا واشاروا الى ما يقدرون من
ذلك المفهوم بمقتضى كثير من استعمالهم او اكثره واعلم انه
نحو رب محذوفة بعد الواو العاطفة كثيرا حتى قال
ابو حيان لا يحتاج الى مثال فان دواوين العرب مليئة
منه وبعد الفا وبل قليلا كقوله
فتلك حبلى قد طرقت ومرضع • بل بلد ملي الفجاج قتمه
وقيل الجر بالواو والفا وبل اما الاول فقاله المبرد
والكوفيون لما تقدم واما في الثاني فقاله المبرد واما في
الثالث فنقل عن بعضهم وفي الارتشاف نقلا عن بعضهم
في الثاني والثالث لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما
قالوا الاختلاف في ان الجر فيهما برب محذوفة لانهما وافقه
ابو حيان في شرح التسهيل فمن عد الفا وبل من حروف
الجر فهو واهم او متجوز وعن الرضي ان الجر برب
محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر قيل والجر برب محذوفة
بعد ثم ايضا نقله ابو حيان عن صاحب الكافي قال
وسبب ذلك انها هذه الاحرف من احرف العطف — اي حي
جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع في اللفظ
والجر برب محذوفة دون الحروف المذكورة اقل كقوله
رسم دار وقفت في طلله • كدت اقضي الحياة من جلله
قال في التسهيل والجر برب محذوفة بعد الفا كثير او بعد
الواو اكثر وبعد بل اكثر قليلا ومع التجرد اقل منه
ومراده بالكثرة مع الفا الكثرة النسبية اي كثير بالنسبة
الى

الى كثير بالنسبة الى بل وقد يحذف غير رب من حروف
الجر ويبقى عمله وهو ضربان سماعي اي يتحرى في امثلة
مخصوصة حذف العرب فيها مع بقاء العمل فيجوز لنا الحذف
في تلك الامثلة الواقعة في عبارتنا لا فيما نشبهها قياسا
عليها كقول رؤبة خير والحمد لله جوابا لمن قال له
كيف اصبحت بحذف البا وبقا عملها لان معناه كيف باي
حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة
اقوى وجواز الجر اولى وقياسي بان يكون هناك قاعدة
تحذف حرف الجر ويبقى عمله في كل موضع تحققت
القاعدة فيه سواء كان ذلك الموضع مما حذف العرب
فيه بعينه او كان مشابها لما حذف العرب فيه
فحذف العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير
العرب قياسي لانه مقيس على حذف العرب فافهم
واحفظه فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع وذلك في
ثلاثة عشر موضعا الاول لفظة الجلالة في القسم
دون عوض لكثرة الاستعمال نحو الله لافعلن الثاني
بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم
درهم اشتريت ثوبك اي من فالجر بمن مضمرة وجوبا
خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة الثالث
في جواب ما يتضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب
من قال بمن مررت وبلى زيد لمن قال ما مررت
باحد ومنه حديث اقربهما منك بابا جوابا لمن قال
الى ايهما اهدي الرابع في المعطوف على ما يتضمن
مثل المحذوف بحرف متصل نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو ونحو وللطير مجرى والجنوب مصارع ومنه

وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار الآيات وفي اختلاف الخامس في المعطوف
عليه بحرف منفصل بلا كقوله
ما الحب جلدا ان لهجرا • ولا الحبيب لهفة فيجبرا •
السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو نحو في بزيد
او عمرو ولو احدهما ونحو قوله • متى عصمتم بنا ولو فئة
منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا • وان كان الفساد في مثل
هذا النصب كقولهم اسق بدابة ولو حمارا ولا يخفى ان ذكر
في الرابع والخامس والسادس انما يأتي على القول بان
العامل في المعطوف مقدر لا على الصحيح من ان العامل
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ولهذا من نبه
على ذلك ولعل ترك التنبيه على ذلك للوضوح السابع
في المقرون بالهمزة بعد ما يتضمن مثل المحذوف نحو ازيد
ابن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد من الناس المقرون
بهلا بعده نحو هلا دينارا لمن قال جئت بدرهم التاسع
في المقرون بان بعده نحو امرر بايهم هو افضل ان زيد
وان عمرو وجعل سيبويه اضمار رب هذه الباء بعد ان اسهل
من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده العاشر
في المقرون بفا الجزا نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
حكاه يونس اي ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح والاول
حكاه سيبويه ان لا صالحا فطالحا او الا صالحا فطالحا وقدره
ان لا يكون صالحا فهو طالح وان لا يكن صالحا يكن طالحا وفي
الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان
اربعة فخامس او سادس الحادي عشر لام التعليل اذا جرت
كي وصلتها ولهذا امتنع النحويون يجيزون في نحو جئت كي تكرمني

ان

ان تكون تعليلية تكرمني تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون كي
مصدرية واللام قبلها مقدرة الثاني عشر مع ان وان نحو
عجبت انك قائم وان قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائي
من ان محلهما جر تمسكا بقوله
وما زرت ليلى ان تكون حبيبة • الي ولا دين بها انا طالبه
بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى انها في موضع نصب
وهو الاقيس لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا فالوا ولا
حجة في البيت لاحتمال ان تكون عطفا على توهم دخول اللام
وقد يعترض بان العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف
على التوهم واجيب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات واختار
السيرافي كون المحل وقواه بصحة تقديم ان وصلتها على
الفعل في مثل قولك اكرمتك انك فاضل ولو لم تكن اللام
هي العاملة لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل حينئذ هو
العامل فيصير بمنزلة قولك عرفت ان زيدا قائم ولا
يجوز ان زيدا قائم عرفت انتهى الثالث عشر العطف
على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار اجاز سيبويه في قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيا اذا كان جائيا
الخفض في سابق على توهم دخول الباء في مدرك ولم
يجوزه جماعة من النحويين وزاد بعضهم موضعا آخر
بعد الا نحو الا رجل جزاه الله خيرا ونازع ابو حيان
في غالبها وقال وينبغي ان يتثبت في جواز هذه الصور
لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز حذف الجار وابقاء عمله
الا اذا عوض منه وذلك في باب لم والقسم وجعلوا قول
العرب خير من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح
صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال

ابي زيد في جواب مررت بزيد انتهى تنبيه قالت العرب
لاه ابوك يريدون لله ابوك فقال سيبويه حذف لام الجر وال
وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا لهي ابوك قلبوا وابدلوا من
الالف يا وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كما بني امس
لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته على اليا وقال ابن
ودليل اصله اله ابوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهي بالقلب
تشبيها للالف الزايدة بالالف الاصلية وقال المبرد المحذوف
لام الاصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وكلمة
وحذفه وابقا عمله شاذ فالحكم بحذف غيره اولى اما لام التعريف
فواضح اذ لا معنى لها هنا لضرورة الكلمة علما فلم تفتقر اليها
واما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيد
ودم ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار
وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف كقوله ان عمرا لا خير
في اليوم عمرو او جار ومجرور كقوله
رب في الناس موسر كعديم وعديم تخاله ذا يسار او مفعول
كقوله واقطع بالخرق الهبوع المراجم اي واقطع الخرق بالهبوع
وسمع في النثر قليلا حكى الكسائي اشتريته بوالله الف درهم
وقاسه تلميذه علي ابن المبارك الاحمر في رب نحو رب والله
رجل عالم لقيته والاصح المنع قال ابو حيان ولا يبعد ذلك
الا ان الاحتياط ان لا يقدم عليه الا بسماع فايدة قال
ابن هشام في شرحه على الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا
وكثيرا ونادرا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا وقليلا صح
ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل
من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبها
والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليل

والواحد

والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر
وقليل ومذ ومنذ وهي بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون
ثم اختلفوا فقال الفرا اصلها ذو ومن الجارة وذو الطائية
بمعنى الذي وقال غيره اصلها من اذ حذفت الهمزة فالتقى
ساكنان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها
الضمة التي هي اثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين
من والى اذ قولك ما رايته مذ يومان معناه من اول
هذا الوقت الى اخره فقامت مقامهما فقويت ثم ضمت
الميم اتباعا لحركة الذال وقيل حملا على سائر الظروف
قبل وبعد وقط وعوض ومذ اصله منذ وهي محذوفة
منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة
الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر وقيل
لعلهم كرهوا الكسر بعد ضمة فانه عارض مثل قم الليل
فلا يستكره وقد يقال ان الضم اتباع لضم الميم فيسقط
الاستدلال اصلا وراسا ولان بعضهم يقول مذ زمن
طويل فيضم مع عدم الساكن ولعل الضم على هذا انه
اتباع وايضا فانهم اذا صغروا مذ قالوا منيذ رجوعا
بها الى اصلها بسبب التصغير فان قلت لعل المصغر
هو منذ لا مذ قلت اجيب بانه قد ثبت تصغيره مذ عن
منذ بما ذكرناه ولا يعهد فيها التصرف بالحذف والتصغير
نوع من التصرف فادعاوه فيما عهد فيه اولى من ادعائه
فيما لم يعهد فيه على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن
على اصل التقا الساكنين وقال ابن ملكون هما اصلان
لان الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في
الاسما غير المتمكنة ورده الشلوبين بانه قد جا الحذف

في الحروف الاتي تخفيفهم ان وان وكان وقالوا في العقل عل
وقد جعل سيبويه عل من العلو وقال المالقي ان كانت منذ
اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل وقال ابن الدهان مذ محذوف
منها ولكن ليس النون وانما المحذوف لامها كغد حملا على الغالب
في الاسما ولان الحذف من الاواخر اولى انتهى وكسر ميم منذ
ومنذ لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال ابو حيان
حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عند بني سليم وكسر منذ
عندهم كل ولهما ثلاثة احوال الاول ان تليهما الجملة الاسمية
او الفعلية كقوله ° وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ° ش
وقوله ________ ما زال مذ عقدت يداه ازاره ° ش
واتفق على انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة
وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل
الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما
لا يدخلان عنده الا على اسما الزمان ملفوظا بها او مقدرة
فالتقدير فيما رايته مذ زيد قايم مذ زمن زيد قايم ش
وانظر هل يتعلقان بحرف النفي على القول بجواز التعلق
بحرف النفي او بالفعل المنفي وقيل انهما حينئذ مبتدان
فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه
الاخفش الحال الثاني ان تليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس
ومنذ يومان وفيهما حينئذ مبتدان وما بعدهما
خبره ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا
واول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة
ابي حيان وتقديرهما في المنكر الامد والتقدير امد
انقطاع الروية يومان وفي المعرفة اول الوقت والتقدير
اول انقطاع الروية يوم الخميس انتهى ولعله على حذف
مضاف

مضاف اي اول زمن انقطاع الروية يوم الخميس والمسوغ لوقوعهما
مبتدا مع كونهما نكرة ومع كون الخبر معرفة في نحو مذ يوم الجمعة
النظر للتعريف المعنوي لان نحو مذ يوم الجمعة معناه مدة
عدم الروية يوم الجمعة وقد يستشكل القول بانهما مبتدان
فيقال ما الموجب لتقديم هذا المبتدا وهلا قيل يومان
امد ذلك واجيب بانهم اجروهما رافعة مجراهما خافضة
في انها لا تدخل الا على الزمان الثاني وعليه الاخفش والزجاج
والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدا ومنذ ومذ ظرفان
خبر له كما اضيفا الى جملة ومعناهما بين وبين مضافين
فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا
يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير ما لم يصرحوا
به في موضع ما واعترض على الخبر بان المعنى بيني وبين
لقائه يومان كما قدروه وبين زمانية هنا فكيف
يكون الشي ظرفا لنفسه واجيب بان هذا ايرد على
قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا
عن هذا فهو جواب عن ذلك الثالثة وعليه اكثر الكوفيين
والسهيلي وابن مضا وابن مالك انهما ظرفان مضافان لجملة
حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان او مضى يومان
قال ابن مالك ويرجحه ان فيه اجرا مذ ومنذ على طريقة
واحدة فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص
من ابتدائية بلا مسوغ ان ادعي التنكير ومن تعريف
غير معتاد ان ادعي التعريف قال ابو حيان وقد يرد
بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رايهم انهما مركبة
من من واذ الطايية او من واذ فما بعدهما من الصلة
او المضاف اليه وهما باطلان وبان اضمار الفعل

لبس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين انه خبر لمبتدا محذوف
بنا على انها من ذي الطائية والتقدير ما رايته من الزمن
الذي هو سنا على انها يومان والكلام على هذا القول
وما قبله كلام واحد مشتمل على جملتين وعلى الاولين
جملتان وعلى هذا اختلف هل لجملة مذ ومنذ محل من
الاعراب فقال الجمهور لا وقال ابن خروف انها في موضع
نصب على الحال كانه قال ما رايته متقدما ورد بانها
خرجت مخرج الجواب لسوال تقديره عند من قال مذ
ومنذ مبتدا ما امد ذلك وعند من قدرهما خبرا ما بينك
وبين لقائه كانه قيل له ما امد ذلك او ما بينك وبين لقائه
فقال يومان ونحوه لا رابط فيها من ضمير او واو الحال قال
ابن هشام وليس بشي لعدم الرابط قال الدماميني
قلت بل هو شي لان المعنى عند بعضهم بينك وبين لقائه
يومان والرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا
لفظا الثالث ان يقع بعدهما اسم مجرور فتسميهما
مضافان لان الاسمية قد ثبتت لهما فلا تخرجهما عنها
ما امكن بقاوهما عليها وقد امكن ذلك بان تجعلا ظرفين
في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انهما حينئذ
حرفا جر لايصالهما الفعل الى كما يوصل حرف الجر تقول
منذكم سرت كما تقول بكم اشتريته ولو كانا ظرفين لجاز
ان تستغني بالفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله
في ضميرهما فكان يقال منذكم سرت فيه او سرته ان اتسع
كما تقول يوم الجمعة قمت فيه او قمته ولم يتكلم العرب
بذلك وعلى هذا فانهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا
وبمعنى في ان كان حاضرا او بمعنى من والى جميعا ان كان معدودا

نحو

نحو ما رايته من الخميس او مذ يومنا او عامنا او منذ ثلاثة ايام
والاكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ
للماضي على جره ومن الكثير في مذ قوله
وربع عفت اثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله
اقوين مذ حجج ومذ دهر ويجوز وقوع مصدر بعدهما
نحو ما رايته مذ قدوم زيد ويجوز وقوع ان وصلتها بعدهما
نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فيحكم على ما حكم به للفظ المصدر
من رفع او جر وهو على تقدير اسم زمان ايضا ومذ ومنذ
لا تجران الا الظاهر من اسم الزمان او المصدر وعلى ما بين
واجاز المبرد ان تجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس منذه
او مذه ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ الظروف
المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال بانهما
مبتدان في الحال الثانية الحقهما بالمتصرف واعلم انه لابد
من تعلق الجار والمجرور والظرف بفعل وما يشبهه او
ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شي من
ذلك موجودا قدر كما ياتي وزعم الكوفيون وابن طاهر
وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا
وزعما انه يرفع الخبر ان كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه
ان كان غيره وان كان مذهب سيبويه وقال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا
معول على هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه
قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
ومثال التعلق بما اول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو
في السما اله اي وهو الذي هو اله في السما ففي متعلقه

بال وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا
يوصف به لا يقال شي اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود
والخبر هو محذوف ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبر
عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية
من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا
من الضمير المستتر فيه وتقدير في الارض اله معطوفا كذلك
لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى
قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان
يكون سببه التخلص به من محذور وقد امكن ان يكون
هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا ولا يجوز هذا الوجه
ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد
المعنى اذا استونف وخلو الصلة من عايد ان عطف ومثال
التعلق بما فيه رايحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض
الاحيان وقوله ـــــــــ انا ابن ماوية اذ جد النقر
فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لانهما باسم يشبه الفعل
بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان
حاتم في قومه فتتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجواد
ومثال التعلق بالمحذوف قوله تعالى والى ثمود اخاهم
صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر
النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك وفي تعلقهما بالفعل
الناقص والجامد خلاف من زعم انه لا يدل على الحدث
منع من ذلك وهو المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني
فابن [illegible] فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها
دالة عليه وزعم الفارسي جواز التعليق بالفعل الجامد
وفي تعلقهما باحرف المعاني خلاف المشهور منع ذلك مطلقا

وقيل

وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نايبا عن فعل
حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو
قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة
بيا بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا ومن القايلين بالجواز
مطلقا ابن الحاجب قال في قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع
المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في
هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد
باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت
نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي
ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت
نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل
له اي انتفا الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يودب بعض
الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت
المسي لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا
بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى وما انت
بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون
لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة
الله وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون
خاص انتهى ملخصا وهو بديع الا ان جمهور النحاة لا يوافقون
على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان التعلق
بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك ورحمته
ويستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور
احدها الحرف الزايد كالباء ومن في قوله تعالى وكفى بالله
شهيدا وهل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق

الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول
الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل
في الكلام تقوية له وتوكيدا له ولم يدخل للربط وقول
الحوفي ان البا في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم
نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل
المقوى نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرويا
تعبرون لان التحقيق انها ليست زايدة محضة لما تخيل
في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا
معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى
ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده
على الخبرية قال ـــــ لعل ابي المغوار منك قريب ولانها
لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت
لافادة التمني ليت ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في
الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص
به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك
ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا
بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا وان
لولا الامتناعية تستدعي جملتين كساير ادوات التعليق
والرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان
مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعولا
على حد قولك زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد
المجرور وبعد لا قبل الجار لان ~~مجرورها مفعول في الثاني~~
~~ومبتدا في الاول او مفعولا~~ لان رب لها صدر الكلام من
بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة

التكثير

التكثير او التقليل لا للتعدية عامل هذا قول الدماميني وابن
طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها
عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه
معموله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره
حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام
مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ما الخامس كاف التشبيه
قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل
زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه
بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا
للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق
ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه
تدل على الاستقرار السادس حروف الاستثنا خلا وعدا
وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه
كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو
ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها
متعلقة لصح ذلك في الا وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
وشبهه فيكون في موضع المفعول به كمررت بزيد
فهي معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعدية على
جهة السلب قاله الجرجاني واستصوب ابن هشام
الاول لما تقدم من الوجهين وفي كلا الوجهين نظر
اما الاول فلانه منع ان يكون معنى التعدية ما ذكر
وانما معناها جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل
ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله
اليه على الوجه الذي تقتضيه الحرف وهو هنا مفيد
لانتفائه عنه واما الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف

اخو مساو انه له في جميع احكامه الا ترى ان الالتي بمعناها
لا تعمل الجر وهذه تعمل الجر وحكم الظرف والجار والمجرور
بعد المعارف والنكرات حكم الجمل فهما صفتان في نحو رايت
طايرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة
وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق
لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو يعجبني
الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه لان المعرف
الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه
لان النكرة الموصوفة كالمعرفة وفي المرفوع بعدها
ان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او
صاحب خبر او صاحب حال نحو ما في الدار احد وافي
الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجا الذي في الدار
ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة ثلاثة
مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه
فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم
التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا
نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا
فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور
لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما
فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم
الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع ولقوله
فان فوادي عندك الدهر اجمع . فالكن الضمير المستقر
في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح

ان

ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد
والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع به
بالابتدا لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك
المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف
وهذا تناقض فان الضمير لا يستتر الا في عامله
وان لم يعتمد الظرف او المجرور نحو في الدار او عندك
زيد فالجمهور يوجبون الابتدا والاخفش والكوفيون
يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط
ولذا يجيزون في نحو قايم زيد ان يكون قايم مبتدا
وزيد فاعلا وغيرهما يوجب كونهما على التقديم
والتاخير وقد يتعلقان بمحذوف وجوبا وذلك في
ثمانية مواضع احدها ان يقعا صفة نحو قوله
تعالى او كصيب من السما الثاني ان يقعا حالا نحو فخرج
على قومه في زينته واما قوله تعالى فلما راه مستقرا
عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي
يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقا
وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق
الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا
صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون عن عبادته والرابع ان يقعا خبرا نحو زيد
عندك او في الدار وربما ظهر في الضرورة كقوله
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة
الهون كاين وفي شرح ابن يعيش ان متعلق
الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي
انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره

لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد
استقر عندك فلا يمتنع مانع منه انتهى وهو غريب والاكثر
ان يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو او كصيب
من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد السادس ان
يستعمل محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا
قد تقادم عهده حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ
واسمع الان وقولهم للمعرس بالرفا والبنين والسابع
ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير
نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به
عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم وللظالمين
اعد لهم والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار
وان يرفع الاسم بالابتدا او ينصب باضمار جاوزت
او نحوه بالوجهين قرئ في الاية والنصب قراءة الجماعة
ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان
يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة
يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر
والرفع بالابتدا واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف
باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل
ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا
للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر
اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة
الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر
لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض
النحويين بالقياس والثامن القسم بغير الباء نحو والليل
اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر

الاجل

الاجل اي والله ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجبت البا
فان قلت هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف
قلت لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة
لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش
وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جا الذي في الدار
يتقدر بمستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة
بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك والمراد
هذا النحو وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار
فله درهم لان الفا لا تجوز في نحو كل رجل ياتيني فله
درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله
كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي
فنادر وقد اختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر
الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر
الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد
ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا
ولان تقليل المقدر اولى وليس بشي لان الحق انا لم نحذف
الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف
وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر
فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف
في نحو يوم الجمعة انت معتكف فيه والحق كما قال ابن
هشام انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى
اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره
كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه الا اذا حصل
مانع صناعي كما في زيدا امرر به او معنوي كما في زيدا
ضربت اياه اذ تقديره الملزوم يقتضي في الاول



تعدي الفاعل بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر تجاوزت في الاول واهنت في الثاني
واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد
في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كاين او مستقر او مضارعهما
ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم
والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او
وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه
واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة
كلها ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقايم وجالس الا
لدليل ويكون الحذف حينئذ غير واجب ولا ينتقل
الضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور ولا يخرج
على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن وقوله
تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول
او يقتل كاين اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر
كاين بقتل العبد وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان
بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لا بد له من فاعل
ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعرف معنى المضاف الذي
تقدره مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما يحسن
الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو قوله تعالى
ان النفس بالنفس الاية اي ان النفس مقتولة بالنفس
والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن
مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو
الاحسن وحيث وجدت قرينة الخصوص فلا بد
من تقدير الخاص ولا يجوز تقدير العام الا لموجب

الاعراب

الاعراب والاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الظرف
والجار والمجرور كساير العوامل مع معمولاتها وقد يعرض
ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه
فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله
ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا
لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان تقديره
موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدا ورد جماعة على من قدر الفعل بنحو قوله
اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجاية
لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف
الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بني عليه
وارد لان الفعل يقدر موخرا **واما المخفوض بالاضافة**
تقدم معناها لغة واصطلاحا والجر من عبارات البصريين
والخفض من عبارات الكوفيين واليه ابن الخباز وغيره
نحو زيد من نحو قولك **غلام زيد** وتقدم الخلاف في جار
المضاف اليه **وهو** اي المخفوض بالاضافة **على قسمين** لو
اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر وزاد ابن مالك
تبعا لطايفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي الدالة على الظرفية
نحو مكر الليل اي مكر في الليل وتربص اربعة اشهر
وضابط الاضافة التي على معنى في ان يكون المضاف
اليه ظرفا للمضاف ويقصد الظرفية لانه ثابت في فصيح
الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى اللام تكلف واكثر
النحاة ردوها الى اللام فان معناها المناسبة بين المضاف
والمضاف اليه ولذا يكتفى في الاضافة بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقا والظرفية مناسبة ظاهرة **ما يقدر باللام**

اي قسم يقدر باللام تقديرا غير مراد والا لم يصح الخفض
بالاضافة فلا يكون اللام مذكورا ولا مقدرا مرادا والا كان
الخفض باللام بان يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية
والمناسبة المستفادة من اللام اذا ذكر مع المضاف
اليه وان لم يتحد المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف
المضاف الى معرفة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز
اظهار اللام كيوم الاحد وانما المدار على افادة المناسبة
الخصوصية بين المضاف والمضاف اليه وقيس عليه
ما يأتي وما تقدم والمخفوض بالاضافة الذي تقدر
باللام نحو غلام من نحو غلام زيد فانه يفهم منه من المناسبة
بين الطرفين ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول
غلام معلوم دون الثاني وما اي وقسم يقدر بمن
تقديرا غير مراد والا لم يكن الجر بالاضافة بل كان بمن الدالة
على بيان الجنس فمن هذه بيانية قال السيد علي الصفوي
استاذ سيحنا رحمهما الله تعالى واقول التحقيق انه عندهم
لبيان ان المضاف اي جنس من اجناس الامور وانواعها
لا لمجرد انه هو لاحترازهم عن اضافة الشي الى نفسه
ولا لانه اصل للمضاف كما شرطه بعض الشارحين
لانه مما لا يدل عليه كلامهم ولا يلائمه اطلاقهم وتصريحهم
بان اضافة المقادير والاعداد بمعنى من كشبر ارض
وماية رجل انتهى وضابط الاضافة التي على معنى
من كما يوخذ من تمثيل المصنف ان يكون المضاف
بعض المضاف اليه ويصح الاخبار بالمضاف اليه عن
المضاف بخلاف نحو يد زيد وذهب ابن كيسان
والسيرافي الى انه يكفي كون المضاف بعض المضاف

اليه

اليه وان لم يصح الاخبار واستدلا بظهورها في قوله
فالعين بعني كان غرب تحط به وقوله
كان على الكتفين من اذا اليحي ورده ابو الفضل
ابن مالك بان الفصل بمن لا يدل على ان الاضافة
بمعناها فقد فصل بها ما ليس نحو قال وان حويتا
منك لو تعلمينه وانكروا قوم الاضافة بمعنى من اصلا
وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخز مستحق للثوب
كانه اصله وقد بين ابن الحاجب مواضع ما يقدر
باللام وما يقدر بمن وما يقدر بفي بما حاصله من
الايضاح ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف
اي صادقا عليه وعلى غيره ولا يكون زمانا او مكانا
له نحو بعض القوم وبمعنى من في الاضافة الى
جنس المضاف اي اسم صادق على المضاف وعلى
غيره ولما لم يجز ان يكون المضاف اخص من المضاف
اليه كما ذكره الرضي وجب ان يكون المضاف ايضا
صادقا على المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى في
الاضافة الى ظرف المضاف اي زمانه ومكانه من
حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان
اضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة
كما في مضارع مصر وبيع الدار فالاضافة بمعنى
اللام لا في صرح به ابن الحاجب في الامالي ومنه
يعلم ان معنى قوله فيما عدا ظرفه فيما لم يقصد
افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان
الظرف عند النحاة انما بنسبه الى المصدر وما

بتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر كلام ابن
الحاجب ككلام ابن مالك في الالفية وابن هشام ان الاول
لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح
الكافية معنى اللام هو الاصل ولذلك تحكم به مع صحة تقديرها
وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها
نحو عنده ومعه ومع صحة تقديرها دون غيرها نحو
دار زيد هذه عبارته مع حذف ما مثل به للاول لان
فيه نظرا وقال الكوفية وتقدير عند في نحو هذه
ناقة رقود الحلب اي رقود عند الحلب واجاب ابو
حيان بان هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة
والاصل رفعه على الفاعلية مجازا انتهى وقد يقال ما
المانع من صحة تقدير لام الاختصاص هنا وايضا قد سبق
عن ابن مالك انه تحكم بمعناها حيث لا يصلح تقديرها وذهب
ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره
ولا على نيته وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته
متعددة يبين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت غلام زيد
ودار عمرو فالاضافة للملك او سرج الدابة فللاستحقاق او
شيخ اخيك فلمطلق الاختصاص وذهب بعضهم الى ان
الاضافة بمعنى اللام على كل حال ويوجه بان كلا من الظرف
والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص واختلف في
اضافة الاعداد الى المعدودات كعشرة رجال فمذهب الفارسي
انها بمعنى من واختاره ابن مالك في شرح التسهيل والكافية
فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة
اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى
المعدودات والمقادير الى المقدرات كقفيز بر ورطل

زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة
على انها بمعنى من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد
من مقولة المقدار والمقدار وصف بالنسبة الى ذي
المقدار وهو المعدود ونفس بالنسبة الى المقدار والوصف
يناسبه لام الاختصاص فلهذا اختلفا في الاول والنفس
يناسبه البيان فلهذا اتفقا في الثاني ولك ان تقول
ما المانع من معنى لام الاختصاص فيما اتفقا عليه وفيما
اتفقا عليه نظر لانه لا يصلح المضاف اليه للاخبار به
عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاث مائة لم يكن مطابقا
للمعنى المراد قال شيخنا رحمه الله تعالى ويجاب بان ذلك
يمنع بتصرف في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال
هذه الثلاث مئات والاحتياج لمثل ذلك لا يضر انتهى
واختلفوا ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا
فيها حرفا وقيل تقدر اللام فيها لظهورها في قوله
تعالى فمنهم ظالم لنفسه حافظات للغيب مصدق لما معهم
فعال لما يريد ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة
المشبهة ونقل ابو حيان وغيره ان الاضافة الى غير
الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه وسكت عن الاضافة
الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زائدة وقيل
بتقدير من فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شيء
منه حسن فبين بالاضافة انه من حيث الوجه واما
الاضافة البيانية وهي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد
كرز وبابه فليست على تقدير حرف ولا هي من قسم
المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة على
راي الفارسي وغيره او واسطة بين المحضة وغيرها
على راي ابن مالك كذا قاله الجلال السيوطي في فتاويه

ويخالف ما قاله من ان الاضافة البيانية هي اضافة الشي الي نفسه
ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين
المتضايفين عموم من وجه وقوله كسعيد كرز وباب
تخالفه ايضا ما صرحوا به من ان الاضافة في ذلك من اضافة
المسمي الي الاسم وقال ايضا في الجوامع وشرحه مسيلة الجمهور
علي انه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده
الا بتاويل وشرط الكوفية في الجواز اختلاف اللفظ فقط
من غير تاويل تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس
وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ومكر
السي وبا نسا المومنات كما جاء ذلك في النعت والعطف
والتاكيد نحو غرابيب كذبا ومنبالهم اجمعون وقال ابو
حيان لا يتعدي السماع بل يقتصر عليه ولا يقاس وهل
هي محضة اولا او واسطة بينهما اقوال الاول قال
جماعة واختاره ابو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا
ال ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا تخطط صلاة
اولي ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي وابن الدباس
وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وامثاله لان الاصل في
صلاة الاولي ونحوه الصلاة الاولي علي النعت ثم ازيل
عن حده كما ان اصل حسن الوجه حسن وجهه
ما زيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لان
لها اعتبارين انفصال من وجه ان الاول غير منفصل
بضمير منوي وانفصال من وجه ان المعني لا يصح
الا بتكلف خروجه عن الظاهر قال ابو حيان ولم
يسبقه احد الي ذلك وهذا القسم الثالث ثم تجري هذه
الاقوال فيما الفي فيه مضاف نحو الي الحول ثم اسير
السلام عليكما او مضاف اليه نحو اقام ببغداد العراق

وشوفه

وشوفه لاهل دمشق الشام سوق مسجد اسمي ما اردناه
منه باختصار بعض الامثلة والتعاليق والمخفو منه
بالاضافة الذي يقدر بمن نحو خز وساج من نحو ثوب
خز وباب ساج اي ثوب من خز وباب من ساج
يعني انه من جنس ذلك والخز نوع من الحرير والساج
نوع من الخشب والاظهر خز ثوب وساج باب ايضا
لذلك ان قصد بيان الجنس لتحقق الشرط المعتبر
في كلامهم وظاهر كلام المصنف بل صريحه ككلام
بعضهم ان الاحرف المذكورة مقدرة وصرح بذلك
الجزولي وقول ابن الحاجب وهي اي الاضافة بمعني
اللام او بمعني في عبر به ابن مالك في التسهيل وبينهما
شرف لان ابن درستويه رد علي من قال بذلك
بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب
الخز وغلام زيد علي معني ثوب من الخز وغلام
لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الي معرفة
لا يبقي نكرة فدل علي ان الاضافة ليست علي معني
حرف واجيب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا
لو قيل انها علي تقدير من وتقدير اللام لان المقدر
كالثابت وبهذا يعلم ان التعبير بالمعني اولي فليتامل
وتقدم ما يعلم منه رد ما قاله ابن درستويه واعلم
ان الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة احد عشر احدها
التعريف ان كانت الاضافة محضة وكان المضاف
اليه معرفة نحو غلام زيد الثاني التخصيص ان
كان المضاف اليه نكرة وكانت الاضافة محضة نحو
غلام امراة فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه

لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب
زيد وضاربا هم وضاربوك اذا اريد الحال او الاستقبال
فانه الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض منه
اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة
لا تفيد التعريف قولك الضاربا زيد والضاربو زيد
ولا تجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا
بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بمعرفة وقوله تعالى
ثاني عطفه ولا تنتصب المعرفة على الحال وقول
جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم • ولا تدخل رب
على المعارف وليست مفيدة للتخصيص ايضا لان
ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس
اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان ياتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال
والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف ان
كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان
المضاف اليه نكرة لانها ليست في تقدير الانفصال
الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن
الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة
لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز
باجرا الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير
المونث كقوله •
انارة العقل مكسوف بطوع هوى • وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين
وذكر السفاقسي في ذلك وجوها ولم يذكر هذا الوجه
وذكره ابن هشام في المغني لكن بصيغة تمريض وقال

بعد

بعد ذلك ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف
حيث لا اضافة قال واما قول الجوهري ان التذكير
لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث في نحو
الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم
المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين انتهى
وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى
الاحسان وقيل بمعنى الغفران والعفو واختاره
الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش وقيل
التذكير على النسب اي ذات قرب وقيل نعت لمذكر
محذوف اي شي قريب وقيل مشبه بفعيل بمعنى
مفعول نحو جريح وقتيل وقيل هو فعيل بمعنى مفعول
اي مقربة ورد بان ما ورد من ذلك انما هو من باب
الثلاثي غير المزيد ومع ذلك فلا ينقاس وقال
الفراء اذا كان للنسب كان بالياء تقول هذه قريبة
فلان واذا كان للمسافة جاز فيه وجهان قال
الشاعر عشية لا عفراء منك قريبة • فتدنو ولا عفراء منك بعيد
فجمع بين الوجهين السادس تانيث المذكر كقولهم
قطعت بعض اصابعه وقري يلتقطه بعض السيارة
ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة
من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير
للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود
في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مونث وقال
وما حب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديارا
وانشد سيبويه • وتشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم • والى هذا البيت يشير

ابن حزم الظاهري في قولـــــه
تجنب صديقا مثلما واحذر الذي . يكون كعمرو بين عرب وعجم
فان صديق السو يزري وشاهدي . كما شرقت صدر القناة من الدم
ومراده بما الكناية على الرجل الناقص كنقص ما الموصلة
وبعمرو الكناية عن المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو
في الخط وشرط هذه المسيلة والتي قبلها صلاحية المضاف
للاستغنا عنه فلا يجوز امة زيد جا ولا غلام هند ذهبت
السابع الظرفية نحو توتي اكلها كل حين وقولـــه . انا
ابو المنهال بعض الاحيان . الثامن المصدرية نحو وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق لـ
منصوب ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام
وقالـــ . ستعلم ليلى اي دين تداينت . واي غريم للتقاضي
اي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في الاية الا انها مفعول
به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف
لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتدا ومثلها في لنعلم
اي الحزبين احصى ولنعلمن اينا اشد عذابا والتاسع
وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو
غلام زيد من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم
صبيحة سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم اكرمت ومن
ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع
في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشار قول بعض النحاة
عليك بارباب الصدور فمن غدا . مضافا لارباب الصدور تصدرا
واياك ان ترضى صحابة ناقص . فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع ابو من ثم خفض مزمل . يبين قولي مغريا ومحذرا
والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قولـــه امري القيس

كان

كان ابانا في عرانين وبله . كبير اناس في بجاد مزمل
وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض
لمجاورته للمخفوض والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة
عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البنا وذلك في ثلاثة
ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل
ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قولـــه
تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك
قالـــه الاخفش وخولف واجيب عن الاول بان
نايب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول
كما في قولـــه
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل . يسوك وان يكشف غرامك
تدرب . اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولابد من تقدير
عليك مدلولا عليها بالمذكورة ويكون حالا من الضمير
لئلا يتقيد بها فيتقيد ما لم يقيده الفعل وعن الثاني بانه
على حذف الموصوف اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم
منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام
ومنها قولـــه تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قالـــه
الاخفش ويويده قراة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل
ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع
او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاكم يدل على
التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون
على ان الفعلين تنازعاه ويويد التاويل قولـــه
اهم بامور الحزم لو استطيعه . وقد حيل بين العير والنزوان
بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنها قولـــه تعالى انه لحق
مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراة بعض السلف

ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق • واذ
ما مثلهم بشر • وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل
لمخالفتها للمبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم
امثالكم وقول الشاعر • والك بالك عند الله مثلان •
وزعم ان خفا اسم فاعل فعقص كما قيل بروشر ولم يغب
ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره
تعالى لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر
واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ومنها قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال فغير فاعل ليمنع وقد جا مفتوحا ولا يأتي
فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان واعتبار ليس
بعربي ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول
الجرجاني ان غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم
بنا غلامك وغلامه ولا قائل بذلك الباب الثاني
ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن
خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر يوم
وفتحه فان قلت الاضافة في نحو يومئذ ما هي فان
اليوم مضاف الى اذ وكلاهما اسم زمان واي معنى لقولك
يوم وقت كذا قلت لعل الاضافة لكمال البيان مثلها في
شجر اراك اي يوم هو وقت كذا هكذا افاده الدماميني
وقد يقال هذه الاضافة غير محتاج اليها في البيان
اذ اليوم بمعنى الوقت ولو اقتصر على يوم كذا او وقت
كذا اغنى عن الاضافة بخلاف شجر اراك لا يستفاد
المطلوب منه دون بدون الاضافة قال شيخنا رحمه
الله تعالى نعم يمكن ان توجه هذه الاضافة بالاجمال والتفصيل

الباب

٣٤١

الباب الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل
مبني بنا اصليا كان كقوله على حين عاتبت المشيب
على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع او بنا عارضا
كقوله
لاجتذبن منهن قلبي تحلما • على حين يستصبين كل حليم
روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح
عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا
او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح
جواز البنا ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم
لا تملك نفس لنفس شيا بفتح يوم وقال
اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني • نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
وقال اخر الم تعلمي يا عمرك الله انني • كريم على حين الكرام قليل
واني لا اخزى اذا قيل مملق • سخي واخزى ان يقال بخيل
روي بالفتح ويحكى ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش
عن وجه النصب في قول النابغة
اتاني ابيت اللعن انك لمتني • وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت سوف اناله • وذلك من تلقاء مثلك رائع
فقال ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي فقيل له
الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب بزيد انه لما اضيف
الى المبني اكتسب منه البنا فهو مفتوح لا منصوب ومحله
الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع قال ابن
هشام في المغني وهذا الجواب عندي غير جيد
لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البنا في نحو غلامك
وفرسه ونحو هذا مما لا قائل به وقد مضى ان ابن

مالك منع البنا في مثل مع ابهامها لكونها تثني وتجمع فما ظنك
بهذا وانما هو منصوب على اسقاط البا او باضمار اعني
او على المصدرية وفي البيت اشكال لو سال السايل
عنه لكان اولى وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه
فانه في التقدير مقابلة قولك ولا يضاف التي الى نفسه
وجوابه ان الاصل مقالة قولك فحذف التنوين للضرورة
لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمنتي
او خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر انما قال مقالة
ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده
الناس بتحقيقها فاضطروا الى حذف التنوين وترك
ملامة وهو مصدر للمبني المذكورة اولا حرك بحذوفه
انتهى وفي الصحاح اسكته مسامعه صمته وضافت
ومنه قول الشاعر وتلك التي تستك منها المسامع
خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة في الخط
ويتخصص الكلام فيه في مقدمة وخمسة فصول هي لعلم
الخط قواعد واصول اما المقدمة ففي بيان الخط
وقاعدته الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره
برسم حروف هجايه لا برسم حروف اسما هجايه واسما الالفاظ
التي يتهجى بها اي يعد بها الحروف يقال هجوت الحروف
هجوا وهجا وهجيتها تهجية وتهجية تهجيا كله بمعنى
فالهجو والهجا والتهجية والتهجي يعد بذا الحروف
باسمايها ومسمياتها هذه الاسما الحروف البسيطة
التي ركبت منها الكلم فقولك زاي وياو دال اسما
لزه ويه وده فاذا قيل اكتب زيد فانما تكتب مسمى الزاي
والياو الدال بهذه الصورة زيد واسما الحروف التي لم

بسم

يسم بها مسمى اخر ونحوها مما له مسمى تصح كتابته اذا قصد
المسمى او اطلق نحو قولك في اسما الحروف اكتب جيم عين
فارا وفي نحوها اكتب فرانا او شعرا انما يكتب فيها هذه
الصورة جعفر وفي نحوها في قراة بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين مثلا وفي شعر • الا كل شي ما خلا الله باطل •
مثلا لان المصور تسمى اسما هذه الحروف ونحوها
خطا ولفظا اذ المفهوم من الجيم مثلا المكتوبة والملفوظة
من جعفر هو جه لا الجيم ولكون المصور هو المسمى
خطا ولفظا قال الخليل لاصحابه لما سالهم كيف تنطقون
بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم
بالاسم ولم تنطقوا بالمسول عنه والجواب جه لانه المسمى
اما اذا قصدت الاسما فتكتب صورتها فلو قيل اكتب
جيم مرادا به هذا اللفظ فانما تكتب صورة جيم او قيل
اكتب شعر مرادا به هذا اللفظ فانما يكتب صورة
شعر وما ليس له مسمى تصح كتابته لزيد يكتب بصورة
مسمى اسما حروفه وهي صورة زيد مثل ما مر في ضرب
فان سمي باسما الحروف مسمى اخر كما لو سميت رجلا الجيم
كتبت لغيرها الحروف هجايها باعتبار مسماها الاخر فاذا
قيل حسبته اكتب جيم كتبت هكذا اجيم كما يكتب زيد
لو قيل اكتب زيد وهذا اختيار ابن الحاجب وبعضهم
يكتبها بصورة مسماها الاول وهو جه وتحل المختار
في غير المصحف واما المصحف فيكتب على صورة مسماها
الاول على الوجهين المذكورين من قصد مسماها وقصد
مسمى اخر لها نحو يس وحم وانما لم تغير على الثاني لان خط
المصحف سنة متبعة وقد رسمت هكذا او قيل نكتب على

الاول هكذا او على الثاني كغيرها لجعل كل منهما اصلا فيكون
على الوجهين موزعا على ذلك فطه ويس على القول
بانها اسما للسور او الاشخاص كما قيل ان طه ويس اسمان
للنبي صلى الله عليه وسلم وق اسم جبل تكتب بحروف هجائها
هكذا طاها وياسين وقاف والاصل في كتابة كل كلمة
ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها وتقدير
الوقف عليها لتكون قد اعتبرت مفردة عما قبلها
وعما بعدها فمن اجل ذلك كتب من ابنك بهمزة وصل
لانك لو ابتدات بابنك لم يكن بد منها وكتب نحو
زيدا وقه زيد بالها لانه يوقف عليه بالها وكتب
نحو مثل مه انت اي مثل اي شي انت ومجي مه جئت مما
اضيف الى ما الاستفهامية بالها ايضا لانك تقف على جميعها
بالها لان ما كان على حرف واحد عند الوقف يلحقه
الها ليكون الوقف على غير ما ابتدى به بخلاف الحرف
الجار اذا اتصل به ما الاستفهامية نحو حتام والام
وعلام فلا تكتب بالها لان الحاقها ها السكت بها غير لازم
لشدة الاتصال لما الاستفهامية بالحروف فصارت
معها كالشي الواحد ومن اجل ذلك كتبت هذه
الحروف مع ما الاستفهامية بالالف مع انها قبل الانفصال
انما تكتب باليا ومن اجل ذلك ايضا كتبت تا التانيث
في نحو رحمة ونعمة ها للوقف عليها بالها بخلاف
اخت وبنت وباب قايمات وباب قامت هند فان
الوقف على الجميع بالتا فكتبت بالتا ومافيه وجهان
عند الوقف كهيهات ولات وثمت وربت ودفن البنات
من المكرمات يكتب بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف

عليه

عليه بالالف وان سقطت في الدرج كانا ضمير المتكلم لانه يوقف
عليه بالالف ومنه لكنا هو الله ربي فانه يكتب بالالف ولو في
قراة من يقرا بلا الف لان اصله لكن انا وكتب المنون
المنصوب او المفتوح كرايت زيدا ووا وها وويها بالالف
بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد
للوقف عليهما بالحذف وكذا ايه وصه ومه والفعل
المؤكد بالنون الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا ما لم يخف
لبس فان خيف نحو اضربن ولا تضربن زيدا كتب بالنون
ولم يعتبر حالة الوقف لانه لو كتب بالالف التبس بامر
الاثنين او نهيهما في الخط واختلف في اذن فجزم
ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف
عليها وهذا مذهب المازني وذهب المبرد والاكثرون
الى انها تكتب بالنون وفصل الفرا فقال ان الغيت
كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها
وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها
وبين اذا الظرفية ليلا يقع الالباس ولان الوقف عليها
عنده بالنون واما كاين فكتبت بالنون قولا واحدا
وهو شاذ لان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف
التشبيه واي المنونة فكان القياس يقتضي ان
لا تكتب صورة التنوين بل يحذف خطا وكتب المدغم من
كلمة بلفظه اي بحرف واحد والمدغم من كلمتين
نحو ان الله هو الرزاق كاصله اعتبارا بالوقف عليه
وكذا النون الساكنة المخففة او المبدلة ميما تكتب
نونا سوا كانت من كلمة نحو عنكم وعنبر ام من كلمتين نحو من
كافر ومن بعد وكتب باليا ما يوقف عليه باليا كالمنقوص

غير المنون كالقاضي وقاضي مكة وحذفت اليا والواو مما
نحذف فان فيه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض
ومررت بقاض وصلة ضمير الغايب لضربه ومر به وضمير
الجمع لضربهم واكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع لانه
اذا وقف عليه حذفت الصلة ثم خرج عن هذا الاصل
ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو
او يا نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند فانه منع
ان يعتبر فيه ما عرض فيه من رد الواو واليا حالة
الوقف حملها على اختها النون الشديدة فلم يلتفت
الى حال الوقف عليها واستصحب حذف الواو واليا
لذلك خطا وان كانت تعود وقفا وكتب ايضا باصلي
حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم واضربي
الرجل ويغزو الرجل ويرمي القوم ولم يضربوا القوم
ولم تضربي الرجل فكتب بالواو واليا بخلاف ما حذف
لدخول الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا يكتب ويستثنى
مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة
كانت او خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو
لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند الاصل لتركبون ولتركبين
ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال
فالتقت الواو واليا وهي ساكنة والنون المدغمة وهي
ساكنة فحذف حرف العلة لالتقا الساكنين وحذف
خطا لما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالاصل كما
راعوا في اضربوا القوم ولم تضربوا الرجل ونحوه والفرق
بينهما ان لهذا حالة تثبت فيها حرف المد وهي الوقف
بخلاف نون التوكيد المشددة فانه في حال الوقف

لا يرد

٣٥١

لا يرد المحذوف وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك
وان كانت الواو واليا تردان في الوقف على ما هما فيه
نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ومن اجل ذلك ايضا
كتب حرف الجر الموضوع على حرف واحد نحو بزيد
ولزيد متصلا بمجروره لانه لا يوقف عليه لكونه على
واحد بخلاف نحو من زيد وعن زيد لكونه على حرفين
وكتب الضمير نحو منك ومنكم وضربكم متصلا بما قبله لانه
لا يبتدا به لكونه ضميرا متصلا ومن اجل ذلك كتبت وانوا
وقانوا بغير يا بعد الهمزة لان كلا منهما لا يبتدا به للزوم
الوقف على واو العطف وفايه وهو ممتنع لكونه
على حرف واحد وكتب ثم ائتوا بالالف لذلك اذ يصح
الوقف على ثم لكونه على حرفين واما الفصول ففي ما خرج
عن الاصل المذكور الفصل الاول في
احكام الهمزة ولها احوال ستة لانها اما ان تكون اولا او لا وغ
حشوا او طرفا والتي هي حشو اما ان تكون ساكنة او متحركة
والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا والمتطرفة
اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فالتي هي اول تكتب
بالالف مطلقا لان الهمزة تشارك الالف في المخرج
وهي اخف حروف اللين فابدلت الفا في الخط للتخفيف
لانه لما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الخط ايضا
وهذه الهمزة لا يمكن تخفيفها لفظا فخففت خطا لئلا
يفوت الغرض اجمع سوا افتحت ام كسرت ام ضمت وسوا كانت
همزة قطع ام همزة وصل وسوا كانت اصلا ام منقلبة
ام زايدة نحو احد وابل واحد وكذا حكمها ان تقدمها
لفظا كائنا ما كان الا ما شذ وهو لئلا ولئن ويومئذ

ونحوه وهو كل زمان اضيف الى الجملة نحو زمانيد وحينيذ
وساعتيه فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة ياء لكثرة
الاستعمال فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة والاهولا
فانها كتبت فيها واوا وكان القياس ان يكتب ليلا لان
لا ويومئذ ونحوه يوم اذ اينفصل الطرف والف
بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الطرف
مع اذ اذ كالشي الواحد فوصل باذ وجعلت صورة
الالف ياء كما جعلوها في بيس وكان القياس في هولا
والمراد بالاولى الاولى بالقياس الى ساير اصول الكلمة
فيدخل المتوسطة بزايد نحو الارض وباحد وبابل
لغرض هذا وقد استثنى ايضا خمس مسايل تحذف
فيها همزة الوصل المبتداة احداها ان يتوسط بين
فا او واو وهمزة هي فا نحو فات وامر اهلك حذرا
من اجتماع المثلين مع شدة اتصال الفا والواو بما
بعدهما الثانية ان تقع بعد همزة الاستفهام سوا
كانت همزة الوصل مفتوحة او مكسورة او مضمومة
نحو الرجل ام اسمك زيد انطلق يزيد فانه تقلب
وكانهم اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة الف الاستفهام
كصورة الالف بعدها الثالثة الهمزة في نحو جا
فلان بن فلان وفلانة ابنة فلان حيث جاز فتح
المنادى وحذف التنوين والعلة شدة الامتزاج لكثرة
الاستعمال الرابعة الف الوصل المقترنة بلام التعريف
اذا دخل عليها لام الابتدا او لام الجر نحو للدار وللدار
خوف الالتباس بلا النافية الخامسة الف بسم الله الرحمن
الرحيم فتامله والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون

الا بعد متحرك تكتب بحرف حركة ما قبلها لانها تبدل به فتكتب الفا
في نحو راس ويا من وكاس وياء في نحو ذيب وبير وواوا في نحو يوك
وبوس ويومن والتي هي حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب
حرفا من جنس حركتها سوا كان ذلك الساكن صحيحا او حرف علة
لانها تسهل على نحوه فتكتب الفا في نحو مراة وكماة وتسال ومسالة
وياء في نحو تسيم وسايل وواوا في نحو ابوس ويلوم هذا مذهب
الاكثر ومنهم من يحذف الهمزة ان كان تخفيفها بالنقل نحو مسلة
او بالادغام نحو خطية وسوة اذ في كل منهما حذف في اللفظ فيحذف
في الخط ايضا ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة لكثرة مجيها
دون المضمومة والمكسورة لقلة مجيهما والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو سال بوزن فارب من المفاعلة ولا يحذف
الالف بعد ساكن غير الالف ومنهم من يحذف الهمزة في جميع
احوالها من كونها مفتوحة اولا وكونها مخففة بالنقل او بالادغام
او بغيرهما وكون المفتوحة بعد الالف اولا ومنهم من يجعل
صورتها الالف على كل حال وهو اقل استعمالا ومنهم من يجعل
صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زايدة للمد
نحو سول ومسوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة
وذلك للفرق بين المهموز وغيره مثل مقول ومصوغ قال ابو حيان
واذا كان مثل روس تكتب بواو واحدة مع ان تسهيلها بين الهمزة
والواو فهذا احرى قال وقد كتبت الموودة بواو واحدة في
المصحف وهو قياس فان الهمزة لا صورة لها فبقي واوان ومن عادتهم
عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف احدهما فلذلك كتبت
واحدة الا انه قد يختار في القران فيه ان يكتب بواوين لانه قد حذف
من الكلمة في حرف فيكره ان تحذف غيره انتهى والتي هي حشو
وهي متحركة بعد متحرك تكتب حرفا على نحو ما يسهل فان كانت مفتوحة

بعد فتح كتبت الفا نحو سال فان كان بعدها الف نحو مال وماب فقيل
تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الفا وتجتمع الفان وان كانت مفتوحة بعد
~~فتح كتبت الفا نحو سال فان كان بعدها الف نحو~~ كسر كتبت باليا نحو مير وبعد
ضم كتبت واوا نحو جون وان كانت مكسورة بعد فتح او كسر كتبت باليا نحو سئم
ومئين فان كان بعدها يا في الحالين باكلهم ومسهن فقيل تحذف ولا صورة
لها وقيل تجعل لها صورة وتجتمع ياان وان كانت مكسورة بعد ضم نحو سئل
ودئل فصورتها اليا على مذهب سيبويه والواو على مذهب الاخفش
وان كانت مضمومة بعد فتح او ضم كتبت واوا نحو اكلوم ولؤم جمع لوم كصبر
جمع صبور فان كان بعدها في الحالين واو كلووم ورووس فقيل
تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة وتجتمع واوان وان كانت مضمومة
بعد كسر نحو مستهزئون جمع مائة كتبت بواو على مذهب سيبويه وبيا على
مذهب الاخفش والمتطرفة بعد ساكن ان كان صحيحا حذفت
الهمزة والقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها لا في الرفع ولا في النصب
ولا في الجر نحو عب ودف وجز قال ابن هشام وضمني وقوم فيها مجلس
فسئلت كيف كتب الجزء الاول ابا لوام لا مادر ببعض من كان حاضرا فقال
بالواو ولا غير فقلت ما مستندك في هذا فقال هكذا اعادتنا فقلت
الدليل اعرب من الحكم والجواب عكس ما قلت تكتب بغير واو ولا غير وقيل
ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها
الواو او مكسورا فصورتها اليا مطلقا فيهما وقيل في المضموم والمكسور
تكتب على حركة الهمزة وان كان في من ذلك منصوبا منونا كتب
بالف واحدة وهي البدل من التنوين وقيل تكتب بالفين احدهما
صورة الهمزة والاخرى البدل من التنوين وان كان الساكن معتلا
فان كان زائدا للمد فلا صورة لها نحو سي وصوو سما فان كان ما فيه
الالف كسما منونا منصوبا كتب عند جمهور البصريين بالفين الواحدة
حرف علة والاخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة

وهي

وهي حرف العلة التي قبل الهمزة او لا يجعلون للالف المبدلة من التنوين
صورة واتفق الفريقان على انه ليس للهمزة صورة الف في ذلك فان اتصل
ما فيه الالف بضمير مخاطب او غايب فصورة الالف واو رفعا نحو هذه
سماوك وماجوا نحو سمائك وبالف واحد هي الف المد نصبا نحو رايت سماك
وان كان ما فيه الواو واليا منونا منصوبا فالف واحدة هي البدل
من التنوين نحو رايت سوا وضوا وان كان غير زايد للمد فتسهيل
وتجعله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد
بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرا ويقرى ويوضو وهذا
امرو ورايت امرا ومررت بامري فان كان منصوبا منونا فقيل
تكتب بالفين وقيل بواحدة وهو الاولى وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا
فبالالف نحو لن يقرا الا ان تكون هي مضمومة فبالواو نحو يكلوه
او مكسورة فباليا نحو من الكلي وان كان ما قبلها مضموما فبالواو
نحو هذا الاكمو ورايت الاكمو الا ان تكون هي مكسورة فباليا
نحو من الاكمي ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة واليا وبالواو ان
قلنا بابدالها واوا وان كان ما قبلها مكسورا فباليا نحو لن يقرى
ومن المقرى الا ان تكون مضمومة فبالواو ان قلنا بالتسهيل بين
الهمزة والواو وباليا ان قلنا بابدالها يا وعلى الاول ان اتصل بها
ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كما لو لم يتصل بها ضمير وقيل ان
انضم ما قبلها او كسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها
على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانفتحت او سكنت فبالالف
نحو لن يقراه ولم يقراه او انضمت فبالواو نحو هو يقروه هذا
ما ذكره ابو حيان اولا ثم حكى قول السهيلي انه اذا اتصل بالهمزة
الاخيرة فتحة او الف ضمير متصل فانها تعطى ما المتوسطة
وقال لانها حينئذ كانها لم تقع اخيرا لا يوقف عليها ولا يبتدا
بها بذلك الضمير وقال وقد احال ابن مالك حكم ما وليها ضمير

متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة انها تصور
بالحرف الذي تؤول اليه في التخفيف ابدالا او تسهيلا قال فعلى
هذا يكتب بفروها بالالف لانها قد تخفف بابدالها الفا وبالواو
لانها قد تخفف بالتسهيل بينها وبين الحرف الذي من حركتها وتكتب
مالنا وماواك وسمايك بالالف والواو واليا لانها تخفف بجعلها بين
بين لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل بها الضمير
فكما لم يتصل يعني انها تكتب بالف نحو هذا ابناك ورايت بناك
وعجبت من بناك كما لو لم يتصل به ضمير وقال احمد بن يحيى اذا
انفتح ما قبل الهمزة مثلا لف ما لم يضف فان اضفته كتبته في الخفض
باليا نحو من تبنيه وفي الرفع بواو وفي النصب بالف قال وربما
اقروا الالف وجاوا في الرفع بواو بعدها وبا في الخفض
ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون ان هذا خطاه
وعجبني خطاوه وعجبت من خطايه والاختيار مع الواو واليا ان
تسقط الالف وهو القياس فاما الالفان فان العرب لا تجمع
بينهما ولذلك كتبوا اخطاو قرا بالف واحدة ولو كتب بالفين
كان ها هنا اوثق ليفرق بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا
بالدليل الذي قبله من الكلام او بعده عليه انتهى وتحذف
همزة الوصل في مواضع احدها اذا وقعت بين الواو والفا
وبين همزة فا نحو فاتوا وات وعليه كتبوا وامر اهلك والسبب
في الحذف انها لو اثبتت لكان جمعا بين الفين صورة همزة الوصل
وصورة الهمزة التي هي فا الكلمة مع كون الواو والفا شديدي
الاتصال بما بعدهما لانه لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين
الفين في سائر هجايهم الا على خلاف في المتطرفة لان الاطراف
محل التغييرات والزيادة فلو لم يتقدمها شي اصلا اثبتت كقولك في
الابتدا ايذن لي او تمن فلان ولذا لو تقدمها غير الواو والفا

نحو

نحو ثم ائتوا الذي اوتمن من يقول ايذن او تقدمها الواو والفا
وليست فا الكلمة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد
همزة الاستفهام سوا كانت همزة الوصل مكسورة او مضمومة
نحو اسمك زيد ام عمرو واصطفي زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة
نحو اصطفى البنات الذكرين حرم ام الانثيين فكلام ابن مالك
يقتضي الحذف ايضا قال ابو حيان وهو في ذهب اليه
احمد بن يحيى قال والذي عليه اصحابنا انه يكتب بالفين احدا
الف الوصل والاخرى الف الاستفهام قال احمد بن يحيى يكتفى
بالف الاستفهام من الف الوصل في الالف واللام في الخط واما
اللفظ فعلى التطويل وانما هي مثل الذكرين الله وكانهم اكتفوا
بصورة من صورة لان صورة الالف الاستفهام كصورة الالف
بعدها ولم يحذفوا في اللفظ ليلا يشتبه الخبر بالاستفهام
انتهى واما الالف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام
فانها لا تحذف بل تصور بما تلي حركتها لانها حينئذ تسهل
على نحوه فيكتب ائمة بالف واحدة عند الكسائي قال
المحذوف الف الاستفهام وتغلبه قال الحذف الثالثة وجوز
ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بالف نحو اانك الثالثة
انها تحذف من لام التعريف اذا وقعت بعد لام الابتدا
او لام الجر نحو وللدار الاخرة للذين احسنوا الحسنى وكان
قياسها الاثبات كما اثبتوها في لابنك قايم ولابنك مال
وسبب حذفها خوف التباسها بلا النافية وزعم الفراء ان
سببه اجتماع ثلاثة اشكال متشابهات في الخط لان اللام مثل
الالف واجتماع الامثال يستثقل لفظا فكذلك خطا وزعم
بعضهم ان في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها فكانهما
كلمة واحدة وهمزة الوصل لا تكون حشوا وزعم بعضهم

صح

ان الالف لا تحذف مع لام الابتدا انه فا بينها وبين لام الجر ولو وقع
بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الالف
على الاصل نحو حيث لالتفا زيد فان ادخلت الالف واللام
وادخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتب بلالتقا الرابع
من اول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب باسم
بالالف كما يكتب باسم لكن حذفوها لكثرة الاستعمال كذا على
غير واحد والظاهر ان المراد كثرة الكتابة فلما كثر
كتابته حذف تخفيفا وان كثرة التلفظ لا دخل له في
الحذف من الخط فقول بعضهم لكثرة الاستعمال العارض
بحسب اللفظ والكتابة وجه مما يوجب التخفيف من اي
وجه كانت محل نظر اذ لا دخل للاول فليتامل واورد
على التعليل بها عدم حذف الف الجلالة من بسم الله
مع كثرة الاستعمال بل لا شك ان استعمال الجلالة منفردا
وكتابة اكثر من استعمال البسملة وانكار ذلك مكابرة
صرفة واجيب عنه من وجهين احدهما العرف بامتزاج
الحرف بلفظة اسم بخلاف كلمة الجلالة لكن على هذا
يتعين جعل ما به الافتراق جزء علة فيزاد في التعليل
الامتزاج المذكور والثاني ان كلمة الجلالة دخلها حذف
فلو حذفت الفها الاولى ايضا لحصل اجحاف فكان ذلك
مانعا من ترتب الحذف على مقتضيه هذا مع ما يرد في
الحذف اليه من القياس صورة كتابتها حال تجردها عن
لام الجر بصورتها حال دخول اللام عليها والاولى ان يقال
ان مخالفة الاصل تحتاج الى نكتة لا البقا على الاصل فاذا
خالفنا القياس والاصل لنكتة لا يلزم المخالفة في جميع
ما وجدت تلك النكتة فيه اما ترى قولهم خلاف القياس

لا يقاس

لا يقاس عليه والحاصل ان كثرة الاستعمال امر مجوز لبعض
الاحكام لا موجب فللبليغ ان يعتبره تارة دون اخرى والارادة
في ذلك مرجحة لا تحتاج الى نكتة ونظاير ذلك اكثر من
ان تحصى في العلوم النقلية اما ترى انه اوجب الشارع
الاستبرا على البكر المشتراة من بكر حسما للباب واحتياطا ط
مع انه كثيرا ما تراعى الاحتياط وحسم الباب ولا يخفى ذلك
على من تتبع العلوم بدقة نظر وليستقن ذلك حتى يت
تخلص من الاشكالات كلها ونصير كثرة الاستعمال
دليلا تاما فليتامل واجيب ايضا بان همزة الله عوض
فلا تحذف وبانه قد حذف العين من الاجزا فلم تحذف
الفا اخرى ثم ان الكلام في لغة اسم لا في لغة سم وسم وذلك
ظاهر فاحتمال كونه من سم لا ينفع في المقام وخارج عن
المرام والله تعالى اعلم بالصواب وسياتي فيه زيادة بيان
هذا وقال الامام قال الخليل وانما حذفت لانها
دخلت ~~البا على الاسم نائبة~~ بسبب ان الابتدا بالسين
الساكنة غير ممكن فلما دخلت البا على الاسم نابت عن الالف
فسقطت في الخط ولم تسقط في اقرا باسم ربك لانه
لا ينوب عن الالف في هذه المواضع كما في بسم الله لانهم
منعوا حذف البا من قراة باسم ربك مع صحة المعنى اما لو
حذفت البا من بسم الله لم يصح المعنى وفيه نظر لان اقرا
اسم واقرا باسم معنيان مختلفان فلا يصح المعنى المقصود
من البا ولو اريد مطلق المعنى لجرى في بسم الله ولم يترك
الاصل المتقدم بالكلية بل روعي في الجملة العوض عنه
من تطويل راس البا في بسم الله وهو في ليس نصف الالف
المتروك فحصل التخفيف بالنصف مع رعاية الاصل في

الجملة جمعا بين المقتضيين وهربا من الغا احدهما ولا تحذف
في غير البسملة من انواع التسمية نحو بسم الله بدون الرحمن
الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف ايضا وانما
كتبت على لغة من يقول سم بكسر السين او ضمها بلا همزة
والاصل بسم الله ثم خففت بالسكون على حد قولهم في
ابل ابل والزم التخفيف قال ابو حيان والاحسن حمل
اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان حذف الالف لتلك
اللغة لجاز اسقاط الالف في جميع المواضع وليس كذلك
وزعم الاخفش ان سبب حذفها كون البا لا يوقف عليها
فكانها والاسم شي واحد ورد ذلك بانهم قد كتبوا اضرب
بالالف والوا ولا يوقف عليها وجوز الفرا حذفها من
بسم الله مجراها ومرساها وبسم الله بدون الرحمن الرحيم
لانهما كانا معها لحذفا للاستعمال وجوز بعضهم حذفها
من بسم الله وان لم يذكر معها الرحمن الرحيم بشرط ان تكون
الاضافة الى الله تعالى وان لا يكون للبا تعلق في اللفظ
وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف
نحو بسم ربك تبركت بسم الله ابدا باسم الله وجوز الكسائي حذفها
ولو اضيفت الاسم الى الرحمن او القاهر وقال الفرا هذا
باطل لا يجوز ان يحذف الا مع الله مع البا وعلى مذهب
الفرا جرى الناس هل صوبه بعضهم الخامس من ابن الواقع
بين علمين صفة متصل داغير منفصل سوا كانا اسمين ام
كنيتين ام لقبين ام مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا
ابو بكر بن ابي عبد الله وهذا بطة بن قفة ويتصور
في المختلفين ستة امثلة وحكى ابو الفتح عن متاخري
الكتاب انهم لا يحذفون الالف مع الكنية تقدمت او

تاخرت

تاخرت قال وهو مردود عند العلما على قياس مذهبهم لان
حذف التنوين مع الكنى يحذف مع الاسما وانما هو لجعل
الاسمين اسما واحدا لحذف الالف لانه توسط الكلمة اسم
وقال ابو حيان الالف تحذف من الخط في كل موضع
تحذف منه التنوين وهو يحذف مع الكنى مثل ما تحذف
مع الاسما الاعلام قال

فلم اجبن ولم انكل ولكن ، يممت بها ابا صخر بن عمرو
قال وشرط ابن عصفور ان تكون ابن مذكر وهو خلاف
ما جزم به ابن مالك من الحاقه فلانة بنت فلانة بفلان
بن فلان وفي درة الغواص للحريري انه اذا اضيف
ابن الى الاب الاعلى تثبت الالف في ابن والتنوين فيما
قبله نحو قولك جا ابو الحسن بن المهدي بالله
قال الدماميني في شرح التسهيل والصحيح حذفهما
وان كانت الاضافة الى الاعلى وانشد سيبويه
حيي بمثل بني بدر لقومهما او مثل اسرة منظور بن سيار
وانما هو منظور بن زياد بن سيار وقال في حواشي
المغني سوا كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابن او ابنة
اسما لابي الاول او جده وبعضهم يشترط ان يكون مع
ابا لا جدا وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة
والاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا جده اه ويشترط
ايضا ان لا يقع ابتدا سطر قال ابن الحاجب في اماليه
قياس ابن ان تكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت
ابن وانما حذفت الالف اختصارا للكثرة ولذلك حذفت
العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت
حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب

الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه
انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر
لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان
القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدا باول السطر
الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق
به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان
لكونه اجري مجري الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى
الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه ولو لم يكن ابن صفة
بل كان بدلا او خبرا لم تحذف الفه لانه اذا كان بدلا نه
لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال
ابن مما قبله واذا كان كذلك فقد قام بنفسه
ووجب ان يبتدا وكذا اذا كان مبتدا كما في قولك زيد
ابن عمه في الدار ومن خبر المبتدا ما في قوله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله في قراءة عاصم والكسائي
بتنوين عزير وهو صفة في قراءة غيرهما والتقدير
عزير ابن الله الهنا وقال المبرد التقدير هو عزير ابن الله
والقياس على هذه القراءة حذف الالف كالتنوين لكن
الرسم بالالف قاله الجعبري وكذا لا تحذف في نحو زيد
الفاضل ابن عمرو وللفصل الفصل الثاني
في احكام الوصل والفصل فالاصل فصل الكلمة من الكلمة
لان كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الاخرى
فكما ان المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر به عنهما
يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزا اي
منفصلا عن غيره وخرج عن ذلك ما كانا كالشي الواحد
فلا تفصل الكلمة وذلك اربعة اشيا الاول المركب

تركيب

تركيب مزج كبعلبك فتوصل الكلمتان للتنبيه على امتزاجهما وشدة
اتصالهما وهذا الذي ذكر فيما يمكن فيه الاتصال من الحروف
بما بعده اما ما لا يمكن فيه ذلك فلا سبيل الى كتابته متصلا
وذلك نحو حضرموت فان الراء لا تتصل بما بعدها في الخط
ولكن هذا اشكل بنحو معدي كرب فانهم يكتبونها بالفصل
مع انه يمكن ان يتصل اليا بما بعدها فكان ينبغي ان
تكتب هكذا معديكرب كذا اورده بعضهم ويظهر
انهم كتبوه منفصلا للزوم الفصل فيه دائما ان فصلت اليا
بما بعدها فان ما قبلها الدال والدال لا توصل بغيرها والله
تعالى اعلم بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة
عشر وصباح مساء وبين بين وحيص بيص الثاني
ان يكون احدي الكلمتين لا يبتدا بها لان الفصل في
الخط يدل على الفصل في اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله
في اللفظ فكذلك ان يكون في الخط وذلك نحو الضماير
البارزة المتصلة ونون التوكيد وعلامة التانيث
والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن ان يبتدا به
كياء النسب الثالث ان تكون احدي الكلمتين لا يوقف
عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزاء
ولام التوكيد فان هذه الحروف لا يوقف عليها
وهذا مشكل بواو العطف فانها كالفاء في كونها على حرف
واحد ومع ذلك كتبوها منفصلة عما بعدها الرابع
ما يذكر من الالفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو مما
خطاياهم تكونوا اينما ربما وانما وحيثما وكيفما واما
انت منطلقا انطلقت واذا كانت كافة نحو قلما وربما وانما
وليتما ولعلما واستثنى ابن درستويه والزجاجي ما في كلما

فقالا انها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي
الظرفية نحو كلما جئت اكرمتك كلما رزقوا منها من ثمرة
قالوا والخلاف التي يعمل فيها ما قبلها فانها حينئذ تكون
اسما مضافا اليه كل نحو واتاكم من كل ما سألتموه وتوصل
ما الاستفهامية بعن ومن وفي لانها تحذف الفها مع الثلاثة
وتصير على حرف واحد فتحسن وصلها بها نحو عم يـ
يتساءلون ثم هذا التوب فيم انت من ذكراها وحذف
الالف ليس خاصا بهذه الثلاثة بل هو ثابت مع كل جار
اسما كان او حرفا ولا توصل الشرطية بواحد من الثلاثة
قال ابو حيان القياس يقتضي ان تكتب معها مفصولة
قال وفي ما الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذاهب احدها
ان تكتب متصلة معها لاجل الادغام في عن ومن وهو
مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما رغبت عنه وعجبت مما
عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثاني انها تكتب مفصولة
على قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا وبه جزم
ابن عصفور وهو ارجح لانه الاصل ولان علة الوصل
الاتية في ممن وهو التباس اللفظين خطا مفقودة
في مما والثالث ان الغالب ان تكتب موصولة ويجوز
كتبها مفصولة وهو اختيار ابن مالك وفي ما مع نعم
وبئس وجهان حكاهما ابن قتيبة الفصل على الاصل
والوصل لاجل الادغام في نعما وحملت بئسما عليها وقد
في المصحف بالوصل وتوصل من بمن سواء كانت موصولة
او موصوفة او استفهامية او شرطية نحو ممن اخذت
منه وممن تأخذ اخذ منه وانما وصلت بها لاجل اشتباهها
لو كتبا من من فوصلا وادغم نون من في ميم من وتركت

منزلة المدغم في الكلمة الواحدة فلم تجعل لها صورة هذا
ما قاله ابن مالك وفصل ابن عصفور بين الاستفهامية
فتوصل حملا على اختيها ما وبين غيرها فتفصل على الاصل قال
ابو حيان وقول ابن مالك ارجح نظرا الى علة الاشتباه
في الخط وفي من سواء كانت استفهامية او موصولة
او شرطية مع عن رأيان قال ابن قتيبة تكتب عمن متصلة
على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعما نحو تسال ورويت
عمن رويت عنه وعمن ترضى ارضى عنه قال ابو حيان
وزعم غيره انه لا يوثر في ذلك الادغام لانهما كلمتان وغلب
ابن عصفور واما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز
الفصل وتوصل من الاستفهامية بفي قولا واحدا نحو فيمن يتكرر
وتوصل ان الشرطية بلا نحو الا تفعلوه الا تنصروه وفي ان
الناصبة توصل بها مع لا قولان احدهما انها تكتب مفصولة
مطلقا قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل والثاني ان
توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن
قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الصائغ بان
الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز ان تفصل
بينها وبينه والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز ان تتصل به
فحسن الوصل في تلك والفصل في هذه خطا وعلله
غيره بالفرق بينهما ولم يعكسوا لكثرة الاولى وقلة الثانية
والكثير بالتخفيف اولى ولان الثانية اصلها التشديد فكرهوا
ان يزيدوها خللا بالحذف وفي كي مع لا قولان قال ابن
قتيبة تكتب متصلة نحو كيلا تفعل كما تكتب حتى لا تفعل
منفصلة وقال غيره تكتب منفصلة وما وصل من المذكورات
وفيه نون وهو من وعن وان وان حذفت نونه للادغام كما

مر في الامثلة فلا يجوز ان يكتب مما وعما ولئلا وان لا نون
ظاهرة بل ادغم مع الانفصال وحذف خطا واقتصر على
المدغم فيه لتاكيد الاتصال بموافقة حذف النون
خطا الحذف لها لفظا ولا توصل لن ولم وام ليتي وما وقع
في رسم المصحف من وصل الن نجمع عظامه فان لم يستجيبوا
لكم امن هو قانت فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم
فيه مخالفا لما تقدم ولما بك واما مع اذا انفصلت بمن
فانها تكتب مفصولة قاله ابن قتيبة قال ابو حيان قال
بعض شيوخنا اظن سبب ذلك قلة الاستعمال والا فما
الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن ان يفرق بالاجماع
فان في لا تكون الا حرفا ومع اسم وهي ايضا تنفصل مما بعدها
فتقول معا فلذلك فصلت بخلاف في ومما وصل شذوذا
وكان قياسه الفصل وكانه مال من وى بمعنى اعجب
وكانه وويلمه والاصل ويل امه ويومئذ ونحوه من الظروف
المضافة الى اذ في مذهب البنا يوم وحين لان البنا دليل
شدة اتصالهما باذ ومن اجل ذلك كتبت همزة اذ في ذلك
بالياء لانها حينئذ صارت كالهمزة المتوسطة المكسورة
والا فالقياس ان تكتب الفا وعلى مذهب الاعراب يفصل
ذلك عند بعضهم فتكتب الهمزة يا ومما وصل شذوذا ايضا
ثلثماية ونحوه قيل والوصل خاص بثلثماية وستماية الفصل
الثالث ـــــ في احكام الزيادة فتزاد الالف
بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض او امر نحو اكلوا
واشربوا لان واوه تكتب منفصلة بخلاف واو العطف
لكن قد يجي من الافعال ما لم يتصل به الواو وصورة نحو جادوا
وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الواو وكلمه واحدة اطرادا

للباب

للباب وخرج بواو الجمع غيرها نحو يغزو ويدعو مما لم تكن
الواو المتطرفة للجمع فلم يزد بعد واوه لانه لا يلتبس
وان قدر انفصال لان المفرد ليس بدع ويغز وخالف الفرا
حيث اجاز ان تكتب تلك الالف في حالة الرفع خاصة
والكسائي حيث اجاز ذلك نحو لن يغزوا زيد وبالمتطرفة
المختصة بضمير او غيره نحو الرموك واكرموه وتبيين بون
لان واو الجمع فيه ليست متطرفة لاتصال الضمير او غيره
به فلا يلتبس بواو العطف الذي يجي بعد تمام الكلمة
ومن اجل انهم زادوا بعد واو الجمع المذكورة الفا نحو غيرها
كتب ضربوهم ونحوه بالف ان جعل هم توكيدا للواو لان
الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله
مع انه ضمير منفصل وبغير الف ان جعل هم مفعولا لان
ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله فلم تقع الواو متطرفة
ومن ثم اختلف في رسم قوله تعالى واذا كالوهم او وزنوهم
فقيل هما بالف بعد الواو فيكون هم تاكيد الضمير الرفع
المتصل وقيل هما بغير الف فيكون هم مفعولا به وبالمتصلة
بفعل المنفصلة بالاسم نحو شاربو الماء وهم واولا يكتب بعدها
الف لعلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان
وقع واجاز الكوفيون الحاقها كما في الفعل فيكتبونه نحو شاربوا
الماء وزائروا زيد وهموا بالالف كما ترى وكذا ابوا زيد
بخلاف ابو زيد واخو زيد ومنهم من يحذف الالف في الجميع
من الفعل والاسم وان لزم الالتباس لندوره وزواله
بالقراين وبالماضي والامر المضارع نحو لن يضربوا وقد اختلف
البصريون في الحاقها به اذا انفصلت الواو به متطرفة فالاخفش
يجعله كالماضي والامر في الحاق الالف وبعض البصريين

لايلحقها لعدم لزوم الواو وشذت زيادتها في الربو وقياسه
ان تكتب بالف لانه من ذوات الواو فكتبوه بالواو وزادوا الفا
بعدها فخرجوا عن القياس من وجهين وفي وان امرو وقد
شذوذ من جهة زيادة الالف خاصة وكان من حقه ايضا
ان تكتبه بالالف لان الاصل في الهمزة المتطرفة ان تكتب
بصورة الحركة التي قبلها واللغة الاصلية في امري اتباعا في
فتح الراء اتباعا فان وزنه فعل بفتح العين وما يرى من
الضمة والكسرة فيها عارض اتباعا للاخر فكان ينبغي
ان لايلتفت الى عروض ذلك وان يعتبر حال الفتحة الاصلية
فلما كتبوها بالواو زادوا الالف تنبيها على انه ينبغي ان
تكون صورة الهمزة الفا على كل حال وان لا يعتبر بالضمة
والكسرة العارضتين وما تقدم من ان فيه شذوذا من وجه
زيادة الالف خاصة هو ما قاله الدماميني واعترض بانه
ينبغي ان يكون كالذي قبله فانه خروج عن القياس من
وجهين احدهما كتابته بالواو والثاني كتابة الف بعدها
لما تقدم في الربو وقول السمين الواو في امرو وزيد
مناسبة لانها تخفف اي الهمزة بينها وبين الواو فالتزيد
فيه من وجه واحد بخلاف الاول معارض بما تقدم
في الهمزة المتطرفة والله تعالى اعلم بالصواب وزيدت
الف ايضا في ماية قال ابو حيان وذلك للفرق بينها وبين
منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها وكانت
الفا لانها تشبه الهمزة ولان الفتحة من جنس الالف
ولم تكن بالا ان كان يجتمع حرفان مثلان ولا واوا استثقال
الجمع بين اليا والواو وجعل الفرق في ماية دون منه
اما لان ماية اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف

واما

واما لان الماية محذوفة اللام يدل على ذلك امايت الدراهم
فجعل الفرق في ماية بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال
ولذلك لم يفصلوا بينها وبين فية ورية لعدم كثرة الاستعمال
وقال بعضهم كانت هذه الالف في ماية اولى منها بمنه
لان اصل ماية مئية على وزن فعلة من مايت وهمزة
ماية تقع مفتوحة في لفظ الف وسكن ما قبلها فاستحق لذلك
ان تكتب يا فالزموها العلتين جميعا اليا للكسرة والالف
للفتحة ولان العدد اولى بالتاكيد والعلامات من غيره
انتهى قاله ابو حيان والدليل على ان الاصل في ماية
مئية قول الشاعر

فقلت والمرء تخطيه منيته • ادنى عطيته اياي مئيات

جمعها جمع سلامة ولفظ باصلها بزنة سدرة وضعف الكوفيون
تعليل البصريين بان ماية اسم ومنه حرف بانهما جنسان مختلفان
والفرق ينبغي ان يجعل في متحد الجنس يدل على ذلك انهم لم
يفرقوا بين فية وفيه لاختلافهما فالواو انما زيدت فرقا
بينها وبين فية ودية في انقطاع لفظها في العدد وعدم
انقطاع فية ودية لانك تقول تسع ماية ولا تقول عشر
ماية بل تقول الف وتقول تسع فئات وتسع ديات وعشر
فئات وعشر ديات فلا ينقطع ذكرها به في التعشير فلما خالفتها
فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط وحكى صاحب البديع
ان منهم من يحذف الف ماية من الخط وبعض النحاة يكتبه
ماة هكذا فيسقط اليا وهو جار على ما حكي عن الفرا وغيره
من الحذاق انه يجوز كتب الهمزة المفتوحة الفا من كل موضع
وقال ابن كيسان منهم من يكتب الهمزة على حركتها في نفسها فان
كان ما قبلها مكسورا قال ابو حيان وكتبتها اما الكتب اماميه فعابر

الف كما تكتب فيه لان كتب مائة بالالف خارج عن الاقيسة فالذي
اختاره ان تكتب بالالف دون اليا على تخفيف الهمزة او باليا
دون اليا على وجه تسهيلها فقال واما زيادة الالف
في مائتين ففيها خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن
مالك لان التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع
ومنهم من لا يزيدها كما لا يزاد في الجمع لان موجب الزيادة
قد زال وهو القياس واتفقوا على انها لا تزاد في الجمع نحو
مئات ومئون وزيدت واو في اوليك واولوا واولات
قال ابو حيان اما اوليك فتظافرت النصوص على
انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك وكانت الواو
اولى من اليا لمناسبة ضمة الهمزة ومن الالف لاجتماع
مثلين وجعل الفرق في اوليك لان الزيادة في الاسما اكثر
بل لا يوجد في حروف الا قليلا ولان اوليك قد حذف
منه الف فكانت الزيادة فيه اولى وزعم الكوفيون ان ذلك ليس
للفرق بينها وبين اليك الاسمية لان الى قد تستعمل اسما في كلام
من كلام العرب انتصرف من اليك وهذا منهم بنا على ان
الفرق انما يجعل في المتحد الحلني قال واما اولوا واولات فلم
اظفر في تعليله بنص ويمكن عندي ان يكون زادوا الواو
فيه للفرق بين اولي في حالة النصب والجر وبين الي الجارة
وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحمل التانيث
في اولات على التذكير في اولي وقال بعضهم زيدت في اولوا
فرقا بينها وبين الو بالهمزة الداخلة على لو واما اولات
بمعنى صاحبات فزيدت فرقا بينه وبين الات جمع الة
فانها تكتب بلام واحدة وحمل اولا بالمد والقصر ان مثلا
من ال على اوليك وان لم تلتبس فان لم تخل عنها لم تزد فيه الواو

لانه

لانه حينيذ لا يلتبس مع زيادة ثقله خطا كقوله
هم الاولى ان فاخر وقال العلى • يعني امرفا خرلكم عفر البرى •
والعلى بالضم والقصر الرفعة والشرف كالعلا بالفتح والمد
والبرى بفتح الموحدة والقصر التراب ويقال عفره
في التراب يعفره عفرا من باب ضرب كعفره تعفيرا
ومما زيد فيه الواو للفرق لفظا وخطا في التصغير عند
بعضهم وكانت الزيادة في المصغر لانه فرع والفرع احمل
للزيادة ولانه قد تغير لاجل التصغير والتغيير يانس بالتغيير
وكانت واوا لمناسبة ضمة الهمزة والتزم اهل الخط لا يزيدوها
لان المصغر ليس بنا اصلي وما ذكر في اوليك من مناسبة
الزيادة وبالواو وبما هي فيه دون غيره ياتي فيما بعده وزيدت
الواو ايضا في عمرو وغير المنصوب فرقا بينه وبين عمر
وانما خص عمرو بالزيادة دون عمر لانه اخف والزيادة بالاخف
اولى وانما كان اخف من جهة بنائه على فعل ومن جهة انه
انصرف وانما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب
ودون اليا لئلا يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم وشرط بعضهم
لكتابته بالواو شروطا احدها ان يكون علما فلا تزاد في
غيره كعمر احد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم ومثله
عمر جمع عمرة والعمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله
وقولهم لعمرك اي حياتك لان العلم لشهرته في اسمايه وكثرة
استعماله واستعمال ما خيف ان يلتبس به ليس لغيره ثانيها
ان لا يكون محلى بال فلا تزاد فيما فيه ال نحو قول الشاعر
باعدام العمر من اسرها • حراس ابواب على قصورها •
لقلة استعمالها ثالثها ان لا يكون مصغرا فلا تزاد فيما اذا
وقع مصغرا نحو عمير فالواو لان لفظهما حينئذ واحد

فلا تحتاج الى تعرفه وفيه نظر لان الالتباس في ذلك حاصل
خطا ولفظا لان لفظ تصغير كل من عمرو وعمر واحد
وكتابتهما على اسقاط الواو واحدة فكان ينبغي اثبات
الواو ليفرق بين الاسمين خطا ويستدل به على الفرق
لفظا وقد يقال اللفظ بالمكبر مغن عن هذا الشرط
الرابع ان لا يكون مضافا الى الضمير فلا تزاد فيه لان الضمير
المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما ولا يخفى
ان الشرط الاول مغن عن هذا لان المضاف غير علم وقد
يقال ان كتابة عمر بضم العين وفتح الميم المضاف
الى ضمير ككتابة عمرو بفتح العين وسكون العين و
الميم المضاف لضمير فالالتباس حاصل فكان ينبغي اثبات
الواو ليفرق بين الاسمين خطا ويستدل به على
الفرق لفظا واذا قيل باثبات الواو فيه بطل الشرط
الاول لان المضاف غير علم الخامس ان لا يؤمن اللبس
بوقوعه في قافية فلا تزاد الواو فيه حينئذ لان
الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر
فلا يفضي الى اللبس بوقوعه كذا قاله الجاربردي
واعترضه بعضهم بانه غير مسلم لان الموضع الذي يقع
فيه عمرو يقع فيه عمر بدليل على ذلك قول الشاعر
قف في منازلهم على الطهر . واسال فديتك النفس عن عمر
فلو قيل عمرو بضم العين وفتح الميم لم ينكسر البيت ولم
يتغير خصوصا ان حرك الها من الطهر ويحكى ان بعضهم
راى في منامه انه قد كتب على ظفره واوا فقص
على العابر رؤياه فاخبره انه دعي في نسبه واستشهد
بقول ابي نواس لهطوا اسحع الاسلمي



قال

قال لمن يدعي سليما سفها . لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت في سليم كواو . الحقت في الهجا ظلما بعمرو
وقال العلامة الدميري في منظومته
ولا تصاحب من يكن مثل ما . ولا كمثل واو عمرو ظلما
يعني لا تصحب من يكون ناقصا يحتاج في كمال معناه
الى غيره كما فانها تحتاج الى جملة وعائد ولا من يتكثر
بما ليس له كعمرو فان هذه الواو زائدة على لفظه
وليست من بنيته وخرج بغير المنصوب ما كان منصوبا
فلا تزاد فيه الواو لامن التباسه بعمر فان عمرا انكتب
في حالة النصب بالف بعده مبدلة من التنوين
لانه منصرف وعمر يكتب بلا الف بعده اذ لا تنوين فيه
لانه غير منصرف ويتعلق بالشرط الاول وهو العلمية
انك تكتب قول العربي
لعمر ابي عمرو لقد ساقه المنا . الى جدث يوزى له بالاهاضب
الاولى بغير واو والثانية بواو . الفصل الرابع
في احكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو
الذين ومن التي وفروعه وهي التثنية والجمع نحو اللتان
واللتين واللاتي واللائي كراهة اجتماع مثلين في الخط
وتثبت في مثنى الذي نحو اللذان رفعا واللذين نصبا
وجرا لانه يلتبس بجمعه وقال بعضهم قصدوا بذلك
الفرق بين التثنية والجمع وكان الثبوت في التثنية
لانها اسبق على الجمع فاللبس عنده حصل ولان الجمع
اثقل اولى بالتخفيف ولم يفرق بين مثنى التي وجمعها
لانهما لا يلتبسان بخلاف تثنية الذي وجمعه وقال احمد
ابن يحيى ثعلب كتبوا اللاتي واللائي التي والي واسقطوا

لامين اولها والثاني اخوها الا انه ينقل في الكلام مثله ويدل
عليه ما قبله وما بعده ولو كتب على لفظه كان اوثق اسهر قال
ابو حيان وكلامه يدل على حذف اللام من اوله والالف
من اخره معا والذي عهدناه في الكتاب انه لا تحذف الالف
لئلا يلتبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم في الله فهلا حذفت
مثل لما حذفت الالف منه لرهوا حذف اللام مع انها لو حذفت
اللبس باله لان الف تحذف وما ذكره هو ما في التسهيل وشرحه
وفي شافية ابن الحاجب ونحو الذي في التثنية كتب بلامين للفرق وحمل
اللتين عليه واللاون واخواته اسما بمعنى ان نحو اللذين في التثنية
نصبا وجرا كتب بلامين للفرق بينه وبين الجمع والجمع لثقله اولى
بالتخفيف وحمل اللتين مثنى التي على مثنى المذكر وان لم يلتبس
بشي لو حذف منه حرف لان تثنية المؤنث فرع تثنية المذكر
وحمل عليه ايضا اللذان واللتان رفعا وكتب بلامين اللاون
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا في لغة هذيل وهو جمع الذي
مرادف الذين في لغة واخواته كاللاتي واللواتي واللاي واللائي
من جملتها اللائي لو كتب بلام واحدة لا لتبس بالا كذا قال الجار
بردي وفي الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه
بلامين والحذف اجود لان فيه اتباع رسم المصحف قال ابو حيان
وزاد احمد بن يحيى اللطف فعده مع الليل والليلة فما كتب بلام
واحدة قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا اللهو واللعب واللحم
بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف لام التعريف ايضا مما اجتمع فيه
ثلاث لامات لفظا كراهة اجتماع الامثال نحو لله ونحوه للاب
وللبنات فالثلاث لامات لام الجر ولام التعريف واللام التي هي
فا الكلمة وكان القياس ان تكتب بثلاث وذلك ان لام التعريف لها
صورة في الخط قبل دخول لام الجر فالقياس استصحاب هذا

الحكم

الحكم الثالث لكن لما كان اثباتها بعد دخول لام الجر مفضيا الى
اجتماع ثلاث لامات كرهوا ذلك فحذفوا صورة لام التعريف فان
قيل فهلا كتب الله بلام واحدة كالذي قيل لحذف الف فكرهوا كثرة
الحذف ولئلا يلتبس باله لان الف تحذف وتحذف الالف من اسم الله
اي لفظ الله وكان القياس اثباتها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه
بانواع من التصرفات التي لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس اذ لا مشارك
في هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه اشيا تحسن الحذف
واما قولهم لاه ابوك يريدون لله ابوك فانهم كتبوه بالالف
لاجل ما حذف منه من حروف الجر والالف واللام وتحذف
الالف ايضا من اله وكذا من الرحمن ومن الحرب علما الاصح
بشرط عدم الخلو من الالف واللام لكثرة الاستعمال فان
خلا من ذلك كتب بالالف نحو يا رحمن الدنيا والاخرة قال
وانت غيث الورى لا زلت رحمانا • وحارث قال الشاعر
• يا حار لا ارمين منكم بداهية • لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك •
اي حارث فهو مرخم وقال الشاعر ايضا •
• احارث لو انا ساط دما ونا • فتكتب جميعها بالالف وقول
ابن قتيبة لم يحذفوها من شيطان ودهقان مع ال اجماعا والقياس
الحذف مردود فليس في كل منهما ما في الرحمن من كثرة استعمال
الرحمن كذا قيل وانما اقتضت كثرة الاستعمال الحذف لانهم يريدون
تخفيف الخط كما يفعلون في اللفظ وزاد بعضهم في الاعلام
المحذوف منها الالف خطا ملكا وخلدا وقسما وصلحا لكثرة استعمالها
وحذفت الالف ايضا من السلم عليكم وعبد السلم ومن سبحان الله
بخلاف سبحانا سلموا والعلة في الثلاثة وفي جميع ما ياتي كثرة الاستعمال
وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاعلام الزايدة على ثلاثة احرف
سوا كانت عربية كملك وصلح وخلد ام اعجمية كابراهيم واسماعيل وهرون

والحق وهرون وسلمان تكتب بغير الف وقال بعضهم بعض المغاربة
ان اثبات الالف في خالد وصالح وما اشبهه جيد وجوزه تغلب في خالد
وصالح علمين ولا تحذف مما لم يكثر استعماله من الاعلام الزايده على ثلاثة
احرف لحاتم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت
وقارون وياجوج وماجوج وصابر وضارب اعلاما وقد جا الحذف
في بعض الاعلام القليلة الاستعمال كتبوا هروت ومروت وهمان ونحوها دون
بغير الف كذا في بعض شراح التسهيل ولا يحذف من الصفات كرجل صالح ورجل
مالك ورجل خالد ولا مما يزيد على ثلاثة كاوبن بن لام وابن داود وسام
وحام وسامه وحامد وهالة وما ذكر من الحذف فيما كثر استعماله محله ما لم يحذف
منه شي كاسرايل الذي حذف منه احدي اليائين التي بعد الالف وداود الذي
حذف منه احدى الواوين فلا يحذف من اسرايل وداود الالف اذ لو حذفت
لاجتمع عليهما حذفان ومحله ايضا ما لم يخش اللبس فان خيف اللبس
كعامر لم يحذف منه شي اذ لو حذفت الالف للبس بعمر وكذا عباس لو حذفت منه الالف للبس
بعبس المشددة الذي هو فعال او بعبس المخفف الذي هو فعل او بعبس اسم ابي قبيلة
ومما يحذف منه الالف شعبان وعثمان ومروان وشبهها مما فيه الف ونون وكثر استعماله
وحسن الاثبات الا انه لم يحذف في عمران ونقص بعضهم الف السموات وحكى ابن الدراني
درا في الكوفة كان ينقصون الالف المتوسطة المتصلة بما قبلها نحو كفرين وظلمين
وسلطين وحذفت الالف التي في ملئكة لانه لا يلابسه لفظ مثله مع
كثرة الاستعمال وحذفت ايضا من مفاعل ومفاعيل ان امن الالتباس بالمفرد
كمحرب وتمثيل او شيطين لان مفردها محراب وتمثال وشيطان وكذا الحذف
لو كان عند الحذف على صورة مفردة ولكنه في غير موضعه نحو ثلثة دراهم
واربعة دراهم ودرهم جيده ودرهم جياد فكل ذلك بغير الف فهذا مفرده
على صورته عند حذف الالف لكن ليس هذا موضع المفرد بخلاف ما يلتبس به كدراهم
فيكتب بالالف لئلا يلتبس بدرهم وكذا نحو المساكين عند الامري انكر اذا حذفت الالف
التبس بالمفرد في نحو المسكين عندي بعلي انه قد كتب في المصحف الشريف مساكين بغير الالف

وكذا

وكذا مساكنهم ومن ثم قري بالوجهين مسكين ومساكين ومسكن
ومساكن قال ابو حيان ونجوز الاثبات فيما لا يلتبس ايضا
وهو اجود قال وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف
شرطا اخر وهو ان لا تكون الالف فاصلة بين حرفين
متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الالف
لئلا يجتمع مثلان في وهو مكروه كراهته في اللفظ وحذفت
ايضا من فاعلات اي مما فيه الفان من جمع المونث السالم نحو
صالحات وعابدات وذاكرات ومنه سموات وان لم يكن
على وزن فاعلات والمراد الالف التي بعد الميم وقد
كتبوا في المصحف السموات بحذف الالفين معا وحمل جمع
المذكر السالم على جمع المونث وان لم يكن فيه الفان نحو
الصلحين والقانتين والظلمين والكفرين وشرط
الحذف من جمع المونث والمذكر ان يكون غير ملتبس
ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا تحذف من نحو لحاكات
اذ لو حذف الف الالتبس بجمع طلحة ولا من نحو حاذرين
اذ لو حذف الف التبس بجمع حذر وهما مختلفان
في الدلالة ولا من نحو شابات والعادين لانه يع
بالادغام نقص في الخط اذ جعلوا صورة المدغم والمدغم
فيه شكلا واحدا فلا ينقص ايضا ولذلك كتبوا في
المصحف الضالين والعادين بالالف ولا من نحو رامياب
والراميين لا تحذف من الراميين لام الفعل وحملت
عليه الراميات وان لم يكن فيه حرف كما حمل الحذف من
الصالحين على الصالحات وان لم يكن فيه الفان وهذا
من تعاكس التناظر والتعارض حيث حمل الاثبات
في المونث على الاثبات في المذكر كما حمل الحذف في

المونث واما المهموز نحو الجايين فاثبتوا الالف فيه حملا على
المضاعف لان الهمزة مغيرة عن صورتها الى اليا فكانها سقطت
فاشبهت حرف التضعيف حيث لم توجد صورته مفردة وقد
رسم في بعض المصاحف بحذفها نظرا الى ان الهمزة حرف
صحيح فيجري مجرى غيره من الحروف الصحيح وحذفت
الالف ايضا من ذلك واوليك بخلاف ذا واو لا مجرد من
حرف الخطاب وهذاك وهولايك مقرونا بحروف الخطاب
وها التنبيه ومن ثلثه وثلثه بخلاف ثلاث المعدول
فانه لم يكثر كثرتهما ولانه لو حذف منه لالتبس بثلث ومن
ثلثين وثمنيه وثمني باثبات اليا بخلاف ثمان بحذف اليا
فلا تحذف منه الالف فانها من نوا الى الحذف وكثرته
وفي ثمانين وجهان الاثبات لانه حذف منه بالمعهود واليا
الموجودة فيه بالاعراب والحذف لان اليا المحذوفة عاقبتها
بالاخرى لانهما لا تجتمعان فكان اليا موجودة اجرا المعاقب
مجرى المعاقب والاثبات اختيار ابن عصفور وثمانون بالواو
حكمه حكم ثمانين باليا في جواز الوجهين وحذفت ايضا
من لكن ولكن مشددا او مخففا ومن ها التنبيه مع الله
نحو هالله لانه لم يستعمل الا معه فكانه حرف واحد ونص
احمد بن يحيى على ان المحذوف همزة الله وتحذف ايضا
الف ها التنبيه مع اسم الاشارة الخالي من الكاف نحو هذا
وهذه وهولا لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ
ما كتب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات نحو
هاذاك وكذا ها المتصلة بنا وفي نكتبه بالالف نحو
هانا وهاك وهاتان لانها حينيذ صارت كالجزء منها فلم يروا
ان يصلوا بهما الها ليلا يلزم مزج ثلاث كلمات وحذف

ابضا

الف ها مع مضمر اوله همزة نحو هانتم هانا هاب بخلاف
نحن قال احمد بن يحيى قال الكسائي في هانتم هانا حذفوا الالف
ها وليس بيني انما حذفوا الهمزة بدليل انهم لم يحذفوها
في هانحن فدل على ان المحذوف في هانتم وهانا هي الثانية
لا الاولى وفي الرد بذلك نظر لان الضمير اذا خلا من الهمزة
لا يقول ثعلب ولا غيره بان الف ها تحذف وانما الكلام
في ما كان اوله الف مصورة عن الهمزة وقد حذفت الف
ها في قوله تعالى يا ايه الساحر وفي ايه المومنون بضم
الها وبها قرا ابن عامر وبفتحها في قراة العامة وفي ايها الثقلان
وحذفت ايضا من يا التي للندا المتصلة بهمزة ليست لهمزة
ادم سوا كانت قطعا نحو يا سحق او وصلا نحو يا بن ادم
كراهة اجتماع الفين فان همزة كل منهما مخالفة لهمزة ادم
من حيث ان الهمزة فيهما مصورة بصورة في الخط وهمزة
ادم محذوفة خطا فاذا اتصلت به اثبتت كما يا في فكتب
هكذا يا ادم قال ابو حيان ونص احمد على ان الالف
المحذوفة هي صورة الهمزة لا الف يا وهو خلاف قول ابن مالك
واما ادم فلم تحذف الف يا معه لانه حذف منه الالف المبدلة
من فا الفعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال ابو حيان
ومفهوم كلام ابن مالك انه لا يجوز الحذف في نحو يا جعفر
ويا زيد لانه لم يتصل بهمزة ونص احمد بن يحيى على انه يجوز
في مثل ذلك الاثبات والحذف كانهم جعلوا يا مع ما بعدها
شيا اقاموا الالف واللام بدليل انهم لا ينادون بيا ما هي فيه
ولذلك حذفت الالف وتحذف احدى ليبين منهما لتبين كلام

وامن وال واسرايل وبني وداود وطاوس وليستوله وبلون وياوا
الى الكهف وجاوا وباوا وشاوا كذا جزم به ابن مالك لشطان
لا يلبس لفظ احذرا من التباس المثنى بالمفرد وقارني حذرا
من التباس المثنى بالجمع وقوول وصوول حذرا من التباسه
بقول وصول قال ابو حيان ولم يبين انهما المحذوف والقياس
يقتضي انها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة. قال وجوز بعضهم
كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن الصائغ والقياس خلافه
كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة او
وكلمتين حذف ايضا واحد نحو ادم ومسات وبراات والنبي
ونحبس ولتسوا ويستوون الفصل الخامس في احكام البدل
فتكتب كل الف رابعة او خامسة او سادسة في اسم او فعل بانيابة
عن الالف سوا كان اصلها اليا ام الواو ام كانت زايدة لالحاق
او لتانيث او لغير ذلك كحبلى وملهى ومعزى واعطى وحبنى
والحوزلى وانقضى واعترى وتحتتى ويستقصى واستقى
ويستقصى ويستعرى الا ان يكون تاليه ليا كالدنيا ومحيا وايا
وخطايا واستحيا الا يحيى علما فانه يكتب باليا فرقا بين يحيى الاسم
وبين يحيا الفعل والوصف وكانت اليا في الاسم لانه اخف من الفعل
والوصف فكان احمل لاجتماع المثلين وعبارة غير ابن مالك نحو
اسما وبين العبارتين فرق يظهر في نحى اذا نكر بعد التسمية فعلى
التعليل بالعلمية يكتب بالالف وعلى التعليل بالاسمية يكتب
باليا لان الاسمية موجودة فيه والحق المبرد نحى كل علم منقول
من الفعل كان ينمى ياعا ولسه باليا والحق ابو جعفر النحاس كل
علم منقول الى الاسم كروبا علما فكتبه باليا فرقا بينه وبين روبا

الجمع

الجمع كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل ومذهب الجمهور كتب الجميع
بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف منهم من يكتبه
باليا ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكى الخلاف
في التسهيل ولم يرجح شيا قال ابو حيان واختيار اصحابنا كتبه
بالالف اذا اتصل به ضمير نصب او خفض سوا كان ثلاثيا او
ازيد الا احدى خاصة فتكتب باليا حال اتصالها بضمير الخفض
نحو احديهما لكما لها دون الانفصال واختلفوا اذا اتصل بها
تانيث تقلب ها في الوقف فذهب البصريون الى انها تكتب
الفا لتوسطها واجاز الكوفيون كتبها باليا ولم يقيدوا واما
التانيث وسوا في ذلك ايضا الثلاثي والازيد هذا كله
تفريع على القول المصدر به وهو الاشهر وحكى ابن عصفور
ان الفارسي زعم ان لا يكتب كل ما تقدم ذكره الا بالالف ابدا
ولذا الثلاثي الا كما ان الهمزة المنقلبة عن يا او واو في
مثل ردا وكسا لا تكتب ابدا الا على صورتها لا على اصلها ورده
ابن عصفور بان الالف المنقلبة ترجع الى اصلها في بعض
الاحوال لرحيان ورحيت فجعلوا الخط في سائر المواضع على
ذلك والهمزة لا تعود الى اصلها في موضع من المواضع وقال
ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي بل مراده انه القياس
قال وللفارسي ان يقول ان كانت العلة الرجوع الى اليا في بعض
المواضع فليكتب المنقلبة عن الواو واو للرجوع اليها في بعض
المواضع وان كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة
بل اولى ان يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين
الالفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين

وقال ابو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب
الفارسي والثالث انه لا يلتزم الف ولا يا بل يجوز ان يكتب باليا وهو
الاختيار ويجوز ان يكتب بالالف وذلك قليل وقد رايت بخط
بعض النحويين وهو عيسى الملطي عيسا بالالف في كتاب
ثنى عليه واما الالف الثالثة فمذهب الجمهور انها ان كانت
مبدلة من يا كتبت يا ايضا نحو رحى ورمى وان كانت مجهولة
الاصل نحو خسا وهو بمعجمة فمهملة يقال خسا او زكا اي فرد
او زوج وخاساه لاعبه بالجوز فردا او زوجا او كانت مبدلة
من واو كعصا وغزا كتبت بالالف وشذت الواو في الصلوة
والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة والربوا وغيرها والقياس
والقياس الالف وشذ ايضا اليا في ما زكى لمناسبة يزكى
وفي نحو والضحى لمشاكلة للمجاور وذلك ان الضحى اسم
مجاور لسجى ويحيى مجاور لعلى وقلى تكتب باليا لان الفه
عن يا فكتبت سجى باليا لمجاورته والا فالفه عن واو ويجوز
وكتب والضحى باليا لمجاورته سجى والا فالفه عن واو والضحوة
وهذا قياس قول البصريين واما الكوفيون فانهم يقولون
في مضمومها ومكسورها يكتبان باليا ومقابل قول الجمهور قول
الفارسي المتقدم انه لا يكتب شي باليا وقول الكسائي ان كان من
الفعل عينه همزة نحو شا فانه يجوز ان يكتب باليا وان كان
من ذوات الواو كراهة اجتماع العين وما كان من ذوات
الواو من الاسم على وزن فعل او فعل فانه يكتب باليا ابدا
وان من ذوات الواو نحو الكبى والبصريون لا يجوزون
شيا من ذلك ومذهب البصريين في كلا ان تكتب بالالف

اذا

اذا لم يضف الى مضمر لان الفها منقلبة عن واو واما اذا
اضيفت الى مضمر فلا تكتب باليا في الرفع لئلا يلتبس بالجر
والنصب ولا بالالف فيهما لئلا يلتبس بالرفع ومن زعم انها
منقلبة عن يا كما ذهب اليه العبدي فانه يكتبها باليا وكتبت
على اول كلتا بالالف حملا على كلا وكان القياس ان تكتب باليا
لان الفها رابعة ويعرف كون الالف مبدلة من اليا بالانقلاب
في التثنية نحو رحى ورحيان او في الجمع بالالف والتا نحو حصى
وحصيات او في المدة نحو رمى رمية او في الاسناد الى الضمير
نحو رميت او في المضارع نحو يرمي ويكون الفعل معتل العين
او الفا بالواو نحو هدى وروى ونوى وحى لان اللام حينئذ
بالواو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو الا الواو وعلى
قول بعضهم ان اصله ووو دون قول بعضهم اصله
واى وليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو ولا تكتب اسم مبنى
باليا الا متى لامالتها مع ان القياس كتابتها بالالف لانها اسم
غير متمكن ولا شي من الحروف باليا الا بلى لامالتها ايضا والى
وعلى وحتى لانقلاب الف الى وعلى يا مع الضمير في اليك وعليك
وحملا في حتى على الى لانها بمعناها وقال ابن الانباري انما كتبت
حتى باليا وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر
والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتاي وحتاك
وحتاه وانصرفت الى اليا في حتى زيد انتهى وما منعه لغيره
من امالتها هو المشهور عن العرب والقرا وروى عن
بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن امالتها لان الامالة غالبة
على السنتهم وهي رواية نصير عن الكسائي ورويت عن حمزة
ايضا امالة لطبعه وفيها ضعف ووقوع الالف رابعة وعلى هذا
لا حاجة الى ما ذكره ابن الانباري من قصد الفرق وما

ذكره غير واحد من الحمل على الى لكونها بمعناها في الغاية والانتها
وان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها
وسطا حينئذ نحو الام وعلام وحتام وقال الزجاجي
واذا اشكل عليك شي مما اخره الف فاكتبه بالالف لانه الاصل
ولما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز ان
يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف واعلم ان رسم المصحف يتبع
اتباعا للسلف رضي الله تعالى عنهم وقد وقع فيه اشيا كثيرة
من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على
خلاف ما تقدم تقريره كوصل الن نجمع عظامه امن هو
قانت وفصل وزيادة بايد والسما بنيناها بايد وفي نباي
المرسلين وملايه وملايهم والف في الربوا وان امرؤا وحذف
الف نبوؤا كتابة واو وصورة الهمزة وردوا و وفاو وجاو
وقعت فانها كتبت بغير الف بعد الواو وزيادة الف بعدها
وكتابة ما رلي بالياء وقياسه بالالف لانه من ذوات الواو وكتابة
الصلوه والزكوه والحيوه ومشكوه ومنوه والربوا واو ونحوها
بدل الالف وهذا كله مما يتقاد اليه في كتابة المصحف
ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الالفاظ ونحوها
في غير القران لم تكتب الا على القوانين السابقة لان رسم
المصحف يتبع في القران خاصة فان اضيفت هذه الكلمة
الى مضمر فانما تكتب بالالف نحو صلاتي وزكاته وحياتك
الى اخرها وهذا اتباعا على من كتب هذه الالفاظ في غير القران
بالواو اتباعا لخط المصحف ولهذا قال ابن درستويه خطان
لا يقاسان خط المصحف والعروض قال ابو حيان وذلك
ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يعتد به في
صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لانهم يريدون به الحروف

الى

٢٦٧

التي يقوم بها الوزن متحركا او ساكنا فيكتبون التنوين ولا يراعون
حذفها في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب
اجزا التفعيل فقد تنقطع بحسب ما يقع من تبيين الاخر
كقول ــــــــــــ يا داري بنبل علينا اسي
سندي اقوت وطالبي ها سالفل لان تقطيعه مستفعل
فعل اربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في
علم العروض يا دارمية بالعليا فالسند اقوت
وطال عليها سالف الابد قال فقد صار الاصطلاح في الكتابة
على ثلاثة انحا الاصطلاح العروضي واصطلاح المصحف
واصطلاح الكتابيين في غير هذين قال وعلم الخط
ويقال له الهجا ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في كتبهم
لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظه وفي كتبه ولان
لكثير من الكتابة مبني على اصول نحوية ففي بيانها بيان لتلك
الاصول لكتابة الهمزة على نحو ما نهل به وهو باب من النحو
كبير انتهى واعلم ايضا ان وضع النقطة لرفع الاشتراك
قال ابو حيان من الحروف ما ينفرد بصورة ومنها ما هو
مشترك وقصدوا اسقاط الصور الاختصار فكما ان في
اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا في الصور وجعلوا
فيها المشترك قال وهكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس
كذلك لانهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة او اثنين والاهمال
ملبس اذن من المشترك فالصورة واللفظ بمجموعهما دل
على اشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا
وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط
ولذلك ينبغي ان لا ينقط في الفصل اذ لا يحصل الاشتراك
لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف انتهى ويستثنى

من نقط اليا الموصولة اليامن قايل وبايع قال المطرزي
نقط اليامن قايل وبايع عامي قال ورايت في بعض تصانيف
ابي الفتح ابن جني ان اباعلي الفارسي دخل علي واحد
من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قايل
بنقطتين من تحت فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا
خط من فقال خطي فالتفت الي صاحبه وقال قد
اضعنا خطوتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته
انتهي وانما امتنع نقط اليا في ذلك لان تصحيح ابدال الهمزة
فيه يا محضة لحن لما نصوا عليه وكذلك تصحيح اليا في بايع ولا
جاز تصحيح الواو في قايل وانما قياس الهمزة في ذلك ان
تسهل بين الهمزة واليا فلذلك كتبت لما سبق واختار بعضهم
نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين
السين حاصل بها والاكثر على نقطها بثلاث واختار الرجاني
في اخرين نقطها الثانية في نحو رحمة فرقا بينها وبين
ها الضمير وها السكت والادبا منهم الحريري يعيدونها
في الحروف غير المنقوطة ولهذا انواها في الابيات والرسايل
التي هي التزموا اعروها عن حرف منقوط ونقط اهل
غريب الحديث كل حرف مهمل من اسفل مبالغة في الايضاح
ودفع توهم السهو على النقط الا الحا اذ لو نقط لالتبس
بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا
او همزة فوقه علامة او نحوها اصطلاحات لاهل الحديث
وهذا اخر ما يسره الله تعالى من هذا الشرح ونرجو من
الله سبحانه وتعالى ان يكون به النفع جعله الله مقدمة الى
احسن مصير والفوز برؤية الله سبحانه نعم المولى ونعم
النصير وجعلنا الله به مع الذين انعم الله عليهم ورفعهم

مكانا



مكانا عليا ودونك شرحا قد احتوى على ما به العيون تقر
والاسماع تشنف واني من العجب العجاب بما لم اجمعه قبله من
شروح هذه المقدمة مولعا فحق ان يكون على غيره من
الشروح سريا وبانواع المحامد والمحاسن حريا على اني
معترف بالعجز والتقصير وان باعي في جميع العلوم
قصير والحمد لله الذي وهب لنا التوفيق والتيسير
والصلاة والسلام على نبينا محمد البشير النذير
وعلى اله العظام واصحابه
الغر الكرام قال مولفه
حفظه الله فرغت من
تاليفه يوم الاحد
ثاني عشر القعدة
سنة ثمان والف

[illegible] الشيخ
[illegible] الشرنبلالي
[illegible]



من منن الله تعالى
على الفقير اليه شعيب
الشرنبلالي بملك هذا
الكتاب والحمد لله العليم
الوهاب

وحسبنا الله
ونعم الوكيل
[illegible]

علم مشو السيخ [illegible]
الشرنبلالي [illegible]
[illegible]